

الجزء الخامس

التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى

يتضمن خمسة فصول:

الفصل العاشر: العرض الإجمالي والطلب الإجمالي

الفصل الحادي عشر: الدخل والنفقات

ملحق الفصل الحادي عشر: اشتقاق المضاعف جبرياً

الفصل الثاني عشر: السياسة المالية

ملحق الفصل الثاني عشر: الضرائب والمضاعف

الفصل الثالث عشر: النقود والبنوك ونظام الاحتياطي الفيدرالي

الفصل الرابع عشر: السياسة النقدية

الفصل العاشر

العرض الإجمالي والطلب الإجمالي

ما ستتعلمه في هذا الفصل:

- كيف يوضح منحنى العرض الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الكلي وكمية الناتج الإجمالي المعروض في الاقتصاد.
- سبب اختلاف منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل
- كيف يوضح منحنى الطلب الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الكلي وكمية الناتج الإجمالي المطلوب في الاقتصاد
- أهمية المضاعف، الذي يحدد التغير الكلي في الناتج الإجمالي الناتج عن تحول إجمالي منحنى الطلب.
- كيفية استخدام نموذج AS - AD لتحليل التقلبات الاقتصادية.
- كيف يمكن للسياسة النقدية والسياسة المالية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

القصة الافتتاحية: صدمات للنظام

في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، استولى طلاب إيرانيون على السفارة الأمريكية في طهران، وأخذوا ٦٦ أمريكياً كرهائن. خلال الـ ٤٤٤ يوماً التالية، سيطرت على كل الأخبار محنة هؤلاء الرهائن، وتهديد بالعمل العسكري الأمريكي، وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن ذلك. اهتزت الجبهة الداخلية أكثر من أربع مرات ضعف سعر النفط، وهو انعكاس آخر لأزمة الرهائن في الخليج العربيّ الفارسي. أدت ضوابط الأسعار على البنزين، الذي حد من سعره عند المضخة، وتم فرضه استجابة لارتفاع سابق في أسعار النفط، إلى نقص البنزين وخطوط طويلة. بعد ذلك جاء الركود الشديد، وهو الأسوأ منذ حادثة الكساد العظيم.



في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أدت زيادات أسعار الطاقة الناشئة عن الأحداث في الشرق الأوسط إلى الركود والتضخم هنا في الداخل.

أصبح الغرب الأوسط الصناعي، الذي عانى خسارة فادحة في عدد الوظائف، يعرف باسم حزام الصدأ. في ميشيغان، التي تعدُّ نقطة الصفر بصناعة السيارات التي تضررت بشدة، ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من ١٦%. ولكن إذا كان الركود الاقتصادي الذي أعقب أزمة الخليج العربيّ الفارسي بدا من نواح عديدة وكأنه تكرر صغير للكساد العظيم، فقد كان مختلفاً تماماً في أحد الجوانب المهمة. خلال فترة الكساد الكبير، من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣، شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً حاداً، أي انخفاض مستوى السعر الإجمالي. خلال فترة الركود من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، شهد الاقتصاد تضخماً حاداً، أي ارتفاع مستوى السعر الإجمالي، ووصل إلى معدل ذروة يزيد عن ١٣%.

كان الكثير من الناس مستائين من ارتفاع معدلات التضخم إذ بدأ فقدان الوظائف يزداد، وأصبحوا يرون القوة الشرائية لدخلهم تحف. بالإضافة إلى أن ظهور الركود التضخمي، وهو مزيج من التضخم وارتفاع البطالة، هزّ ثقة الاقتصاديين وصانعي السياسات في قدرتهم على إدارة الاقتصاد. لماذا بدا الركود في ١٩٧٩-١٩٨٢ مختلفاً عن الركود في بداية الكساد العظيم؟ الجواب: لأنه كان له سبب مختلف. في الواقع، كان درس السبعينيات من القرن الماضي أن الركود يمكن أن يكون له أسباب مختلفة، وأن استجابة السياسة المناسبة تعتمد على السبب.

نتج الكساد الكبير عن أزمة ثقة دفعت الشركات والمستهلكين إلى إنفاق أقل، وتفاقت بسبب أزمة مصرفية. أدى هذا إلى مزيج من الركود

والانكماش ولم يكن صانعو السياسات في ذلك الوقت يعرفون كيفية الرد عليه. لكننا نعتقد اليوم أننا نعرف ما كان يجب عليهم فعله: ضخ السيولة في الاقتصاد، ومحاربة الركود واستقرار الأسعار. لكن الركود في ١٩٧٩-١٩٨٢، مثل الركود السابق في ١٩٧٣-١٩٧٥، كان سببه إلى حد كبير الأحداث في الشرق الأوسط التي أدت إلى تخفيضات مفاجئة في إنتاج النفط العالمي وارتفاع أسعار النفط وأنواع الوقود الأخرى، إذ أدت هذه الزيادات في أسعار الطاقة إلى مزيج من الركود والتضخم، كما أنها أدت إلى معضلة: هل يجب على السياسة الاقتصادية أن تحارب الركود عن طريق ضخ السيولة في الاقتصاد، أم يجب أن تحارب التضخم عن طريق سحب الأموال من الاقتصاد؟ في هذا الفصل، سنطور نموذجاً يوضح لنا كيفية التمييز بين أنواع مختلفة من التقلبات الاقتصادية على المدى القصير، صدمات الطلب، مثل الكساد الكبير، وصدمات العرض، مثل صدمات السبعينيات. هذا النموذج هو خطوتنا الأولى نحو فهم الاقتصاديات الكلية على المدى القصير وسياسة الاقتصاديات الكلية. ولتطوير هذا النموذج، سنمضي في ثلاث خطوات. أولاً: سنطور مفهوم العرض الإجمالي، ثانياً: سنتقل إلى المفهوم الموازي للطلب الكلي. أخيراً: سنضم المفهومين السابقين معاً في نموذج AS - AD.

العرض الإجمالي

بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، تحول منحنى الطلب على كل سلعة منتجة تقريباً في الولايات المتحدة إلى اليسار، إذ انخفضت الكمية المطلوبة بأي

سعر معين. سننتقل إلى أسباب هذا الانخفاض في القسم التالي، ولكن دعونا نركز أولاً على التأثيرات على المنتجين. من نتائج التراجع في الطلب على نطاق الاقتصاد كان انخفاض أسعار معظم السلع والخدمات. وبحلول عام ١٩٣٣، انخفض معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد مؤشرات الأسعار التي حددناها في الفصل السابع، بنسبة ٢٦% عن مستوى عام ١٩٢٩، وانخفضت المؤشرات الأخرى بقيم مماثلة. النتيجة الثانية كانت انخفاض إنتاج معظم السلع والخدمات، بحلول عام ١٩٣٣، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل بنسبة ٢٧% من مستواه في عام ١٩٢٩. وكانت النتيجة الثالثة، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفاعاً في معدل البطالة من ٣% إلى ٢٥%. لم يكن الارتباط بين الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهبوط الأسعار مجرد مصادفة، إذ إنه بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، كان الاقتصاد الأمريكي يتحرك إلى أسفل منحنى العرض الإجمالي، الذي يظهر العلاقة بين مستوى السعر الكلي للاقتصاد (مستوى السعر الإجمالي للسلع والخدمات النهائية في الاقتصاد) وإجمالي كمية السلع والخدمات النهائية، أو الناتج الكلي، فالمنتجون على استعداد للتوريد.

* يوضح منحنى العرض الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المقدم.

(كما تعلمنا في الفصل السابع، نستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس الناتج الإجمالي. لذلك سنستخدم المصطلحين بالتبادل في الغالب).

وبشكل أكثر تحديداً، بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، انخفض الاقتصاد الأمريكي عن منحني العرض الإجمالي على المدى القصير. إذن: يوضح منحني العرض الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الكلي وكمية الناتج الإجمالي المعروض.

منحني العرض الإجمالي قصير المدى

أظهرت الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ أن هناك علاقة إيجابية على المدى القصير بين مستوى السعر الكلي وكمية الناتج الإجمالي المعروض. أي إن ارتفاع مستوى السعر الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع كمية الإنتاج الكلي المعروض، عندما تكون أشياء أخرى متساوية؛ يؤدي الانخفاض في مستوى السعر الإجمالي إلى انخفاض في كمية الناتج الإجمالي المعروض، أيضاً عندما تكون أشياء أخرى متساوية. لفهم سبب وجود هذه العلاقة الإيجابية، دعونا نفكر في السؤال الأساسي الذي يواجه المنتج: هل إنتاج وحدة من الناتج مربحة أم لا؟ يعتمد الجواب على ما إذا كان السعر الذي يحصل عليه المنتج لوحدة إنتاج، مثل بوشل الذرة، أكبر أو أقل من تكلفة إنتاج هذه الوحدة. وهذا يؤدي للمعادلة ١٠-١:

الربح لكل وحدة إنتاج = سعر إنتاج الوحدة - تكلفة الإنتاج لكل وحدة

في أي وقت معين، يتم إصلاح العديد من التكاليف التي يواجهها المنتجون ولا يمكن تغييرها لفترة زمنية طويلة. عادةً، أكبر مصدر لتكلفة الإنتاج غير المرنة هو الأجور المدفوعة للعمال. تشير الأجور هنا إلى جميع

أشكال تعويض العمال، مثل الرعاية الصحية المدفوعة من قبل صاحب العمل واستحقاقات التقاعد بالإضافة إلى الأرباح. عادة ما تكون الأجور تكلفة إنتاج غير مرنة لأن المبلغ بالدولار لأي أجر معين، يسمى الأجر الاسمي، غالباً ما يتم تحديده من خلال العقود التي تم توقيعها قبل عدة سنوات. وحتى عندما لا توجد عقود رسمية، غالباً ما تكون هناك اتفاقيات غير رسمية بين الإدارة والعمال، مما يعكس إجماع الشركات عن تغيير الأجور استجابة للظروف الاقتصادية.

* الأجر الاسمي هو القيمة بالدولار للأجور المدفوعة.

على سبيل المثال، الشركات عادة لن تخفض الأجور خلال الأوقات الاقتصادية السيئة، ما لم يكن الانكماش طويلاً وشديداً بشكل خاص، خوفاً من إثارة استياء العمال. في المقابل عادة لا يتم رفع الأجور خلال الأوقات الاقتصادية الأفضل ما لم تتعرض الشركات لخطر فقدان العمال أمام المنافسين، لأنهم لا يريدون تشجيع العمال على المطالبة بأجور أعلى بشكل روتيني.

لذلك، نتيجة للاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية، تكون الأجور الاسمية "ثابتة": بطيئة في الانخفاض حتى في مواجهة البطالة المرتفعة، وبطيئة في الارتفاع حتى في مواجهة نقص العمالة. سنناقش أسباب هذا الثبات بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس عشر.

مع ذلك، من المهم ملاحظة أن الأجور الاسمية لا يمكن أن تظل ثابتة إلى الأبد، في نهاية المطاف، سيتم إعادة التفاوض على العقود الرسمية

والاتفاقات غير الرسمية لمراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة. كما توضح
فقرة "صعوبات" التالية، فإن المدة التي تستغرقها الأجور الاسمية لتصبح
مرنة هي جزء لا يتجزأ مما يميز المدى القصير عن المدى الطويل.

بالعودة إلى مسألة العلاقة الإيجابية بين مستوى السعر الكلي وكمية
الناتج الإجمالي المعروض على المدى القصير، لتتخيل أنه لسبب ما ينخفض
مستوى السعر الكلي، مما يعني انخفاض السعر الذي حصل عليه منتج
نموذجي لسلمة أو خدمة نهائية. نظراً لأن العديد من تكاليف الإنتاج
تُصلح على المدى القصير، فإن تكلفة الإنتاج لكل وحدة إنتاج لا تنخفض
بنفس النسبة مثل انخفاض سعر الإنتاج. لذا ينخفض الربح عن كل وحدة
إنتاج، مما يدفع المنتجين إلى تقليل الكمية المعروضة على المدى القصير.

في الاقتصاد عموماً، عندما ينخفض مستوى السعر الكلي، ينخفض
الناتج الإجمالي على المدى القصير. الآن فكر فيما يمكن أن يحدث إذا ارتفع
مستوى السعر الكلي لسبب ما، النتيجة هي أنه يحصل المنتج النموذجي على
سعر أعلى مقابل سلعته أو خدمته النهائية.

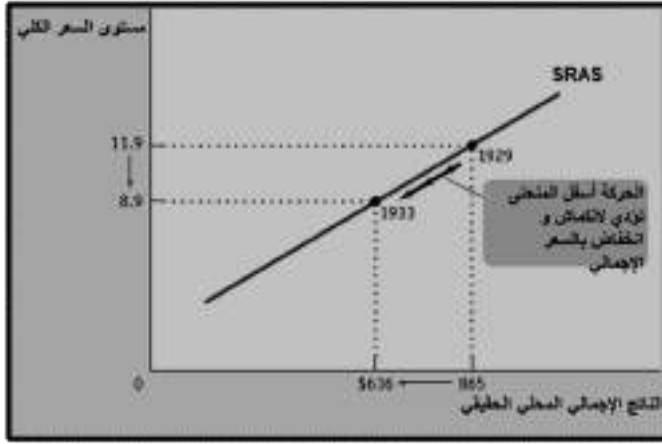
نظراً لأن العديد من تكاليف الإنتاج تُصلح على المدى القصير، فإن
تكلفة الإنتاج لكل وحدة إنتاج لا ترتفع بنفس النسبة مثل ارتفاع سعر
الوحدة، لذا يرتفع الربح لكل وحدة إنتاج، ويزيد المنتج الإنتاج، ويزيد
الناتج الإجمالي على المدى القصير. العلاقة الإيجابية بين مستوى السعر
الإجمالي وكمية إجمالي المنتجين المستعدين لتقديمها خلال الفترة الزمنية التي

يمكن فيها اعتبار العديد من تكاليف الإنتاج، ولا سيما الأجور الاسمية، ثابتة كما يوضحها منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير. إن العلاقة الإيجابية بين مستوى السعر الإجمالي وإجمالي الناتج على المدى القصير تجعل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير له منحدر متصاعد.

* يوضح منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي المتوفر الموجود على المدى القصير، وهي الفترة الزمنية التي يمكن فيها اعتبار العديد من تكاليف الإنتاج ثابتة.

يوضح الشكل (١٠-١) التالي منحنى عرض إجمالي افتراضي قصير المدى، نشير إليه بالاختصار SRAS، يتطابق مع البيانات الأمريكية الفعلية لعامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، حيث سنجد على المحور الأفقي إجمالي الناتج (أو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، أي الكمية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المقدّمة في الاقتصاد، يقاس بقيمة الدولار بعام ٢٠٠٠، أما على المحور العمودي فنسجد مستوى السعر الإجمالي كما تم قياسه بواسطة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، مع قيمة لعام ٢٠٠٠ تساوي ١٠٠. في عام ١٩٢٩، كان مستوى السعر الإجمالي ٩, ١١ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٨٦٥ مليار دولار. في عام ١٩٣٣، كان مستوى السعر الإجمالي ٩, ٨ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط ٦٣٦ مليار دولار. حركة أسفل منحنى SRAS يقابلها انكماش وانخفاض الإنتاج الإجمالي الذي شهدته تلك السنوات.

الشكل (١٠-١): منحنى العرض الإجمالي قصير المدى



في الشكل (١٠-١): يوضح منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي المعروض على المدى القصير، وهي الفترة التي يتم فيها إصلاح العديد من تكاليف الإنتاج مثل الأجور الاسمية. إنه مائل إلى الأعلى لأن مستوى السعر الإجمالي الأعلى يؤدي إلى ربح أعلى لكل وحدة إنتاج وزيادة الناتج الإجمالي بالنظر إلى الأجور الاسمية الثابتة. نعرض هنا الأرقام المقابلة للكساد الكبير، من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣: عندما حدث الانكماش وانخفض مستوى السعر الإجمالي من ١١,٩ (في عام ١٩٢٩) إلى ٨,٩ (في عام ١٩٣٣)، استجابت الشركات عن طريق تقليل كمية الإنتاج الكلي المعروضة من ٨٦٥ مليار دولار إلى ٦٣٦ مليار دولار مقيسة بدولار عام ٢٠٠٠.

للعقول المتسائلة ما هو مرن حقاً، وما هو ثابت حقاً ؟

يتفق معظم خبراء الاقتصاديات الكلية على أن الصورة الأساسية الموضحة في الشكل (١٠-١) السابق صحيحة: مع أشياء أخرى متساوية، علاقة إيجابية قصيرة المدى بين مستوى السعر الكلي والإنتاج الكلي. لكن الكثير يجادلون في أن التفاصيل أكثر تعقيداً بعض الشيء. لقد شدّدنا حتى الآن على وجود اختلاف في سلوك مستوى السعر الإجمالي وسلوك الأجور الاسمية. لقد ذكرنا مسبقاً أن مستوى السعر الإجمالي مرن، ولكن الأجور الاسمية ثابتة في المدى القصير.

وعلى الرغم من أن هذا الافتراض هو طريقة جيدة لتفسير سبب انحدار منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير، لا تدعم البيانات التجريبية حول الأجور والأسعار تماماً التمييز الحاد بين الأسعار المرنة للسلع والخدمات النهائية والأجور الاسمية الثابتة. من ناحية ثانية، بعض الأجور الاسمية في الواقع مرنة حتى على المدى القصير لأن بعض العمال غير مشمولين بعقد أو اتفاق غير رسمي مع أصحاب العمل. ونظراً لأن بعض الأجور الاسمية ثابتة ولكن البعض الآخر مرن، فإننا نلاحظ أن متوسط الأجر الاسمي على جميع العاملين في الاقتصاد، ينخفض عندما يكون هناك ارتفاع حاد في البطالة. على سبيل المثال، انخفضت الأجور

الاسمية بشكل كبير في السنوات الأولى من الكساد الكبير. من ناحية أخرى، تكون بعض أسعار السلع والخدمات النهائية ثابتة وليست مرنة. على سبيل المثال، تمتنع بعض الشركات، ولا سيما صانعي السلع الفاخرة أو العلامات التجارية، عن خفض الأسعار حتى عندما ينخفض الطلب. بدلاً من ذلك، يفضلون خفض الإنتاج حتى لو لم تنخفض أرباح كل وحدة إنتاج.

لا تغير هذه المضاعفات، كما ذكرنا، الصورة الأساسية. عندما ينخفض مستوى السعر الكلي، يقوم بعض المنتجين بخفض الإنتاج لأن الأجور الاسمية التي يدفعونها ثابتة. بعض المنتجين لا يخفضون أسعارهم في مواجهة انخفاض مستوى السعر الإجمالي، مفضلين بدلاً من ذلك تقليل إنتاجهم، وفي كلتا الحالتين، يتم الحفاظ على العلاقة الإيجابية بين مستوى السعر الإجمالي وإجمالي الناتج. لذا، في النهاية، لا يزال منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير يتجه إلى أعلى.

تحويلات منحنى العرض الإجمالي قصير المدى

في الفصل الثالث، حيث قدمنا تحليل العرض والطلب في السوق لساعة فردية، أكدنا أهمية التمييز بين الحركات على طول منحنى العرض والتحويلات في منحنى العرض. ينطبق نفس التمييز على منحنى العرض الإجمالي. وضح الشكل (١٠ - ١) حركة على طول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير، إذ انخفض مستوى السعر الكلي وإجمالي الناتج من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣. ولكن يمكن أن يكون هناك أيضاً تحولات في

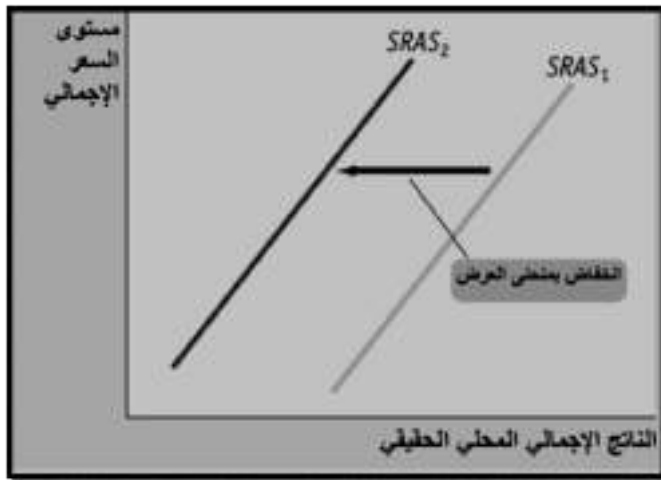
منحني العرض الإجمالي على المدى القصير، كما هو موضح في الشكل (١٠) ٢-). تظهر اللوحة (أ) انخفاضاً في العرض الإجمالي قصير المدى، تحركاً نحو اليسار في منحني العرض الإجمالي قصير المدى. ينخفض العرض الإجمالي عندما يقلل المنتجون من كمية الإنتاج الكلي التي هم على استعداد لتوريدها عند أي مستوى سعر إجمالي معين. بينما تظهر اللوحة (ب) زيادة في العرض الإجمالي قصير المدى، تحول نحو اليمين من منحني العرض الإجمالي على المدى القصير. يزداد العرض الإجمالي عندما يزيد المنتجون كمية الإنتاج الكلي التي هم على استعداد لتوريدها عند أي مستوى سعر إجمالي معين.

لفهم سبب تحول منحني العرض الإجمالي على المدى القصير، من المهم أن نتذكر أن المنتجين يتخذون قرارات الإنتاج استناداً إلى ربحهم عن كل وحدة من الإنتاج. يوضح منحني العرض الإجمالي على المدى القصير العلاقة بين مستوى السعر الكلي وإجمالي الناتج، نظراً لأن بعض تكاليف الإنتاج ثابتة على المدى القصير، فإن التغيير في مستوى السعر الإجمالي يؤدي إلى تغيير في ربح المنتجين لكل وحدة من الإنتاج، ومن ثم يؤدي إلى تغيير في الناتج الكلي. ولكن هناك عوامل أخرى إلى جانب مستوى السعر الإجمالي الذي يمكن أن يؤثر على ربح كل وحدة، ومن ثم على الناتج الإجمالي. إن التغييرات في هذه العوامل الأخرى هي التي ستغير منحني العرض الإجمالي في المدى القصير. لتطوير بعض المفاهيم، لنفترض أن شيئاً ما يحدث يرفع تكاليف الإنتاج، لنقل زيادة في سعر النفط. عند أي سعر محدد للناتج،

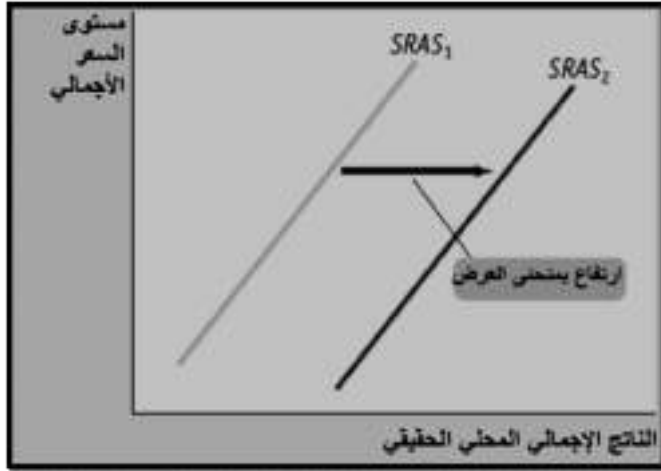
يكسب المنتج الآن ربحاً أصغر عن كل وحدة إنتاج. ونتيجة لذلك، يقوم المنتجون بتخفيض الكمية المعروضة عند أي مستوى سعر إجمالي محدد، ويتحرك منحني العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار. إذا حدث شيء على النقيض من ذلك، يخفض تكاليف الإنتاج، على سبيل المثال انخفاض في الأجر الرمزي، فإن المنتج الآن يكسب ربحاً أعلى لكل وحدة إنتاج بأي سعر محدد للناتج. هذا يقود المنتجين إلى زيادة كمية الناتج الإجمالي المعروض عند أي مستوى سعر إجمالي معين، وينتقل منحني العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين.

سنناقش الآن بعض العوامل المهمة الأخرى التي تؤثر على ربح المنتجين عن كل وحدة، ومن ثمّ يمكن أن تؤدي إلى تحولات منحني العرض الإجمالي على المدى القصير.

الشكل (١٠-٢): تحولات منحني العرض الإجمالي قصير المدى
اللوحة - أ - تحول نحو اليسار



اللوحة - ب - تحول نحو اليمين



في الشكل (١٠-٢): تُظهر اللوحة (أ) انخفاضاً في العرض الإجمالي في المدى القصير: ينحرف منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير إلى اليسار من $SRAS_1$ إلى $SRAS_2$ ، وتنخفض كمية الإنتاج الكلي المعروضة عند أي مستوى سعر إجمالي معين.

تُظهر اللوحة (ب) زيادة في العرض الإجمالي في المدى القصير: يتحول منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير إلى اليمين من $SRAS_1$ إلى $SRAS_2$ ، وكمية الناتج الإجمالي المعروضة عند أي ارتفاع في مستوى السعر الإجمالي.

التغيرات في أسعار السلع

في القصة الافتتاحية لهذا الفصل، وصفنا كيف تسبب ارتفاع أسعار النفط في حدوث مشكلات للاقتصاد الأمريكي في عام ١٩٧٩. النفط هو

سلعة، وهي مدخلات موحدة يتم شراؤها وبيعها بكميات كبيرة. أدت الزيادة في سعر سلعة النفط إلى رفع تكاليف الإنتاج في جميع أنحاء الاقتصاد وخفض كمية الناتج الإجمالي المعروض عند أي مستوى سعر إجمالي معين، مما أدى إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض أسعار السلع سيقبل تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة عند أي مستوى سعر إجمالي معين وتحويل إلى اليمين في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

لماذا لا يتم تحديد تأثير أسعار السلع بالفعل من خلال منحنى العرض الإجمالي قصير المدى؟ لأن البضائع، على عكس مثلاً المشروبات الغازية، ليست سلعة نهائية، وأسعارها غير مدرجة في حساب مستوى السعر الإجمالي. علاوة على ذلك، تمثل البضائع تكلفة إنتاج كبيرة لمعظم الموردين، تماماً مثلما تفعل الأجور الاسمية. لذا فإن التغيرات في أسعار السلع لها تأثيرات كبيرة على تكاليف الإنتاج. وعلى النقيض من السلع غير الأساسية، يمكن أن تتغير أسعار السلع في بعض الأحيان بشكل كبير بسبب صدمات العرض الخاصة بالصناعة، مثل الحروب في الشرق الأوسط.

التغيرات في الأجور الاسمية

في أي وقت معين، تحدّد الأجور بالدولار للعديد من العمال لأنها محددة وفق عقود أو اتفاقيات غير رسمية أبرمت في الماضي. ومع ذلك،

يمكن أن تتغير الأجور الاسمية بمجرد مرور الوقت الكافي لإعادة التفاوض بشأن العقود والاتفاقيات غير الرسمية.

لنفترض، على سبيل المثال، أن هناك زيادة على مستوى الاقتصاد في تكلفة أقساط تأمين الرعاية الصحية التي يدفعها أرباب العمل كجزء من أجور الموظفين. من وجهة نظر أصحاب العمل، هذا يعادل ارتفاع الأجور الاسمية لأن هناك زيادة في التعويضات المدفوعة من قبلهم. لذا فإن هذا الارتفاع في الأجور الاسمية يزيد من تكاليف الإنتاج، ويحوّل منحنى العرض الإجمالي قصير المدى إلى اليسار. على العكس، لنفترض أن هناك انخفاضاً كبيراً في تكلفة هذه الأقساط، أي ما يعادل انخفاض الأجور الاسمية من وجهة نظر أصحاب العمل؛ وهذا يقلل من تكاليف الإنتاج، ويحوّل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين. حقيقة تاريخية مهمة وهي أنه خلال السبعينيات كان للارتفاع في أسعار النفط تأثير غير مباشر أيضاً في رفع الأجور الاسمية. حدث هذا الأثر "المفاجئ" لأن العديد من عقود الأجور تضمنت علاوات تكلفة المعيشة التي ترفع تلقائياً الأجر الاسمي عندما ترتفع أسعار المستهلك. من خلال هذه الطريقة، أدى الارتفاع في أسعار النفط، الذي أدى إلى زيادة في أسعار المستهلكين الإجمالية، في النهاية إلى ارتفاع الأجور الاسمية. لذلك في النهاية شهد الاقتصاد تحولين يساريين لمنحنى العرض الإجمالي: الأول ناتج عن الارتفاع الأولي في أسعار النفط، والثاني ناتج عن الزيادة المستتجة في الأجور

الاسمية. وقد تضخم التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد بشكل كبير من خلال علاوات تكلفة المعيشة في عقود الأجور. أما اليوم، فبدلات تكلفة المعيشة في عقود الأجور نادرة.

التغيرات في الإنتاجية

تعني الزيادة في الإنتاجية أنه يمكن للعامل إنتاج المزيد من وحدات الإنتاج بنفس كمية المدخلات. على سبيل المثال، أدى إدخال المسحات الضوئية للرموز الشريطية في متاجر البيع بالتجزئة إلى زيادة كبيرة في قدرة العامل المنفرد على تخزين وجرد وإعادة تجهيز رفوف المتاجر. ونتيجة لذلك، انخفضت تكلفة متجر "إنتاج" دولار للمبيعات وارتفعت الأرباح. وبالمقابل، زادت الكمية المعروضة. (لنفكر في وول مارت وزيادة عدد متاجرها على أنها زيادة في العرض الإجمالي). لذا فإن زيادة الإنتاجية، مهما كان المصدر، تزيد من أرباح المنتجين وتحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين. على العكس من ذلك، فإن انخفاض الإنتاجية، على سبيل المثال، بسبب القوانين الجديدة التي تتطلب من العمال قضاء المزيد من الوقت في ملء النماذج - يقلل من عدد وحدات الإنتاج التي يمكن للعامل إنتاجها بنفس كمية المدخلات. نتيجة لذلك، ترتفع تكلفة وحدة الإنتاج، ينخفض الربح، وتنخفض الكمية المعروضة. يؤدي هذا إلى تحريك منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار.

منحني العرض الإجمالي على المدى الطويل

لقد رأينا للتو أنه على المدى القصير، يؤدي انخفاض مستوى السعر الإجمالي إلى انخفاض في كمية الناتج الإجمالي المقدم لأن الأجور الاسمية ثابتة في المدى القصير. لكن، كما ذكرنا سابقاً، تتم إعادة التفاوض على العقود والاتفاقيات غير الرسمية على المدى الطويل. لذا، على المدى الطويل، تكون الأجور الاسمية، مثل مستوى السعر الإجمالي، مرنة وليست ثابتة. هذه الحقيقة تغير إلى حد كبير العلاقة طويلة المدى بين مستوى السعر الكلي والعرض الإجمالي. ففي الواقع، على المدى الطويل، لا يؤثر مستوى السعر الإجمالي على كمية الناتج الإجمالي المعروض، ولمعرفة السبب، سنجري تجربة فكرية. لتخيل أنه يمكننا التلويح بعصا سحرية، أو ربما ماسح ضوئي للرموز الشريطية السحرية، وخفض جميع الأسعار في الاقتصاد إلى النصف في الوقت نفسه. نعني بكل "الأسعار" أسعار جميع المدخلات، بما في ذلك الأجور الاسمية، وكذلك أسعار السلع والخدمات النهائية. ماذا سيحدث للناتج الإجمالي بالنظر إلى أن مستوى السعر الإجمالي قد انخفض إلى النصف، وأن جميع أسعار المدخلات، بما في ذلك الأجور الاسمية، قد انخفضت إلى النصف؟

الجواب: لن يحدث شيء. لنأخذ بعين الاعتبار المعادلة (١٠-١) مرة أخرى: سيحصل كل منتج على سعر أقل لمنتجه، ولكن التكاليف ستتنخفض بنفس النسبة. ونتيجة لذلك، فإن كل وحدة إنتاج كانت مربحة

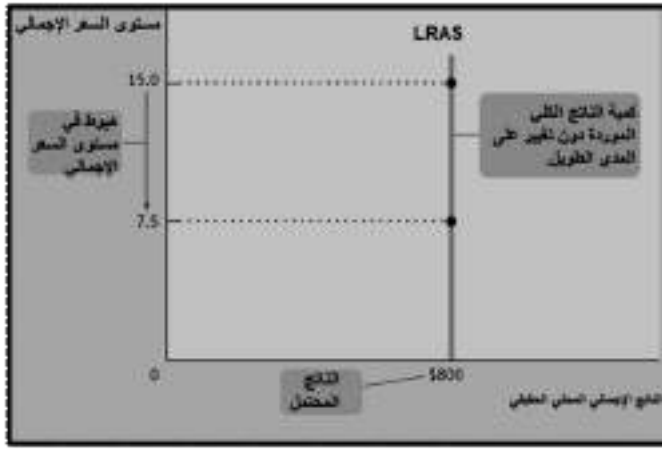
للإنتاج قبل تغير الأسعار ستظل مربحة للإنتاج بعد تغير الأسعار. لذا فإن تخفيض جميع الأسعار في الاقتصاد إلى النصف ليس له تأثير على الناتج الكلي للاقتصاد. وبعبارة أخرى، لا تؤثر التغيرات في مستوى السعر الإجمالي الآن على كمية الناتج الإجمالي المعروض. في الواقع، لا يمكن لأحد تغيير جميع الأسعار بنفس النسبة في نفس الوقت. ولكن على المدى الطويل، عندما تكون جميع الأسعار مرنة تماماً، يكون للتضخم أو الانكماش نفس التأثير الذي يحدثه أي شخص يغير جميع الأسعار بنفس النسبة. ونتيجة لذلك، فإن التغيرات في مستوى السعر الإجمالي لا تغير كمية الإنتاج الإجمالية المعروضة على المدى الطويل، وستكون مصحوبة بتغيرات نسبية متساوية في جميع أسعار المدخلات، بما في ذلك الأجور الاسمية.

* يُظهر منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي المعروض التي ستوجد إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة تماماً.

يوضح منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، كما هو موضح في الشكل التالي (١٠-٣) بواسطة المنحنى، الذي يشار إليه بـ LRAS، العلاقة بين مستوى السعر الكلي وكمية الناتج الإجمالي المعروض التي كانت موجودة إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة تماماً. يكون منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل رأسياً لأن التغيرات في مستوى السعر الكلي ليس لها تأثير على إجمالي الناتج على المدى الطويل.

عند مستوى سعر إجمالي يبلغ ١٥، فإن كمية الناتج الإجمالي المعروض هي ٨٠٠ مليار دولار بقيمة دولار عام ٢٠٠٠. إذا انخفض مستوى السعر الإجمالي بنسبة ٥٠% إلى ٧,٥، فإن كمية الناتج الإجمالي المعروض لم تتغير على المدى الطويل عند ٨٠٠ مليار دولار بقيمة دولار عام ٢٠٠٠.

الشكل (١٠-٣): منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل

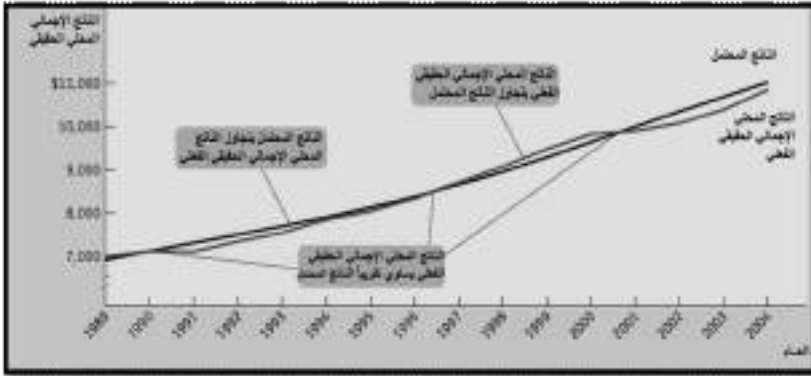


في الشكل (١٠-٣): يوضح منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل كمية الناتج الإجمالي المعروض عندما تكون جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة. يكون عمودي عند الإنتاج المحتمل، Y_P ، لأنه على المدى الطويل، لا يكون للتغيير في مستوى السعر الإجمالي أي تأثير على كمية الإنتاج الإجمالي المعروض.

من المهم استيعاب ليس فقط أن منحني LRAS عمودي، ولكن أيضاً موضعه على طول المحور الأفقي يمثل مقياساً مهماً. التقاطع الأفقي في الشكل (١٠-٣)، إذ يلاقي LRAS المحور الأفقي عند النقطة ٨٠٠ مليار دولار بقيمة دولار عام ٢٠٠٠، وهو الناتج المحتمل للاقتصاد، رمزه YP: مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سينتجه الاقتصاد إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة تماماً. في الواقع، المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون دائماً تقريباً إما أعلى أو أقل من الناتج المحتمل. سنرى لماذا لاحقاً في هذا الفصل، عندما نناقش نموذج AS-AD. ومع ذلك، يعد الناتج المحتمل للاقتصاد رقماً مهماً لأنه يحدد الاتجاه الذي يتقلب حوله إجمالي الإنتاج الفعلي من عام لآخر. في الولايات المتحدة، يُقدر مكتب الميزانية في الكونغرس (CBO) الناتج السنوي المحتمل لغرض تحليل الميزانية الفيدرالية. تُظهر اللوحة (أ) من الشكل (١٠-٤) تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس للناتج الأمريكي المحتمل من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٤ والقيم الفعلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة خلال نفس الفترة. تتوافق السنوات المظلمة باللون البنفسجي الفاتح مع الفترات التي تجاوز فيها الناتج المحتمل الإنتاج الكلي الفعلي، سنوات مظلمة باللون الأخضر الفاتح لفترات تجاوز فيها الإنتاج الكلي الفعلي الناتج المحتمل.

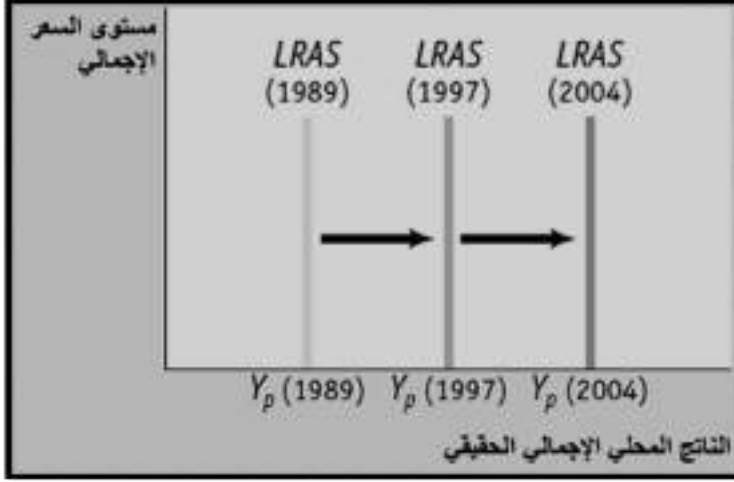
الشكل (١٠-٤): الناتج المحتمل والفعلي

اللوحة - أ - الناتج الفعلي مقابل المحتمل من عام ١٩٨٩ حتى ٢٠٠٤



في الشكل (١٠-٤): تُظهر اللوحة (أ) أداء الإنتاج الفعلي والمحمّل في الولايات المتحدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٤. يُظهر الخط الأسود تقديرات الإنتاج المحتمل للولايات المتحدة، التي ينتجها مكتب الميزانية في الكونغرس، ويظهر الخط الأزرق الناتج الإجمالي الفعلي. السنوات المظللة باللون البنفسجي الفاتح هي الفترات التي انخفض فيها إجمالي الإنتاج الفعلي إلى أقل من الناتج المحتمل، والسنوات المظللة باللون الأخضر الفاتح هي فترات تجاوز فيها الناتج الإجمالي الفعلي الإنتاج المحتمل. كما هو مبين، حدث عجزٌ كبيرٌ في فترات الركود في أوائل التسعينيات وبعده عام ٢٠٠٠. كان الناتج الإجمالي الفعلي أعلى بكثير من الإنتاج المحتمل في فترة الازدهار في أواخر التسعينيات.

اللوحة - ب - يغير النمو الاقتصادي منحنى LRAS إلى اليمين



توضِّح اللوحة (ب) كيف أدى النمو الاقتصادي إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، LRAS، إلى اليمين بمرور الوقت.

كما رأينا في اللوحة (أ)، ارتفع الناتج المحتمل للولايات المتحدة بشكل ثابت بمرور الوقت، مما يعني ضمناً سلسلة من التحولات باتجاه اليمين لمنحنى LRAS. ما سبب هذه التحولات إلى اليمين؟ تكمن الإجابة في العوامل المتعلقة بالنمو على المدى الطويل التي ناقشناها في الفصل الثامن، مثل الزيادات في رأس المال المادي ورأس المال البشري وكذلك التقدم التكنولوجي. على المدى الطويل، مع ارتفاع حجم القوى العاملة وإنتاجية العمل على حد سواء، يرتفع أيضاً مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يستطيع الاقتصاد إنتاجه.

في الواقع، إحدى الطرق للتفكير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل هو نمو الناتج المحتمل للاقتصاد. كما هو موضح في اللوحة (ب) من الشكل (١٠-٤) السابق، نعتقد عموماً أن منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل يتحول إلى اليمين بمرور الوقت حيث يخضع الاقتصاد للنمو على المدى الطويل.

* الناتج المحتمل هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سينتجه الاقتصاد إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة بالكامل.

من المدى القصير إلى المدى الطويل

كما رأينا في اللوحة (أ) من الشكل (١٠-٤)، فإن الاقتصاد يُنتج دائماً تقريباً أكثر أو أقل من الناتج المحتمل: في ثلاث فترات فقط خلال السنوات من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٤، كان الناتج الإجمالي الفعلي يساوي الناتج المحتمل تقريباً (السنوات الثلاث إذ يتقاطع الخطان). يقع الاقتصاد دائماً تقريباً على منحنى العرض الإجمالي قصير المدى، ينتج مستوى إنتاج إجمالي يزيد أو يقل عن الناتج المحتمل، وليس على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل. فلماذا يرتبط بالمنحنى على المدى الطويل؟ هل ينتقل الاقتصاد من المدى القصير إلى المدى الطويل؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟

الخطوة الأولى للإجابة عن هذه الأسئلة هي أن نفهم أن الاقتصاد دائماً في واحدة من حالتين فقط فيما يتعلق بمنحنيات العرض الإجمالية قصيرة المدى وطويلة المدى. يمكن أن يكون على كلا المنحنيين في نفس الوقت من خلال كونه عند نقطة تتقاطع فيها المنحنيات (كما في الفترات الثلاث في اللوحة (أ) من الشكل (١٠-٤) السابق حيث يتطابق الناتج الكلي الفعلي والمخرجات المحتملة تقريباً) أو يمكن أن يكون على منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير ولكن ليس على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل (كما في السنوات في اللوحة (أ) من الشكل (١٠-٤) إذ يتطابق الناتج الإجمالي الفعلي والناتج المحتمل). ولكن هذه ليست نهاية القصة. إذا كان الاقتصاد على المدى القصير ولكن ليس على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، فإن منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير سوف يتغير بمرور الوقت حتى يصل الاقتصاد إلى نقطة يتقاطع فيها المنحنيان، وهي نقطة يكون فيها إجمالي الإنتاج الفعلي متساوياً إلى الناتج المحتمل.

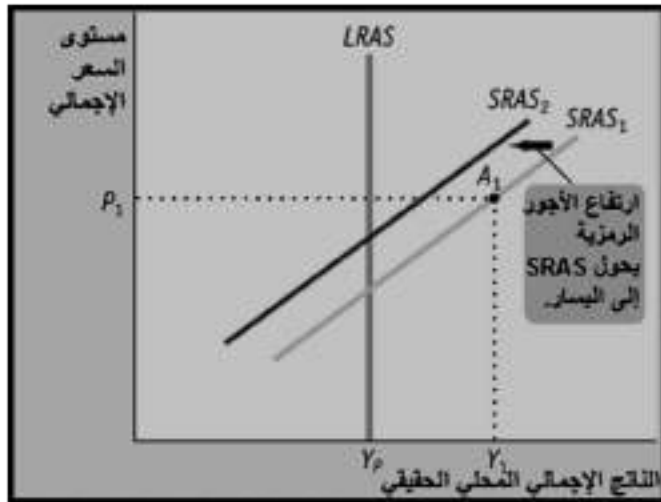
يوضح الشكل (١٠-٥) التالي كيفية عمل هذه العملية. في كلتا اللوحتين، يمثل LRAS منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، وSRAS1 هو منحنى العرض الإجمالي الأولي قصير المدى، ومستوى السعر الإجمالي عند النقطة P1. في اللوحة (أ)، يبدأ الاقتصاد عند نقطة الإنتاج الأولية A1، التي تتوافق مع كمية من إجمالي الناتج الموفر Y1، وهو أعلى من الناتج المحتمل YP. لا يمكن صنع مستوى إنتاج إجمالي (مثل Y1) أعلى من

الناتج المحتمل (YP) فقط لأن الأجر الاسمية لم يتم تعديلها بالكامل لأعلى. حتى يحدث هذا التعديل التصاعدي في الأجر الاسمية، يكسب المنتجون أرباحاً عالية، ويتتجون مستوى مرتفعاً من الإنتاج. لكن مستوى الناتج الإجمالي أعلى من الناتج المحتمل، هذا يعني انخفاض مستوى البطالة. نظراً لوفرة الوظائف وندرة العمال، سترتفع الأجر الاسمية بمرور الوقت، مما يؤدي تدريجياً إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار.

في النهاية سيكون في وضع جديد، مثل SRAS2. (سنتين لاحقاً في هذا الفصل أين ينتهي منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير. كما سنرى، يعتمد ذلك على منحنى الطلب الإجمالي أيضاً).

الشكل (١٠-٥): من المدى القصير إلى المدى الطويل

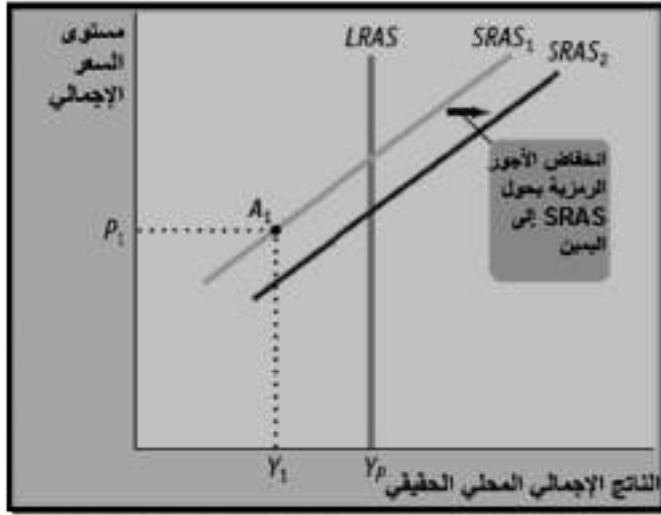
اللوحة - أ - التحول الأيسر لمنحنى العرض الإجمالي قصير المدى



في الشكل (١٠-٥): تظهر اللوحة (أ) منحنى العرض الإجمالي الأولي على المدى القصير هو SRAS1. على مستوى السعر الإجمالي، P1، تتجاوز كمية الإنتاج الإجمالي المعروض، Y1، الإنتاج المحتمل، YP. في النهاية، ستؤدي البطالة المنخفضة إلى ارتفاع الأجور الاسمية، مما يؤدي إلى تحول منحنى العرض الإجمالي إلى اليسار على المدى القصير من SRAS1 إلى SRAS2. أما في اللوحة (ب)، يحدث العكس: عند مستوى السعر الإجمالي، P1، تكون كمية الإنتاج الكلي المعروضة أقل من الناتج المحتمل. تؤدي البطالة المرتفعة في النهاية إلى انخفاض في الأجور الاسمية بمرور الوقت وانحراف يمين في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

أيضاً في اللوحة (ب) من الشكل (١٠-٥)، تتطابق نقطة الإنتاج الأولية A1 مع مستوى الإنتاج الكلي Y1، وهو أقل من الناتج المحتمل YP. يمكن صنع مستوى الإنتاج الإجمالي (مثل Y1) أقل من الناتج المحتمل (YP) فقط لأن الأجور الاسمية لم تعدل بالكامل للأسفل. حتى يحدث هذا التعديل الهابط، يكسب المنتجون أرباحاً منخفضة (أو سلبية) ويتتجون مستوى منخفضاً من الإنتاج. إذا كان مستوى إجمالي الإنتاج أقل من الناتج المحتمل، فإنّ هذا يعني ارتفاع معدل البطالة. ونظراً لوفرة العمال والوظائف الشحيحة، ستخفض الأجور الاسمية بمرور الوقت، مما يحول منحنى العرض الإجمالي قصير المدى تدريجياً إلى اليمين. في النهاية سيكون المنحنى في وضع جديد مثل SRAS2.

اللوحة - ب - التحويل الأيمن لمنحني العرض الإجمالي قصير المدى



سنرى قريباً أن هذه التحولات في منحني العرض الإجمالي على المدى القصير ستعيد الاقتصاد إلى الناتج المحتمل على المدى الطويل. لشرح السبب، نحتاج أولاً إلى تقديم مفهوم منحنى الطلب الإجمالي.

مخاطر

هل توصلنا ماذا يعني المدى الطويل فعلياً؟

لقد استخدمنا مصطلح المدى الطويل في سياقين مختلفين. ركزنا في الفصل الثامن على النمو الاقتصادي على المدى الطويل: النمو الذي يحدث على مدى عقود. وقدّمنا في هذا الفصل منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، الذي يصور الناتج المحتمل للاقتصاد، وهو مستوى الناتج الإجمالي

الذي سينتجه الاقتصاد إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة تماماً. قد يبدو أننا نستخدم نفس المصطلح "على المدى الطويل" لمفهومين مختلفين. لكن الأمر ليس كذلك: هذان المفهومان هما نفس المفهوم حقاً. نظراً لأن الاقتصاد يميل دائماً إلى العودة إلى الناتج المحتمل على المدى الطويل، فإن الناتج الإجمالي الفعلي يتقلب حول الناتج المحتمل، ونادراً ما يكون بعيداً بالقيمة عنه.

نتيجة لذلك، فإن معدل نمو الاقتصاد على مدى فترات طويلة من الزمن، على سبيل المثال، لعقود، قريب جداً من معدل نمو الناتج المحتمل. ويتحدد نمو الناتج المحتمل من خلال العوامل التي حللناها في الفصل الثامن. وهذا يعني أن مفهوم مصطلح "المدى الطويل" في سياق النمو على المدى الطويل وسياق منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل مفهومان متطابقان.

حالة الاقتصاد في العمل

الأسعار والإنتاج خلال فترة الكساد الكبير

يوضح الشكل (١٠-٦) التالي المسار الفعلي لمستوى السعر الإجمالي، كما تم قياسه بواسطة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٤٢. كما نرى، انخفض إجمالي الإنتاج ومستوى السعر الكلي معاً من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ وارتفعا معاً خلال الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧. هذا ما نتوقع رؤيته إذا كان الاقتصاد يتحرك لأسفل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ويرتفع إليه (مع انعكاس قصير في ١٩٣٧-١٩٣٨) بعد ذلك.

الشكل (١٠-٦): الأسعار والإنتاج خلال فترة الكساد الكبير



في الشكل (١٠-٦): من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣، انخفضت الأسعار والناتج الكلي معاً. ومن عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٧، ارتفعت الأسعار والناتج الكلي معاً. أي خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧، كان الاقتصاد كما لو أنه يتحرك في البداية نحو الأسفل ثم نحو الأعلى على منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير. ومع ذلك، بحلول أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، كان الناتج الإجمالي أعلى من مستويات ١٩٢٩ على الرغم من أن مستوى السعر الإجمالي كان لا يزال أقل مما كان عليه في عام ١٩٢٩. هذا يعكس حقيقة أن منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير قد تحول إلى اليمين خلال هذه الفترة، ويعود ذلك إلى كلٍ من

عملية التعديل على المدى القصير في الاقتصاد، وإلى التحول إلى اليمين في منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل.

لكن حتى عام ١٩٤٢، كان مستوى السعر الإجمالي لا يزال أقل مما كان عليه عام ١٩٢٩؛ لكن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان أعلى بكثير. ماذا حدث؟ الجواب هو أن منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير تحول إلى اليمين بمرور الوقت. قد عكس هذا التحول جزئياً زيادة الإنتاجية، وهو تحول يميني لمنحنى العرض الإجمالي الأساسي على المدى الطويل، ولكن نظراً لأن الاقتصاد الأمريكي كان ينتج أقل من الناتج المحتمل، وكان معدل البطالة مرتفعاً خلال هذه الفترة، فقد عكس التحول الأيمن في منحنى العرض الإجمالي قصير المدى أيضاً عملية التعديل الموضحة في اللوحة (ب) من الشكل (١٠-٥). ومن ثم، فإن حركة الإنتاج الكلي من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٤٢ عكست كلاً من الحركات على طول منحنى العرض الإجمالي قصير المدى وتحولاته.

مراجعة سريعة

- ينحني منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير إلى أعلى: يؤدي ارتفاع مستوى السعر الكلي إلى ارتفاع الناتج الكلي بالنظر إلى الأجور الاسمية الثابتة.

- تؤدي التغيرات في أسعار السلع الأساسية والأجور الاسمية والإنتاجية إلى تغيير منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

- تتسم جميع الأسعار بالمرونة على المدى الطويل، ولا تؤثر التغييرات في مستوى السعر الإجمالي على الناتج الإجمالي. يكون منحني العرض الإجمالي على المدى الطويل رأسياً عند الناتج المحتمل.
- ترتفع الأجور الاسمية إذا تجاوز الناتج الكلي الفعلي الناتج المحتمل، ويتحرك منحني العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار. تنخفض الأجور الاسمية إذا تجاوز الناتج المحتمل الناتج الإجمالي الفعلي، ويتحرك منحني العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين.

تحقق من فهمك ١٠-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. حدد الأثر على العرض الإجمالي قصير المدى لكل من الأحداث التالية، وشرح ما إذا كان يمثل حركة على طول منحني SRAS أو تحولاً بمنحني SRAS.
 - أ. يدفع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) المنتجين إلى زيادة الإنتاج.
 - ب. يدفع انخفاض سعر النفط المنتجين إلى زيادة الإنتاج.
 - ج. تؤدي الزيادة في استحقاقات التقاعد المسموح به قانوناً التي يتم دفعها للعمال المنتجين إلى تقليل الإنتاج.

٢. لنفترض أن الاقتصاد في البداية في إنتاج محتمل، وأن كمية الإنتاج الكلي تزداد. ما المعلومات التي ستحتاج إليها لتحديد ما إذا كان ذلك بسبب حركة على طول منحنى SRAS أو تحول منحنى LRAS؟

الطلب الإجمالي

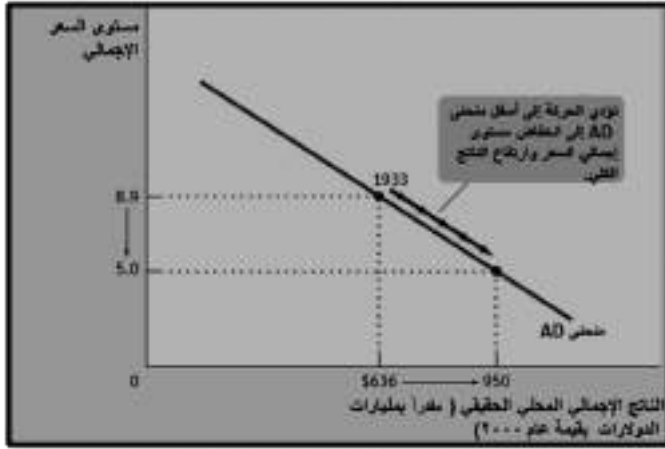
تماماً كما يوضح منحنى العرض الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي التي يقدمها المنتجون، يوضح منحنى الطلب الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الكلي وكمية الإنتاج الإجمالي الذي تطلبه الأسر والشركات والحكومة وبقية العالم. يوضح الشكل (١٠-٧) منحنى الطلب الإجمالي، الذي يشار إليه بالرمز AD. تتوافق نقطة واحدة على المنحني مع البيانات الفعلية لعام ١٩٣٣، عندما كان مستوى السعر الإجمالي ٨,٩ وكان إجمالي الكمية من السلع والخدمات النهائية المحلية المشتراة ٦٣٦ مليار دولار بقيمة دولار عام ٢٠٠٠.

* يوضح منحنى الطلب الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي التي تطلبها الأسر والشركات والحكومة وبقية العالم.

AD ينحدر إلى أسفل، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة. إن ارتفاع مستوى السعر الإجمالي، عند تساوي الأشياء الأخرى، يقلل من كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة؛ ويؤدي انخفاض مستوى السعر الإجمالي، عند تساوي الأشياء

الأخرى، إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة. ووفقاً للشكل (١٠-٧)، إذا كان مستوى السعر ٥ بدلاً من ٩, ٨ في عام ١٩٣٣، ستصبح الكمية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المحلية المطلوبة ٩٥٠ مليار دولار محسوبة بدولار عام ٢٠٠٠ بدلاً من ٦٣٦ مليار دولار.

الشكل (١٠-٧): منحنى الطلب الإجمالي



في الشكل (١٠-٧): يوضح منحنى الطلب الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة. يميل المنحنى إلى أسفل بسبب تأثر الثروة بالتغير في مستوى السعر الإجمالي وتأثير سعر الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي. بالموازنة مع بيانات عام ١٩٣٣ الفعلية، هنا الكمية الإجمالية للسلع والخدمات المطلوبة عند مستوى سعر إجمالي قدره ٩, ٨ هو ٦٣٦ مليار دولار محسوبة بدولار ٢٠٠٠. مع ذلك، وفقاً للمنحنى الافتراضي لدينا، إذا كان مستوى السعر الإجمالي ٥, ٠ فقط، فإن كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة كانت سترتفع إلى ٩٥٠ مليار دولار.

لماذا ينحدر منحني الطلب الإجمالي إلى أسفل؟

في الشكل (١٠-٧)، يكون المنحني AD مائلاً إلى أسفل. لماذا؟

لتذكر المعادلة (١٠-٢) الأساسية لمحاكاة الدخل القومي:

$$GDP=C +I+G +X -IM$$

إذ C هي رمز لإنفاق المستهلكين، I هي رمز للإنفاق الاستثماري، وG هي رمز المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، وX هي رمز الصادرات إلى بلدان أخرى، وIM هي رمز الواردات. إذا قمنا بقياس هذه المتغيرات بالدولار الثابت، أي بأسعار سنة الأساس، فإن $(C + I + G + X - IM)$ هي كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمطلوبة خلال فترة معينة. يتم تحديد قيمة G من قبل الحكومة، ولكن المتغيرات الأخرى هي قرارات القطاع الخاص.

لفهم سبب انحدار منحني الطلب الإجمالي إلى أسفل، نحتاج إلى فهم سبب انخفاض مستوى إجمالي السعر لتقليل C وI و $(X - IM)$. قد نعتقد أن الانحدار نحو الأسفل لمنحني الطلب الإجمالي هو نتيجة طبيعية لقانون الطلب الذي حددناه في الفصل الثالث. وهذا يعني، نظراً لأن منحني الطلب على أي سلعة واحدة ينحدر إلى أسفل، أليس من الطبيعي أن يكون منحني الطلب على الإنتاج الإجمالي مائلاً إلى أسفل؟ الجواب: هو أنه قد اتضح أن هذه المقارنة مضللة. يوضح منحني الطلب على أي سلعة فردية كيف تعتمد الكمية المطلوبة من هذه السلعة على سعرها، مع بقاء أسعار

السلع والخدمات الأخرى ثابتة. السبب الرئيسي لانخفاض كمية السلعة المطلوبة عندما ارتفاع سعرها هو أن الناس يحولون استهلاكهم إلى سلع وخدمات أخرى. ولكن عندما نفكر في التحركات للأعلى أو للأسفل على طول منحني الطلب الإجمالي، فإننا ندرس تغيراً متزامناً في أسعار جميع السلع والخدمات النهائية. علاوة على ذلك، فإن التغيرات في مكونات سلع وخدمات الإنفاق الإستهلاكي ليست ذات صلة بمنحني الطلب الإجمالي: بمعنى إذا قرر المستهلكون شراء ملابس أقل، ولكن شراء المزيد من السيارات، فهذا لا يغير بالضرورة الكمية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي يطلبونها. من ثمّ لماذا يؤدي ارتفاع مستوى السعر الإجمالي إلى انخفاض في كمية السلع والخدمات النهائية المطلوبة المنتجة محلياً؟ هناك سببان رئيسيان: تأثير الثروة وتأثير سعر الفائدة على التغير في مستوى السعر الإجمالي.

تأثير الثروة

إن الزيادة في مستوى السعر الكلي، عندما تكون أشياء أخرى متساوية، تقلل من القوة الشرائية للعديد من الأصول. لنأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، شخصاً لديه ٥٠٠٠ دولار في حساب مصرفي، إذا كان مستوى السعر الإجمالي سيرتفع بنسبة ٢٥ %، فإن هذا المبلغ ٥٠٠٠ دولار سيشتري فقط ما كان بقيمة ٤٠٠٠ دولار سابقاً. ومع خسارة القوة الشرائية، من المحتمل أن يتراجع مالك هذا الحساب المصرفي عن خطط الاستهلاك الخاصة به، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات

النهائية. إن تأثير الثروة للتغيير في مستوى السعر الإجمالي هو التأثير على إنفاق المستهلكين الناجم عن تأثير التغيير في مستوى السعر الإجمالي على القوة الشرائية لأصول المستهلكين. وبسبب ذلك، ينخفض إنفاق المستهلكين، C، عندما يرتفع مستوى السعر الكلي، مما يؤدي إلى انحدار منحنى الطلب الإجمالي إلى أسفل.

* تأثير الثروة للتغيير في مستوى السعر الإجمالي هو التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن تأثير التغيير في مستوى السعر الإجمالي على القوة الشرائية لأصول المستهلكين.

تأثير سعر الفائدة

يستخدم الاقتصاديون المعنى الدقيق لمصطلح المال للإشارة إلى الودائع النقدية والمصرفية التي تمكن الأشخاص من كتابة الشيكات. يمتلك الأشخاص والشركات المال لأنه يخفف من تكلفة والعقبات التي تعيق إجراء العمليات التجارية. تقلل الزيادة في مستوى السعر الإجمالي، عند تساوي الأشياء الأخرى، من القوة الشرائية لمقدار معين من المقتنيات المالية. لشراء نفس سلة السلع والخدمات كما كانت قبل الارتفاع، يحتاج الأشخاص والشركات الآن إلى امتلاك المزيد من المال. لذا، واستجابةً لزيادة مستوى السعر الإجمالي، يحاول الأشخاص زيادة المقتنيات المالية، إما عن طريق الاقتراض أكثر، وإما عن طريق بيع الأصول الأخرى مثل السندات، وهذا يقلل من الأموال المتاحة للإقراض للمقترضين الآخرين،

ويؤدي إلى رفع أسعار الفائدة. تعلّمنا في الفصل التاسع أن ارتفاع سعر الفائدة يقلل من الإنفاق الاستهاري لأنه يجعل تكلفة الاقتراض أعلى، ويقلل أيضاً من إنفاق المستهلكين، إذ تدّخر الأسر المزيد من دخلها المتاح، لذا فإن الارتفاع في مستوى السعر الإجمالي يقلل من الإنفاق الاستهاري، I، وإنفاق المستهلكين، C، من خلال تأثيره على القدرة الشرائية للمقتنيات المالية، وهو تأثير يُعرف باسم تأثير سعر الفائدة على التغير في مستوى السعر الإجمالي، وهذا يؤدي أيضاً إلى انحدار منحنى الطلب الإجمالي إلى أسفل. سيكون لدينا الكثير لنقوله عن النقود وأسعار الفائدة في الفصل الرابع عشر. سنرى أيضاً، في الفصل التاسع عشر، أن سعر الفائدة الأعلى يميل بشكل غير مباشر إلى تقليل الصادرات (X) وزيادة الواردات (IM). الآن في هذا الفصل، النقطة المهمة هي أن منحنى الطلب الإجمالي ينحدر إلى أسفل بسبب كل من تأثير الثروة وتأثير سعر الفائدة على التغير في مستوى السعر الإجمالي.

* تأثير معدل الفائدة على التغير في مستوى السعر الإجمالي هو التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستهاري الناجم عن تأثير التغير في مستوى السعر الإجمالي على القوة الشرائية لأموال المستهلكين والشركات.

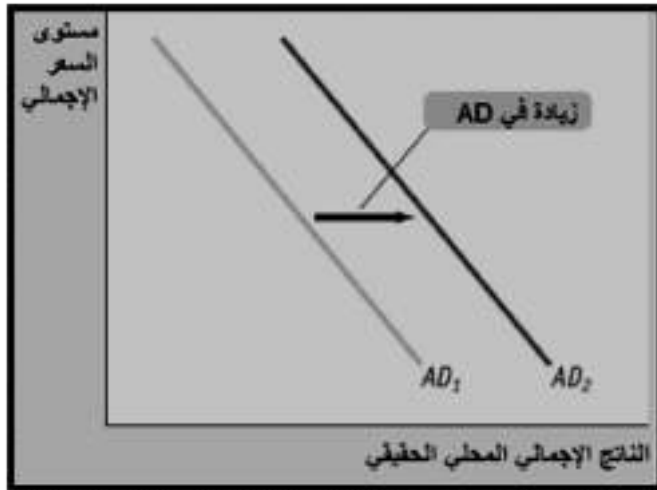
تحولات منحنى الطلب الإجمالي

عندما نتحدث عن زيادة في الطلب الإجمالي، فإننا نعني تحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين، كما هو موضح في اللوحة (أ) من الشكل (١٠) -

٨) عن طريق التحول من AD_1 إلى AD_2 . يحدث هذا التحول لليمين عندما تزداد كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة عند أي مستوى سعر إجمالي معين. إن انخفاض الطلب الإجمالي يعني أن AD يتحول إلى اليسار، كما هو الحال في اللوحة (ب). يشير هذا التحول إلى اليسار إلى أن كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة تنخفض عند أي مستوى سعر إجمالي معين. يمكن لعدد من العوامل تغيير منحنى الطلب الإجمالي، من أهمها: التغيرات في التوقعات، والتغيرات في الثروة، والتغيرات في مخزون رأس المال المادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل من السياسة المالية والنقدية تغيير منحنى الطلب الإجمالي.

الشكل (١٠ - ٨): تحولات منحنى الطلب الإجمالي

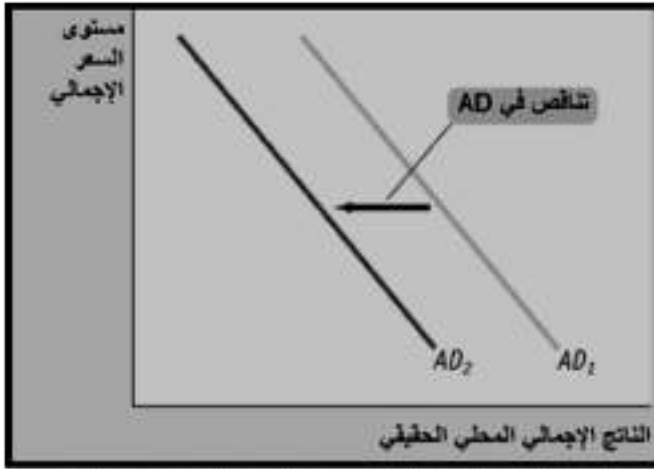
اللوحة - أ - التحول نحو اليمين



في الشكل (١٠-٨): توضح اللوحة (أ) تأثير الأحداث التي تزيد من كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة عند أي مستوى سعر إجمالي معين، مثل التحسينات في توقعات الأعمال والمستهلكين أو زيادة الإنفاق الحكومي. تحوّل هذه التغييرات منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين، من AD_1 إلى AD_2 . ستوضّح اللوحة (ب) تأثير الأحداث التي تقلل من كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة عند أي مستوى سعر معين، مثل انخفاض الثروة الناتج عن انخفاض سوق الأوراق المالية. تحوّل هذه إلى التغييرات منحني الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD_1 إلى AD_2 .

اللوحة - ب -

التحول نحو اليمين



التغيرات في التوقعات

يعتمد الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري جزئياً على توقعات الناس المستقبلية. لا يعتمد المستهلكون بإنفاقهم على الدخل الذي يحصلون عليه الآن فحسب، بل يعتمدون أيضاً على الدخل الذي يتوقعون الحصول عليه في المستقبل. لا تبني الشركات إنفاقها الاستثماري على الظروف الحالية فقط، ولكن أيضاً على المبيعات التي تتوقع تحقيقها في المستقبل. نتيجة لذلك، يمكن للتغيرات في التوقعات المستقبلية أن تدفع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للأعلى أو للأسفل.

إذا تفاعل المستهلكون والشركات أكثر بشأن المستقبل، يرتفع الإنفاق؛ وإذا تشاءموا أكثر، ينخفض الإنفاق. في الواقع، يولي المتنبئون الاقتصاديون اهتماماً دقيقاً للاستطلاعات حول آراء المستهلكين والشركات على المدى القصير. لنكن أكثر تحديداً، يشاهد المتنبئون مؤشر ثقة المستهلك، وهو مقياس شهري يحسبه مجلس المؤتمر، ومؤشر ثقة المستهلك في ميتشيغان، وهو مقياس مماثل تحسبه جامعة ميتشيغان.

التغيرات في الثروة

يعتمد الإنفاق الاستهلاكي جزئياً على قيمة الممتلكات الأسرية. عندما ترتفع القيمة الحقيقية لتلك الممتلكات، ترتفع أيضاً القوة الشرائية للأسرة، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الإجمالي. على سبيل المثال، في التسعينيات، كان هناك ارتفاع ملحوظ في سوق الأوراق المالية، مما أدى لتغير الطلب الإجمالي. عندما تنخفض القيمة الحقيقية للممتلكات

الأسرية، على سبيل المثال بسبب انهيار سوق الأسهم، تنخفض القوة الشرائية للأسرة وينخفض الطلب الإجمالي أيضاً. كان انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ عاملاً من عوامل الكساد الكبير. وبالمثل، كان الانخفاض الحاد في سوق الأسهم في الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٠ عاملاً مهماً في ركود عام ٢٠٠١.

التغيرات في مخزون رأس المال المادي

تشارك الشركات في الإنفاق الاستثماري لتزيد من رأس المال المادي، فدوافعهم للإنفاق تعتمد جزئياً على مقدار رأس المال المادي الذي يملكونه بالفعل، فكلما زادت أملاكهم، قلّ شعورهم بالحاجة إلى إضافة المزيد، وذلك بالطبع، كما نقول دوماً، مع تساوي الأشياء الأخرى. انخفض الإنفاق الاستثماري جزئياً في ٢٠٠٠-٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى أن الإنفاق الاستثماري المرتفع على مدى السنوات القليلة الماضية ترك لدى الشركات أنواع معينة من رأس المال، مثل أجهزة الكمبيوتر وكابلات الألياف الضوئية، أكثر مما كانت تحتاج إليه في ذلك الوقت.

السياسات الحكومية والطلب الإجمالي

إحدى الأفكار الرئيسية للاقتصاديات الكلية هي أن الحكومة يمكن أن يكون لها تأثير قوي على الطلب الإجمالي، وفي بعض الحالات، يمكن استخدام هذا التأثير لتحسين الأداء الاقتصادي. يمكن للحكومة من خلال

طريقتين رئيسيتين التأثير على منحني الطلب الإجمالي، السياسة المالية والسياسة النقدية. سنناقش بإيجاز تأثيرهما على الطلب الإجمالي خلال مناقشات كاملة في الفصل الثاني عشر والفصل الرابع عشر.

مخاطر

التغيرات في الثروة: حركة مقابل تحول منحني الطلب الإجمالي

أوضحنا في القسم الأخير أن أحد أسباب تحول منحني AD نحو الأسفل هو تأثير الثروة على التغيير في مستوى السعر الكلي، إذ يؤدي ارتفاع مستوى السعر الكلي إلى تقليل القوة الشرائية لممتلكات الأسر، ويؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، C. وأوضحنا في هذا القسم إنَّ التغيرات في الثروة تؤدي إلى تحول منحني AD. أليس هذان التفسيران متناقضين؟ أيهما هو الأصح؟ هل يحركُ التغييرُ في الثروة الاقتصادَ على طول منحني AD، أم إنَّه يغير منحني AD؟ الجواب: كلاهما يعتمد على مصدر التغيير في الثروة. تحدث الحركة على طول منحني AD عندما يؤدي التغيير في مستوى السعر الكلي إلى تغيير القدرة الشرائية للثروة الحالية للمستهلكين (القيمة الحقيقية لممتلكاتهم).

هذا هو تأثير الثروة للتغيير في مستوى السعر الإجمالي، التغيير في مستوى السعر الإجمالي هو مصدر التغيير في الثروة. على سبيل المثال، يؤدي انخفاض مستوى السعر الإجمالي إلى زيادة القوة الشرائية لممتلكات المستهلكين، ويؤدي إلى حركة أسفل منحني AD. في المقابل، إن التغيير في

الثروة بغض النظر عن التغير في مستوى السعر الكلي يغير منحني AD. على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع سوق الأسهم أو ارتفاع قيمة العقارات إلى زيادة القيمة الحقيقية لممتلكات المستهلكين عند أي مستوى إجمالي للسعر. في هذه الحالة، فإن مصدر التغير في الثروة هو تغيير في قيم الممتلكات دون أي تغيير في مستوى السعر الإجمالي، أي تغيير في قيم الممتلكات مع الاحتفاظ بأسعار جميع السلع والخدمات النهائية ثابتة.

السياسة المالية

كما علمنا في الفصل السادس، فإن السياسة المالية هي إما استخدام الإنفاق الحكومي، المشتريات الحكومية للسلع والخدمات النهائية والتحويلات الحكومية، وإما السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. من الناحية العملية، غالباً ما تستجيب الحكومات للكساد من خلال زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كليهما معاً. أما التضخم، فغالباً ما يستجيبون له عن طريق تقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب. تعدُّ المشتريات الحكومية للسلع والخدمات النهائية، G، لها تأثير مباشر على منحني الطلب الإجمالي لأن المشتريات الحكومية هي بحد ذاتها أحد مكونات الطلب الإجمالي. لذا فإن الزيادة في المشتريات الحكومية تحرك منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين والانخفاض ينقله إلى اليسار.

كان المثال الأكثر إثارة في التاريخ لكيفية تأثير زيادة المشتريات الحكومية على الطلب الإجمالي هو تأثير الإنفاق الحكومي في زمن الحرب

العالمية الثانية، فبسبب الحرب، ارتفعت المشتريات الفيدرالية الأمريكية بنسبة ٤٠٠%. عادةً ما يُعزى الفضل في هذه الزيادة في المشتريات إلى إنهاء الكساد الكبير.

في التسعينيات، استخدمت اليابان مشاريع الأشغال العامة الضخمة، مثل إنشاء الطرق والجسور والسدود التي تمولها الحكومة، في محاولة لزيادة الطلب الإجمالي في مواجهة الاقتصاد المتدهور. في المقابل، تؤثر التحويلات الحكومية على الطلب الإجمالي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تغيير الدخل المتاح، من ثمّ تغيير إنفاق المستهلكين. في المقابل، تؤثر التغيرات في معدلات الضرائب (مثل التغيرات في التحويلات) على الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الدخل المتاح. انخفاض معدل الضريبة يعني حصول المستهلكين على كمية من المال، من ثمّ تزداد الكمية التي يدخرونها من مكتسباتهم، مما يزيد من دخلهم المتاح. هذا يزيد من إنفاق المستهلك ويجول منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين. يقلل معدل الضريبة المرتفع من مقدار الدخل المتاح الذي يتلقاه المستهلكون. هذا يقلل من إنفاق المستهلكين ويجول منحني الطلب الإجمالي إلى اليسار.

السياسة النقدية

قمنا بتعريف السياسة النقدية في الفصل السادس على أنها استخدام التغيرات في كمية المال أو سعر الفائدة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. لقد ناقشنا أيضاً في هذا الفصل كيف أن ارتفاع مستوى السعر الإجمالي، من

خلال تقليل القدرة الشرائية للمقتنيات النقدية، يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة. هذا بدوره يقلل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. لكن ماذا يحدث إذا تغيرت كمية الأموال الموجودة في أيدي الأسر والشركات؟ في الاقتصادات الحديثة، يتم تحديد كمية الأموال المتداولة إلى حد كبير من خلال قرارات البنك المركزي التي أنشأتها الحكومة. عندما يزيد البنك المركزي من كمية الأموال المتداولة، يصبح لدى الناس نقود أكثر، هم على استعداد لإقراضها. التأثير هو دفع سعر الفائدة للأسفل عند أي مستوى سعر إجمالي معين وزيادة الإنفاق الاستثماري وإنفاق المستهلكين. أي إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى تحريك منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين. يكون لتقليل كمية المال تأثيراً معاكساً، فعندما يمتلك الناس أموال أقل من ذي قبل، هذا يدفعهم إلى الاقتراض أكثر والإقراض أقل. هذا يرفع سعر الفائدة ويقلل الإنفاق الاستثماري وإنفاق المستهلكين ويحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار.

حالة الاقتصاد في العمل

التحرك على طول منحنى الطلب الإجمالي ١٩٧٩-١٩٨٠

بالنظر إلى البيانات، نرى إنه من الصعب غالباً التمييز بين التغيرات في الإنفاق التي تمثل الحركات على طول منحنى الطلب الإجمالي، وبين التحولات في منحنى الطلب الإجمالي. مع ذلك، فإن أحد الاستثناءات الواضحة هو ما حدث بعد أزمة النفط عام ١٩٧٩، التي تحدثنا عنها في

القصة الافتتاحية لهذا الفصل. من خلال مواجهة الزيادة الحادة في مستوى الأسعار الإجمالية، بلغ معدل تضخم أسعار المستهلك ١٤.٨% في آذار ١٩٨٠، أصرّ بنك الاحتياطي الفيدرالي على سياسة زيادة كمية المال ببطء. ارتفع مستوى السعر الإجمالي بشكل حاد، لكن نمت كمية الأموال التي تدخل الاقتصاد ببطء. كانت النتيجة النهائية هي انخفاض القوة الشرائية لكمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الاقتراض وزيادة أسعار الفائدة. تجاوزَ السعر الأساسي مستوى ٢٠%، وهو سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل عملائها.

تسببت أسعار الفائدة المرتفعة بدورها في انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وفي عام ١٩٨٠ انخفضت مشتريات السلع الاستهلاكية المعمّرة مثل السيارات بنسبة ٥.٣%، وانخفض الإنفاق الاستثماري الحقيقي بنسبة ٨.٩%. بعبارة أخرى وكما توقعنا، استجاب الاقتصاد في ١٩٧٩-١٩٨٠ تماماً كما لو كان يتحرك على طول منحنى الطلب الإجمالي، ونظراً لتأثير الثروة وتأثير سعر الفائدة على التغيير في مستوى السعر الإجمالي، انخفضت كمية الإنتاج الإجمالي المطلوب مع ارتفاع مستوى السعر الإجمالي.

في قسم "نموذج AS - AD" سنرى أنه على الرغم من صحة هذا التفسير للأحداث في ١٩٧٩-١٩٨٠، الحقائق أكثر تعقيداً بعض الشيء. كانت هناك بالفعل حركة على طول منحنى الطلب الإجمالي. كان سبب هذا التحول في المنحنى هو تحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

مراجعة سريعة

- ينحدر منحني الطلب الإجمالي، الذي يمثل العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة، إلى أسفل بسبب تأثير الثروة للتغير في مستوى السعر الإجمالي وتأثير سعر الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي.
- التغيرات في إنفاق المستهلكين بسبب التغيرات في الثروة والتوقعات بشأن المستقبل تحول منحني الطلب الإجمالي، كما تؤدي التغيرات في الإنفاق الاستثماري بسبب التغيرات في التوقعات وفي مخزون رأس المال المادي إلى تغيير منحني الطلب الإجمالي.
- تؤثر السياسة المالية على الطلب الإجمالي مباشرة من خلال المشتريات الحكومية وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في الضرائب أو التحويلات الحكومية.
- تؤثر السياسة النقدية على الطلب الإجمالي بشكل غير مباشر من خلال التغيرات في سعر الفائدة.

تحقق من فهمك ١٠-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. حدد الأثر على الطلب الإجمالي لكل من الأحداث التالية، وشرح ما إذا كان يمثل حركة على طول منحني الطلب الإجمالي (لأعلى أو لأسفل) أو إزاحة للمنحني (لليسار أو لليمين).

- أ. ارتفاع في سعر الفائدة بسبب تغير في السياسة النقدية.
- ب. انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود في الاقتصاد بسبب ارتفاع مستوى السعر الكلي.
- ج. توقعات بسوق عمل سيئة العام المقبل.
- د. انخفاض في معدلات الضرائب.
- هـ. ارتفاع في القيمة الحقيقية للأصول في الاقتصاد بسبب انخفاض مستوى السعر الإجمالي.
- و. ارتفاع في القيمة الحقيقية للأصول في الاقتصاد بسبب الارتفاع في قيم العقارات.

المضاعف

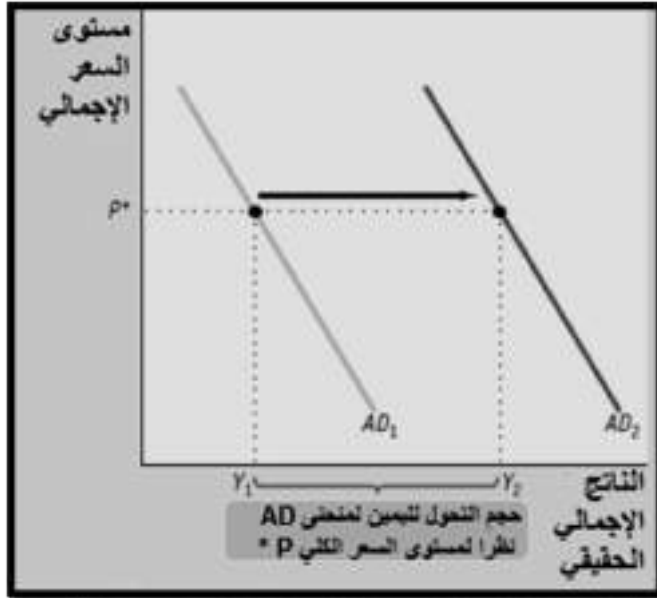
لنفترض أن الشركات تفاعلت أكثر بشأن المبيعات المستقبلية وزيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار ٥٠ مليار دولار، يؤدي هذا إلى تحريك منحنى الطلب الإجمالي يميناً، من ثمّ زيادة كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة عند أي مستوى سعر إجمالي معين. لنفترض أننا نرغب بمعرفة المدى الذي سيتحول عنده منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين. لمعرفة ذلك، نستخدم مفهوم المضاعف الذي يلعب دوراً مهماً في تحليل السياسة الاقتصادية. ما نريد حقاً معرفته عندما نسأل إلى أي مدى تسبب الزيادة المستقلة في الإنفاق

الاستثماري بمقدار ٥٠ مليار دولار بتحوّل منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين، هو حجم التحوّل الموضح في الشكل (١٠ - ٩): أي الزيادة في كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة عند مستوى سعر إجمالي معين، المشار إليه بالرمز P* .

لذلك سنبقي مستوى السعر الإجمالي ثابتاً. (هذا يعني، من بين أمور أخرى، أنه لا يوجد فرق بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). سنفترض أيضاً بعض الافتراضات التبسيطية الإضافية: سنحافظ على سعر الفائدة ثابتاً، سنتجاهل أدوار الضرائب والتجارة الخارجية، سنحتفظ بهذه القضايا للفصول اللاحقة.

بافتراض مستوى سعر إجمالي ثابت ومعدل فائدة ثابت، نود القول: زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار ٥٠ مليار دولار ستغير منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين بمقدار ٥٠ مليار دولار. هذا، مع ذلك، هو أقل من الواقع. الزيادة في الإنفاق الاستثماري تدفع الشركات التي تنتج سلعاً استثمارية إلى زيادة الإنتاج، وهذا أمرٌ صحيح. إذا توقفت العملية عند هذا الحد، فإنّ تحويل منحنى AD إلى اليمين سيمثل بالفعل ٥٠ مليار دولار. لكن العملية لا تتوقف عند هذا الحد.

الشكل (١٠-٩): قياس تحولات منحني AD



في الشكل (١٠-٩): لقياس التحول الذي يحدث عندما ينحرف منحنى الطلب الإجمالي يميناً من AD_1 إلى AD_2 ، نحسب مقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سيرتفع إذا حافظنا على مستوى السعر الإجمالي ثابتاً عند P^* .

تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة في الدخل المتاح الذي يتدفق إلى الأسر على شكل أرباح وأجور. تؤدي الزيادة أيضاً في الدخل المتاح للأسر إلى ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي، والذي بدوره يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى. هذا يولد زيادة أخرى في الدخل المتاح، مما يؤدي إلى

جولة أخرى من زيادات إنفاق المستهلكين، وما إلى ذلك. هناك جولات متعددة من الزيادات في الإنتاج الإجمالي. ما هو حجم التأثير الإجمالي على الإنتاج الإجمالي إذا جمعنا الآثار من كل هذه الزيادات في الإنفاق؟

* الميل الهامشي "أو الحدي" للاستهلاك، أو MPC، هو الزيادة في إنفاق المستهلك عندما يرتفع الدخل المتاح بمقدار ١ دولار.

للإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى تقديم مفهوم الميل الحدي للاستهلاك، الذي نرسم له بالاختصار MPC: الزيادة في إنفاق المستهلكين عندما يرتفع الدخل المتاح بمقدار دولار واحد. عندما يتغير إنفاق المستهلكين بسبب ارتفاع أو انخفاض الدخل المتاح، فإن MPC هي التغير في إنفاق المستهلكين مقسوماً على التغير في الدخل المتاح، وهو المعادلة ١٠-٣:

$$\text{MPC} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي}}{\text{الدخل المتاح}}$$

على سبيل المثال، إذا ارتفع إنفاق المستهلكين بمقدار ٦ مليار دولار عندما يرتفع الدخل المتاح بمقدار ١٠ مليار دولار، فإن MPC يكون: ٦ مليار / ١٠ مليار = ٠,٦. نظراً لأن المستهلكين عادةً ينفقون جزءاً وليس كل دولار إضافي من الدخل المتاح، فإن قيمة MPC عبارة عن رقم يتراوح بين ٠ و ١. ويتم توفير الدخل المتاح الإضافي الذي لا ينفقه المستهلكون؛

الميل الحدي للادخار، الذي يشار إليه بالرمز MPS، هو جزء من دولار إضافي من الدخل المتاح المدخر، وهو يساوي $1 - MPC$.

* الميل الهامشي "أو الحدي" للادخار، أو MPS، هو الزيادة في مدخرات الأسرة عندما يرتفع الدخل المتاح بمقدار دولار واحد.

نظراً لأننا نتجاهل الضرائب في الوقت الحالي، يمكننا أن نفترض أن كل زيادة دولار واحد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تزيد من الدخل الحقيقي القابل للتصرف بمقدار دولار واحد. لذا فإن الزيادة البالغة ٥٠ مليار دولار في الإنفاق الاستثماري ترفع مبدئياً الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٥٠ مليار دولار. وهذا يؤدي إلى زيادة في الجولة الثانية في إنفاق المستهلكين، مما يرفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار $50 \times MPC$ مليار دولار أخرى. يتبع ذلك زيادة في الجولة الثالثة في إنفاق المستهلكين بمقدار $50 \times MPC \times MPC$ مليار دولار، وهكذا لعدة جولات أخرى. التأثير الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو:

زيادة الإنفاق الاستثماري = ٥٠ مليار دولار.

+ زيادة الجولة الثانية في الإنفاق الاستهلاكي = $50 \times MPC$ مليار دولار.

+ زيادة الجولة الثالثة في الإنفاق الاستهلاكي = $50 \times MPC^2$ مليار دولار.

+زيادة الجولة الرابعة في الإنفاق الاستهلاكي = $50 \times MPC^3$ مليار دولار.

. +
. +

إجمالي الزيادة في GDP = $(MPC^3 + MPC^2 + MPC + 1) \times 50$ مليار دولار

تؤدي الزيادة الأولية البالغة 50 مليار دولار في الإنفاق الاستثماري، الناشئة عن توقعات أكثر تفاؤلاً، إلى سلسلة من ردود الفعل في الاقتصاد. النتيجة النهائية لهذا التفاعل المتسلسل هي أن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 50 مليار دولار تؤدي إلى تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو مضاعف لحجم هذا التغيير الأولي في الإنفاق. ما حجم هذا المضاعف؟ الجواب: إنه حقيقة رياضية وسلسلة من النموذج: $(x^2 + x + 1)$ $(x^3 + \dots)$ حيث قيمة x تتراوح بين 0 و 1، ويساوي: $(x - 1) / 1$.

نعتبر عن التأثير الإجمالي لزيادة قدرها 50 مليار دولار في الإنفاق الاستثماري، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الزيادات اللاحقة في إنفاق المستهلكين، (مع الافتراض عدم وجود ضرائب وعدم وجود تداول تجاري)، من خلال المعادلة $(1 - x)$: إجمالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي من ارتفاع ٥٠ مليار دولار في الإنفاق الاستهلاكي = ٥٠ مليار دولار $\times \frac{1}{1 - MPC}$.

لنفكر في مثال رقمي حيث $MPC = ٠,٦$: كل دولار واحد في الدخل المتاح الإضافي يتسبب في زيادة ٠,٦٠ دولار في إنفاق المستهلكين. في هذه الحالة، تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار ٥٠ مليار دولار إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بمقدار ٥٠ مليار دولار في الجولة الأولى. ترفع زيادة الجولة الثانية في إنفاق المستهلكين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٠,٦ \times ٥٠ مليار دولار، أي ٣٠ مليار دولار أخرى. ترفع زيادة الجولة الثالثة في إنفاق المستهلكين الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بمقدار ٠,٦ \times ٣٠ مليار دولار، أي ١٨ مليار دولار أخرى. يبين الجدول ١٠-١ المراحل المتتالية للزيادات، إذ الشكل "..." يعني أن العملية تستمر لعدد لا نهائي من المرات.

في النهاية، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ١٢٥ مليار دولار نتيجة للزيادة الأولية البالغة ٥٠ مليار دولار في الإنفاق الاستثماري. نتأكد من صحة ذلك بالمعادلة (١٠-٤):

$$٥٠ \text{ مليار دولار} \times \frac{1}{1 - ٠,٦} = ٥٠ \text{ مليار دولار} \times ٢,٥ =$$

١٢٥ مليار دولار

نلاحظ أنه على الرغم من وجود عدد لا حصر له من جولات التوسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن الارتفاع الإجمالي في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي يقتصر على ١٢٥ مليار دولار. والسبب هو أنه في كل مرحلة "يتسرب" بعض الارتفاع في الدخل المتاح لأنه سيّدخر. يعتمد مقدار الدولار الإضافي من الدخل المتاح الذي يتم توفيره على MPS، الميل الهامشي للادخار.

الجدول ١٠-١

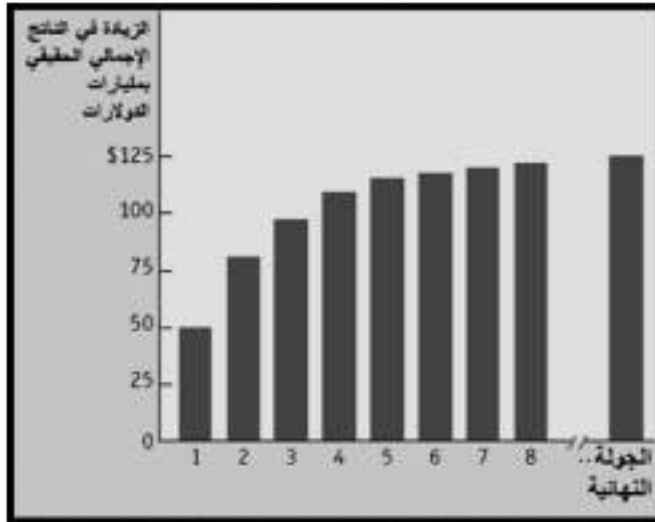
جولات من الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمليارات الدولارات	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمليارات الدولارات	
٥٠	٥٠	الجولة الأولى
٨٠	٣٠	الجولة الثانية
٩٨	١٨	الجولة الثالثة
١٠٨,٨	١٠,٨	الجولة الرابعة
.....
١٢٥	٠	الجولة النهائية

يوضح الشكل (١٠-١٠) تأثير الزيادة في الإنفاق الاستثماري على منحنى الطلب الإجمالي. توضح اللوحة (أ) الجولات المتتالية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الجدول ١٠-١. وتوضح اللوحة (ب) التأثير المقابل على الطلب الإجمالي: المبلغ الإجمالي الذي يمثله تحول منحنى AD إلى اليمين، من AD1 إلى AD2، هو ١٢٥ مليار دولار، وهي مجموع الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري، وقيمتها ٥٠ مليار دولار، بالإضافة إلى

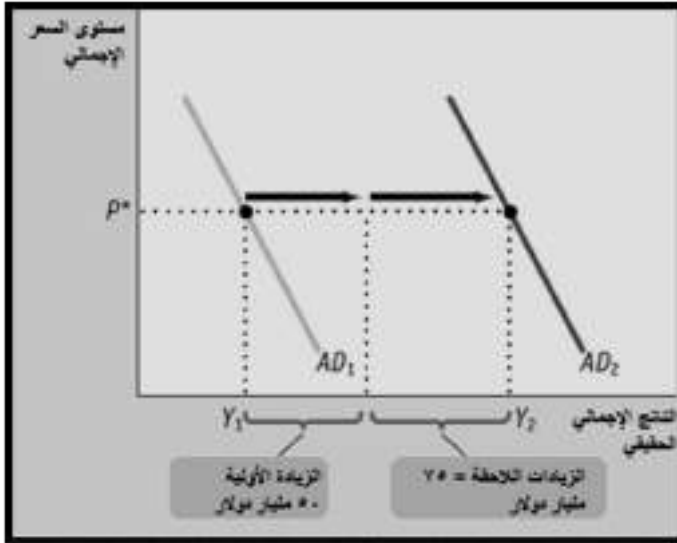
الارتفاع اللاحق في إنفاق المستهلكين، ٧٥ مليار دولار. لقد وصفنا آثار التغيير في الإنفاق الاستثماري الناشئ عن التغيير في التوقعات، ولكن يمكن تطبيق نفس التحليل على الأسباب الأخرى للتحويل في منحنى الطلب الإجمالي. ونظراً لعدم وجود تجارة خارجية في هذا الاقتصاد البسيط، فسوف نركز على إجمالي الإنفاق المحلي في الاقتصاد، ومجموع إنفاق المستهلكين، C، والإنفاق الاستثماري، I، والمشتريات الحكومية للسلع والخدمات، G. يمكن أن تنشأ التحولات في منحنى الطلب الإجمالي من التغييرات المستقلة في أي من هذه المكونات الثلاثة للإنفاق الكلي.

الشكل (١٠) - ١٠: المضاعف

اللوحة - أ - جولات من الزيادات التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



اللوحة - ب - التأثير المقابل على الطلب الإجمالي



في الشكل (١٠-١٠): التغير في التوقعات الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، يؤدي إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين لسببين، مع الحفاظ على مستوى السعر الإجمالي ثابتاً، هناك زيادة أولية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من الارتفاع في I. هناك زيادات لاحقة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حيث يؤدي ارتفاع الدخل المتاح إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. توضح اللوحة (أ) كيفية حدوث الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى سعر إجمالي معين. توضح اللوحة (ب) كيف يغير هذا منحنى الطلب الإجمالي.

الشيء المهم هو التمييز بين التغيير الأولي الحاصل في الإنفاق الإجمالي الذي يحدث قبل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبين التغيير

الإضافي في الإنفاق الإجمالي الناجم عن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بعد ظهور تفاعل متسلسل. على سبيل المثال، لنفترض أن إجمالي الثروة في الاقتصاد يزداد لسبب ما، ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع أولي في إنفاق المستهلكين قبل ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، لكن ستؤدي أيضاً إلى جولتين ثانية وثالثة من ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يسمى الارتفاع أو الانخفاض الأولي في الإنفاق الإجمالي عند مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتغيير المستقل. نعم إنه مستقل، وهو ما يعني "الإدارة الذاتية"، وذلك لأنه سبب وليس نتيجة، للتفاعل المتسلسل الذي وصفناه للتو.

المضاعف هو نسبة التغيير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناجم عن تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق إلى حجم هذا التغيير المستقل. إذا كانت " ΔAAS " ترمز إلى التغيير المستقل في الإنفاق الكلي، و " ΔY " تعني التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من ثمّ المضاعف $= \Delta Y / \Delta AAS$. وقد رأينا بالفعل من المعادلة (١٠-٤) كيفية إيجاد قيمة المضاعف.

* التغيير المستقل في الإجمالي المنتظر هو تغيير أولي في مستوى الإنفاق المطلوب من قبل الشركات والأسر والحكومة عند مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

* المضاعف هو نسبة بين التغير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج عن تغيير مستقل في الإنفاق الإجمالي وبين حجم هذا التغير المستقل.

بافتراض عدم وجود ضرائب أو تداول تجاري، تتج المعادلة (١٠-٥):

$$\Delta AAS / \Delta Y = (MPC - 1) / 1 = \text{المضاعف}$$

وبناءً على ذلك، يتيح المضاعف لنا حساب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينشأ عن التغير المستقل في الإنفاق الإجمالي. بعد إعادة ترتيب المعادلة (١٠-٥) نحصل على المعادلة (١٠-٦):

$$\Delta AAS \times (MPC - 1) / = \Delta Y$$

نلاحظ أن حجم المضاعف، ومن ثم حجم التحول في منحنى الطلب الإجمالي الناتج عن أي تغيير أولي معين في الإنفاق الإجمالي، يعتمد على MPC. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً، من ثم يكون المضاعف أيضاً مرتفعاً. هذا الأمر صحيح لأن حجم MPC يحدد حجم كل جولة توسع مقارنةً بالجولة السابقة. لتوضيح الأمر بطريقة أخرى، كلما كان MPC أعلى، كلما قل "الدخل" القابل للصرف في المدخرات في كل جولة من جولات التوسع. في الفصول الآتية، سنستخدم مفهوم المضاعف لتحليل آثار السياسات المالية والنقدية، وسنرى أيضاً أن صيغة المضاعف تتغير عندما نقدم تعقيدات مختلفة، بما في ذلك الضرائب والتجارة الخارجية.

مراجعة سريعة

- يبدأ التغيير في الإنفاق الاستثمائي الناشئ عن تغير في التوقعات بسلسلة من التفاعلات التي يؤدي فيها التغيير الأولي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تغييرات في الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى مزيد من التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ما إلى ذلك. إن التحول الكلي في منحنى الطلب الإجمالي هو مضاعف للتغيير الأولي في الإنفاق الاستثمائي.

- أي تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق، بمعنى أي تغيير في C أو I أو G يغيّر منحنى الطلب الإجمالي، يولد نفس سلسلة التفاعل. يعتمد الحجم الإجمالي للتغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على حجم المضاعف. لنفترض أنه لا توجد ضرائب ولا تداول تجاري، فإن المضاعف = $1 / (1 - MPC)$ ، حيث يكون MPC هو الميل الحدي للاستهلاك. إجمالي التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $\Delta Y = \Delta AAS \times (1 - MPC)$.

تحقق من فهمك ٣-١٠

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح لماذا سيؤدي انخفاض الإنفاق الاستثمائي الإنتاج عن تغيير في توقعات الأعمال إلى انخفاض في إنفاق المستهلكين.

نموذج AS - AD

من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣، حرّك الاقتصاد الأمريكي منحني العرض الإجمالي على المدى القصير للأسفل عندما انخفض مستوى السعر الكلي. في المقابل، من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٠، تسبب الاقتصاد الأمريكي بارتفاع منحني الطلب الإجمالي مع ارتفاع مستوى السعر الكلي. في كل حالة، كان سبب الحركة على طول المنحني تحولاً في المنحني الآخر. في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، حدث تحول يساري في منحني الطلب الإجمالي، وهو انخفاض كبير في إنفاق المستهلكين. في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠، حدث تحول يساري في منحني العرض الإجمالي قصير المدى، وانخفاض هائل في العرض الإجمالي قصير المدى ناجم عن صدمة أسعار النفط. لذا، لفهم سلوك الاقتصاد، يجب أن نجمع منحني العرض الإجمالي ومنحني الطلب الإجمالي معاً. والنتيجة هي نموذج AS - AD، النموذج الأساسي الذي نستخدمه لفهم التقلبات الاقتصادية.

* في نموذج AS - AD، يتم استخدام منحني العرض الإجمالي ومنحني الطلب الإجمالي معاً لتحليل التقلبات الاقتصادية.

توازن الاقتصاد الكلي قصير المدى

سنبدأ تحليلنا بالتركيز على المدى القصير. يوضح الشكل (١٠-١١) منحني الطلب الإجمالي ومنحني العرض الإجمالي قصير المدى على نفس الرسم البياني. النقطة التي يتقاطع عندها منحني AD و SRAS، هي ESR،

وهي توازن الاقتصاديات الكلية على المدى القصير، وهي النقطة التي تكون عندها كمية الإنتاج الإجمالي مساوية للكمية المطلوبة من قبل الأسر المحلية والشركات والحكومة وبقية العالم. مستوى السعر الإجمالي في ESR، هو PE، وهو مستوى السعر الكلي للتوازن على المدى القصير. مستوى الإنتاج الكلي في ESR، هو YE، وهو الإنتاج الكلي للتوازن في المدى القصير.

* يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير عندما تكون كمية الإنتاج الإجمالي المعروضة مساوية للكمية المطلوبة.

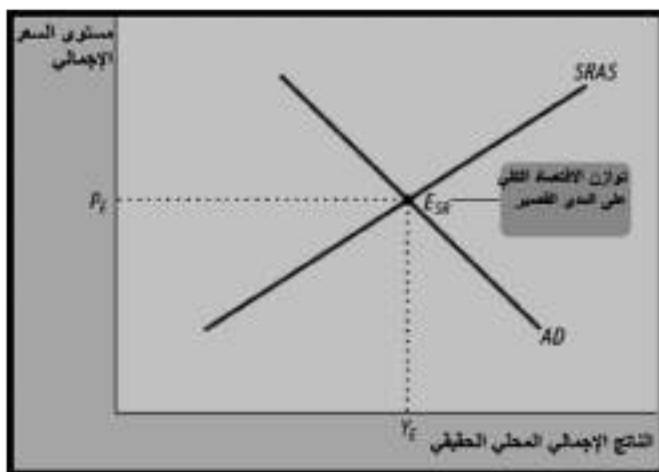
* مستوى السعر الإجمالي للتوازن على المدى القصير هو مستوى السعر الإجمالي في توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير.

* الإنتاج الإجمالي للتوازن على المدى القصير هو كمية الإنتاج الكلي الناتج في توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير.

في نموذج العرض والطلب في الفصل الثالث رأينا أن النقص في أي سلعة فردية يتسبب في ارتفاع سعر السوق ولكن الفائض في تلك السلعة يؤدي إلى انخفاض سعر السوق. تضمن هذه القوى وصول السوق إلى التوازن، وينطبق نفس المنطق على توازن الاقتصاديات الكلية على المدى القصير، فإذا كان مستوى السعر الإجمالي أعلى من مستوى التوازن، فإن كمية الإنتاج الكلي تتجاوز الكمية المطلوبة، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى السعر الكلي ويدفعه نحو مستوى توازنه. بينما إذا كان مستوى

السعر الإجمالي أقل من مستوى التوازن، فإن كمية الإنتاج الكلي أقل من الكمية المطلوبة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر الكلي، مما يدفعه مرة أخرى نحو مستوى توازنه. في المناقشة التالية، سنفترض أن الاقتصاد دائماً في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير. سنقوم أيضاً بتبسيط مهم آخر استناداً إلى ملاحظة أنه في الواقع هناك اتجاه صعودي طويل المدى في كل من الإنتاج الإجمالي ومستوى السعر الكلي. سنفترض أن الانخفاض في أي من المتغيرات يعني حقاً انخفاضاً مقارنة بالاتجاه على المدى الطويل. على سبيل المثال، إذا ارتفع مستوى السعر الإجمالي عادةً بنسبة ٤% سنوياً، فإن السنة التي يرتفع فيها مستوى السعر الإجمالي بنسبة ٣% فقط، ستحسب، لهدف ما، انخفاضاً بنسبة ١%.

الشكل (١٠-١١): نموذج AS - AD



في الشكل (١٠-١١): يجمع نموذج AS - AD بين منحنى العرض الإجمالي ومنحنى الطلب الإجمالي على المدى القصير. نقطة تقاطعهم، ESR، هي نقطة توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير حيث تكون كمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة مساوية لكمية الإنتاج الإجمالي المعروضة. PE هو مستوى السعر الإجمالي للتوازن على المدى القصير، وYE هو مستوى التوازن على المدى القصير للإنتاج الإجمالي.

في الواقع، منذ فترة الكساد الكبير، كانت هناك سنوات قليلة جداً انخفض فيها السعر الإجمالي لأي دولة رئيسية، فالانكماش في اليابان بعد نحو عام ١٩٩٥ هو أحد الاستثناءات القليلة. (سنوضح السبب في الفصل السادس عشر). مع ذلك، كانت هناك العديد من الحالات التي انخفض فيها مستوى السعر الكلي نسبة إلى الاتجاه على المدى الطويل. يمكن أن يتغير الإنتاج الكلي للتوازن على المدى القصير ومستوى السعر الكلي للتوازن على المدى القصير إما بسبب تحولات منحنى SRAS أو بسبب تحولات منحنى AD. لنلق نظرة على كل حالة على حدة.

تحولات منحنى SRAS

يُعرف الحدث الذي يغير منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير، مثل التغير في أسعار السلع أو الأجور الاسمية أو الإنتاجية، بصدمة العرض. تثير صدمة العرض السلبية تكاليف الإنتاج وتقلل من كمية المنتجين الراغبين في العرض عند أي مستوى سعر إجمالي معين، مما يؤدي إلى التحول الأيسر في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير. الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأمريكي عانى من صدمات سلبية شديدة في المعروض بعد

انقطاع إمدادات النفط العالمية في ١٩٧٣ و ١٩٧٩. وعلى النقيض من ذلك، فإن صدمة العرض الإيجابية تقلل من تكاليف الإنتاج وتزيد الكمية المعروضة عند أي مستوى إجمالي للسعر، مما يؤدي إلى تحول يميني في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

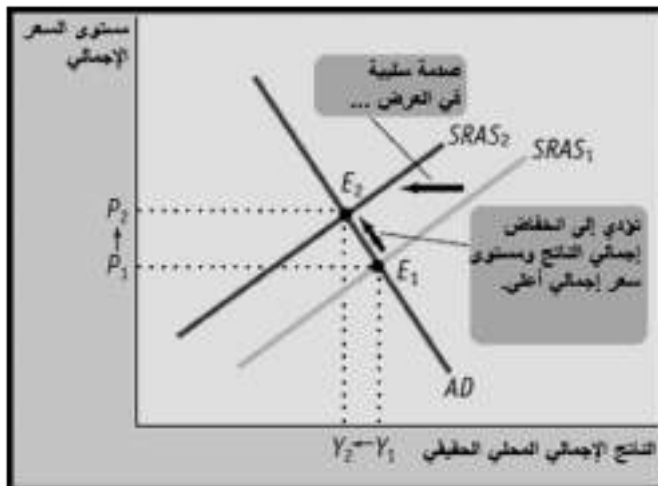
* يعدّ الحدث الذي يحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير بمثابة صدمة عرض. شهدت الولايات المتحدة صدمة إيجابية في العرض بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وذلك عندما تسبب الاستخدام المتزايد للإنترنت وغيره من تقنيات المعلومات في زيادة الإنتاجية. تظهر آثار صدمة العرض السلبية في اللوحة (أ) من الشكل (١٠-١٢). يكون التوازن الأولي عند $E1$ ، مع مستوى سعر إجمالي $P1$ وإجمالي إنتاج $Y1$. يؤدي انقطاع إمدادات النفط إلى تحول منحنى العرض الإجمالي قصير المدى إلى اليسار، من $SRAS1$ إلى $SRAS2$. ونتيجة لذلك، ينخفض الإنتاج الإجمالي ويرتفع مستوى السعر الإجمالي، حركة على طول منحنى AD . عند التوازن الجديد، $E2$ ، يكون مستوى سعر إجمالي التوازن، $P2$ ، أعلى، ومستوى الإنتاج الكلي للتوازن، $Y2$ ، أقل مما كان عليه من قبل.

في اللوحة (أ) يظهر مزيج من التضخم وانخفاض الإنتاج الإجمالي، وهذا المزيج له اسم خاص: ركود تضخمي، أي "الركود بالإضافة إلى التضخم". الركود التضخمي هو حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي، يرافقه تضخم. تحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو في الاقتصاد ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، وتعتبر حالة غير مرغوب فيها.

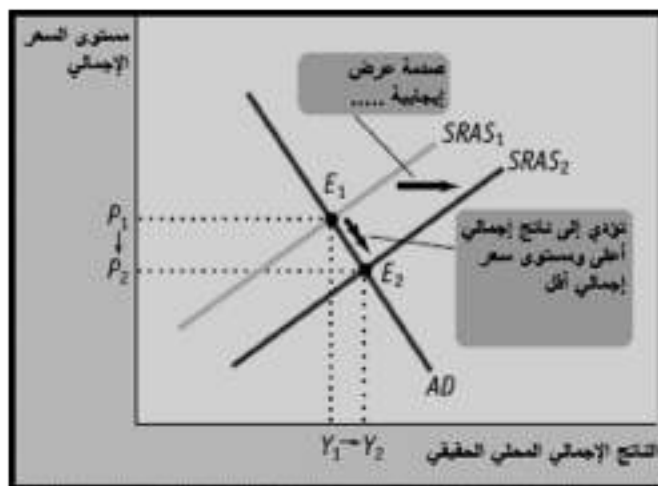
* الركود التضخمي هو مزيج من التضخم وانخفاض الإنتاج الإجمالي.

الشكل (١٠-١٢): صدمات العرض

اللوحة أ - صدمات العرض السلبية



اللوحة ب - صدمات العرض السلبية



في الشكل (١٠-١٢): تؤدي صدمة العرض إلى تغيير منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير، مما يؤدي إلى تحريك مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي في اتجاهات متعاكسة. تُظهر اللوحة (أ) صدمة عرض سلبية، تؤدي إلى انحراف منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار وتتسبب في حدوث تضخم مصحوب بركود، إنتاج إجمالي أقل ومستوى سعر إجمالي أعلى. هنا ينتقل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير من SRAS1 إلى SRAS2، ويتحرك الاقتصاد من E1 إلى E2. يرتفع مستوى السعر الإجمالي من P1 إلى P2، وينخفض الإنتاج الإجمالي من Y1 إلى Y2.

تُظهر اللوحة (ب) صدمة عرض إيجابية، تؤدي إلى انحراف منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين، مما يؤدي إلى إنتاج إجمالي أعلى ومستوى سعر إجمالي أقل. يتحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير من SRAS1 إلى SRAS2، ويتحرك الاقتصاد من E1 إلى E2. ينخفض مستوى السعر الإجمالي من P1 إلى P2، ويرتفع الإنتاج الإجمالي من Y1 إلى Y2.

عندما يعاني الاقتصاد من ركود اقتصادي، يكون الأمر مزعجاً للغاية: يؤدي انخفاض الإنتاج الإجمالي إلى ارتفاع البطالة، ويشعر الناس أن قوتهم الشرائية تتعرض لضغوط بسبب ارتفاع الأسعار. أدى الركود التضخمي في السبعينيات إلى مزاج من التشاؤم الوطني. كما سئى فيما بعد فإنه يسبب معضلة لصانعي السياسات. إن صدمة العرض الإيجابية، الموضحة في اللوحة (ب)، لها تأثيرات عكسية تماماً. ينتج عن تحريك منحنى SRAS من SRAS1 إلى SRAS2 إلى اليمين ارتفاعاً في الإنتاج الإجمالي

وانخفاض في مستوى السعر الإجمالي، وحركة إلى أسفل على طول منحنى AD. أدت صدمات العرض المناسبة في أواخر التسعينيات إلى مزيج من العمالة الكاملة وانخفاض التضخم. أي إن مستوى السعر الإجمالي انخفض مقارنة بالاتجاه الطويل. أنتج هذا المزيج لبعض الوقت موجة كبيرة من التفاؤل في الوطن. إن السمة المميزة لصدمات العرض، السلبية والإيجابية على حد سواء، هي أنها تتسبب في تحرك مستوى السعر الكلي والإنتاج الإجمالي للتحرك في اتجاهات معاكسة.

تحولات الطلب الإجمالي: تأثيرات قصيرة المدى

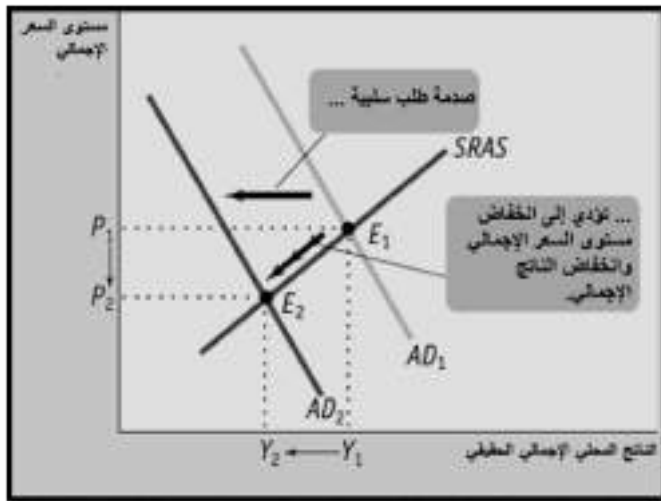
إن حدثاً مثل التغيير في التوقعات، أو الثروة، أو مخزون رأس المال المادي، أو استخدام السياسة المالية أو النقدية الذي يغير منحنى الطلب الإجمالي، يُعرف بصدمة الطلب. نتج الكساد الكبير عن صدمة الطلب السلبية، وانهيار الثروة وثقة الأعمال والمستهلكين التي أعقبت انهيار سوق الأوراق المالية عام ١٩٢٩ والأزمة المصرفية في ١٩٣٠-١٩٣١. انتهى الكساد بصدمة الطلب الإيجابية، الزيادة الضخمة في المشتريات الحكومية خلال الحرب العالمية الثانية. ففي عام ٢٠٠١، شهد الاقتصاد الأمريكي صدمة طلب سلبية كبيرة أخرى حيث تحول ازدهار سوق الأسهم في التسعينيات إلى حالة من الانهيار، إذ قلصت الشركات المتوترة بشكل كبير من إنفاقها الاستثماري.

* يعدّ الحدث الذي يغير منحنى الطلب الإجمالي بمثابة صدمة طلب.

- يبين الشكل (١٠-١٣) التالي الآثار القصيرة الأجل لصدمة الطلب السلبية والإيجابية. تُحرّك صدمة الطلب السلبية منحنى الطلب الإجمالي، AD ، إلى اليسار، من AD_1 إلى AD_2 ، كما هو موضح في اللوحة (أ) التالية. يتحرّك الاقتصاد لأسفل على طول منحنى $SRAS$ من E_1 إلى E_2 ، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج التوازن الإجمالي وانخفاض مستوى سعر التوازن الإجمالي. تحرك صدمة الطلب الموجبة منحنى الطلب الإجمالي، AD ، إلى اليمين، كما هو موضح في اللوحة (ب) التالية. هنا، يتحرك الاقتصاد على طول منحنى $SRAS$ ، من E_1 إلى E_2 . وهذا يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي لتوازن وارتفاع مستوى السعر الكلي للتوازن.

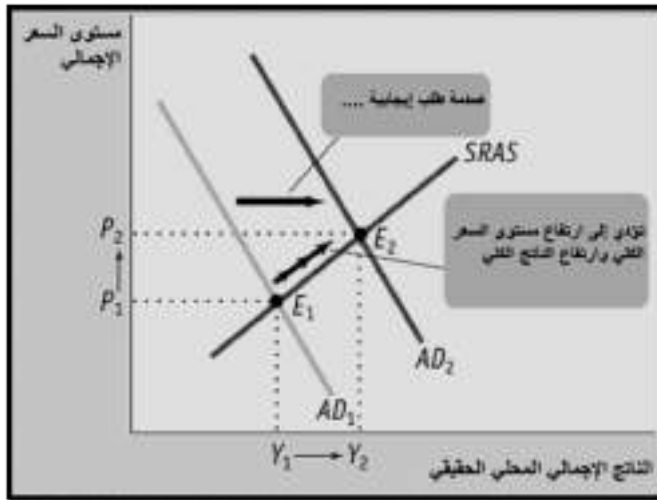
الشكل (١٠-١٣): صدمات الطلب

اللوحة - أ - صدمات العرض السلبية



في الشكل (١٠-١٣): تؤدي صدمة الطلب إلى تغيير منحنى الطلب الإجمالي، وتحريك مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي في الاتجاه نفسه. في اللوحة (أ) تؤدي صدمة الطلب السلبية إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD_1 إلى AD_2 ، مما يقلل مستوى السعر الإجمالي من P_1 إلى P_2 والإنتاج الإجمالي من Y_1 إلى Y_2 . في اللوحة (ب) تؤدي صدمة الطلب الإيجابية إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين، مما يؤدي إلى زيادة مستوى السعر الإجمالي من P_1 إلى P_2 والإنتاج الإجمالي من Y_1 إلى Y_2 .

اللوحة - ب - صدمات العرض الإيجابية



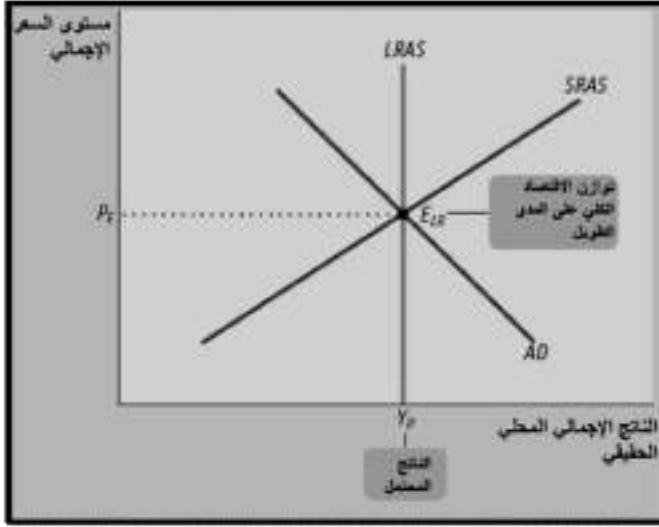
على عكس صدمات العرض، تتسبب صدمات الطلب في تحرك الإنتاج الإجمالي ومستوى السعر الإجمالي في الاتجاه نفسه. هناك تباين مهم آخر بين صدمات العرض وصددمات الطلب. كما رأينا، تمكن السياسة النقدية والسياسة المالية الحكومة من تغيير منحني الطلب، وهذا يعني أن الحكومات في وضع يمكنها من إحداث أنواع الصدمات الموضحة في الشكل (١٠-١٣). هل هناك أسباب سياسية جيدة للقيام بذلك؟ سنتقل إلى هذا السؤال قريباً. أولاً، سنلق نظرة على الفرق بين توازن الاقتصاديات الكلية على المدى القصير وتوازنها على المدى الطويل.

توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل

يجمع الشكل (١٠-١٤) منحنى الطلب الإجمالي مع منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير والمدى الطويل. يتجاوز منحنى الطلب الإجمالي، AD، منحنى العرض الإجمالي قصير المدى، SRAS، عند ELR. لنفترض هنا أن الوقت الكافي قد انقضى حتى أصبح الاقتصاد أيضاً على منحنى العرض الإجمالي طويل المدى، LRAS. ونتيجة لذلك، ELR هي نقطة تقاطع جميع المنحنيات الثلاثة، SRAS و LRAS و AD. لذا فإن الإنتاج المتوازن الإجمالي على المدى القصير يساوي الإنتاج المحتمل، Y_p . يُعرف هذا الوضع، الذي تكون فيه نقطة توازن الاقتصاديات الكلية في المدى القصير على منحنى العرض الإجمالي في المدى الطويل، باسم توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل.

* يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل عندما تكون نقطة توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير موجودة على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل.

الشكل (١٠-١٤): توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل



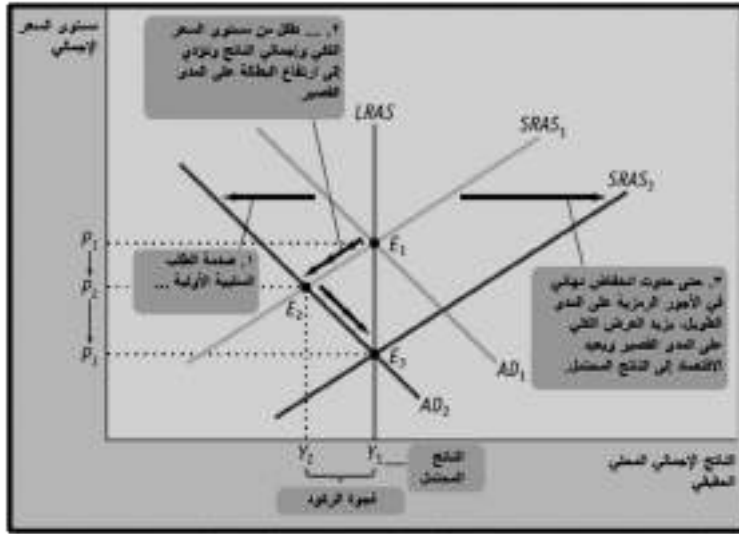
في الشكل (١٠-١٤): هنا تقع نقطة توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير أيضاً على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، LRAS. ونتيجة لذلك، فإن الإنتاج الكلي للتوازن على المدى القصير يساوي الناتج المحتمل، Yp. الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل في ELR.

لمعرفة أهمية توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل، دعونا نفكر في ما يحدث إذا أدت صدمة الطلب إلى تحريك الاقتصاد بعيداً عن هذا

التوازن. في الشكل (١٥-١٠) التالي، نفترض أن منحنى الطلب الإجمالي الأولي هو AD_1 ، ومنحنى العرض الإجمالي الأولي قصير المدى هو $SRAS_1$. إذن التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية يقع عند E_1 ، الذي يقع على منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، $LRAS$. نستنتج أن الاقتصاد يبدأ من نقطة توازن الاقتصاديات الكلية على المدى القصير وال المدى الطويل، وتوازن الإنتاج على المدى القصير يساوي الإنتاج المحتمل عند Y_1 .

الشكل (١٥-١٠): آثار المدى القصير مقابل آثار المدى الطويل

لصدمة الطلب السلبية



في الشكل (١٥-١٠): على المدى الطويل، يقوم الاقتصاد بالتصحيح الذاتي: لصدمة الطلب تأثير على المدى القصير فقط على الإنتاج الإجمالي. بدءاً من E_1 ، تحوّل صدمة الطلب السلبية AD_1 يساراً إلى AD_2 . على المدى

القصير، ينتقل الاقتصاد إلى E2 وتنشأ فجوة ركود: ينخفض مستوى السعر الإجمالي من P1 إلى P2، وينخفض الإنتاج الإجمالي من Y1 إلى Y2، وترتفع البطالة. لكن على المدى الطويل، تنخفض الأجور الاسمية استجابةً لارتفاع معدلات البطالة عند Y2، ويتحول SRAS1 يميناً إلى SRAS2. يرتفع الإنتاج الإجمالي من Y2 إلى Y1، وينخفض مستوى السعر الإجمالي مرة أخرى من P2 إلى P3. يتم استعادة توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل في نهاية المطاف عند E3.

لنفترض الآن أنه لسبب ما مثل التدهور المفاجئ لتوقعات الأعمال والمستهلكين ينخفض الطلب الإجمالي ويتحول منحناه إلى اليسار إلى AD2، وينتج عن ذلك توازن إجمالي أقل لمستوى السعر عند P2 ومستوى إنتاج إجمالي أقل للتوازن عند Y2 حيث يستقر الاقتصاد على المدى القصير عند E2. التأثير على المدى القصير لمثل هذا الانخفاض في الطلب الإجمالي هو ما شهده الاقتصاد الأمريكي في 1929-1933، انخفاض مستوى السعر الإجمالي وانخفاض الإنتاج الإجمالي، أيضاً الإنتاج الإجمالي في هذا التوازن الجديد قصير المدى، E2، أقل من الإنتاج المحتمل.

عندما يحدث ذلك، يواجه الاقتصاد فجوة ركود، وهي التي تحدث عندما يكون الإنتاج الإجمالي أقل من الإنتاج المحتمل. وفي العالم الحقيقي، تتسبب فجوة الركود في قدر كبير من الألم لأنه يتم مقابلتها بارتفاع معدلات البطالة. ومن ناحية ثانية، تسببت فجوة الركود الكبيرة التي انفتحت في الولايات المتحدة بحلول عام 1933 في اضطراب اجتماعي وسياسي شديد.

أما فجوة الركود المدمرة التي انفتحت في ألمانيا في الوقت نفسه فقد لعبت دوراً مهماً في صعود هتلر إلى السلطة. لكن هذه ليست نهاية القصة. خلال مواجهة ارتفاع معدلات البطالة، تنخفض الأجور الاسمية في نهاية المطاف، مثلها مثل أي أسعار ثابتة أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة المنتجين. ونتيجة لذلك، تتسبب فجوة الركود في تحول منحني العرض الإجمالي في المدى القصير إلى اليمين تدريجياً بمرور الوقت.

تستمر هذه العملية حتى يصل SRAS1 إلى موقعه الجديد في SRAS2، وبذلك يصل الاقتصاد إلى التوازن عند E3، إذ يتقاطع كل من المنحنيات AD2، SRAS2، LRAS. وعند E3، عاد الاقتصاد لوضع توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل، إذ عاد إلى الإنتاج المحتمل Y1 ولكن عند مستوى سعر إجمالي أقل، P3، مما يعكس انخفاضاً طويلاً المدى في مستوى السعر الكلي. وفي النهاية، يقوم الاقتصاد بالتصحيح الذاتي على المدى الطويل.

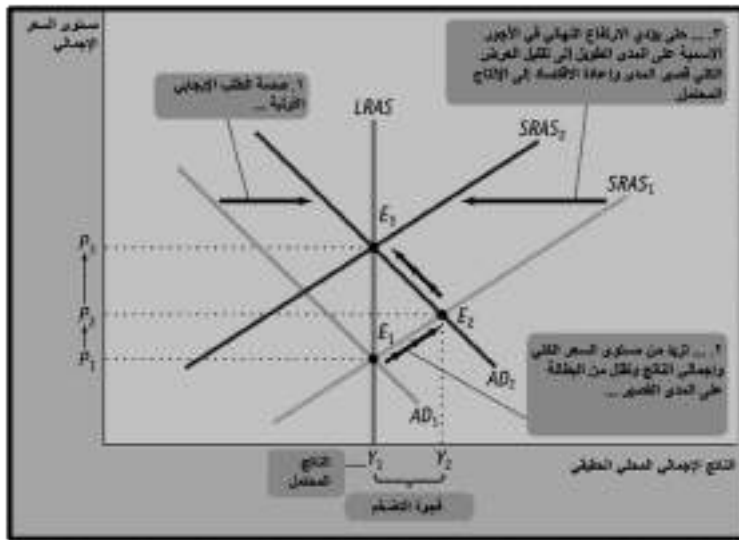
* عندما يكون الإنتاج الإجمالي أقل من الإنتاج المحتمل نقول هناك فجوة ركود.

ماذا لو كان هناك بدلاً من ذلك زيادة في الطلب الإجمالي؟ تظهر النتائج في الشكل (١٠-١٦) التالي، إذ نفترض مرة أخرى أن منحني الطلب الإجمالي الأولي هو AD1، ومنحني العرض الإجمالي الأولي قصير المدى هو SRAS1، بحيث يكمن التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية، عند E1، في منحني العرض الإجمالي طويل المدى، LRAS. إذاً في البداية، يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصاديات كلية على المدى الطويل. لنفترض الآن

أن الطلب الإجمالي يرتفع، وأن منحنى AD يتحول يميناً إلى وضع AD2، وينتج عن هذا مستوى سعر إجمالي أعلى، P2، ومستوى إنتاج إجمالي أعلى عند Y2، إذ يستقر الاقتصاد على المدى القصير عند E2. الإنتاج الكلي في هذا التوازن الجديد على المدى القصير أعلى من الإنتاج المحتمل، والبطالة منخفضة من أجل إنتاج هذا المستوى الأعلى من الإنتاج الإجمالي. عندما يحدث هذا، نقول: الاقتصاد يعاني فجوة تضخمية. كما هو الحال في فجوة الركود، هذه ليست نهاية القصة.

* عندما يكون الإنتاج الإجمالي أعلى من الإنتاج المحتمل نقول هناك فجوة تضخمية.

الشكل (١٠-١٦): آثار المدى القصير مقابل آثار المدى الطويل لصدمة الطلب الإيجابية



في الشكل (١٠-١٦): بدءاً من E1، تتحول صدمة الطلب الإيجابية من AD1 يمينا إلى AD2، ويتحرك الاقتصاد إلى E2 على المدى القصير. ينتج عن هذا فجوة تضخمية حيث يرتفع الإنتاج الإجمالي من Y1 إلى Y2، يرتفع مستوى السعر الإجمالي من P1 إلى P2، وتقل البطالة إلى مستوى منخفض. على المدى الطويل، يتحول SRAS1 إلى اليسار إلى SRAS2 مع ارتفاع الأجور الاسمية استجابةً لانخفاض البطالة عند Y2. ينخفض الإنتاج الإجمالي إلى Y1، ويرتفع مستوى السعر الإجمالي مرة أخرى إلى P3، ويصحح الاقتصاد نفسه عندما يعود إلى توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل عند E3.

خلال مواجهة البطالة المنخفضة، سترتفع الأجور الاسمية، وكذلك الأسعار الثابتة الأخرى. تتسبب الفجوة التضخمية في تحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير تدريجياً إلى اليسار إذ يقوم المنتجون بتخفيض الإنتاج في مواجهة ارتفاع الأجور الاسمية. تستمر هذه العملية حتى يصل SRAS1 إلى موقعه الجديد في SRAS2، وبذلك يصل الاقتصاد إلى التوازن عند E3، إذ يتقاطع كل من AD2 و SRAS2 و LRAS. وعند النقطة E3، عاد الاقتصاد إلى توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل، وعاد إلى الإنتاج المحتمل، ولكن عند مستوى سعر أعلى، P3، مما يعكس ارتفاعاً طويلاً المدى في مستوى السعر الكلي. نذكر مرة أخرى، يقوم الاقتصاد بالتصحيح الذاتي على المدى الطويل.

* يقوم الاقتصاد بالتصحيح الذاتي على المدى الطويل: تؤثر صدمات الطلب الإجمالي على الإنتاج الكلي على المدى القصير ولكن ليس على المدى الطويل.

هناك درس مهم حول الاقتصاديات الكلية يمكن تعلمه من هذا التحليل. عندما تكون هناك فجوة ركود، تنخفض الأجور الاسمية في نهاية المطاف، مما يعيد الاقتصاد إلى الإنتاج المحتمل. وعندما تكون هناك فجوة تضخمية، ترتفع الأجور الاسمية في نهاية المطاف، مما يعيد الاقتصاد مرة أخرى إلى الإنتاج المحتمل. إذن على المدى الطويل، يقوم الاقتصاد بالتصحيح الذاتي: تؤثر الصدمات على الطلب الإجمالي على الإنتاج الإجمالي في المدى القصير، ولكن ليس في المدى الطويل.

حالة الاقتصاد في العمل

صدمات العرض مقابل صدمات الطلب في المزاولة

كم مرة تتسبب صدمات العرض وصددمات الطلب على التوالي في حدوث ركود؟ يرى معظم خبراء الاقتصاديات الكلية أن حالات الركود ناتجة بشكل أساسي عن صدمات الطلب. ولكن عندما تحدث صدمة العرض السلبية، يميل الركود الإنتاج إلى أن يكون سيئاً بشكل خاص، لنكن واضحين ومحددتين.

رسمياً، كان هناك عشر حالات ركود في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. مع ذلك، غالباً ما تم التعامل مع اثنتين من هذه الحالات، في

١٩٧٩-١٩٨٠ و١٩٨١-١٩٨٢، على أنها حالة ركود "مزدوج"، مما يجعل العدد الإجمالي ينخفض إلى تسع. من بين هذه الحالات التسع، أظهرت اثنتان فقط منها التركيبة المميزة لانخفاض الإنتاج الإجمالي وارتفاعاً في مستوى الأسعار الذي نسميه الركود التضخم، وهي الركود في ١٩٧٣-١٩٧٥ و١٩٧٩-١٩٨٢. في كل حالة كان سبب صدمة العرض هو الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط، مثل الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي عطلت إمدادات النفط العالمية، وأدت إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. في الواقع، يشير الاقتصاديون في بعض الأحيان إلى الركودين باسم "أوبك ١" و"أوبك ٢"، وفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، منظمة كارتل النفط العالمية. إذن سبع من حالات الركود التسع بعد الحرب كانت نتيجة لصدمة الطلب، وليس لصدمة العرض. ومع ذلك، كان الركودان في صدمة العرض هما الأسوأ مقارنة بمعدلات البطالة. يوضح الشكل (١٠-١٧) معدل البطالة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٨، مع تحديد تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على الرسم البياني. جاء أعلى معدلي بطالة منذ الحرب العالمية الثانية بعد هاتين الصدمتين السلبيتين الكبيرتين في العرض. هناك سبب لكون آثار صدمة العرض سيئة بشكل خاص، إذ تواجه سياسة الاقتصاديات الكلية وقتاً أصعب بكثير في التعامل مع صدمات العرض مقارنة بصدمة الطلب. سنرى لماذا بعد قليل.

الشكل (١٠ - ١٧): صدمات العرض السلبية نادرة نسبياً ولكنها سيئة



في الشكل (١٠ - ١٧): يبدو أن اثنتين فقط من حالات الركود التسع التي أعقبت الحرب تتلاءم مع صورة الركود الناجم عن صدمة العرض السلبية: الركود الذي أعقب ارتفاع أسعار النفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، والركود الذي أعقب ارتفاع أسعار النفط بعد الثورة الإيرانية. ومع ذلك، هذان الركودان كانا الأسوأ من حيث البطالة.

مراجعة سريعة

- يحدث توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير عند تقاطع منحنى العرض الإجمالي والطلب الإجمالي على المدى القصير.

- تؤدّي صدمة العرض، وهي تحول في منحنى SRAS، إلى تحرك مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي في اتجاهين متعاكسين. تؤدّي صدمة الطلب، وهي تحول في منحنى AD، إلى التحرك في الاتجاه نفسه. الركود التضخمي هو نتيجة لصدمة العرض السلبية.
- يصحح الاقتصاد نفسه على المدى الطويل. يحدث انخفاض في الأجور الاسمية استجابة لثغرة ركود، ويحدث ارتفاع في الأجور الاسمية استجابة لثغرة تضخمية. كلاهما يحرك الاقتصاد إلى توازن الاقصاديات الكلية على المدى الطويل، إذ تتقاطع منحنيات AD و SRAS و LRAS.

تحقق من فهمك ١٠ - ٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. صف التأثيرات قصيرة المدى لكل من الصدمات التالية على مستوى السعر الإجمالي وعلى الإنتاج الإجمالي.
 - أ. تزيد الحكومة بشكل حاد من الحد الأدنى للأجور، مما يرفع أجور العديد من العمال.
 - ب. تطلق شركات الطاقة الشمسية برنامجاً رئيسياً للإنفاق الاستثماري.
 - ج. يرفع الكونغرس الضرائب ويخفض الإنفاق.
 - د. يدّمّر الطقس القاسي المحاصيل في جميع أنحاء العالم.

٢. يؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى زيادة الإنتاج المحتمل، لكن البعض يشعر بالقلق من أن الطلب على الإنتاج الإضافي لن يكون كافياً حتى على المدى الطويل. كيف ترد على ذلك؟

سياسة الاقتصاديات الكلية

لقد رأينا للتو أن الاقتصاد يقوم بالتصحيح الذاتي على المدى الطويل، وسيعود في النهاية إلى الإنتاج المحتمل. يعتقد معظم خبراء الاقتصاديات الكلية، مع ذلك، أن عملية التصحيح الذاتي تستغرق عدة سنوات، عادة عقد أو أكثر، وعلى وجه الخصوص إذا كان الإنتاج الإجمالي أقل من الإنتاج المحتمل، فقد يعاني الاقتصاد لفترة طويلة من الإنتاج الإجمالي المنخفض والبطالة المرتفعة قبل أن يعود إلى طبيعته. هذا الاعتقاد هو خلفية أحد أشهر الاقتباسات في الاقتصاد: تصريح جون ماينارد كينز: "على المدى الطويل نحن جميعاً في عداد الأموات". سنفسر هذا الاقتباس في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية. عادةً ما يفسر الاقتصاديون كلام كينز على أنه توصية بآلا تنتظر الحكومات الاقتصاد لتصحيح نفسه، إنما وبدلاً من ذلك، يجادل العديد من الاقتصاديين، ولكن ليس جميعهم، بأنه يجب على الحكومة استخدام السياسة النقدية والمالية لإعادة الاقتصاد إلى الإنتاج المحتمل في أعقاب تحول منحنى الطلب الإجمالي. هذا هو الأساس المنطقي لسياسة استقرار نشطة، التي حددناها في الفصل السادس على أنها استخدام سياسة الحكومة للحد من شدة الركود وكبح التوسعات الشديدة القوة. هل يمكن

لسياسة الاستقرار أن تحسن أداء الاقتصاد؟ إذا عدنا للشكل (١٠-٤)، فإن الإجابة بالتأكيد تبدو نعم. في ظل سياسة الاستقرار النشطة، عاد الاقتصاد الأمريكي إلى الإنتاج المحتمل في عام ١٩٩٦ بعد فجوة ركود استمرت ست سنوات تقريباً. وبالمثل، عادت أيضاً في عام ٢٠٠١ إلى الإنتاج المحتمل بعد فجوة تضخمية مدتها أربع سنوات تقريباً. هذه الفترات أقصر بكثير من فترة عقد أو أكثر، والذي يعتقد الاقتصاديون أن الاقتصاد سيستغرق عقد أو أكثر للتصحيح الذاتي في غياب سياسة الاستقرار النشطة. ومع ذلك، كما سنرى قريباً، فإن القدرة على تحسين أداء الاقتصاد ليست مضمونة دائماً. يعتمد ذلك على أنواع الصدمات التي يواجهها الاقتصاد.

للعقول المتسائلة كينز والمدى الطويل

أوجد الاقتصادي البريطاني السيد جون ماينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)، وربما أكثر من أي اقتصادي آخر، مجال الاقتصاديات الكلية الحديثة. سنلقي نظرة على دوره، والخلافات التي لا تزال تدور حول بعض جوانب فكره، وذلك في الفصل ١٧. ولكن الآن سنلقي نظرة فقط على أشهر اقتباس له. في عام ١٩٢٣، نشر كينز كتاباً صغيراً بعنوان: مسلك الإصلاح النقدي، وهو كتاب صغير عن المشكلات الاقتصادية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد شجب فيه ميل العديد من زملائه إلى التركيز على كيفية عمل الأشياء على المدى الطويل، كما هو الحال في توازن الاقتصاديات الكلية على المدى الطويل الذي قمنا بتحليله سابقاً، مع تجاهل الأشياء المؤلمة للغاية وربما الكارثية التي يمكن أن تحدث على طول الطريق. النسخة الكاملة من الاقتباس هي: "هذا المدى الطويل دليل مضلل للشؤون الجارية. على المدى الطويل نحن جميعاً أموات". وضع الاقتصاديون لأنفسهم مهمة سهلة للغاية وعديمة الجدوى إذا لم يتمكنوا في المواسم العاصفة إلا من إخبارنا أنه عندما تمر العاصفة بعيداً، يصبح البحر مسطحاً مرة أخرى.

السياسة في مواجهة صدمات الطلب

تخيّل أن الاقتصاد يعاني صدمة سلبية في الطلب، مثل تلك التي تظهر في الشكل (١٠-١٥). كما ناقشنا في هذا الفصل، تعمل السياسة النقدية والمالية على تحوّل منحنى الطلب الإجمالي.

إذا تفاعلَ صانعو السياسة بسرعة مع الانخفاض في الطلب الإجمالي، فيمكنهم استخدام السياسة النقدية أو المالية لتحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين. إذا كانت السياسة قادرة على توقع تحولات منحنى الطلب الإجمالي تماماً، فقد تختصر كل العملية الموضحة في الشكل (١٠-١٥). بدلاً من المرور بفترة انخفاض إجمالي الإنتاج وانخفاض الأسعار، يمكن للحكومة إدارة الاقتصاد بحيث يظل عند E1. قد تكون السياسة التي تختصر التعديل الموضح في الشكل (١٠-١٥)، وتحافظ على الاقتصاد في توازنه الأصلي مرغوبة، لماذا؟ لسببين، الأول: يعد الانخفاض المؤقت في الإنتاج الإجمالي، الذي قد يحدث دون تدخل في السياسة، أمراً سيئاً، ولا سيّما أن هذا الانخفاض مرتبط بارتفاع معدلات البطالة. السبب الثاني: كما أوضحنا بإيجاز في الفصل السادس وسنشرح بإسهاب في الفصل السادس عشر، يُنظر إلى استقرار الأسعار عموماً على أنه هدف مرغوب فيه. لذا فإن منع الانكماش، أي انخفاض في مستوى السعر الإجمالي، هو أمر جيد. هل يعني هذا أنه يجب على واضعي السياسات التصرف دائماً لتعويض الانخفاض في الطلب الإجمالي؟ لا ليس بالضرورة. قد يكون لبعض تدابير السياسة العامة لزيادة الطلب الإجمالي، ولا سيّما تلك التي تزيد عجز

الميزانية، تكاليف طويلة المدى من حيث انخفاض النمو على المدى الطويل، مثل استبعاد الإنفاق الاستثماري الخاص. فضلاً عن ذلك، صانعو السياسة في العالم الحقيقي ليسوا على دراية تامة، ولا يمكن التنبؤ بآثار سياساتهم تماماً. يؤدي هذا إلى خطر ضرر سياسة الاستقرار أكثر من نفعها؛ وهذا يعني أن محاولات استقرار الاقتصاد قد تؤدي في النهاية إلى خلق المزيد من عدم الاستقرار. سنصف الجدل طويل الأمد حول سياسة الاقتصاديات الكلية في الفصل السابع عشر. على الرغم من هذه المؤهلات، يعتقد معظم الاقتصاديين أنه يمكن تقديم حجة جيدة لاستخدام سياسة الاقتصاديات الكلية لتعويض الصدمات السلبية الرئيسية لمنحني AD. هل يجب على صانعي السياسات محاولة تعويض الصدمات الإيجابية لالطلب الإجمالي؟ هذا الأمر ليس واضحاً.

بعد كل شيء، على الرغم من أن التضخم قد يكون شيئاً سيئاً، أليس المزيد من الإنتاج وانخفاض البطالة أمراً جيداً؟ لا ليس بالضرورة.

كما سنرى في الفصل السادس عشر، يعتقد معظم الاقتصاديين الآن أن أي مكاسب على المدى القصير من فجوة تضخمية يجب سداها لاحقاً. لذلك يحاول صانعو السياسة اليوم عادةً تعويض صدمات الطلب الإيجابية والسلبية. يمكننا أن نرى دليلاً على ذلك في اللوحة (أ) من الشكل (١٠-٤). ولأسباب سنشرحها في الفصل السابع عشر، عادة ما تعتمد محاولات القضاء على فجوات الركود والفجوات التضخمية على السياسة النقدية بدلاً من السياسة المالية. خلال فجوة الركود في أوائل التسعينيات، خفض

الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ولكن رفعت أسعار الفائدة خلال الفجوة التضخمية في أواخر التسعينيات لتوليد التأثير المعاكس. ولكن كيف يجب أن تستجيب سياسة الاقتصاد الكلي لصدمة العرض؟

الاستجابة لصدمة العرض

لقد وصلنا الآن بشكل كامل إلى القصة التي بدأت هذا الفصل. يمكننا الآن أن نشرح لماذا شكل الركود التضخمي في السبعينيات مثل هذا اللغز السياسي. بالعودة إلى اللوحة (أ) من الشكل (١٠-١٢)، أظهرنا آثار صدمة العرض السلبية: على المدى القصير، تؤدي هذه الصدمة إلى انخفاض إجمالي الإنتاج ولكن مستوى سعر إجمالي أعلى. كما أشرنا، يمكن لصانعي السياسات الاستجابة لصدمة الطلب السلبية باستخدام السياسة النقدية والمالية لإعادة الطلب الإجمالي إلى مستواه الأصلي. ولكن ما الذي يمكنهم فعله أو ما ينبغي لهم فعله حيال صدمة العرض السلبية؟

على عكس منحني الطلب الإجمالي، لا توجد سياسات سهلة تعمل على تغيير منحني العرض الإجمالي في المدى القصير، أي إنه لا توجد سياسة حكومية يمكن أن تؤثر بسهولة على ربحية المنتجين، ومن ثم تعويض عن التحولات في منحني العرض الإجمالي على المدى القصير.

استجابة السياسة لصدمة العرض السلبية لا يمكن أن تكون ببساطة لمحاولة دفع المنحني الذي خضع لتحوّل إلى موضعه الأصلي. وإذا كنا نفكر

في استخدام السياسة النقدية أو المالية لتغيير منحني الطلب الإجمالي استجابةً لصدمة العرض، فإن الاستجابة الصحيحة ليست واضحة. هناك أمران سيّان يحدثان في وقت واحد: انخفاض في إجمالي الإنتاج وارتفاع في مستوى السعر الكلي، وأي سياسة تقوم بتغيير منحني الطلب الإجمالي، فهي تساعد مشكلة واحدة فقط على أن تجعل مشكلة أخرى أسوأ. إذا عملت الحكومة على زيادة الطلب الإجمالي، فهي تقلل من انخفاض الإنتاج ولكنها تسبب المزيد من التضخم. وإذا كانت تعمل على تقليل الطلب الإجمالي، فهي تحد من التضخم ولكنها تسبب في مزيد من الانخفاض في الإنتاج. إنها مقايضة سيئة. في النهاية، وكما سنرى في الفصل السابع عشر، الولايات المتحدة والدول المتقدمة اقتصادياً الأخرى التي تعاني صدمات العرض في السبعينيات اختارت تثبيت الأسعار. لكن أن يكون الشخص صانع سياسة اقتصادية في السبعينيات، فهذا يعني مواجهة خيارات أصعب من المعتاد.

حالة الاقتصاد في العمل

نهاية الكساد الكبير

في عام ١٩٣٩، بعد عقد كامل من انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩، ظل الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود شديد، إذ كان ١٧% من القوة العاملة عاطلة عن العمل. ولكن بعد ذلك بدأ الاقتصاد بالتعافي السريع، إذ حقق نمواً مذهلاً بنسبة ١٢% سنوياً حتى عام ١٩٤٤. وبحلول عام ١٩٤٣، انخفض معدل البطالة إلى أقل من ٢%. ما سبب هذا التحول؟

كانت الإجابة بلا شك هي الزيادة الهائلة في الطلب الإجمالي بسبب الحرب العالمية الثانية. على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية بدأت في أيلول ١٩٣٩، لم تصبح الولايات المتحدة مقاتلة حتى الهجوم على بيرل هاربور في كانون الأول ١٩٤١، والجدير بالذكر أن الحرب عززت الطلب الإجمالي قبل أن تدخل الولايات المتحدة في القتال. بدأ الحشد العسكري الأمريكي بمجرد ظهور خطر الحرب. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بريطانيا بشراء كميات كبيرة من المعدات العسكرية الأمريكية وبلغت ذروتها خلال عام ١٩٤٠، مما عزز الصادرات الأمريكية. وبمجرد تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر، زاد الإنفاق الحكومي على الأسلحة بمعدل مذهل. هل تطابق سلوك الأسعار مع توقعات نموذج AS - AD؟ نعم. ففي ذروة الحرب، خضعت العديد من السلع لضوابط الأسعار والتقنين. مع ذلك، ارتفع مستوى السعر الإجمالي كما تم قياسه بواسطة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٠% خلال سنوات الحرب وارتفع أكثر بعد الحرب مع إزالة الضوابط.



ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي على الأسلحة في الحرب العالمية الثانية، ما حث النساء على دخول القوة العاملة بمجموعات، وهذا كان الحافز لتراجع الكساد الكبير.

مراجعة سريعة

- سياسة الاستقرار هي استخدام السياسة المالية أو النقدية لتعويض صدمات الطلب. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك عيوب. قد تؤدي مثل هذه السياسات إلى ارتفاع طويل الأمد في عجز الميزانية وانخفاض النمو على المدى الطويل من المزاحمة. وبسبب التوقعات الخاطئة، يمكن لسياسة مضللة أن تزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.
- تشكل صدمات العرض السلبية معضلة تتعلق بالسياسة العامة لأن محاربة التراجع في إجمالي الإنتاج يؤدي إلى تفاقم التضخم، كما أن مكافحة التضخم تؤدي إلى تفاقم الركود.
- إن دور الحرب العالمية الثانية في إنهاء الكساد الكبير هو المثال الكلاسيكي لكيفية قدرة السياسة المالية على زيادة الطلب الإجمالي ومن ثمَّ زيادة الإنتاج الكلي.

تحقق من فهمك ١٠-٥

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن أحدهم قال، "إن السياسة النقدية أو المالية التوسعية لا تفعل شيئاً سوى تحفيز الاقتصاد مؤقتاً، تحصل على مستوى مرتفع لفترة وجيزة، ولكن بعد ذلك تشعر بألم التضخم".

أ. اشرح ماذا يعني هذا فيما يتعلق بنموذج AS - AD.

ب. هل هذه حجة صحيحة ضد سياسة الاستقرار؟ لماذا نعم ولماذا لا؟

نظرة مستقبلية:

يعدّ نموذج AS-AD أداة قوية لفهم كل من التقلبات الاقتصادية والطرق التي يمكن للسياسة الاقتصادية من خلالها مكافحة الصدمات المعاكسة في بعض الأحيان. ولكن من أجل تقديم الفكرة الأساسية، كنا سطحين إلى حد ما بشأن التفاصيل. في الفصول الثلاثة القادمة سنكسو هذه العظام الاقتصادية لحماً. سنبداً بتحليل أكثر تفصيلاً للعوامل التي تحدد الطلب الإجمالي، ثم نتقل إلى كيفية عمل السياسة المالية والنقدية في الواقع.

الملخص العام للفصل:

١. منحني العرض الإجمالي يظهر العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المعروض

٢. منحني العرض الإجمالي على المدى القصير هو انحدار للأعلى لأن الأجر الاسمية ثابتة على المدى القصير: فمستوى سعر إجمالي أعلى يؤدي إلى فائدة أعلى لكل وحدة إنتاج وناتج إجمالي متزايد على المدى القصير. التغيرات في أسعار البضائع، الأجر الاسمية والإنتاجية تؤدي إلى تغيرات في فوائده المنتجين وتحولات منحني العرض الإجمالي على المدى القصير.

٣. على المدى الطويل، تكون كل الأسعار بما في ذلك الأجور الاسمية مرنة، وإنتاج الاقتصاد يكون عند الإنتاج المحتمل. إذا تجاوز الإنتاج الإجمالي الحقيقي الإنتاج المحتمل، فإن الأجور الاسمية سترتفع في نهاية الأمر، استجابةً للبطالة المنخفضة وسيهبط الناتج الإجمالي. ولكن إذا تجاوز الإنتاج المحتمل الناتج الإجمالي الحقيقي، فإن الأجور الاسمية بنهاية الأمر ستهبط رداً على البطالة المرتفعة وسيرتفع الإنتاج الإجمالي. إذن منحنى العرض على المدى الطويل شاقولي عند الإنتاج المحتمل.

٤. يظهر منحنى الطلب الإجمالي العلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الإنتاج الإجمالي المطلوبة. إنه منحدر نحو الأسفل لسببين: الأول هو أن الثروة تؤثر على التغير في مستوى السعر الإجمالي - إذ إن مستوى سعر إجمالي أعلى يخفض الإنفاق الاستهلاكي. والسبب الثاني هو تأثير معدل الفائدة على التغير في مستوى السعر الإجمالي - مستوى سعر إجمالي أعلى يخفض القوة الشرائية من الممتلكات المالية للأسر والشركات ويؤدي إلى ارتفاع في معدل الفائدة وهبوط بالإنفاق الاستثماري والاستهلاكي. منحنى الطلب الإجمالي متحول بسبب التغيرات في التوقعات والتغيرات في الثروة، وليس بسبب التغيرات في مستوى السعر الإجمالي والتغيرات في مخزون رأس المال المادي. صانعو السياسة يمكنهم استخدام السياسة المادية والنقدية لتحويل منحنى الطلب الإجمالي.

٥. تغير مستقل في الإنفاق الإجمالي يؤدي لتفاعل متسلسل، إذ يكون التغير الكلي بالإنتاج الإجمالي المحلي الحقيقي يساوي المضاعف مضروب به

التغير الأولي بالإنفاق الإجمالي. حجم المضاعف، $1/(1 - MPC)$ ، يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، MPC، وهو جزء الدولار الإضافي من الدخل الممكن إنفاقه على الاستهلاك.

كلما كبرت قيمة MPC، زاد المضاعف وزاد التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأي تغيير مستقل معين في إجمالي الإنفاق. الميل الحدي للادخار، MPS، يساوي $(1 - MPC)$.

٦. نموذج AS-AD، تقاطع منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير ومنحنى الطلب الإجمالي هي نقطة توازن الاقتصاديات الكلية على المدى القصير. إنه يحدد التوازن على المدى القصير لمستوى السعر الإجمالي ومستوى التوازن على المدى القصير للناتج الإجمالي.

٧. تحدث التقلبات الاقتصادية بسبب تحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير (صدمة العرض) أو منحنى الطلب الإجمالي (صدمة الطلب). صدمة العرض تسبب تحرك مستوى السعر الإجمالي والناتج الإجمالي باتجاهات معاكسة مع تحرك الاقتصاد على طول منحنى الطلب الإجمالي. الركود التضخمي هو حادثة بغیضة غير متوقعة بشكل خاص، تضخم وهبوط الناتج الإجمالي، التي كان سببها صدمة عرض سلبية. صدمة الطلب تسبب تحرك مستوى السعر الإجمالي والناتج الإجمالي بنفس الاتجاه، والاقتصاد يتحرك على طول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير.

٨. صدمات الطلب لها تأثير قصير المدى فقط على الناتج الإجمالي، لأن الاقتصاد يقوم بالتصحيح الذاتي على المدى الطويل. في فجوة الركود، هبوط نهائي في الأجور الاسمية يحرك الاقتصاد نحو توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل، إذ يكون الناتج الإجمالي مساوياً للناتج المحتمل. أما في فجوة تضخمية، فارتفاع نهائي في الأجور الاسمية يحرك الاقتصاد نحو توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل.

٩. دفعت التكلفة العالية، فيما يتعلق بالبطالة، فجوة الركود والنتائج المستقبلية غير المناسبة للفجوة التضخمية، العديد من الاقتصاديين إلى الدعوة لسياسة الاستقرار النشطة وهي: استخدام سياسة مادية ونقدية لتعويض صدمات الطلب. تؤثر السياسة المادية مباشرة على الطلب الإجمالي من خلال مشتريات الحكومة وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في الضرائب أو التحويلات الحكومية التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي. تؤثر السياسة النقدية بشكل غير مباشر على الطلب الإجمالي من خلال التغيرات في معدل الفائدة التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك عيوب، لأن مثل هذه السياسات قد تسهم في ارتفاع طويل الأجل في عجز الميزانية ومزاحمة الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض النمو على المدى الطويل. يمكن أن تزيد التنبؤات الخاطئة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

١٠. صدمات العرض السلبية تفرض معضلة سياسية، سياسة تعادل الهبوط بالإنتاج الإجمالي بزيادة في الطلب الإجمالي التي ستؤدي إلى تضخم أعلى، لكن سياسة تعادل التضخم من خلال تخفيض الطلب الإجمالي الذي سيعمق هبوط الإنتاج.

المصطلحات الرئيسية:

المضاعف	الأجور الاسمية	منحني العرض الإجمالي
الكساد	الإنتاج المحتمل	منحني العرض الإجمالي على المدى القصير
التصحيح الذاتي	صدمة العرض	منحني العرض الإجمالي على المدى الطويل
نموذج AS - AD	صدمة الطلب	الميل الحدي للاستهلاك (MPC)
تأثير الثروة للتغيير في مستوى السعر الإجمالي	فجوة الركود	الميل الحدي للاادخار (MPS)
	فجوة تضخمية	منحني الطلب الإجمالي
تأثير سعر الفائدة للتغيير في مستوى السعر الإجمالي		توازن الاقتصاد الكلي في المدى القصير
الإنتاج الكلي للتوازن على المدى القصير		التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق
توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل		مستوى السعر الإجمالي للتوازن في المدى القصير

مسائل للحل:

١. يشعر زميلك في الدراسة بالارتباك بسبب انحدار منحني العرض الإجمالي على المدى القصير لأعلى ومنحني العرض الإجمالي العمودي على المدى الطويل. كيف تفسر سبب اختلاف هذه المنحدرات؟

٢. لنفترض أن جميع العمال في ويغلاند سيوقعون عقوداً سنوية للأجور في الأول من شهر كانون الثاني من كل عام. وبغض النظر عما يحدث لأسعار السلع والخدمات النهائية خلال العام، يحصل جميع العمال على الأجر المحدد في عقدهم السنوي. هذا العام، انخفضت أسعار السلع والخدمات النهائية بشكل غير متوقع بعد توقيع العقود. أجب عن الأسئلة التالية باستخدام رسم بياني مع الافتراض أن الاقتصاد يبدأ من الإنتاج المحتمل.

أ. على المدى القصير، كيف ستتجيب كمية إجمالي الإنتاج المعروضة لانخفاض الأسعار؟

ب. ماذا سيحدث عندما تقوم الشركات والعمال بإعادة التفاوض على الأجور؟

٣. في كل من الحالات التالية، وعلى المدى القصير، حدد ما إذا كانت الأحداث تتسبب في حدوث تحول في منحنى أو تسبب حركة على طول منحنى. حدد المنحنى المتضمن واتجاه التغيير.

أ. نتيجة لزيادة قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، يدفع المنتجون الأمريكيون الآن أقل بالدولار للحصول على الفولاذ الأجنبي، وهو سلعة رئيسية تستخدم في الإنتاج.

ب. تؤدي زيادة كمية الأموال من قبل الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة كمية الأموال التي يرغب الأفراد والشركات في إقراضها، مما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة.

ج. يؤدي النشاط النقابي الأكبر إلى زيادة الأجور الاسمية.

د. يؤدي الانخفاض في مستوى السعر الإجمالي إلى زيادة القوة الشرائية للممتلكات المالية للأسر. نتيجة لذلك، يقترضون أقل ويقترضون أكثر.

٤. انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى يجعل السلع والخدمات الأمريكية النهائية أرخص للأجانب على الرغم من بقاء مستوى السعر الإجمالي للولايات المتحدة كما هو. نتيجة لذلك، يطلب الأجانب المزيد من الإنتاج الكلي الأمريكي. يقول زميلك في الدراسة أن هذا يمثل حركة أسفل منحني الطلب الإجمالي لأن الأجانب يطالبون بالمزيد استجابةً لسعر أقل. ومع ذلك، أنت تصر على أن هذا يمثل تحولاً يميناً لمنحني الطلب الإجمالي. من على حق؟ اشرح ذلك.

٥. لنفترض أن الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومات الفيدرالية اضطرت إلى قطع المشتريات الحكومية بأي وقت ينخفض فيه الإنفاق الاستهلاكي. ثم لنفرض أن الإنفاق الاستهلاكي ينخفض بسبب الانخفاض في سوق الأسهم. ارسم مخططاً، اشرح التأثير الكامل للهبوط في سوق الأوراق المالية على منحني الطلب الإجمالي وعلى الاقتصاد. كيف تشبه ذلك لتجربة الركود التضخمي في السبعينيات؟

٦. نتيجة لزيادة الثروة الاستهلاكية، هناك زيادة مستقلة قدرها ٤٠ مليار دولار في الإنفاق الاستهلاكي في اقتصادات ويستلانديا وإيستلانديا. على فرض أن مستوى السعر الإجمالي ثابت، فإن سعر الفائدة ثابت في

كلا البلدين، ولا توجد ضرائب ولا تجارة خارجية. وفقاً لذلك، أكمل الجداول المرافقة لتوضيح الجولات المختلفة لزيادة الإنفاق التي ستحدث في كلا الاقتصادين إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٥ في ويستلانديا و٠,٧٥ في إيستلانديا. ماذا تشير نتائجك بالنسبة للعلاقة بين حجم الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف؟

ويستلانديا		
التغير الكلي في GDP	التغير التدريجي في GDP	الجولات
؟	$\Delta C = 40$ مليار دولار	١
؟	$\Delta C \times MPC = ?$	٢
؟	$\Delta C \times MPC \times MPC = ?$	٣
؟	$\Delta C \times MPC \times MPC \times MPC = ?$	٤
.....	
$؟ = \Delta C \times ((MPC - 1) / 1)$		التغير الكلي في GDP

إيستلانديا		
التغير الكلي في GDP	التغير التدريجي في GDP	الجولات
؟	$\Delta C = 40$ مليار دولار	١
؟	$\Delta C \times MPC = ?$	٢
؟	$\Delta C \times MPC \times MPC = ?$	٣
؟	$\Delta C \times MPC \times MPC \times MPC = ?$	٤
.....	
$؟ = \Delta C \times ((MPC - 1) / 1)$		التغير الكلي في GDP

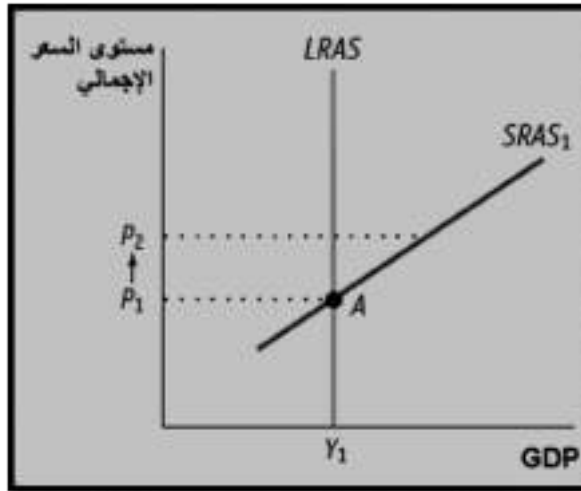
٧. بافتراض أن مستوى السعر الإجمالي ثابت، وسعر الفائدة ثابت، ولا توجد ضرائب ولا تجارة خارجية، إلى أي مدى سيتحول منحنى الطلب الإجمالي وفي أي اتجاه إذا حدثت الأحداث الآتية:

أ. زيادة مستقلة في الإنفاق الاستهلاكي بقيمة ٢٥ مليار دولار؛ الميل الحدي للاستهلاك هو $3/2$.

ب. خفض الشركات الإنفاق الاستثماري بمقدار ٤٠ مليار دولار؛ الميل الحدي للاستهلاك هو ٠.٨.

ج. الحكومة تزيد مشترياتها من المعدات العسكرية بمقدار ٦٠ مليار دولار؛ الميل الحدي للاستهلاك هو ٠.٦.

٨. الاقتصاد عند النقطة أ في الرسم البياني المرافق. لنفترض أن مستوى السعر الإجمالي يرتفع من P_1 إلى P_2 . كيف سيتم تعديل العرض الإجمالي في المدى القصير وعلى المدى الطويل مع الزيادة في مستوى السعر الإجمالي؟



٩. لنفترض أن جميع الأسر تمتلك كل ثرواتها في الأصول التي ترتفع قيمتها تلقائياً عندما يرتفع مستوى السعر الإجمالي (مثال على ذلك ما يسمى "سند مفهرس للتضخم بشكل يومي" وهو السند الذي يتغير سعر فائدته، من بين أشياء أخرى، مع معدل التضخم). ماذا يحدث لتأثير الثروة على التغير في مستوى السعر الإجمالي نتيجة لتخصيص هذه الأصول؟ ماذا يحدث لمنحدر منحني الطلب الإجمالي؟ هل سيظل ينحدر إلى أسفل؟ اشرح ذلك.

١٠. لنفترض أن الاقتصاد حالياً في حالة إنتاج محتملة، ولنفترض أيضاً أنك صانع سياسة اقتصادية، وأن طالب اقتصاد جامعي يطلب منك تصنيف النوع المفضل لديك من الصدمات عن الأنواع الأقل تفضيلاً: صدمة الطلب الإيجابية، وصدمة الطلب السلبية، وصدمة العرض الإيجابية، وصدمة العرض السلبية. كيف ترتبها ولماذا؟

١١. بين فيما إذا كانت السياسات الحكومية التالية تؤثر على منحني الطلب الإجمالي أو منحني العرض الإجمالي على المدى القصير، واطرح كيف ذلك؟
أ. الحكومة تخفض الحد الأدنى للأجور الاسمية.

ب. الحكومة تزيد مدفوعات المعونة المؤقتة للعائلات المحتاجة، التحويلات الحكومية للعائلات التي لديها أطفال يحتاجون إلى رعاية.

ج. لتخفيض عجز الميزانية، تعلن الحكومة أن الأسر ستدفع ضرائب عالية أكثر بداية العام القادم.

د. الحكومة تخفض الإنفاق العسكري.

١٢. في ويغلاند، يوقع كل العمال على اتفاق الأجر السنوي في الأول من كانون الثاني من كل عام. في شهر كانون الثاني الأخير، تم تقديم نظام حاسوب للتشغيل يزيد تلقائياً الإنتاجية العاملة. وضح يمكن أن تنتقل ويغلاند من حالة توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير إلى حالة أخرى. اشرح ذلك من خلال رسم بياني.

١٣. باستخدام الطلب الإجمالي، والعرض الإجمالي على المدى القصير، ومنحنيات العرض الإجمالي على المدى الطويل، اشرح العملية التي من خلالها سينتقل الاقتصاد من خلال كل من الأحداث الاقتصادية التالية من توازن اقتصادي كلي طويل المدى إلى آخر. وضح ذلك بالرسوم البيانية. في كل حالة، ما هي التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى على مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي؟

أ. هناك انخفاض في ثروة الأسر بسبب الانخفاض في سوق الأوراق المالية.

ب. تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب، مما يجعل الأسر تمتلك دخلاً متاحاً أكثر، مع عدم وجود تخفيض مقابل في المشتريات الحكومية.

١٤. باستخدام الطلب الإجمالي، والعرض الإجمالي في المدى القصير، ومنحنيات العرض الإجمالي على المدى الطويل، اشرح العملية التي من خلالها ستؤدي كل من السياسات الحكومية التالية إلى نقل الاقتصاد

من توازن اقتصادي كلي طويل المدى إلى آخر. وضح ذلك بالرسوم
البيانية. في كل حالة، ما هي التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى على
مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي؟

أ. هناك زيادة في الضرائب على الأسر.

ب. هناك زيادة في كمية المال.

ج. هناك زيادة في المشتريات الحكومية.

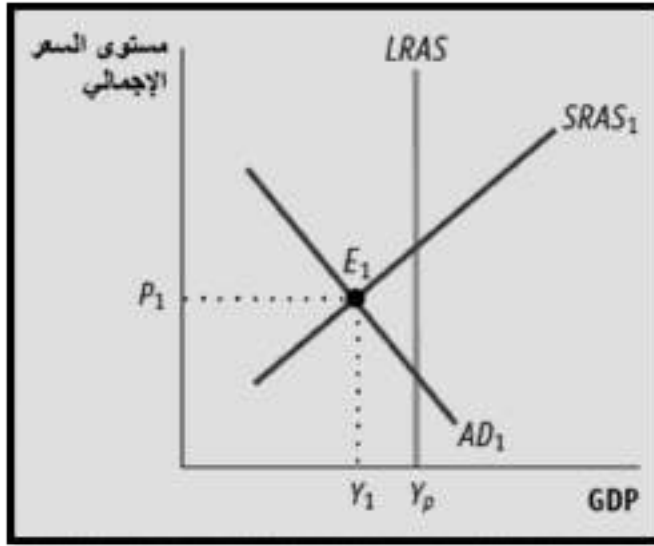
١٥. الاقتصاد في حالة توازن الاقتصاد الكلي قصير المدى عند النقطة E1 في
الرسم البياني المرافق.

أ. هل يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية أم فجوة ركود؟

ب. ما هي السياسات التي يمكن للحكومة تنفيذها والتي قد تعيد
الاقتصاد إلى توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل؟ وضح ذلك
مع رسم بياني.

ج. إذا لم تتدخل الحكومة لسد هذه الفجوة، فهل سيعود الاقتصاد إلى
توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل؟ اشرح ووضح ذلك
برسم بياني.

د. ما هي مزايا وعيوب سياسات الحكومة التنفيذية لسد الفجوة؟

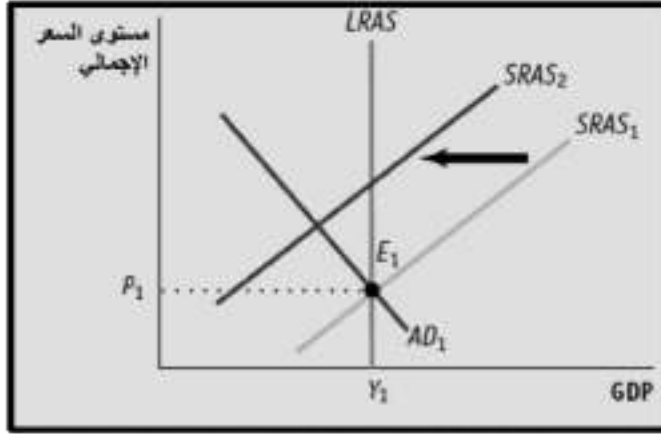


١٦. في الرسم البياني المرافق، يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل عند النقطة E_1 عندما تحول صدمة النفط منحني العرض الإجمالي في المدى القصير إلى $SRAS_2$.

أ. كيف يتغير مستوى السعر الإجمالي والنتاج الإجمالي على المدى القصير نتيجة لصدمة النفط؟ بماذا تعرف هذه الظاهرة؟

ب. ما هي السياسات المالية أو النقدية التي يمكن للحكومة استخدامها لمعالجة آثار صدمة العرض السلبية؟ استخدم رسماً بيانياً يوضح تأثير السياسات المختارة لمعالجة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واستخدم رسماً بيانياً آخر لإظهار تأثير السياسات المختارة لمعالجة التغيير في مستوى السعر الإجمالي.

ج. لماذا تشكل صدمات العرض السلبية معضلة لواضعي السياسات الحكومية؟



١٧. اتسمت أواخر التسعينيات في الولايات المتحدة بنمو اقتصادي كبير مع تضخم منخفض. أي إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد زاد مع زيادة طفيفة إن وجدت في مستوى السعر الإجمالي. اشرح هذه التجربة باستخدام منحنيات العرض والطلب الإجمالية. وضح ذلك مع رسم بياني.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل الحادي عشر

الدخل والنفقات

ما ستعلمه في هذا الفصل:

- معنى وظيفة الاستهلاك الكلي، التي توضح كيف يؤثر الدخل المتاح الحالي على إنفاق المستهلك.
- كيف يؤثر الدخل والثروة الإجمالية المتوقعان في المستقبل على الإنفاق الاستهلاكي؟
- محددات الإنفاق الاستهلاكي، والتمييز بين الإنفاق الاستهلاكي المخطط له والاستثمار المخزون غير المخطط له.
- كيف تنقل عملية تعديل المخزون الاقتصادي إلى توازن جديد بعد صدمة الطلب؟
- لماذا يعدّ الإنفاق الاستهلاكي مؤشراً رئيسياً لحالة الاقتصاد المستقبلية؟

القصة الافتتاحية: كن وطنياً وانفق

بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١، ألقى العديد من الشخصيات البارزة في الحياة الأمريكية خطاباً حثوا من خلاله الأمة المصدومة على التحلي بالثبات والاستمرار في شراء السلع الاستهلاكية.

حيث قال الرئيس بوش موجهاً كلامه للشعب: "قوموا بعملكم في جميع أنحاء البلاد. سافروا وتمتعوا بأماكن وجهات أمريكا الرائعة". بينما حثهم الرئيس السابق كلينتون قائلاً: "اذهبوا للتسوق". كانت مثل هذه الكلمات بعيدة كل البعد عن تصريح رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الشهير عام ١٩٤٠، في مواجهة الغزو النازي الوشيك للمملكة المتحدة، إنه لم يكن لديه ما يقدمه سوى "الدم، والتعب، والدموع والعرق".



بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، قلّ سفر الأمريكيين، ولكنهم تسوقاً أكثر لشراء السلع التي يمكنهم الاستمتاع بها في المنزل، مثل الشوايات والمسابع.

لكن كان هناك سبب يدعو السياسيين من كلا الحزبين إلى الإنفاق وليس التضحية. كان الاقتصاد في حالة ركود بالفعل، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الحقيقي بنسبة ١٤%. كان من الممكن أن

يؤدي الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي إلى تعميق الركود بشكل كبير. ولحسن الحظ، لم يحدث ذلك، حيث اشترى المستهلكون الأمريكيون القليل من بعض السلع أو الخدمات، مثل السفر الجوي، لكنهم اشترى المزيد من السلع الأخرى.

كما أوضحنا في الفصل العاشر، كان مصدر معظم حالات الركود منذ الحرب العالمية الثانية، وليس كلها، هو صدمات الطلب السلبية، والتحويلات إلى اليسار في منحني الطلب الإجمالي. على مدار هذا الفصل والفصول الثلاثة التالية سنواصل التركيز على السلوك قصير المدى للاقتصاد، مع النظر بالتفصيل في العوامل التي تسبب مثل هذه التحويلات في منحنى الطلب الإجمالي. سنبدأ في هذا الفصل بالنظر في محددات الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. سندرس بمزيد من التفصيل عملية المضاعف التي تمت مناقشتها في الفصل العاشر، وهي العملية التي يتم من خلالها تضخيم الركود أو الازدهار في إجمالي الإنفاق في جميع أنحاء الاقتصاد على مدى فترة من الزمن، وسنرى كيف أن التغييرات في الإنفاق الاستثماري ضرورية لعملية المضاعف متعدد المراحل التي تنقل الاقتصاد في النهاية إلى توازن جديد. ومن خلال هذا التحليل، ستوصل إلى فهم سبب اعتبار الإنفاق الاستثماري ومستويات المخزون مؤشرات أساسية لحالة الاقتصاد المستقبلية.

الإنفاق الاستهلاكي

هل يجب أن تتفاخر أنك تتناول وجبة في المطعم أم إنك توفر المال عن طريق تناول الطعام في المنزل؟ هل يجب عليك شراء سيارة جديدة، وإذا

كان الأمر كذلك، فما هي تكلفة طراز السيارة؟ هل يجب إصلاح الحمام في منزلك أم استخدامه لمدة عام آخر؟ في العالم الحقيقي، تواجه الأسر باستمرار مثل هذه الخيارات، ليس فقط بشأن مزيج الاستهلاك، ولكن بشأن المبلغ الذي يجب إنفاقه بشكل إجمالي، إذ إن هذه الخيارات، بدورها، لها تأثير قوي على الاقتصاد، فالإنفاق الاستهلاكي عادة ما يمثل ثلثي إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية، لذلك يمكن أن تؤدي التغييرات في إنفاق المستهلك إلى تحولات كبيرة في منحنى الطلب الإجمالي. كما نعلم من الفصل العاشر، فإن موضع منحنى الطلب الإجمالي، جنباً إلى جنب مع موضع منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير، يحدد الناتج الإجمالي للاقتصاد ومستوى السعر الإجمالي على المدى القصير.

ولكن ما الذي يحدد مقدار ما ينفقه المستهلكون؟ في الفصل العاشر، علمنا أن إنفاق المستهلك يتأثر بالثروة ونسبة الفائدة. هنا، سنركز على عاملين إضافيين مهمين، الدخل الحالي المتاح والدخل الممكن إنفاقه في المستقبل، بالإضافة إلى استكشاف تأثير الثروة بشكل أكبر.

الدخل الحالي المتاح والإنفاق الاستهلاكي

يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي للأسرة أهم عامل وهو الدخل الحالي المتاح، أي الدخل بعد دفع الضرائب وتلقي التحويلات الحكومية. من الواضح من الحياة اليومية أن الأشخاص ذوي الدخل المرتفع المتاح وسطيّاً يقودون سيارات باهظة الثمن، ويعيشون في منازل تكلفتها عالية، وينفقون

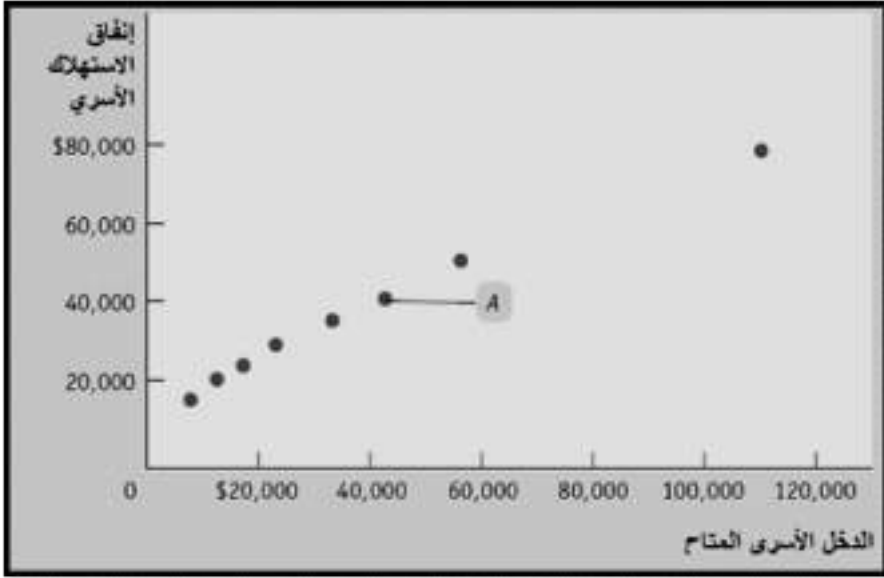
على الوجبات والملابس أكثر من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض المتاح. العلاقة بين الدخل المتاح الحالي والإنفاق واضحة في البيانات، إذ يجمع مكتب إحصاءات العمل (BLS) بيانات سنوية عن دخل الأسرة وإنفاقها. يتم تجميع العائلات حسب مستويات الدخل قبل الضريبة، كما يتم الإبلاغ عن الدخل بعد خصم الضرائب لكل مجموعة. ونظراً لأن أرقام الدخل تشمل التحويلات من الحكومة، فإن ما يسميه BLS دخل الأسرة بعد خصم الضرائب يعادل دخلها الحالي المتاح. الشكل (١١-١) هو مخطط مبشر يوضح العلاقة بين الدخل المتاح للأسرة الحالية والإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الأمريكية حسب فئة الدخل في عام ٢٠٠٣. على سبيل المثال، توضح النقطة A أنه من بين المجموعة التي يبلغ دخلها السنوي ٤٠ ألف دولار أمريكي إلى ٤٩٩٩٩ دولار أمريكي، وكان متوسط الدخل المتاح الحالي للأسرة ٤٢٨٤٢ دولاراً أمريكياً وكان متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر ٣٩٧٥٧ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٣. من الواضح أن الأسر ذات الدخل المتاح الحالي الأعلى لديها إنفاق استهلاكي أعلى. ومن المفيد جداً تمثيل العلاقة بين الدخل المتاح الحالي للأسرة الفردية والإنفاق الاستهلاكي بمعادلة.

* دالة أو وظيفة الاستهلاك هي معادلة توضح كيف يختلف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة مع الدخل المتاح الحالي للأسرة.

وظيفة الاستهلاك هي معادلة توضح كيفية اختلاف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة مع الدخل المتاح الحالي للأسرة. أبسط نسخة من وظيفة الاستهلاك هي المعادلة الخطية ١١-١: $C = a + MPC \times Y_d$

حيث تشير الأحرف الصغيرة في المعادلة إلى المتغيرات المقاسة للأسرة الفردية، C هو الإنفاق الاستهلاكي الفردي للأسرة، y_d هو الدخل الحالي المتاح للأسرة الفردية.

الشكل (١-١١): الدخل المتاح الحالي وإنفاق الاستهلاك للأسر الأمريكية في عام ٢٠٠٣



في الشكل (١-١١): لكل دخل مجموعة من الأسر، يتم رسم متوسط الدخل المتاح الحالي في عام ٢٠٠٣ مقابل متوسط الإنفاق الاستهلاكي في العام نفسه. على سبيل المثال، توضح النقطة A أنه من بين المجموعة التي يبلغ دخلها السنوي ٤٠ ألفاً إلى ٤٩٩٩٩ دولاراً أمريكياً، كان متوسط الدخل المتاح الحالي للأسرة ٤٢٨٤٢ دولاراً أمريكياً، وبلغ متوسط الإنفاق

الاستهلاكي للأسر المعيشية نحو ٣٩٧٥٧ دولاراً. تظهر البيانات بوضوح وجود علاقة إيجابية بين الدخل المتاح الحالي والإنفاق الاستهلاكي: الأسر ذات الدخل المتاح الحالي المرتفع لديها إنفاق استهلاكي أعلى.

المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

وكما تعلمنا في الفصل العاشر فإن رمز MPC هو الميل الحدي للاستهلاك، هو المبلغ الذي يرتفع به إنفاق المستهلك إذا ارتفع الدخل الحالي المتاح بمقدار دولار واحد. أخيراً، a مصطلح ثابت، وهو الإنفاق الاستهلاكي المستقل للأسرة، مقدار الإنفاق الذي يمكن أن تفعله الأسرة إذا كان لديها صفر دخل متاح. نفترض أن a أكبر من صفر لأن الأسرة التي ليس لديها دخل متاح للإنفاق قادرة على تمويل بعض الاستهلاك عن طريق الاقتراض أو استخدام مدخراتها.

المعادلة ١٠-٣، التي تعبر عن MPC كنسبة التغيير في الإنفاق الاستهلاكي إلى التغيير في الدخل الحالي المتاح، لقد أعدنا كتابتها للأسرة الفردية بالمعادلة ١١-٢:

$$MPC = \Delta C / \Delta y_d$$

نضرب طرفي المعادلة ١١-٢ بـ y_d ، نحصل على المعادلة ١١-٣:

$$MPC \times \Delta y_d = \Delta C$$

تخبرنا المعادلة ١١-٣ أنه عندما ترتفع yd بمقدار ١ دولار، فإن c ترتفع بمقدار $1 \times MPC$. نلاحظ، بالمناسبة، أننا نستخدم y للدخل. هذه ممارسة قياسية في مجال الاقتصاديات الكلية، على الرغم من أن الدخل لم يتم تهجئته فعلياً بـ "yncome". السبب هو أن الرمز "I" مخصص للإنفاق الاستثماري.

يوضح الشكل (١١-٢) كيف تبدو المعادلة ١١-١ بيانياً، مع رسم yd على المحور الأفقي و C على المحور العمودي. الإنفاق الاستهلاكي الفردي للأسر المعيشية المستقلة، a ، هو قيمة c عندما تكون yd صفراً، وهي نقطة التقاطع العمودية لوظيفة الاستهلاك، cf . MPC هو منحدر الخط، ويقاس بالارتفاع على المدى. إذا ارتفع الدخل المتاح الحالي بمقدار Δyd ، فإن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، c ، يرتفع بمقدار ΔC . وتبعاً لتعريف MPC على أنه $\Delta C / \Delta yd$ ، فإن ميل وظيفة الاستهلاك هو المعادلة ١١-٤:

ميل وظيفة الاستهلاك = الارتفاع على المدى

$$\Delta C / \Delta yd =$$

$$MPC =$$

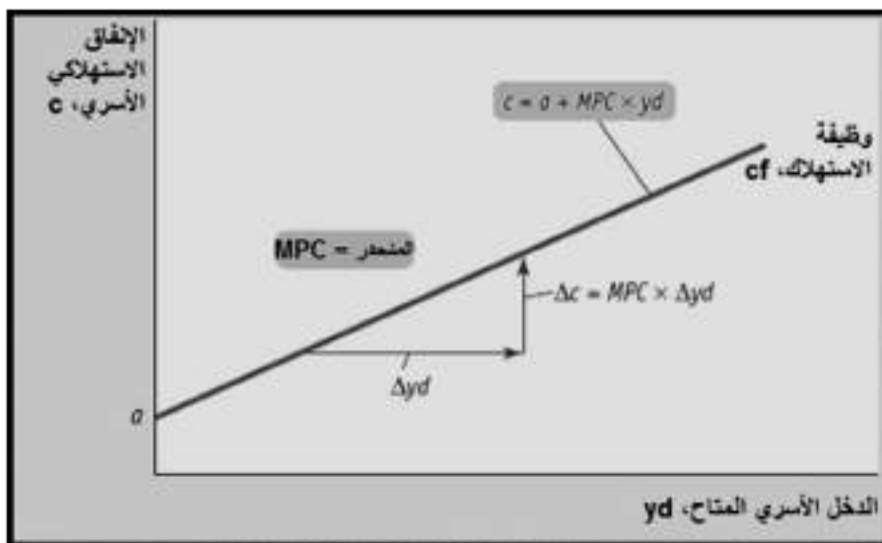
في الواقع، لا تتوافق البيانات الفعلية أبداً مع المعادلة ١١-١ تماماً، لكن الملاءمة يمكن أن تكون جيدة جداً. يوضح الشكل (١١-٣) البيانات من الشكل (١١-١) مرة أخرى، جنباً إلى جنب مع خط مرسوم ليلائم

البيانات بأكبر قدر ممكن. وفقاً لبيانات الإنفاق الاستهلاكي للأسر والدخل الحالي المتاح، فإن أفضل تقدير هو ١٤,١٨٤ دولار أمريكي وMPC هو ٠,٥٩٧.

لذا فإن وظيفة الاستهلاك الملائمة للبيانات هي:

$$C = 14,184 + 0.597 \times yd$$

الشكل (١١-٢): وظيفة الاستهلاك



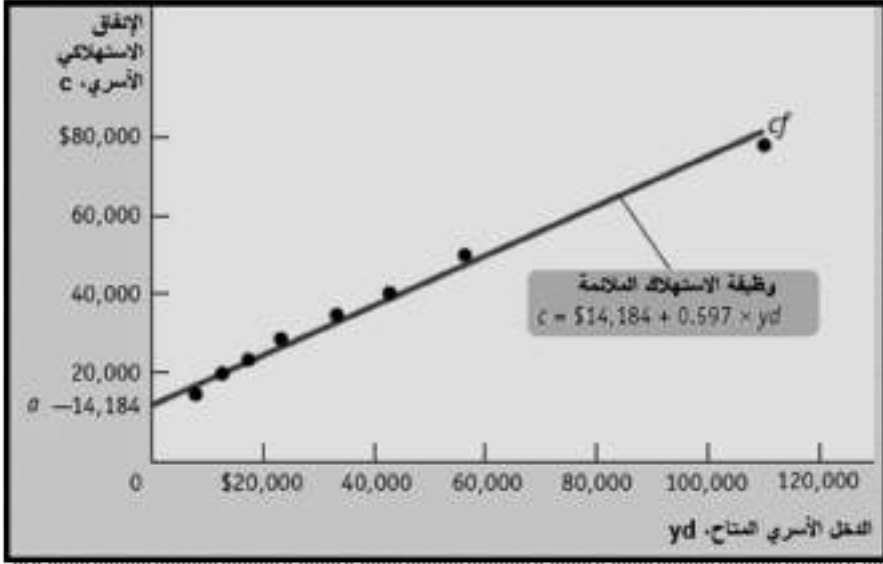
في الشكل (١١-٢): ترتبط وظيفة الاستهلاك بالدخل المتاح الحالي للأسرة مقابل إنفاقها الاستهلاكي. التقاطع العمودي، a ، هو الإنفاق الاستهلاكي المستقل للأسرة: مقدار الإنفاق الاستهلاكي للأسرة إذا كان دخلها الحالي المتاح هو صفر. ميل خط وظيفة الاستهلاك، cf ، هو الميل

الهامشي للاستهلاك، أو MPC: من كل ١ دولار إضافي من الدخل المتاح الحالي، يتم إنفاق $1 \times MPC$ دولار.

تشير البيانات إلى ميل حدي للاستهلاك ما يقرب من ٠.٦، هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) - مبلغ ١ دولار إضافي من الدخل المتاح الذي تم توفيره - هو نحو ٠.٤. من المهم أن ندرك أن الشكل (١١-٣) يوضح علاقة الاقتصاديات الجزئية بين الدخل الحالي المتاح للأسر الفردية وإنفاقها على السلع والخدمات. مع ذلك، يفترض خبراء الاقتصاديات الكلية أن علاقة مماثلة تنطبق على الاقتصاد ككل: هناك علاقة، تسمى وظيفة الاستهلاك الكلي، بين إجمالي الدخل المتاح الحالي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي. سنفترض أن لها نفس شكل دالة الاستهلاك على مستوى الأسرة: $C = A + MPC \times YD$. هنا، C هو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (يسمى فقط "إنفاق المستهلك")؛ YD هو إجمالي الدخل المتاح الحالي (ويسمى فقط "الدخل المتاح")؛ و A هو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل، وهو مقدار الإنفاق الاستهلاكي عندما يساوي YD صفر. هذه هي العلاقة الممثلة في الشكل (١١-٤) بواسطة الخط المسمى cf، وهي ممثلة للخط cf في الشكل (١١-٣).

* وظيفة الاستهلاك الكلي هي العلاقة في الاقتصاد ككل بين إجمالي الدخل المتاح الحالي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

الشكل (١١-٣): وظيفة الاستهلاك الملائمة للبيانات



في الشكل (١١-٣): هنا استُنبِخت البيانات الواردة جنباً إلى جنب مع خط مرسوم ليلائمها بأكبر قدر ممكن. بالنسبة للأسر الأمريكية في عام ٢٠٠٣، أفضل تقدير لمتوسط الإنفاق الاستهلاكي المستقل للأسرة هو ١٤١٨٤ دولاراً أمريكياً وأفضل تقدير لـ MPC هو ٠,٥٩٧، أو ما يقرب من ٠,٦. المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

تحولات وظيفة الاستهلاك الإجمالي

توضح وظيفة الاستهلاك الإجمالي العلاقة بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي للاقتصاد ككل، والأشياء الأخرى تكون متساوية. عندما تتغير أشياء بخلاف الدخل المتاح، تتغير وظيفة الاستهلاك الإجمالي.

هناك سببان رئيسيان للتحويلات في وظيفة الاستهلاك الإجمالي:
التغيرات في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل المتوقع والتغيرات في
الثروة الإجمالية.

١. التغيرات في الدخل المتاح في المستقبل المتوقع

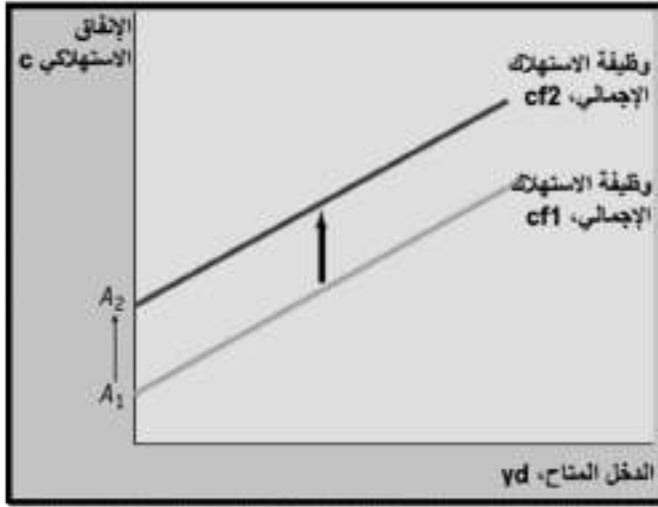
لنفترض أنك حصلت على وظيفة جيدة حقاً ذات أجر جيد عند
التخرج من الكلية، لكن الوظيفة وصراف شيكات الرواتب لن تبدأ حتى
شهر أيلول، لذلك لم يرتفع الدخل المتاح بعد. ومع ذلك، فمن المحتمل أنك
ستبدأ في الإنفاق أكثر على السلع والخدمات النهائية على الفور، ربما تشتري
ملابس عمل أجمل مما كنت تخطط له في البداية لأنك تعلم أن الدخل آتٍ
في المستقبل.

على العكس من ذلك، لنفترض أن لديك وظيفة جيدة ولكن تعلم أن
الشركة تخطط لتقليص حجم القسم الخاص بك، مما يزيد من احتمالية فقدان
الوظيفة وتضطر إلى الحصول على وظيفة منخفضة الأجر في مكان آخر. على
الرغم من أن دخلك المتاح لم ينخفض بعد، إنما قد تقلل من الإنفاق حتى
وأنت لا تزال موظفاً، وذلك للادخار ليوم ممطر.

يوضح كلا المثالين كيف يمكن للتوقعات بشأن الدخل المتاح في
المستقبل أن تؤثر على إنفاق المستهلك. توضح اللوحتان في الشكل (١١) -
(٤)، اللتان ترسمان الدخل المتاح مقابل إنفاق المستهلك، كيف تؤثر
التغيرات في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل على وظيفة الاستهلاك
الإجمالي. في كلتا اللوحتين، CF1 هي وظيفة الاستهلاك الإجمالي الأولية.

الشكل (١١-٤): تحولات وظيفة الاستهلاك الإجمالي

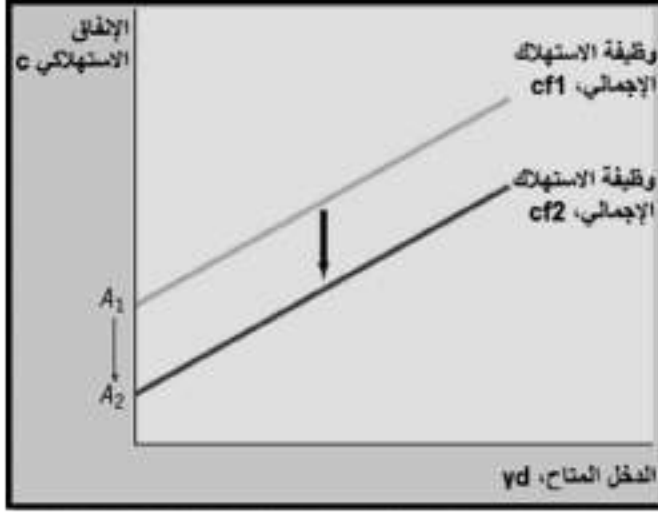
اللوحة - أ - تحول للأعلى بوظيفة الاستهلاك الإجمالي



في الشكل (١١-٤): توضح اللوحة (أ) تأثير الزيادة في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل. سينفق المستهلكون أكثر على كل مستوى معين من الدخل الحالي المتاح، YD . نتيجة لذلك، تتحول وظيفة الاستهلاك الكلي الأولي $CF1$ ، مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل $A1$ ، إلى مركز جديد عند $CF2$ ، وإجمالي إنفاق المستهلك المستقل $A2$. ستؤدي الزيادة في إجمالي الثروة أيضاً إلى تحويل وظيفة الاستهلاك الكلي إلى الأعلى. على النقيض من ذلك، توضح اللوحة (ب) تأثير الانخفاض في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل. سينفق المستهلكون أقل عند كل مستوى معين من الدخل المتاح الحالي، YD . ومن ثمّ تنحرف وظيفة الاستهلاك الكلي الأولي $CF1$ إلى

موضع جديد في CF2، ينحرف إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل A1 إلى موضع جديد أيضاً A2. سيكون لتخفيض الثروة الإجمالية نفس التأثير.

اللوحة - ب - تحول للأسفل بوظيفة الاستهلاك الإجمالي



تُظهر اللوحة (أ) تأثير الأخبار السارة: تقود المعلومات المستهلكين إلى توقع دخل أعلى في المستقبل مما توقعوه من قبل. سينفق المستهلكون الآن المزيد عند أي مستوى معين من الدخل المتاح الحالي YD، المقابلة للزيادة في A، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل، من A1 إلى A2. التأثير هو تحويل وظيفة الاستهلاك الإجمالي لأعلى، من CF1 إلى CF2. أما اللوحة (ب) فتظهر تأثير الأخبار السيئة: المعلومات التي تقود المستهلكين إلى توقع دخل أقل في المستقبل مما كانوا عليه من قبل. سينفق المستهلكون الآن أقل عند أي مستوى معين من الدخل المتاح الحالي YD، وهو ما يقابل انخفاض A من

A1 إلى A2. يتمثل التأثير في تحويل وظيفة الاستهلاك الإجمالي إلى أسفل، من CF1 إلى CF2.

٢. التغييرات في الثروة الإجمالية

كما ناقشنا في الفصل العاشر، تؤثر ثروة الأسرة على مقدار الدخل المتاح الذي تنفقه. هذه الملاحظة هي جزء من نموذج اقتصادي لكيفية اتخاذ المستهلكين خيارات بشأن الإنفاق مقابل الادخار، تسمى فرضية دورة الحياة. وفقاً لهذه الفرضية، يخطط المستهلكون لإنفاقهم على مدى العمر، وليس فقط استجابة لدخلهم الحالي المتاح. نتيجة لذلك، يحاول الناس تسهيل استهلاكهم على مدى حياتهم، فهم يدخرون بعضاً من دخلهم المتاح الحالي خلال سنوات ذروة أرباحهم (التي تحدث عادةً خلال الأربعينيات والخمسينيات من عمر العامل) ويعيشون على الثروة التي جمعوها أثناء العمل خلال فترة التقاعد. لن ندخل في تفاصيل هذه الفرضية ولكننا سنشير ببساطة إلى أنها تنطوي على دور مهم للثروة في تحديد إنفاق المستهلك.

على سبيل المثال، زوجان في منتصف العمر، جمعا الكثير من الثروة، وسددوا الرهن العقاري على منزلهم، ويملكون بالفعل الكثير من الأسهم والسندات، سوف ينفقون على السلع والخدمات أكثر مما ينفقه زوجان لديهم نفس الدخل المتاح الحالي ولكن لا يزالون بحاجة إلى الادخار من أجل تقاعدهم. ولأن الثروة تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، فإن التغييرات في الثروة عبر الاقتصاد يمكن أن تحول وظيفة الاستهلاك

الإجمالي. إن زيادة الثروة الإجمالية، على سبيل المثال، بسبب ارتفاع قيم الإسكان، الأمر الذي يجعل أصحاب المنازل أكثر ثراءً، يزيد التقاطع العمودي A، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل. هذا بدوره ينقل وظيفة الاستهلاك الإجمالي إلى الأعلى بنفس الطريقة التي تؤدي بها الزيادة المتوقعة في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل. الانخفاض في الثروة الإجمالية، على سبيل المثال، بسبب انهيار سوق الأسهم، يقلل من A، ويجول وظيفة الاستهلاك الإجمالي إلى أسفل.

حالة الاقتصاد في العمل

أخطاء التنبؤ الأولى الشهيرة

سبب الكساد الكبير ظهور مجال الاقتصاديات الكلية الحديثة، وكذلك مجال الاقتصاديات القياسية الحديثة: وهي استخدام التقنيات الإحصائية لتناسب النماذج الاقتصادية مع البيانات التجريبية. كانت وظيفة الاستهلاك الإجمالي واحدة من أول الأشياء التي درسها الاقتصاديون، وسرعان ما واجهوا أولى حالات الفشل الرئيسية للتنبؤ الاقتصادي: كان الإنفاق الاستهلاكي بعد الحرب العالمية الثانية أعلى بكثير من تقديرات وظيفة الاستهلاك الإجمالي، وذلك بناءً على البيانات المتوقعة من قبل الحرب. يروي الشكل (١١-٥) القصة، حيث تُظهر اللوحة (أ) ضمنه البيانات الإجمالية عن الدخل المتاح وإنفاق المستهلك من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٤١.

يبدو أن وظيفة الاستهلاك الخطي البسيطة، CF1، تناسب البيانات جيداً. اعتقد العديد من الاقتصاديين أن هذه العلاقة ستستمر في المستقبل، لكن اللوحة (ب) توضح ما حدث بالفعل في السنوات اللاحقة. النقاط الموجودة في الدائرة على اليسار هي البيانات من الكساد الكبير الموضحة في اللوحة (أ). النقاط الموجودة في الدائرة على اليمين هي بيانات من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٠.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تضمين البيانات من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٥ لأن التقنين خلال الحرب العالمية الثانية منع المستهلكين من الإنفاق بشكل طبيعي. الخط الثابت في الشكل CF1 هو وظيفة الاستهلاك الملائمة لبيانات ١٩٢٩-١٩٤١. كما نرى، كان الإنفاق الاستهلاكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أعلى بكثير مما توقعته العلاقة منذ سنوات الكساد. على سبيل المثال، كان الإنفاق الاستهلاكي في عام ١٩٦٠ أعلى بنسبة ١٣.٥% من المستوى الذي توقعه CF1. لماذا كان الاستقراء من العلاقة السابقة مضللاً للغاية؟ الإجابة هي أنه منذ عام ١٩٤٦ فصاعداً، كان كل من الدخل المتاح في المستقبل المتوقع والثروة الإجمالية في ارتفاع مستمر. تزايدت ثقة المستهلكين في أن الكساد الكبير لن يعاود الظهور، وأن الازدهار الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية سيستمر.

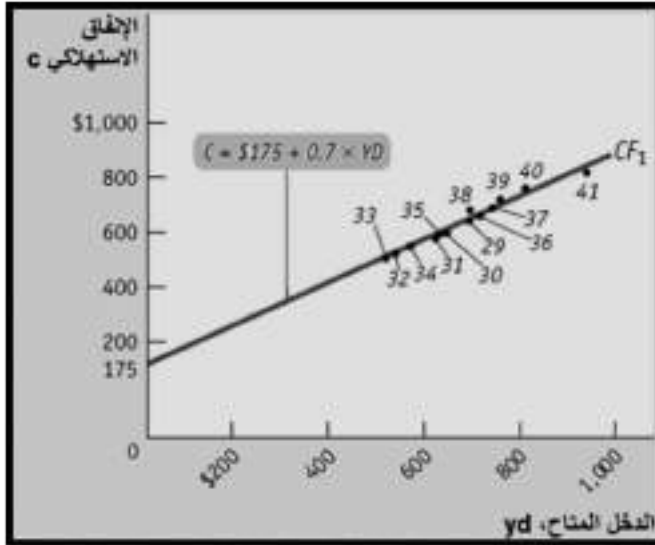
في الوقت نفسه، كانت الثروة تزايد بصورة ثابتة. كما يتضح من الخطوط المتقطعة في اللوحة (ب) و CF2 و CF3، أدت الزيادات في الدخل

الممكن إنفاقه في المستقبل المتوقع وفي الثروة الإجمالية إلى تحويل وظيفة الاستهلاك الإجمالي لأعلى عدة مرات.

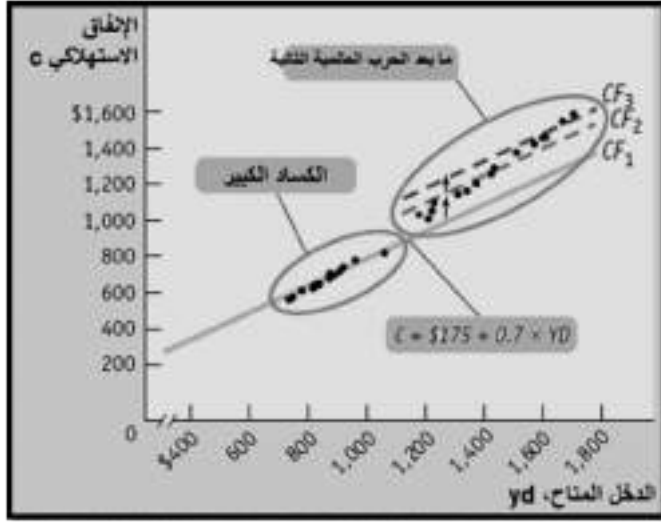
غالباً ما يؤدي الفشل في الاقتصاديات الكلية إلى التقدم الفكري، سواء في السياسة الاقتصادية أم للتنبؤ الاقتصادي. أدى الفشل المخرج للتقديرات المبكرة لوظيفة الاستهلاك الإجمالي في التنبؤ بالإنفاق الاستهلاكي بعد الحرب العالمية الثانية إلى تقدم مهم في فهمنا لسلوك المستهلك.

الشكل (١١-٥): التغيرات في وظيفة الاستهلاك الإجمالي مع الوقت

اللوحة - أ - وظيفة الاستهلاك الإجمالي البسيطة تناسب البيانات من سنوات الكساد الكبير بشكل جيد..



اللوحة - ب - ... لكنها تقل بشكل كبير من إنفاق المستهلك بعد الحرب



في الشكل (١١-٥): اللوحة (أ) عبارة عن مخطط مبعر لملاحظات عن الدخل السنوي المتاح للأسر الأمريكية مقيساً بمليارات الدولارات المحسوبة بدولار ٢٠٠٠ مقابل الإنفاق الاستهلاكي السنوي، أيضاً بمليارات الدولارات خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٤١. وظيفة استهلاك بسيطة CF1، من النموذج $C = 175 + 0,7 \times YD$

تناسب البيانات جيداً وتشير إلى أنه خلال فترة الكساد الكبير، كان الميل الهامشي للاستهلاك ٠,٧. تحتوي اللوحة (ب) على نفس البيانات الموجودة في اللوحة (أ) ونفس وظيفة الاستهلاك، بالإضافة إلى الملاحظات من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. يقع CF1 أسفل ملاحظات ما بعد الحرب ولا يتلاءم جيداً مع بيانات تلك السنوات. في الواقع، تحولت وظيفة

الاستهلاك للأعلى بمرور الوقت، كما هو موضح في الشكل بالخطوط المتقطعة، CF2 و CF3. المصدر: وزارة التجارة.

مراجعة سريعة

- توضح وظيفة الاستهلاك العلاقة بين الدخل المتاح الحالي للأسرة الفردية والإنفاق الاستهلاكي الفردي.
- توضح وظيفة الاستهلاك الكلي العلاقة بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي عبر الاقتصاد. يمكن أن تتحول بسبب التغيرات في الدخل المتاح المتوقع في المستقبل والتغيرات في إجمالي الثروة.

تحقق من فهمك ١١-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة أشخاص: أنجلينا وفيليسيا ومارينا. يوضح الجدول كيف يختلف إنفاق المستهلكين مع ارتفاع دخلهم الحالي المتاح بمقدار عشرة آلاف دولار.
أ. قم باستخراج وظيفة الاستهلاك لكل فرد، إذ يتم حساب MPC مع حدوث تغيير قيمته عشرة آلاف دولار في الدخل الحالي المتاح.
ب. استخرج وظيفة الاستهلاك الكلي.

الإنفاق الاستهلاكي			الدخل المتاح الحالي
مارينا	فيليسيا	أنجلينا	
٧٢٥٠ دولاراً	٦٥٠٠ دولار	٨ آلاف دولار	٠ دولار
١٤٢٥٠ دولاراً	١٤٥٠٠ دولار	١٢ ألف دولار	١٠ آلاف دولار

٢. لنفترض أن المشاكل في أسواق رأس المال تجعل المستهلكين غير قادرين على الاقتراض أو الادخار. ما الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لتأثيرات الدخل المتاح في المستقبل المتوقع على الإنفاق الاستهلاكي؟

الإنفاق الاستثماري

كان أحد الأسباب الرئيسية لقلق الاقتصاديين بشأن الانخفاض المحتمل في الإنفاق الاستهلاكي بعد حدث الحادي عشر من أيلول هو عدم وجود مصدر بديل واضح للطلب الكلي الذي من شأنه أن يعوض الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي، ويمنع الاقتصاد من الانهيار. في وقت الهجمات، كان الإنفاق الاستثماري في قلب فترة ركود استمرت ١٨ شهراً، ولم يظهر سوى القليل من علامات التعافي، قد تستغرق زيادة الإنفاق الحكومي وقتاً طويلاً للتشريع والتنفيذ. لم تكن هناك طريقة مجدية لتحفيز طلب الأجانب على السلع والخدمات الأمريكية. واعتبر معظم الاقتصاديين أن التراجع المستمر في الإنفاق الاستثماري هو سبب الركود الذي بدأ قبل ستة أشهر في آذار ٢٠٠١.

كما نعلم من نموذج AS-AD الذي شرحناه في الفصل العاشر، يؤدي الانخفاض في الإنفاق الاستثماري إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار، مما يؤدي إلى حدوث ركود. في الواقع، تنشأ معظم فترات الركود بسبب انخفاض في الإنفاق الاستثماري. ويوضح الشكل (١١-٦) هذه النقطة؛ ويظهر النسبة المئوية للتغير السنوي في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، وكلاهما تم قياسهما بـ دولارات عام ٢٠٠٠، خلال فترات الركود الخمس الماضية.

كما ترون، فإن التقلبات في الإنفاق الاستثماري هي أكثر دراماتيكية من تلك التي تحدث في الإنفاق الاستهلاكي. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لعملية المضاعف التي تم تقديمها في الفصل العاشر، يعتقد الاقتصاديون أن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي عادةً ما يكون نتيجة لعملية تبدأ بتراجع الإنفاق الاستثماري. سنفحص قريباً كيف يؤدي التراجع في الإنفاق الاستثماري إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي من خلال عملية المضاعف. قبل أن نقوم بذلك، دعونا نحلل العوامل التي تحدد الإنفاق الاستثماري، التي تختلف نوعاً ما عن تلك التي تحدد الإنفاق الاستهلاكي، أهمها سعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في المستقبل.

سنعيد أيضاً النظر في حقيقة لاحظناها في فقرة "للعقول المتسائلة" من الفصل التاسع: لا يكون مستوى الإنفاق الاستثماري الذي تنفذه الشركات فعلياً في بعض الأحيان هو نفسه المستوى الذي خططوا للقيام به.

الشكل (١١-٦): تقلبات الإنفاق الاستهلاكي والإنتاج الاستثماري



في الشكل (١١-٦): توضّح الأعمدة النسبة المئوية للتغير السنوي في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي خلال فترات الركود الخمس الماضية. كما يظهر من أطوال القضبان، كانت النسبة المئوية للتقلبات في الإنفاق الاستثماري أكبر بكثير من نسبة الإنفاق الاستهلاكي. وقد دفع هذا النمط الاقتصادي إلى الاعتقاد بأن حالات الركود تنشأ عادةً عن انخفاض في الإنفاق الاستثماري.

معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري

يعتبر الإنفاق الاستثماري المخطط له هو الإنفاق الاستثماري الذي تنوي الشركات القيام به خلال فترة معينة، على عكس الإنفاق الاستثماري الذي يحدث ولكن غير مخطط له. يعتمد الإنفاق الاستثماري المخطط له على ثلاثة عوامل رئيسية: سعر الفائدة، والمستوى المستقبلي المتوقع من الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي، والمستوى الحالي للطاقة الإنتاجية. أولاً، سنقوم بتحليل تأثير سعر الفائدة.

* الإنفاق الاستثماري المخطط له هو الإنفاق الاستثماري الذي تنوي الشركات القيام به خلال فترة معينة.

لنبدأ بالتذكير بنموذج الأموال القابلة للإقراض في الفصل التاسع، الذي أظهر كيف تتم المطابقة بين أولئك الذين لديهم أموال للإقراض مع أولئك الذين يرغبون في الاقتراض. المقرضون المحتملون هم الأسر التي تقرر ما إذا كانت ستدخر بعض دخلها المتاح وإقراضها لكسب الفائدة، أو إنفاقها على الاستهلاك. منحني العرض للأموال القابلة للقرض مائل إلى الأعلى، مع ارتفاع سعر الفائدة، تكون الأسر أكثر استعداداً للتخلي عن الاستهلاك وإقراض أموالها. في جانب آخر هناك مقرضون محتملون، أي شركات لديها مشاريع إنفاق استثماري، ستختار الاقتراض لتمويل مشروع فقط إذا كان معدل العائد على المشروع مثل أو يتجاوز سعر فائدة القرض. خلاف ذلك، سوف تتكبد الشركة خسارة. منحني الطلب على الأموال القابلة للقرض مائل إلى أسفل، مع ارتفاع سعر الفائدة، ينخفض عدد المشاريع ذات معدل العائد الذي يساوي أو يتجاوز معدل الفائدة. يتم تحديد التوازن في سوق الأموال القابلة للقرض من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب للأموال القابلة للقرض: عند معدل فائدة التوازن، تكون كمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة مساوية للكمية المعروضة. يتم تمويل المشاريع الاستثمارية بمعدل عائد يساوي أو يتجاوز معدل فائدة

التوازن؛ أما المشاريع التي يقل معدل عائدها عن معدل فائدة التوازن فليست كذلك.

قد نعتقد أن المقايضة التي تواجهها الشركة مختلفة إذا كان بإمكانها تمويل مشروعها الاستثماري بأرباحها السابقة بدلاً من الاقتراض، إذ إن الأرباح السابقة المستخدمة لتمويل الإنفاق الاستثماري تسمى الأرباح المحفوظة، ولكن حتى إذا دفعت شركة ما للإنفاق الاستثماري من الأرباح المحفوظة، فإن المفاضلة التي يجب أن تقوم بها في تقرير ما إذا كان سيتم تمويل المشروع أم لا تظل كما هي لأنه يجب أن تأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لأموالها. على سبيل المثال، بدلاً من شراء معدات جديدة، يمكن للشركة إقراض الأموال وكسب الفائدة. الفائدة المكتسبة المفقودة هي تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الأرباح المحتجزة لتمويل مشروع استثماري، لذا فإن المقايضة التي تواجهها الشركة عند مقارنة معدل عائد المشروع بسعر الفائدة في السوق لم تتغير عندما تستخدم الأرباح المحتجزة بدلاً من الأموال المقترضة.

بغض النظر عما إذا كانت الشركة تمول الإنفاق الاستثماري من خلال الاقتراض أو الأرباح المحفوظة، المحصلة هي إن ارتفاع سعر الفائدة في السوق يجعل أي مشروع استثماري أقل ربحية. (وإذا كان غير مربح من قبل، فإنه يصبح غير مربح بدرجة أكبر بعد ارتفاع سعر الفائدة.) على سبيل المثال، لنضع في اعتبارنا ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن التحول إلى اليسار في منحني عرض الأموال القابلة للقرض، على سبيل المثال، بسبب الخوف

من أزمة مصرفية تؤدي بالأسر إلى رفض إيداع مدخراتها في البنوك التي تقرض الأموال بعد ذلك للشركات.

لن يتم الآن تمويل بعض المشاريع التي كان من الممكن تمويلها بموجب سعر الفائدة الأولي المنخفض؛ معدلات عائدها الآن أقل من سعر الفائدة الأعلى. وعلى العكس من ذلك، فإن الانخفاض في سعر الفائدة يجعل بعض المشاريع الاستثمارية التي كانت غير مربحة من قبل مربحة بسعر الفائدة المنخفض الآن. سيتم الآن تمويل بعض المشاريع التي لم تمّول من قبل.

إذن الإنفاق الاستثماري المخطط له، الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي تقرر الشركات طواعية القيام بها أم لا، يرتبط بشكل سلبي بمعدل الفائدة. عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري المخطط له.

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في المستقبل، القدرة الإنتاجية والإنفاق الاستثماري

لنفترض أن شركة ما لديها القدرة الكافية لمواصلة إنتاج الكمية التي تباعها حالياً ولكنها لا تتوقع نمو مبيعاتها في المستقبل. بعد ذلك ستخسر في الإنفاق الاستثماري فقط لاستبدال المعدات والهيكل التي اهترأت أو أصبحت قديمة بسبب التقنيات الجديدة. لكن إذا توقعت الشركة، بدلاً من

ذلك، أن تنمو مبيعاتها بسرعة في المستقبل، فستجد أن طاقتها الإنتاجية الحالية غير كافية لاحتياجات الإنتاج المستقبلية، لذلك ستقوم الشركة بإنفاق استثماري لتلبية تلك الاحتياجات. هذا يعني أنه، مع تساوي الأشياء الأخرى، ستقوم الشركات بمزيد من الإنفاق الاستثماري عندما تتوقع نمو مبيعاتها.

لنفترض الآن أن الشركة لديها حالياً قدرة أكبر بكثير من اللازم لتلبية احتياجات الإنتاج الحالية، حتى إذا كانت تتوقع نمو المبيعات، فلن تضطر إلى الإنفاق الاستثماري لفترة من الوقت، لن يحدث ذلك حتى يواكب النمو في المبيعات قدرتها الزائدة. يوضح هذا حقيقة أن المستوى الحالي للقدرة الإنتاجية له تأثير سلبي على الإنفاق الاستثماري، مع تساوي الأشياء الأخرى: عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، كلما زادت القدرة الحالية، انخفض الإنفاق الاستثماري.

إذا قمنا بتجميع التأثيرات على الإنفاق الاستثماري للنمو في المبيعات المستقبلية المتوقعة وحجم الطاقة الإنتاجية الحالية، يمكننا أن نرى موقفاً واحداً، ويمكننا أن نتأكد من أن الشركات ستتحمل مستويات عالية من الإنفاق الاستثماري بشكل معقول: عندما تنمو مبيعاتها بسرعة كبيرة. في هذه الحالة، سيتم قريباً استخدام الطاقة الإنتاجية الزائدة، مما يؤدي بالشركات إلى استئناف الإنفاق الاستثماري. ما هو مؤشر ارتفاع مستوى نمو المبيعات؟

الجواب: إنه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يؤدي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستثماري بينما يؤدي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط له. تتلخص هذه العلاقة في اقتراح يُعرف بمبدأ التسريع. سيتوضح بفقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، كيف تلعب تأثيرات مبدأ التسريع دوراً مهماً في هبوط الإنفاق الاستثماري، وفترات الإنفاق الاستثماري المنخفض.

* وفقاً لمبدأ التسريع، يؤدي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط له، ويؤدي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط له.

المخزون والإنفاق الاستثماري غير المخطط له

تحتفظ معظم الشركات بقائمة جرد السلع " المخزونات"، وهي مخزون السلع المحتفظ بها لتلبية المبيعات المستقبلية، تحتفظ الشركات بها حتى تتمكن من إرضاء المشتريين بسرعة، إذ يتمكن المستهلك من شراء عنصر من الرف بدلاً من انتظار تصنيعه. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تحتفظ الشركات بقوائم جرد لمدخلاتها للتأكد من أن لديها إمدادات ثابتة من المواد وقطع الغيار الضرورية.

* المخزونات هي مخزونات البضائع المحتفظ بها لتلبية المبيعات المستقبلية.

في عام ٢٠٠٤، تم تقدير القيمة الإجمالية للمخزونات في الاقتصاد الأمريكي بـ ١,٧ تريليون دولار، أي نحو ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. كما أوضحنا في الفصل السابع، تزيد الشركة مخزونها منخرطاً في شكل من أشكال الإنفاق الاستثماري. لنفترض على سبيل المثال أن صناعة السيارات الأمريكية تنتج ٨٠٠ ألف سيارة شهرياً، لكنها تبيع ٧٠٠ ألف فقط. تتم إضافة الـ ١٠٠ ألف سيارة المتبقية إلى المخزون في مستودعات شركات السيارات أو وكلاء السيارات، وهي جاهزة للبيع في المستقبل. استثمار المخزون هو قيمة التغيير في إجمالي المخزون المحتفظ به في الاقتصاد خلال فترة معينة. على عكس الأشكال الأخرى للإنفاق الاستثماري، يمكن أن يكون الاستثمار في المخزون سالباً في الواقع. على سبيل المثال، إذا خفّضت صناعة السيارات مخزونها على مدار شهر، فإننا نقول إنها شاركت في استثمار مخزون سلبي.

* الاستثمار في المخزون هو قيمة التغيير في إجمالي المخزون المحتفظ به في الاقتصاد خلال فترة معينة.

لمعرفة معنى مصطلح الاستثمار في المخزون، لنفكر في مدير يقوم بتخزين قسم البضائع المعلبة في السوبر ماركت، إذ يحاول الاحتفاظ بالمتجر ممتلئاً بالكامل حتى يتمكن المتسوقون دائماً من العثور على ما يبحثون عنه.

لكن المدير لا يريد أن تكون الرفوف مخزنة بكثافة لأن مساحتها محدودة ويمكن أن تفسد المنتجات. تنطبق اعتبارات مماثلة على العديد من الشركات، وتقودها عادةً إلى إدارة مخزونها بعناية. ومع ذلك، تتقلب المبيعات. لأن الشركات لا تستطيع دائماً التنبؤ بدقة بالمبيعات، فإنها غالباً ما تجد نفسها تحتفظ بمخزونات أكثر أو أقل مما كانت تنوي. تسمى هذه التقلبات غير المقصودة في المخزون بسبب التغييرات غير المتوقعة في المبيعات باسم استثمار المخزون غير المخطط له. إنها تمثل الإنفاق الاستثماري، الإيجابي أو السلبي، الذي حدث ولكن لم يكن مخططاً له.

* يحدث الاستثمار في المخزون غير المخطط له عندما تكون المبيعات الفعلية أكثر أو أقل مما تتوقعه الشركات، مما يؤدي إلى تغييرات غير مخطط لها في المخزون.

* الإنفاق الاستثماري الفعلي هو مجموع الإنفاق الاستثماري المخطط له واستثمار المخزون غير المخطط له.

لذلك، في أي فترة معينة، يكون الإنفاق الاستثماري الفعلي مساوياً للإنفاق الاستثماري المخطط له بالإضافة إلى استثمار المخزون غير المخطط له. إذا كانت كلمة "IUnplanned" تمثل استثمار مخزون غير مخطط له، فإن "IPlanned" تمثل الإنفاق الاستثماري المخطط له، والرمز I تمثل الإنفاق الاستثماري الفعلي، فيمكن تمثيل العلاقة بين الثلاثة على نحو المعادلة التالية:

$$I = IUnplanned + IPlanned$$

لمعرفة كيف يمكن أن يحدث الاستثمار غير المخطط له في المخزون، دعونا نواصل التركيز على صناعة السيارات ووضع الافتراضات التالية: أولاً، لنفترض أن الصناعة يجب أن تحدد حجم إنتاج كل شهر مقدماً، قبل أن تعرف حجم المبيعات الفعلية. ثانياً، لنفترض أنها تتوقع بيع ٨٠٠ ألف سيارة الشهر المقبل، وأنها لا تخطط للإضافة أو الطرح من المخزونات الحالية. في هذه الحالة، ستنتج ٨٠٠ ألف سيارة لتلائم المبيعات المتوقعة. تخيل الآن أن المبيعات الفعلية للشهر المقبل أقل من المتوقع، ٧٠٠ ألف سيارة فقط. نتيجة لذلك، ستتم إضافة قيمة ١٠٠ ألف سيارة إلى الإنفاق الاستثماري كاستثمار مخزون غير مخطط له.



هذه المجموعة المليئة بالسيارات عبارة عن مخزون ينتظر وصول مشتري السيارات المتحمسين.

بطبيعة الحال، ستتكيف صناعة السيارات مع هذا التباطؤ في المبيعات وما ينتج عنه من استثمار غير مخطط في المخزون، ومن المحتمل أن ينخفض حجم الإنتاج الشهر المقبل من أجل تقليل المخزونات. في الواقع، فإن الاقتصاديين الذين يدرسون متغيرات الاقتصاديات الكلية في محاولة لتحديد المسار المستقبلي للاقتصاد يولون اهتماماً دقيقاً للتغيرات في مستويات المخزون. تشير المخزونات المتزايدة عادةً إلى الاستثمار الإيجابي

غير المخطط له في المخزون وتباطؤ الاقتصاد، إذ إن المبيعات أقل مما كان متوقعاً. يشير انخفاض المخزونات عادةً إلى استثمار سلبي غير مخطط له في المخزون واقتصاد متنام، إذ تكون المبيعات أكبر من المتوقع. في القسم التالي، سنرى كيف أن تعديلات الإنتاج التي تحدث استجابةً للتقلبات في المبيعات والمخزون تضمن أن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة بالفعل تساوي المشتريات المرغوبة لتلك السلع والخدمات النهائية.

حالة الاقتصاد في العمل

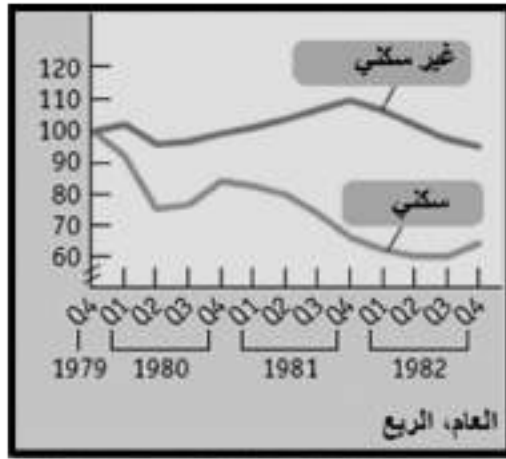
قصة اثنين من انخفاض الإنفاق الاستثماري

في بداية الثمانينيات حدث هبوط لفترة مطولة في الإنفاق الاستثماري، لعب دوراً رئيسياً في فترتي الركود، غالباً ما تم التعامل معها على أنها حلقة واحدة، عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١-١٩٨٢. في بداية القرن الحادي والعشرين، كان هناك هبوط آخر لفترة مطولة في الإنفاق الاستثماري، لعب دوراً رئيسياً في ركود عام ٢٠٠١ وفي "انتعاش البطالة" المخيب للآمال في العامين التاليين لذلك الركود. هبوط الإنفاق الاستثماري كان مختلفاً تماماً. هبوط الثمانينيات كان في الأساس في قطاع الإسكان. ظل الإنفاق الاستثماري غير السكني قوياً إلى حد ما. كان الهبوط الذي بدأ في عام ٢٠٠١ بالكامل في الإنفاق الاستثماري غير السكني. وبحلول عام ٢٠٠٣ كان هناك بالفعل ازدهار في بناء المساكن. يوضح الشكل (١١-٧) القصة. تُظهر اللوحة (أ) سلوك مستوى الإنفاق الاستثماري غير السكني والسكني، الذي تم قياسه

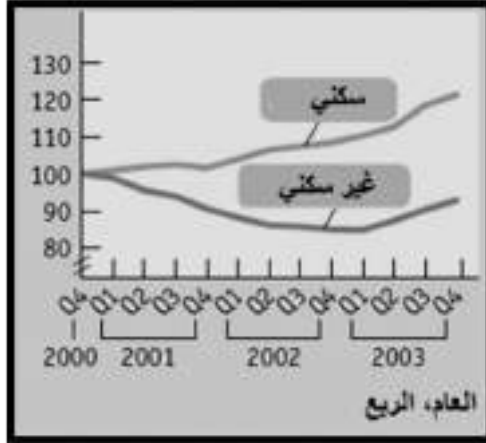
بقيمة دولار عام ٢٠٠٠ خلال فترة الهبوط في أوائل الثمانينيات. يعدّ قياس مستويات كلا النوعين من الإنفاق الاستثماري بالقيمة الحقيقية رقماً قياسياً، والقيم الحقيقية للربع الرابع من عام ١٩٧٩ تساوي مئة. يمكننا أن نرى أن الهبوط في أوائل الثمانينيات كان يتركز في السكن، أي الإسكان، والإنفاق الاستثماري. تُظهر اللوحة (ب) نفس المقارنة التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، إذ تم قياسها بحيث تساوي القيم الحقيقية للربع الأخير لعام ٢٠٠٠ التي تساوي مئة. في هذه الحالة، تركّز هبوط الإنفاق الاستثماري بالكامل في الإنفاق الاستثماري غير السكني؛ وظل الإنفاق الاستثماري في الإسكان مرتفعاً خلال فترة الركود، ثم ارتفع من هناك.

الشكل (١١-٧): تراجعان للإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة على الرهن العقاري على الإسكان.

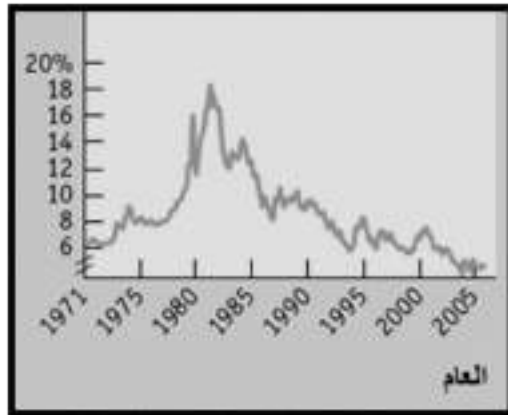
اللوحة أ - الإنفاق الاستثماري الحقيقي (أربعة أرباع لعام ١٩٧٩ = ١٠٠)



اللوحة - ب - الإنفاق الاستثماري الحقيقي (أربعة أرباع لعام ٢٠٠٠ = ١٠٠)



اللوحة - ج - معدل الرهن العقاري التقليدي لـ ٣٠ عاماً



في الشكل (١١-٧): توضح اللوحات (أ) و(ب) كميات الإنفاق الاستثماري غير السكني والسكني (الإسكان) أثناء حدوث هبوط استثمائي. في كل حالة، يتم قياس الكميات كأرقام قياسية، مع المستوى

الذي كان قبل الهبوط مباشرة ويساوي مئة. كان الهبوط في أوائل الثمانينيات يتركز في الإنفاق الاستثماري السكني، لكن الإنفاق الاستثماري السكني ارتفع بعد عام ٢٠٠٠، وتحول في النهاية إلى طفرة. تُظهر اللوحة (ج) مصدر الاختلاف: سعر الفائدة على الرهون العقارية لمدة ٣٠ عاماً، والقروض التي يستخدمها كثير من الناس لشراء المنازل، ارتفعت في أوائل الثمانينيات لكنها انخفضت بعد عام ٢٠٠٠. المصدر: وزارة التجارة.

ويعزى هذا الاختلاف في الإنفاق الاستثماري السكني إلى أسعار الفائدة، التي ارتفعت خلال أوائل الثمانينيات، لكنها انخفضت خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٠. وتبين اللوحة (ج) سعر الفائدة على قروض الرهن العقاري لمدة ٣٠ عاماً. ارتفع المعدل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في أوائل الثمانينيات، وانخفض إلى أدنى مستوى له منذ عقود بعد عام ٢٠٠٠. فلماذا انخفض الإنفاق الاستثماري غير السكني بنسبة ١٥% خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢؟ الجواب هو أنه كان مرتفعاً خلال أواخر التسعينيات إلى حد كبير بسبب مبدأ التسريع.

اعتقدت الشركات أن الاقتصاد سينمو بسرعة، وهذا شجع على الإنفاق الاستثماري. عندما أصبحت الشركات أقل تفاؤلاً إلى حد ما في ٢٠٠٠-٢٠٠١، أدى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط له. من جهة ثانية فإن الإنفاق الاستثماري المرتفع في أواخر التسعينيات قد ترك

بعض الشركات تتمتع بقدرات إنتاجية أكبر مما تحتاجه. كان هذا صحيحاً وبشكل خاص في مجال الاتصالات، إذ وجدت الشركات نفسها لديها الكثير من "الألياف الداكنة": وهي كابلات الألياف الضوئية (المستخدمة لنقل المكالمات الهاتفية والبيانات الأخرى) التي تبين أنها ليست ضرورية، على الأقل في الوقت الراهن. لذلك، خفضت الشركات بشكل حاد الإنفاق الاستثماري، في انتظار أن يواكب الطلب القدرة المتوفرة.

مراجعة سريعة

- يرتبط الإنفاق الاستثماري المخطط ارتباطاً سلبياً بسعر الفائدة، ويرتبط بشكل إيجابي بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في المستقبل. وفقاً لمبدأ التسريع، هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستثماري المخطط له ومعدل النمو المستقبلي المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- تحتفظ الشركات بمخزونات لبيعها في المستقبل. يمكن أن يكون الاستثمار في المخزون، وهو شكل من أشكال الإنفاق الاستثماري، إيجابياً أو سلبياً.
- عندما تكون المبيعات الفعلية أكثر أو أقل من المتوقع، يحدث استثمار مخزون غير مخطط له. الإنفاق الاستثماري الفعلي يساوي الإنفاق الاستثماري المخطط له بالإضافة إلى استثمار المخزون غير المخطط له.

تحقق من فهمك ١١-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح ما إذا كان الإنفاق الاستثمائي المخطط له أو الاستثمار غير المخطط له في المخزون سيتغير وفي أي اتجاه لكل حدث من الأحداث الآتية:

- أ. زيادة غير متوقعة في الإنفاق الاستهلاكي.
- ب. ارتفاع حاد في تكلفة الاقتراض التجاري.
- ج. زيادة حادة في معدل النمو الاقتصادي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- د. انخفاض غير متوقع في المبيعات.

٢. شهد الإنفاق الاستثمائي تاريخياً تقلبات صاعدة ونازلة أكثر شدة من إنفاق المستهلكين. لماذا تعتقد أن الأمر كذلك؟ (تلميح: ضع في اعتبارك الميل الحدي للاستهلاك ومبدأ التسريع).

٣. كان طلب المستهلكين بطيئاً خلال عام ٢٠٠٢ وكان الاقتصاديون قلقين من أن زيادة المخزون، مستوى مرتفع من الاستثمار غير المخطط له في المخزون في جميع أنحاء الاقتصاد، سيجعل من الصعب على الاقتصاد التعافي في أي وقت قريب. اشرح لماذا قد يؤدي تراكم المخزون، مثل وجود طاقة إنتاجية كبيرة جداً، إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.

خلف تحولات منحني الطلب الإجمالي: نموذج الدخل والإنفاق

لقد بدأنا هذا الفصل بوصف القلق الذي أعرب عنه السياسيون الأمريكيون بشأن تراجع محتمل في الإنفاق الاستهلاكي بعد ١١ أيلول. يمكننا أن نفهم هذا القلق من حيث تحليل التقلبات الاقتصادية على المدى القصير، التي طورناها في الفصل ١٠. هناك تعلمنا أن معظم حالات الركود، وليس كلها، ناتجة عن صدمات الطلب السلبية، التحولات إلى اليسار في منحني الطلب الإجمالي. ما كان يخشاه الناس بعد أحداث الحادي عشر من أيلول كان بمنزلة صدمة طلب سلبية أخرى. تعلمنا أيضاً في الفصل العاشر كيفية استخدام المضاعف للإجابة عن السؤال المتعلق بمدى تحولات منحني الطلب الإجمالي استجابةً لصدمة الطلب. لقد رأينا أنه بسبب العملية متعددة المراحل للتغيير في الطلب الإجمالي الذي يؤدي إلى تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل المتاح وإنفاق المستهلك، فإن حجم التحول في منحني الطلب الإجمالي هو عدة مضاعفات لحجم صدمة الطلب الأصلي. في هذا القسم، سنفحص هذه العملية متعددة المراحل عن كثب، وسنرى أن الجولات المتعددة من التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم إنجازها من خلال التغييرات في كمية الإنتاج التي تنتجها الشركات، التغييرات التي تقوم بها استجابة للتغييرات في مخزوناتنا، وسنعرف لماذا تلعب المخزونات دوراً مركزياً في نماذج الاقتصاديات الكلية للاقتصاد على المدى القصير، ولماذا يولي الاقتصاديون اهتماماً خاصاً لسلوك مخزون الشركات عند محاولة فهم الحالة المستقبلية

المحتملة للاقتصاد. قبل أن نبدأ، دعونا نلخص بسرعة الافتراضات الكامنة وراء عملية المضاعف.

١. يعتبر مستوى السعر الإجمالي ثابت. بمعنى آخر، سنقوم بتحليل تحديد الناتج الإجمالي كما لو كان منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير، SRAS، أفقياً عند مستوى سعر إجمالي معين. هذا على النقيض من منحنى العرض الإجمالي المنحدر لأعلى قصير المدى لنموذج AS - AD. يشير مستوى السعر الإجمالي الثابت أيضاً إلى عدم وجود فرق بين الناتج المحلي الإجمالي الرمزي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. نتيجة لذلك، يمكننا استخدام المصطلحين بالتبادل في هذا الفصل.

٢. سعر الفائدة ثابت. سنأخذ سعر الفائدة على أنه محدد مسبقاً، ولن يتأثر بالعوامل التي نحللها في النموذج. كما في حالة مستوى السعر الإجمالي، ما نقوم به هنا حقاً هو ترك محددات سعر الفائدة خارج النموذج. كما سنرى، لا يزال من الممكن استخدام النموذج لدراسة آثار التغيير في سعر الفائدة.

٣. تعدّ الضرائب والتحويلات الحكومية والمشتريات الحكومية كلها صفر.

٤. لا توجد تجارة خارجية.

يتناول ملحق الفصل ١٢ كيفية تأثير الضرائب على عملية المضاعف. في جميع الفصول اللاحقة سوف نتخلى عن الافتراض بأن مستوى السعر الإجمالي ثابت. سنشرح كيف يتم تحديد سعر الفائدة في الفصل الرابع عشر وإعادة التجارة الخارجية إلى الصورة في الفصل الثامن عشر.

الإنفاق الإجمالي المخطط والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي

يوجد مصدران فقط للطلب الإجمالي في اقتصاد لا توجد فيه حكومة ولا تجارة خارجية: الإنفاق الاستهلاكي، C، والإنفاق الاستثماري، I. لأننا نفترض أنه لا توجد ضرائب أو تحويلات، فإن إجمالي الدخل المتاح يساوي الناتج المحلي الإجمالي. نظراً لأن (مستوى السعر الإجمالي ثابت، فهو نفس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي): تعود القيمة الإجمالية للمبيعات النهائية للسلع والخدمات في النهاية إلى الأسر على هيئة دخل. لذلك في هذا الاقتصاد المبسط للغاية، هناك معادلتان أساسيتان لحساب الدخل القومي:

$$(11-6) \text{ GDP} = C + I$$

$$(11-7) \text{ YD} = \text{GDP}$$

كما تعلمنا سابقاً في هذا الفصل، توضح وظيفة الاستهلاك الكلي العلاقة بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي. لنستمر في افتراض أن وظيفة الاستهلاك الكلي هي المعادلة:

$$(11-8) C = A + \text{MPC} \times \text{YD}$$

في نموذجنا المبسط، سنفترض أيضاً أن الإنفاق الاستثماري المخطط له، IPlanned، ثابت.

* إجمالي الإنفاق المخطط له هو المبلغ الإجمالي للإنفاق المخطط له في الاقتصاد.

نحتاج إلى مفهوم آخر قبل وضع النموذج معاً: الإنفاق الكلي المخطط، المبلغ الإجمالي للإنفاق المخطط في الاقتصاد. على عكس الشركات، لا تتخذ الأسر إجراءات غير مقصودة. لذا فإن إجمالي الإنفاق المخطط له يساوي مجموع إنفاق المستهلك والإنفاق الاستثماري المخطط له. نشير إلى الإنفاق الكلي المخطط له بالكلمة AEPlanned، لذلك نجد المعادلة:

$$(11-9) \text{AEPlanned} = C + \text{IPlanned}$$

يعتمد مستوى إجمالي الإنفاق المخطط في سنة معينة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة. ولمعرفة السبب، دعونا نلقي نظرة على مثال محدد، موضح في الجدول (١١-١) التالي. نفترض أن وظيفة إجمالي الاستهلاك:

$$(11-10) C=300+ 0.6 \times YD$$

يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي YD ، C ، IPlanned و AEPlanned بمليارات الدولارات، ونفترض أن مستوى الاستثمار المخطط، IPlanned ، ثابت عند ٥٠٠ مليار دولار سنوياً. يُظهر العمود الأول المستويات المحتملة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يُظهر العمود الثاني الدخل المتاح، YD ، الذي في نموذجنا المبسط يساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يُظهر العمود الثالث إنفاق المستهلك، C ، الذي يساوي ٣٠٠ مليار دولار زائد ٠,٦ ضعف الدخل المتاح، YD . يُظهر العمود الرابع الإنفاق الاستثماري المخطط، IPlanned ، والذي افترضنا أنه ٥٠٠ مليار دولار بغض النظر عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

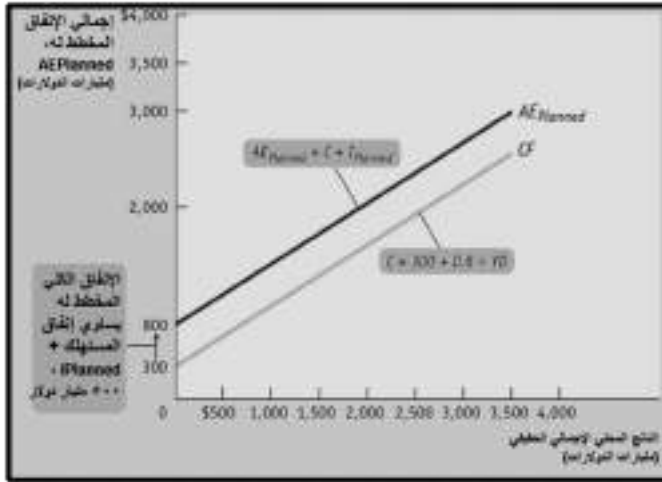
أخيراً، يُظهر العمود الأخير الإنفاق الإجمالي المخطط، AEPlanned، مجموع الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، C، والإنفاق الاستثماري المخطط له، IPlanned. (للتوفير في التدوين، سنفترض أنه مفهوم من الآن فصاعداً أن جميع المتغيرات في الجدول (١١-١) تقاس بمليارات الدولارات سنوياً). كما نرى، يؤدي مستوى أعلى من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستوى أعلى من الدخل المتاح: كل ٥٠٠ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترفع YD بمقدار ٥٠٠، والتي بدورها ترفع C بمقدار $٠,٦ \times ٥٠٠ = ٣٠٠$ و AEPlanned بمقدار ٣٠٠.

الجدول (١١-١)

AEPlanned	IPlanned	إنفاق المستهلك	الدخل المتاح	الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي
مقدرة بمليارات الدولارات				
٨٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٠	٠
١١٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠
١٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٧٠٠	٥٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
٢٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٣٠٠	٥٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢٦٠٠	٥٠٠	٢١٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢٩٠٠	٥٠٠	٢٤٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠

يوضح الشكل (١١-٨) المعلومات الواردة في الجدول (١١-١) بيانياً. يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المحور الأفقي. CF هي وظيفة الاستهلاك الكلي التي توضح كيف يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. AEPlanned، خط الإنفاق الإجمالي المخطط له، يتوافق مع وظيفة الاستهلاك الكلي التي تم تحويلها لأعلى بمقدار ٥٠٠ (مقدار IPlanned) الذي يوضح كيف يعتمد الإنفاق الكلي المخطط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كلا الخطين لهما ميل ٠.٦ يساوي MPC، وهو الميل الحدي للاستهلاك. لكن هذه ليست نهاية القصة. يوضح الجدول (١١-١) أن كل المستويات باستثناء مستوى واحد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عندما يساوي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢٠٠٠، فإن إجمالي الإنفاق المخطط له، AEPlanned، لا يساوي المستوى المقابل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. هل هذا ممكن؟ ألم نتعلم في الفصل السابع من خلال استخدام مخطط التدفق الدائري، أن إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد يساوي إجمالي قيمة إنتاج السلع والخدمات النهائية؟ الإجابة هي أنه لفترات زمنية قصيرة، يمكن أن يختلف إجمالي الإنفاق المخطط له عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب دور الإنفاق الإجمالي غير المخطط له، IUUnplanned، استثمار المخزون غير المخطط له. لكن كما سنرى في القسم التالي، يتحرك الاقتصاد بمرور الوقت إلى حالة لا يوجد فيها استثمار غير مخطط له في المخزون، تسمى توازن الدخل والنفقات. وعندما يكون الاقتصاد في حالة توازن بين الدخل والإنفاق، فإن الإنفاق الكلي المخطط على السلع والخدمات النهائية يساوي الناتج الإجمالي.

الشكل (١١-٨): وظيفة الاستهلاك الكلي والإنفاق الإجمالي المخطط له



في الشكل (١١-٨): الخط السفلي، CF، هو وظيفة الاستهلاك الكلي التي تم إنشاؤها من البيانات الواردة في الجدول (١١-١). الخط العلوي، AEplanned، هو خط الإنفاق الإجمالي المخطط له، الذي أنشئ أيضاً من البيانات الواردة في الجدول (١١-١). يعادل وظيفة الاستهلاك الكلي التي تم تحويلها لأعلى بمقدار ٥٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ الإنفاق الاستثماري المخطط له، Iplanned.

توازن الدخل والنفقات

يعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة إلى جميع قيم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستثناء قيمة واحدة كما هو موضح في الجدول (١١-١) إما أكثر أو أقل من AEplanned، وهو مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق

الاستثماري المخطط له. على سبيل المثال، عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ١٠٠٠، فإن الإنفاق الاستهلاكي C هو ٩٠٠ والإنفاق الاستثماري المخطط له هو ٥٠٠، مما يجعل إجمالي الإنفاق المخطط ١٤٠٠، وهذا يزيد بمقدار ٤٠٠ على المستوى المقابل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لنفكر الآن فيما يحدث عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٥٠٠؛ يبلغ الإنفاق الاستهلاكي C يبلغ ١٨٠٠ والإنفاق الاستثماري المخطط له ٥٠٠، مما يجعل إجمالي الإنفاق المخطط ٢٣٠٠ فقط، أقل بقيمة ٢٠٠ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أوضحنا للتو، يمكن أن يختلف إجمالي الإنفاق المخطط له عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط إذا كان هناك استثمار غير مخطط له في المخزون، IUnplanned، في الاقتصاد.

لنتمتع بالجدول (١١-٢)، الذي يتضمن أرقام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق الكلي المخطط له من الجدول (١١-١)، ويشمل أيضًا مستويات الاستثمار غير المخطط له في المخزون، IUnplanned، التي تشير إليها كل مجموعة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق الكلي المخطط له. على سبيل المثال، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ٢٥٠٠، فإن إجمالي الإنفاق المخطط له هو ٢٣٠٠ فقط. هذه الزيادة البالغة ٢٠٠ من

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على AEPlanned يجب أن تتكون من استثمار مخزون إيجابي غير مخطط له. يمكن أن يحدث هذا فقط إذا بلغت الشركات في تقدير المبيعات وأنتجت الكثير، مما يؤدي إلى إضافات غير مقصودة إلى قوائم الجرد "المخزونات". بشكل عام، أي مستوى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد على ٢٠٠٠ يتوافق مع الوضع الذي تنتج فيه الشركات أكثر مما تريد الشركات الأخرى شراءه، مما يؤدي إلى زيادة غير مقصودة في المخزونات.

الجدول (١١-٢)

IUnplanned	AEPlanned	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
مقدرة بمليارات الدولارات		
٨٠٠-	٨٠٠	٠
٦٠٠-	١١٠٠	٥٠٠
٤٠٠-	١٤٠٠	١٠٠٠
٢٠٠-	١٧٠٠	١٥٠٠
٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠	٢٣٠٠	٢٥٠٠
٤٠٠	٢٦٠٠	٣٠٠٠
٦٠٠	٢٩٠٠	٣٥٠٠

على العكس من ذلك، فإن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من ٢٠٠٠ يعني أن الإنفاق الكلي المخطط له أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. على سبيل المثال، عندما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٠٠٠، يكون إجمالي الإنفاق المخطط أكبر بكثير، عند ١٤٠٠. إن الزيادة ٤٠٠ في AEPlanned على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقابل استثمار مخزون سلبي غير مخطط قدره -٤٠٠. بشكل عام، يشير أي مستوى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من ٢٠٠٠ إلى أن الشركات قللت من تقدير المبيعات، مما أدى إلى مستوى سلبي من الاستثمار غير المخطط له في مخزون الاقتصاد.

من خلال تجميع المعادلات ١١-٥ و ١١-٦ و ١١-٩، يمكننا تلخيص العلاقة العامة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الكلي المخطط له واستثمار المخزون غير المخطط له:

$$(11-11) \text{ GDP} = \text{C} + \text{I}$$

$$= \text{C} + \text{IPlanned} + \text{IUnplanned}$$

$$= \text{AEPlanned} + \text{IUnplanned}$$

لذلك كلما تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي AEPlanned، كان IUnplanned موجباً؛ وحين يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من AEPlanned، فإن IUnplanned يكون سالباً. لكن الشركات ستعمل على

تصحيح أخطائها: فهي ستخفض الإنتاج إذا عانت من ارتفاع غير مقصود في المخزونات أو تزيد الإنتاج إذا تعرضت لانخفاض غير مقصود في المخزونات. ستؤدي هذه الاستجابات في النهاية إلى القضاء على التغييرات غير المتوقعة في المخزونات وتحريك الاقتصاد لنقطة يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً للإنفاق الكلي المخطط له. بالبقاء ضمن مثالنا، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ١٠٠٠، فإن الاستثمار السلبي غير المخطط له في المخزون سيقود الشركات إلى زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في الواقع، سيحدث هذا عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من ٢٠٠٠، أي عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من إجمالي الإنفاق المخطط له. وعلى العكس من ذلك، إذا كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢٥٠٠، فإن الاستثمار الإيجابي غير المخطط له في المخزون سيقود الشركات إلى خفض الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. سيحدث هذا عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من إجمالي الإنفاق المخطط له. الحالة الوحيدة التي لا يكون فيها للشركات حافز لتغيير الإنتاج في الفترة التالية هي عندما يكون الناتج الإجمالي المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً لإجمالي الإنفاق المخطط له في الفترة الحالية، وهي نتيجة تُعرف باسم توازن الدخل والنفقات. في الجدول (١١-٢) يتحقق توازن

الدخل والنفقات عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠٠٠، وهو المستوى الوحيد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يكون فيه استثمار المخزون غير المخطط له صفرًا. من الآن فصاعدًا، سنشير إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يحدث عنده توازن الدخل والنفقات على النحو Y^* ونطلق عليه اسم الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات.

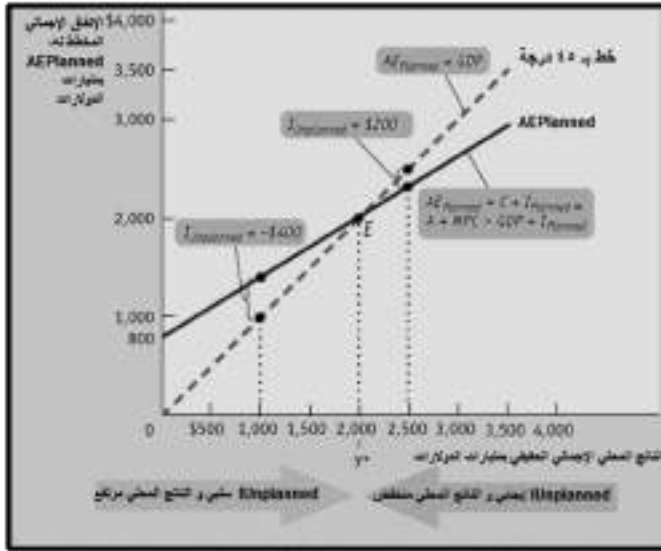
* عندما يكون الناتج الإجمالي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساويًا لإجمالي الإنفاق المخطط له يكون الاقتصاد في حالة توازن بين الدخل والنفقات.

* توازن الدخل والإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يتساوى عنده مع إجمالي الإنفاق المخطط له.

يوضح الشكل (١١-٩) التالي مفهوم توازن الدخل والإنفاق أو النفقات بيانياً. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المحور الأفقي والإنفاق الكلي المخطط له، AEPlanned، على المحور العمودي. هناك خطان في الشكل، الخط الكامل غير المخطط هو خط الإنفاق الإجمالي المخطط له. يوضح كيف تعتمد AEPlanned، التي تساوي $C + I_{Planned}$ ، على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ له ميل ٠.٦ يساوي الميل الحدي للاستهلاك، MPC، وتقاطع عمودي يساوي:

$$A + I_{Planned} = 800$$

الشكل (١١-٩): توازن الدخل والنفقات



في الشكل (١١-٩): يحدث توازن الدخل والإنفاق عند النقطة E، وهي النقطة التي يتجاوز فيها خط الإنفاق الإجمالي المخطط له، AEPPlanned، خط ٤٥ درجة. عند النقطة E، ينتج الاقتصاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بقيمة ٢٠٠٠ مليار دولار سنوياً، والنقطة الوحيدة التي يساوي فيها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إجمالي الإنفاق المخطط له، AEPPlanned، والاستثمار غير المخطط له، IUnplanned، هو صفر. هذا هو مستوى توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي، Y^* . عند أي مستوى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من Y^* ، تتجاوز AEPPlanned الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. نتيجة لذلك، فإن الاستثمار غير المخطط له في المخزون، IUnplanned، سلبي وتستجيب الشركات من

خلال زيادة الإنتاج. عند أي مستوى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من Y^* ، يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي AEPPlanned. يعتبر استثمار المخزون غير المخطط له، IUnplanned، إيجابياً وتستجيب الشركات بخفض الإنتاج.

يُظهر الخط المخطط المتقطع، الذي يمر عبر الأصل بميل ١ (يُسمى غالباً خط ٤٥ درجة)، جميع النقاط المحتملة التي يكون فيها إجمالي الإنفاق المخطط له مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يتيح لنا هذا الخط تحديد نقطة توازن الدخل والنفقات بسهولة، التي يجب أن تقع على كل من خط ٤٥ درجة وخط الإنفاق الكلي المخطط له. لذا فإن نقطة توازن الدخل والنفقات هي عند E، حيث يتقاطع الخطان. إجمالي الناتج المحلي لتوازن الدخل والنفقات، Y^* ، هو ٢٠٠٠ - نفس النتيجة التي استخلصناها في الجدول (١١-٢).

لنفكر الآن فيما يحدث إذا لم يكن الاقتصاد في حالة توازن الدخل والنفقات. رأينا من الشكل (١١-٩) أنه عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من Y^* ، فإن خط الإنفاق الإجمالي المخطط له يقع فوق خط ٤٥ درجة ويتجاوز AEPPlanned إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. في هذه الحالة، يكون IUnplanned سالب: كما هو موضح في الشكل، عند إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٠٠٠، أما IUnplanned هي -٤٠٠. نتيجة لذلك، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي المقابل، عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من Y^* ، فإن خط الإنفاق الإجمالي المخطط له

يقع تحت خط ٤٥ درجة. هنا، IUnplanned إيجابي، وكما هو موضح، عند الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي البالغ ٢٥٠٠، IUnplanned هو ٢٠٠. التراكم غير المتوقع للمخزون يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إن نوع الرسم البياني الموضح في الشكل (١١-٩)، الذي يحدد توازن الدخل والنفقات على أنه النقطة التي يتجاوز فيها خط الإنفاق الكلي المخطط له خط ٤٥ درجة، له مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي. يُعرف باسم التقاطع الكينزي، طوره بول صامويلسون، أحد أعظم الاقتصاديين في القرن العشرين (وكذلك الحائز جائزة نوبل)، لشرح أفكار جون ماينارد كينز، مؤسس الاقتصاديات الكلية كما نعرفه.

* يحدد الرسم البياني الكينزي المتقاطع توازن الدخل والنفقات على أنه النقطة التي يتجاوز فيها خط الإنفاق الكلي المخطط خط ٤٥ درجة.

مخاطر

توازن الدخل والإنفاق مقابل توازن الاقتصاديات الكلية قصير المدى في الفصل العاشر، قمنا بتطوير مفهوم توازن الاقتصاديات الكلية قصير المدى باستخدام نموذج AS-AD. ومن خلال استخدامه، حددنا مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره المستوى الذي تتساوى فيه كمية الناتج الإجمالي المعروض في المدى القصير مع كمية الناتج الإجمالي المطلوب. هنا قدمنا مفهوماً آخر، عملية توازن الدخل والنفقات.

أيضاً ومن خلال استخدامه، حددنا الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات ليكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يكون فيه إجمالي الإنفاق المخطط له مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لذا هل تتعارض مفاهيم التوازن هذه مع بعضها البعض؟ أي هل تؤدي إلى تعريفين مختلفين ومن ثم متضارين لما هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير؟ الجواب: بالطبع لا. لتذكر أن ما نقوم به في نموذج الدخل والنفقات هو تحليل كيفية تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع تثبيت جميع الأسعار. لاشتقاق توازن الاقتصاديات الكلية الكامل في المدى القصير، نحتاج إلى إعادة مستوى السعر الإجمالي المرن مرة أخرى. توازن الدخل والنفقات هو خطوة على طريق حساب توازن الاقتصاديات الكلية، وهو التوازن الذي يسمح لنا بفحص عملية تعديل المخزون عن كثب وراء تحول منحنى الطلب الإجمالي، وليس مفهوماً بديلاً.

عملية المضاعف وتعديل المخزون

لقد تعلمنا للتو ميزة مهمة جداً للاقتصاديات الكلية: عندما لا يساوي الإنفاق المخطط له من قبل الأسر والشركات الناتج الإجمالي الحالي للشركات، هناك عملية تعديل ذاتي في الاقتصاد تنقل الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي بمرور الوقت إلى النقطة التي يتساوى عندها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الكلي المخطط له. تعمل آلية التعديل الذاتي من خلال قوائم الجرد. لهذا السبب، كما ذكرنا سابقاً، تعتبر التغييرات في المخزونات مؤشراً رئيسياً للنشاط الاقتصادي المستقبلي.

الآن بعد أن فهمنا كيف يتحرك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتحقيق توازن الدخل والنفقات لمستوى معين من إجمالي الإنفاق المخطط له، دعونا ننتقل إلى فهم ما يحدث عندما يكون هناك تحول في خط الإنفاق الإجمالي المخطط له. كيف ينتقل الاقتصاد من النقطة الأولية لتوازن الدخل والنفقات إلى نقطة جديدة لتوازن الدخل والنفقات؟ وما هي المصادر المحتملة للتغييرات في إجمالي الإنفاق المخطط له؟ في نموذجنا البسيط، لا يوجد سوى مصدرين محتملين لتغيير خط الإنفاق الإجمالي المخطط له: تغيير في الإنفاق الاستهاري المخطط له، أو تحول في وظيفة الاستهلاك، C. على سبيل المثال، يمكن أن يحدث تغيير في IPlanned بسبب تغيير في سعر الفائدة. (نتذكر أننا نفترض أن معدل الفائدة ثابت بواسطة عوامل خارج النموذج، لكن لا يزال بإمكاننا أن نسأل ماذا يحدث عندما يتغير سعر الفائدة). يمكن أن يحدث تحول في وظيفة الاستهلاك (أي تغيير في التقاطع العمودي، A) بسبب تغير في الثروة الإجمالية، على سبيل المثال، بسبب ارتفاع قيم الإسكان. عندما يتحول خط الإنفاق الإجمالي المخطط له، عندما

يكون هناك تغيير في مستوى إجمالي الإنفاق المخطط له عند أي مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يكون هناك تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له. نتذكر من الفصل العاشر أن التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له هو تغيير في مستوى الإنفاق المطلوب من قبل الشركات والأسر والحكومة على أي مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(على الرغم من أننا افترضنا أن الحكومة بعيدة في الوقت الحالي). كيف يؤثر التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في توازن الدخل والنفقات؟

يبدأ الجدول (١١-٣) واللوحة (أ) من الشكل (١١-١٠) من نفس المثال العددي الذي استخدمناه في الجدول (١١-٢) والشكل (١١-٩)، كما أنها توضح تأثير الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق المخطط له بمقدار ٤٠٠، وما يحدث عندما يكون إجمالي الإنفاق المخطط له أعلى بمقدار ٤٠٠ في كل مستوى من مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. بالنظر أولاً إلى الجدول (١١-٣)، قبل الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق المخطط له، يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يكون فيه إجمالي الإنفاق المخطط مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، Y^* ، هو ٢٠٠٠. بعد التغيير المستقل، ارتفع Y^* إلى ٣٠٠٠.

الجدول (١١-٣)

AEPlanned بعد التغير المستقل	AEPlanned قبل التغير المستقل	الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي
مقدرة بمليارات الدولارات		
١٢٠٠	٨٠٠	٠
١٥٠٠	١١٠٠	٥٠٠
١٨٠٠	١٤٠٠	١٠٠٠
٢١٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠
٢٤٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٧٠٠	٢٣٠٠	٢٥٠٠
٣٠٠٠	٢٦٠٠	٣٠٠٠
٣٣٠٠	٢٩٠٠	٣٥٠٠
٣٦٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠

تظهر نفس النتيجة في اللوحة (أ) من الشكل (١١-١٠). التوازن الأولي بين الدخل والنفقات هو E1، حيث $Y1^*$ هو ٢٠٠٠. يؤدي الارتفاع المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له إلى انحراف خط الإنفاق الإجمالي المخطط له، مما يؤدي إلى توازن جديد بين الدخل والنفقات عند E2، حيث $Y2^*$ تساوي ٣٠٠٠. حقيقة أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات، من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠، أكبر بكثير من الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق، والتي تبلغ ٤٠٠ فقط، لها تفسير مألوف: هو

عملية المضاعف. في المثال المحدد الذي وصفناه للتو، تؤدي الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق المخطط له بمقدار ٤٠٠ إلى زيادة في Y^* من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠، بزيادة قدرها ١٠٠٠. لذا فإن المضاعف في هذا المثال هو: ١٠٠٠ / ٤٠٠ = ٢.٥. يمكننا أن نفحص بالتفصيل ما الذي يكمن وراء عملية المضاعف متعدد المراحل من خلال الاستمرار في استخدام اللوحة (أ) من الشكل (١١-١٠).

أولاً، بدءاً من $E1$ ، تؤدي الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق المخطط إلى فجوة بين إجمالي الإنفاق المخطط له وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. يتم تمثيل ذلك بالمسافة العمودية بين X عند ٢٤٠٠ و $E1$ عند ٢٠٠٠. توضح هذه الفجوة انخفاضاً غير مخطط له في الاستثمار في المخزون: $I_{Unplanned} = -٤٠٠$.

تستجيب الشركات من خلال زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1^*$. يُترجم الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة في الدخل المتاح، YD .

هذه هي المرحلة الأولى في سلسلة ردود الفعل. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالزيادة في YD تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، C ، مما يؤدي إلى ارتفاع الجولة الثانية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا بدوره

يؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل المتاح وإنفاق المستهلك، وما إلى ذلك. يمكننا أن نلعب هذه العملية في الاتجاه المعاكس: سيؤدي الانخفاض المستقل في إجمالي الإنفاق إلى تفاعل متسلسل من التخفيضات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإنفاق المستهلكين.

يمكننا تلخيص هذه النتائج في معادلة، حيث تمثل ΔAAE التغيير المستقل في $AE_{Planned}$:

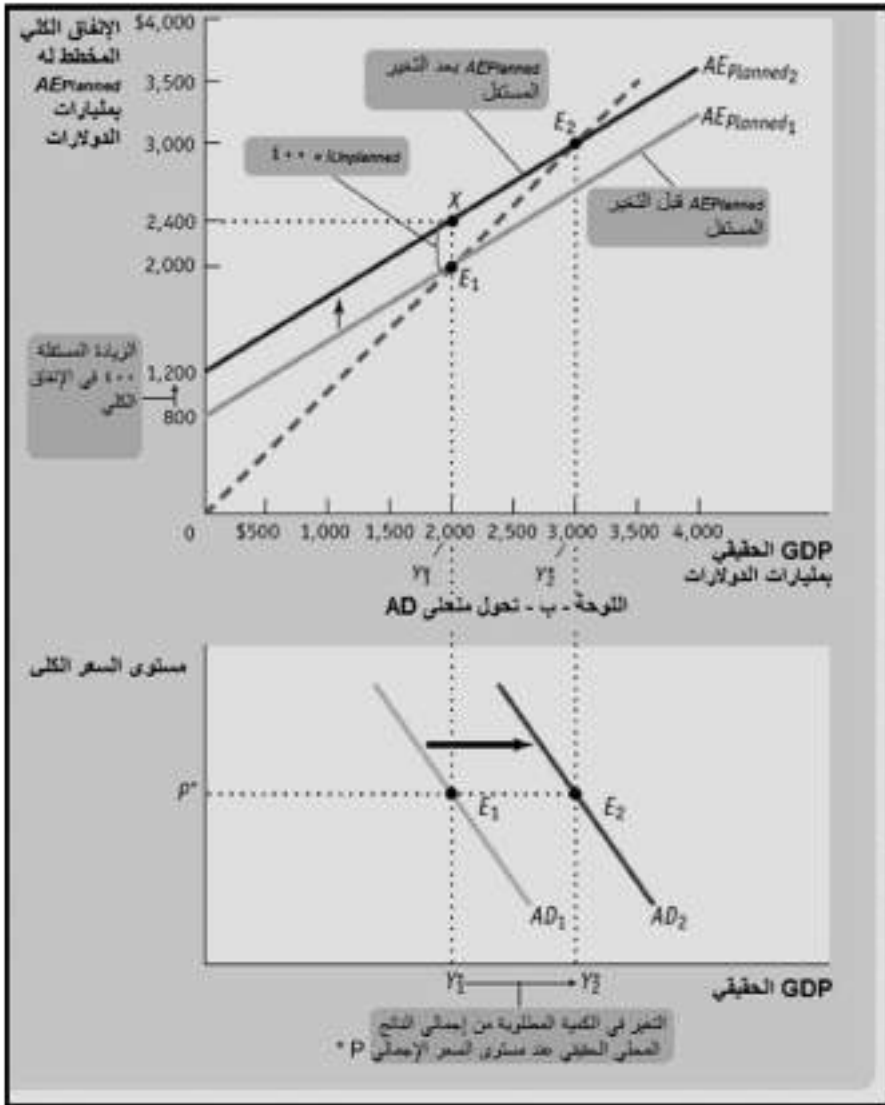
$$(11-12) \Delta Y^* = \text{Multiplier} \times \Delta AAE \text{ Planned}$$

$$= (1/(1-MPC)) \times \Delta AAE \text{ Planned}$$

تماماً مثل المعادلة (١٠-٦)، تجربنا المعادلة (١١-١٢) أن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات، ΔY^* ، أكبر بعدة مرات من التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له، $\Delta AAE_{Planned}$. تساعدنا المعادلة (١١-١٢) أيضاً على تذكر نقطة مهمة: نظراً لأن الميل الحدي للاستهلاك أقل من ١، فإن كل زيادة في الدخل المتاح وكل زيادة مقابلة في إنفاق المستهلك تكون أصغر مما كانت عليه في الجولة السابقة، هذا لأنه في كل جولة تتسرب بعض الزيادة في الدخل المتاح إلى المدخرات.

الشكل (١١-١٠): المضاعف

اللوحة - أ - التغيير في توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي



في الشكل (١١-١٠): توضح اللوحة (أ) التغيير في Y^* الناجم عن الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق المخطط له. يساوي الاقتصاد في البداية عند نقطة التوازن E1 مع توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي، $Y1^*$ ، 2000 . تؤدي الزيادة المستقلة في AEPlanned 400 إلى تحويل خط الإنفاق الكلي المخطط له إلى أعلى بمقدار 400 . لم يعد الاقتصاد في حالة توازن بين الدخل والنفقات: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDP يساوي 2000 ، ولكن AEPlanned الآن يساوي 2400 ، ممثلاً بالنقطة X. تمثل المسافة العمودية بين خطي الإنفاق الإجمالي المخطط لهما، التي تساوي 400 ، $IUnplanned = 400$ ، استثمار المخزون السلبي الذي يواجهه الاقتصاد الآن. تستجيب الشركات من خلال زيادة إنتاجها، ويصل الاقتصاد في النهاية إلى توازن جديد بين الدخل والنفقات عند E2 بمستوى أعلى من توازن الدخل والنفقات في الناتج المحلي الإجمالي، $Y2^*$ ، يساوي 3000 . تُظهر اللوحة (ب) التحول المقابل إلى اليمين لمنحني AD الناتج عن الزيادة في AEPlanned. عند انتهاء عملية المضاعف، سيكون AEPlanned قد ارتفع بما مجموعه 1000 ، أي بمقدار 500 ، ضعف الزيادة الأولية البالغة 400 .

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل جولة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتضاءل من كل جولة إلى أخرى. في مرحلة ما تكون الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ضئيلة، ويتقارب الاقتصاد مع توازن دخل ونفقات جديد في الناتج المحلي

الإجمالي عند Y_2^* . نحن الآن في وضع يسمح لنا بربط تعديل المخزون الذي يشكل أساس عملية المضاعف بمسألة مدى تحولات منحنى الطلب الإجمالي استجابةً لحدوث انخفاض أو ازدهار في الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري. رأينا في اللوحة (ب) من الشكل (١١-١٠) التحول المقابل لمنحنى الطلب الإجمالي الناتج عن الأحداث الموضحة في اللوحة (أ). عند مستوى السعر الإجمالي الثابت، الذي يرمز له هنا بـ P^* ، فإن التغيير في كمية إجمالي الإنتاج المطلوب يساوي التغيير في توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي الذي ينشأ من التغيير المستقل في AEPlanned بالإضافة إلى تأثير المضاعف.

مرة أخرى، نرى أهمية المضاعف: فكلما زاد المضاعف، زاد تحول منحنى AD عند أي مستوى سعر إجمالي معين.

مفارقة التوفير

قد تتذكر أنه في الفصل السادس، ذكرنا مفارقة التوفير لتوضيح حقيقة أنه في الاقتصاديات الكلية، يمكن أن تؤدي نتيجة العديد من الإجراءات الفردية إلى نتيجة مختلفة وأساء من مجموع بسيط لتلك الإجراءات الفردية. في مفارقة التوفير، خفضت الأسر والشركات إنفاقها تحسباً لأوقات اقتصادية صعبة في المستقبل. تؤدي هذه الإجراءات إلى تدهور الاقتصاد، مما يجعل الأسر والشركات أسوأ حالاً مما لو لم تتصرف

بحكمة للاستعداد للأوقات الصعبة. نطلق على ذلك اسم المفارقة لأن ما هو عادة "جيد" (الإدخار لإعالة أسرتك في الأوقات الصعبة) هو "سيئ" (لأنه يمكن أن يجعل الجميع أسوأ حالاً). باستخدام المضاعف، يمكننا الآن رؤية كيفية تطور هذا السيناريو بالضبط. لنفترض أن هناك انخفاضاً في الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري، أو كليهما معاً، مما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات أكبر بعدة مرات من الانخفاض الأصلي في الإنفاق. يتسبب الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ترك المستهلكين والمنتجين في وضع أسوأ مما كانوا عليه لو لم يخفضوا إنفاقهم.

بالمقابل، يكافأ السلوك المبذّر والمسرف: إذا زاد المستهلكون أو المنتجون إنفاقهم، فإن عملية المضاعف الناتجة تجعل الزيادة في توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي أكبر بعدة مرات من الزيادة الأصلية في الإنفاق. الإنفاق المبذّر يجعل المستهلكين والمنتجين أفضل حالاً مما لو كانوا منفقين حذرين.

من المهم أن ندرك أن تحديد المضاعف يساوي $1 / (1 - MPC)$ يعتمد على الافتراض المبسط بعدم وجود ضرائب أو تحويلات، بحيث يكون الدخل المتاح مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في ملحق الفصل الثاني عشر سنضع الضرائب في الصورة، مما يجعل تعبير المضاعف أكثر تعقيداً والمضاعف نفسه أصغر، لكن المبدأ العام الذي تعلمناه للتو، وهو

التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له يؤدي إلى تغيير في الدخل والإنفاق وتوازن الناتج المحلي الإجمالي، سواء بشكل مباشر أو من خلال التغيير المستحث في الإنفاق الاستهلاكي سيظل صالحاً.

كما أشرنا سابقاً في هذا الفصل، عادةً ما يكون الانخفاض في الإنفاق الاستثماري المخطط له هو العامل الرئيسي في حالات الركود، لذا فقد كانت تاريخياً هي المصدر الأكثر شيوعاً للتخفيضات المستقلة في إجمالي الإنفاق.

إن ميل وظيفة الاستهلاك إلى التحول إلى الأعلى بمرور الوقت، وهو ما أشرنا إليه في فقرة " حالة الاقتصاد في العمل " بعنوان " أخطاء التنبؤ الأولى الشهيرة "، يعني أن التغييرات المستقلة في كل من الإنفاق الاستثماري المخطط له والإنفاق الاستهلاكي تلعب أدواراً مهمة في التوسعات. ولكن بغض النظر عن المصدر، هناك تأثيرات مضاعفة في الاقتصاد تضخم حجم التغيير الأولي في إجمالي الإنفاق. لنراجع قصتنا الافتتاحية حول كيف حث القادة السياسيون المستهلكين على فتح محافظهم والإنفاق بعد حادثة الحادي عشر من أيلول.

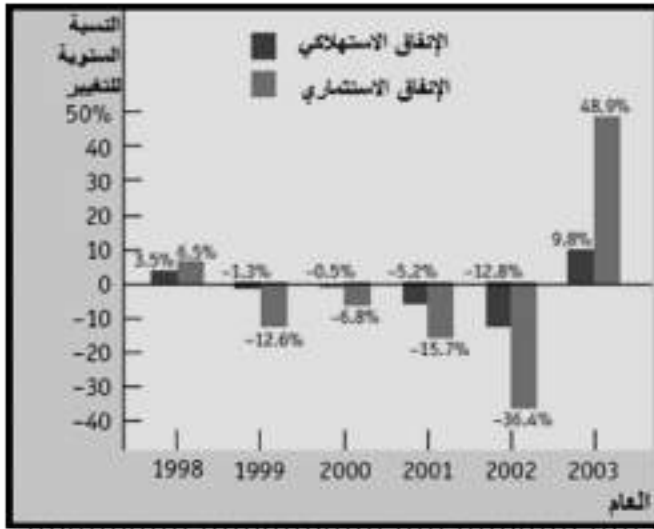
كما تعلمنا الآن، كانت مخاوف هؤلاء القادة مفهومة: فقد كانوا قلقين من أن صدمة الهجمات الإرهابية ستؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي، من خلال التأثير المضاعف، مما يؤدي إلى تفاقم الركود الحالي بشكل كبير. لحسن الحظ بالنسبة للاقتصاد، لم يحدث هذا. أصيب المستهلكون الأمريكيون بالصدمة والحزن، لكنهم لم يتوقفوا عن الإنفاق. نتيجة لذلك، بدأ الاقتصاد في التعافي بعد بضعة أشهر فقط.

حالة الاقتصاد في العمل

أوقات سيئة في بيونس آيرس

كان أقرب شيء زمنياً شهده العالم في الآونة الأخيرة لإعادة الكساد العظيم هو الركود الحاد الذي ضرب الأرجنتين من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. خلال تلك الفترة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأرجنتين بنسبة ١٨%، وارتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على ٢٠%. أصل الركود في الأرجنتين يكمن في الأزمة المالية، فقد المستثمرون الأجانب الثقة في قدرة البلاد على سداد الديون المستحقة لهم، مما أدى إلى سلسلة من ردود الفعل التي أدت إلى إغلاق البنوك وتعميم الإفلاس، لكن القناة التي تسببت من خلالها الأزمة المالية في الركود كانت المضاعف.

الشكل (١١-١١): المضاعف في العمل في الأرجنتين



في الشكل (١١-١١): نتج عن عمل المضاعف الركودُ الأشد في التاريخ الحديث. تظهر الأعمدة المعدلات السنوية للتغير في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في الأرجنتين بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. أدت الأزمة المالية إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. أدى ارتفاع الإنفاق الاستثماري إلى انتعاش الإنفاق الاستهلاكي أيضاً.

أدت الصعوبات المالية الناجمة عن فقدان الثقة إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط له، وقد أدى هذا بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بسبب التأثير المباشر لتخفيض الإنفاق الاستثماري وبسبب الانخفاض المستحث في الإنفاق الاستهلاكي. يوضح الشكل (١١-١١) المعدلات السنوية للتغير في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي الحقيقيين في الأرجنتين من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. كما سُرَى، أدى التراجع في الإنفاق الاستثماري من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ إلى انخفاض أقل نسبياً في إنفاق المستهلكين. عندما عاد الإنفاق الاستثماري مرة أخرى في عام ٢٠٠٣، عاد الإنفاق الاستهلاكي.

مراجعة سريعة

- الاقتصاد في حالة توازن بين الدخل والنفقات عندما يكون إجمالي الإنفاق المخطط مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- عند أي مستوى إنتاج أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجاوز الإنفاق الكلي المخطط له وترتفع المخزونات. عند أي مستوى إنتاج منخفض، يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من إجمالي الإنفاق المخطط له وتنخفض المخزونات.

- بعد التغيير المستقل في الإنفاق الكلي المخطط له، ينتقل الاقتصاد إلى توازن جديد بين الدخل والنفقات من خلال عملية تعديل المخزون، كما هو موضح في التقاطع الكينزي. بسبب التأثير المضاعف، فإن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات هو مضاعف للتغيير المستقل في إجمالي الإنفاق.

تحقق من فهمك ١١-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. على الرغم من أن الاقتصاديين يعتقدون أن فترات الركود تبدأ عادةً على شكل ركود في الإنفاق الاستثماري، يعتقدون أيضاً أن الإنفاق الاستهلاكي يتراجع في النهاية خلال فترة الركود. اشرح السبب.
٢. أ. استخدم مخططاً مثل الشكل (١١-١٠) لتوضيح ما يحدث عندما يكون هناك انخفاض مستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له. صف كيف يتكيف الاقتصاد مع توازن الدخل والإنفاق الجديد.

ب. لنفترض أن Y^* كانت في الأصل ٥٠٠ مليار دولار، وأن التخفيض المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له هو ٣٠٠ مليون دولار (٣,٠ مليار دولار)، $MPC = ٠,٥$. احسب Y^* بعد هذا التغيير.

نظرة مستقبلية

درسنا في هذا الفصل عملية تعديل المخزون التي يقوم عليها المضاعف، لكننا استخدمنا نموذجاً مبسطاً للغاية لتحديد الناتج الإجمالي، وتركنا عدداً من العوامل المهمة من أجل تركيز انتباهنا على بعض العلاقات الرئيسية. نحن الآن على استعداد لاستعادة بعض التعقيدات، بدءاً من دور الحكومة وسياسة الحكومة. نبدأ بإدخال الضرائب والتحويلات والمشتريات الحكومية في نموذجنا. كما سنرى، فإن وضع الحكومة يقودنا على الفور إلى إحدى الأفكار الرئيسية للاقتصاديات الكلية: في بعض الأحيان يمكن للحكومة أن تفعل شيئاً حياًل دورة الأعمال. سنستكشف إمكانيات وصعوبات السياسة المالية، التغييرات في الضرائب والتحويلات والمشتريات الحكومية المصممة للتأثير على نتائج الاقتصاديات الكلية، في الفصل الثاني عشر، ثم في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر سنتقل إلى أداة أكثر أهمية في يد الحكومة والسياسة النقدية.

الملخص العام للفصل

١. توضح وظيفة الاستهلاك كيف يتم تحديد الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الفردية من خلال دخلها الحالي المتاح. توضح وظيفة الاستهلاك الكلي العلاقة للاقتصاد بأكمله. وفقاً لفرضية دورة الحياة، تحاول الأسر تسهيل استهلاكها على مدار حياتها. نتيجة لذلك، تتغير وظيفة الاستهلاك الكلي استجابةً للتغيرات في الدخل الممكن إنفاقه في المستقبل المتوقع والتغيرات في إجمالي الثروة.

٢. يعتمد الإنفاق الاستثماري المخطط له سلباً على سعر الفائدة وعلى الطاقة الإنتاجية الحالية. يعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستقبل المتوقع. ينص مبدأ التسريع على أن الإنفاق الاستثماري يتأثر بشكل كبير بمعدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٣. تحتفظ الشركات بمخزونات من السلع حتى تتمكن من تلبية طلب المستهلكين بسرعة. يكون الاستثمار في المخزون إيجابياً عندما تضيف الشركات إلى مخزونها، ويكون سلبياً عند خفضها. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، لا تكون التغيرات في المخزونات قراراً متعمداً ولكنها نتيجة أخطاء في التنبؤات حول المبيعات، والنتيجة هي استثمار مخزون غير مخطط له، يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً. الإنفاق الاستثماري الفعلي هو مجموع الإنفاق الاستثماري المخطط له واستثمار المخزون غير المخطط له.

٤. في حالة توازن الدخل والإنفاق، فإن إجمالي الإنفاق المخطط له، والذي يكون في نموذج مبسط بدون حكومة ولا تجارة هو مجموع إنفاق المستهلك والإنفاق الاستثماري المخطط له، يساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. عند توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي، أو Y^* ، استثمار المخزون غير المخطط له هو صفر. عندما يكون الإنفاق الإجمالي المخطط له أكبر من Y^* ، يكون استثمار المخزون غير المخطط له سالباً؛ هناك انخفاض غير متوقع في المخزونات والشركات تزيد الإنتاج. عندما يكون الإنفاق الإجمالي المخطط له أقل من Y^* ، يكون استثمار المخزون غير المخطط له إيجابياً؛ هناك زيادة غير متوقعة في المخزون وتقلل الشركات من الإنتاج. يوضح التقاطع الكينزي كيف يتكيف الاقتصاد ذاتياً مع توازن الدخل والإنفاق من خلال تعديلات المخزون.

٥. بعد التغيير المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له، تنقل عملية تعديل المخزون الاقتصاد إلى توازن جديد بين الدخل والإنفاق. التغيير في توازن الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تغيير مستقل في الإنفاق يساوي المضاعف مضروباً بـ $\Delta AAEPlanned$. في المقابل، فإن مقدار انحراف منحني AD عند أي مستوى سعر إجمالي معين ناشئ عن تغيير مستقل في الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الاستهلاكي يساوي ضعف مرات التغيير المستقل في الإنفاق.

المصطلحات الرئيسية:

المخزونات	التقاطع الكينزي	وظيفة الاستهلاك
الإنفاق الاستثماري الفعلي	استثمار المخزونات	وظيفة الاستهلاك الكلي
توازن الدخل والإنفاق	مبدأ التسريع	الإنفاق الاستثماري المخطط له
توازن الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق المخطط له	استثمار المخزون غير المخطط له

مسائل للحل

١. راقب اقتصاديون خمسة أفراد وحيدين في اقتصاد صغير جداً، وقَدِّروا الإنفاق الاستهلاكي لكل فرد عند مستويات مختلفة من الدخل المتاح الحالي. يوضح الجدول المرافق الإنفاق الاستهلاكي لكل منهم على ثلاثة مستويات دخل.

أ. ما هي وظيفة الاستهلاك لكل فرد؟ ما هو الميل الحدي للاستهلاك لكل منهم؟

ب. ما هي وظيفة الاستهلاك الكلي للاقتصاد؟ ما هو الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للاقتصاد؟

الدخل المتاح الحالي لكل فرد			اسم القائم على الانفاق الاستهلاكي
٤٠ ألف دولار	٢٠ ألف دولار	٠ دولار	
٢٩٠٠٠ دولار	١٥٠٠٠ دولار	١٠٠٠ دولار	أندريه
٢٢٥٠٠ دولار	١٢٥٠٠ دولار	٢٥٠٠ دولار	باربرا
٣٨٠٠٠ دولار	٢٠٠٠٠ دولار	٢٠٠٠ دولار	كيسي
٢٩٠٠٠ دولار	١٧٠٠٠ دولار	٥٠٠٠ دولار	ديكلان
٣٤٠٠٠ دولار	١٩٠٠٠ دولار	٤٠٠٠ دولار	إيلينا

٢. من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، شهدت إيستلانديا تقلبات كبيرة في كل من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، ولكن الثروة ومعدل الفائدة والدخل المتوقع في المستقبل لم يتغير. يوضح الجدول المرافق التالي مستوى الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي والدخل المتاح بملايين الدولارات لكل سنة من هذه السنوات. استخدم هذه المعلومات للإجابة على الأسئلة التالية:

العام	الدخل المتاح بملايين الدولارات	الإنفاق الاستهلاكي بملايين الدولارات
٢٠٠٠	١٠٠	١٨٠
٢٠٠١	٣٥٠	٣٨٠
٢٠٠٢	٣٠٠	٣٤٠
٢٠٠٣	٤٠٠	٤٢٠
٢٠٠٤	٣٧٥	٤٠٠
٢٠٠٥	٥٠٠	٥٠٠

أ. ارسم وظيفة الاستهلاك الكلي لإيستلانديا.

ب. ما هي وظيفة الاستهلاك الكلي؟

ج. ما هو الميل الحدي للاستهلاك؟ وما هو الميل الحدي للاستهلاك؟

٣. كيف سيؤثر كل من الإجراءات التالية على وظيفة الاستهلاك الكلي؟

اشرح ما إذا كان الحدث سيبتج عنه حركة بطول أو تحول في وظيفة

الاستهلاك الكلي وفي أي اتجاه.

أ. تمنح الحكومة تخفيضاً ضريبياً غير متوقع ولمرة واحدة لجميع الأسر.

ب. تعلن الحكومة عن معدلات ضرائب أعلى بشكل دائم ابتداءً من

العام المقبل.

ج. ترفع إدارة الضمان الاجتماعي السن الذي يمكن فيه للعمال الذين

تقل أعمارهم عن ٦٥ عاماً التأهل للحصول على مزايا الضمان

الاجتماعي من ٦٥ إلى ٧٥ عام.

٤. من نهاية عام ١٩٩٥ إلى آذار ٢٠٠٠، ارتفع مؤشر البورصة ستاندرد آند

بورز ٥٠٠ (S&P 500)، وهو مقياس واسع لأسعار سوق الأوراق

المالية، بنسبة ١٥٠% تقريباً، من ٩٣,٦١٥ إلى ٤٦,١٥٢٧. من ذلك

الوقت حتى ١٠ أيلول ٢٠٠١، انخفض المؤشر ٢٨,٥% إلى

١,٠٩٢,٥٤. كيف برأيك أثرت التحركات في مؤشر الأسهم على نمو

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أواخر التسعينيات والقلق بشأن

الحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر
من أيلول ٢٠٠١؟

٥. كيف سيتغير معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري المخطط له عند حدوث
الأحداث التالية:

أ. تؤدي زيادة كمية المال من قبل الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة مقدار
الأموال التي يرغب الناس في إقراضها عند أي سعر فائدة.

ب. أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية قراراً يقضي بضرورة اعتماد
الشركات لتقنية جديدة تقلل من انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكبريت.

ج. يبدأ جيل طفرة المواليد في التقاعد بأعداد كبيرة وتقليل مدخراتهم.

٦. اشرح كيف سيؤثر كل إجراء من الإجراءات التالية على مستوى الإنفاق
الاستثماري المخطط له واستثمار المخزون غير المخطط له. افترض أن
الاقتصاد في البداية في حالة توازن بين الدخل والإنفاق.
أ. يرفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة.

ب. ارتفاع معدل النمو المتوقع للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ج. تدفق كبير للأموال الأجنبية إلى البلاد يقلل من سعر الفائدة.

٧. يوضح الجدول المرافق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) والدخل
المتاح (YD) والإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري المخطط له
(IPlanned) في الاقتصاد. افترض أنه لا يوجد قطاع حكومي أو أجنبي

في هذا الاقتصاد. أكمل الجدول بحساب إجمالي الإنفاق المخطط له (AEPlanned) واستثمار المخزون غير المخطط له (IUnplanned).

IUnplanned	AEPlanned	IPlanned	C	YD	GDP
مليارات الدولارات					
.....	٣٠٠	١٠٠	٠	٠
.....	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
.....	٣٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٨٠٠
.....	٣٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
.....	٣٠٠	١٣٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
.....	٣٠٠	١٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
.....	٣٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠
.....	٣٠٠	٢٢٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠
.....	٣٠٠	٢٥٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠

أ. ما هي وظيفة الاستهلاك الكلي؟

ب. ما هو Y^* ، توازن الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي؟

ج. ما هي قيمة المضاعف؟

د. إذا انخفض الإنفاق الاستثماري المخطط له إلى ٢٠٠ مليار دولار،

فماذا ستكون قيمة Y^* الجديدة؟

هـ. إذا ارتفع الإنفاق الاستهلاكي المستقل إلى ٢٠٠ مليار دولار، فماذا

ستكون قيمة Y^* الجديدة؟

٨. في اقتصاد بلا حكومة ولا قطاعات أجنبية، يبلغ الإنفاق الاستهلاكي المستقل ٢٥٠ مليار دولار، والإنفاق الاستثماري المخطط له ٣٥٠ مليار دولار، والميل الحدي للاستهلاك هو $\frac{3}{2}$.

أ. ارسم وظيفة الاستهلاك الإجمالي والإنفاق الكلي المخطط له.

ب. ما هو الاستثمار في المخزون غير المخطط له عندما يساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦٠٠ مليار دولار؟

ج. ما هو Y^* ، توازن الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي؟

د. ما هي قيمة المضاعف؟

هـ. إذا ارتفع الإنفاق الاستثماري المخطط له إلى ٤٥٠ مليار دولار، فماذا ستكون قيمة Y^* الجديدة؟

٩. لدى الاقتصاد ميل حدي للاستهلاك ٠,٥ و Y^* ، الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات، يساوي ٥٠٠ مليار دولار. بالنظر إلى الزيادة المستقلة في الاستثمار المخطط له بقيمة ١٠ مليارات دولار، بين جولات زيادة الإنفاق التي تتم من خلال استكمال الجدول المرافق. سيتم ملء الصفيين الأول والثاني بالنيابة عنك. في الصف الأول، تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري المخطط له البالغة ١٠ مليارات دولار إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي و YD بمقدار ١٠ مليارات دولار، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق المستهلكين بمقدار ٥ مليارات دولار ($MPC \times$ التغير في الدخل المتاح) في الصف الثاني.

التغير في YD	التغير في GDP	التغير في IPlanned أو C	الجولات
مليارات الدولارات			
١٠	١٠	١٠	١
٥	٥	٥	٢
.....	٣
.....	٤
.....	٥
.....	٦
.....	٧
.....	٨
.....	٩
.....	١٠

أ. ما هو التغير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد الجولات العشر؟ وما هي قيمة المضاعف؟ ماذا تتوقع أن يعتمد التغير الإجمالي في Y^* على صيغة المضاعف؟ كيف تقارن إجاباتك عن السؤالين الأول والثالث؟

ب. أعد الجدول، بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٧٥. ما هو التغير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد ١٠ جولات؟ ما هي قيمة المضاعف؟ مع زيادة الميل الحدي للاستهلاك، ماذا يحدث لقيمة المضاعف؟

١٠. على الرغم من أن الولايات المتحدة هي واحدة من أغنى الدول في العالم، فهي أيضاً أكبر دولة مدينة في العالم. كثيراً ما نسمع أن المشكلة تكمن في انخفاض معدل الادخار في البلاد. افترض أن صانعي السياسة يحاولون تصحيح هذا من خلال تشجيع المزيد من المدخرات في الاقتصاد. ما هو تأثير محاولاتهم الناجحة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

ملحق الفصل أكادي عشر اشتقاق المضاعف جبرياً

يوضح هذا الملحق كيفية اشتقاق المضاعف جبرياً. لتذكر أولاً أنه في هذا الفصل إجمالي الإنفاق المخطط له، AEPlanned، هو مجموع إنفاق المستهلك، C، الذي حُدِّدَ بواسطة وظيفة الاستهلاك، والإنفاق الاستثماري المخطط له، IPlanned. من خلال إعادة كتابة المعادلة (١١-٩) للتعبير عن جميع شروطها بالكامل، لدينا:

$$(11A-1) \text{AEPlanned} = A + \text{MPC} \times \text{YD} + \text{IPlanned}$$

نظراً لعدم وجود ضرائب أو تحويلات حكومية في هذا النموذج، فإن الدخل المتاح يساوي الناتج المحلي الإجمالي، لذلك تصبح المعادلة (11A-1):

$$(11A-2) \text{AEPlanned} = A + \text{MPC} \times \text{GDP} + \text{IPlanned}$$

الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات، Y^* ، يساوي الإنفاق الكلي المخطط له:

$$(11A-3) Y^* = \text{AEPlanned}$$

$$= A + \text{MPC} \times Y^* + \text{IPlanned}$$

في توازن الدخل والإنفاق

خطوتان فقط. اطرح $MPC \times Y^*$ من كلا جانبي المعادلة (11A-3):

$$(11A-4) Y^* - MPC \times Y^* = Y^* \times (1 - MPC) = A + I_{Planned}$$

أخيراً، قسّم كلا الجانبين على $(1 - MPC)$:

$$(11A-5) Y^* = A + I_{Planned} / 1 - MPC$$

تخبرنا المعادلة (11A-5) أن التغيير المستقل بمقدار ١ دولار في إجمالي الإنفاق المخطط له، تغيير إما في A أو $I_{Planned}$ ، يتسبب في تغيير $(1 - MPC)$ في توازن الدخل والإنفاق الناتج المحلي الإجمالي، Y^* . لذلك فإن المضاعف في نموذجنا البسيط هو:

$$(11A-6) \quad \square 1/(1 - MPC) = \text{المضاعف}$$

مسائل للحل:

١. في اقتصاد بدون مشتريات حكومية أو تحويلات أو ضرائب، يبلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المستقل ٥٠٠ مليار دولار، والإنفاق الاستثماري المخطط له هو ٢٥٠ مليار دولار، والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٥.
- أ - اكتب التعبير عن الإنفاق الإجمالي المخطط له كما في المعادلة (11A-1).
- ب. استخراج Y^* جبرياً.
- ج. ما هي قيمة المضاعف؟

د. كيف ستتغير Y^* إذا انخفض الإنفاق الاستهلاكي المستقل إلى ٤٥٠ مليار دولار؟

٢. أكمل الجدول التالي بحساب قيمة المضاعف وتحديد التغيير في Y^* بسبب التغيير في الإنفاق المستقل. كيف تتغير قيمة المضاعف مع الميل الحدي للاستهلاك؟

التغيير في Y^*	التغيير في الإنفاق	قيمة المضاعف	MPC
.....	$50 = C\Delta$ مليون دولار	٠,٥
.....	$100 = I\Delta$ مليون دولار	٠,٦
.....	$250 = C\Delta$ مليون دولار	٠,٧٥
.....	$200 = I\Delta$ مليون دولار	٠,٨
.....	$250 = C\Delta$ مليون دولار	٠,٩

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل الثاني عشر السياسة المالية

ما ستتعلمه في هذا الفصل:

- ما هي السياسة المالية ولماذا هي أداة مهمة في إدارة التقلبات الاقتصادية؟
- ما هي السياسات التي تشكل سياسة مالية توسعية والتي تشكل سياسة مالية انكماشية؟
- لماذا السياسة المالية لها تأثير مضاعف وكيف يتأثر هذا التأثير بواسطة المثبتات التلقائية؟
- لماذا تحسب الحكومات رصيد الميزانية المعدل دورياً؟
- لماذا قد يكون الدين العام الكبير مدعاة للقلق؟
- لماذا الالتزامات الضمنية للحكومة هي أيضاً مدعاة للقلق؟

القصة الافتتاحية: جسر للرفاهية؟

في عام ١٩٩٨، أكملت الحكومة اليابانية أطول جسر معلق في العالم. تبلغ تكلفة البناء البالغ ٦٥٠٠ قدم الذي يربط جزيرة أواجي بمدينة كوبي

٣,٧ مليار دولار. ومع ذلك، كما توقع المشككون، فهي حالياً تنقل القليل جداً من حركة المرور، نحو ٤٠٠٠ سيارة في اليوم. وبالمقارنة، فإن أطول جسر معلق في أمريكا، وهو جسر فيرازانو الذي يربط جزيرة ستاتن بمدينة نيويورك بمنطقة بروكلين، يحمل أكثر من ٣٠٠ ألف سيارة يومياً.

في اليابان، مثل هذه القصص شائعة، في التسعينيات، أنفقت الحكومة اليابانية نحو ٤,١ تريليون دولار على البنية التحتية التي تضمنت العديد من مشاريع البناء المشكوك في فائدتها. لكن الغرض الرئيسي من الإنفاق على البناء في اليابان لم يكن توفير بنية تحتية مفيدة، إنما كان من أجل دعم الطلب الإجمالي.

خلال التسعينيات أيضاً، قامت الحكومة اليابانية ببناء الجسور والطرق والسدود وحواجز الأمواج وحتى مرائب وقوف السيارات في محاولة لمكافحة النقص المستمر في الطلب الإجمالي. يعد استخدام اليابان للإنفاق الحكومي على البناء لتحفيز اقتصادها مثلاً على السياسة المالية التقديرية، والاستخدام المتعمد للإنفاق الحكومي أو الضرائب لإدارة الطلب الإجمالي. حاولت الحكومة الأمريكية أيضاً أن تشق طريقها للخروج من الركود الاقتصادي، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. في الواقع، تحاول العديد من البلدان إدارة الطلب الإجمالي باستخدام السياسة المالية التقديرية. وتقوم الحكومات أيضاً بتعديل الضرائب في محاولة لإدارة الطلب الإجمالي، قد يخفضون الضرائب لمحاولة تحفيز الاقتصاد أو رفع الضرائب عندما يعتقدون أن الطلب الإجمالي مرتفع للغاية. في هذا الفصل، سوف نتعلم

كيف تتناسب السياسة المالية التقديرية مع نموذج التقلبات قصيرة المدى التي قمنا بتطويرها في الفصل العاشر. سنرى كيف تؤثر التغييرات المتعمدة في الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسنرى أيضاً كيف أن التغييرات في الإيرادات الضريبية الناتجة عن التقلبات قصيرة المدى في الناتج المحلي الإجمالي، وهي استجابة تلقائية تحدث دون تغييرات متعمدة في السياسة، تساعد في استقرار الاقتصاد. أخيراً، سندرس العواقب طويلة المدى للدين الحكومي وعجز الميزانية.



تم بناء جسر أكاشي كايكيو من قبل الحكومة اليابانية في التسعينيات لدعم الطلب الإجمالي.

السياسة المالية: الأساسيات

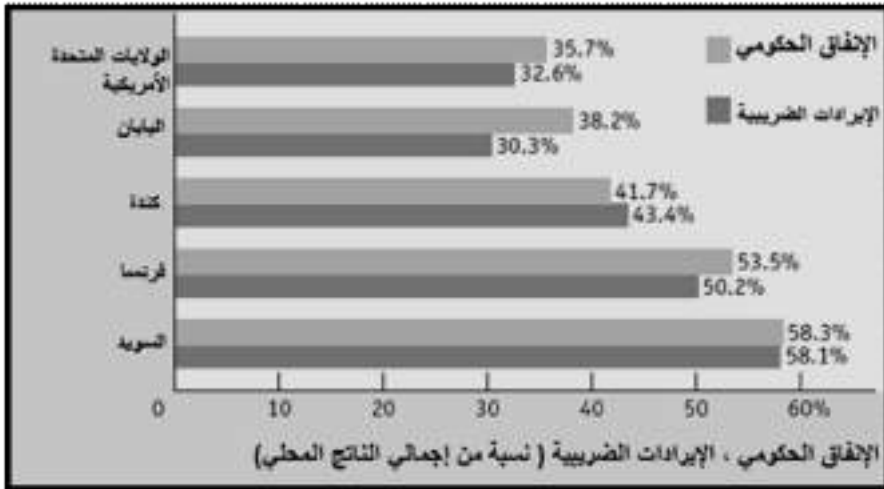
تنفق الحكومات الحديثة قدرًا كبيرًا من المال، وتجمع الكثير من الضرائب، وهذا أمر واضح جداً. يوضح الشكل (١٢-١) الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة مختارة من البلدان ذات الدخل المرتفع في عام ٢٠٠٣. كما سنرى،

فإن قطاع الحكومة السويدية كبير نسبياً، ويمثل ما يقرب من ٦٠% من الاقتصاد السويدي.

تلعب حكومة الولايات المتحدة دوراً أصغر في الاقتصاد من دور كندا أو معظم الدول الأوروبية. لكن هذا الدور لا يزال كبيراً، مما يعني أن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأمريكي. التغييرات في الميزانية الفيدرالية، أي التغييرات في الإنفاق الحكومي أو في الضرائب، يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الأمريكي. ولتحليل هذه الآثار، نبدأ بإظهار كيف تؤثر الضرائب والإنفاق الحكومي على تدفق الدخل في الاقتصاد، ثم يمكننا أن نرى كيف تؤثر التغييرات في سياسة الإنفاق والضرائب على الطلب الإجمالي.

الشكل (١٢-١): الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية لمجموعة

من البلدان ذات الدخل المرتفع في عام ٢٠٠٣



في الشكل (١٢-١): يتم تمثيل الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لدى السويد بشكل خاص قطاع حكومي كبير، يمثل ما يقرب من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما قطاع الحكومة الأمريكية، على الرغم من حجمه، لكنه أصغر من قطاع كندا ومعظم الدول الأوروبية. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

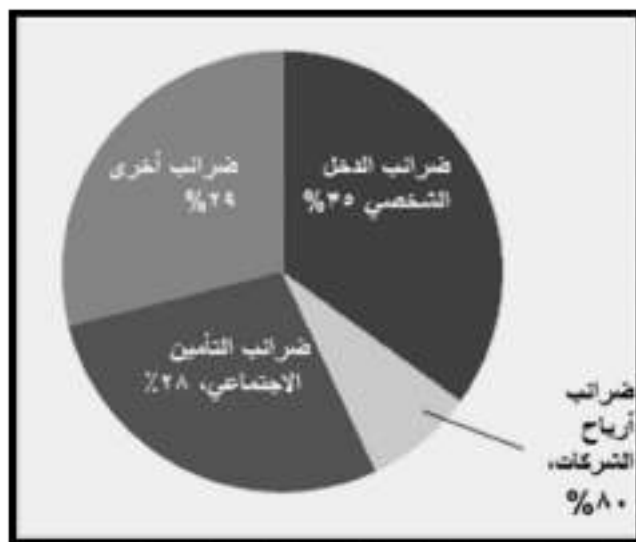
الضرائب ومشتريات السلع والخدمات والتحويلات الحكومية والاقتراض

في الشكل (٧-١) أظهرنا التدفق الدائري للدخل والإنفاق في الاقتصاد ككل. أحد القطاعات الممثلة في هذا الشكل هو قطاع الحكومة. تتدفق الأموال إلى الحكومة على شكل ضرائب واقتراض حكومي؛ وتتدفق الأموال إلى الأسر على شكل مشتريات حكومية للسلع والخدمات وتحويلات حكومية.

ما هي أنواع الضرائب التي يدفعها الأمريكيون، وأين تذهب أموال هذه الضرائب؟ يوضح الشكل (١٢-٢) التالي مكونات عائدات الضرائب الأمريكية في عام ٢٠٠٤. الضرائب، بالطبع، هي مدفوعات تطلبها الحكومة. في الولايات المتحدة، يتم جمع الضرائب على المستوى الوطني من قبل الحكومة الفيدرالية؛ على مستوى الولاية من قبل كل حكومة ولاية؛ أما على المستويات المحلية فذلك يتم حسب المقاطعات والمدن والبلدات. على المستوى الفيدرالي، تتمثل الضرائب الرئيسية في ضرائب الدخل على كل من

الدخل الشخصي وأرباح الشركات بالإضافة إلى ضرائب التأمين الاجتماعي، التي ستشرح قريباً. الصورة أكثر تعقيداً على مستوى الولاية والمستوى المحلي: إذ تعتمد هذه الحكومات على مزيج من ضرائب المبيعات، وضرائب الممتلكات، وضرائب الدخل، والرسوم بمختلف أنواعها. بشكل عام، شكلت الضرائب على الدخل الشخصي وأرباح الشركات ٤٣% من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٤؛ وبلغت ضرائب التأمين الاجتماعي ٢٨%؛ ومجموعة متنوعة من الضرائب الأخرى التي يتم تحصيلها بشكل رئيسي على مستوى الولاية والمستوى المحلي تمثل الباقي.

الشكل (١٢-٢): مصادر الإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة، ٢٠٠٤.



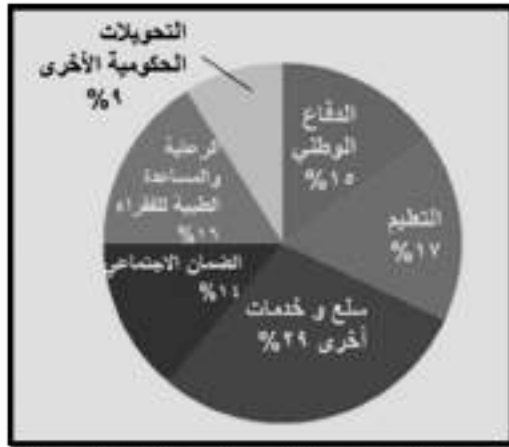
في الشكل (١٢-٢): تمثل الضرائب الشخصية والضرائب على أرباح الشركات وضرائب التأمين الاجتماعي معظم إيرادات الضرائب الحكومية، وما تبقى عبارة عن مزيج من ضرائب الممتلكات وضرائب المبيعات ومصادر الإيرادات الأخرى.

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي.

يوضح الشكل (١٢-٣) تكوين إجمالي الإنفاق الحكومي الأمريكي في عام ٢٠٠٤، الذي يتخذ شكلين: الشكل الأول هو شراء السلع والخدمات، وهذا يشمل كل شيء بدءاً من ذخيرة للجيش وصولاً إلى رواتب معلمي المدارس العامة (الذين يتم التعامل معهم في الحسابات القومية كمقدمي خدمة التعليم). العناصر الكبيرة هنا هي الدفاع الوطني والتعليم. تتكون الفئة الكبيرة المسماة "سلع وخدمات أخرى" بشكل أساسي من الإنفاق الحكومي والمحلي على مجموعة متنوعة من الخدمات، من الشرطة ورجال الإطفاء إلى إنشاء الطرق السريعة وصيانتها. أما الشكل الآخر للإنفاق الحكومي فهو التحويلات الحكومية، وهي مدفوعات من قبل الحكومة للأسر التي لا تقدم لها سلعة أو خدمة في المقابل. في الولايات المتحدة الحديثة، وكذلك في كندا وأوروبا، تمثل التحويلات الحكومية نسبة كبيرة جداً من الميزانية. يتم حساب معظم إنفاق الحكومة الأمريكية على مدفوعات التحويلات من خلال ثلاثة برامج كبيرة:

- يوفر برنامج الضمان الاجتماعي دخلاً مضموناً للأمريكيين الأكبر سناً والأمريكيين المعاقين والأزواج الباقيين على قيد الحياة وأطفال المتوفين المستفيدين.
- يغطي برنامج الرعاية الطبية معظم تكاليف الرعاية الصحية للأمريكيين فوق سن ٦٥ عاماً.
- يغطي برنامج المساعدة الطبية للفقراء الكثير من تكاليف الرعاية الصحية للأمريكيين من ذوي الدخل المنخفض.

الشكل (١٢-٣): الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠٠٤.



في الشكل (١٢-٣): تعدّ عملية شراء السلع والخدمات والتحويلات الحكومية نوعين من الإنفاق الحكومي. ويعدّ الدفاع الوطني والتعليم من العناصر المهمة في المشتريات الحكومية. بينما يعدّ الضمان الاجتماعي وبرامج الرعاية الصحية Medicare و Medicaid من العناصر المهمة في التحويلات الحكومية.

المصدر: مكتب الإدارة والميزانية.

يستخدم مصطلح التأمين الاجتماعي لوصف البرامج الحكومية التي تهدف إلى حماية الأسر من الضائقة الاقتصادية. وتشمل هذه البرامج الضمان الاجتماعي، والرعاية الطبية، والمساعدة الطبية للفقراء، فضلاً عن البرامج الأصغر مثل التأمين ضد البطالة والطوابع الغذائية. في الولايات المتحدة، يتم دفع تكاليف برامج التأمين الاجتماعي إلى حد كبير مع ضرائب خاصة ومخصصة على الأجور، ضرائب التأمين الاجتماعي التي ذكرناها سابقاً، لكن كيف تؤثر السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي على الاقتصاد؟ الجواب هو أن الضرائب والإنفاق الحكومي لهما تأثير قوي على إجمالي الإنفاق الكلي في الاقتصاد.

* برامج التأمين الاجتماعي هي برامج حكومية تهدف إلى حماية الأسر من الضائقة الاقتصادية.

ميزانية الحكومة وإجمالي الإنفاق

لتتذكر المعادلة الأساسية لحساب الدخل القومي: $GDP = C + I + G$ (12-1)

$$I = S + M - X$$

الجانب الأيسر من هذه المعادلة هو الناتج المحلي الإجمالي، قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد. الجانب الأيمن هو إجمالي الإنفاق، إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد. إن المعادلة هي مجموع الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)

والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات (G) وقيمة الصادرات (X) مطروحاً منها قيمة الواردات (IM). إنها تشمل جميع مصادر الطلب الإجمالي.

تسيطر الحكومة بشكل مباشر على أحد المتغيرات الموجودة على الجانب الأيمن من المعادلة (١٢-١): المشتريات الحكومية للسلع والخدمات (G)، ولكن ليس هذا هو التأثير الوحيد للسياسة المالية على إجمالي الإنفاق في الاقتصاد، فمن خلال التغييرات في الضرائب والتحويلات، فإنه يؤثر أيضاً على الإنفاق الاستهلاكي (C)، وفي بعض الحالات الإنفاق الاستثماري (I).

للعقول المتسائلة ائتمانات ضريبة الاستثمار

عندما سناقش التغييرات في الضرائب في هذا الفصل، فإننا سنركز بشكل أساسي على آثار هذه التغييرات على الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، هناك أداة واحدة للسياسة المالية التي تم تصميمها للتأثير على الإنفاق الاستثماري، الإعفاءات الضريبية للاستثمار.

الائتمان الضريبي للاستثمار هو إعفاء ضريبي يمنح للشركات بناءً على إنفاقها الاستثماري. على سبيل المثال، قد يُسمح لشركة ما بخصم دولار واحد من فاتورتها الضريبية مقابل كل ١٠ دولارات تنفقها على السلع الاستثمارية. هذا يزيد من الحافز للإنفاق الاستثماري.

هناك شيء آخر حول ائتمانات ضرائب الاستثمار: فهي غالباً ما تكون مؤقتة، ولا تنطبق إلا على الإنفاق الاستثماري خلال فترة محددة. على سبيل المثال، قدم الكونغرس ائتمناً ضريبياً للاستثمار في عام ٢٠٠٢ الذي ينطبق فقط على الإنفاق الاستثماري خلال عامين مقبلين. مثل مبيعات المتاجر الكبرى التي تشجع المتسوقين على إنفاق الكثير أثناء البيع، تميل ائتمانات ضريبة الاستثمار المؤقتة إلى توليد الكثير من الإنفاق الاستثماري عندما تكون سارية المفعول. ورغم أن الشركة قد لا تعتقد أنها ستحتاج إلى خادم جديد

أو مخرطة لمدة عام آخر أو نحو ذلك، فقد يكون من المنطقي شرائها أثناء فترة توفير الائتمان الضريبي، بدلاً من الانتظار.

لمعرفة سبب تأثير الميزانية على الإنفاق الاستهلاكي، لتذكر أن الدخل المتاح، أي إجمالي الدخل المتاح للأسر للإنفاق، يساوي إجمالي الدخل الذي يتلقونه من الأجور وأرباح الأسهم والفوائد والإيجار مطروحاً منه الضرائب، بالإضافة إلى التحويلات الحكومية. لذا فإن زيادة الضرائب أو انخفاض التحويلات الحكومية يقلل الدخل المتاح، وانخفاض الدخل المتاح، مع تساوي العوامل الأخرى، يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض الضرائب أو زيادة التحويلات الحكومية إلى زيادة الدخل المتاح، ويؤدي ارتفاع الدخل المتاح، مع تساوي العوامل الأخرى، إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. إن قدرة الحكومة على التأثير في الإنفاق الاستثماري هي قصة أكثر تعقيداً، لن نناقشها بالتفصيل (لننظر لفقرة للعقول المتسائلة أعلاه). النقطة المهمة هي أن الحكومة تفرض ضرائب على الأرباح، والتغيرات في القواعد التي تحدد مقدار الديون التي يمكن أن تزيد أو تقلل من الحافز للإنفاق على السلع الاستثمارية. نظراً لأن الحكومة نفسها هي أحد مصادر الطلب الإجمالي في الاقتصاد، ولأن الضرائب والتحويلات يمكن أن تؤثر على إنفاق المستهلكين والشركات، يمكن للحكومة استخدام التغيرات في الضرائب أو الإنفاق الحكومي لتغيير منحنى الطلب الإجمالي. وكما رأينا في الفصل العاشر، توجد أحياناً أسباب وجيهة لتغيير منحنى الطلب الإجمالي.

على سبيل المثال، أنفقت الحكومة اليابانية تريليونات الدولارات في محاولة لزيادة الطلب الإجمالي. يعد استخدام اليابان للإنفاق الحكومي الهائل على البناء لدعم اقتصادها في التسعينيات مثلاً كلاسيكياً للسياسة المالية، واستخدام الضرائب أو التحويلات الحكومية أو المشتريات الحكومية للسلع والخدمات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد عن طريق تغيير منحنى الطلب الإجمالي.

السياسة المالية التوسعية والانكماشية

لماذا تريد الحكومة تغيير منحنى الطلب الإجمالي؟ الجواب هو لأنها تريد إغلاق فجوة ركود تنشأ عندما ينخفض إجمالي الناتج إلى ما دون الناتج المحتمل، أو فجوة تضخم تنشأ عندما يتجاوز إجمالي الناتج المحتمل. يوضح الشكل (١٢-٤) حالة الاقتصاد الذي يواجه فجوة ركود.

SRAS هو منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير، وLRAS هو منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، AD1 هو منحنى الطلب الإجمالي الأولي. عند التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية في المدى القصير، E1، يكون الناتج الإجمالي Y1، أقل من الناتج المحتمل، YP.

ما تود الحكومة القيام به هو زيادة الطلب الإجمالي، وتحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى AD2. سيؤدي هذا إلى زيادة الناتج الكلي، مما يجعله مساوياً للإنتاج المحتمل. عادة ما تأخذ السياسة المالية التي تزيد الطلب الإجمالي، والتي تسمى السياسة المالية التوسعية، أحد الأشكال الثلاثة:

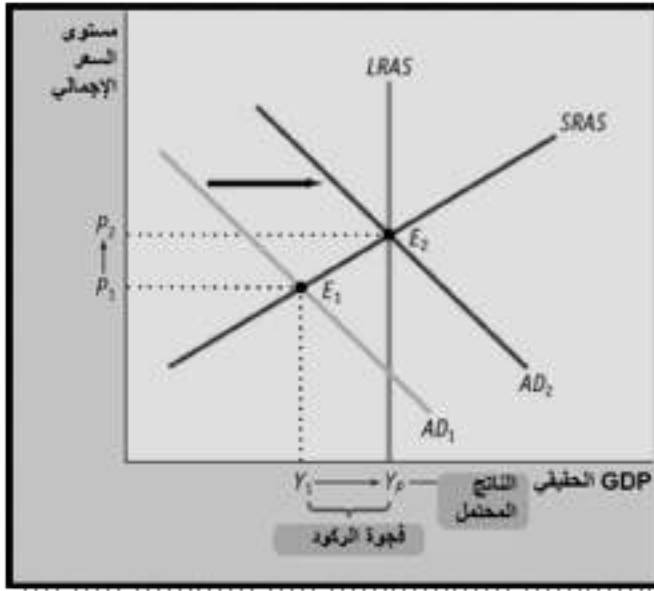
■ زيادة في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، مثل قرار الحكومة اليابانية إطلاق برنامج بناء ضخيم.

■ تخفيض في الضرائب، مثل التخفيض الذي طبقته الولايات المتحدة عام ٢٠٠١.

■ زيادة في التحويلات الحكومية، مثل إعانات البطالة.

* السياسة المالية التوسعية تزيد الطلب الإجمالي.

الشكل (١٢-٤): السياسة المالية التوسعية يمكن أن تغلق فجوة الركود



في الشكل (١٢-٤): عند E1، يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي قصير المدى حيث يتقاطع منحنى الطلب الإجمالي AD1 مع

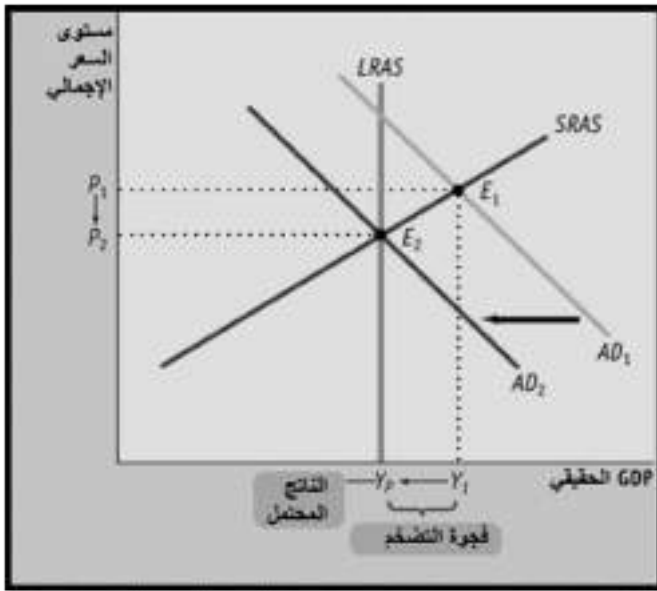
منحني SRAS. عند E1، توجد فجوة ركود بين Y_1 - Y_P . تؤدي السياسة المالية التوسعية، أي زيادة المشتريات الحكومية، وتخفيض الضرائب، أو زيادة التحويلات الحكومية، إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين. يمكنه سد فجوة الركود عن طريق تحويل AD1 إلى AD2، ونقل الاقتصاد إلى توازن اقتصادي كلي جديد قصير المدى، E2، وهو أيضاً توازن اقتصادي كلي طويل المدى.

يوضح الشكل (١٢-٥) الحالة المعاكسة، أي اقتصاد يواجه فجوة تضخمية. مرة أخرى، SRAS هو منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير، LRAS هو منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، وAD1 هو منحنى الطلب الإجمالي الأولي. عند التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية على المدى القصير، E1، يكون الناتج الإجمالي Y_1 ، أعلى من الناتج المحتمل، Y_P . كما سنشرح في فصول لاحقة، يحاول صانعو السياسة في كثير من الأحيان تجنب التضخم عن طريق القضاء على الفجوات التضخمية. للقضاء على الفجوة التضخمية الموضحة في الشكل (١٢-٥)، يجب أن تقلل السياسة المالية من الطلب الإجمالي وتحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار إلى AD2. هذا يقلل من الناتج الإجمالي ويجعله مساوياً للإنتاج المحتمل. السياسة المالية التي تقلل الطلب الإجمالي، والتي تسمى السياسة المالية الانكماشية، هي عكس السياسة المالية التوسعية، يتم تنفيذها عن طريق تقليل المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، أو زيادة الضرائب، أو تقليل التحويلات الحكومية. حدث مثال كلاسيكي على السياسة المالية الانكماشية في عام

١٩٦٨، عندما ازداد قلق صانعي السياسة الأمريكية بشأن ارتفاع التضخم. فرض الرئيس ليندون جونسون رسماً إضافياً مؤقتاً بنسبة ١٠% على ضرائب الدخل، تمت زيادة ضرائب دخل الجميع بنسبة ١٠%، وحاول أيضاً تقليص المشتريات الحكومية، التي ارتفعت بشكل كبير بسبب تكلفة حرب فيتنام.

* تعمل السياسة المالية الانكماشية على تقليل الطلب الإجمالي.

الشكل (١٢-٥): السياسة المالية الانكماشية يمكن أن تغلق فجوة التضخم



في الشكل (١٢-٥): عند E_1 ، يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير إذ يتقاطع منحنى الطلب الإجمالي AD_1 مع منحنى $SRAS$. عند E_1 ، توجد فجوة تضخمية بين Y_1 و Y_P . تؤدي

السياسة المالية الانكماشية، أي انخفاض المشتريات الحكومية، أو زيادة الضرائب، أو انخفاض التحويلات الحكومية، إلى انحراف منحني الطلب الإجمالي إلى اليسار. يمكن سد الفجوة التضخمية عن طريق تحويل AD1 إلى AD2، ونقل الاقتصاد إلى توازن اقتصادي كلي جديد على المدى القصير، E2، هو أيضاً توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل.

ملاحظة تحذيرية: تأخيرات في السياسة المالية

بالنظر إلى الأشكال (١٢-٤) و(١٢-٥)، قد يبدو واضحاً أن الحكومة يجب أن تستخدم السياسة المالية بنشاط، حيث تتبنى دائماً سياسة مالية توسعية عندما يواجه الاقتصاد فجوة ركود وتتبنى سياسة مالية انكماشية دائماً عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية. يحذر كثير من الاقتصاديين من سياسة الاستقرار النشطة للغاية، بحجة أن الحكومة التي تحاول جاهدة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد إما من خلال السياسة المالية أو السياسة النقدية، يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى جعل الاقتصاد أقل استقراراً. سنترك مناقشة التحذيرات المرتبطة بالسياسة النقدية للفصل السابع عشر. في حالة السياسة المالية، فإن سبب الحذر هو أن هناك تأخيرات زمنية مهمة في استخدامها. لفهم طبيعة هذه التأخيرات، لنفكر فيما يجب أن يحدث قبل أن تزيد الحكومة الإنفاق لمحاربة فجوة الركود. أولاً، يجب على الحكومة أن تدرك أن فجوة الركود موجودة: تستغرق البيانات الاقتصادية وقتاً لجمعها وتحليلها، وغالباً ما يتم التعرف على حالات الركود بعد أشهر

فقط من بدايتها. ثانياً، يتعين على الحكومة تطوير خطة إنفاق، والتي يمكن أن تستغرق شهوراً، ولا سيّما إذا استغرق السياسيون وقتاً في مناقشة كيفية إنفاق الأموال وإقرار التشريعات.

أخيراً، يستغرق إنفاق المال وقتاً. على سبيل المثال، يبدأ مشروع إنشاء طريق بأنشطة مثل المسح التي لا تتضمن إنفاق مبالغ كبيرة. قد يمر بعض الوقت قبل أن يبدأ الإنفاق الكبير. بسبب هذه التأخيرات، فإن محاولة زيادة الإنفاق لمحاربة فجوة الركود قد تستغرق وقتاً طويلاً للمضي قدماً لدرجة أن فجوة الركود قد تتحول إلى فجوة تضخمية بحلول الوقت الذي تسري فيه السياسة المالية. في هذه الحالة، سوف تجعل السياسة المالية الأمور أسوأ بدلاً من أن تجعلها أفضل. هذا لا يعني أنه لا ينبغي أبداً استخدام السياسة المالية بشكل نشط. بعد كل شيء، لم يشكل التأخير الزمني مشكلة للسياسة المالية اليابانية في التسعينيات، التي كانت تحاول محاربة فجوة الركود التي استمرت لسنوات عديدة، لكن مشكلة التأخر تجعل الاستخدام الفعلي لكل من السياسة المالية والنقدية أصعب مما قد تعتقد من تحليل بسيط مثل التحليل الذي قدمناه للتو.

حالة الاقتصاد في العمل

السياسة المالية التوسعية في اليابان

جاء في تقرير صحفي يتحدث عن جهود اليابان لدعم اقتصادها بالسياسة المالية: "قد تكون أكبر ثروة للأشغال العامة منذ زمن الفراغة،

أنفقت اليابان ما يقرب من ٤, ١ تريليون دولار في محاولة لتمهيد الطريق والعودة إلى الصحة الاقتصادية". تحولت اليابان إلى السياسة المالية التوسعية في أوائل التسعينيات.

في الثمانينيات، ازدهر اقتصاد البلاد، مدفوعاً جزئياً بارتفاع قيم الأسهم والعقارات، مما عزز الإنفاق الاستهلاكي من خلال تأثير الثروة وشجع أيضاً الإنفاق الاستثماري.

يشير الاقتصاديون اليابانيون الآن إلى هذه الفترة باسم "اقتصاد الفقاعة"، لأن الارتفاع في قيمة الأسهم والأراضي لا يمكن تبريره من منظور الحسابات المنطقية. في نهاية الثمانينيات انفجرت الفقاعة، تراجعت قيم الأسهم والأراضي، وانزلق الاقتصاد إلى الركود مع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. منذ أوائل التسعينيات، اعتمدت اليابان على المشتريات الحكومية واسعة النطاق للسلع والخدمات، بشكل أساسي في شكل إنفاق على البناء على البنية التحتية من أجل دعم الطلب الإجمالي. تم تقليص هذا الإنفاق في السنوات الأخيرة، ولكن في ذروته كان مثيراً للإعجاب حقاً. في عام ١٩٩٦، أنفقت اليابان نحو ٣٠٠ مليار دولار على البنية التحتية، مقارنة بـ ١٨٠ مليار دولار فقط تم إنفاقها في الولايات المتحدة، على الرغم من أن اليابان بها أقل من نصف سكان أمريكا وأقل بكثير من نصف ناتجها المحلي الإجمالي.

تمر الطرق الرائعة عبر مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، وتم استبدال العبارات المؤدية إلى الجزر الصغيرة بالجسور، كما تم رصف العديد

من مجاري الأنهار في البلاد، بحيث تشبه القنوات الصلبة. هل نجحت هذه السياسة؟ الجواب: نعم ولا. يعتقد العديد من الاقتصاديين أنه بدون كل هذا الإنفاق الحكومي، كان الاقتصاد الياباني قد انزلق إلى ركود من طراز عام ١٩٣٠ بعد انفجار فقاعة الأسهم والأراضي. وبدلاً من ذلك، عانى الاقتصاد من تباطؤ ولكن ليس ركود حاد: فقد كان النمو بطيئاً وارتفعت البطالة، لكن لم يكن هناك كساد. علاوة على ذلك، لم تكن السياسات البديلة متاحة بسهولة. إن البديل عن استخدام السياسة المالية لدعم الاقتصاد المتراجع هو استخدام السياسة النقدية، إذ يوسع البنك المركزي المعروض النقدي ويخفض أسعار الفائدة. لقد فعلت اليابان ذلك أيضاً؛ منذ عام ١٩٩٨، كانت أسعار الفائدة قصيرة الأجل تقريباً تساوي صفراً!.

نظراً لأن أسعار الفائدة لا يمكن أن تنخفض إلى ما دون الصفر، لم يكن هناك مجال لمزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، ومع ذلك ظل الاقتصاد بطيئاً، لذلك كانت السياسة المالية التوسعية هي الطريقة الواضحة الوحيدة لزيادة الطلب الإجمالي.

مع ذلك، لم تسفر السياسة المالية التوسعية عن انتعاش كامل في اليابان، وأدت سنوات الإنفاق بالعجز إلى ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يقلق العديد من الخبراء الماليين.

مراجعة سريعة

- تؤثر السياسة المالية على الطلب الإجمالي بشكل مباشر من خلال المشتريات الحكومية للسلع والخدمات وبصورة غير مباشرة من خلال الضرائب والتحويلات الحكومية التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. تمثل برامج التأمين الاجتماعي معظم التحويلات الحكومية.
- تعد زيادة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، والتخفيضات الضريبية، والزيادات في التحويلات الحكومية هي الأشكال الثلاثة الرئيسية للسياسة المالية التوسعية. إن انخفاض المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، وزيادة الضرائب، والتخفيضات في التحويلات الحكومية هي الأشكال الثلاثة الرئيسية للسياسة المالية الانكماشية.
- بسبب التأخيرات الزمنية الحتمية في صياغة وتنفيذ السياسة المالية، قد تؤدي السياسة المالية النشطة إلى زعزعة استقرار الاقتصاد.

تحقق من فهمك ١٢-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. في كل من الحالات التالية، حدد ما إذا كانت السياسة سياسة مالية توسعية أو انكماشية.

أ. تم إغلاق العديد من القواعد العسكرية في جميع أنحاء البلاد، التي توظف معاً عشرات الآلاف من الأشخاص.

ب. يتم زيادة عدد الأسابيع التي يستحقها الشخص العاطل عن العمل للحصول على إعانات البطالة.

ج. زيادة الضريبة الفيدرالية على البنزين.

٢. اشرح لماذا الإغاثة الفيدرالية في حالات الكوارث، التي تنفق الأموال بسرعة على ضحايا الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات وفشل المحاصيل على نطاق واسع، تعمل على استقرار الاقتصاد بشكل أكثر فاعلية من الإغاثة التي يجب تشريعها.

السياسة المالية والمضاعف

تدفع السياسة المالية التوسعية، مثل برنامج الأشغال العامة في اليابان، منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين. أما السياسة المالية الانكماشية، مثل الرسوم الإضافية لضرائب ليندون جونسون، تدفع منحني الطلب الإجمالي إلى اليسار. ومع ذلك، بالنسبة لصانعي السياسات، فإن معرفة اتجاه التحول لا يكفي، فهم بحاجة إلى تقديرات لمدى تحول منحني الطلب الإجمالي بواسطة سياسة معينة. وللحصول على هذه التقديرات، يستخدمون مفهوم المضاعف الذي قدمناه في الفصل العاشر.

الآثار المضاعفة للزيادة في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات

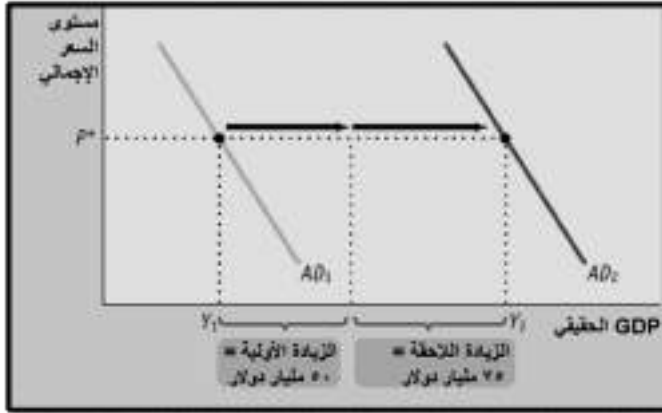
لنفترض أن الحكومة قررت إنفاق ٥٠ مليار دولار لبناء الجسور والطرق. ستؤدي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات إلى زيادة الإنفاق الإجمالي على السلع والخدمات النهائية بشكل مباشر بمقدار ٥٠ مليار دولار. لكن كما تعلمنا في الفصل العاشر، سيكون هناك أيضاً تأثير غير مباشر لأن مشتريات الحكومة ستبدأ بسلسلة من ردود الفعل في جميع أنحاء الاقتصاد. ستكسب الشركات التي تنتج السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة عائدات تتدفق إلى الأسر في شكل أجور وأرباح وفوائد وإيجارات، وستؤدي هذه الزيادة في الدخل المتاح إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، أيضاً سيؤدي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بدوره إلى حث الشركات على زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل المتاح، من ثم حدوث جولة أخرى من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وما إلى ذلك.

في الفصل العاشر، قدمنا مفهوم المضاعف: نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج عن تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق إلى حجم هذا التغيير المستقل. لقد رأينا هناك أنه في أبسط الحالات (حيث لا توجد ضرائب أو تجارة دولية، بحيث يكون أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستحقاً بالكامل للأسر، ويتم تثبيت

مستوى السعر الإجمالي وسعر الفائدة) المضاعف هو $1 / (1 - MPC)$. لتذكر أن MPC هي الميل الحدي للاستهلاك، وهو جزء الدولار الإضافي الذي يتم إنفاقه من الدخل المتاح. على سبيل المثال، إذا كان الميل الحدي للاستهلاك هو 0,6، يكون المضاعف $1 / (1 - 0,6) = 2,5$. تعتبر الزيادة في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات مثلاً على الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق، سيتم توضيح تأثيره في الشكل (١٢-٦). بالنظر إلى مضاعف 2,5، فإن زيادة ٥٠ مليار دولار في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات ستحول منحنى AD يميناً من AD1 إلى AD2، وهي مسافة تمثل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيمة ١٢٥ مليار دولار عند مستوى سعر إجمالي معين، P^* .

من هذا المبلغ ١٢٥ مليار دولار، ٥٠ مليار دولار هو التأثير الأولي للزيادة في G، والباقي ٧٥ مليار دولار هو التأثير اللاحق الناتج عن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي. ماذا يحدث إذا تم تخفيض المشتريات الحكومية للسلع والخدمات بدلاً من ذلك؟ الرياضيات هي نفسها تماماً، باستثناء أن هناك علامة ناقص في المقدمة: إذا انخفضت مشتريات الحكومة بمقدار ٥٠ مليار دولار والميل الحدي للاستهلاك 0,6، فإن منحنى AD يتحول إلى اليسار بمقدار ١٢٥ مليار دولار.

الشكل (١٢-٦): تأثير المضاعف على الزيادة في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات



في الشكل (١٢-٦): زيادة المشتريات الحكومية للسلع والخدمات بمقدار ٥٠ مليار دولار أمريكي لها تأثير مباشر على تحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين بمقدار ٥٠ مليار دولار. هذه ليست نهاية الحكاية. يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع الدخل المتاح، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الإنفاق الاستهلاكي، وما إلى ذلك. يعد التحول النهائي، من AD_1 إلى AD_2 ، مضاعفاً للزيادة في المشتريات الحكومية.

تأثيرات المضاعف على التغيرات في التحويلات الحكومية والضرائب

لا ينبغي أن تتخذ السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية شكل تغييرات في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات. يمكن للحكومات أيضاً تغيير مدفوعات التحويلات أو الضرائب. ومع ذلك بشكل عام، يؤدي التغيير في التحويلات الحكومية أو الضرائب إلى انحراف منحنى الطلب

الإجمالي بأقل من تغيير متساوٍ في الحجم في المشتريات الحكومية. لنعرف السبب، سنتخيل أنه بدلاً من إنفاق ($50 \times MPC$) مليار دولار على بناء الجسور، قامت الحكومة ببساطة بتوزيع 50 مليار دولار على شكل تحويلات حكومية. في هذه الحالة، لا يوجد تأثير مباشر على الطلب الإجمالي كما حدث مع المشتريات الحكومية للسلع والخدمات. يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط لأن الأسر تنفق القليل من 50 مليار دولار. ما المقدار الذي سينفقونه؟.

الجواب: نظراً لأن مدفوعات التحويل البالغة 50 مليار دولار تزيد الدخل المتاح، ستخاطر الأسر في الجولة الأولى من زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار 50 مليار دولار أمريكي. على سبيل المثال، إذا كانت $MPC = 0.6$ ، فإن الزيادة في الجولة الأولى في إنفاق المستهلك ستكون 30 مليار دولار ($0.6 \times 50 = 30$ مليار دولار).

مثل الزيادة في المشتريات الحكومية، سيؤدي هذا الارتفاع الأولي في إنفاق المستهلكين إلى سلسلة من الجولات اللاحقة التي يرتفع فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي بشكل أكبر. في هذا المثال، على الرغم من أن التحويل يكلف الحكومة نفس المبلغ مثل الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات، فإن الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق من التحويل (30 مليار دولار) أقل من الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق من الإنفاق الحكومي (50 مليار دولار)، وسيكون التأثير الإجمالي

على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أصغر أيضاً. بشكل عام، كل ١ دولار من مدفوعات التحويل ستزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما يساوي قيمة $MPC / (MPC - ١)$ بالدولار، أقل من مضاعف الزيادات في المشتريات الحكومية، التي تبلغ $١ / (MPC - ١)$ بالدولار.

على سبيل المثال، إذا كان الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٦، فإن ١ دولار من مدفوعات التحويل يرفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار $٠,٦ / (٠,٦ - ١) = ١.٥٠$ دولار، في حين أن زيادة ١ دولار في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات ترفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار $١ / (٠,٦ - ١) = ٢,٥٠$ دولار. التخفيض الضريبي له تأثير مشابه لتأثير التحويل، يزيد الدخل المتاح، مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات في الإنفاق الاستهلاكي، لكن التأثير الإجمالي أقل من تأثير زيادة متساوية الحجم في المشتريات الحكومية: الزيادة المستقلة في إجمالي الإنفاق أصغر لأن الأسر توفر جزءاً من مبلغ التخفيض الضريبي. يجب أن نلاحظ أيضاً أن الضرائب تُحدث تعقيداً إضافياً، فهي عادةً ما تغير حجم المضاعف، وذلك لأنه في العالم الحقيقي نادراً ما تفرض الحكومات ضرائب "المبلغ الإجمالي"، إذ يكون مقدار الضريبة المستحقة على الأسرة مستقلاً عن دخلها. بدلاً من ذلك، يتم جمع الغالبية العظمى من الإيرادات الضريبية من خلال الضرائب التي تعتمد بشكل إيجابي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (المضاعف على التغييرات الضريبية المذكورة أعلاه، $MPC / (MPC - ١)$) مقدراً بالدولار، هو المضاعف على الضرائب الكلية).

كما سنناقش قريباً، ونحلل بالتفصيل في ملحق هذا الفصل، الضرائب التي تعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلل من حجم المضاعف. عملياً، غالباً ما يجادل الاقتصاديون بأنه من المهم أيضاً من بين السكان الحصول على تخفيضات ضريبية أو زيادات في التحويلات الحكومية. على سبيل المثال، لنقارن بين آثار الزيادة في إعانات البطالة مع خفض الضرائب على الأرباح الموزعة على المساهمين كأرباح. تشير استطلاعات المستهلكين إلى أن العامل العادي العاطل عن العمل سينفق نصيباً أعلى من أي زيادة في دخله أو دخلها الممكن إنفاقه أكثر من متوسط دخل المتلقي للأرباح، أي إن الأشخاص العاطلين عن العمل يميلون إلى أن يكون لديهم MPC أعلى من الأشخاص الذين يمتلكون الكثير من الأسهم لأن هذا الأخير يميل إلى أن يكون أكثر ثراءً ويوفر المزيد من أي زيادة في الدخل المتاح. إذا كان هذا صحيحاً، فإن الدولار الذي يتم إنفاقه على إعانات البطالة يزيد الطلب الإجمالي أكثر من تخفيضات ضريبية على أرباح الأسهم بقيمة الدولار. كما فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، لعبت هذه الحجج دوراً مهماً في المناقشات السياسية الأخيرة.

كيف تؤثر الضرائب على المضاعف

عندما قدمنا تحليل المضاعف في الفصل العاشر، قمنا بتبسيط الأمور بافتراض أن زيادة ١ دولار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترفع الدخل المتاح بمقدار ١ دولار. في الواقع، ومع ذلك، فإن الضرائب الحكومية

تستحوذ على جزء من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تحدث في كل جولة من عملية المضاعف لأن معظم الضرائب الحكومية تعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. نتيجة لذلك، يزداد الدخل المتاح بنسبة أقل بكثير من دولار واحد بمجرد تضمين الضرائب في النموذج.

إن الزيادة في عائدات الضرائب الحكومية عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليست نتيجة لقرار أو إجراء متعمد من قبل الحكومة، إنها هي نتيجة للطريقة التي تتم بها كتابة قوانين الضرائب، والتي تؤدي إلى زيادة معظم مصادر الإيرادات الحكومية تلقائياً عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. على سبيل المثال، تزداد عائدات ضريبة الدخل عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأن المبلغ الذي يدين به كل فرد في الضرائب يعتمد بشكل إيجابي على دخله، ويزداد الدخل المتاح للأسر عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تزداد إيرادات ضرائب المبيعات عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لأن الأشخاص ذوي الدخل المرتفع ينفقون أكثر على السلع والخدمات.

تزداد إيرادات ضرائب أرباح الشركات عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأن الأرباح تزداد عندما يتوسع الاقتصاد. إن تأثير هذه الزيادات التلقائية في الإيرادات الضريبية هو تقليل حجم المضاعف. تذكر أن المضاعف هو نتيجة تفاعل متسلسل يؤدي فيه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الدخل المتاح، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما

يؤدي إلى مزيد من الزيادات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. حقيقة أن الحكومة تتخلص من بعض أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعني أنه في كل مرحلة من هذه العملية تكون الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أقل مما ستكون عليه لو لم تكن الضرائب جزءاً من الصورة. النتيجة هي تقليل المضاعف. يوضح ملحق هذا الفصل كيفية اشتقاق المضاعف عندما يؤخذ في الاعتبار الضرائب التي تعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يعتقد العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية أنه من الجيد أن تقلل الضرائب في الحياة الواقعية من المضاعف. ناقشنا في الفصل العاشر أن معظم فترات الركود، وليس كلها، هي نتيجة لصددمات الطلب السلبية، نفس الآلية التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية عندما يتوسع الاقتصاد تتسبب في انخفاضها عندما ينكمش الاقتصاد. وبما أن الإيرادات الضريبية تنخفض عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن آثار صدمات الطلب السلبية هذه تكون أقل مما ستكون عليه في حالة عدم وجود ضرائب. ويقلل الانخفاض في الإيرادات الضريبية من التأثير السلبي للانخفاض الأولي في الطلب الإجمالي. من خلال خفض مبلغ الضرائب التي تدفعها الأسر، فإن الانخفاض التلقائي في عائدات الضرائب الحكومية الناتج عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتبر بمثابة سياسة مالية توسعية تلقائية يتم تنفيذها في مواجهة الركود. وبالمثل، عندما يتوسع الاقتصاد، تجد الحكومة نفسها تلقائياً تتبع سياسة مالية انكماشية، مثل الزيادة الضريبية. قواعد الإنفاق الحكومي والضرائب التي تجعل السياسة

المالية توسعية عندما يتقلص الاقتصاد وتقلص عندما يتوسع الاقتصاد، دون الحاجة إلى أي إجراء متعمد من قبل صانعي السياسات، تسمى مثبتات تلقائية. إن القواعد التي تحكم تحصيل الضرائب ليست المثبتات التلقائية الوحيدة، على الرغم من أنها الأهم. تلعب بعض أنواع التحويلات الحكومية أيضاً دوراً في تحقيق الاستقرار. على سبيل المثال، يتلقى المزيد من الأشخاص تأميناً ضد البطالة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود أكثر مما يحصل عليه عندما يكون مزدهراً. ينطبق الشيء نفسه على المساعدة الطبية للفقراء "برنامج ميديكيد" وطوابع الطعام. لذلك تميل مدفوعات التحويل إلى الارتفاع عندما ينكمش الاقتصاد وتنخفض عندما يتوسع الاقتصاد.

* المثبتات التلقائية هي قواعد الإنفاق الحكومي والضرائب التي تجعل السياسة المالية توسعية عندما ينكمش الاقتصاد، ومنكمشة عندما يتوسع الاقتصاد.

مثل التغييرات في الإيرادات الضريبية، تميل هذه التغييرات في التحويلات إلى تقليل حجم المضاعف لأن التغيير الإجمالي في الدخل المتاح الناتج عن ارتفاع أو انخفاض معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أصغر. كما في حالة عائدات الضرائب الحكومية، يعتقد العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية أنه من الجيد أن تقلل التحويلات الحكومية من المضاعف. بشكل أكثر عمومية، تعتبر السياسات المالية التوسعية والانكماشية الناتجة عن عوامل الاستقرار التلقائية مفيدة على نطاق واسع لتحقيق استقرار الاقتصاديات الكلية. لكن ماذا عن السياسة المالية التي

ليست نتيجة عوامل الاستقرار التلقائية؟ الجواب هو: السياسة المالية التقديرية هي السياسة المالية التي هي نتيجة مباشرة للإجراءات المتعمدة من قبل صانعي السياسات أكثر من التعديل التلقائي. على سبيل المثال، خلال فترة الركود، قد تسن الحكومة تشريعات تقلل الضرائب وتزيد الإنفاق الحكومي عن قصد من أجل تحفيز الاقتصاد. يعد استخدام السياسة المالية التقديرية لمكافحة حالات الركود وكبح جماح التوسعات أكثر إثارة للجدل من دور عوامل الاستقرار التلقائية. سنشرح السبب، وسنصف المناقشات بين خبراء الاقتصاديات الكلية حول الدور المناسب للسياسة المالية، في الفصل السابع عشر.

* السياسة المالية التقديرية هي سياسة مالية ناتجة عن إجراءات متعمدة من قبل صانعي السياسات أكثر من كونها قواعد.



من الأمثلة على السياسة المالية التقديرية إدارة تقدم الأعمال (WPA)، وهو إجراء إغاثة أنشئ خلال فترة الكساد الكبير. وُضِعَ العاطلون عن العمل للمشاركة في مشاريع الأشغال العامة، وبناء الجسور والطرق والمباني والمتنزهات.

حالة الاقتصاد في العمل

ماهي القيمة مقابل المال؟

في عام ٢٠٠١، شهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً، تلاه "انتعاش البطالة" في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ولكن التوظيف الكلي لم يحدث. كان هناك اتفاق واسع النطاق بين الاقتصاديين على أن البلاد بحاجة إلى سياسة مالية توسعية لتحفيز الطلب الإجمالي. اتبعت الحكومة، في الواقع، سياسة مالية توسعية، التخفيضات الضريبية المقترنة بزيادة الإنفاق الحكومي ساعدت بلا شك على زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج، ولكن هل تم تنفيذ السياسة المالية التوسعية بالطريقة الصحيحة؟ الجواب هو: أن النقاد جادلوا بأن مزيجاً مختلفاً من السياسات كان سيحقق المزيد من "القيمة مقابل المال"، كانوا سيفعلون المزيد لزيادة الطلب الإجمالي، لكن هذا أدى إلى زيادة أقل في عجز الميزانية. من الأمثلة النزيهة الواضحة على هذا النقد هو التحليل الذي أجراه مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في موقع Economy.com، وهي شركة استشارية، حيث قدر زاندي الآثار المضاعفة لعدد من السياسات المالية البديلة، كما هو موضح في الجدول (١٢-١). جادل زاندي أيضاً بأن العديد من التخفيضات الضريبية التي تم سنها بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ كان لها

تأثيرات أقل على الطلب الإجمالي مقارنة بأنواع أخرى من التخفيضات الضريبية لأنها ذهبت إلى الأشخاص الذين ربما لن ينفقوا الكثير من الزيادة في دخلهم المتاح، لقد كان ينتقد بشكل خاص التخفيضات الضريبية على أرباح الأسهم وقيمة العقارات الموروثة، بحجة أنهم لم يفعلوا سوى القليل لزيادة الإنفاق الاستهلاكي. وفقاً لتحليله، فإن مجموعة بديلة من السياسات المالية التي تضع المزيد من الدخل المتاح في أيدي العمال العاطلين عن العمل ودافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض وحكومات الولايات والحكومات المحلية التي تعاني ضائقة مالية كانت ستؤدي إلى زيادة أكبر في الإنفاق بنفس التكلفة. كان من الممكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض عجز الميزانية وزيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم إلى انخفاض البطالة. لقد شارك العديد من الاقتصاديين في هذا الرأي، وإن لم يكن الجميع بالتأكيد. على الرغم من الانتقادات، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن التخفيضات الضريبية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ ساعدت في توليد التوسع الاقتصادي. قال ريتشارد بيرنر، خبير اقتصادي في شركة استثمار "مورغان ستانلي"، فإن التخفيضات الضريبية ربما لم تولد الكثير من القيمة المالية لكل مجموعة من المال، لكنها لا تزال فعالة لأنها تنطوي على الكثير من الأموال.

الجدول (١٢ - ١): الاختلافات في تأثير السياسات المالية التوسعية

شرح السياسة	الزيادة المقدرة في GDP الحقيقي لكل دولار في السياسة المالية	السياسة
تمديد فترة استحقاقات البطالة وزيادة التحويلات للعاطلين عن العمل	١,٧٣ دولار	تمديد مزايا التأمين الفيدرالي الطارئ ضد البطالة
خفض معدل الضريبة على بعض الدخل من ١٥% إلى ١٠%، ويستفيد منه بشكل أساسي الأسر المتوسطة الدخل	١,٣٤ دولار	١٠% شريحة ضريبة الدخل الشخصي
تقديم مساعدات مالية لحكومات الولايات خلال فترات الركود حتى لا تضطر الدول إلى زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق	١,٢٤ دولار	مساعدات حكومة الدولة
زيادة تخفيض ضريبة الدخل لكل طفل، ويستفيد منها بشكل أساسي الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض	١,٠٤ دولار	خصم ائتمان ضريبة الطفل
تقليل "عقوبة الزواج"، وهي زيادة الضرائب المجمعة التي يمكن أن تحدث عندما يتزوج عاملان	٠,٧٤ دولار	عقوبة ضريبة الزواج
مراجعة الحد الأدنى البديل للضريبة، المصمم لمنع الأثرياء الذين لديهم خصومات كثيرة من دفع ضرائب قليلة للغاية، لاستبعاد أولئك الذين لا يعتبرون أثرياء بما فيه الكفاية	٠,٦٧ دولار	تعديلات الحد الأدنى البديل للضريبة

تخفيضات معدل الضريبة الشخصية الحدية	٠,٥٩ دولار	يقلل معدلات الضرائب للأشخاص ذوي الدخل المرتفع
شطب الاستثمار التجاري	٠,٢٤ دولار	يسمح مؤقتاً للشركات بخصم بعض الإنفاق الاستثماري من الأرباح الخاضعة للضريبة
توزيعات الأرباح - تخفيض ضريبة أرباح رأس المال	٠,٠٩ دولار	تقليل الضرائب على أرباح الأسهم وأرباح رأس المال
تخفيض الضرائب العقارية	٠ دولار	تقليل الضريبة المدفوعة على قيمة الأصول التي تنتقل إلى الورثة عند وفاة الشخص

مراجعة سريعة:

- يتم تحديد المقدار الذي تغير به التغييرات في المشتريات الحكومية منحني الطلب الإجمالي بواسطة المضاعف.
- تؤدي التغييرات في الضرائب والتحويلات الحكومية أيضاً إلى تحول منحني الطلب الإجمالي، ولكن بمقدار أقل من التغييرات ذات الحجم المتساوي في المشتريات الحكومية.
- العلاقة الإيجابية بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والعلاقة السلبية بين بعض التحويلات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلل من حجم المضاعف، لذا فإن القواعد التي تحكم الضرائب والتحويلات تعمل بمثابة عوامل استقرار تلقائية. هناك اتفاق واسع النطاق على أن هذا أمر جيد، ولكن الجدل حول دور السياسة المالية التقديرية.

تحقق من فهمك ١٢-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح لماذا ستؤدي زيادة ٥٠٠ مليون دولار في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات إلى حدوث تحول أكبر في منحني الطلب الإجمالي مقارنة بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون دولار في التحويلات الحكومية.
٢. اشرح لماذا سيؤدي التخفيض بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات إلى حدوث تحول أكبر في منحني الطلب الإجمالي أكثر من خفض التحويلات الحكومية بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

رصيد الميزانية

تميل العناوين الرئيسية حول ميزانية الحكومة إلى التركيز على نقطة واحدة فقط وهي ما إذا كانت الحكومة لديها فائض أو عجز، وفي كلتا الحالتين، ما حجمه. عادةً ما يعتقد الناس أن الفوائض جيدة: عندما حققت الحكومة الفيدرالية فائضاً قياسيًّا في عام ٢٠٠٠، اعتبره كثير من الناس سبباً للاحتفال. على العكس من ذلك، يعتقد الناس عادةً أن العجز أمر سيئ: عندما واجهت الحكومة الفيدرالية عجزاً قياسيًّا في عام ٢٠٠٤، اعتبره الكثير من الناس سبباً للقلق، ووعد البيت الأبيض بخفض العجز بمرور الوقت.

كيف تتناسب حالات الفائض والعجز مع تحليل السياسة المالية؟ هل العجز في أي وقت شيء جيد والفائض شيء سيء؟ دعونا نلق نظرة على أسباب ونتائج الفوائض والعجز.

رصيد الميزانية كمقياس للسياسة المالية

ماذا نعني بحالات الفائض والعجز؟ الجواب: رصيد الميزانية، الذي حددناه في الفصل التاسع، هو الفرق بين دخل الحكومة، في شكل إيرادات ضريبية، وإنفاقها، على كل من السلع والخدمات والتحويلات الحكومية في عام معين. أي إنَّ رصيد الميزانية يساوي مدخرات الحكومة ويُحدِّد بواسطة المعادلة:

$$(12-2) \text{SGovernment} = T - G - TR$$

حيث T هي قيمة الإيرادات الضريبية، وG هي المشتريات الحكومية وTR هي قيمة التحويلات الحكومية. كما تعلمنا في الفصل التاسع، فائض الميزانية هو رصيد إيجابي للميزانية وعجز الميزانية هو رصيد سلبي في الميزانية. عندما تتساوى الأمور الأخرى، فالسياسات المالية التوسعية، زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، وتحويلات حكومية أعلى، أو ضرائب أقل، تقلل من رصيد الميزانية لذلك العام، أي إنَّ السياسات المالية التوسعية تجعل فائض الميزانية أقل أو تجعل عجز الميزانية أكبر. وعلى العكس من ذلك، فإن السياسات المالية الانكماشية، عند خفض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أو خفض التحويلات الحكومية، أو زيادة الضرائب،

تزيد من رصيد الميزانية لذلك العام، مما يجعل فائض الميزانية أكبر أو عجز الميزانية أصغر.



قد تعتقد أن هذا يعني أنه يمكن استخدام التغييرات في رصيد الميزانية لقياس السياسة المالية. في الواقع، غالباً ما يفعل الاقتصاديون ذلك بالضبط: يستخدمون التغييرات في رصيد الميزانية كوسيلة "سريعة وقذرة" لتقييم ما إذا كانت السياسة المالية الحالية توسعية أو انكماشية، لكنهم دائماً ما يضعون في اعتبارهم سببين يكون هذا النهج السريع والقذر مضللاً في بعض الأحيان:

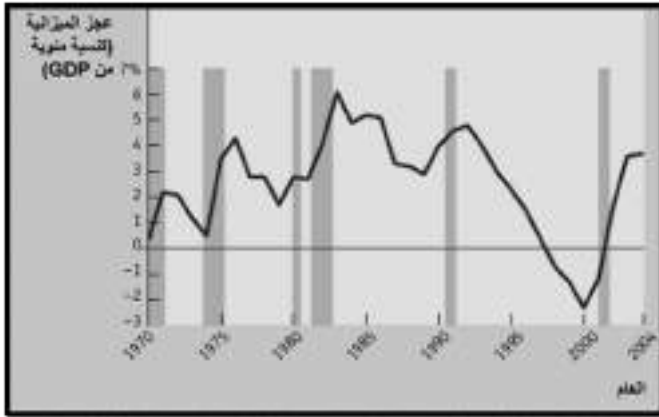
- تغييران مختلفان في السياسة المالية لهما تأثيرات متساوية على رصيد الميزانية قد يكون لهما تأثيرات غير متكافئة تماماً على الطلب الإجمالي. كما رأينا بالفعل، فإن التغييرات في المشتريات الحكومية لها تأثير أكبر على الطلب الإجمالي من التغييرات ذات الحجم المتساوي في الضرائب والتحويلات الحكومية.
- تكون التغييرات في رصيد الميزانية في كثير من الأحيان في حد ذاتها نتيجة وليست سبباً لتقلبات الاقتصاد.

لفهم النقطة الثانية، نحتاج إلى فحص تأثيرات دورة الأعمال على الميزانية.

دورة الأعمال ورصيد الميزانية المعدلة دورياً

كانت هناك تاريخياً علاقة قوية بين موازنة الحكومة الفيدرالية ودورة الأعمال. تميل الميزانية إلى الانتقال إلى العجز عندما يواجه الاقتصاد ركوداً، لكن العجز يميل إلى الانخفاض أو حتى يتحول إلى فوائض عندما يتوسع الاقتصاد. يوضح الشكل (٧-١٢) عجز الميزانية الفيدرالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٧٠. المناطق المظللة تشير إلى حالات الركود. المناطق غير المظللة تشير إلى حالات التوسع. كما سنرى، زاد عجز الميزانية الفيدرالية في وقت قريب من كل ركود، وعادة ما ينخفض أثناء فترة التوسع.

الشكل (٧-١٢): عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية ودورة الأعمال



في الشكل (٧-١٢): يميل عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع خلال فترات الركود (المشار إليها بالمناطق المظلمة) وينخفض أثناء التوسعات.

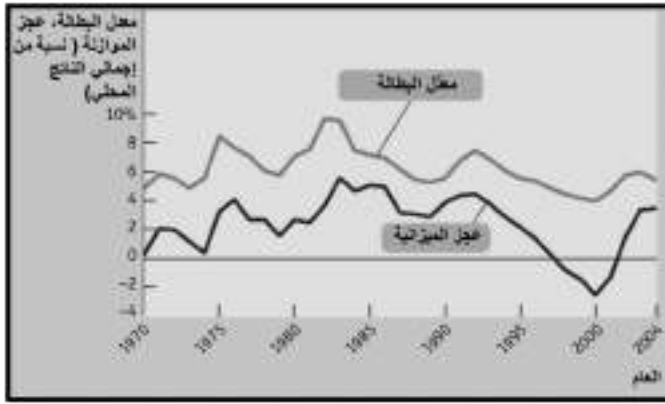
المصدر: مكتب الميزانية بالكونغرس، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

في الواقع، في المراحل الأخيرة من التوسع الطويل الممتد من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، أصبح العجز سلبياً، أصبح عجز الميزانية فائضاً في الميزانية.

تصبح العلاقة بين دورة الأعمال ورصيد الميزانية أكثر وضوحاً إذا قارنا عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مع معدل البطالة، كما هو الحال في الشكل (٨-١٢). دائماً ما يرتفع عجز الميزانية عندما يرتفع معدل البطالة وينخفض عندما ينخفض معدل البطالة. هل هذه العلاقة بين دورة الأعمال ورصيد الميزانية دليل على أن صانعي السياسات ينخرطون في سياسة مالية تقديرية، وذلك من خلال استخدام السياسة المالية التوسعية أثناء فترات الركود والسياسة المالية الانكماشية أثناء التوسعات؟ الجواب: ليس بالضرورة. تعكس العلاقة في الشكل (٨-١٢) إلى حد كبير المثبتات التلقائية في العمل. كما تعلمنا في مناقشة المثبتات التلقائية، تميل عائدات الضرائب الحكومية إلى الارتفاع وتميل بعض التحويلات الحكومية، مثل مدفوعات إعانات البطالة، إلى الانخفاض عندما يتوسع الاقتصاد. وعلى

العكس من ذلك، تميل عائدات الضرائب الحكومية إلى الانخفاض، وتميل بعض التحويلات الحكومية إلى الارتفاع عندما ينكمش الاقتصاد، لذلك تميل الميزانية إلى التحرك نحو العجز أثناء فترات الركود ونحو الفائض أثناء فترات التوسع حتى بدون أي إجراء متعمد من جانب صانعي السياسة.

الشكل (١٢-٨): عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية ومعدل البطالة



في الشكل (١٢-٨): هناك علاقة وثيقة بين رصيد الميزانية ودورة الأعمال: الركود يحرك رصيد الميزانية نحو العجز، لكن التوسع يحركه نحو الفائض. يعمل معدل البطالة كمؤشر لدورة الأعمال، ويجب أن نتوقع أن نرى معدل بطالة أعلى مرتبطاً بارتفاع عجز الميزانية. وهذا ما يؤكد الشكل: يتحرك عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل وثيق جنباً إلى جنب مع معدل البطالة.

المصدر: مكتب الميزانية بالكونغرس، مكتب إحصاءات العمل.

عند تقييم سياسة الميزانية، غالباً ما يكون من المفيد فصل التغييرات في رصيد الميزانية بسبب دورة الأعمال عن التغييرات الناتجة عن تغييرات السياسة المتعمدة. الأولى تتأثر بعوامل الاستقرار التلقائية، وتتأثر الثانية بالتغييرات المتعمدة في المشتريات الحكومية أو التحويلات الحكومية أو الضرائب.

يحدث ذلك لسبب واحد، لأن تأثيرات دورة الأعمال على رصيد الميزانية مؤقتة: فكل من فجوات الركود (حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الناتج المحتمل) والفجوات التضخمية (حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الناتج المحتمل) تميل إلى القضاء عليها على المدى الطويل، لذا فإن التخلص من آثار فجوات الركود والتضخم على رصيد الميزانية يلقي الضوء على ما إذا كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومية مستدامة على المدى الطويل. بمعنى آخر، هل تدر السياسات الضريبية للحكومة عائدات كافية لتمويل إنفاقها على المدى الطويل؟ من المفيد أيضاً التمييز بين التغييرات "السلبية" في رصيد الميزانية التي تنتج عن التغييرات في الاقتصاد والتغييرات التي تنتج عن الإجراءات التي يتخذها صانعو السياسات.

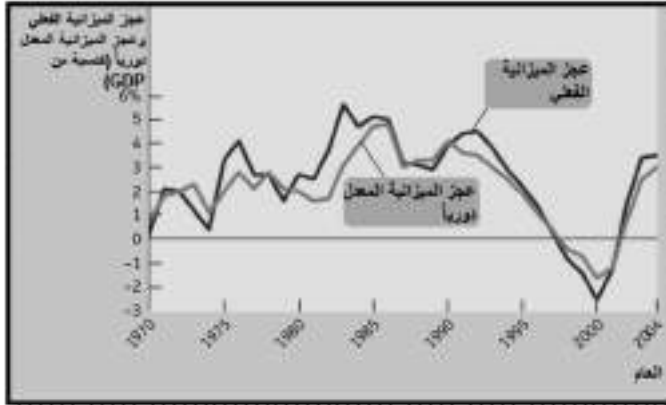
لفصل تأثير دورة الأعمال عن تأثيرات العوامل الأخرى، تنتج العديد من الحكومات تقديراً لما سيكون عليه رصيد الميزانية إذا لم يكن هناك فجوة ركود أو تضخم. رصيد الميزانية المعدل دورياً هو تقدير لما سيكون عليه

رصيد الميزانية إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي الناتج المحتمل تماماً، فهو يأخذ في الاعتبار عائدات الضرائب الإضافية التي ستجمعها الحكومة والتحويلات التي ستوفرها إذا تم القضاء على فجوة الركود، أو الإيرادات التي ستخسرهما الحكومة والتحويلات الإضافية التي ستجريها إذا تم القضاء على فجوة التضخم.

* رصيد الميزانية المعدل دورياً هو تقدير لما سيكون عليه رصيد الميزانية إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي الإنتاج المحتمل تماماً.

يوضح الشكل (١٢-٩) عجز الميزانية الفعلي وتقدير مكتب الميزانية في الكونغرس لعجز الميزانية المعدل دورياً، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٧٠. وكما سنرى، فإن عجز الميزانية المعدل دورياً لا يتقلب بقدر تقلب عجز الموازنة الفعلي. على وجه الخصوص، عادةً ما يكون العجز الفعلي الكبير، مثل عجز عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٣، ناتجاً جزئياً عن كساد اقتصادي.

الشكل (١٢-٩): عجز الميزانية الفعلي مقابل عجز الميزانية المعدل دورياً



في الشكل (١٢-٩): إن عجز الميزانية المعدل دورياً هو تقدير لما سيكون عليه عجز الميزانية إذا كان الاقتصاد في حالة إنتاج محتمل. إنه يتأرجح لكن أقل من عجز الميزانية الفعلي، لأن سنوات التي يكون فيها العجز كبيراً في الميزانية تميل أيضاً لتكون سنوات فيها يعاني الاقتصاد من فجوة ركود كبيرة. المصدر: مكتب الميزانية بالكونغرس.

هل يجب أن تكون الميزانية متوازنة؟

كما سنرى في القسم التالي، يمكن أن يتسبب العجز المستمر في الميزانية في حدوث مشكلات لكل من الحكومة والاقتصاد. ومع ذلك، يميل السياسيون دائماً إلى مواجهة العجز لأن هذا يسمح لهم بتلبية احتياجات الناخبين عن طريق خفض الضرائب دون خفض الإنفاق أو عن طريق زيادة الإنفاق دون زيادة الضرائب. نتيجة لذلك، هناك محاولات عرضية من قبل صانعي السياسات لفرض الانضباط المالي من خلال إدخال تشريعات، أو حتى تعديل دستوري، تمنع الحكومة من إدارة عجز الميزانية. وعادة ما يتم ذكر ذلك كشرط أن تكون الميزانية "متوازنة"، بحيث تساوي الإيرادات على الأقل الإنفاق في كل سنة مالية. هل ستكون فكرة جيدة أن نطلب ميزانية متوازنة سنوياً؟ الجواب: هو أن معظم الاقتصاديين لا يعتقدون ذلك، إنما يعتقدون أن الحكومة يجب أن توازن فقط في متوسط ميزانيتها، وأنه ينبغي السماح لها بإجراء عجز في السنوات السيئة، يقابله فوائض في السنوات الجيدة. لا يعتقدون أيضاً أنه يجب إجبار الحكومة على

إدارة ميزانية متوازنة كل عام، لأن هذا من شأنه أن يقوض دور الضرائب والتحويلات كمثبات تلقائية. وكما تعلمنا سابقاً في هذا الفصل، فإن ميل الإيرادات الضريبية إلى الانخفاض والتحويلات إلى الارتفاع عندما ينكمش الاقتصاد يساعد في الحد من حجم حالات الركود. لكن انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع التحويلات يدفعان بالميزانية نحو العجز. إذا كانت الإيرادات الضريبية والتحويلات مقيدة بقاعدة الموازنة المتوازنة، فسيتعين على الحكومة الاستجابة لهذا العجز بسياسات مالية انكماشية من شأنها أن تعمق الركود. مع ذلك، يشعر صانعو السياسات بالقلق بشأن العجز المفرط أحياناً أن القواعد الصارمة التي تحظر، أو على الأقل تضع حداً أعلى للعجز تعتبر ضرورية. وكما توضح فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، أن أوروبا واجهت الكثير من المتاعب في التوفيق بين القواعد لفرض المسؤولية المالية ومشكلات السياسة المالية قصيرة المدى.

حالة الاقتصاد في العمل

ميثاق الاستقرار أم ميثاق الغباء؟

في عام ١٩٩٩ اتخذت مجموعة من الدول الأوروبية خطوة بالغة الأهمية عندما تبنت عملة مشتركة، وهي اليورو، لتحل محل عملاتها الوطنية، مثل الفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والليرة الإيطالية. إلى جانب إدخال اليورو، جاء إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يضع السياسة النقدية للمنطقة بأكملها. وكجزء من اتفاقية إنشاء العملة الجديدة، وقعت

حكومات الدول الأعضاء على "ميثاق الاستقرار" الأوروبي. نصّت هذه الاتفاقية أنه ينبغي على كل حكومة الحفاظ على عجز ميزانيتها، العجز الفعلي، وليس المعدل دورياً، أقل من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد أو ستواجه غرامات. كان الهدف من الاتفاقية منع الإنفاق غير المسؤول بالعجز الناتج عن الضغط السياسي الذي قد يؤدي في النهاية إلى تقويض العملة الجديدة. ومع ذلك، كان لاتفاق الاستقرار جانب سلبي خطير: فقد حد من قدرة الدولة على استخدام السياسة المالية. في الواقع، سرعان ما أصبحت اتفاقية الاستقرار مشكلة لأكبر اقتصاديين في منطقة اليورو. في عام ٢٠٠٢، كانت كل من فرنسا وألمانيا تعانيان ارتفاع معدلات البطالة وكذلك عجزاً في الميزانية يتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاوة على ذلك، بدا من المحتمل أن يرتفع العجز في كلا البلدين في عام ٢٠٠٣، وهو ما حدث بالفعل. بموجب قواعد ميثاق الاستقرار، كان من المفترض أن تخفض فرنسا وألمانيا عجز ميزانيتها عن طريق زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق.

مع ذلك، كان من الممكن أن تؤدي السياسة المالية الانكماشية إلى ارتفاع معدل البطالة. في تشرين الأول ٢٠٠٢، رداً على هذه المشكلات الاقتصادية، وصف مسؤول أوروبي كبير اتفاقية الاستقرار بأنها "غبية". سرعان ما سبب ذلك للصحفيين يوم ميداني، وأطلقوا عليه اسم "ميثاق الغباء". في الواقع، عندما جاء وقت الحسم، ثبت أن الاتفاقية غير قابلة للتنفيذ. تتمتع كل من ألمانيا وفرنسا بنفوذ سياسي كافٍ لمنع فرض العقوبات.

في الواقع، في آذار ٢٠٠٥ تمت إعادة صياغة ميثاق الاستقرار للسماح بانتهاكات "صغيرة ومؤقتة" لحد ٣%، مع بند خاص يسمح لألمانيا بوصف المساعدات لألمانيا الشرقية السابقة على أنها نفقات مؤقتة. قبل أن يربتوا على ظهورهم بسبب تفوق قواعدهم المالية الخاصة، يجب على الأمريكيين ملاحظة أن الولايات المتحدة لديها نسختها الخاصة من ميثاق الغباء. تعمل ميزانية الحكومة الفيدرالية كعامل استقرار تلقائي، ولكن ٤٩ ولاية من الولايات الخمسين مطالبة بموجب دستورها الخاص بها بموازنة ميزانياتها كل عام. عندما حدث الركود في عام ٢٠٠١، اضطرت معظم الدول إلى، نحنوا ماذا؟ الجواب: خفض الإنفاق ورفع الضرائب في مواجهة الركود، وهو الشيء الخطأ بالضبط من وجهة نظر الاقتصاديات الكلية. ليس من المستغرب أن تجد بعض الدول، مثل بعض الدول الأوروبية، طرقاً للغش.

مراجعة سريعة

- يميل عجز الموازنة إلى الارتفاع خلال فترات الركود والانخفاض أثناء فترات التوسع. يعكس هذا تأثير دورة الأعمال على رصيد الميزانية.
- رصيد الميزانية المعدل دورياً هو تقدير لما سيكون عليه رصيد الميزانية إذا كان الاقتصاد في حالة إنتاج محتمل. وهو يختلف أقل من عجز الموازنة الفعلي.

□ يعتقد معظم الاقتصاديين أن الحكومات يجب أن تعاني عجزاً في الميزانية في السنوات السيئة وفائض في الميزانية في السنوات الجيدة. إن القاعدة التي تتطلب ميزانية متوازنة ستقوض دور المثبتات التلقائية.

تحقق من فهمك ١٢-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. عندما تكون أرباحك من العمل والدراسة منخفضة، يساعدك والدك في تحمل النفقات. عندما تكون أرباحك عالية، فإنهم يتوقعون منك المساهمة في فاتورة التعليم الخاص بك. اشرح كيف يعمل هذا الترتيب كعامل استقرار تلقائي لنشاطك الاقتصادي.
٢. اشرح سبب احتمال تعرض الدول التي تتطلب دساتيرها تحقيق التوازن في ميزانياتها لتقلبات اقتصادية أكثر حدة من الدول التي لا تلتزم بهذا المطلب.

الآثار طويلة المدى للسياسة المالية

قامت الحكومة اليابانية ببناء الجسر المؤدي إلى جزيرة أواجي كجزء من سياسة مالية تهدف إلى زيادة الطلب الإجمالي. كما رأينا، كانت هذه السياسة ناجحة جزئياً: على الرغم من أن الاقتصاد الياباني كان بطيئاً خلال التسعينيات، تجنب ركوداً حاداً مقارنةً بما حدث في العديد من البلدان في

الثلاثينيات. ومع ذلك، فإن حقيقة أن اليابان كانت تعاني عجزاً كبيراً عاماً بعد عام جعلت العديد من المراقبين غير مرتاحين. بحلول عام ٢٠٠٠، كان هناك نقاش بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت ديون اليابان قد بدأت تصل إلى مستويات تنذر بالخطر. لن تكتمل أي مناقشة للسياسة المالية إذا لم يؤخذ في الاعتبار الآثار طويلة الأمد لفوائض وعجز الميزانية الحكومية. ننتقل الآن إلى تلك الآثار طويلة المدى.

العجز والفائض والديون

عندما تنفق الأسرة أكثر مما تكسب على مدار عام، يتعين عليها جمع الأموال الإضافية إما عن طريق بيع الأصول أو عن طريق الاقتراض. وإذا اقترضت الأسرة عاماً بعد عام، فسوف ينتهي بها الأمر بالكثير من الديون. ينطبق الشيء نفسه على الحكومات، مع استثناءات قليلة، فلا تجمع الحكومات مبالغ كبيرة عن طريق بيع الأصول مثل الحدائق الوطنية. بدلاً من ذلك، عندما تنفق الحكومة أكثر من عائدات الضرائب التي تتلقاها، وعندما تعاني عجزاً في الميزانية، فإنها تقترض دائماً الأموال الإضافية. الحكومات التي تعاني عجزاً مستمراً في الميزانية ينتهي بها الأمر بديون كبيرة. ولتفسير الأرقام التالية، نحتاج إلى معرفة ميزة غريبة قليلاً لمحاسبة الحكومة الفيدرالية. لأسباب تاريخية، لا تحتفظ حكومة الولايات المتحدة بالكتب للسنوات التقويمية. بدلاً من ذلك، يتم الاحتفاظ بإجماليات

الميزانية للسنوات المالية، التي تمتد من الأول من تشرين الأول إلى ٣٠ أيلول، وتسمى حسب السنة التقويمية التي تنتهي فيها. على سبيل المثال، بدأت السنة المالية ٢٠٠٤ في ١ تشرين الأول ٢٠٠٣، وانتهت في ٣٠ أيلول ٢٠٠٤.

في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤، كان إجمالي ديون الحكومة الفيدرالية الأمريكية يساوي ٧,٤ تريليون دولار تقريباً. ومع ذلك، يمثل جزء من هذا الدين قواعد محاسبية ولا سيما تحدد أن الحكومة الفيدرالية ككل مدينة بأموال لبرامج حكومية معينة، وخاصة برنامج الضمان الاجتماعي. سنشرح هذه القواعد قريباً، ولكن دعونا الآن نركز على الدين العام: وهو الدين الحكومي المملوك لأفراد ومؤسسات خارج الحكومة. في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤، كان الدين العام للحكومة الفيدرالية ٤,٣ تريليون دولار "فقط"، أو ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي. إذا قمنا بتضمين ديون حكومات الولايات والحكومات المحلية، فإن إجمالي الدين العام الحكومي كان نحو ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي. يقارن الشكل (١٢) - ١٠ نسبة الدين العام الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية الأخرى في عام ٢٠٠٣. اعتباراً من عام ٢٠٠٣، كان مستوى الدين الأمريكي نموذجياً إلى حد ما.

كان الدين العام للحكومة الفيدرالية الأمريكية في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤ أكبر مما كان عليه في نهاية السنة المالية ٢٠٠٣، لأن الحكومة الفيدرالية كانت تدير عجزاً في الميزانية خلال السنة المالية ٢٠٠٤. الحكومة التي تعاني عجزاً مستمراً في الميزانية ستشهد ارتفاع مستوى الدين العام. لكن لماذا هذا الوضع يشكل مشكلة؟

* تبدأ السنوات المالية من ١ تشرين الأول إلى ٣٠ أيلول، وتسمى حسب السنة التقويمية التي تنتهي فيها.

* الدين العام هو الدين الحكومي المملوك لأفراد ومؤسسات خارج الحكومة.

مخاطر

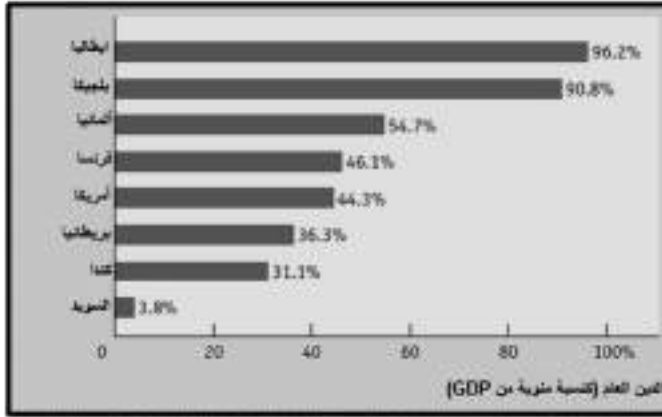
العجز مقابل الديون

أحد الأخطاء الشائعة التي تحدث طوال الوقت في تقارير الصحف، هو الخلط بين العجز والديون. لنعرف ما الفرق بينهما. العجز هو الفرق بين مقدار الأموال التي تنفقها الحكومة والأموال التي تتلقاها من الضرائب خلال فترة معينة عادةً، ولكن ليس دائماً، في السنة. تأتي أرقام العجز دائماً مع بيان حول الفترة الزمنية التي حدث فيها، كما هو الحال في "عجز الميزانية الأمريكية في السنة المالية ٢٠٠٤، إذ كان ٤١٢ مليار دولار". أما الدين هو مجموع الأموال التي تدين بها الحكومة في وقت معين. تأتي أرقام الديون

عادةً مع تاريخ محدد، كما هو الحال في "الولايات المتحدة إذ بلغ الدين العام في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤ ما يقرب ٣,٤ تريليون دولار".

العجز والديون مرتبطان فيما بينهما، إذ إنَّ الدين الحكومي يصبح أعلى عندما تعاني الحكومات عجزاً. لكنهما ليسا الشيء نفسه، لسرد أمثلة مختلفة عنهما. في نهاية السنة المالية ٢٠٠٤، كان الدين الأمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً إلى حد ما وفقاً للمعايير التاريخية، ولكن يعدّ العجز خلال السنة المالية نفسها مرتفعاً للغاية.

الشكل (١٢-١٠): الدين العام كنسبة مئوية من GDP عام ٢٠٠٣



في الشكل (١٢-١٠): الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لمدى عمق دين الحكومة. تقع الولايات المتحدة في المجال المتوسط بين الدول الغنية. تدفع حكومات البلدان ذات النسب المرتفعة للدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، مثل

إيطاليا وبلجيكا، مبالغ كبيرة كفاءة كل عام من أجل الديون. المصدر:
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المشاكل الناجمة عن ارتفاع الديون الحكومية

عندما تعاني الحكومة عجزاً مستمراً في الميزانية فهذا يدعو للقلق لسببين، وصفنا أحد الأسباب في الفصل التاسع: عندما تقترض الحكومة أموالاً في الأسواق المالية، فإنها تتنافس مع الشركات التي تخطط لاقتراض الأموال للإنفاق الاستثماري. ونتيجة لذلك، فإن اقتراض الحكومة قد "يزاحم" الإنفاق الاستثماري الخاص ويقلل من معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

لكن هناك أيضاً سببٌ ثانٍ: وهو أن عجز اليوم، من خلال زيادة ديون الحكومة، يفرض ضغوطاً مالية على الميزانيات المستقبلية. إن تأثير العجز الحالي على الميزانيات المستقبلية واضح ومباشر. مثل الأفراد، يجب على الحكومات دفع فواتيرها، بما في ذلك مدفوعات الفائدة على ديونها المتراكمة. عندما تكون الحكومة غارقة في الديون، يمكن أن تكون مدفوعات الفائدة هذه كبيرة. في السنة المالية ٢٠٠٤، دفعت الحكومة الفيدرالية الأمريكية ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ١٦٠ مليار دولار، فوائدها على ديونها. الحكومتان الأكثر مديونية في الشكل (١٢-١٠) السابق، إيطاليا وبلجيكا، دفعت كل منهما فائدة تزيد على ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤. يجب على الحكومة التي تدفع مبالغ كبيرة كفاءة أن

تجمع مزيد من الإيرادات من الضرائب أو تنفق أقل مما يمكن أن تتحمله بطريقة أخرى، أو يجب أن تقترض أكثر لتغطية الفجوة، كل هذا عندما تكون الأمور الأخرى متساوية. لكن الحكومة التي تقترض لتسدّ فائدة على ديونها المستحقة، فهي إذن تغرق نفسها أكثر فأكثر في الديون. يمكن لهذه العملية أن تدفع الحكومة في النهاية إلى مرحلة يشك عندها المقرضون بقدرتها على سداد ديونها.

مثل المستهلك الذي بلغ الحد الأقصى لبطاقات الائتمان الخاصة به، سيجد أن المقرضين غير مستعدين لإقراض مزيد من الأموال. قد تكون النتيجة أن الحكومة تتخلف عن سداد ديونها، فهي تتوقف عن سداد ما عليها، وغالباً ما يتبع هذا التخلف اضطراب مالي واقتصادي.

تبدو فكرة تقصير الحكومة بعيدة المنال، لكنها ليست مستحيلة. في التسعينيات، حظيت الأرجنتين، وهي دولة نامية ذات دخل مرتفع نسبياً، بالثناء على نطاق واسع بسبب سياساتها الاقتصادية، وتمكنت من اقراض مبالغ كبيرة من المقرضين الأجانب. ومع ذلك، بحلول عام ٢٠٠٢، خرجت مدفوعات الفوائد في الأرجنتين عن نطاق السيطرة، وتوقفت الدولة عن دفع المبالغ المستحقة. سيُشرح نصف هذا التقصير في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية. يؤدي التقصير إلى إحداث فوضى في الأسواق المالية للبلد، ويهز بشدة ثقة الجمهور في كل من الحكومة والاقتصاد. رافق التخلف عن سداد ديون الأرجنتين أزمة في الأنظمة المصرفية للبلاد وركود

حاد للغاية، وحتى إذا تجنبت الحكومة المثقلة بالديون التخلف عن السداد، فإن عبء الديون الثقيل يجبرها عادةً على خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، وهي إجراءات غير شعبية سياسياً يمكن أن تلحق الضرر بالاقتصاد. أحد الأسئلة التي يطرحها بعض الناس هو، ألا تستطيع الحكومة التي تواجه مشكلة في الاقتراض أن تطبع النقود فقط لدفع فواتيرها؟ الجواب: نعم يمكن ذلك، لكن هذا يؤدي إلى مشكلة أخرى: وهي التضخم. في الواقع، مشاكل الميزانية هي السبب الرئيسي للتضخم الحاد للغاية، كما سنرى في الفصل السادس عشر. النقطة في الوقت الحالي هي أن الحكومات لا تريد أن تجد نفسها في وضع يكون فيه الاختيار بين التخلف عن سداد الديون وبين تضخم تلك الديون. لا ينبغي أن تستبعد المخاوف بشأن الآثار طويلة المدى للعجز استخدام السياسة المالية لتحفيز الاقتصاد عندما يكون في حالة ركود. مع ذلك، فإن هذه المخاوف تعني أن الحكومات يجب أن تحاول تعويض عجز الميزانية في السنوات السيئة بفائض الميزانية في السنوات الجيدة. بعبارة أخرى، يجب أن تدير الحكومات ميزانية متوازنة تقريباً بمرور الوقت. هل قاموا بذلك بالفعل؟

العجز والديون في الممارسة

يوضح الشكل (١٢-١١) كيف تطور عجز ميزانية الحكومة الفيدرالية الأمريكية وديونها منذ عام ١٩٣٩. تظهر اللوحة (أ) العجز

الفيدرالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما سنرى، واجهت الحكومة الفيدرالية عجزاً كبيراً خلال الحرب العالمية الثانية، قد حقق فوائض لفترة وجيزة بعد الحرب، لكنه عانى عادة حالات عجز منذ ذلك الحين، لا سيّما بعد عام ١٩٨٠. يبدو هذا غير متسق مع النصيحة القائلة بأن على الحكومات تعويض العجز في الأوقات السيئة بالفوائض في الأوقات الجيدة. ومع ذلك، تظهر اللوحة (ب) أن هذا العجز لم يؤد إلى ديون جامحة. لتقييم قدرة الحكومات على سداد ديونها، غالباً ما نستخدم نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. نحن نستخدم هذا المقياس، بدلاً من مجرد النظر إلى حجم الدين، لأن الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس حجم الاقتصاد ككل يعد مؤشراً جيداً للضرائب المحتملة التي يمكن أن تجمعها الحكومة. إذا كان دين الحكومة ينمو بشكل أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن عبء سداد هذا الدين ينخفض فعلياً مقارنةً بالإيرادات الضريبية المحتملة للحكومة.

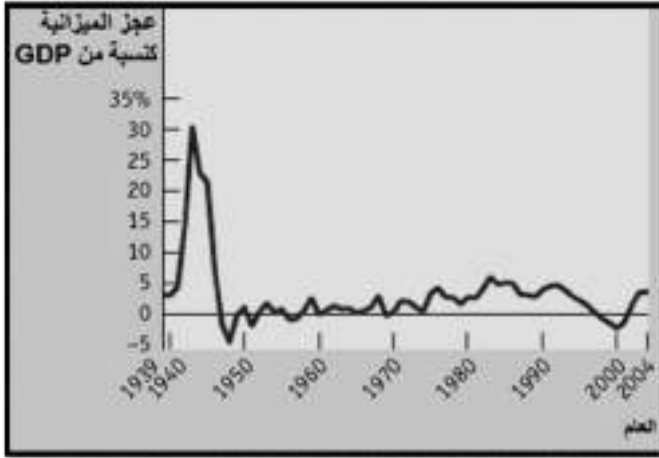
* نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي هي دين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ما نراه من اللوحة (ب) هو أنه على الرغم من زيادة الدين الفيدرالي في كل عام تقريباً، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لمدة ٣٠ عاماً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. يوضح هذا أن نسبة الدين إلى

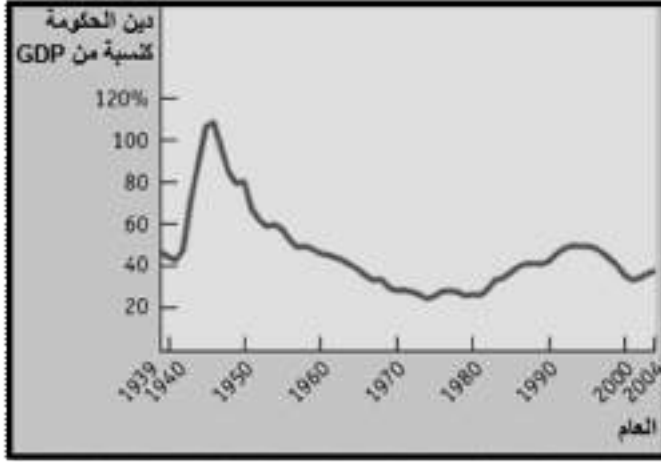
الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تنخفض، حتى عندما يرتفع الدين، طالما أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو أسرع من الدين. فقرة "للعقول المتسائلة" التالية، التي تركز على الديون الكبيرة التي تراكمت على حكومة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، توضح كيف أن النمو والتضخم يسمحان أحياناً للحكومة التي تعاني عجزاً مستمراً في الميزانية بأن يكون لديها مع ذلك نسبة دين متناقصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الحكومة التي تعاني عجزاً كبيراً ومستمراً سترتفع فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عندما ينمو الدين بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (١٢-١١): العجز والديون الفيدرالية الأمريكية

اللوحة - أ - عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية منذ عام ١٩٣٩



اللوحة - ب - نسبة الدين الفيدرالي الأمريكي إلى GDP منذ عام ١٩٣٩



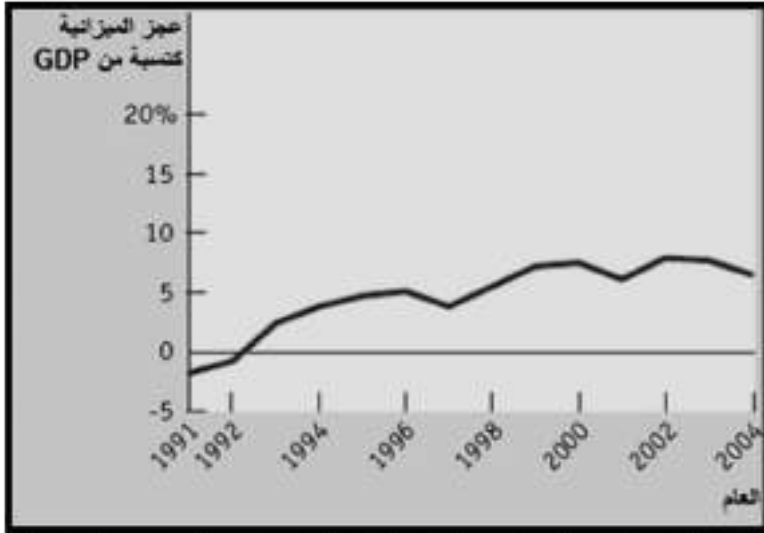
في الشكل (١٢-١١): تُظهر اللوحة (أ) عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٣٩. عانت حكومة الولايات المتحدة من عجز ضخم خلال الحرب العالمية الثانية، وعادةً ما أصبحت تواجه عجزاً أقل منذ ذلك الحين. وتُظهر اللوحة (ب) نسبة الدين الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي. بمقارنة اللوحات (أ) و(ب)، يمكننا أن نرى أنه في سنوات عديدة انخفضت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من العجز الحكومي. يعكس هذا التناقض الظاهري حقيقة أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تنخفض، حتى عندما يرتفع الدين، طالما أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل أسرع من الدين. المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس (٢٠٠٥).

تُظهر اللوحة (أ) من الشكل (١٢-١٢) التالي عجز الميزانية اليابانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي واللوحة (ب) تُظهر نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي لليابان، وكلاهما منذ عام ١٩٩١.

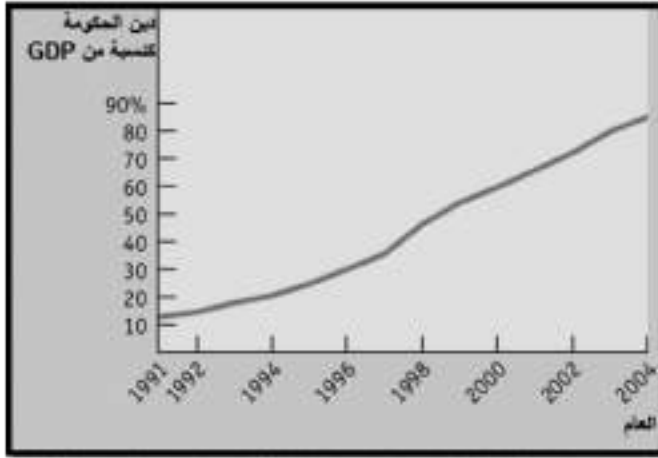
كما ذكرنا بالفعل، بدأت اليابان في مواجهة عجز كبير في أوائل التسعينيات، كنتاج ثانوي لجهودها لدعم الطلب الإجمالي بالإنفاق الحكومي. أدى ذلك إلى ارتفاع سريع في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا السبب، بدأ بعض المحللين الاقتصاديين في التعبير عن قلقهم بشأن الصحة المالية على المدى الطويل للحكومة اليابانية.

الشكل (١٢-١٢): عجز وديون اليابان

اللوحة - أ - عجز ميزانية اليابان منذ ١٩٩١



اللوحة - ب - دين الحكومة اليابانية كنسبة من GDP منذ ١٩٩١



في الشكل (١٢-١٢): تُظهر اللوحة (أ) العجز في ميزانية اليابان منذ عام ١٩٩١، وتوضح اللوحة (ب) نسبة الدين من الإنتاج الإجمالي المحلي، ويتم التعبير عن كليهما كنسب مئوية من الإنتاج الإجمالي المحلي. أدت العجوزات الكبيرة التي بدأت الحكومة اليابانية في معالجتها في أوائل التسعينيات إلى ارتفاع سريع في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما الدين بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد دفع هذا ببعض المحللين للتعبير عن قلقهم بشأن الصحة المالية للاقتصاد الياباني على المدى الطويل. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

للعقول المتسائلة ماذا حدث للديون منذ الحرب العالمية الثانية؟

كما رأيتم في الشكل (١٢-١١)، دفعت الحكومة الأمريكية تكاليف الحرب العالمية الثانية عن طريق الاقتراض على نطاق ضخم. ومع نهاية الحرب، كان الدين العام أكثر من ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان كثير من الناس قلقين بشأن كيفية سداه. الحقيقة هي أنه لم يُسدّد قط. في عام ١٩٤٦، كان الدين العام ٢٧٠ مليار دولار؛ انخفض هذا الرقم قليلاً في السنوات القليلة المقبلة، إذ حققت الولايات المتحدة فوائض في ميزانية ما بعد الحرب، لكن الميزانية الحكومية عادت إلى العجز في عام ١٩٥٠ مع بداية الحرب الكورية. بحلول عام ١٩٥٦، عاد الدين إلى ٢٧٠ مليار دولار. ولكن بحلول ذلك الوقت لم يكن أحد قلقاً بشأن الصحة المالية للحكومة الأمريكية لأن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بمقدار النصف تقريباً. ما السبب؟ الجواب: أدى النمو الاقتصادي القوي، بالإضافة إلى التضخم المعتدل، إلى ارتفاع سريع في الناتج المحلي الإجمالي. كانت التجربة درساً واضحاً في الحقيقة الغريبة المتمثلة في أن الحكومات الحديثة يمكن أن تعاني العجز إلى الأبد، طالما أنها ليست كبيرة جداً.

الالتزامات الضمنية

بالنظر إلى الشكل (١٢-١١)، قد تميل إلى استنتاج أن الميزانية الفيدرالية الأمريكية في حالة جيدة إلى حد ما: تسبب العائد إلى عجز الموازنة بعد عام ٢٠٠١ في ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قليلاً، لكن هذه النسبة لا تزال منخفضة مقارنةً بالتجربة التاريخية وبعض الدول الغنية الأخرى. في الواقع، ومع ذلك، فإن الخبراء في قضايا الموازنة على المدى الطويل ينظرون بقلق إلى وضع الولايات المتحدة (ودول أخرى مثل اليابان وإيطاليا). السبب هو مشكلة الالتزامات الضمنية. الالتزامات الضمنية: هي وعود الإنفاق التي قدمتها الحكومات والتي تعدّ ديناً فعلياً على الرغم من حقيقة أنها غير مدرجة في إحصاءات الديون المعتادة. تنشأ أكبر الالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية من برنامجين للتحويل يستفيدان بشكل أساسي من كبار السن الأمريكيين: الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية. ثالث أكبر التزام ضمني، برنامج "ميديكيد"، تعود بالفائدة على الأسر ذات الدخل المنخفض. في كل حالة من هذه الحالات، وعدت الحكومة بتقديم مدفوعات تحويل للمستفيدين في المستقبل وكذلك للمستفيدين الحاليين.

* الالتزامات الضمنية هي وعود الإنفاق التي قدمتها الحكومات والتي تعدّ ديناً فعلياً على الرغم من أنها في الحقيقة غير مدرجة مع إحصاءات الديون المعتادة.

لذا تمثل هذه البرامج ديناً مستقبلياً يجب الوفاء به، رغم أن الدين لا يظهر حالياً في الإحصاءات المعتادة. تمثل هذه البرامج الثلاثة معاً حالياً نحو ٤٠% من الإنفاق الفيدرالي. الالتزامات الضمنية التي أنشأتها برامج التحويل هذه تثير قلق خبراء المالية العامة. سيوضح الشكل (١٢-١٣) السبب. يُظهر الإنفاق الحالي على الضمان الاجتماعي، وعلى الرعاية الطبية والمساعدة الطبية للفقراء كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، جنباً إلى جنب مع توقعات مكتب الميزانية في الكونغرس للإنفاق في ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠. ووفقاً لهذه التوقعات، فإن الإنفاق على الضمان الاجتماعي سيرتفع بشكل كبير خلال العقود القليلة القادمة و سيزداد الإنفاق على برنامجي الرعاية الصحية. لماذا؟

الجواب في حالة الضمان الاجتماعي هو الديموغرافيا. الضمان الاجتماعي هو نظام "payas- you-go": يدفع العمال الحاليون ضرائب الرواتب التي تمول مزايا المتقاعدين الحاليين. لذا فإن الديموغرافيا، على وجه التحديد، نسبة عدد العمال الذين يدفعون في الضمان الاجتماعي إلى عدد المتقاعدين الذين يحصلون على مزايا، هي مقياس مهم لإدارة الشؤون المالية للضمان الاجتماعي. كان هناك ارتفاع كبير في معدل المواليد في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٤، سنوات طفرة المواليد. إن جيل طفرة المواليد حالياً في سن العمل، مما يعني أنهم يدفعون الضرائب، ولا يجمعون الفوائد. عندما يتقاعد جيل طفرة المواليد، سيتوقفون عن كسب الدخل الخاضع للضريبة وبيدؤون في جمع الفوائد. نتيجة لذلك،

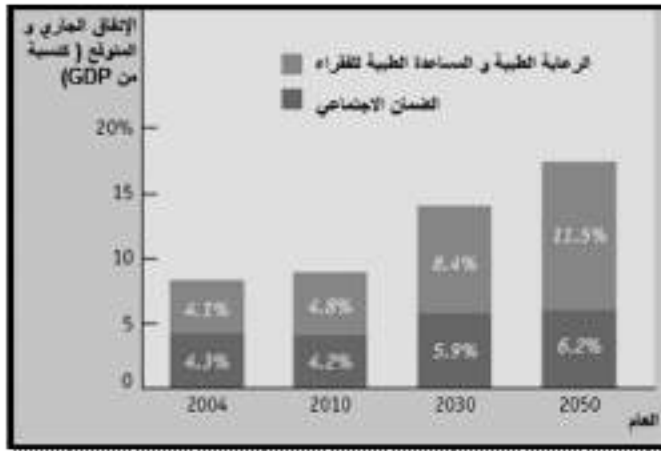
سترتفع نسبة المتقاعدين الذين يتلقون مزايا إلى العمال الذين يدفعون في نظام الضمان الاجتماعي. في عام ٢٠٠٤، كان هناك ٣٠ متقاعداً يتلقون مزايا مقابل كل ١٠٠ عامل يدفعون في النظام. بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً لإدارة الضمان الاجتماعي، سيرتفع هذا العدد إلى ٤٦؛ بحلول عام ٢٠٥٠، سيرتفع إلى ٥٠. سيؤدي هذا إلى زيادة مدفوعات الاستحقاقات بالنسبة إلى حجم الاقتصاد. شيخوخة جيل الطفرة السكانية، في حد ذاته، لا يطرح سوى مشكلة مالية طويلة المدى متوسطة الحجم.

يُعد الارتفاع المتوقع في الإنفاق على برنامجي الرعاية الصحية والمساعدة الطبية للفقراء مصدر قلق أكثر خطورة. القصة الرئيسية وراء توقعات ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية والمساعدات الطبية هي الميل طويل المدى للإنفاق على الرعاية الصحية للارتفاع بشكل أسرع من الإنفاق العام، سواء بالنسبة للرعاية الصحية الممولة من الحكومة أو الممولة من القطاع الخاص. إلى حد ما، تنعكس الالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية بالفعل في إحصاءات الديون. ذكرنا سابقاً أن إجمالي ديون الحكومة بلغ ٤, ٧ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤، لكن ٣, ٤ تريليون دولار فقط من هذا الإجمالي كان مستحقاً للجمهور.

التفسير الرئيسي لهذا التناقض هو أن كلاً من الضمان الاجتماعي وجزء من برنامج الرعاية الصحية (برنامج تأمين المستشفى) مدعومان بضرائب مخصصة: يتم دفع نفقاتهم من الضرائب الخاصة على الأجور. في بعض الأحيان، تحقق هذه الضرائب المخصصة إيرادات أكثر مما هو مطلوب لدفع

الفوائد الحالية. على وجه الخصوص، منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان نظام الضمان الاجتماعي يحصل على إيرادات أكثر مما يحتاجه حالياً من أجل الاستعداد لتقاعد المواليد. تم استخدام هذا الفائض في نظام الضمان الاجتماعي لتجميع صندوق استئماني للضمان الاجتماعي، الذي كان ١,٧ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤.

الشكل (١٢-١٣): الالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية



في الشكل (١٢-١٣): يوضح الإنفاق الحالي على الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية و المساعدة الطبية للفقراء كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، جنباً إلى جنب مع توقعات مكتب الميزانية في الكونغرس للإنفاق في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠. تمثل هذه البرامج التزامات ضمنية كبيرة للحكومة الفيدرالية بسبب الآثار المشتركة لشيخوخة السكان وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية.

المصدر: مكتب الميزانية بالكونغرس

يتم الاحتفاظ بمبلغ ١,٧ تريليون دولار في الصندوق الائتماني في شكل سندات حكومية أمريكية، تُضمَّن في إجمالي الديون البالغ ٧,٤ تريليون دولار. يمكننا القول إنَّ هناك شيئاً مضحكاً حول احتساب السندات في صندوق الضمان الاجتماعي كجزء من الدين الحكومي. بعد كل شيء، هم مدينون من جانب واحد من الحكومة (الحكومة خارج نظام الضمان الاجتماعي) لجزء آخر من الحكومة (نظام الضمان الاجتماعي نفسه)، لكن الدين يتوافق مع مسؤولية حقيقية، إذا كانت ضمنية: وعود من الحكومة بدفع مزايا التقاعد في المستقبل.

يجادل العديد من الاقتصاديين بأن إجمالي الدين البالغ ٧,٤ تريليون دولار، وهو مجموع الدين العام والديون الحكومية التي يحتفظ بها الضمان الاجتماعي وصناديق الائتمان الأخرى، هو مؤشر أكثر دقة على الصحة المالية للحكومة من المبلغ الأصغر المستحق للجمهور وحده.

حالة الاقتصاد في العمل

الدائنون في الأرجنتين يخلقون شعرهم

كما ذكرنا سابقاً، الفكرة التي تقول إنَّ ديون الحكومة يمكن أن تصل إلى مستوى لا تستطيع الحكومة عنده سداد دائئها قد تبدو بعيدة المنال. ففي الولايات المتحدة، يعدّ الدين الحكومي عادةً أكثر الأصول أماناً، ولكن الدول التي تتخلف عن سداد ديونها، تفشل في سداد الأموال التي

اقترضتها. في عام ١٩٩٨، تخلفت روسيا عن سداد سنداتها، مما أثار حالة من الذعر في جميع أنحاء العالم في الأسواق المالية. في عام ٢٠٠١، في أكبر حالة تخلف عن السداد في العصر الحديث، توقفت حكومة الأرجنتين عن سداد ديون تبلغ ٨١ مليار دولار. كيف حدثت حالة تخلف الأرجنتين عن السداد؟ الجواب: شهدت البلاد خلال معظم التسعينيات طفرة اقتصادية، وكانت الحكومة قادرة بسهولة على اقتراض الأموال من الخارج. على الرغم من أن العجز بالإنفاق أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي، إلا أن القليل منهم اعتبر هذه مشكلة. في عام ١٩٩٨، انزلت البلاد في ركود اقتصادي أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، مما أدى إلى عجز أكبر بكثير. أصبح المقرضون الأجانب، الذين أصبحوا قلقين بشكل متزايد بشأن قدرة الدولة على السداد، غير راغبين في إقراض المال إلا بمعدلات فائدة مرتفعة للغاية.

بحلول عام ٢٠٠١، كانت البلاد في حلقة مفرغة: لتغطية عجزها وسداد القروض القديمة عند استحقاقها، اضطرت للاقتراض بمعدلات فائدة أعلى بكثير، وأسعار الفائدة المتصاعدة على الاقتراض الجديد جعلت العجز أكبر. حاول المسؤولون الأرجنتينيون طمأنة المقرضين من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي، لكنهم لم يتمكنوا أبداً من موازنة الميزانية بسبب الركود المستمر والأثر المضاعف السلبي لسياساتهم المالية الانكماشية. دفعت هذه السياسات المالية شديدة الانكماش البلاد إلى

مزيد من الركود. وفي أواخر عام ٢٠٠١، في مواجهة احتجاجات شعبية، انهارت الحكومة الأرجنتينية، وتعثرت البلاد في سداد ديونها. يمكن للدائنين محاكمة الأفراد الذين لا يدفعون الديون. ويمكن للمحكمة، بدورها، مصادرة أصول المدينين وإجبارهم على دفع جزء من الأرباح المستقبلية لدائنيهم. لكن عندما تتخلف الدولة عن السداد، يكون الأمر مختلفاً.

لا يمكن لدائنيه إرسال الشرطة للاستيلاء على أصول البلاد، يجب عليهم التفاوض على صفقة مع الدولة من أجل السداد الجزئي.

النفوذ الوحيد الذي يتمتع به الدائنون في هذه المفاوضات هو خوف الحكومة المتعثرة من أنه إذا فشلت في التوصل إلى تسوية، فإنها ستعاني تأثير سمعتها ولن تكون قادرة على الاقتراض في المستقبل. (تقرير صادر عن وكالة رويترز للأنباء عن مفاوضات ديون الأرجنتين كان عنوانه "الأرجنتين لحملة السندات غير الراضين: ارفعوا دعوى"). لقد استغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تتوصل الأرجنتين إلى اتفاق مع دائنيها لأن الحكومة الأرجنتينية الجديدة كانت مصممة على عقد صفقة صعبة.

فعلت ذلك. إليكم كيف وصفت رويترز التسوية التي تم التوصل إليها في مارس ٢٠٠٥: "كانت الصفقة، التي استبدلت أوراقاً جديدة بقيمة نحو ٣٢ سناً مقابل كل دولار متخلف عن السداد، أكبر "تخفيض" أو خسارة على رأس المال للمستثمرين في أي إعادة هيكلة للسندات السيادية في العصور الحديثة".

دعونا نقل ذلك باللغة الإنكليزية: أجبرت الأرجنتين دائيتها على تداول "سندايم السيادية"، ديون دولة ذات سيادة، أي الأرجنتين، مقابل سندات جديدة تبلغ قيمتها ٣٢% فقط. يُعرف هذا التخفيض في قيمة الدين باسم "الحلاقة" أو "قصة الشعر". من المهم تجنب مفهومين خاطئين حول قصة الشعر هذه. أولاً، قد تميل إلى الاعتقاد بأن الأرجنتين دفعت ثمناً ضئيلاً بسبب التخلف عن السداد، لأن الأرجنتين دفعت في نهاية المطاف جزءاً صغيراً من المبالغ المستحقة عليها. في الواقع، صاحب التخلف عن السداد في الأرجنتين واحدة من أسوأ فترات الركود الاقتصادي في العصر الحديث، فترة من البطالة الجماعية، والفقر المتزايد، والاضطرابات واسعة النطاق. ثانياً، من المغربي تجاهل القصة الأرجنتينية باعتبارها ذات صلة قليلة ببلدان مثل الولايات المتحدة. بعد كل شيء، ألسنا مسؤولين أكثر من ذلك؟ الجواب: الأرجنتين لم تكن لتتمكن من الاقتراض كثيراً في المقام الأول إذا لم تكن حكومتها تمتلك موضع تقدير جيداً من قبل المقرضين الدوليين.

في الواقع، في أواخر عام ١٩٩٨، كانت الأرجنتين موضع إعجاب على نطاق واسع لإدارتها الاقتصادية. الأمر الذي أدى إلى انزلاق الأرجنتين إلى التخلف عن السداد هو أن المخاوف بشأن الآثار طويلة المدى لعجز الميزانية ليست أكاديمية على الإطلاق، وبسبب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الكبيرة والمتنامية، حالة ركود واحدة أدت بالأرجنتين إلى حافة الانهيار الاقتصادي.

مراجعة سريعة:

- يؤدي العجز المستمر في الميزانية إلى زيادة الدين العام.
- يمكن أن يؤدي ارتفاع الدين العام إلى تخلف الحكومة عن السداد. في الحالات الأقل شدة، يمكن أن يزاحم الإنفاق الاستثماري، مما يقلل النمو على المدى الطويل. هذا يشير إلى أن عجز الميزانية في السنوات المالية السيئة يجب أن يقابله فوائض في الميزانية في السنوات المالية الجيدة.
- من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع للصحة المالية نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. يمكن لبلد مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أن يكون لديه نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة حتى لو كان يعاني عجزاً في الميزانية إذا كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل أسرع من الدين.
- بالإضافة إلى الديون الرسمية للحكومات الحديثة لديها التزامات ضمنية. لدى حكومة الولايات المتحدة التزامات ضمنية كبيرة في شكل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والمساعدة الطبية.

تحقق من فهمك ١٢-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح كيف سيؤثر كل حدث من الأحداث التالية على الدين العام أو الالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية، عندما تكون الأشياء

الأخرى متساوية. هل سيكون الدين العام أو الالتزامات الضمنية أكبر أم أصغر؟

أ. معدل نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ب. المتقاعدون يعيشون لفترة أطول

ج. انخفاض في الإيرادات الضريبية

د. الاقتراض الحكومي لسداد فوائد الدين العام الحالي

٢. لنفترض أن الاقتصاد في حالة ركود، وأن الدين العام الحالي كبير جداً. اشرح المقايضة بين الأهداف قصيرة المدى مقابل الأهداف طويلة المدى التي يواجهها صانعو السياسة عند اتخاذ قرار بشأن الانخراط في العجز بالإنفاق من عدمه.

نظرة مستقبلية:

السياسة المالية ليست هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للحكومات من خلالها تحفيز الطلب الإجمالي عندما يتراجع الاقتصاد أو تقليل الطلب الإجمالي عندما يكون مرتفعاً للغاية. في الواقع، على الرغم من أن معظم الاقتصاديين يعتقدون أن المثبتات التلقائية تلعب دوراً مفيداً، فإن الكثيرين يشككون في فائدة السياسة المالية التقديرية بسبب التأخر الزمني في صياغتها وتنفيذها. لكن هناك بديل مهم: السياسة النقدية. في الفصلين التاليين سنتعرف المؤسسات النقدية، ونرى كيف تعمل السياسة النقدية.

الملخص العام للفصل:

١. تلعب الحكومة دوراً كبيراً في الاقتصاد، إذ تجمع جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في الضرائب وتنفق جزءاً كبيراً على شراء السلع والخدمات وتسديد مدفوعات التحويلات إلى حد كبير للتأمين الاجتماعي. السياسة المالية هي استخدام الضرائب أو التحويلات الحكومية أو المشتريات الحكومية للسلع والخدمات لتغيير منحني الطلب الإجمالي، لكن العديد من الاقتصاديين يجذرون من أن السياسة المالية النشطة للغاية قد تجعل الاقتصاد في الواقع أقل استقراراً بسبب التأخر الزمني في صياغة السياسات وتنفيذها.

٢. تؤثر مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بشكل مباشر على الطلب الإجمالي، وتؤثر التغيرات في الضرائب والتحويلات الحكومية على الطلب الإجمالي بشكل غير مباشر من خلال تغيير الدخل المتاح للأسر. تعمل السياسات المالية التوسعية على تحويل منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين، بينما تعمل السياسات المالية الانكماشية على تحويل منحني الطلب الإجمالي إلى اليسار.

٣. للسياسة المالية تأثير مضاعف على الاقتصاد. تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من الزيادة الأولية في إجمالي الإنفاق الناجم عن السياسة. وعلى العكس من ذلك، تؤدي السياسة المالية الانكماشية إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي أكثر من الانخفاض الأولي في إجمالي الإنفاق الناجم عن السياسة. يعتمد حجم التحول في منحنى الطلب الإجمالي على نوع السياسة المالية.

مضاعف التغييرات في المشتريات الحكومية يحسب من خلال:
١ / (١ - MPC)، يعتبر أكبر من المضاعف في التغييرات في الضرائب (المبلغ الإجمالي) أو التحويلات، $MPC / (1 - MPC)$ ، لأن جزءاً من أي تغيير في الضرائب أو التحويلات يتم امتصاصه من خلال المدخرات في الجولة الأولى من الإنفاق، لذا فإن التغييرات في المشتريات الحكومية لها تأثير أقوى في الاقتصاد من التغييرات ذات الحجم المتساوي في الضرائب أو التحويلات.

٤. تعمل القواعد التي تحكم الضرائب وبعض التحويلات بمثابة عوامل استقرار تلقائية، مما يقلل من حجم المضاعف ويقلل تلقائياً من حجم التقلبات في دورة الأعمال. في المقابل، تنشأ السياسة المالية التقديرية من الإجراءات المتعمدة التي يتخذها صانعو السياسات وليس من دورة الأعمال.

٥. ترجع بعض التقلبات في رصيد الميزانية إلى تأثيرات دورة الأعمال. من أجل فصل آثار دورة الأعمال عن تأثيرات السياسة المالية التقديرية، تقدر الحكومات رصيد الميزانية المعدل دورياً، وهو تقدير لرصيد الميزانية إذا كان الاقتصاد في حالة إنتاج محتمل.

٦. يتم حساب ميزانية حكومة الولايات المتحدة على أساس السنوات المالية. العجز المستمر في الميزانية له عواقب طويلة الأمد لأنه يؤدي إلى زيادة الدين العام. يمكن أن يكون هذا مشكلة لسبيين. قد يؤدي الدين العام إلى مزاحمة الإنفاق الاستثماري، مما يقلل من النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي ارتفاع الديون إلى تخلف الحكومة عن السداد، مما يؤدي إلى اضطراب اقتصادي ومالي.

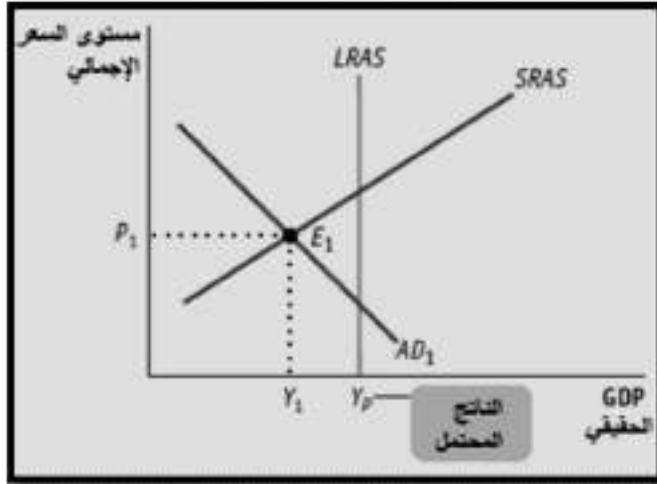
٧. من المقاييس المستخدمة على نطاق واسع للصحة المالية نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن يظل هذا الرقم ثابتاً أو ينخفض حتى في مواجهة عجز الميزانية المعتدل إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستقرة قد تعطي انطباعاً مضللاً بأن كل شيء على ما يرام لأن الحكومات الحديثة غالباً ما يكون لديها التزامات ضمنية كبيرة. تأتي أكبر الالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية من الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والمساعدات الطبية، التي تتزايد تكاليفها بسبب شيخوخة السكان وارتفاع التكاليف الطبية.

المصطلحات الرئيسية:

مشتات تلقائية	ميزان الميزانية المعدل دورياً	السياسة المالية التقديرية
السنوات المالية		السياسة المالية التوسعية
الدين العام	التأمينات الاجتماعية	السياسة المالية الانكماشية
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي		الالتزامات الضمنية

مسائل للحل:

١. يوضح الرسم البياني المرافق الوضع الاقتصادي الكلي الحالي لاقتصاد ألبيرنيا. عُيِّنَت مستشاراً اقتصادياً لمساعدة الاقتصاد للانتقال إلى الناتج المحتمل، Y_P .



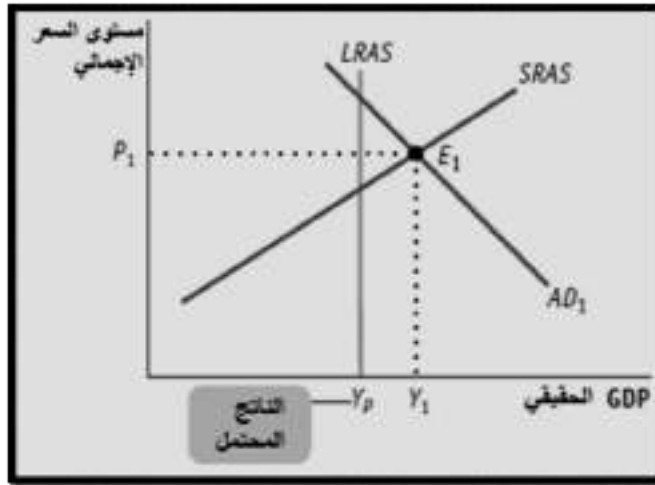
- أ. هل تواجه ألبيرنيا فجوة ركود أم تضخماً؟
- ب. أي نوع من السياسة المالية، توسعية أو انكماشية، من شأنه أن يحرك اقتصاد ألبيرنيا إلى الإنتاج المحتمل، Y_P ؟ قدّم بعض الأمثلة على هذه السياسات؟
- ج. وضح وضع الاقتصاديات الكلية في ألبيرنيا برسم تخطيطي بعد تنفيذ السياسة المالية الناجحة.

٢. يوضح الرسم البياني المرافق الوضع الاقتصادي الكلي الحالي لاقتصاد بريطانيا؛ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هو Y_1 ومستوى السعر الإجمالي هو P_1 . عُيِّنَت مستشاراً اقتصادياً لمساعدة الاقتصاد على الانتقال إلى الناتج المحتمل، Y_P .

أ. هل تواجه بريطانيا فجوة ركود أم تضخماً؟

ب. أي نوع من السياسة المالية، توسعية أو انكماشية، من شأنه أن ينقل اقتصاد بريطانيا إلى الإنتاج المحتمل، Y_P ؟ ما هي بعض الأمثلة على هذه السياسات؟

ج. وضح وضع الاقتصاديات الكلية في بريطانيا برسم تخطيطي بعد تنفيذ السياسة المالية الناجحة.



٣. يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل عند حدوث كل من صدمات الطلب الإجمالي التالية، ما هو نوع الفجوة: تضخم أو ركود، التي سيواجهها الاقتصاد بعد الصدمة، وما نوع السياسات المالية التي من شأنها أن تساعد في إعادة الاقتصاد إلى الناتج المحتمل؟

أ. يزيد ازدهار سوق الأسهم من قيمة الأسهم التي تحتفظ بها الأسر.

ب. تؤمن الشركات باحتمال حدوث ركود في المستقبل القريب.

ج. توقعاً لاحتمال نشوب حرب، تزيد الحكومة من مشترياتها من المعدات العسكرية.

د. تنخفض كمية الأموال في الاقتصاد وتزداد أسعار الفائدة.

٤. بين لماذا سيكون لانخفاض ١٠ مليارات دولار في المشتريات الحكومية تأثير أكبر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من انخفاض قدره ١٠ مليارات دولار في التحويلات الحكومية من خلال استكمال الجدول التالي بالنسبة لاقتصاد ذي ميل حدي للاستهلاك (MPC) من ٠,٦. يتم ملء الصفين الأول والثاني من الجدول من أجل مساعدتك: في الصف الأول، يؤدي الانخفاض بمقدار ١٠ مليارات دولار في المشتريات الحكومية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل المتاح، YD، بمقدار ١٠ مليار دولار.

هذا يؤدي إلى انخفاض في إنفاق المستهلكين بمقدار ٦ مليارات دولار (تغيير MPC × في الدخل المتاح) في الصف ٢. ومع ذلك، فإن التخفيض بمقدار ١٠ مليار دولار في التحويلات ليس له أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجولة ١ ولكنه يقلل YD بمقدار ١٠ مليار دولار، مما يؤدي إلى انخفاض في إنفاق المستهلك بمقدار ٦ مليار دولار في الجولة ٢.

النقص في المشتريات الحكومية $G = -10$ مليار دولار			رقم الجولة
التغير في YD	التغير في GDP	التغير في G	
مقدرة بمليارات الدولارات			
-10	-10	10	١
-6	-6	6	٢
.....	٣
.....	٤
.....	٥
.....	٦
.....	٧
.....	٨
.....	٩
.....	١٠

النقص في التحويلات الحكومية TR = ١٠- مليار دولار			رقم الجولة
التغير في YD	التغير في GDP	التغير في TR	
مقدرة بمليارات الدولارات			
١٠-	٠	١٠-	١
٦-	٦-	٦-	٢
.....	٣
.....	٤
.....	٥
.....	٦
.....	٧
.....	٨
.....	٩
.....	١٠

أ. عندما تنخفض المشتريات الحكومية بمقدار ١٠ مليارات دولار، ما هو مجموع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد الجولات العشر؟

ب. عندما تنخفض الحكومة التحويلات الحكومية بمقدار ١٠ مليارات دولار، ما هو مجموع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد الجولات العشر؟

ج. باستخدام معادلة المضاعف للتغيرات في المشتريات الحكومية وللتغيرات في التحويلات، احسب التغير الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب انخفاض ١٠ مليارات دولار في المشتريات الحكومية وانخفاض ١٠ مليارات دولار في التحويلات الحكومية. ما الذي يفسر الاختلاف؟

٥. توجد فجوة كساد أو فجوة تضخم في كل من الحالات التالية. افترض أن منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير أفقي بحيث إن التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج عن تحول منحنى الطلب الإجمالي يساوي حجم انحراف المنحنى. احسب كلاً من التغير في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات والتغير في التحويلات الحكومية اللازمة لسد الفجوة.

أ. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ١٠٠ مليار دولار، والناتج المحتمل ١٦٠ مليار دولار، والميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥.

ب. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ٢٥٠ مليار دولار، والناتج المحتمل ٢٠٠ مليار دولار، والميل الحدي للاستهلاك ٠,٥.

ج. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ١٨٠ مليار دولار، والإنتاج المحتمل يساوي ١٠٠ مليار دولار، والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٨.

٦. يعتقد معظم خبراء الاقتصاديات الكلية أنه من الجيد أن تعمل الضرائب كمثبتات تلقائية وتقلل من حجم المضاعف. ومع ذلك، فإن المضاعف الأصغر يعني أن التغيير في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات أو التحويلات الحكومية أو الضرائب اللازمة لسد فجوة التضخم أو الركود أكبر. كيف يمكنك تفسير هذا التناقض الواضح؟

٧. يوضح الجدول المرافق كيف ترتبط ميول المستهلكين الحدية للاستهلاك في اقتصاد معين بمستوى دخلهم:

أ. ماهي "الدفعة مقابل المال" من حيث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل ١ دولار إضافي من الدخل للمستهلكين في كل مجموعة دخل؟

ب. إذا احتاجت الحكومة إلى سد فجوة ركود أو تضخم، فما أنواع السياسات المالية التي توصي بها لسد الفجوة بأدنى تغيير في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات أو الضرائب؟

الميل الحدي للاستهلاك	مجموعة الدخل
٠,٩	٠ - ٢٠ ألف دولار
٠,٨	٢٠,٠٠١ - ٤٠ ألف دولار
٠,٧	٤٠,٠٠١ - ٦٠ ألف دولار
٠,٦	٦٠,٠٠١ - ٨٠ ألف دولار
٠,٥	فوق ٨٠ ألف دولار

٨. ارتفع فائض ميزانية الحكومة في ماكرولاندي بشكل ثابت على مدى السنوات الخمس الماضية. يختلف اثنان من صناعات السياسة الحكومية حول سبب حدوث ذلك. يجادل أحدهم بأن فائض الميزانية المتزايد يشير إلى نمو الاقتصاد. بينما يرى الآخر أنه يظهر أن الحكومة تستخدم سياسة مالية انكماشية. هل يمكنك تحديد من هو صانع السياسة ذو الرأي الصحيح؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟

٩- بين الشكل (١٢-٩) خلال الفصل عجز الميزانية الفعلي وعجز الميزانية المعدل دورياً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٠. وبافتراض أن الإنتاج المحتمل لم يتغير، استخدم هذا الرقم لتحديد السنوات منذ عام ١٩٩٢ التي استخدمت فيها الحكومة السياسة المالية التوسعية التقديرية والسنوات التي استخدمت فيها السياسة المالية الانكماشية التقديرية.

١٠. أنت مستشار اقتصادي لمرشحة لمنصب وطني. تطلب منك ملخصاً للعواقب الاقتصادية لقاعدة الميزانية المتوازنة للحكومة الفيدرالية وتوصيتك حول ما إذا كان ينبغي لها دعم مثل هذه القاعدة. كيف ترد؟

١١. في عام ٢٠٠٥، توقع صانعو السياسات في اقتصاد إيستلانديا نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد للسنوات العشر القادمة في ظل سيناريوهات مختلفة للنمو في

عجز الحكومة. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حالياً ١٠٠٠ مليار دولار سنوياً، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٣% سنوياً، والدين العام ٣٠٠ مليار دولار في بداية العام، والعجز ٣٠ مليار دولار في ٢٠٠٥.

أ. أكمل الجدول التالي لإظهار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد إذا ظل عجز الميزانية الحكومية ثابتاً عند ٣٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة. (تذكر أن ديون الحكومة ستزداد حسب عجز العام السابق).

ب. أعد ترتيب الجدول لإظهار نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد إذا نما عجز ميزانية الحكومة بنسبة ٣% سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة.

ج. أعد الجدول مرة أخرى لإظهار نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد إذا نما عجز ميزانية الحكومة بنسبة ٢٠% سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة.

د. ماذا يحدث لنسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد بمرور الوقت في ظل السيناريوهات الثلاثة المختلفة؟

نسبة عجز الميزانية من GDP	نسبة الدين من GDP	عجز الميزانية	الدين	GDP الحقيقي	العام
مقدرة بمليارات الدولارات					
.....	١٠٠٠	٢٠٠٥
.....	١٠٣٠	٢٠٠٦
.....	١٠٦١	٢٠٠٧
.....	١٠٩٣	٢٠٠٨
.....	١١٢٦	٢٠٠٩
.....	١١٥٩	٢٠١٠
.....	١١٩٤	٢٠١١
.....	١٢٣٠	٢٠١٢
.....	١٢٦٧	٢٠١٣
.....	١٣٠٥	٢٠١٤
.....	١٣٤٤	٢٠١٥

١٢. يجادل شريكك في الدراسة بأن التمييز بين عجز ميزانية الحكومة والديون مشابه للتمييز بين مدخرات المستهلك والثروة، كما يجادل بأنه إذا كان لديك عجز كبير في الميزانية، فيجب أن يكون لديك دين كبير. ما هي الطرق الصحيحة لشريكك في الدراسة وما هي الطرق التي يعتبرها غير صحيح؟

١٣. في أي من الحالات التالية يشير حجم الدين الحكومي وحجم عجز الميزانية إلى مشاكل محتملة للاقتصاد؟

أ. دين الحكومة منخفض نسبياً، لكن الحكومة تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية لأنها تبني نظام سكك حديدية عالي السرعة لربط المدن الرئيسية في البلاد.

ب. إن ديون الحكومة مرتفعة نسبياً بسبب الحرب التي تم تمويلها بالعجز المنتهي مؤخراً، لكن الحكومة تعاني الآن عجزاً بسيطاً في الميزانية.

ج. دين الحكومة منخفض نسبياً، لكن الحكومة تعاني عجزاً في الميزانية لتمويل مدفوعات الفائدة على الدين.

١٤. كيف أثر أو سيؤثر ما يلي على الدين العام الحالي والالتزامات الضمنية للحكومة الأمريكية؟

أ. في عام ٢٠٠٣، أقر الكونغرس ووقع الرئيس بوش على قانون تحديث الرعاية الطبية، الذي يوفر لكبار السن والأفراد ذوي الإعاقة مزايا الأدوية الموصوفة. أصبحت بعض المزايا بموجب هذا القانون سارية المفعول على الفور، لكن البعض الآخر لن يبدأ إلا في وقت ما في المستقبل.

ب. يتم رفع السن الذي يمكن للمتقاعدين فيه الحصول على مزايا الضمان الاجتماعي الكاملة إلى سن ٧٠ للمتقاعدين في المستقبل.

ج. بالنسبة للمتقاعدين في المستقبل، تقتصر مزايا الضمان الاجتماعي على ذوي الدخل المنخفض.

د. نظراً لأن تكلفة الرعاية الصحية تزداد بشكل أسرع من معدل التضخم الإجمالي، فإن الزيادات السنوية في مزايا الضمان الاجتماعي تزداد من خلال الزيادة السنوية في تكاليف الرعاية الصحية بدلاً من معدل التضخم الإجمالي.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللاطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني :

www.worthpublishers.com/krugmanwells

ملحق الفصل الثاني عشر

الضرائب والمضاعف

في الفصل السابق، وصفنا كيف تقلل الضرائب التي تعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من حجم المضاعف، وتعمل كعامل استقرار تلقائي للاقتصاد. دعونا نلق نظرة عن كثب على الرياضيات الخاصة بكيفية عمل ذلك. على وجه التحديد، لنفترض أن الحكومة "تلتقط" جزءاً من t من أي زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على شكل ضرائب، حيث t هو معدل الضريبة، هو كسر بين 0 و 1 . دعونا نكرر العملية التي أجريناها في الفصل العاشر، حيث ننظر في آثار زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 50 مليار دولار. تؤدي الزيادة البالغة 50 مليار دولار في الإنفاق الاستثماري في البداية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 50 مليار دولار (الجولة الأولى). في غياب الضرائب، سيرتفع الدخل المتاح بمقدار 50 مليار دولار، ولكن نظراً لأن جزءاً من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم جمعه في شكل ضرائب، فإن الدخل المتاح يرتفع فقط بمقدار: $(1 - t) \times 50$ مليار دولار. إن الزيادة في الجولة الثانية في إنفاق المستهلك، التي تساوي الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

مضروباً في ارتفاع الدخل المتاح، هي: $50 \times (1 - t) \times MPC$ هي 50 مليارات دولار. هذا يؤدي إلى زيادة الجولة الثالثة في إنفاق المستهلك:

$$50 \times ((1 - t) \times MPC \times (1 - t) \times MPC)$$

لذا فإن التأثير الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو:

$$\text{الزيادة في الإنفاق الاستثماري} = 50 \text{ مليار دولار}$$

$$+ \text{الجولة الثانية من الزيادة في الإنفاق الاستثماري} = 50 \times (1 - t) \text{ مليار دولار.}$$

$$+ \text{الجولة الثالثة من الزيادة في الإنفاق الاستثماري} = 50 \times (1 - t)^2 \text{ مليار دولار.}$$

$$+ \text{الجولة الرابعة من الزيادة في الإنفاق الاستثماري} = 50 \times (1 - t)^3 \text{ مليار دولار.}$$

التغير الكلي في الناتج المحلي الحقيقي هو:

$$50 \times (1 + ((1 - t) \times MPC) + (1 - t)^2 \times MPC + (1 - t)^3 \times MPC + \dots)$$

كما أشرنا في الفصل العاشر، السلسلة ذات الشكل $1 + x + x^2 + \dots$

$$= \frac{1}{1 - x} \text{، يساوي } \frac{1}{1 - x} \text{ في هذه العبارة } = \frac{50}{1 - ((1 - t) \times MPC)}$$

إذن نستنتج أن التأثير الإجمالي للزيادة بمقدار ٥٠ مليار دولار في المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار جميع الزيادات اللاحقة في الإنفاق الاستهلاكي، هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار:

$$\frac{1}{((t-1) - mpc) - 1} \times 50 \text{ مليار دولار}$$

عندما قمنا بحساب المضاعف بافتراض إبعاد تأثير الضرائب، وجدنا أنه كان: $1 / (MPC - 1)$. ولكن عندما نفترض أنه يتم جمع جزء t من أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شكل ضرائب، فإن المضاعف يكون:

$$\frac{1}{((t-1) - mpc) - 1} = \text{المضاعف}$$

هذا دائماً رقم أصغر من $1 / (MPC - 1)$ ، ويقل حجمه مع نمو قيمة t . لنفترض، على سبيل المثال، أن $MPC = 0.6$ ، في حالة عدم وجود ضرائب، فإن هذا يعني وجود مضاعف $1 / (0.6 - 1) = 1 / 0.4 = 2.5$. لكن لنفترض الآن أن $t = 3/1$ ، أي أن ثلث أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تجمّعها الحكومة.

إذن نستنتج أن قيمة المضاعف تكون على الشكل التالي:

$$\frac{1}{1 - (0.6 \times (1 - 1/3))} = \frac{1}{1 - (0.6 \times 2/3)} = \frac{1}{1 - 0.4} = \frac{1}{0.6} = 1.667$$

مسائل للحل:

١. لدى الاقتصاد ميل حدي للاستهلاك ٠,٦، والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ٥٠٠ مليار دولار، وتجمع الحكومة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي كضرائب. إذا زادت المشتريات الحكومية بمقدار ١٠ مليارات دولار، فأظهر جولات زيادة الإنفاق التي تتم من خلال استكمال الجدول المرافق.

يتم ملء الصفيين الأول والثاني لمساعدتك. في الصف الأول، تؤدي الزيادة في المشتريات الحكومية البالغة ١٠ مليارات دولار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ١٠ مليارات دولار، وزيادة الضرائب بمقدار ١٠ مليارات دولار، وزيادة YD بمقدار ٨ مليارات دولار؛ في الصف الثاني تؤدي الزيادة في YD البالغة ٨ مليارات دولار إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٤,٨٠ مليار دولار (MPC × التغير في الدخل المتاح).

أ. ما هو التغير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد الجولات العشر؟ ما هي قيمة المضاعف؟ ماذا تتوقع أن يكون التغير الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بناءً على صيغة المضاعف؟ كيف تقارن إجابتك؟

ب. أعد الجدول التالي، بافتراض أن الميل الهامشي للاستهلاك هو ٠,٧٥، وأن الحكومة تجمع ١٠% من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضرائب. ما هو التغيير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد ١٠ جولات؟ ما هي قيمة المضاعف؟

التغير في YD	التغير في الضرائب	التغير في GDP	التغير في G أو C	الجولات
مقدرة بمليارات الدولارات				
٨	٢	١٠	١٠	١
٣,٨٤	٠,٩٦	٤,٨	٤,٨	٢
.....	٣
.....	٤
.....	٥
.....	٦
.....	٧
.....	٨
.....	٩
.....	١٠

٢. احسب التغيير في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات اللازمة لسد فجوات الركود أو التضخم في الحالات التالية، مع افتراض أن منحني العرض الإجمالي في المدى القصير أفقي بحيث إن التغيير في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي الناتج عن تحول منحني الطلب الإجمالي يساوي حجم تحول المنحني.

أ. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ١٠٠ مليار دولار، والإنتاج المحتمل ١٦٠ مليار دولار، وتجمع الحكومة ٢٠% من أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على شكل ضرائب، والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٧٥.

ب. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ٢٥٠ مليار دولار، الناتج المحتمل يساوي ٢٠٠ مليار دولار، تجمع الحكومة ١٠% من أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على شكل ضرائب، والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٥.

ج. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي ١٨٠ مليار دولار، الناتج المحتمل يساوي ١٠٠ مليار دولار، تجمع الحكومة ٢٥% من أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شكل ضرائب، والميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٨.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل الثالث عشر

المال والبنوك ونظام الاحتياطي الفيدرالي

ما ستعلمه في هذا الفصل:

- الأدوار المختلفة التي يلعبها المال والأشكال العديدة التي يتخذها في الاقتصاد.
- كيف تحدد تصرفات البنوك الخاصة والاحتياطي الفيدرالي العرض النقدي؟
- كيف يستخدم الاحتياطي الفيدرالي عمليات السوق المفتوحة لتغيير القاعدة النقدية؟

القصة الافتتاحية: طريق عربية في الهواء

يرجع تاريخ ولادة الاقتصاد كنظام إلى عام ١٧٧٦، عندما نشر آدم سميث كتابه "ثروة الأمم". اشتهر كتابه بتقديره المبكر لـ "اليد الخفية" للأسواق، التي تسخر المصلحة الخاصة للصالح العام. ولكن هناك الكثير

في ثروة الأمم. من بين أشياء أخرى، فهو يحتوي على دفاع عاطفي عما كان في عصر سميث مثل الاختراعات الجديدة: البنوك والنقود الورقية.

نعدّ من المسلمات اليوم قدرتنا على استبدال قطع الورق المطبوع بشكل متقن، الورق الأخضر، في الولايات المتحدة، مقابل أي سلعة أو خدمة تقريباً. نعدّ أيضاً في كثير من الحالات أنه لا نحتاج حتى إلى قطع الورق: يمكننا كتابة شيك أو تمرير بطاقة، وكلاهما يرقى إلى وعود بأن البنك سيقدم ورقة خضراء أو ما يعادلها في وقت لاحق. في زمن آدم سميث، كانت معظم الأعمال التجارية العالمية لا تزال تُدار بعملات ذهبية أو فضية، أما النقود الورقية والحسابات المصرفية، على الرغم من أنها راسخة في مسقط رأسه إسكتلندا، فلا يزال يُنظر إليها برؤية في كثير من أنحاء العالم.

لهذا السبب شعر سميث أنه من الضروري شرح مزايا النظام النقدي الحديث الذي من شأنه أن يسمح للأمة بإدارة أعمالها مع استخدام الذهب والفضة لاستخدامات أخرى. قال سميث إن استخدام النقود الورقية بدلاً من العملات الذهبية والفضية كان بمنزلة إيجاد طريقة لبناء طريق دون تحويل أي أرض عن الاستخدامات الأخرى، أي بناء "نوع من طرق العربات في الهواء".

في هذا الفصل، سنلقي نظرة على كيفية عمل النظام النقدي الحديث والمؤسسات التي تدعمه وتنظمه. هذا الموضوع مهم في حد ذاته، وهو أيضاً خلفية أساسية لفهم السياسة النقدية، التي سنبحثها في الفصل الرابع عشر.



وفقاً لمثل قديم: "المال في جيبيك، فأنت حكيم، وأنت وسيم، وأنت تغني جيداً أيضاً".

معنى المال

في المحادثات اليومية، غالباً ما يستخدم الناس كلمة المال لتعني "الثروة". إذا سألنا، "كم من المال يمتلك بيل غيتس؟" ستكون الإجابة شيئاً مثل، "أوه، ٤٠ مليار دولار أو نحو ذلك، ولكن من الذي يأتي بعده؟" أي إنَّ الرقم سيشمل قيمة الأسهم والسندات والعقارات والأصول الأخرى التي يمتلكها. التعريف الاقتصادي للمال لا يشمل جميع أشكال الثروة، مثلاً عملات الدولار الورقية في المحفظة هي أموال؛ الأشكال الأخرى للثروة، مثل السيارات والمنازل وشهادات الأسهم ليست أموالاً. وفقاً لخبراء الاقتصاد، ما الذي يميز المال من الأشكال الأخرى للثروة؟

ما هو المال؟

يعرّفُ المال من حيث ما يفعله: المال هو أي أصل يمكن استخدامه بسهولة لشراء السلع والخدمات. في الفصل التاسع، حددنا الأصل بأنه

سائل إذا كان من السهل تحويله إلى نقد. يتكون المال إما من النقد نفسه، وهو سائل بحكم التعريف، أو من أصول أخرى عالية السيولة.

* المال هو أي أصل يمكن استخدامه بسهولة لشراء السلع والخدمات.

يمكننا أن نرى الفرق بين المال والأصول الأخرى بأن نسأل كيف ندفع ثمن البقالة. سيقبل الشخص الموجود في السجل النقدي عملات الدولار مقابل الحليب والبيتزا المجمدة، ولكن ليس شهادات المخزون أو مجموعة من بطاقات اليبسبول القديمة. إذا كنا نرغب في تحويل شهادات الأسهم إلى بقالة، فعلينا بيعها، تداولها مقابل المال، ثم استخدام المال لشراء البقالة.

* العملة المتداولة هي النقد الذي يحتفظ به الأشخاص.

* الودائع المصرفية القابلة للتحقق هي حسابات بنكية يمكن للأشخاص كتابة الشيكات من خلالها.

* المعروض النقدي هو القيمة الإجمالية للأصول المالية في الاقتصاد التي تعتبر نقوداً.

بالطبع، تسمح لنا العديد من المتاجر بكتابة شيك من حسابنا المصرفي لدفع ثمن البضائع (أو الدفع ببطاقة الخصم المرتبطة بحساب مصرفي). هل هذا يجعل حسابنا المصرفي أموالاً، حتى لو لم نقم بتحويله إلى نقود؟ الجواب: نعم، فالعملة المتداولة، أو النقد الفعلي في أيدي الأشخاص، تعتبر نقوداً، وكذلك الودائع المصرفية القابلة للتحقق، الحسابات المصرفية التي

يمكن للناس كتابة الشيكات من خلالها. هل الودائع بالعملة والودائع المصرفية هي الأصول الوحيدة التي تعتبر أموالاً؟ هذا يعتمد على عدة أمور. كما سنرى لاحقاً، هناك العديد من التعريفات المستخدمة على نطاق واسع لعرض النقود، القيمة الإجمالية للأصول المالية في الاقتصاد والتي تعتبر نقوداً. إن أضيق تعريف هو الأكثر سيولة لأنه يحتوي فقط على العملة المتداولة، والشيكات السفر، والودائع المصرفية القابلة للتحقق. تتضمن التعريفات الأوسع نطاقاً الأصول الأخرى التي يمكن التحقق منها "تقريباً"، مثل ودائع حساب التوفير التي يمكن تحويلها إلى حساب جارٍ من خلال مكالمة هاتفية. ومع ذلك، فإن جميع تعريفات عرض الأموال تميز بين الأصول التي يمكن استخدامها بسهولة لشراء السلع والخدمات، وتلك التي لا يمكن استخدامها.

يلعب المال دوراً حاسماً في تحقيق مكاسب من التجارة، لأنه يجعل التبادل غير المباشر ممكناً. لنفكر فيما يحدث عندما يشتري جراح القلب ثلاجة جديدة. يقدم الجراح خدمات قيمة، وهي عمليات القلب. يمتلك صاحب المتجر سلعةً ثمينة ليقدمها: ثلاجات وأجهزة أخرى. سيكون من الصعب للغاية لكلا الطرفين، بدلاً من استخدام المال، أن يضطروا إلى مقايضة السلع والخدمات التي يبيعونها مباشرة.

في نظام المقايضة، لا يمكن لجراح القلب ومالك متجر الأجهزة أن يتاجروا إلا إذا كان صاحب المتجر يريد إجراء عملية قلب وحدث أن

الجراح يريد ثلاثة جديدة. يُعرف هذا بمشكلة إيجاد "مصادفة مزدوجة للدرجات": في نظام المقايضة، يمكن لطرفين التداول فقط عندما يريد كل طرف ما يقدمه الآخر. يحل المال هذه المشكلة: يمكن للأفراد أن يتاجروا بما يقدمونه مقابل المال، ويتاجروا بالمال مقابل ما يريدون. لأن المال يجعل من السهل تحقيق المكاسب من التجارة، فهو يزيد الرفاهية، على الرغم من أنه لا ينتج أي شيء بشكل مباشر.

على حد تعبير آدم سميث، "يمكن مقارنة المال بشكل مناسب جداً بالطريق السريع، إذ يتم تداول وحمل تسويق كل العشب والذرة في البلاد، إلا أنه لا ينتج نفسه كومة واحدة من أي منهما". دعونا نلق نظرة فاحصة على الأدوار التي يلعبها المال في الاقتصاد.

مخاطر

البلاستيك والعرض النقدي

تمت العديد من عمليات الشراء في أمريكا في القرن الحادي والعشرين، لكن لا نقداً ولا بشيك، إنما بالبطاقات. هناك نوعان من هذه البطاقات. أول نوع هو بطاقات السحب الآلي، أو تسمى بطاقات الخصم، وهي تشبه بطاقات الصراف الآلي المصرفية التي يمكن استخدامها أيضاً في السوبر ماركت، لتحويل الأموال تلقائياً من الحساب المصرفي إلى المشتري، وتسمح لك هذه البطاقات بالوصول إلى رصيد حسابك المصرفي، الذي

يعد جزءاً من العرض المالي. لكن ماذا عن النوع الثاني من البطاقات،
بطاقات الائتمان؟

تسمح لك بطاقات الائتمان في الواقع باقتراض الأموال لشراء أشياء
من المتجر. ألا ينبغي احتسابها كجزء من العرض المالي؟ الجواب: لا، لأن
العرض المالي هو قيمة الأصول المالية، وبطاقات الائتمان ليست أصول.
تصل بطاقات الائتمان إلى الأموال التي يمكنك اقتراضها، وهذه العملية
عبارة عن التزام وليس من الأصول، فرصيد بطاقتك الائتمانية هو ما تدين
به حالياً. رصيدك المتاح هو أقصى مبلغ يمكنك اقتراضه. نظراً لأن رصيد
بطاقتك الائتمانية وائتمانك المتاح يمثلان التزاماً وليس أصولاً، فلا يمثل أي
منها جزءاً من العرض المالي. تسهل كل من بطاقات الخصم والائتمان على
الأفراد إجراء عمليات الشراء. لكنها لا تؤثر على مقاييس العرض المالي.

أدوار المال

يلعب المال ثلاثة أدوار رئيسية في أي اقتصاد حديث: فهو وسيلة
التبادل ومخزن للقيمة ووحدة حساب.

وسيلة للتبادل

يوضح مثال جراح القلب والثلاجة دور المال كوسيلة للتبادل، وهو
أحد الأصول التي يستخدمها الأفراد للتداول بالسلع والخدمات بدلاً من
الاستهلاك. لا يستطيع الناس أكل أوراق الدولار، إنما بدلاً من ذلك،

يستخدمون الدولار للتجارة في السلع الصالحة للأكل والخدمات المصاحبة لها.

في الأوقات العادية، تعدّ الأموال الرسمية لبلد معين، الدولار في أمريكا، والبيزو في المكسيك، وما إلى ذلك، أيضاً وسيلة التبادل في جميع المعاملات تقريباً في ذلك البلد، ولكن خلال الأوقات الاقتصادية المضطربة، غالباً ما تلعب السلع أو الأصول الأخرى هذا الدور. على سبيل المثال، أثناء الاضطرابات الاقتصادية، غالباً ما تصبح أموال البلدان الأخرى وسيلة التبادل، فقد لعبت الدولارات الأمريكية هذا الدور في بلدان أمريكا اللاتينية، وقد فعل اليورو ذلك في أوروبا الشرقية. في مثال مشهور، عملت السجائر كوسيلة للتبادل في معسكرات أسرى الحرب في الحرب العالمية الثانية، حتى غير المدخنين كانوا يتاجرون بالسلع والخدمات بالسجائر، لأن السجائر بدورها يمكن تداولها بسهولة مقابل سلع أخرى. خلال التضخم الألماني الشديد عام ١٩٢٣، أصبحت السلع مثل البيض وكتل الفحم، لفترة وجيزة، وسائل للتبادل.

* وسيلة التبادل هي أحد الأصول التي يكتسبها الأفراد لغرض التجارة وليس للاستهلاك الخاص.

مخزن للقيمة

من أجل العمل كوسيلة للتبادل، يجب أن يكون المال أيضاً مخزناً للقيمة، وسيلة للاحتفاظ بالقوة الشرائية بمرور الوقت. لمعرفة سبب

ضرورة ذلك، لتتخيل محاولة تشغيل اقتصاد كانت فيه مخاريط الآيس كريم وسيلة للتبادل. سيعاني مثل هذا الاقتصاد بسرعة من الانهيار النقدي، غالباً ما يتحول وسيط التبادل الخاص بك إلى بركة لزجة قبل أن تتمكن من استخدامها لشراء شيء آخر. (كما سنرى في الفصل السادس عشر، فإن إحدى المشاكل التي يسببها التضخم المرتفع هي أنه، في الواقع، يتسبب في "ذوبان" قيمة المال). بالطبع، المال ليس بأي حال من الأحوال المخزن الوحيد للقيمة، أي أصل يحتفظ بقوته الشرائية بمرور الوقت هو مخزن للقيمة. لذا فإن دور مخزن للقيمة ضروري، ولكنه ليس مميزاً.

* مخزن القيمة هو وسيلة للاحتفاظ بالقوة الشرائية بمرور الوقت.

وحدة الحساب

أخيراً، يعمل المال عادةً كوحدة حساب، وهو مقياس يستخدمه الأفراد لتحديد الأسعار وإجراء الحسابات الاقتصادية. يكلف القرص المضغوط الجديد نحو خمسة أضعاف تكلفة "بيغ ماك"، وهي شطيرة همبرغر من مطاعم ماكدونالدز، لكن موقع Amazon.com للتسوق عبر الإنترنت يضع سعر القرص المضغوط بأنه ١٤ دولاراً، وليس خمس بيغ ماك.

* وحدة الحساب هي مقياس يستخدم لتحديد الأسعار وإجراء الحسابات الاقتصادية.

أنواع المال

تم استخدام الأموال منذ آلاف السنين بشكل أو بآخر. استخدم الناس "النقود السلع" خلال معظم تلك الفترة، أي كانت وسيلة التبادل بين الناس عبارة عن سلعة لها استخدامات أخرى، وعادةً ما تكون ذهبية أو فضية. أعطت هذه الاستخدامات الأخرى قيمة للنقود على هيئة سلع، وذلك بشكل مستقل عن دورها كوسيلة للتبادل.

* نقود السلع هي سلعة تستخدم كوسيلة للتبادل التجاري، ولها استخدامات أخرى.

على سبيل المثال، كانت السجائر، التي كانت تستخدم كبديلة عن الأموال في معسكرات أسرى الحرب العالمية الثانية، تعدّ ذات قيمة أيضاً لأن العديد من السجناء كانوا مدخنين. كان الذهب ذا قيمة لأنه كان يستخدم في المجوهرات والزخرفة، بصرف النظر عن حقيقة أنه تم سكه في عملات معدنية. بحلول الوقت الذي كتب فيه آدم سميث كتاب "ثروة الأمم"، كانت معظم الأموال في إسكتلندا تتكون من الأوراق النقدية الورقية بدلاً من العملات الذهبية أو الفضية. على عكس سندات الدولار الحديثة، تم إصدار هذه الأوراق من قبل البنوك الخاصة، التي وعدت بتبادل أوراقها النقدية بالعملات الذهبية أو الفضية عند الطلب. أي إنّ العملة الورقية في إسكتلندا ١٧٧٦ كانت عبارة عن نقود مدعومة بالسلع، وهي وسيلة للتبادل ليس لها قيمة جوهرية، وقد تم ضمان قيمتها النهائية من خلال الوعد بإمكانية تحويلها دائماً إلى سلع ثمينة.

الميزة الكبيرة للأموال المدعومة بالسلع لتفضيلها عن العملات الذهبية والفضية هي أنها تقيّد موارد ذات قيمة أقل. يمكن للبلد الذي تم فيه استبدال العملات الذهبية والفضية بالنقود الورقية أن يعتمد عادةً على حقيقة أنه في أي يوم معين سيطلب حاملو جزء صغير فقط من أوراقها النقدية تحويلها إلى عملات ذهبية أو فضية، لذلك يحتاج البنك الذي أصدر الأوراق النقدية إلى الاحتفاظ بجزء فقط من القيمة الإجمالية لأوراقه النقدية المتداولة على شكل ذهب وفضة في خزائنه.

يمكن أن يقرض الذهب والفضة المتبقية لأولئك الذين يرغبون في استخدامها، وهذا يسمح للمجتمع باستخدام الذهب والفضة لأغراض أخرى، كل ذلك دون خسارة في القدرة على تحقيق مكاسب من التجارة.

* النقود المدعومة بالسلع هي وسيلة للتبادل ليس لها قيمة جوهرية، تُضمّن قيمتها النهائية من خلال الوعد بإمكانية تحويلها إلى سلع ذات قيمة.

هذا ما قصده آدم سميث بعبارة "طريق عربية في الهواء". تذكر تشابهه بين المال والطريق السريع الخيالي الذي لم يغير من الأرض القيمة تحته. يوفر الطريق السريع الفعلي خدمة مفيدة ولكن بتكلفة، الأرض التي يمكن استخدامها لزراعة المحاصيل يتم رصفها بدلاً من ذلك. إذا أمكن بناء الطريق السريع عن طريق الهواء، فلن يخرب الأرض المفيدة. كما فهم سميث، عندما استبدلت البنوك الإسكتلندية النقود الذهبية والفضية

بالورق، أنجزت إنجازاً مشابهاً: لقد خفضت كمية الموارد الحقيقية التي يستخدمها المجتمع لتوفير وظائف النقود.

* النقود الورقية هي وسيلة تبادل تستمد قيمتها بالكامل من وضعها الرسمي كوسيلة للدفع.

في هذه المرحلة، قد نتساءل، لماذا نستخدم الذهب والفضة على الإطلاق كوسيلة للتبادل في النظام النقدي؟ الجواب: في الواقع، يذهب النظام النقدي اليوم إلى أبعد مما أعجب سميث بالنظام الاسكتلندي. عملة الدولار الأمريكي ليست نقود سلعة، ولا حتى مدعومة بالسلع. تنبع قيمته بالكامل من حقيقة أنه يتم قبوله بشكل عام كوسيلة للدفع، وهو دور تقرره الحكومة الأمريكية في نهاية المطاف. تُعرف النقود التي تُستمد قيمتها بالكامل من وضعها الرسمي كوسيلة للتبادل باسم النقود الورقية أو النقد الإلزامي لأنها موجودة بموجب أمر حكومي، وهو مصطلح تاريخي لسياسة أعلنها الحاكم.

قياس العرض النقدي

يقوم الاحتياطي الفيدرالي (مؤسسة سنتحدث عنها قريباً) بحساب ثلاثة مجاميع نقدية، مقاييس عامة للعرض النقدي، التي تختلف في مدى دقة تعريف النقود. تُعرف المجاميع الثلاثة، بشكل غامض إلى حد ما، باسم M1، M2، M3.

* المجموع النقدي هو مقياس شامل للعرض النقدي.

M1، أضيق تعريف، يحتوي فقط على العملة المتداولة (المعروفة أيضاً باسم النقد)، وشيكات السفر، والودائع المصرفية القابلة للتحقيق. يضيف M2 عدة أنواع أخرى من الأصول، غالباً ما يشار إليها باسم الأصول شبه المالية، الأصول المالية التي لا يمكن استخدامها مباشرة كوسيلة للتبادل، ولكن يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد أو ودائع بنكية قابلة للتحقق، مثل حسابات التوفير.

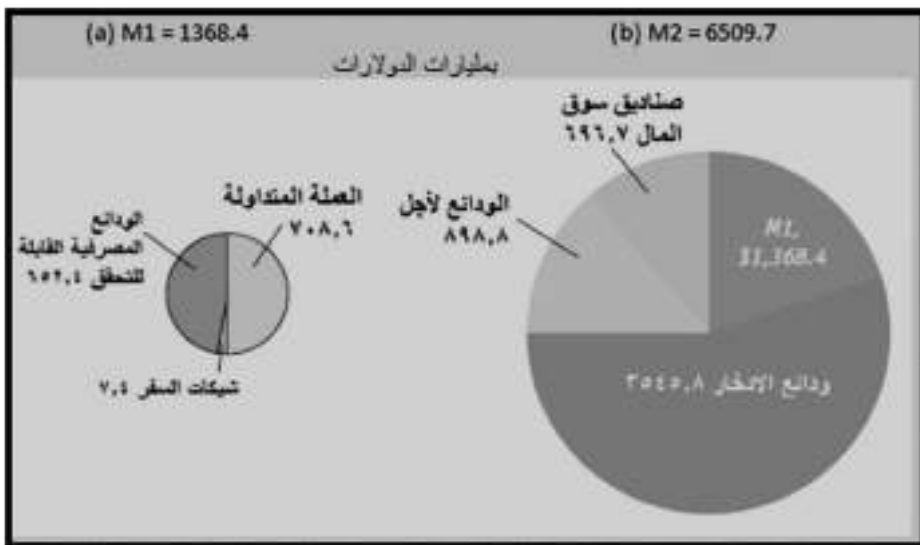
من الأمثلة هي الإيداعات التي لا يمكن التحقق منها، ولكن يمكن سحبها في أي وقت مع القليل من الغرامات أو بدون غرامة. تركز معظم التحليلات النقدية على M1 أو M2. ومع ذلك، هناك مجموعة ثالثة، M3، تضيف مجموعة أخرى من الأموال القريبة "البعيدة" إلى حد ما، الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقد أو ودائع بنكية قابلة للتحقق، مثل الودائع التي تأتي مع عقوبات أكبر للسحب المبكر. ومن ثم فإن M1 هو المقياس الأكثر سيولة للنقد لأن العملة والودائع القابلة للتحقق قابلة للاستخدام مباشرة كوسيلة للتبادل.

* الأموال القريبة هي أصول مالية لا يمكن استخدامها مباشرة كوسيلة للتبادل، ولكن يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد أو ودائع بنكية قابلة للشيكات.

يوضح الشكل (١٣-١) تركيبة M1 و M2 في حزيران ٢٠٠٥، بمليارات الدولارات. M1، الذي تبلغ قيمته ٤,١٣٦٨ مليار دولار،

يتألف من نصف العملة المتداولة تقريباً ونصف الودائع المصرفية القابلة للتحقق، مع شريحة صغيرة من شيكات السفر. في المقابل، شكلت M1 أقل بقليل من ٢٥% من M2، بقيمة ٦٥٠٩.٧ مليار دولار. يتألف باقي M2 من نوعين من الودائع المصرفية، والمعروفين باسم الودائع الادخارية والودائع لأجل، وكلاهما يعدّ غير قابل للتحقق، بالإضافة إلى صناديق سوق المال، وهي صناديق مشتركة تستثمر فقط في الأصول السائلة وتتشابه إلى حد كبير مع الودائع المصرفية.

الشكل (١٣-١): المجاميع النقدية، حزيران ٢٠٠٥



في الشكل (١٣-١): يستخدم الاحتياطي الفيدرالي ثلاثة تعريفات للعرض النقدي: M1 و M2 و M3 (غير معروض). كما توضح اللوحة (أ)، يتم تقسيم M1 بشكل متساوٍ تقريباً بين العملة المتداولة والودائع المصرفية

القابلة للتحقق. M2، كما تظهر اللوحة (ب)، له تعريف أوسع بكثير: فهو يشمل M1، بالإضافة إلى مجموعة من الودائع الأخرى والأصول الشبيهة بالودائع، مما يجعله أكبر بخمس مرات تقريباً.

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

للعقول المتسائلة ماذا عن كل العملات؟

قد يشعر القراء اليقظون بالدهشة بعض الشيء عند رؤية أحد الأرقام الموجودة في العرض النقدي: أكثر من ٧٠٠ مليار دولار من العملة المتداولة. هذا ما يقرب من ٢٥٠٠ دولار أمريكي نقداً لكل رجل وامرأة وطفل في الولايات المتحدة. كم عدد الأشخاص الذين تعرفهم والذين يحملون ٢٥٠٠ دولار في محافظهم؟ الجواب: ليسوا كثيراً. فأين كل هذا المال؟ جزء من الإجابة هو أنه ليس في محافظ الأفراد: إنه في صناديق النقد. تحتاج الشركات وكذلك الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود. يعتقد الاقتصاديون أيضاً أن النقد يلعب دوراً مهماً في المعاملات التي يريد الناس إخفاءها. تفضل الشركات الصغيرة والعاملون لحسابهم الخاص في بعض الأحيان أن يتم الدفع لهم نقداً حتى يتمكنوا من إخفاء الدخل من دائرة الإيرادات الداخلية. أيضاً، من الواضح أن تجار المخدرات وغيرهم من المجرمين

لا يريدون سجلات مصرفية لمعاملاتهم. في الواقع، حاول بعض المحللين استخدام المقتنيات النقدية لاستنتاج حجم النشاط غير القانوني في الاقتصاد. مع ذلك، فإن أهم سبب لهذه الممتلكات الضخمة من العملات هو الاستخدام الأجنبي للدولار. يقدر الاحتياطي الفيدرالي أن ٦٠% من العملة الأمريكية محتفظ بها بالفعل خارج البلاد.

حالة الاقتصاد في العمل

تاريخ الدولار

تعتبر سندات الدولار الأمريكي نقوداً ورقية خالصة: ليس لها قيمة جوهرية، ولا يتم دعمها بأي شيء له تأثير، لكن المال في أمريكا لم يكن دائماً على هذا النحو. في الأيام الأولى للاستيطان الأوروبي، استخدمت المستعمرات التي أصبحت الآن الولايات المتحدة نقود السلع، والتي تتكون بجزء منها من العملات الذهبية والفضية. مثل هذه العملات كانت نادرة في هذا الجانب من المحيط الأطلسي، لذلك اعتمد المستعمرون على مجموعة متنوعة من أشكال أخرى من أموال السلع. على سبيل المثال، استخدم المستوطنون في فيرجينيا التبغ كنقود، واستخدم المستوطنون في الشمال الشرقي "وامبوم"، وهو نوع من المحار. في وقت لاحق من التاريخ الأمريكي، أصبحت النقود الورقية المدعومة بالسلع منتشرة على نطاق واسع، لكن هذه لم تكن نقوداً ورقية كما نعرفها الآن، صادرة عن الحكومة وتحمل توقيع وزير الخزانة. قبل الحرب الأهلية، لم تصدر الحكومة

الأمريكية النقود الورقية على الإطلاق. تم إصدار سندات الدولار من قبل البنوك الخاصة، والتي وعدت حاملها بإمكانية استبدال هذه الأوراق النقدية بعملات فضية عند الطلب. لم تكن هذه الوعود ذات مصداقية على الدوام لأن البنوك فشلت في بعض الأحيان. كان الناس مترددين في قبول العملة من البنوك المشتبه في تعرضها لمشاكل مالية. بمعنى آخر، كانت بعض الدولارات أقل قيمة من غيرها.



حساب النقود بأسلوب ١٨٧٠: رؤساء الإيروكوا من محمية الأمم الست يقرؤون أحزمة وامبوم.

كان الإرث المثير للفضول في ذلك الوقت هو الأوراق النقدية الصادرة عن بنك المواطنين في لويزيانا، ومقرها في نيو أورلينز، أصبحت من بين الأوراق النقدية الأكثر استخداماً في الولايات الجنوبية. طُبعت هذه الأوراق النقدية باللغة الإنكليزية من جهة، وبالفرنسية من جهة أخرى. (في ذلك الوقت، كان العديد من الناس في نيو أورلينز، التي كانت في الأصل مستعمرة فرنسية، يتحدثون الفرنسية).

وهكذا، فإن الورقة النقدية بقيمة ١٠ دولارات تقرأ عشرة على جانب و"ديس" الكلمة الفرنسية التي تعني "عشرة"، على الجانب الآخر. أصبحت هذه الأوراق النقدية بقيمة ١٠ دولارات تُعرف باسم "دكسي"، وربما كانت مصدر لقب جنوب الولايات المتحدة "دكسي لاند". بدأت الحكومة الأمريكية في إصدار النقود الورقية الرسمية، المسماة "العملة الخضراء"، خلال الحرب الأهلية.

في البداية، لم يكن للدولار قيمة ثابتة من حيث السلع. بعد عام ١٨٧٣، ضمنت الحكومة الأمريكية قيمة الدولار من حيث الذهب، محولة الدولار فعلياً إلى أموال مدعومة بالسلع. في عام ١٩٣٣، عندما قطع الرئيس فرانكلين روزفلت الصلة بين الدولار والذهب، أعلن مدير ميزانيته الفيدرالية بشكل يندر بالسوء، "ستكون هذه نهاية الحضارة الغربية". لم يكن الأمر كذلك. تم استعادة الارتباط بين الدولار والذهب بعد سنوات قليلة، ثم انخفض مرة أخرى، على ما يبدو للأبد في آب ١٩٧١. على الرغم من التحذيرات من الهلاك، لا يزال الدولار الأمريكي العملة الأكثر استخداماً في العالم.

مراجعة سريعة:

- المال هو أي أصل يمكن استخدامه بسهولة لشراء السلع والخدمات. تعدّ العملة المتداولة والودائع المصرفية القابلة للفحص جزءاً من العرض النقدي.

- يلعب المال ثلاثة أدوار: كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة، ووحدة حساب.
- اتخذ المال شكل النقود السلعية أولاً، ثم النقود المدعومة بالسلع تاريخياً. اليوم الدولار هو نقود ورقية خالصة.
- يتم قياس عرض النقود بواسطة عدة مجاميع نقدية: M1 و M2 و M3. M1 هو الأكثر سيولة؛ يتكون M2 من M1 بالإضافة إلى أنواع مختلفة من الأموال القريبة.

تحقق من فهمك ١٣-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أنك تحمل قسيمة هدية، جيدة لمنتجات معينة في المتاجر المشاركة بالقسيمة. هل هذه قسيمة هدية متعلقة بالمال؟ إذا كانت إجابتك نعم لماذا، ولماذا لا؟
٢. على الرغم من أن معظم الحسابات المصرفية تدفع بعض الفوائد، يمكن للمودعين الحصول على سعر فائدة أعلى عن طريق شراء شهادة إيداع أو قرص مضغوط. الفرق بين القرص المضغوط والحساب الجاري هو أن المودع يدفع غرامة لسحب الأموال قبل استحقاق القرص المضغوط - فترة أشهر أو حتى سنوات. يتم عد الأقراص المدجة الصغيرة في M2، ولكن ليس في M1. اشرح سبب عدم كونهم جزءاً من M1.

الدور النقدي للبنوك

يتكون نحو نصف M1، وهو أضيق تعريف للعرض النقدي، من العملة المتداولة فئة ١ دولار، و٥ دولارات، وما إلى ذلك. من الواضح من أين تأتي العملة: تطبعها وزارة الخزانة الأمريكية، لكن النصف الآخر يتكون من الودائع المصرفية، وتمثل الودائع الجزء الأكبر من M2 وM3، وهي التعريفات الأوسع للعرض النقدي. الودائع المصرفية، إذن، هي عنصر رئيسي في العرض النقدي. وهذه الحقيقة تقودنا إلى موضوعنا التالي: الدور النقدي للبنوك.

ماذا تفعل البنوك

كما تعلمنا في الفصل التاسع، فإن البنك هو وسيط مالي يستخدم الأصول السائلة في شكل ودائع بنكية لتمويل الاستثمارات غير السائلة للمقترضين. يمكن للبنوك توفير السيولة لأنه ليس من الضروري أن يحتفظ البنك بجميع الأموال المودعة لديه في شكل أصول عالية السيولة، باستثناء حالة التسابق المصرفي، وهي ما سنصل إليه قريباً، لن يرغب جميع المودعين في البنك في سحب أموالهم في نفس الوقت، لذلك يمكن للبنك أن يزود المودعين بأصول سائلة، ومع ذلك لا يزال يستثمر الكثير من أموال المودعين في الأصول غير السائلة، مثل الرهون العقارية والقروض التجارية. ومع ذلك، لا تقرض البنوك جميع الأموال التي يضعها المودعون بأيديهم لأنه يتعين عليهم إرضاء أي مودع يريد سحب أمواله. ومن أجل

تلبية هذه المطالب، تحتفظ البنوك بكميات كبيرة من الأصول السائلة في متناول اليد.

في النظام المصرفي الأمريكي الحديث، تأخذ هذه الأصول شكل العملة في خزائن البنوك أو الودائع المحفوظة في حساب البنك الخاص في الاحتياطي الفيدرالي. يمكن تحويل الحساب الخاص في الفيدرالي، كما سنرى قريباً، إلى عملة بشكل أو بآخر على الفور. أما ودائع الاحتياطي الفيدرالي والعملة التي تحتفظ بها البنوك باحتياطيات البنوك. ونظراً لأن احتياطيات البنوك تحتفظ بها البنوك والاحتياطي الفيدرالي، وليس الجمهور، فإنها لا تعدّ جزءاً من العملة المتداولة.

* احتياطيات البنوك هي العملات التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها بالإضافة إلى ودائعها في الاحتياطي الفيدرالي.

لفهم الدور الأساسي للبنوك في تحديد العرض النقدي، دعونا نفكر في مثال افتراضي. يوضح الشكل (١٣-٢) التالي الوضع المالي لبنك " First Street"، وهو مستأمن على إيداع ما يقارب مليون دولار أمريكي من الودائع المصرفية. يتم وصف الوضع المالي للبنك بواسطة حساب - T، وهو نوع من جداول البيانات المالية، كما هو موضح في الشكل. على الجانب الأيسر توجد أصول بنك "First Street" المطالبات على الأفراد والشركات، تتكون من قيمة قروضها القائمة - واحتياطاته. على الجانب الأيمن توجد التزامات البنك، المطالبات التي يحتفظ بها الأفراد والشركات ضد البنك،

وتتألف من قيمة الودائع المصرفية. في هذا المثال، يحتفظ بنك "First Street" باحتياطيات تساوي ١٠% من ودائعه المصرفية، وجزء الودائع المصرفية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطيات هي نسبة الاحتياطي.

* نسبة الاحتياطي هي جزء من الودائع المصرفية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطيات.

في النظام الأمريكي الحديث، يضع الاحتياطي الفيدرالي، الذي ينظم البنوك، من بين أمور أخرى، حداً أدنى مطلوباً لنسبة الاحتياطي الذي يتعين على البنوك الحفاظ عليه. لفهم سبب تنظيم البنوك، نحتاج إلى النظر في مشكلة يمكن أن تواجهها البنوك: التهافت على البنوك.

الشكل (١٣-٢): أصول والتزامات بنك "First Street"

الأصول	التزامات
القروض: ٩٠٠ ألف دولار	الودائع مليون دولار
الاحتياطي: ١٠٠ ألف دولار	

في الشكل (١٣-٢): يلخص حساب T الوضع المالي للبنك. يتم إدخال أصول البنك، ٩٠٠ ألف دولار من القروض غير المسددة للمقترضين واحتياطيات قدرها ١٠٠ ألف دولار، في الجانب الأيمن. يتم إدخال الالتزامات، مليون دولار في الودائع المصرفية المودعة للمودعين، في الجانب الأيسر.

مشكلة التهافت على البنوك

يمكن للبنوك إقراض معظم الأموال المودعة تحت رعايتها، لأن جميع المودعين لن يرغبوا عادة في سحب جميع أموالهم في نفس الوقت. ولكن ماذا سيحدث للبنك إذا حاول جميع المودعين أو على الأقل جزء كبير منهم، لسبب ما، سحب جميع أموالهم خلال فترة زمنية قصيرة، على سبيل المثال يومين؟ الجواب هو: البنك لن يكون لديه نقود واحتياطيات كافية في الاحتياطي الفيدرالي لتلبية مطالب المودعين بالسحب النقدي الفوري. سيجد البنك صعوبة في الحصول على النقد، حتى لو استثمر أموال المودعين بحكمة، لأن القروض المصرفية غير نقدية نسبياً. لا يمكن تحويل القروض المصرفية بسهولة إلى نقد في وقت قصير.

لمعرفة السبب، لتخيل أن بنك "First Street" قد أقرض ١٠٠ ألف دولار لشركة "Drive-A-Peach Used Cars"، وهي وكالة محلية. لجمع الأموال، يمكن لبنك "First Street" بيع قرضه إلى "Drive-A-Peach" لشخص آخر أو بنك آخر أو مستثمر فردي. ولكن إذا حاول بنك "First Street" بيع القرض بسرعة، فسيكون المشترون المحتملون حذرين: سيشتبهون إلى أن "First Street" يريد بيع القرض لأن هناك خطأ ما وقد لا يتم سداد القرض. نتيجة لذلك، لا يمكن لبنك "First Street" بيع القرض بسرعة إلا من خلال عرضه للبيع بخصم كبير، على سبيل المثال خصم ٥٠%، أو ٥٠ ألف دولار.

النتيجة هي أنه إذا قرر المودعون في البنك فجأة سحب أموالهم، فإن أي جهد لجمع السيولة اللازمة يجبر البنك على بيع أصوله بسعر رخيص للغاية. لن يكون البنك قادراً حتماً على سداد كامل للمودعين. ما الذي يمكن أن يبدأ هذه العملية برمتها؟ أي ما الذي قد يدفع المودعين في بنك "First Street" إلى التسرع في سحب أموالهم؟ الجواب المعقول هو انتشار شائعة مفادها أن البنك يعاني مشكلة مالية. حتى لو لم يكونوا متأكدين من صحة الإشاعة، فمن المرجح أن يتصرف المودعون بطريقة آمنة ويحصلوا على أموالهم بوقت لا يزال فيه بإمكانهم ذلك. ويزداد الأمر سوءاً: المودع الذي يعتقد ببساطة أن المودعين الآخرين سيصابون بالذعر ويحاولون إخراج أموالهم، سيدرك أن هذا يمكن أن "يكسر البنك"، لذلك هو أو هي ينضم إلى الاندفاع لسحب الأموال. بعبارة أخرى، الخوف من الوضع المالي للبنك يمكن أن يكون نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها: المودعون الذين يعتقدون أن المودعين الآخرين سوف يندفعون من أجل الخروج سوف يندفعون هم أيضاً نحو الخروج من البنك. التهافت على البنوك هي ظاهرة يحاول فيها العديد من المودعين في البنك سحب أموالهم بسبب مخاوف من فشل البنك. علاوة على ذلك، فإن عمليات إدارة البنوك ليست سيئة فقط للبنك المعني ومودعيه. تاريخياً، ثبت أنها مشكلة معدية في كثير من الأحيان، إذ أدى التهافت على أحد البنوك إلى فقدان الثقة في البنوك الأخرى، مما تسبب في تهافت على بنوك أخرى. تصف فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية مثل هذه العدوى، موجة التدفقات المصرفية التي اجتاحت الولايات

المتحدة في أوائل الثلاثينيات. استجابةً لتلك التجربة والتجارب المماثلة في البلدان الأخرى، أنشأت الولايات المتحدة ومعظم الحكومات الحديثة الأخرى نظاماً للوائح البنوك التي تحمي المودعين وتمنع التهافت على البنوك.

* التهافت على البنوك هي ظاهرة يحاول فيها العديد من المودعين في البنك سحب أموالهم بسبب مخاوف من فشل البنك.

لائحة البنك

هل يجب أن نقلق بشأن خسارة الأموال في الولايات المتحدة بسبب تدفقات البنوك؟ الجواب: لا. بعد الأزمات المصرفية في الثلاثينيات من القرن الماضي، وضعت الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأخرى نظاماً مصمماً لحماية المودعين والاقتصاد ككل من التدفقات المصرفية. يحتوي هذا النظام على ثلاث ميزات رئيسية: التأمين على الودائع، ومتطلبات رأس المال، والمتطلبات الاحتياطية.

التأمين على الودائع

تعلن جميع البنوك في الولايات المتحدة تقريباً عن نفسها "كعضو في FDIC"، وهي المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع. كما تعلمنا في الفصل التاسع، فإنه يوفر تأميناً على الودائع، وهو ضمان من الحكومة الفيدرالية بأنه سيتم الدفع للمودعين حتى لو لم يتمكن البنك من توفير الأموال، بحد أقصى للمبلغ لكل حساب. يضمن "FDIC" حالياً أول ١٠٠ ألف دولار من

كل حساب. من المهم أن ندرك أن التأمين على الودائع لا يحمي المودعين فقط في حالة فشل البنك بالفعل. يلغي التأمين أيضاً السبب الرئيسي وراء تدفقات البنوك: نظراً لأن المودعين يعرفون أن أموالهم آمنة حتى لو فشل البنك، فليس لديهم حافز للتسرع في سحبها بسبب شائعة تفيد بأن البنك في مأزق.

* يضمن تأمين الودائع أنه سيتم الدفع للمودعين في البنك حتى إذا لم يتمكن البنك من توفير الأموال، بحد أقصى للمبلغ لكل حساب.

متطلبات رأس المال

على الرغم من أن التأمين على الودائع يحمي النظام المصرفي من ظاهرة التهافت على البنوك، إلا أنه يخلق مشكلة معروفة وهي الحافز. المودعون محميون من الخسارة، لذلك ليس لديهم حافز لمراقبة الصحة المالية لبنكهم. وفي الوقت نفسه، ومن جهة معاكسة، فإن لدى مالكي البنوك حافزاً للانخراط في سلوك استثماري شديد الخطورة، مثل تقديم قروض محفوفة بالمخاطر بفائدة عالية. إذا سارت الأمور على ما يرام، يربح المالكون؛ وإذا ساءت الأمور، فإن الحكومة تغطي الخسائر من خلال تأمين الودائع الفيدرالية. يطلب المنظمون من مالكي البنوك امتلاك أصول أكثر بكثير من قيمة الودائع المصرفية، وذلك لتقليل الحافز الموجود لديهم لاتخاذ المخاطرة المتهورة. بهذه الطريقة، سيظل لدى البنك أصول أكبر من ودائعه حتى لو تعثرت بعض قروضه، وستتراكم الخسائر على أصول أصحاب البنوك وليس على الحكومة. يسمى الفائض من أصول البنك على الودائع المصرفية

والمطلوبات الأخرى برأس مال البنك. عملياً، رأس مال البنوك يساوي ٧% أو أكثر من أصولها.

المتطلبات الاحتياطية

هناك طريقة أخرى لتقليل مخاطر تدفقات البنوك وهي مطالبة البنوك بالحفاظ على نسبة احتياطي أعلى مما كانت ستفعله بخلاف ذلك. المتطلبات الاحتياطية هي القواعد التي وضعها الاحتياطي الفيدرالي والتي تحدد الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي للبنك. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يبلغ الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي للودائع المصرفية القابلة للتحقق ١٠%.

* المتطلبات الاحتياطية هي القواعد التي وضعها الاحتياطي الفيدرالي والتي تحدد الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي للبنك.

للعقول المتسائلة

هل المصرفية خدعة؟

تتيح البنوك لأي مودع فردي سحب الأموال متى شاء. ومع ذلك، فإن الأموال النقدية الموجودة في خزينة البنك، وودائعه في الاحتياطي الفيدرالي، لن تكون كافية لإرضاء جميع المودعين أو حتى معظمهم إذا حاولوا جميعاً سحب الأموال في نفس الوقت.

هل هذا يعني أن هناك شيئاً أساسياً غير أمين في العمل المصرفي؟

يعتقد الكثير من الناس ذلك؛ وبين الحين والآخر يطالب أحد المتقدين البارزين للصناعة المصرفية بأنظمة من شأنها أن تمنع البنوك من تقديم قروض غير نقدية، ولكن قد يساعد القياس في تفسير ما تفعله البنوك وسبب إنتاجيتها. لفكر في وكالات تأجير السيارات، بسبب هذه الوكالات يمكن للشخص الذي يسافر، على سبيل المثال من أتلانتا إلى سينسيناتي الاعتماد على امتلاك سيارة عندما يحتاج إليها. ومع ذلك، هناك العديد من المسافرين المحتملين إلى سينسيناتي أكثر من السيارات المتاحة للإيجار؛ ويعتمد نشاط تأجير السيارات على حقيقة أن جزءاً بسيطاً فقط من هؤلاء الزوار المحتملين يظهرون في أي أسبوع معين. ليس هناك خداع. يعتقد المسافرون أنه يمكنهم دائماً الحصول على سيارة عند الحاجة، على الرغم من أن عدد السيارات المتاحة بالفعل محدود، وهم على حق.

البنوك تفعل الشيء نفسه. يعتقد المودعون أنه يمكنهم دائماً الحصول على النقود عندما يحتاجون إليها، على الرغم من أن المبلغ النقدي متاح بالفعل محدود، وهم على حق أيضاً.

حالة الاقتصاد في العمل

إنه نظام مصرفي رائع

في عيد الميلاد القادم، من المؤكد أن محطة تلفزيونية واحدة على الأقل في بلدتك ستعرض فيلم عام ١٩٤٦ "It's a Wonderful Life" "إنها حياة

رائعة"، يظهر جيمي ستيوارت في دور جورج بيلي، مصر في صغير في المدينة تم إنقاذ حياته من قبل ملاك. مشهد الذروة للفيلم هو التهافت على بنك بيلي، حيث يندفع المودعون الخائفون لسحب أموالهم. عندما تم تصوير الفيلم، كانت هذه المشاهد لا تزال حية في ذاكرة الأمريكيين. كانت هناك موجة من التدفقات المصرفية في أواخر عام ١٩٣٠، وموجة ثانية في ربيع عام ١٩٣١، وموجة ثالثة في أوائل عام ١٩٣٣. وبحلول النهاية، فشل أكثر من ثلث بنوك البلاد. ولإنهاء حالة الذعر، في ٦ آذار ١٩٣٣، أعلن الرئيس الجديد فرانكلين ديلاانو روزفلت "عطلة بنكية" وطنية، وأغلق جميع البنوك لمدة أسبوع. منذ ذلك الحين، عملت اللوائح التنظيمية على حماية الولايات المتحدة والدول الغنية الأخرى من عمليات التهافت على البنوك. في الواقع، كان المشهد في فيلم "It's a Wonderful Life" "إنها حياة رائعة" قديماً بالفعل عندما تم إنتاج الفيلم. لكن العقد الماضي شهد عدة موجات من عمليات سحب البنوك في البلدان النامية. على سبيل المثال، لعبت عمليات التهافت على البنوك دوراً في الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت جنوب شرق آسيا في ١٩٩٧-١٩٩٨، وفي الأزمة الاقتصادية الحادة في الأرجنتين، التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠١.



أدت الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين إلى عمليات تصريف ضخمة للبنوك، واحتجاجات عامة غاضبة، واليأس حيث فقدت العديد من أسر الطبقة المتوسطة والعامة الوظائف والمدخرات، وتحولت لحالة الفقر.

مراجعة سريعة

- تحتفظ البنوك باحتياطيات مصرفية من العملات بالإضافة إلى الودائع في الاحتياطي الفيدرالي. نسبة الاحتياطي هي نسبة الاحتياطيات إلى الودائع المصرفية.
- كانت عمليات إدارة البنوك تمثل مشكلة خطيرة في الماضي، ولكن في الولايات المتحدة المعاصرة، تتم حماية البنوك ومودعيها من خلال تأمين الودائع ومتطلبات رأس المال ومتطلبات الاحتياطي.

تحقق من فهمك ١٣-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أنك مودع في بنك "First Street"، تسمع شائعة أن البنك تكبد خسائر فادحة في قروضه. يشير كل مودع الآن إلى أن الإشاعة ليست صحيحة، ولكن يعتقد كل منهم أن معظم المودعين الآخرين يصدقون هذه الشائعة. لماذا، في حالة عدم وجود تأمين على الودائع، يمكن أن

يؤدي هذا إلى التهافت على البنك؟ ولماذا يغير تأمين الودائع هذا الوضع؟

٢. لدى الرجل المحتال فكرة رائعة: سيفتح بنكاً ما دون استشارة أي رأس مال، ويقرض جميع الودائع بأسعار فائدة مرتفعة لمطوري العقارات. إذا ازدهر سوق العقارات، فسيتم سداد القروض وسيحقق أرباحاً عالية. إذا أفلس سوق العقارات، فلن يتم سداد القروض وسيفشل البنك، لكنه لن يخسر أيّاً من ثروته الخاصة. كيف يمكن للتنظيم المصرفي الحديث أن يجبط مخططه؟

تحديد عرض النقود

إذا لم تكن البنوك موجودة، فإن كمية العملة المتداولة ستساوي العرض النقدي. ونظراً لأن جميع العملات الأمريكية المتداولة، العملات المعدنية، وفتات الدولار مثل واحد، و٥ دولارات، وما إلى ذلك، يتم إصدارها من قبل الحكومة، فسيتم تحديد العرض النقدي مباشرة من قبل من يتحكم في المطابع وصك النقود، لكن البنوك موجودة بالفعل، وهي تؤثر على العرض النقدي بطريقتين: أولاً، يأخذون بعض العملات من التداول: فتات الدولار الموجودة في خزائن البنوك، بدلاً من وضعها في محافظ الناس، لا تعدّ جزءاً من العرض النقدي.

ثانياً، والأهم من ذلك بكثير، هو أن البنوك من خلال تقديم الودائع، تنشئ الأموال، مما يسمح لعرض النقود أن يكون أكبر من كمية العملة

المتداولة. دعونا نلق نظرة على كيفية تكوين البنوك للأموال وما الذي يحدد مقدار الأموال التي تنشئها.

كيف تنشئ البنوك الأموال

لمعرفة كيفية تكوين البنوك للأموال، من المفيد الكشف عن آلية ما يحدث عندما يقرر شخص ما إيداع العملة في أحد البنوك. دعونا نفكر في مثال سيلاس، البخيل، الذي يحتفظ بعلب الأحذية مليئة بالعملة تحت مرتبته. لنفترض أن سيلاس أدرك أنه بالفعل أكثر أماناً وملاءمةً له إيداع تلك الأموال في البنك وسحب الأموال أو كتابة الشيكات عند الضرورة فقط. لنفترض أنه أخذ نقوده، ١٠٠٠ دولار نقداً، وأودعها في حساب قابل للتحقق في بنك "First Street". ما هو تأثير ذلك على العرض النقدي؟ توضح اللوحة (أ) من الشكل (١٣-٣) التأثير الأولي لإيداعه في البنك. يضيف بنك "First Street" إلى سيلاس مبلغ ١٠٠٠ دولار لحسابه، لذلك ترتفع الودائع المصرفية القابلة للتحقق بمقدار ١٠٠٠ دولار. وفي الوقت نفسه، تذهب أموال سيلاس إلى الخزانة، لذا فإن الاحتياطيات ترتفع أيضاً بمقدار ١٠٠٠ دولار. هذه المعاملة الأولية ليس لها أي تأثير على العرض النقدي. تنخفض العملة المتداولة بمقدار ألف دولار، لكن الودائع المصرفية القابلة للتحقق، التي هي أيضاً جزء من العرض النقدي، ترتفع بنفس المقدار.

الشكل (١٣-٣): التأثير على العرض النقدي لتحويل النقد إلى وديعة قابلة للتحقق في بنك "First Street"

(ب) التأثير الأوتوماتي بعد تقديم البنك لقرض		(أ) التأثير قبل تقديم البنك لقرض	
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول
لا تغير	القرض: + ٩٠٠ الاحتياطي: - ٩٠٠	الودائع القابلة للتحقق ١٠٠٠ +	القرض: لا تغير الاحتياطي: + ١٠٠٠

في الشكل (١٣-٣): عندما يودع سيلاس ١٠٠٠ دولار (التي كانت مخبأة تحت مرتبته) في حساب مصرفي قابل للتحقق، لا يوجد في البداية أي تأثير على المعروض النقدي: تنخفض العملة المتداولة بمقدار ١٠٠٠ دولار، لكن الودائع المصرفية القابلة للتحقق ترتفع بمقدار ١٠٠٠ دولار. تُظهر الإدخالات المقابلة في حساب T الخاص بالبنك، (اللوحة أ)، ارتفاع الودائع في البداية بمقدار ١٠٠٠ دولار أمريكي واحتياطيات البنك ترتفع في البداية أيضاً بمقدار ١٠٠٠ دولار أمريكي. في المرحلة الثانية، (اللوحة ب)، يحتفظ البنك بنسبة ١٠% من وديعة سيلاس، أي ما يعادل (١٠٠ دولار) كاحتياطيات ويقترض الباقي (٩٠٠ دولار) لماري. نتيجة لذلك، انخفضت احتياطياتها بمقدار ٩٠٠ دولار، وزادت قروضها بمقدار ٩٠٠ دولار. لم تتغير الالتزامات، بما في ذلك وديعة سيلاس البالغة ١٠٠٠ دولار. زاد المعروض النقدي، وهو مجموع الودائع المصرفية الخاضعة للرقابة والعملة المتداولة، بمقدار ٩٠٠ دولار، ٩٠٠ دولار التي تحتفظ بها ماري الآن.

لكن هذه ليست نهاية القصة، لأن بنك "First Street" يمكنه الآن إقراض جزء من وديعة سيلاس. لنفترض أنه يحتفظ بنسبة ١٠% من الوديعة، ١٠٠ دولار، من الاحتياطيات، ويقترض الباقي نقداً إلى ماري المجاورة لسيلاس. يظهر تأثير هذه المرحلة الثانية في اللوحة (ب) من الشكل السابق.

ودائع "First Street" تبقى دون تغيير، وكذلك قيمة أصولها، لكن تكوين أصولها يتغير. تقل الاحتياطيات بمقدار ٩٠٠ دولار عما إذا كانت لم تقدم القرض (وهي تزيد بمقدار ١٠٠ دولار عما كانت عليه قبل إيداع سيلاس أمواله). وبدلاً من ذلك فإن ٩٠٠ دولار أصبح لها وثيقة IOU وهي وثيقة غير رسمية تعترف بالدين، وهي القرض النقدي ٩٠٠ دولار لماري. من خلال إعادة أموال سيلاس إلى التداول عن طريق إقراضها إلى ماري، زاد بنك "First Street" في الواقع من العرض النقدي، أي إن مجموع العملة المتداولة والودائع المصرفية القابلة للتحقق قد ارتفعت بمقدار ٩٠٠ دولار.

حتى هذا قد لا يكون نهاية القصة. لنفترض أن ماري تستخدم نقودها لشراء جهاز تلفزيون ومشغل DVD من Acme Merchandise. ماذا تفعل آن أكمي، صاحبة المتجر، بالمال؟ الجواب: إذا تمسكت به، فلن يزيد العرض النقدي أكثر من ذلك. لكن لنفترض أنها أودعت ٩٠٠ دولار في وديعة بنكية قابلة للتحقيق، على سبيل المثال، في بنك "Second Street". في المقابل، سيحتفظ بنك "Second Street" بجزء فقط من هذا الإيداع في الاحتياطيات، ويقترض الباقي، وينشئ المزيد من الأموال. لنفترض أن بنك

"Second Street"، مثل بنك "First Street"، يحتفظ باحتياطيات ١٠% من أي إيداع بنكي ويقرض الباقي. بعد ذلك، سيحتفظ باحتياطيات تبلغ ٩٠ دولاراً ويقرض ٨١٠ دولارات من وديعة أنا، مما يزيد من العرض النقدي. يوضح الجدول (١٣-١) عملية تكوين النقود التي وصفناها حتى الآن.

الجدول (١٣-١): كيف تكوّن المصارف النقود

المراحل	العملة المتداولة	الودائع المصرفية القابلة للتحقق	العرض النقدي
الأولى: يحتفظ سيلاس بأمواله تحت المرتبة	١٠٠٠	٠	١٠٠٠
الثانية: يودع سيلاس أمواله بالبنك الذي يقوم بتقديم قرض لماري ٩٠٠ دولار	٩٠٠	١٠٠٠	١٩٠٠
الثالثة: تودع ماري النقود في بنك ثانٍ وهو بدوره يقرض لآنا ٨١٠ دولارات	٨١٠	١٩٠٠	٢٧١٠

في البداية، كان العرض النقدي يتكون فقط من ١٠٠٠ دولار لسيلاس. بعد أن يودع النقود في وديعة بنكية قابلة للتحقيق ويقوم البنك بتقديم قرض، يرتفع العرض النقدي إلى ١٩٠٠ دولار. بعد الإيداع الثاني

والقرض الثاني، يرتفع العرض النقدي إلى ٢٧١٠ دولار، ستستمر العملية بالطبع من هناك. (على الرغم من أننا نظرنا في الحالة التي يضع فيها سيلاس نقوده في وديعة بنكية قابلة للتحقق، فإن النتائج ستكون هي نفسها إذا وضعها في أي نوع من الأموال القريبة أو شبه النقود).

قد تبدو عملية تكوين النقود هذه مألوفة، إذ وصفنا في الفصل العاشر عملية المضاعف: تؤدي الزيادة الأولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الإنفاق الاستهلاكي، وما إلى ذلك. ما لدينا هنا هو نوع آخر من المضاعفات، المضاعف النقدي. دعونا نلق نظرة على كيفية تحديد حجم هذا المضاعف.

الاحتياطات والودائع المصرفية والمضاعف النقدي

عند تتبع أثر إيداع سيلاس في الجدول (١٣ - ١)، افترضنا أن الأموال التي يقرضها البنك ستعود في النهاية دائماً إما لنفس البنك، وإما لبنك آخر، لذلك تعود القروض إلى النظام المصرفي، حتى لو لم تكن للبنك المقرض نفسه. في الواقع، قد يحتفظ المقرضون بجزء من القروض على شكل عملة، في هذه الحالة يمكننا القول إن بعض المبالغ المقرضة "تتسرب" من النظام المصرفي لتصبح ضمن ممتلكات الأفراد كجزء من عملاتهم.

* الاحتياطات الزائدة هي احتياطات البنك علاوة على احتياطياته المطلوبة.

تؤدي مثل هذه التسريبات إلى تقليل حجم المضاعف النقدي، تماماً كما يقلل تسريب الدخل الحقيقي من حجم المضاعف القياسي عندما يصبح ضمن المدخرات. لنبتعد عن هذا التعقيد للحظة، ونفكر في كيفية تحديد العرض النقدي في نظام نقدي ودائعي قابل للتحقق فقط. لنفترض إذن أن البنوك تخضع لقاعدة تحدد الحد الأدنى المطلوب لنسبة الاحتياطي، لنفترض أيضاً أن البنوك تقرض أياً من الاحتياطيات الزائدة، وتلك الاحتياطيات فوق المطلوبة. لنفترض أخيراً، أن أي أموال يقترضها الفرد من أحد البنوك يتم إيداعها في حساب مصرفي قابل للتحقق. لنفترض الآن أنه لسبب ما وجد البنك نفسه فجأة لديه احتياطيات زائدة قدرها ١٠٠٠ دولار. ماذا يحدث؟ الجواب هو أن البنك سيقترض مبلغ ١٠٠٠ دولار، سيتهي به المطاف كوديعة بنكية قابلة للتحقق في مكان ما في النظام المصرفي، لتبدأ عملية المضاعف النقدي التي تشبه بشكل كبير العملية الموضحة في الجدول (١٣-١). دعونا نشرح هذه العملية عن كثب بافتراض أن نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ١٠%. في المرحلة الأولى من العملية، يقرض البنك الذي لديه احتياطي فائض ١٠٠٠ دولار، لتصبح بعدها وديعة بنكية قابلة للتحقق في مكان ما.

البنك الذي يتلقى هذا الإيداع يحتفظ بـ ١٠%، أو ١٠٠ دولار، كاحتياطي، ويقترض الـ ٩٠% المتبقية، أو ما يعادل ٩٠٠ دولار، تصبح مرة أخرى وديعة بنكية قابلة للتحقق في مكان ما.

البنك الذي يتلقى هذا الإيداع ٩٠٠ دولار يحتفظ مرة أخرى بنسبة ١٠%، أي ٩٠ دولار، كاحتياطي، ويقترض المبلغ المتبقي ٨١٠ دولارات. البنك الذي يتلقى ٨١٠ دولارات يحتفظ باحتياطي يبلغ ٨١ دولاراً، ويقترض ٧٢٩ دولاراً المتبقية، وهكذا. كنتيجة لهذه العملية، فإن إجمالي الزيادة في الودائع المصرفية القابلة للتحقق يساوي مبلغاً يبدو كما يلي:

$$1000 + 900 + 810 + 729 + \dots$$

سنستخدم الرمز "ir" لنسبة الاحتياطي. بشكل عام، فإن إجمالي الزيادة في الودائع المصرفية القابلة للتحقق التي تنشأ عندما يقترض البنك ١٠٠٠ دولار من الاحتياطي الزائد هي من خلال المعادلة (١٣-١):

زيادة في الودائع المصرفية القابلة للتحقق من ١٠٠٠ دولار في الاحتياطيات الزائدة =

$$1000 + (ir - 1) \times 1000 + (ir - 1)^2 \times 1000 + (ir - 1)^3 + \dots$$

كما رأينا من المعادلة (١٠-٤) في الفصل العاشر، يمكن تبسيط ذلك إلى المعادلة (١٣-٢):

زيادة في الودائع المصرفية القابلة للتحقق من ١٠٠٠ دولار في الاحتياطي الزائد = $ir / 1000$

بالنظر إلى نسبة احتياطي تبلغ ١٠%، أو ١، فإن زيادة الاحتياطيات الزائدة بمقدار ١٠٠٠ دولار أمريكي ستؤدي إلى زيادة القيمة

الإجمالية للودائع المصرفية القابلة للتحقق بمقدار $10000 = 0.1 / 1000$ دولار. في الواقع، في النظام النقدي للودائع القابلة للتحقق فقط، ستكون القيمة الإجمالية للودائع المصرفية القابلة للتحقق مساوية لقيمة الاحتياطيات المصرفية مقسومة على نسبة الاحتياطي. بعبارة أخرى، إذا كانت نسبة الاحتياطي 10%، فإن كل دولار من الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك يدعم $1 / 10 = 0.1$ دولار من الودائع المصرفية القابلة للتحقق.

المضاعف النقدي في الواقع

في الواقع، يعد تحديد العرض النقدي أكثر تعقيداً مما يوحي به نموذجنا البسيط، لأنه لا يعتمد فقط على نسبة الاحتياطيات إلى الودائع المصرفية، ولكن أيضاً على جزء من العرض النقدي الذي يختار الأفراد الاحتفاظ به على شكل عملة.

في الواقع، لقد رأينا هذا بالفعل في مثالنا عن قيام سيلاس بإيداع النقد تحت مرتبته: عندما اختار الاحتفاظ بإيداع بنكي قابل للتحقق بدلاً من العملة، شرع في زيادة المعروض النقدي.

لتحديد المضاعف النقدي في الممارسة العملية، من المهم أن ندرك أن السلطات النقدية تتحكم في مجموع احتياطيات البنوك والعملة المتداولة، ولكن ليس تخصيص هذا المبلغ بين الاحتياطيات والعملة المتداولة. ففكر في سيلاس وإيداعه مرة أخرى، من خلال أخذ النقود من تحت مرتبته

وإيداعها في أحد البنوك، قتل من كمية العملة المتداولة، ولكنه زاد احتياطات البنك بمقدار مساوٍ. القاعدة النقدية، وهي الكمية التي تسيطر عليها السلطات النقدية، هي مجموع العملة المتداولة والاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك. القاعدة النقدية ليست مثل عرض النقود لسببين: أولاً، احتياطات البنوك، التي تشكل جزءاً من القاعدة النقدية، ولا تعدّ جزءاً من العرض النقدي. تعدّ فئة الدولار الواحد في محفظة شخص ما نقوداً لأنها متاحة للفرد لإنفاقها، ولكن فئة دولار واحد محتفظ بها كاحتياطات بنكية في خزنة بنكية أو مودعة في الاحتياطي الفيدرالي لا تعدّ جزءاً من العرض النقدي لأنها غير متاحة للإنفاق. ثانياً، الودائع المصرفية القابلة للتحقق ليست جزءاً من القاعدة النقدية، لكنها جزء من العرض النقدي لأنها متاحة للإنفاق.

*** القاعدة النقدية هي مجموع العملة المتداولة واحتياطات البنوك.**

يوضح الشكل (١٣-٤) التالي المفهومين بشكل تخطيطي. تمثل الدائرة الموجودة على اليسار الأساس النقدي، التي تتكون من احتياطات البنوك بالإضافة إلى العملة المتداولة. تمثل الدائرة الموجودة على اليمين العرض النقدي، التي تتكون أساساً من العملة المتداولة بالإضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للتحقق أو شبه القابلة للتحقق. كما يشير الشكل، فإن العملة المتداولة هي جزء من الأساس النقدي والعرض النقدي، لكن احتياطات البنوك ليست جزءاً من العرض النقدي، والودائع المصرفية القابلة للتحقق أو شبه القابلة للتحقق ليست جزءاً من القاعدة النقدية.

من الناحية العملية، يتكون معظم الأساس النقدي فعلياً من العملة المتداولة، التي تشكل أيضاً نحو نصف العرض النقدي. يمكننا الآن تحديد مضاعف النقود رسمياً: إنه نسبة عرض النقود إلى الأساس النقدي.

المضاعف النقدي الفعلي في الولايات المتحدة، باستخدام M1 كمقياس نقدي، هو نحو ١,٩. هذا أقل بكثير من ١ / ٠,١ = ١٠، المضاعف النقدي في نظام الودائع القابلة للتحقق فقط مع نسبة احتياطي تبلغ ١٠% (النسبة لمعظم الودائع القابلة للتحقق في الولايات المتحدة). السبب في أن المضاعف النقدي صغير جداً هو أن الدولار من العملة المتداولة، على عكس الدولار في الاحتياطيات، لا يدعم عدة دولارات من العرض النقدي. وكما يوضح الشكل (١٣-٤)، فإن معظم الأساس النقدي يتم الاحتفاظ به كعملة متداولة.

* المضاعف النقدي هو نسبة العرض النقدي إلى القاعدة النقدية.

الشكل (١٣-٤): الأساس والعرض النقدي



في الشكل (١٣-٤): القاعدة النقدية تساوي الاحتياطيات المصرفية مضافاً إليها العملة المتداولة. وهو يختلف عن العرض النقدي، الذي يتكون بشكل أساسي من ودائع بنكية قابلة للتحقق أو شبه قابلة للتحقق، بالإضافة إلى العملة المتداولة. يدعم كل دولار من الاحتياطيات المصرفية عدة دولارات من الودائع المصرفية، مما يجعل العرض النقدي أكبر من القاعدة النقدية.

حالة الاقتصاد في العمل

هبوط المضاعف النقدي

في مثالنا الافتراضي الذي يوضح كيف تنشئ البنوك الأموال، وصفنا سيلاس البخيل الذي قرر أخذ العملة من تحت مرتبته وتحويلها إلى وديعة بنكية قابلة للتحقق. وأدى ذلك إلى زيادة العرض النقدي، إذ انخرطت البنوك في موجات متتالية من الإقراض مدعومة بأموال سيلاس. يترتب على ذلك أنه إذا حدث شيء ما يجعل سيلاس يعود إلى العادات القديمة، بحيث يأخذ أمواله من البنك ويضعها مرة أخرى تحت مرتبته، فإن النتيجة ستكون أقل إقراضاً وتراجعاً في العرض النقدي. وهذا بالضبط ما حدث كنتيجة للتلاعب بالبنوك في الثلاثينيات.

يوضح الجدول (١٣-٢) ما حدث بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، إذ هزت إخفاقات البنوك ثقة الجمهور. يُظهر العمود الأول مقتنيات الجمهور

من العملة، الذي زاد بشكل حاد، إذ قرر العديد من الأمريكيين أن المال تحت المرتبة قد يكون أكثر أماناً من المال في البنك بعد كل شيء. يُظهر العمود الثاني قيمة الودائع المصرفية القابلة للتحقق، الذي انخفض بشكل حاد، من خلال عملية المضاعف التي قمنا بتحليلها للتو، عندما سحب الأفراد أموالهم من البنوك. (انخفضت القروض أيضاً لأن البنوك التي نجت من موجات التدفقات المصرفية زادت احتياطياتها الفائضة، فقط في حالة بدء موجة أخرى). يظهر العمود الثالث قيمة M1، وهو أول المجاميع النقدية التي وصفناها سابقاً. لقد انخفض بشكل حاد، لأن الانخفاض في الودائع المصرفية القابلة للتحقق أو شبه القابلة للتحقق كان أكبر بكثير من الزيادة في العملة المتداولة. في كتاب شهير صدر عام ١٩٦٣ بعنوان "التاريخ النقدي للولايات المتحدة"، لفتت أنا شوارتز وميلتون فريدمان الانتباه إلى هذا الانخفاض في العرض النقدي للولايات المتحدة، بحجة أنه كان السبب الرئيسي للكساد العظيم. كما جادلوا بأن الاحتياطي الفيدرالي كان بإمكانه بل ينبغي أن يمنعه. (يجب أن نلاحظ أن العديد من الاقتصاديين يختلفون مع كلا الاستنتاجين). وهذا يقودنا إلى طبيعة ودور الاحتياطي الفيدرالي.

الجدول (١٣-٢): آثار التهافت على البنوك بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣

M1	الودائع القابلة للتحقق	العملة المتداولة	
مقدرة بمليارات الدولارات			
٢٦,٦٤	٢٢,٧٤	٣,٩٠	١٩٢٩
١٩,٩١	١٤,٨٢	٥,٠٩	١٩٣٣
%٢٥ -	%٣٥ -	%٣١	نسبة التغيير

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي (١٩٧٥)، الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة.

مراجعة سريعة

- تنشئ البنوك الأموال، عندما تودع العملة في أحد البنوك، يمكن للبنك إقراض الاحتياطيات الزائدة، مما يؤدي إلى ودائع جديدة في النظام المصرفي وتأثير مضاعف على العرض النقدي.
- في نظام الودائع القابلة للتحويل فقط، سيكون العرض النقدي مساوياً لاحتياطي البنوك مقسومة على نسبة الاحتياطي. إن الاحتفاظ بالأموال كتنقيد بدلاً من الودائع القابلة للتحويل يقلل من حجم المضاعف النقدي.
- من الناحية العملية، نظراً لأن معظم الأساس النقدي يتم الاحتفاظ به كعملة، فإن المضاعف النقدي أصغر من احتياطيات البنوك مقسومة على نسبة الاحتياطي.

تحقق من فهمك ١٣-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن إجمالي الاحتياطي يساوي ٢٠٠ دولار، وأن إجمالي الودائع المصرفية القابلة للتحقق يساوي ١٠٠٠ دولار. لنفترض أيضاً أن الجمهور لا يمتلك أي عملة. لنفترض الآن أن نسبة الاحتياطي المطلوبة تنخفض من ٢٠% إلى ١٠%. تتبع كيف يؤدي ذلك إلى التوسع في الودائع المصرفية.

٢. مثال سيلاس البخيل الذي أودع مبلغ ١٠٠٠ دولار نقداً في بنك " First Street" لنفترض أن نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ١٠%. لكن لنفترض الآن أنه في كل مرة يتلقى فيها شخص ما قرضاً مصرفياً، فإنه يحتفظ بنصف القرض نقداً. تتبع التوسع الناتج في العرض النقدي.

نظام الاحتياطي الفيدرالي

من المسؤول عن ضمان احتفاظ البنوك باحتياطيات كافية؟ من الذي يقرر حجم الأساس النقدي؟ الجواب: في الولايات المتحدة، هو مؤسسة تُعرف باسم الاحتياطي الفيدرالي (أو، بشكل غير رسمي، برمز "Fed").

الاحتياطي الفيدرالي: البنك المركزي الأمريكي

الاحتياطي الفيدرالي هو بنك مركزي، مؤسسة تشرف على النظام المصرفي وتنظمه، وتتحكم في القاعدة النقدية. تشمل البنوك المركزية الأخرى بنك إنكلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي أو ECB. يعمل البنك المركزي الأوروبي كبنك مركزي مشترك لـ ١٢ دولة أوروبية: النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

* البنك المركزي: هو مؤسسة تنظم وتشرف على النظام المصرفي، وتتحكم بالقاعدة النقدية

بالمناسبة، أقدم بنك مركزي في العالم هو Sveriges Riksbank السويدي، أو البنك المركزي السويدي الذي يمنح جائزة نوبل في الاقتصاد. الوضع القانوني للاحتياطي الفيدرالي، الذي تم إنشاؤه في عام ١٩١٣، استثنائي: فهو ليس جزءاً من حكومة الولايات المتحدة بالضبط، ولكنه ليس مؤسسة خاصة أيضاً. بالمعنى الدقيق للكلمة، يتكون نظام الاحتياطي الفيدرالي من جزأين: مجلس المحافظين و١٢ بنكاً احتياطياً فيدرالياً إقليمياً.

يتم إنشاء مجلس المحافظين، الذي يشرف على النظام من مكاتبه في واشنطن العاصمة، مثل وكالة حكومية: يتم تعيين أعضائه السبعة من قبل الرئيس، ويجب أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ. ومع ذلك، يتم تعيينهم لمدة

١٤ عاماً، لعزلهم عن الضغوط السياسية. يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة على أساس مألوف أكثر، كل ٤ سنوات، ولكن من المعتاد إعادة تعيين الرؤساء والعمل لفترات أطول. كان ويليام ماكيسني مارتن رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٧٠. وكان آلان جرينسبان، المعين عام ١٩٨٧، بقي يشغل منصب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في عام ٢٠٠٥. كل من البنوك الاحتياطية الفيدرالية الـ ١٢ يخدم منطقة من البلاد، ويقدم خدمات مصرفية مختلفة وخدمات تتعلق بالإشراف. على سبيل المثال، يقومون بمراجعة دفاتر بنوك القطاع الخاص للتأكد من أنها سليمة من الناحية المالية. يدار كل بنك إقليمي من قبل مجلس إدارة يتم اختياره من المجتمع المصرفي والأعمال المحلي. يلعب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك دوراً خاصاً: فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة، وهي الأداة الرئيسية للسياسة النقدية. يوضح الشكل (١٣-٥) مناطق الاحتياطي الفيدرالي والمدينة التي يقع فيها كل بنك احتياطي فيدرالي إقليمي.

يتم اتخاذ القرارات بشأن السياسة النقدية من قبل لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، التي تتكون من مجلس المحافظين بالإضافة إلى خمسة من رؤساء البنوك الإقليمية. دائماً ما يكون رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عضواً في اللجنة، ويتم التناوب على المقاعد الأربعة الأخرى بين ١١ رئيساً للبنك الإقليمي. عادة ما يشغل رئيس مجلس المحافظين منصب رئيس لجنة السوق المفتوحة. إن تأثير هذا الهيكل المعقد هو إنشاء مؤسسة

تكون مسؤولة في النهاية أمام جمهور الناخبين، لأن مجلس المحافظين يتم اختياره من قبل الرئيس ويصادق عليه مجلس الشيوخ، وجميعهم هم أنفسهم مسؤولون منتخبون، لكن المدة الطويلة التي يخدمها أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة لعدم مباشرة العملية التي يتم من خلالها تعيينهم، تعزلهم إلى حد كبير عن الضغوط السياسية قصيرة الأجل.

الشكل (١٣-٥): نظام الاحتياطي الفيدرالي



في الشكل (١٣-٥): يتكون نظام الاحتياطي الفيدرالي من مجلس المحافظين في واشنطن العاصمة، بالإضافة إلى البنوك الاحتياطية الفيدرالية الإقليمية، كل منها يخدم منطقته. تُظهر هذه الخريطة كل مقاطعة من مقاطعات الاحتياطي الفيدرالي الاثني عشرة. المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي.

ماذا يفعل الاحتياطي الفيدرالي: متطلبات الاحتياطي وسعر الخصم

يملك الاحتياطي الفيدرالي ثلاث أدوات رئيسية تحت تصرفه: متطلبات الاحتياطي، ومعدل الخصم، والأهم من ذلك، عمليات السوق المفتوحة. في مناقشتنا لحالة التهافت على المصرف، لاحظنا أن الاحتياطي الفيدرالي يضع حداً أدنى لمتطلبات نسبة الاحتياطي، الذي يساوي حالياً ١٠% للودائع المصرفية القابلة للتحقق.

البنوك التي لا تحافظ على الأقل على نسبة الاحتياطي المطلوبة وسطياً على مدى أسبوعين تواجه عقوبات. ماذا يفعل البنك إذا بدا أنه لا يملك احتياطات كافية لتلبية متطلبات الاحتياطي الفيدرالي؟ الجواب: عادةً، يقترض احتياطات إضافية من البنوك الأخرى.

* يسمح سوق الأموال الفيدرالية للبنوك التي لا تفي بمتطلبات الاحتياطي باقتراض الأموال من البنوك ذات الاحتياطات الزائدة.

* معدل الأموال الفيدرالية هو معدل الفائدة المحدد في سوق الأموال الفيدرالية.

* معدل الخصم هو معدل الفائدة التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي على القروض للبنوك.

تقرض البنوك الأموال لبعضها البعض بسوق الأموال الفيدرالية، وهو سوق مالي يسمح للبنوك التي لا تفي بمتطلبات الاحتياطي باقتراض الاحتياطي، عادة بين عشية وضحاها، من البنوك التي لديها احتياطات

فائضة. يتم تحديد سعر الفائدة في هذا السوق من خلال العرض والطلب، ولكن كلاً من العرض والطلب يتأثران بشدة بإجراءات الاحتياطي الفيدرالي. كما سنرى في الفصل الرابع عشر، يلعب معدل الأموال الفيدرالية، معدل الفائدة المحدد في سوق الأموال الفيدرالية، دوراً رئيسياً في السياسة النقدية الحديثة. بدلاً من ذلك، يمكن للبنوك اقتراض احتياطات من الاحتياطي الفيدرالي نفسه. معدل الخصم هو معدل الفائدة التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي على القروض للبنوك. حالياً، يتم تحديد معدل الخصم بنقطة مئوية واحدة فوق معدل الأموال الفيدرالية من أجل ثني البنوك عن اللجوء إلى الاحتياطي الفيدرالي. إذا اختار البنك القيام بذلك، يمكن للاحتياطي الفيدرالي تغيير متطلبات الاحتياطي أو معدل الخصم، أو كليهما معاً. يؤثر أي من التغييرين على العرض النقدي. إذا قلل الاحتياطي الفيدرالي متطلبات الاحتياطي، فسوف تقرض البنوك نسبة أكبر من ودائعها، مما يؤدي إلى المزيد من القروض وزيادة العرض النقدي من خلال المضاعف النقدي.

إذا زاد الاحتياطي الفيدرالي من متطلبات الاحتياطي، تضطر البنوك إلى تقليص القروض، مما يقلل العرض النقدي من خلال المضاعف النقدي. إذا قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتقليل الفارق بين سعر الخصم وسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، فإن البنوك تزيد من قروضها لأن تكلفة العثور على نفسها في حالة نقص في الاحتياطات لن تكون عالية، وسيزداد العرض النقدي. إذا زاد الاحتياطي الفيدرالي الفارق بين سعر الخصم

وسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، فإن الإقراض المصرفي ينخفض ، وكذلك العرض النقدي. من الناحية العملية، لا يستخدم الاحتياطي الفيدرالي اليوم التغييرات في متطلبات الاحتياطي أو معدل الخصم لإدارة العرض النقدي بفعالية. كان آخر تغيير مهم في متطلبات الاحتياطي في عام ١٩٩٢. تم تعيين معدل الخصم، كما أشرنا، بنقطة مئوية واحدة فوق معدل الأموال الفيدرالية. وبدلاً من ذلك، يتم إجراء السياسة النقدية باستخدام أداة السياسة الثالثة للاحتياطي الفيدرالي: عمليات السوق المفتوحة.

عمليات السوق المفتوحة

لدى الاحتياطي الفيدرالي أصول والتزامات مثل البنوك التي يشرف عليها. تتكون أصول بنك الاحتياطي الفيدرالي من الديون الحكومية التي يمتلكها، وبشكل أساسي السندات الحكومية الأمريكية قصيرة الأجل ذات استحقاق أقل من عام واحد، والمعروفة باسم سندات الخزنة الأمريكية. لتتذكر أن بنك الاحتياطي الفيدرالي ليس جزءاً من الحكومة الأمريكية بالضبط، لذا فإن سندات الخزنة الأمريكية هذه هي مسؤولية الحكومة ولكنها أحد أصول الاحتياطي الفيدرالي، وتتكون التزاماتها من العملة المتداولة واحتياطيات البنوك (إما في خزائن البنوك وإما في الودائع التي تحتفظ بها البنوك الخاصة في البنوك الاحتياطية الفيدرالية الإقليمية). وبعبارة أخرى، فإن التزامات بنك الاحتياطي الفيدرالي هي نفس عملة

الأساس النقدي المتداولة بالإضافة إلى احتياطات البنوك. يلخص حساب T في الشكل (١٣-٦) أصول والتزامات بنك الاحتياطي الفيدرالي. في عملية السوق المفتوحة، يشتري الاحتياطي الفيدرالي أو يبيع عادةً بعض الأسهم الحالية من سندات الخزانة الأمريكية من خلال عملية تجارية مع البنوك التجارية، البنوك التي تقدم قروضاً تجارية بشكل أساسي، بدلاً من قروض المنازل.

* عملية السوق المفتوحة هي عملية شراء أو بيع ديون حكومية من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

الشكل (١٣-٦): أصول والتزامات الاحتياطي الفيدرالي

الالتزامات	الأصول
الأساس النقدي (العملة المتداولة + احتياطي البنك)	دين الحكومة (سندات الخزانة الأمريكية)

في الشكل (١٣-٦): يحتفظ الاحتياطي الفيدرالي بأصوله في الغالب بسندات حكومية قصيرة المدى، تسمى سندات الخزانة الأمريكية. التزاماتها هي القاعدة النقدية، والعملة المتداولة بالإضافة إلى احتياطات البنوك.

الاحتياطي الفيدرالي لا يشتري أبداً سندات الخزانة الأمريكية مباشرة من الحكومة الفيدرالية. هناك سبب وجيه لذلك: عندما تقرض البنوك

المركزية الحكومة مباشرة، فإنها في الواقع تطبع النقود لتمويل عجز الميزانية. كما سنى لاحقاً في الكتاب، يمكن أن يكون هذا طريقاً إلى مستويات كارثية من التضخم.

تظهر اللوحتان في الشكل (١٣-٧) التغيرات في المكانة المالية لكل من الاحتياطي الفيدرالي والبنوك التجارية الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة. عندما يشتري بنك الاحتياطي الفيدرالي سندات الخزانة الأمريكية، فإنه يدفع لها عن طريق إيداع الودائع الإضافية في حسابات هذه البنوك، مما يزيد من احتياطيات البنوك. يتضح هذا في اللوحة (أ): يشتري الاحتياطي الفيدرالي ١٠٠ مليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية من البنوك التجارية، مما يزيد الأساس النقدي بمقدار ١٠٠ مليون دولار، لأنه يزيد احتياطيات البنوك بمقدار ١٠٠ مليون دولار. عندما يبيع الاحتياطي الفيدرالي سندات الخزانة الأمريكية للبنوك التجارية، فإنه يقيد حسابات البنوك، ويقلل من احتياطها. يظهر هذا في اللوحة (ب)، إذ يبيع الاحتياطي الفيدرالي ١٠٠ مليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية. هنا، تنخفض احتياطيات البنوك والأساس النقدي. قد نتساءل من أين يحصل الاحتياطي الفيدرالي على الأموال لشراء سندات الخزانة الأمريكية من البنوك. الجواب هو أنه يقوم ببساطة بإنشائها بضربة قلم (أو، في هذه الأيام، بنقرة على الماوس). لتتذكر أن الدولار الحديث هو نقود ورقية لا يدعمها أي شيء، لذلك يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي إنشاء أساس نقدي إضافي وفقاً لتقديره الخاص.

الشكل (١٣-٧): عمليات السوق المفتوحة من قبل الاحتياطي

الفيدرالي

اللوحة - أ - شراء السوق المفتوح بقيمة ١٠٠ مليون دولار

الأصول		الالتزامات	
سندات الخزنة + ١٠٠ مليون		الأساس النقدي + ١٠٠ مليون	الاحتياطي الفيدرالي
الأصول		الالتزامات	
سندات الخزنة - ١٠٠ مليون		لا تغيير	البنوك التجارية

اللوحة - ب - بيع السوق المفتوح بقيمة ١٠٠ مليون دولار

الأصول		الالتزامات	
سندات الخزنة - ١٠٠ مليون		الأساس النقدي - ١٠٠ مليون	الاحتياطي الفيدرالي
الأصول		الالتزامات	
سندات الخزنة + ١٠٠ مليون		لا تغيير	البنوك التجارية

في الشكل (١٣-٧): في اللوحة (أ)، يزيد الاحتياطي الفيدرالي القاعدة النقدية عن طريق شراء سندات الخزانة الأمريكية من البنوك التجارية الخاصة في عملية السوق المفتوحة. هنا يدفع الاحتياطي الفيدرالي ١٠٠ مليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية عن طريق إضافة ١٠٠ مليون دولار إلى احتياطيات البنوك الخاصة، مما يولد زيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار في القاعدة النقدية. سيؤدي هذا في النهاية إلى زيادة العرض النقدي من خلال عملية المضاعف النقدي، إذ تقرض البنوك بعضاً من هذه الاحتياطيات الجديدة. في اللوحة (ب)، يقلل الاحتياطي الفيدرالي القاعدة النقدية عن طريق بيع سندات الخزانة الأمريكية إلى البنوك التجارية الخاصة في عملية السوق المفتوحة.

هنا يؤدي بيع ١٠٠ مليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية إلى تخفيض ١٠٠ مليون دولار من احتياطيات البنوك الخاصة، وانخفاض قدره ١٠٠ مليون دولار في القاعدة النقدية. سيؤدي هذا في النهاية إلى انخفاض في العرض النقدي من خلال عملية المضاعف النقدي، إذ تقوم البنوك بتخفيض قروضها استجابة لانخفاض احتياطياتها.

لا تؤثر الزيادة أو النقص في الاحتياطيات الناتجة عن عملية السوق المفتوحة بشكل مباشر على العرض النقدي. ومع ذلك، فإن عملية السوق المفتوحة تبدأ بحركة المضاعف النقدي. بعد الزيادة البالغة ١٠٠ مليون

دولار في الاحتياطات الموضحة في اللوحة (أ)، ستقرض البنوك التجارية الاحتياطات الإضافية، مما يؤدي على الفور إلى زيادة العرض النقدي بمقدار ١٠٠ مليون دولار. سيتم إيداع بعض هذه القروض مرة أخرى في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات مرة أخرى والسماح بجولة أخرى من القروض، وما إلى ذلك. لذا، فإن الشراء في السوق المفتوحة لسندات الخزانة الأمريكية يحدد المضاعف النقدي، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي. البيع في السوق المفتوحة له تأثير عكسي: تنخفض احتياطات البنوك، مما يتطلب من البنوك خفض قروضها، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي. تُحدد اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، كما يوحي اسمها، سياسة عمليات السوق المفتوحة، أي إنها تعطي تعليمات إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لشراء أو بيع سندات الخزانة الأمريكية. غالباً ما يقول الاقتصاديون، وبحرية تامة، إن الاحتياطي الفيدرالي يتحكم في العرض النقدي. حرفياً، يتحكم فقط بالأساس النقدي. ولكن من خلال زيادة أو تقليص الأساس النقدي، يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ممارسة تأثير قوي على كل من العرض النقدي وأسعار الفائدة. هذا التأثير هو أساس السياسة النقدية، موضوع الفصل التالي.

حالة الاقتصاد في العمل

بناء بنك الاحتياطي الفيدرالي في أوروبا

حتى العام الأخير من القرن العشرين، كان الاحتياطي الفيدرالي عملاقاً بين البنوك المركزية. نظراً لأن الاقتصاد الأمريكي كان أكبر بكثير من اقتصاد أي دولة أخرى، لم يكن أي بنك مركزي لدولة أخرى قابلاً للمقارنة من حيث التأثير، لكن كل هذا تغير في كانون الثاني ١٩٩٩، عندما تبت إحدى عشرة دولة أوروبية اليورو كعملة مشتركة لها، ووضعت سياستها النقدية المشتركة في أيدي البنك المركزي الأوروبي الجديد، الذي يشار إليه عموماً باسم البنك المركزي الأوروبي.

يتمتع البنك المركزي الأوروبي بوضع خاص، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي، فهو ليس مؤسسة خاصة، ولكنه ليس وكالة حكومية تماماً أيضاً. في الواقع، لا يمكن أن تكون وكالة حكومية، لأنه لا توجد حكومة لعموم أوروبا! ولحسن الحظ بالنسبة للأمريكيين الذين يشعرون بالحيرة، هناك تشابهات قوية بين البنوك المركزية الأوروبية ونظام الاحتياطي الفيدرالي.

أولاً وقبل كل شيء، البنك المركزي الأوروبي، الذي يقع في مدينة فرانكفورت الألمانية، ليس في الواقع نظيراً لنظام الاحتياطي الفيدرالي بأكمله: إنه يعادل مجلس المحافظين في واشنطن. النظراء الأوروبيون للبنوك الاحتياطية الفيدرالية الإقليمية هم البنوك المركزية الوطنية في

أوروبا: بنك فرنسا، وبنك إيطاليا، وما إلى ذلك. حتى عام ١٩٩٩، كان من هذه البنوك الوطنية معادلاً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. على سبيل المثال، سيطر بنك فرنسا على الأساس النقدي الفرنسي. تقدم هذه البنوك الوطنية اليوم، مثل البنوك الفيدرالية الإقليمية، خدمات مالية متنوعة للبنوك والشركات المحلية، وتنفذ بالفعل عمليات السوق المفتوحة. هذا لا يعني أنها مؤسسات صغيرة، إذ إن البنوك المركزية الوطنية معاً توظف أكثر من ٥٠ ألف شخص، بينما يوظف البنك المركزي الأوروبي أقل من ١٣٠٠ شخص.

تختار كل دولة من يدير بنكها المركزي. يدير البنك المركزي الأوروبي مجلس تنفيذي هو المقابل لمجلس محافظي بنك الاحتياطي الفيدرالي؛ تختار حكومات الدول التي تستخدم اليورو أعضائها بالإجماع. نظير لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية هو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي. مثلما تتكون لجنة السوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي من مجلس المحافظين بالإضافة إلى مجموعة متناوبة من رؤساء الاحتياطي الفيدرالي الإقليميين، فإن مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي يتكون من المجلس التنفيذي بالإضافة إلى مجموعة دورية من رؤساء البنوك المركزية الوطنية. لكن هناك تطور خاص: يتم تحديد معدل تكرار حصول أي بنك مركزي في أي بلد على مقعد على الطاولة من خلال صيغة تعكس حجم اقتصاد الدولة. بعبارة أخرى، ألمانيا، التي كان ناتجها المحلي الإجمالي ٧,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٤، فرصة حصولها على مقعد في مجلس الإدارة أكثر بكثير من

اليونان، التي كان ناتجها المحلي الإجمالي ٢٠٥ مليار دولار فقط. في النهاية، ربما لا تهم التفاصيل كثيراً. مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن البنك المركزي الأوروبي مسؤول في النهاية أمام الناخبين، ولكنه معزول للغاية عن الضغوط السياسية قصيرة المدى.

مراجعة سريعة:

- الاحتياطي الفيدرالي هو البنك المركزي الأمريكي، ويشرف على البنوك، ويضع السياسة النقدية لها. له وضع قانوني معقد، مما لا يجعله بالضبط لا في الحكومة ولا في القطاع الخاص.
- يحدد الاحتياطي الفيدرالي نسبة الاحتياطي المطلوبة. البنوك تقرض وتقرض الاحتياطيات في سوق الأموال الاتحادية. معدل الفائدة المحدد في هذا السوق هو معدل الأموال الفيدرالية. يمكن للبنوك أيضاً الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي بسعر الخصم.
- على الرغم من أن الاحتياطي الفيدرالي يمكنه تغيير متطلبات الاحتياطي أو معدل الخصم، تُنفَّذُ السياسة النقدية من الناحية العملية باستخدام عمليات السوق المفتوحة.
- يؤدي شراء سندات الخزانة في السوق المفتوحة إلى زيادة الأساس النقدي ومن ثم العرض النقدي. أما البيع في السوق المفتوحة فيقلل من الأساس النقدي، ومن ثم العرض النقدي.

تحقق من فهمك ١٣-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. افترض أن أي أموال يقرضها أحد البنوك يتم إيداعها مرة أخرى في النظام المصرفي كوديعة قابلة للتحقق، وأن نسبة الاحتياطي تبلغ ١٠%. تتبع آثار شراء ١٠٠ مليون دولار في السوق المفتوحة لسندات الخزنة الأمريكية من قبل الاحتياطي الفيدرالي على قيمة الودائع المصرفية القابلة للتحقق.

نظرة مستقبلية:

لقد رأينا الآن كيف يتم تنظيم النظام النقدي، وعلى وجه الخصوص، دور الاحتياطي الفيدرالي في تحديد حجم الأساس النقدي. ولكن لماذا هذا الأمر مهم؟ الجواب: لأن تصرفات الاحتياطي الفيدرالي تغير العرض النقدي، وتنشئ تأثيراً قوياً على أسعار الفائدة. من خلال التغييرات في أسعار الفائدة، يكون للاحتياطي الفيدرالي تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى السعر الإجمالي.

في الفصل التالي سوف ندرس الطريقة التي تؤثر بها السياسة النقدية على الاقتصاد، وكيف يتصرف بنك الاحتياطي الفيدرالي في الممارسة العملية؟

الملخص العام للفصل:

١. المال هو أي أصل يمكن استخدامه بسهولة لشراء السلع والخدمات. تعدّ العملة المتداولة والودائع المصرفية القابلة للتحقق جزءاً من العرض النقدي.

يلعب المال ثلاثة أدوار: هو وسيط للتبادل يستخدم للمعاملات، ومخزن للقيمة يحتفظ بالقوة الشرائية بمرور الوقت، ووحدة حساب يتم فيها تحديد الأسعار.

٢. بمرور الوقت، تم استبدال نقود السلع، التي تتكون من سلع تمتلك قيمة بخلاف دورها كنقود، مثل العملات الذهبية والفضية، بنقود مدعومة بالسلع، مثل العملات الورقية المدعومة بالذهب. اليوم الدولار هو نقود ورقية خالصة، تنبع قيمتها فقط من دوره الرسمي.

٣. لدى الولايات المتحدة عدة تعريفات للعرض النقدي. M1 هو أضيق مجموع نقدي، ويحتوي فقط على العملة المتداولة، والشيكات السياحية أو شيكات السفر، والودائع المصرفية القابلة للتحقق. تتضمن M2 وM3 مجموعة واسعة من الأصول تسمى الأموال القريبة، وبشكل أساسي أشكال أخرى من الودائع المصرفية، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى ودائع بنكية قابلة للتحقق.

٤. تسمح البنوك للمودعين بالوصول الفوري إلى أموالهم، لكنها تقرض أيضاً معظم الأموال المودعة تحت رعايتها. لتلبية الطلبات على النقد،

تحتفظ البنوك باحتياطات مصرفية تتكون من كل من العملات المحتفظ بها في خزائن وودائع في الاحتياطي الفيدرالي. نسبة الاحتياطي هي نسبة احتياطات البنوك إلى الودائع المصرفية.

٥. تاريخياً، خضعت البنوك في بعض الأحيان لحالات التهافت عليها، وعلى الأخص في أوائل الثلاثينيات. لتجنب هذا الخطر، أصبح المودعون الآن محميين من خلال تأمين الودائع، ويواجه مالكو البنوك متطلبات رأس المال التي تقلل من الحافز لتقديم قروض شديدة المخاطر بأموال المودعين، ويجب على البنوك تلبية متطلبات الاحتياطي.

٦. عندما تودع العملة في أحد البنوك، فإنها تبدأ عملية مضاعفة تقوم فيها البنوك بإقراض الاحتياطات الفائضة، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، لذلك تنشئ البنوك الأموال. إذا كان العرض النقدي بالكامل يتكون من ودائع بنكية قابلة للتحقق، فسيكون المعروض النقدي مساوياً لقيمة الاحتياطات مقسومة على نسبة الاحتياطي. في الواقع، يتكون جزء كبير من القاعدة النقدية من العملة المتداولة، والمضاعف النقدي هو نسبة العرض النقدي إلى الأساس النقدي.

٧. يتحكم الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي للولايات المتحدة، بالأساس النقدي. يجمع نظام الاحتياطي الفيدرالي بين بعض جوانب الوكالة

الحكومية وبعض جوانب المؤسسة الخاصة. يحدد الاحتياطي الفيدرالي متطلبات الاحتياطي. لتلبية هذه المتطلبات، تقرض البنوك وتقرض الاحتياطيات في سوق الأموال الفيدرالية بسعر الأموال الفيدرالية. يمكن للبنوك أيضاً الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي بسعر الخصم.

٨. تعدّ عمليات السوق المفتوحة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأداة الرئيسية للسياسة النقدية: يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي زيادة أو تقليل الأساس النقدي عن طريق شراء سندات الخزانة الأمريكية من البنوك أو بيع سندات الخزانة الأمريكية للبنوك.

المصطلحات الرئيسية:

النقد الإلزامي	وحدة الحساب	الأموال أو النقود
المجموع النقدي	المال سلعة	العملة المتداولة
الأموال القريبة	الأموال المدعومة بالسلع	البنك المركزي
احتياطيات البنك	التأمين على الودائع	العرض النقدي
نسبة الاحتياطي	متطلبات احتياطية	وسيط للتبادل
التهافت على البنوك	الاحتياطيات الفائضة	مخزن القيمة
عملية السوق المفتوحة	سوق الأموال الفيدرالية	الأساس النقدي
معدل الخصم	معدل الأموال الفيدرالية	المضاعف النقدي
الودائع المصرفية القابلة للتحقق		

مسائل للحل:

١. ما هو تأثير (زيادة أو نقصان) على M1 لكل من المعاملات التالية؟ ثم على M2؟

أ. أنت تبيع عدداً قليلاً من الأسهم وتضع العائدات في حساب التوفير الخاص بك.

ب. أنت تبيع عدداً قليلاً من الأسهم وتضع العائدات في حسابك الجاري.

ج. تقوم بتحويل الأموال من حساب التوفير الخاص بك إلى حسابك الجاري.

د. تكتشف ٠,٢٥ دولار في سيارتك وتودعها في حسابك الجاري.

هـ. تكتشف ٠,٢٥ دولار في سيارتك وتودعها في حساب التوفير الخاص بك.

٢. هناك ثلاثة أنواع من النقود: النقود السلعية، والنقود المدعومة بالسلع، والنقود الإلزامية. ما نوع المال المستخدم في كل من المواقف التالية؟

أ. كانت الأصداف البحرية المصنوعة من عرق اللؤلؤ تستخدم لدفع ثمن البضائع في الصين القديمة.

ب. تم استخدام الملح في العديد من الدول الأوروبية كوسيلة للتبادل.

ج. لفترة وجيزة، استخدمت ألمانيا النقود الورقية "ري مارك" التي يمكن استبدالها بكمية معينة من حبوب الجاودار.

د. تطبع مدينة إيثاكا في نيويورك عملتها الخاصة، وهي " عملة ساعات إيثاكا"، يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات المحلية.

٣. يبين الجدول أدناه مكونات M1 وM2 بمليارات الدولارات لشهر كانون الأول في السنوات ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ كما نشر في التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٥ للرئيس. أكمل الجدول الثاني بحساب M1 وM2 والعملة المتداولة كنسبة مئوية من M1 والعملة المتداولة كنسبة مئوية من M2 اعتماداً على الجدول الأول. ما الاتجاهات أو الأنماط التي تراها حول M1 وM2 والعملة المتداولة كنسبة مئوية من M1 والعملة المتداولة كنسبة مئوية من M2؟ ما الذي قد يفسر هذه الاتجاهات؟

ودائع الادخار	ودائع لأجل أقل من ١٠٠ ألف	تمويل سوق المال	الودائع القابلة للتحقق	شيكات السفر	العملة المتداولة	
١١٣٤	٩٣١,٤	٤٤٨,٨	٧٤٥,٩	٩,١	٣٧٢١,١	١٩٩٥
١٢٧٣,١	٩٤٦,٨	٥١٧,٤	٦٧٦,٥	٨,٨	٣٩٤,١	١٩٩٦
١٣٩٩,١	٩٦٧,٩	٥٩٢,٢	٦٣٩,٥	٨,٥	٤٢٤,٦	١٩٩٧
١٦٠٣,٦	٩٥١,٥	٧٣٢,٧	٦٢٧,٧	٨,٥	٤٥٩,٩	١٩٩٨
١٧٣٨,٢	٩٥٤,٠	٨٣٢,٥	٥٩٧,٧	٨,٦	٥١٧,٧	١٩٩٩
١٨٧٦,٢	١٠٤٤,٢	٩٢٤,٢	٥٤٨,١	٨,٣	٥٣١,٦	٢٠٠٠
٢٣٠٨,٩	٩٧٢,٨	٩٨٧,٢	٥٨٩,٣	٨,٠	٥٨٢,٠	٢٠٠١
٢٧٦٩,٥	٨٩٢,١	٩١٥,٥	٥٨٢,٠	٧,٨	٦٢٧,٤	٢٠٠٢
٣١٥٨,٥	٨٠٩,٤	٨٠١,١	٦٢١,٨	٧,٧	٦٦٣,٩	٢٠٠٣
٣٥٠٥,٩	٨١٤,٠	٧١٤,٧	٦٥٦,٢	٧,٦	٦٩٩,٣	٢٠٠٤

العملة المتداولة كنسبة من M1	العملة المتداولة كنسبة من M1	M2	M1	
.....	١٩٩٥
.....	١٩٩٦
.....	١٩٩٧
.....	١٩٩٨
.....	١٩٩٩
.....	٢٠٠٠
.....	٢٠٠١
.....	٢٠٠٢
.....	٢٠٠٣
.....	٢٠٠٤

٤. وضح ما إذا كان كلٌّ مما يلي جزءاً من M1 أو M2 أو لا يمثل أيّاً منهما:

أ. ٩٥ دولاراً على بطاقة وجبة الحرم الجامعي.

ب. ٥٥ دولار في حامل كوب التغيير لسيارتك.

ج. ١٦٦٣ دولاراً في حساب التوفير الخاص بك.

د. ٤٥٩ دولاراً في حسابك الجاري.

هـ. ١٠٠ سهم بقيمة ٤٠٠٠ دولار.

و. حد ائتمان بقيمة ١٠٠٠ دولار أمريكي لبطاقة ائتمان "Sears" الخاصة

بك.

٥. قامت تريسي ويليامز بإيداع مبلغ ٥٠٠ دولار كان في درج الجوارب الخاص بها في حساب جاري بالبنك المحلي.

أ. كيف يغير الإيداع مبدئياً حساب T الخاص بالبنك المحلي؟ كيف يغير العرض النقدي؟

ب. إذا احتفظ البنك بنسبة احتياطي ١٠%، فكيف سيستجيب للودائع الجديدة؟

ج. في كل مرة يقدم فيها البنك قرضاً، ينتج عن القرض إيداع بنكي جديد قابل للتحقق في بنك مختلف يساوي مبلغ القرض، إلى أي مدى يمكن أن يتوسع العرض النقدي في الاقتصاد بشكل إجمالي؟

د. إذا كان البنك في كل مرة يقدم فيها قرضاً، ينتج عن القرض إيداع بنكي جديد قابل للتحقق في بنك مختلف يساوي مبلغ القرض، ويحافظ البنك على نسبة احتياطي تبلغ ٥%، إلى أي مدى يمكن أن يتوسع العرض النقدي استجابةً لإيداع نقدي أولي قدره ٥٠٠ دولار؟

٦. يسحب ريان كوزنز ٤٠٠ دولار من حسابه الجاري في البنك المحلي، ويحتفظ بها في محفظته.

أ. كيف سيغير السحب حساب T للبنك المحلي والعرض النقدي؟

ب. إذا احتفظ البنك بنسبة احتياطي ١٠%، فكيف سيستجيب البنك للسحب؟

ج. إذا قام البنك في كل مرة بتخفيض قروضه، فإن الودائع المصرفية القابلة للتحقق تنخفض بمقدار القرض، إلى أي مدى يمكن أن ينكمش العرض النقدي في الاقتصاد بشكل إجمالي؟

د. إذا قام البنك في كل مرة بتخفيض قروضه، فإن الودائع المصرفية القابلة للتحقق تنخفض بمقدار القرض ويحتفظ البنك بنسبة احتياطي تبلغ ٢٠%، فكم سيكون عقد العرض النقدي استجابة لسحب ٤٠٠ دولار؟

٧. تستخدم حكومة إستانلندا مقاييس المجاميع النقدية المشابهة لتلك المستخدمة من قبل الولايات المتحدة، ويفرض البنك المركزي لإستانلندا نسبة احتياطي مطلوبة تبلغ ١٠%. بالنظر إلى المعلومات التالية، أجب عن الأسئلة أدناه.

ودائع بنكية لدى البنك المركزي = ٢٠٠ مليون دولار.

العملة لدى الجمهور = ١٥٠ مليون دولار.

العملة في خزائن البنوك = ١٠٠ مليون دولار.

الودائع المصرفية القابلة للتحويل = ٥٠٠ مليون دولار.

شيكات السفر = ١٠ ملايين دولار.

أ. ما هو M1؟

ب. ما هو الأساس النقدي؟

ج. هل البنوك التجارية لديها احتياطيات فائضة؟

د. هل يمكن للبنوك التجارية زيادة الودائع المصرفية القابلة للشيك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما مقدار الزيادة التي يمكن أن تزيدها الودائع المصرفية القابلة للتحقق؟

٨. في ويستلاند، يمتلك الجمهور ٥٠% من M1 على شكل عملة، ونسبة الاحتياطي المطلوبة هي ٢٠%. قم بتقدير مقدار زيادة العرض النقدي استجابةً لإيداع نقدي جديد بقيمة ٥٠٠ دولار من خلال إكمال الجدول أدناه.

الجولات	الودائع	الاحتياطي المطلوب	الاحتياطي الزائد	القروض	محتفظ بها كعملة
١	٥٠٠	١٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٢٠٠
٢	٢٠٠
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
الإجمالي بعد عشر جولات

(تلميح: يُظهر الصف الأول أنه يجب على البنك الاحتفاظ بمبلغ ١٠٠ دولار كحد أدنى للاحتياطيات مقابل هذا الإيداع، أي ٢٠% من مبلغ ٥٠٠ دولار للإيداع، مما يترك ٤٠٠ دولار من الاحتياطيات الزائدة التي يمكن إقراضها. ومع ذلك، نظراً لأن الجمهور يريد الاحتفاظ بـ ٥٠% من القرض كعملة، فقط ٤٠٠ دولار $\times 0,5 = 200$ دولار من القرض سيتم إيداعه في الجولة ٢ من القرض الممنوح في الجولة ١) كيف تقارن إجابتك باقتصاد يتم فيه إيداع إجمالي مبلغ القرض في النظام المصرفي ولا يحتفظ الجمهور بأي من القروض كعملة؟ إلى ماذا يوحي هذا بالعلاقة بين رغبة الجمهور في العملة والمضاعف النقدي؟

٩. ماذا سيحدث للعرض النقدي في ظل الظروف التالية؟

- أ. نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ٢٥%، ويسحب المودع ٧٠٠ دولار من وديعته المصرفية القابلة للتحقق.
- ب. نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ٥%، ويسحب المودع ٧٠٠ دولار من وديعته المصرفية القابلة للتحقق.
- ج. نسبة الاحتياطي المطلوبة ٢٠%، ويودع العميل ٧٥٠ دولاراً في وديعته البنكية القابلة للتحقق.
- د. نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ١٠%، ويودع العميل ٦٠٠ دولار في وديعته البنكية القابلة للتحقق.

١٠. على الرغم من أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لا يستخدم التغييرات في متطلبات الاحتياطي لإدارة العرض النقدي، يفعل البنك المركزي في ألبيرنيا ذلك. البنوك التجارية في ألبيرنيا لديها ١٠٠ مليون دولار من الاحتياطيات و ١٠٠٠ مليون دولار في الودائع القابلة للتحقق؛ نسبة الاحتياطي الأولية المطلوبة هي ١٠%. تتبع البنوك التجارية سياسة عدم الاحتفاظ باحتياطيات فائضة. يمتلك الجمهور مبلغاً ثابتاً من العملة، لذا فإن جميع القروض تنشئ قدرًا متساوياً من الودائع في النظام المصرفي.

أ. كيف سيتغير عرض النقود إذا انخفضت نسبة الاحتياطي المطلوبة إلى ٥%؟

ب. كيف سيتغير عرض النقود إذا ارتفع الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي إلى ٢٥%؟

١١. باستخدام الشكل (١٣-٥)، ابحث عن منطقة الاحتياطي الفيدرالي التي تعيش فيها. انتقل إلى (<http://www.federalreserve.gov/bios/pres.htm>)، وحدد رئيس هذا البنك الاحتياطي الفيدرالي. انتقل إلى (<http://www.federalreserve.gov/fomc/>) وحدد ما إذا كان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي حالياً هو عضو له حق التصويت في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC).

١٢. بين التغييرات على حسابات T للاحتياطي الفيدرالي وللبنوك التجارية عندما يشتري الاحتياطي الفيدرالي ٥٠ مليون دولار من سندات

الخزانة الأمريكية. إذا كان الجمهور يحتفظ بمبلغ ثابت من العملة (بحيث تنشئ جميع القروض قدرًا متساويًا من الودائع في النظام المصرفي)، يكون الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي ١٠%، ولا تحتفظ البنوك باحتياطيات فائضة، ما هو المقدار الذي ستتغير به الودائع في البنوك التجارية؟ إلى أي مدى ستتغير العرض النقدي؟ بين التغييرات النهائية على حساب T للبنوك التجارية عندما يتغير العرض النقدي بهذا القدر.

١٣. بين التغييرات على حسابات T للاحتياطي الفيدرالي وللبنوك التجارية عندما يبيع الاحتياطي الفيدرالي ٣٠ مليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية. إذا كان الجمهور يمتلك مبلغًا ثابتًا من العملة (بحيث تنشئ جميع القروض الجديدة مبلغًا متساويًا من الودائع المصرفية القابلة للتحقق في النظام المصرفي).

كان الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي ٥%، فكم ستتغير الودائع المصرفية القابلة للتحقق في البنوك التجارية؟ إلى أي مدى ستتغير العرض النقدي؟ بين التغييرات النهائية على حساب T للبنوك التجارية عندما يتغير العرض النقدي بهذا القدر.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني :
www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل الرابع عشر السياسة النقدية

ما ستعلمه في هذا الفصل:

- ما هو منحنى الطلب النقدي؟
- لماذا يحدد نموذج تفضيل السيولة معدل الفائدة على المدى القصير؟
- كيف يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تحريك أسعار الفائدة؟
- كيف تؤثر السياسة النقدية على الناتج الكلي في المدى القصير؟
- فهم أعمق لعملية التعديل وراء هوية الإنفاق الادخاري والاستثماري.
- لماذا يؤمن الاقتصاديون بالحياد النقدي أن السياسة النقدية تؤثر فقط؟
على مستوى السعر على المدى الطويل، وليس الناتج الكلي.

القصة الافتتاحية: ثماني مرات في العام

عندما تتحدث اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، يستمع الناس. ثماني مرات في السنة، ينتظر الاقتصاديون والمستثمرون في جميع أنحاء العالم

بفارغ الصبر كلمة من عشرات الرجال والنساء الذين يشكلون اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. تتحكم اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في معدل الأموال الفيدرالية، وسعر الفائدة المفروضة على الاحتياطيات التي تقرضها البنوك بعضها البعض لتلبية متطلبات الاحتياطي. ما يريد العالم معرفته هو قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، سواء قررت زيادة معدل الأموال الفيدرالية، أم تخفيضها، أو تركها دون تغيير. كما قرأ محللو الأسواق المالية بعناية بيان اللجنة المصاحب وانتظروا بفارغ الصبر المحضر الرسمي للاجتماع، الذي صدر بعد ثلاثة أسابيع. لماذا هذه الدرجة العالية من التدقيق؟

الجواب: لأن بيانات لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC)، على الرغم من كتابتها عادة بلغة اصطلاحية مختصة، تقدم أدلة على الموقف المستقبلي للسياسة النقدية. يمكن أن تساعد القراءة المتأنية لبيانات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في التنبؤ بما إذا كانت السياسة النقدية ستكون توسعية نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، أو انكماشية نسبياً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ولا سيما وأن التغييرات الطفيفة في الصياغة اللفظية للبيانات يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة. على سبيل المثال، قال بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في كانون الأول ٢٠٠٣، كما حدث بعد الاجتماعات العديدة الماضية، أن "التوافق السياسي يمكن الحفاظ عليه لفترة طويلة". تعني عبارة "موامة السياسة" "إبقاء أسعار الفائدة منخفضة". ولكن في كانون الثاني ٢٠٠٤، تم استبدال هذه الكلمات بصيغة

مختلفة قليلاً: "تعتقد اللجنة أنه يمكنها التحلي بالصبر في إزالة تكييف سياستها". اقترحت الصياغة الجديدة أن تبدأ اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة قريباً رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وانخفضت الأسهم والسندات في هذه الأخبار.

في الفصل الثالث عشر، تعلمنا عن هيكل نظام الاحتياطي الفيدرالي وكيف تؤثر عملياته في السوق المفتوحة على العرض النقدي. في هذا الفصل، سنلقي نظرة على كيفية عمل السياسة النقدية، كيف يمكن للإجراءات التي تتخذها اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أن تحول الركود إلى توسع، والعكس صحيح. سنبدأ بالنظر في الطلب على الأموال من قبل الأسر والشركات، ثم سنرى كيف تسمح قدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على تغيير العرض النقدي له برفع أو خفض أسعار الفائدة على المدى القصير، وبذلك نحول منحني الطلب الإجمالي. أخيراً، سنرى سبب تأثير السياسة النقدية على مستوى السعر الإجمالي، ولكنها لا تؤثر على إجمالي الناتج على المدى الطويل.



راقب المتداولون قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بشأن أسعار الفائدة بقلق مثل هؤلاء في الصورة، وكذلك المستثمرون في جميع أنحاء العالم.

الطلب على المال

في الفصل الثالث عشر رأينا أن M1، التعريف الأكثر شيوعاً لعرض النقود، يتكون من العملة المتداولة (نقداً) بالإضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للتحقق بالإضافة إلى الشيكات السياحية أو شيكات السفر. يتكون M2، وهو تعريف أوسع للعرض النقدي، من M1 بالإضافة إلى الودائع التي يمكن تحويلها بسهولة إلى ودائع قابلة للتحقق. لقد رأينا أيضاً سبب امتلاك الأشخاص للمال، لتسهيل شراء السلع والخدمات. الآن سوف نتعمق أكثر ونفحص ما الذي يحدد مقدار الأموال التي يرغب الأفراد والشركات في الاحتفاظ بها في أي وقت.

تكلفة فرصة الاحتفاظ بالمال

يملك الأفراد والشركات بعض أصولهم على شكل أموال لأن الأموال وحدها يمكن استخدامها لإجراء عمليات شراء مباشرة. ولكن هناك ثمن يجب دفعه مقابل الاحتفاظ بالمال: فهو عادة ما ينتج عنه معدل عائد أقل من الأصول غير النقدية. بالنسبة لمعظم الأفراد والشركات، يكون الخيار المناسب هو بين المال والأصول الأقل سيولة، مثل السندات قصيرة الأجل، والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى حد ما إلى نقود ولكنها تحقق معدلات فائدة أعلى من المال.

إن مساوئ معدل العائد من المال واضح في حالة العملة التي لا تدفع أي فائدة. تدفع معظم الودائع المصرفية القابلة للتحقق فائدة، ولكن المعدل أقل من ذلك على الأصول الأخرى الأقل ملاءمة.

يوضح الجدول (١٤-١) مجموعة مختارة من متوسط أسعار الفائدة السائدة في شهرين، أيار ٢٠٠٤ وآذار ٢٠٠٥. يظهر الصف العلوي معدل الأموال الفيدرالية. يُظهر الصف التالي السعر على سندات الخزنة ذات الشهر الواحد، وهو سند صادر عن حكومة الولايات المتحدة يتم سداده في شهر واحد.

يُظهر الصف الثالث سعر الفائدة على الودائع المصرفية القابلة للتحقق بفائدة دون نضج أي صفر. هذه ودائع، بما في ذلك إيداعات الحساب الجاري، يمكن سحب الأموال منها في أي وقت دون عقوبة. يُظهر الصف الرابع سعر الفائدة على العملة، وهو بالطبع صفر.

الجدول (١٤-١): أسعار الفائدة المختارة

آذار ٢٠٠٥	أيار ٢٠٠٤	
٢,٦٣%	١%	معدل الأموال الفيدرالية
٢,٣٦	٠,٩١	سندات الخزنة لشهر واحد
١,٠٥	٠,٥٤	متوسط الودائع ذات الاستحقاق الصفري
٠	٠	العملة
١,٣١	٠,٣٧	سعر الفائدة على سندات الخزنة - سعر الفائدة على الودائع
٢,٣٦	٠,٩١	سعر الفائدة على سندات الخزنة - سعر الفائدة على العملة

في الجدول (١٤-١): الودائع ذات الاستحقاق الصفري هي الودائع التي يمكن سحبها بأي وقت دون عقوبة.

كما ترون، تلقى الأشخاص في كلا الشهرين معدل فائدة أعلى على سندات الخزنة الأمريكية لشهر واحد مقارنةً بالعملة أو على الودائع ذات الاستحقاق الصفري. هناك تكلفة فرصة لحيازة الأموال، يمكننا قياسها من خلال الفرق بين سعر الفائدة على الأصول غير المالية ومعدل الفائدة على الأصول المالية. يُظهر الصف التالي إلى الأخير في الجدول (١٤-١) الفرق بين سعر الفائدة على سندات الخزنة ذات الشهر الواحد وسعر الفائدة على الودائع المصرفية ذات الاستحقاق الصفري. يظهر الصف الأخير الفرق بين سعر الفائدة على سندات الخزنة الشهرية وسعر الفائدة على العملة. في أيار ٢٠٠٤، كانت عوائد الودائع ذات الاستحقاق الصفري أقل بمقدار ٣٧,٠ نقطة مئوية بمعدل سنوي عن سندات الخزنة. وبحلول آذار ٢٠٠٥ ارتفع هذا الفارق إلى ٣١,١ نقطة مئوية. المقارنة بين سندات الخزنة لمدة شهر واحد والعملة أسوأ: ففي أيار ٢٠٠٤ كان الاحتفاظ بالعملة يعني التخلي عن ٩١,٠ نقطة مئوية بمعدل سنوي؛ وبحلول آذار ٢٠٠٥، اتسع هذا الفارق إلى ٣٦,٢ نقطة مئوية. كما يوضح هذا المثال، يدفع الناس تكلفة الاحتفاظ بالثروة في شكل أموال بدلاً من الأصول غير النقدية مثل سندات الخزنة. لماذا إذن يمتلك الأشخاص المال؟ يوفر المال الراحة ويقلل من تكاليف المعاملات لأنه يمكن استخدامه على الفور للإنفاق، وهو ما لا تستطيع الأصول الأخرى فعله.

كمثال على الكيفية التي من خلالها تستحق الراحة تكبد بعض تكاليف الفرصة البديلة، لنضع في اعتبارنا حقيقة أنه حتى اليوم ومع انتشار بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم وأجهزة الصراف الآلي يستمر الناس في الاحتفاظ بالنقود في محافظهم بدلاً من ترك الأموال في حساب بفائدة. إنهم لا يريدون الذهاب إلى البنك لسحب الأموال في كل مرة يريدون شراء غداء من مكان لا يقبل بطاقات الائتمان على الإطلاق أو لن يقبلهم بمبالغ صغيرة بسبب رسوم التحويل. تعدّ راحة الاحتفاظ ببعض النقود في محفظتك أكثر قيمة من الفائدة التي قد تكسبها من خلال الاحتفاظ بهذه الأموال في البنك.

إذن ما مقدار ثروتك التي يجب أن تمتلكها على شكل نقود في أي يوم معين؟ الجواب: يتطلب اختيار الكمية المثلى من المال للاحتفاظ بها التنازل عن ميزة الراحة الإضافية بدولار إضافي في محفظتك من أجل عائد أعلى من الاحتفاظ به في الأصول المالية الأخرى. تتغير شروط هذه المقايضة عندما تتغير أسعار الفائدة. بالنظر مرة أخرى إلى الجدول (١٤-١)، بين أيار ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٥، ارتفع معدل الأموال الفيدرالية بنحو ٦٣، ١ نقطة مئوية.

* أسعار الفائدة قصيرة الأجل هي أسعار الفائدة على الأصول المالية التي تستحق خلال ستة أشهر أو أقل.

ارتفع سعر الفائدة على سندات الخزنة لكل شهر بنفس المقدار تقريباً. هذا ليس من قبيل المصادفة: فجميع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، أسعار

الأصول المالية المستحقة في غضون ستة أشهر أو أقل، تميل إلى التحرك معاً. يحدث هذا لأن سندات الخزنة، وسندات الشهر الواحد، والسندات لمدة ثلاثة أشهر، وما إلى ذلك، تتنافس في الواقع على نفس العمل. لماذا؟ الجواب: سينقل المستثمرون ثرواتهم من أي أصل مالي قصير الأجل يقدم سعر فائدة أقل من المتوسط. يؤدي بيع الأصل إلى رفع سعر الفائدة على هذا الأصل لأن مشتري الأصل يجب تقديم مكافأة لهم بسعر أعلى لحثهم على شرائه. على العكس من ذلك، سينقل المستثمرون ثرواتهم إلى أي أصل مالي قصير الأجل يقدم معدل فائدة أعلى من المتوسط. يؤدي شراء الأصل إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يجد البائعون أنه بإمكانهم خفض معدل العائد على الأصل وما زالوا يجدون مشتريين راغبين. لذلك تميل أسعار الفائدة على الأصول المالية قصيرة الأجل إلى أن تكون هي نفسها تقريباً لأنه لا يوجد أصل سيقدم باستمرار سعر فائدة أعلى من المتوسط أو أقل من المتوسط. لكن أسعار الفائدة على النقود لم ترتفع بنفس المقدار. بقي سعر الفائدة على العملة عند الصفر. ارتفع سعر الفائدة على الودائع المصرفية ذات الاستحقاق الصفري، ولكن بنسبة أقل بكثير من أسعار الفائدة قصيرة الأجل. نتيجة لذلك، زادت تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأموال.

يعكس هذا نتيجة عامة: كلما ارتفع سعر الفائدة قصير الأجل، ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال، لذا فإن كمية الأموال التي يريد الجمهور الاحتفاظ بها، كمية الأموال المطلوبة - تعتمد بشكل سلبي على أسعار الفائدة قصيرة المدى.

* أسعار الفائدة طويلة الأجل هي أسعار الفائدة على الأصول المالية التي تستحق الدفع في عدد من السنوات في المستقبل.

يحتوي الجدول (١٤-١) على أسعار الفائدة قصيرة الأجل فقط. في أي لحظة معينة، قد تختلف أسعار الفائدة طويلة الأجل، أسعار الفائدة على الأصول المالية التي تستحق بعد عدة سنوات في المستقبل، عن أسعار الفائدة قصيرة الأجل. الفرق بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل مهم في بعض الأحيان كمسألة عملية. ومع ذلك، لأغراضنا الحالية، من المفيد تجاهل التمييز بين أسعار الفائدة على المدى القصير والمدى الطويل وافترض وجود سعر فائدة واحد فقط.

منحني الطلب على المال

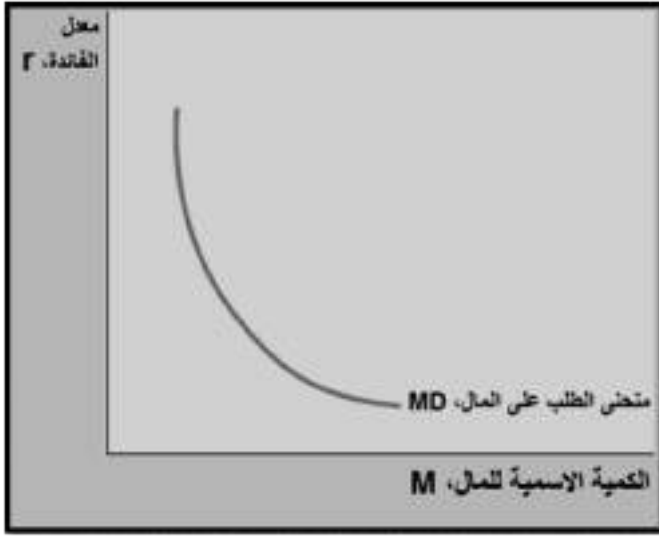
العلاقة بين سعر الفائدة وكمية الأموال التي يطلبها الجمهور موضحة في منحني الطلب على النقود، MD، في الشكل (١٤-١). هذا المنحني مائل إلى أسفل لأنه، مع تساوي الأشياء الأخرى، يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأموال، مما يؤدي إلى تقليل كمية الأموال التي يطلبها الجمهور.

* يوضح منحني الطلب على المال العلاقة بين كمية الأموال المطلوبة وسعر الفائدة.

على سبيل المثال، إذا كان معدل الفائدة منخفضاً جداً، لنقل ١%، فإن الفائدة المتنازل عنها عن طريق الاحتفاظ بالمال تكون صغيرة نسبياً. نتيجة لذلك، يميل الناس إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة نسبياً من المال لتجنب تكلفة وإزعاج تحويل الأصول الأخرى إلى أموال عند الشراء. على النقيض من ذلك، إذا كان معدل الفائدة مرتفعاً نسبياً، لنقل ١٥%، وهو المستوى الذي وصل إليه في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات، فإن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال مرتفعة. سيستجيب الناس من خلال الاحتفاظ بمبالغ صغيرة فقط من النقد والودائع، وتحويل الأرصدة إلى أموال فقط عند الحاجة.

قد نسأل لماذا نرسم منحنى طلب المال مع سعر الفائدة، على عكس معدلات العائد على الأصول الأخرى، مثل الأسهم أو العقارات، على المحور العمودي. كما أشرنا سابقاً، بالنسبة لمعظم الناس، فإن السؤال المناسب في تحديد مقدار الأموال التي يجب الاحتفاظ بها هو ما إذا كان يجب وضع الأموال في شكل أصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى أموال، مثل سندات الخزنة. كما أن معدلات العائد على الأصول "القريبة من" المال، الأصول السائلة إلى حد ما مثل سندات الخزنة التي تعدّ بدائل جيدة نسبياً للمال، تتحرك بشكل وثيق مع أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

الشكل (١٤-١): منحني الطلب على المال



في الشكل (١٤-١): يوضح منحني الطلب على المال العلاقة بين سعر الفائدة والكمية الاسمية للأموال المطلوبة. ينحدر إلى أسفل: يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى ارتفاع تكلفة فرصة أعلى للاحتفاظ بالمال، ويقلل من الكمية الاسمية للأموال المطلوبة.

الأسعار والطلب على المال

يقيس المحور الأفقي في الشكل (١٤-١) الكمية الاسمية للنقود، من ثم فإن منحني الطلب على المال يوضح عدد الدولارات المطلوبة غير المعدلة للقوة الشرائية للدولار. مع ذلك، يركز الاقتصاديون أحياناً بدلاً من ذلك على الكمية الحقيقية للمال: الكمية الاسمية للنقود مقسومة على مستوى

السعر الإجمالي. باستخدام M للكمية الاسمية للمال و P لمستوى السعر الإجمالي، فإن الكمية الحقيقية للمال هي M / P . الكمية الحقيقية للمال، M / P ، تقيس القوة الشرائية للكمية الاسمية للمال، M .

* الكمية الحقيقية للمال هي الكمية الاسمية للنفود مقسومة على مستوى السعر الإجمالي.

لمعرفة سبب تركيز الاقتصاديين أحياناً على الكمية الحقيقية للمال، لنضع في اعتبارنا تأثيرات مضاعفة مستوى السعر الإجمالي على الكمية الاسمية للأموال المطلوبة، كما هو موضح في الشكل (١٤-٢).

تعني الزيادة في مستوى السعر الإجمالي أن المستهلكين يجب أن ينفقوا المزيد من الأموال لشراء سلة معينة من السلع والخدمات. هذا يترجم إلى رغبة في الاحتفاظ بالمزيد من الأموال بأي سعر فائدة معين، لذا فإن ارتفاع مستوى السعر الإجمالي من $P1$ إلى $P2$ ينقل منحني الطلب على المال يميناً من $MD1$ إلى $MD2$.

لكن يمكننا أن نكون أكثر تحديداً بشأن تأثير مستوى السعر الإجمالي على الطلب على المال: مع تساوي أشياء أخرى، الكمية الاسمية للأموال المطلوبة تتناسب مع مستوى السعر الإجمالي، أي إن ارتفاع مستوى السعر الإجمالي بنسبة ٥٠% يؤدي إلى ارتفاع بنسبة ٥٠% في الكمية الاسمية للأموال المطلوبة بأي سعر فائدة معين. يمكننا الحصول على فهم أفضل لهذه الخاصية مع القليل من الجبر. لنفترض أن سعر الفائدة ثابت عند $r1$ في الشكل (١٤-٢).

لنفترض أيضاً أن مستوى السعر الإجمالي يرتفع من P_1 إلى P_2 بمعامل k ، حتى تتمكن من التعبير عن الارتفاع في مستوى السعر الإجمالي على النحو $P_2 = k \times P_1$ ، ثم حقيقة أن الطلب الاسمي على المال يتناسب مع مستوى السعر الإجمالي يعني أن الكمية الاسمية من المال المطلوبة بعد تغير السعر الإجمالي (M_2) وقبل تغير السعر (M_1) لها العلاقة التالية: $M_2 = k \times M_1$.

نتيجة لذلك، فإن نسبة M_2 إلى M_1 تساوي نسبة P_2 إلى P_1 ، المعادلة (١٤-١):

$$\frac{M_2}{M_1} = \frac{P_2}{P_1}$$

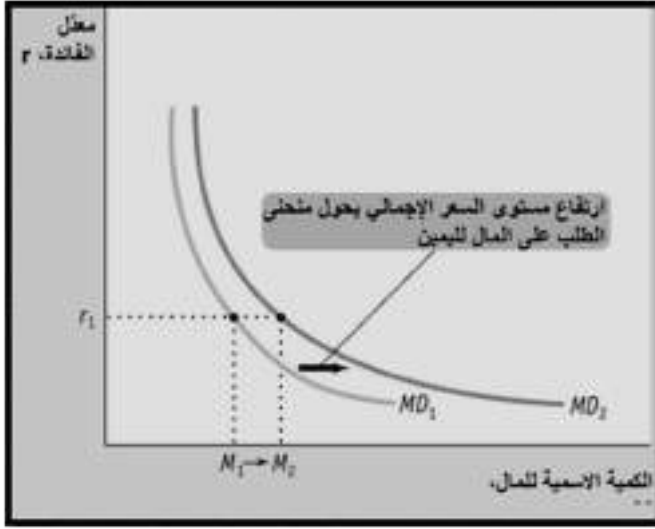
يمكن إعادة ترتيب المعادلة السابقة بقسمة كلا الجانبين على P_2 وضرب كلا الجانبين في M_1 . هذا يعطينا النتيجة التالية، المعادلة (١٤-٢):

$$\frac{M_2}{P_2} = \frac{M_1}{P_1}$$

* يوضح المنحني الحقيقي للطلب على المال العلاقة بين الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة وسعر الفائدة.

تجربنا المعادلة (١٤-٢) أن الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة بعد التغير في مستوى السعر الإجمالي، M_2 / P_2 ، مع تساوي الأشياء الأخرى، هي نفس الكمية الحقيقية من الأموال المطلوبة قبل تغير مستوى السعر الإجمالي، M_1 / P_1 .

الشكل (١٤-٢): مستوى السعر الإجمالي والطلب على المال

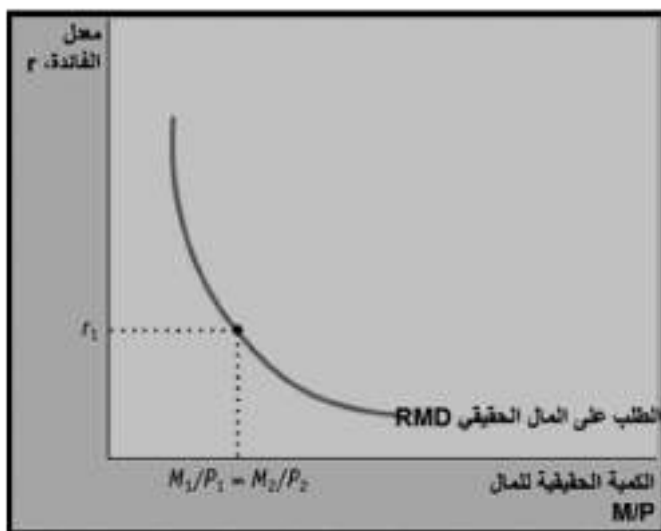


في الشكل (١٤-٢): تؤدي الزيادة في مستوى السعر الإجمالي إلى زيادة مساوية في الكمية الاسمية للأموال المطلوبة، وذلك عند تساوي الأشياء الأخرى. في هذه الحالة، تؤدي الزيادة في مستوى السعر الإجمالي إلى حدوث تحول نحو اليمين في منحنى الطلب على المال من MD_1 إلى MD_2 . ترتفع الكمية الاسمية للأموال المطلوبة بسعر الفائدة r_1 من M_1 إلى M_2 ، وهي زيادة تتناسب مع الزيادة في مستوى السعر الإجمالي.

تتمثل إحدى طرق أخذ هذه النتيجة في الاعتبار في رسم منحنى طلب المال الحقيقي، RMD ، الموضح في الشكل (١٤-٣). يوضح هذا المنحني العلاقة بين الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة ومعدل الفائدة. على عكس منحنى طلب المال الاسمي، يأخذ منحنى الطلب على الأموال

الحقيقية في الحسبان تلقائياً تأثير التغييرات في مستوى السعر الإجمالي على الكمية الاسمية للأموال المطلوبة. لذلك، على سبيل المثال، عند سعر الفائدة r_1 ، تكون الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة مساوية لكل من M_1 / P_1 و M_2 / P_2 ، كما هو موضح بنفس النقطة على منحنى طلب الأموال الحقيقية.

الشكل (١٤-٣): الطلب على المال الحقيقي



في الشكل (١٤-٣): يتناسب الطلب الاسمي على المال مع مستوى السعر الإجمالي، لذلك يمكن أيضاً التعبير عن الطلب على المال على أنه طلب على كمية حقيقية من المال. لا يؤدي الارتفاع في مستوى السعر الإجمالي إلى تغيير منحنى الطلب على الأموال الحقيقية. عند سعر الفائدة r_1 ، تكون الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة عندما يكون مستوى السعر الإجمالي

هو P2، P2 / M2، هي نفسها عندما يكون مستوى السعر الإجمالي هو P1،
M1 / P1.

تحويلات منحني الطلب على الأموال الحقيقية

من خلال التعبير عن الطلب على الأموال بالقيمة الحقيقية، فإننا نأخذ في الاعتبار آثار التغييرات في مستوى السعر الإجمالي على الطلب الاسمي على الأموال. يمكن لعدد من العوامل تحويل منحنيات الطلب على الأموال الحقيقية والاسمية. وأهم هذه التغييرات هي التغييرات في مستوى إجمالي الإنفاق الحقيقي، والتغييرات في التكنولوجيا المصرفية، والتغييرات في المؤسسات المصرفية.

التغييرات في إجمالي الإنفاق الحقيقي

تحتفظ الأسر والشركات بالمال كوسيلة لتسهيل شراء السلع والخدمات. كلما زادت كمية السلع والخدمات التي يخططون لشراءها، زادت الكمية الحقيقية للأموال التي يريدون الاحتفاظ بها بأي سعر فائدة معين، لذا فإن الزيادة في إجمالي الإنفاق الحقيقي ستؤدي إلى تحويل منحني الطلب على الأموال الحقيقية إلى اليمين. سيؤدي الانخفاض في إجمالي الإنفاق الحقيقي إلى تحويل منحني الطلب على الأموال الحقيقية إلى اليسار. جادل بعض الاقتصاديين بأن الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة، عند تساوي الأشياء الأخرى، تتناسب مع إجمالي الإنفاق الحقيقي. زيادة بنسبة ٢٠% في

إجمالي الإنفاق الحقيقي تؤدي إلى زيادة بنسبة ٢٠% في الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة. يؤدي هذا الرأي إلى مفهوم يُعرف باسم سرعة المال، الذي سنتقل إليه قريباً.

التغيرات في التكنولوجيا

مضى زمنٌ، ولكن ليس بعيداً، عندما كانت عملية سحب النقود من حساب مصرفي تتطلب زيارة البنك خلال ساعات عمله. وبما أن معظم الناس يجدون أنفسهم يحاولون القيام بأعمالهم المصرفية خلال ساعة الغداء، فإن هذا يعني غالباً الوقوف في طابور. هذا ما جعل الأشخاص يجدون من عدد المرات التي يحتاجون فيها لسحب الأموال عن طريق الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متناول اليد. ليس من المستغرب أن يتضاءل هذا الاتجاه بشكل كبير مع ظهور أجهزة الصراف الآلي في السبعينيات. توضح هذه الأحداث كيف يمكن للتغيرات في التكنولوجيا أن تؤثر على الطلب الحقيقي على الأموال. بشكل عام، تميل التطورات في تكنولوجيا المعلومات إلى تقليل الطلب الحقيقي على الأموال من خلال تسهيل إجراء عمليات الشراء على الجمهور دون امتلاك مبالغ كبيرة من المال، وماكينات الصراف الآلي ليست سوى مثال واحد على كيفية تغيير التكنولوجيا في تغيير الطلب على المال. أدت قدرة المتاجر على معالجة معاملات بطاقات الائتمان عبر الإنترنت إلى توسيع نطاق قبول بطاقات الائتمان وتقليل الحاجة إلى النقد بالمثل.

التغيرات في المؤسسات

يمكن للتغيرات في المؤسسات زيادة أو تقليل الطلب على المال. على سبيل المثال، حتى بداية الثمانينيات، لم يُسمح للمصارف الأمريكية بتقديم فائدة على الحسابات الجارية. ونتيجة لذلك، كانت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأموال في الحسابات الجارية مرتفعة للغاية. تم تقليل هذا الحافز بشكل كبير عندما أدى تغيير في اللوائح المصرفية إلى جعل الاهتمام بالحسابات الجارية قانونياً، مما أدى إلى زيادة الطلب الحقيقي على الأموال.

نهج السرعة للطلب على المال

لقد ناقشنا الطلب على الأموال باستخدام نفس الإطار الذي نستخدمه لمناقشة أي منحني طلب: أولاً وصفنا أسباب انحدار المنحني لأسفل، ثم ناقشنا العوامل التي تحول المنحني إلى اليمين أو اليسار. في بعض المناقشات حول الطلب على المال والسياسة النقدية، يستخدم الاقتصاديون نهجاً مختلفاً، مع التركيز على مفهوم يُعرف باسم سرعة المال. يتم تعريف سرعة المال على أنها إجمالي الناتج المحلي الاسمي مقسومة على الكمية الاسمية للمال.

كما في المعادلة (١٤-٣):

$$V = \frac{P \times Y}{M}$$

* سرعة المال هي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسوم على الكمية الاسمية للنقود.

V هي سرعة المال، و P هي مستوى السعر الإجمالي، و Y هو الناتج الإجمالي المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بحيث يكون $P \times Y$ يساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، و M هي الكمية الاسمية للمال. غالباً ما يتم إعادة صياغة هذا التعريف بضرب طرفي المعادلة بكمية المال للحصول على معادلة الكمية (١٤ - ٤): $M \times V = P \times Y$.

* وفقاً لمعادلة الكمية، فإن الكمية الاسمية للمال مضروبة في سرعة المال تساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يساوي الكمية الاسمية للمال مضروبة في سرعة المال. البديهية وراء مفهوم السرعة هو أن كل وحدة من المال في الاقتصاد يمكن إنفاقها عدة مرات على مدار عام. على سبيل المثال، قد يستخدم شخص ما عملة بالدولار لدفع ثمن فنجان قهوة في مقهى؛ قد يعطي المقهى عملة الدولار هذه كتصريف لشخص آخر يشتري شطيرة؛ قد يستخدم هذا الشخص هذه العملة لشراء صحيفة؛ وما إلى ذلك وهلم جراً. تعتمد قيمة الإنفاق الذي يتم باستخدام عملة معينة بالدولار في سنة معينة على عدد المرات التي "تتحول" فيها عملة الدولار خلال العام. على سبيل المثال، إذا تم إنفاق عملة الدولار ثلاث مرات في السنة، فسيتم استخدامها مقابل إنفاق بقيمة ٣ دولارات. بالمثل، فإن إجمالي الإنفاق في الاقتصاد ككل

خلال عام يساوي الكمية الاسمية للمال في الاقتصاد، M ، مضروبة في عدد المرات التي ينفق فيها متوسط وحدة المال على سرعة المال، V . الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، $P \times Y$ ، يساوي إجمالي الإنفاق. لذا فإن إجمالي الإنفاق، الذي يتم قياسه بعدد الدولارات التي تم تحويلها، يساوي إجمالي الإنفاق كما تم قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يعطينا معادلة الكمية. تتمثل إحدى طرق التفكير في نهج السرعة في أنها حالة خاصة لمنحني طلب لأموال حقيقية.

لمعرفة ذلك، لنعد كتابة معادلة السرعة، بوضع الكمية الحقيقية من المال على الجانب الأيسر، حيث تنتج المعادلة (١٤-٥):

$$\frac{M}{P} = \frac{1}{V} \times Y$$

تبين المعادلة السابقة أن الطلب الحقيقي على المال، M/P ، يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، Y ، حيث ثابت التناسب هو $1/V$. لكن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حالة توازن، يساوي إجمالي الإنفاق الحقيقي. ونحن نعلم بالفعل أن الطلب الحقيقي على المال يعتمد بشكل إيجابي على إجمالي الإنفاق الحقيقي. تقول المعادلة أيضاً إن العلاقة متناسبة بالإضافة إلى كونها إيجابية. هذا هو السبب في أننا لاحظنا سابقاً أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة تتناسب مع إجمالي الإنفاق الحقيقي. إذا كان هذا صحيحاً بالفعل، عندها سينعكس تأثير

التغيرات في سعر الفائدة على الطلب على الأموال الحقيقية في التغيرات في سرعة المال، على سبيل المثال، سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة، الذي يقلل الطلب الحقيقي على المال، إلى انخفاض في $V / 1$ ، أو ارتفاع في V ، عند تساوي الأشياء الأخرى. بشكل بديهي، فإن مبلغ أصغر من مقتنيات المال الحقيقي، M / P ، سوف يمثل الآن نفس المبلغ من إجمالي الإنفاق الحقيقي، Y ، لأن السرعة، V ، قد زادت. لن نتبع نهج السرعة في التعامل مع طلب المال أكثر في هذا الفصل. ومع ذلك، كما سنرى في الفصل ١٧، لعب مفهوم السرعة المالية دوراً مهماً في بعض المناقشات حول سياسة الاقتصاديات الكلية.

حالة الاقتصاد في العمل

الين نقداً

يقول الخبراء الماليون إن اليابان لا تزال "مجتعماً نقدياً". يندهش الزوار من الولايات المتحدة أو أوروبا من قلة استخدام اليابانيين لبطاقات الائتمان ومقدار الأموال النقدية التي يحملونها في محافظهم. ومع ذلك، تعد اليابان دولة متقدمة اقتصادياً وتقنياً، ووفقاً لبعض الإجراءات، فهي متقدمة على الولايات المتحدة في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فلماذا لا يزال مواطنو هذه القوة الاقتصادية يقومون بأعمالهم بالطريقة التي كان يفعلها الأمريكيون والأوروبيون منذ جيل مضى؟ تسلط الإجابة الضوء على العوامل التي تؤثر على الطلب على المال. أحد أسباب

استخدام اليابانيين للمال كثيراً هو أن مؤسساتهم لم تقم أبداً بالتحول إلى الاعتماد الشديد على بطاقة الائتمان. ولأسباب معقدة، لا تزال المتاجر الصغيرة تهيمن على قطاع التجزئة في اليابان، التي تحجم عن الاستثمار في تكنولوجيا بطاقات الائتمان. وكما كانت البنوك اليابانية بطيئة في دفع تكنولوجيا المعاملات؛ غالباً ما يتفاجأ الزوار عندما يكتشفون أن أجهزة الصراف الآلي تغلق في وقت مبكر من المساء بدلاً من أن تظل مفتوحة طوال الليل.

لكن هناك سبب آخر لاحتفاظ اليابانيين بهذا القدر من النقد: تكلفة الفرصة البديلة للقيام بذلك. كانت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في اليابان أقل من ١% منذ منتصف التسعينيات. من المفيد أيضاً أن يكون معدل الجريمة اليابانية منخفضاً جداً، لذلك من غير المحتمل أن تكون محفظتك مملأً بالنقود المسروقة. فلماذا لا تحتفظ بالنقود؟



بغض النظر عما يتسوقون من أجله، يميل المستهلكون اليابانيون إلى الدفع نقداً بدلاً من بطاقات الائتمان.

مراجعة سريعة:

- يقدم المال معدل عائد أقل من الأصول المالية الأخرى. نحن عادة نقارن معدل العائد على الأموال بأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وليست طويلة الأجل.
- يوفر الاحتفاظ بالمال السيولة ولكن تكلفة الفرصة البديلة ترتفع مع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى الانحدار للأسفل لمنحني الطلب على المال.
- نظراً لأن الطلب الاسمي على المال يتناسب مع مستوى السعر الإجمالي، يمكن أيضاً تمثيل منحني الطلب على المال من خلال منحني طلب المال الحقيقي.
- تؤدي التغييرات في إجمالي الإنفاق والمؤسسات والتكنولوجيا إلى تغيير منحنيات الطلب على الأموال الحقيقية والاسمية.
- يركّز النهج المستخدم على نطاق واسع للطلب على الأموال على سرعة المال. تشير معادلة الكمية إلى أن الطلب الحقيقي على المال يتناسب مع إجمالي الإنفاق الحقيقي.

تحقق من فهمك ١٤-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح كيف سيؤثر كل مما يلي على الكمية الحقيقية والاسمية للأموال المطلوبة:

أ. ترتفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل من ٥% إلى ٣٠%.

ب. تنخفض جميع الأسعار بنسبة ١٠%.

ج. تقوم التكنولوجيا اللاسلكية الجديدة تلقائياً بفرض رسوم على مشتريات السوبر ماركت على بطاقات الائتمان، مما يلغي الحاجة إلى التوقف عند ماكينة تسجيل المدفوعات النقدية.

د. لسبب ما، تعود الشركات إلى الممارسة القديمة المتمثلة في دفع رواتب الموظفين نقداً بدلاً من الشيكات.

الأموال وأسعار الفائدة

"قررت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة اليوم رفع المستوى المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ٢٣ / ٤%". هذه هي الجملة الأولى من البيان الصحفي الصادر عن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بعد اجتماعها في ٢٢ آذار ٢٠٠٥. (نقطة الأساس تساوي ٠,٠١ نقطة مئوية. لذلك يقول البيان إن الاحتياطي الفيدرالي رفع الهدف من ٢,٥٠% إلى ٢,٧٥%). لقد تعلمنا عن معدل الأموال الفيدرالية في الفصل ١٣: هو المعدل الذي تقرض به البنوك الاحتياطيات بعضها لبعض لتلبية نسبة الاحتياطي المطلوبة. كما يوحي البيان، في كل اجتماع من اجتماعاتها التي تعقد ثمان مرات في السنة، تحدد اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة قيمة مستهدفة لسعر الأموال الفيدرالية. ثم يعود الأمر لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لتحقيق هذا الهدف. يتم ذلك

من قبل مكتب السوق المفتوح في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، الذي يشتري ويبيع سندات الخزانة لتحقيق هذا الهدف. أسعار الفائدة الأخرى قصيرة الأجل، مثل معدلات القروض المصرفية للشركات، تتحرك مع معدل الأموال الفيدرالية. لذلك عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي هدفه لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من ٢,٥٠% إلى ٢,٧٥% في آذار ٢٠٠٥، ارتفعت جميع أسعار الفائدة قصيرة الأجل أيضاً بنحو ربع نقطة مئوية. كيف يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتحقيق معدل مستهدف على الأموال الفيدرالية؟ والأكثر من ذلك، كيف يستطيع الاحتياطي الفيدرالي التأثير على أسعار الفائدة على الإطلاق؟

سعر الفائدة المتوازن

لنتذكر أنه من أجل التبسيط، فقد افترضنا أن هناك سعر فائدة واحداً يتم دفعه على الأصول المالية غير النقدية، سواء على المدى القصير أم على المدى الطويل. لفهم كيفية تحديد سعر الفائدة، لنضع في اعتبارنا الشكل (١٤-٤)، الذي يوضح نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة؛ يقول هذا النموذج إن معدل الفائدة يتحدد من خلال العرض والطلب على المال في السوق مقابل المال. يجمع الشكل (١٤-٤) بين منحني الطلب على المال الاسمي، MD، مع منحنى العرض النقدي، MS، الذي يوضح كيف تختلف الكمية الاسمية للأموال التي يوفرها الاحتياطي الفيدرالي مع معدل

الفائدة. (من الآن فصاعداً، سنقوم بإسقاط الكلمة الاسمية مع فهم أن MD و MS يمثلان كميات اسمية). في الفصل الثالث عشر تعلمنا كيف يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي زيادة أو تقليل العرض النقدي عن طريق شراء أو بيع سندات الخزانة.

* وفقاً لنموذج تفضيل السيولة الخاص بسعر الفائدة، يتم تحديد سعر الفائدة من خلال العرض والطلب على المال.

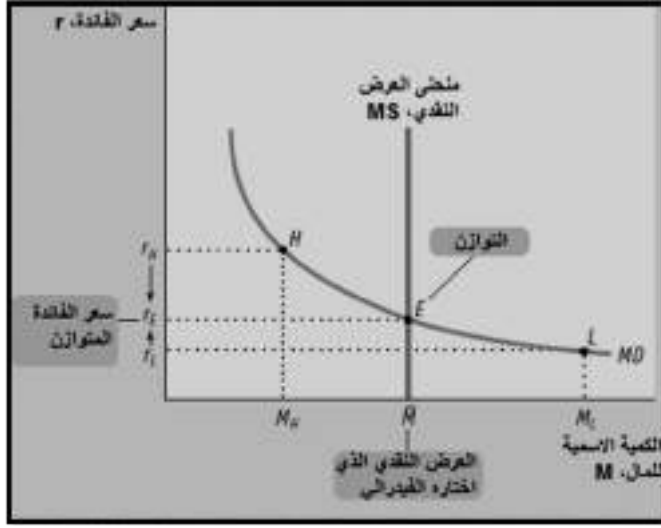
* يوضح منحني العرض النقدي كيف تختلف الكمية الاسمية للأموال المعروضة باختلاف سعر الفائدة.

لنفترض ببساطة أن الاحتياطي الفيدرالي يختار ببساطة مستوى العرض النقدي الذي يعتقد أنه سيحقق معدل الفائدة المستهدف، ومن ثم يكون منحني العرض النقدي خطأ رأسياً، MS، في الشكل (١٤-٤)، مع تقاطع أفقي يتوافق مع العرض النقدي الذي اختاره بنك الاحتياطي الفيدرالي M. توازن سوق المال عند E، إذ يتقاطع MS و MD. عند هذه النقطة، فإن كمية المال المطلوبة تساوي العرض النقدي، M، مما يؤدي إلى معدل فائدة متوازن rE. لنعرف سبب كون rE هو سعر الفائدة المتوازن، سنضع في اعتبارنا ما يحدث إذا كان سوق المال عند نقطة مثل L، حيث يكون سعر الفائدة، r، أقل من rE. في rL، يريد الجمهور الاحتفاظ بكمية المال ML، وهو مبلغ أكبر من العرض النقدي الفعلي، M. وهذا يعني أنه

عند النقطة L، يريد الجمهور تحويل بعض ثروته من الأصول المالية غير النقدية التي تحمل فوائد مثل سندات الخزنة إلى أموال.

وهذا له نتيجتان: الأول هو أن كمية الأموال المطلوبة أكبر من كمية الأموال المعروضة. والآخر هو أن كمية الأصول المالية غير النقدية التي تحمل فائدة والمطلوبة أقل من الكمية المعروضة، لذلك سيجد أولئك الذين يحاولون بيع الأصول التي تحمل فائدة أنه يتعين عليهم تقديم سعر فائدة أعلى لجذب المشترين. نتيجة لذلك، سيرتفع سعر الفائدة من R إلى الدرجة التي يرغب الجمهور عندها بالاحتفاظ بكمية الأموال المتوفرة بالفعل، M، أي إنَّ سعر الفائدة سيرتفع حتى يساوي rE . لنفكر الآن فيما يحدث إذا كان سوق المال في نقطة مثل H في الشكل (١٤ - ٤)، حيث يكون معدل الفائدة rH أعلى من rE . في هذه الحالة، تكون كمية الأموال المطلوبة، MH ، أقل من كمية الأموال المعروضة، M. في المقابل، فإن كمية الأصول المالية غير النقدية التي تحمل فائدة تكون أكبر من الكمية المعروضة. سيجد أولئك الذين يحاولون بيع الأصول المالية التي تحمل فائدة أن بإمكانهم تقديم سعر فائدة أقل ولا يزالون يجدون مشترين راغبين. هذا يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة من rH ، ينخفض لدرجة يريد عندها الجمهور الاحتفاظ بكمية الأموال المتوفرة بالفعل، M. مرة أخرى، سينتهي سعر الفائدة عند rE .

الشكل (١٤-٤): التوازن في سوق المال



في الشكل (١٤-٤): يكون منحنى العرض النقدي، MS ، عمودياً عند العرض النقدي الذي اختاره الاحتياطي الفيدرالي، M . سوق المال في حالة توازن عند سعر الفائدة r_E : كمية الأموال التي يطلبها الجمهور تساوي M ، كمية المال المعروضة. عند نقطة مثل L ، يكون سعر الفائدة، r_L ، أقل من r_E والكمية المقابلة من النقود المطلوبة، ML ، تتجاوز العرض النقدي، M . في محاولة لتحويل ثروتهم عن الأصول المالية غير النقدية التي تحمل فائدة وزيادة مقتنياتهم المالية، يدفع المستثمرون سعر الفائدة إلى r_E . عند نقطة مثل H ، يكون معدل الفائدة r_H أعلى من r_E والكمية المقابلة من النقود المطلوبة، MH ، أقل من العرض النقدي M . في محاولة للتحويل من مقتنيات الأموال إلى الأصول المالية غير النقدية التي تحمل فائدة، يخفض المستثمرون سعر الفائدة إلى r_E .

نموذجان لأسعار الفائدة

في هذه المرحلة قد نشعر بالحيرة بعض الشيء. هذه هي المرة الثانية التي نناقش فيها تحديد سعر الفائدة. درسنا في الفصل التاسع نموذج الأموال القابلة للقرض لسعر الفائدة. وفقاً لهذا النموذج، يتم تحديد سعر الفائدة من خلال معادلة العرض النقدي من المقرضين والطلب على الأموال من قبل المقرضين في سوق الأموال القابلة للقرض، لكننا هنا وصفنا نموذجاً مختلفاً ظاهرياً يتم فيه تحديد سعر الفائدة من خلال معادلة العرض والطلب على النقود في سوق المال.

أي من هذه النماذج هو الصحيح؟ الجواب كلاهما. لكن هذا سيستغرق بعض الوقت لتوضيحه، وهو أمر سنفعله لاحقاً في هذا الفصل. في الوقت الحالي، دعونا نضع نموذج الأموال القابلة للقرض جانباً، ونركز على نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة. إن أهم نظرة ثاقبة من هذا النموذج هي أنه يوضح لنا كيف تعمل السياسة النقدية، الإجراءات التي يتخذها الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى.

مخاطر

الهدف مقابل السوق

على مر السنين، قام الاحتياطي الفيدرالي بتغيير تفاصيل كيفية صنع السياسة النقدية. وفي مرحلة ما، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حددت المستوى الهدف للعرض النقدي وغيرت القاعدة النقدية لتحقيق

هذا الهدف. في ظل هذه السياسة، تقلبت معدلات الأموال الفيدرالية بحرية. يقوم الاحتياطي الفيدرالي اليوم بالعكس، إذ يحدد هدفاً لسعر الأموال الفيدرالية، ويسمح للعرض النقدي بالتقلب بينما يسعى لتحقيق هذا الهدف. الخطأ الشائع هو تخيل أن هذه التغييرات في الطريقة التي يعمل بها الاحتياطي الفيدرالي تغير الطريقة التي يعمل بها سوق المال.

بمعنى، ستسمع أحياناً أشخاصاً يقولون إن سعر الفائدة لم يعد يعكس العرض والطلب على النقود لأن الاحتياطي الفيدرالي يحدد سعر الفائدة. في الواقع، يعمل سوق المال بنفس الطريقة التي يعمل بها دائماً: يتم تحديد سعر الفائدة من خلال العرض والطلب على النقود. الفرق الوحيد هو أن الاحتياطي الفيدرالي يقوم الآن بتعديل العرض النقدي لتحقيق سعر الفائدة المستهدف. من المهم عدم الخلط بين التغيير في إجراءات التشغيل للاحتياطي الفيدرالي والتغيير في طريقة عمل الاقتصاد.

السياسة النقدية وسعر الفائدة

دعونا نشرح كيف يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي استخدام التغييرات في العرض النقدي لتغيير سعر الفائدة. يوضح الشكل (١٤-٥) التالي ما يحدث عندما يزيد الاحتياطي الفيدرالي العرض النقدي من $M1$ إلى $M2$. الاقتصاد في الأصل في حالة توازن عند $E1$ ، مع معدل فائدة متوازن يبلغ $r1$ والعرض النقدي $M1$. تؤدي الزيادة في العرض النقدي من جانب

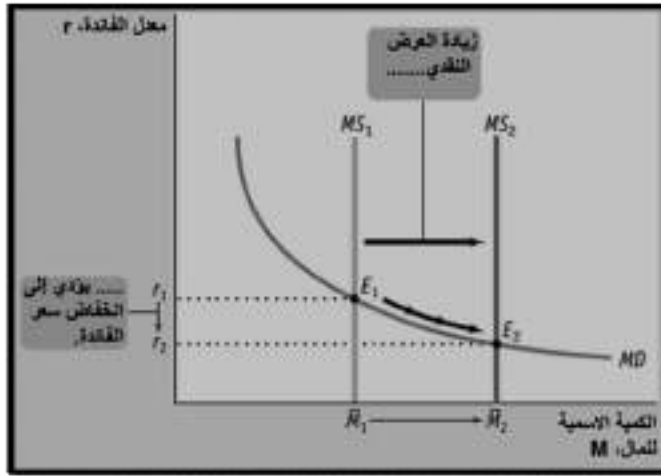
الاحتياطي الفيدرالي إلى M2 إلى انحراف منحني العرض النقدي إلى اليمين، من MS1 إلى MS2، وتؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة المتوازن إلى r_2 . لماذا؟
الجواب: لأن r_2 هو سعر الفائدة الوحيد الذي يكون الجمهور على استعداد للاحتفاظ بكمية الأموال الموردة عنده بالفعل، M2. لذا فإن الزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. بالمثل، يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تحديد سعر الفائدة عن طريق تعديل العرض النقدي بالزيادة أو النقصان.

* معدل الأموال الفيدرالية المستهدف هو معدل الأموال الفيدرالية المطلوب من مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

من الناحية العملية، في كل اجتماع، تقرر اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة سعر الفائدة السائد للأسابيع الستة المقبلة، حتى اجتماعها التالي. يحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وهو المستوى المطلوب لسعر الأموال الفيدرالية.

يقوم مكتب السوق المفتوح في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بتعديل العرض النقدي من خلال شراء وبيع سندات الخزنة حتى يتساوى معدل الأموال الفيدرالية الفعلي مع المعدل المستهدف.

الشكل (١٤-٥): تأثير زيادة العرض النقدي على سعر الفائدة



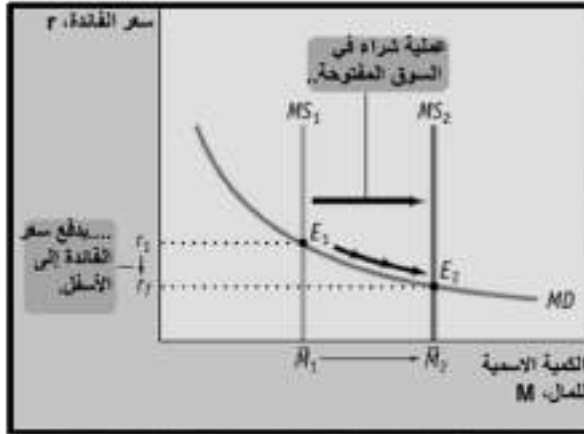
في الشكل (١٤-٥): يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خفض سعر الفائدة عن طريق زيادة العرض النقدي. هنا، ينخفض سعر فائدة التوازن من r_1 إلى r_2 استجابةً لزيادة العرض النقدي من M_1 إلى M_2 . من أجل تشجيع الأشخاص على الاحتفاظ بكمية أكبر من المال، يجب أن ينخفض سعر الفائدة من R_1 إلى R_2 .

يوضح الشكل (١٤-٦) كيف يعمل هذا المفهوم. وفي كلتا اللوحتين ضمن الشكل r_T هو معدل الأموال الفيدرالية المستهدف. في اللوحة (أ)، منحني العرض النقدي الأولي هو MS_1 مع العرض النقدي M_1 ، وسعر فائدة التوازن، r_1 ، أعلى من المعدل المستهدف. ولخفض سعر الفائدة إلى r_T ، يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء سوق مفتوح لسندات الخزنة. كما تعلمنا في الفصل الثالث عشر، يؤدي شراء سندات الخزنة في السوق

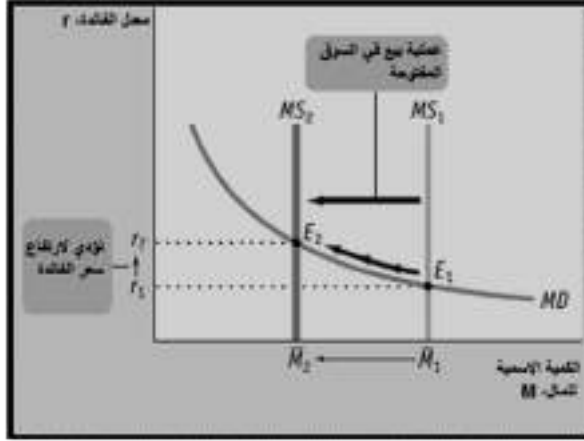
المفتوحة إلى زيادة العرض النقدي عبر المضاعف النقدي. يتضح هذا في اللوحة (أ) من خلال التحول إلى اليمين لمنحني العرض النقدي من MS_1 إلى MS_2 وزيادة العرض النقدي إلى M_2 . هذا يدفع سعر الفائدة المتوازن إلى السعر المستهدف، r_T . اللوحة (ب) أيضاً توضح الحالة المعاكسة. مرة أخرى، يكون منحني العرض النقدي الأولي هو MS_1 مع العرض النقدي M_1 . لكن هذه المرة، يكون سعر الفائدة المتوازن، r_1 ، أقل من معدل الأموال الفيدرالية المستهدف، r_T . في هذه الحالة، سيقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي ببيع سندات الخزانة في السوق المفتوحة، ما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي إلى M_2 عبر المضاعف النقدي. ينحرف منحني العرض النقدي إلى اليسار من MS_1 إلى MS_2 ، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المتوازن إلى سعر الأموال الفيدرالية المستهدف، r_T .

الشكل (١٤-٦): تحديد معدل الأموال الفيدرالية

اللوحة - أ - دفع سعر الفائدة للأسفل إلى السعر المستهدف



اللوحة - ب - دفع سعر الفائدة للأعلى إلى السعر المستهدف



في الشكل (١٤-٦): يحدد الاحتياطي الفيدرالي هدفاً لسعر الأموال الفيدرالية ويستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحقيق هذا الهدف. معدل الهدف في كلتا اللوحتين هو r_T . في اللوحة (أ) سعر فائدة التوازن الأولي، r_1 ، أعلى من المعدل المستهدف. يزيد الاحتياطي الفيدرالي من العرض النقدي من خلال إجراء عملية شراء في السوق المفتوحة لسندات الخزنة، ودفع منحني العرض النقدي يميناً من MS_1 إلى MS_2 ، ودفع سعر الفائدة إلى الأسفل إلى r_T . في اللوحة (ب) سعر فائدة التوازن الأولي، r_1 ، أقل من المعدل المستهدف. يقلل الاحتياطي الفيدرالي من العرض النقدي عن طريق بيع سندات الخزنة في السوق المفتوحة، ودفع منحني العرض النقدي إلى اليسار من MS_1 إلى MS_2 ، ودفع سعر الفائدة إلى r_T .

للعقول المتسائلة معدلات الفائدة طويلة الأمد

ذكرنا سابقاً في هذا الفصل أن أسعار الفائدة طويلة الأجل، أسعار السندات أو القروض التي تستحق في عدة سنوات، لا تتحرك بالضرورة مع أسعار الفائدة قصيرة الأجل. هل يعقل ذلك؟ لنفكر بمثال، حالة ميلي، التي قررت بالفعل إيداع ١٠٠٠ دولار في شهادات الإيداع (CD) للعامين المقبلين. ومع ذلك، لم تقرر بعد ما إذا كانت ستضع الأموال في شهادة واحدة مدتها عام واحد، بسعر فائدة ٤%، أو شهادة لمدة عامين، بسعر فائدة ٥%. قد تعتقد ميلي أن الشهادة لمدة عامين هي صفقة أفضل بشكل واضح، لكنها قد لا تكون كذلك. لنفترض أن ميلي تتوقع أن يرتفع معدل الفائدة على شهادات الإيداع لسنة واحدة بشكل حاد في العام المقبل. إذا وضعت أموالها في شهادة إيداع لمدة عام واحد هذا العام، فستتمكن من إعادة استثمار الأموال بمعدل أعلى بكثير في العام المقبل. هذا يمكن أن يمنحها معدل عائد لمدة عامين أعلى مما لو استثمرت أموالها في شهادة إيداع لمدة عامين. على سبيل المثال، إذا ارتفع معدل الفائدة على شهادات الإيداع لسنة واحدة من ٤% هذا العام إلى ٨% العام المقبل، فإن وضع أموالها في شهادة إيداع لمدة عام سيمنحها معدل عائد على مدار العام المقبلين يبلغ نحو ٦%، أفضل من معدل الشهادات لمدة عامين. تنطبق نفس الاعتبارات على المستثمرين

الذين يختارون بين السندات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. إذا كانوا يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فقد يشتري المستثمرون سندات قصيرة الأجل حتى إذا كانت السندات طويلة الأجل تقدم معدل فائدة أعلى. إذا كانوا يتوقعون انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فقد يشتري المستثمرون سندات طويلة الأجل حتى لو كانت السندات قصيرة الأجل تقدم معدل فائدة أعلى. من الناحية العملية، تعكس أسعار الفائدة طويلة الأجل متوسط التوقعات في السوق حول ما سيحدث للمعدلات قصيرة الأجل في المستقبل. عندما تكون المعدلات طويلة الأجل أعلى بكثير من المعدلات قصيرة الأجل، كما كانت في عام ٢٠٠٣، يشير السوق إلى أنه يتوقع ارتفاع الأسعار قصيرة الأجل في المستقبل.

حالة الاقتصاد في العمل

الاحتياطي الفيدرالي يتخذ إجراء

في كانون الثاني ٢٠٠١، بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي انزعج من علامات الركود الوشيك، في خفض معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية. سنشرح في القسم التالي سبب اعتقاد الاحتياطي الفيدرالي أن هذا سيكون الرد الصحيح على الركود. ولكن في الوقت الحالي، دعونا نركز على قدرة الاحتياطي الفيدرالي على تحريك أسعار الفائدة. يوضح الشكل (١٤-٧) تحركات ثلاثة أسعار فائدة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥: معدل الأموال الفيدرالية الفعلي، والسعر الأساسي، ومعدل الرهن العقاري لمدة

٣٠ عاماً. كما سنرى، فإن تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في كانون الثاني ٢٠٠١ أعقبه عدة مرات أخرى. في الواقع، بنهاية عام ٢٠٠١، خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الفيدرالي المستهدف ١٠ مرات، لينخفض من ٦% في بداية عام ٢٠٠١ إلى ١.٧٥% في نهاية عام ٢٠٠١. (تم تحقيق ذلك من خلال إجراء تخفيضات بين الاجتماعات العادية للجنة السوق المفتوحة الفيدرالية). في عام ٢٠٠٢، خفض الاحتياطي الفيدرالي الهدف مرة أخرى، إلى ٢,٥١%؛ في عام ٢٠٠٣، خفضت الهدف إلى أبعد من ذلك، إلى ١% فقط.

في عام ٢٠٠٤، واستجابة لعلامات نمو الاقتصاد، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع هدفه تدريجياً مرة أخرى، بمقدار ٢٥,٠ نقطة مئوية في كل اجتماع. معدل الفائدة الثاني الموضح في الشكل (١٤-٧)، وهو السعر الأساسي، هو السعر قصير الأجل الذي تفرضه البنوك على القروض لأفضل عملائها. هذا مقياس لمقدار تكلفة اقتراض الشركات، دائماً ما يكون أعلى من معدل الأموال الفيدرالية لأن إقراض العملاء التجاريين ينطوي دائماً على بعض مخاطر عدم السداد. لكن السعر الأساسي يتحرك بشكل مثالي تقريباً بالتوازي مع معدل الأموال الفيدرالية. آخر معدل فائدة في الشكل (١٤-٧) هو معدل الرهون العقارية لمدة ٣٠ عاماً، القروض التي يستخدمها كثير من الناس لشراء المنازل.

كما سنرى، لم يتحرك هذا المعدل بالتزامن مع معدل الأموال الفيدرالية كما هو الحال مع السعر الأساسي، ويوضح هذه النقطة التي ذكرناها سابقاً

في هذا الفصل: أسعار الفائدة طويلة الأجل لا تتحرك دائماً بشكل وثيق مع أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومع ذلك، فقد انخفضت معدلات الرهن العقاري بشكل كبير إذ قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية مراراً وتكراراً في عام ٢٠٠١. ساعد الانخفاض في معدلات الرهن العقاري على بدء طفرة الإسكان، التي كان لها تأثير توسعي على الاقتصاد. عدد المساكن التي تم البدء فيها، أي عدد المنازل الجديدة التي بدأ البناء فيها، ارتفع بمقدار الثلث، من ٢,١ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٦,١ مليون في عام ٢٠٠٤.

الشكل (١٤-٧): الاحتياطي الفيدرالي يحرك أسعار الفائدة



في الشكل (١٤-٧): في أوائل عام ٢٠٠١، واستجابةً لضعف الاقتصاد، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. انخفض سعر الفائدة الأساسي، معدل الفائدة على القروض

المصرفية قصيرة الأجل لأفضل العملاء، بشكل متوازٍ. كما انخفض معدل الرهن العقاري لمدة ٣٠ عاماً، والذي يستخدمه العديد من المستهلكين الذين يشترون المنازل، ولكن ليس بنفس القدر. بحلول عام ٢٠٠٤، بدأ الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية كمواجهة للاقتصاد المتنامي. المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

مراجعة سريعة

- وفقاً لنموذج تفضيل السيولة الخاص بسعر الفائدة، يتم تحديد سعر فائدة التوازن من خلال منحني الطلب على النقود ومنحني العرض النقدي.
- يستطيع الاحتياطي الفيدرالي تحريك سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة التي تغير منحني العرض النقدي. من الناحية العملية، يحدد الاحتياطي الفيدرالي سعراً مستهدفاً للأموال الفيدرالية، ويستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحقيق هذا الهدف.

تحقق من فهمك ٢-١٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. افترض أن هناك زيادة في الطلب على النقود عند كل سعر فائدة. باستخدام الرسم البياني، وضح تأثير ذلك على معدل الفائدة المتوازن لعرض نقدي معين.

٢. افترض الآن أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يتبع سياسة استهداف معدل الأموال الفيدرالية.

ماذا سيفعل بنك الاحتياطي الفيدرالي في الوضع الموضح في السؤال ١ للحفاظ على سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير؟ وضح مع رسم بياني.

السياسة النقدية والطلب الإجمالي

رأينا في الفصل الثاني عشر كيف يمكن استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. سنرى الآن كيف يمكن للسياسة النقدية والتغيرات في العرض النقدي أو سعر الفائدة أو كليهما، أن تلعب نفس الدور.

السياسة النقدية التوسعية والانكماشية

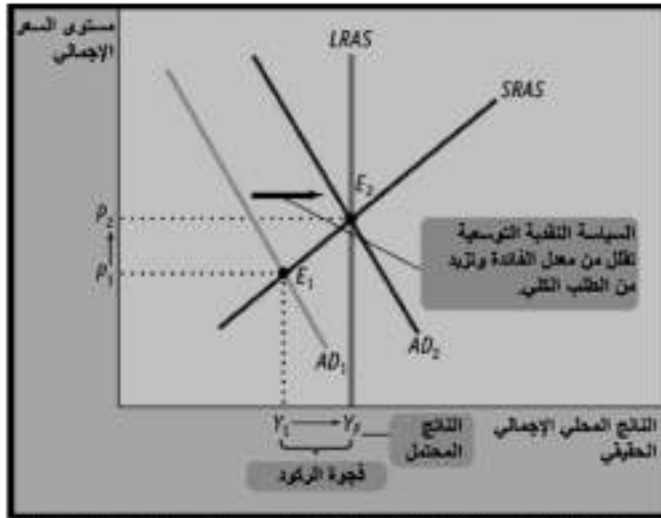
كما رأينا للتو، يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتحريك سعر الفائدة لأعلى أو لأعلى عن طريق زيادة أو خفض العرض النقدي. التغيرات في سعر الفائدة، بدورها، تغير الطلب الإجمالي. مع تساوي الأشياء الأخرى، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار وإنفاق المستهلك، من ثم ارتفاع الطلب الإجمالي. يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار وإنفاق المستهلك ومن ثم انخفاض الطلب الإجمالي، بالتأكيد عند تساوي

الأشياء الأخرى. نتيجة لذلك، يمكن استخدام السياسة النقدية، مثل السياسة المالية، لسد فجوة الركود أو فجوة التضخم.

يوضح الشكل (١٤-٨) حالة الاقتصاد الذي يواجه فجوة كساد، إذ يكون الناتج الإجمالي أقل من الناتج المحتمل. SRAS هو منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير، وLRAS هو منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، وAD1 هو منحنى الطلب الإجمالي الأولي. عند التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية في المدى القصير، E_1 ، يكون الناتج الإجمالي Y_1 ، أقل من الناتج المحتمل، Y_P . لنفترض أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يرغب في زيادة الطلب الإجمالي، وتحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى AD_2 . هذا من شأنه أن يزيد الناتج الكلي إلى الناتج المحتمل. يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تحقيق هذا الهدف عن طريق زيادة العرض النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة. يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى زيادة الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي. السياسة النقدية التي تزيد الطلب الإجمالي تسمى السياسة النقدية التوسعية. غالباً ما يطلق المعلقون على السياسة النقدية التوسعية سياسة نقدية "فضفاضة"، لأنها مرتبطة بتخفيف العرض النقدي.

* السياسة النقدية التوسعية هي السياسة النقدية التي تزيد الطلب الإجمالي.

الشكل (١٤-٨): السياسة النقدية التوسعية لمحاربة فجوة الركود



في الشكل (١٤-٨): هنا، الإنتاج الإجمالي الفعلي الأولي، Y_1 ، أقل من الإنتاج المحتمل، Y_p . تعمل السياسة النقدية التوسعية على تقليل معدل الفائدة، مما يؤدي إلى تحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين من AD_1 إلى AD_2 وإزالة فجوة الركود.

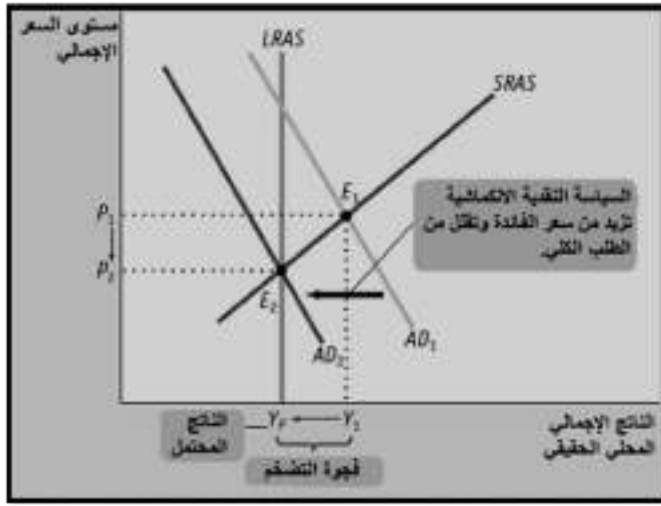


"لقد أخبرتك أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان يجب أن يشدد".

يوضح الشكل (١٤-٩) التالي الحالة المعاكسة، اقتصاد يواجه فجوة تضخمية، إذ يكون الإنتاج الفعلي أعلى من الإنتاج المحتمل. SRAS هو منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير، وLRAS هو منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل، وAD1 هو منحنى الطلب الإجمالي الأولي. عند التوازن الأولي للاقتصاديات الكلية في المدى القصير، يكون إجمالي الناتج، Y_1 ، أعلى من الإنتاج المحتمل، Y_P . وكما ذكرنا سابقاً، غالباً ما يحاول صانعو السياسة تجنب التضخم عن طريق القضاء على الفجوات التضخمية. للقضاء على الفجوة التضخمية الموضحة في الشكل (١٤-٩)، يجب تقليل الطلب الإجمالي. من خلال رفع سعر الفائدة، يمكن أن يتسبب الاحتياطي الفيدرالي في حدوث تحول يسار من منحنى الطلب الإجمالي، من AD1 إلى AD2، مما يقلل الناتج الكلي إلى الناتج المحتمل. تسمى السياسة النقدية التي تقلل الطلب الإجمالي السياسة النقدية الانكماشية. غالباً ما يشير المعلقون إلى هذا باعتباره سياسة نقدية "صارمة" لأنها مرتبطة بتقييد العرض النقدي. هل للسياسة النقدية، مثل السياسة المالية، تأثير مضاعف على الطلب الإجمالي؟ الجواب: نعم، على الرغم من أهمية الحصول على فهم واضح لما يتم مضاعفته. سنرى في الشكل التالي الناتج الإجمالي الفعلي الأولي، Y_1 ، أعلى من الناتج المحتمل، Y_P . ترفع السياسة النقدية الانكماشية سعر الفائدة، وتحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD1 إلى AD2 والقضاء على الفجوة التضخمية.

* السياسة النقدية الانكماشية هي سياسة نقدية تقلل الطلب الإجمالي.

الشكل (١٤-٩): السياسة النقدية الانكماشية لمحاربة الفجوة التضخمية



في الشكل (١٤-٩): هنا، الإنتاج الإجمالي الفعلي الأولي، Y_1 ، أعلى من الإنتاج المحتمل، Y_p . ترفع السياسة النقدية الانكماشية سعر الفائدة، وتحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD_1 إلى AD_2 ، وتقضي على الفجوة التضخمية.

السياسة النقدية والمضاعف

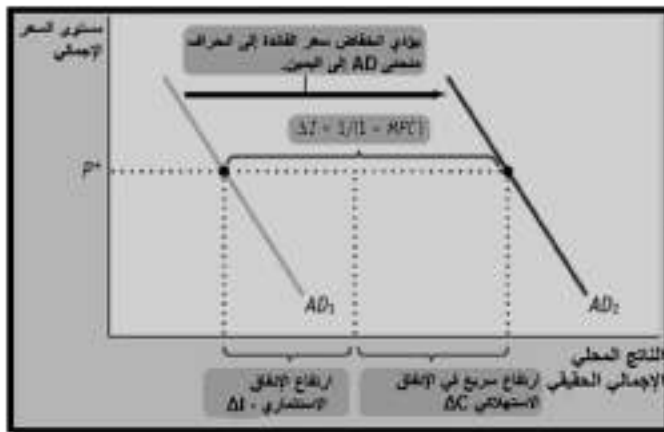
لنفترض أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يخفض سعر الفائدة، مما يتسبب في حدوث تحول يمين في منحنى الطلب الإجمالي. ما مدى توسعية أو ما مدى تحول منحنى AD إلى اليمين؟ سنستخدم تحليل المضاعف الذي ورد في الفصل العاشر للإجابة عن هذا السؤال. على وجه الخصوص،

سنقوم بتحليل كيفية تأثير السياسة النقدية، من خلال تغيير سعر الفائدة، على الطلب الإجمالي. (لأغراض هذا التحليل، سوف نتجاهل تأثير الضرائب أو التجارة الخارجية على المضاعف، ونبقي مستوى السعر الإجمالي ثابتاً).

يوضح الشكل (١٤-١٠) تحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين بسبب الانخفاض في سعر الفائدة. كما سنرى، تزداد كمية الإنتاج الكلي المطلوبة عند أي مستوى سعر إجمالي معين. ولحساب مقدار زيادة كمية الإنتاج الكلي المطلوبة، نحتاج إلى معرفة مقدار الانخفاض في سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى سعر إجمالي معين، مثل P^* . لإبقاء الأمور بسيطة، سنركز حصرياً على التغيير في الإنفاق الاستثماري الناجم عن تغيير سعر الفائدة، مع تجاهل التأثير المباشر للتغيير في سعر الفائدة على إنفاق المستهلك، وعلى الرغم من وجوده في الواقع، فمن المحتمل أيضاً أن يكون أقل بكثير من التأثيرات على الإنفاق الاستثماري. لنفترض أن منحنى الطلب الإجمالي الأولي هو AD_1 ، وأن الانخفاض في سعر الفائدة يزيد الإنفاق الاستثماري عند مستوى السعر الإجمالي P^* بمقدار ΔI . هذا مثال على ارتفاع مستقل في إجمالي الإنفاق، وهي ظاهرة درسناها في الفصل العاشر. من هذه النقطة فصاعداً، يكون التحليل هو نفسه تماماً مثل أي تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق. تُترجم الزيادة الأولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة في الدخل المتاح.

يؤدي هذا إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، C ، وارتفاع الجولة الثانية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تؤدي الجولة الثانية من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع آخر في الإنفاق الاستهلاكي، وهكذا. ومع ذلك، في كل جولة، تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل مما كانت عليه في الجولة السابقة، لأن بعض الزيادة في الدخل المتاح "تسرب" إلى المدخرات بسبب حقيقة أن الميل الحدي للادخار، MPS ، إيجابي. في النهاية، ينتقل منحنى AD إلى موضع جديد مثل AD_2 . لذا فإن الانخفاض في سعر الفائدة، r ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، I . يؤدي هذا الارتفاع في الإنفاق الاستثماري بدوره إلى انحراف منحنى AD يميناً يعكس كلاً من الزيادة في الإنفاق الاستثماري، ΔI ، والارتفاع السريع في إنفاق المستهلك، C .

الشكل (١٤ - ١٠): السياسة النقدية والمضاعف



في الشكل (١٤-١٠): تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدل الفائدة، من ثمّ زيادة مبدئية في الإنفاق الاستثمائي، I. يؤدي هذا إلى زيادة الدخل المتاح، ومن ثمّ إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، مما يزيد من الدخل المتاح، وما إلى ذلك. في النهاية، يتحول منحنى AD إلى اليمين بمقدار مضاعف الارتفاع الأولي في I.

كما رأينا في الفصل الثاني عشر، فإن الارتفاع الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بافتراض مستوى سعر إجمالي ثابت وعدم وجود ضرائب أو تجارة خارجية، هو أحد مضاعفات الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثمائي

المعادلة ١٤-٦:

$$\Delta Y = \Delta I \times \frac{1}{1 - MPC}$$

حيث MPC هي الميل الحدي للاستهلاك، الزيادة في إنفاق المستهلك إذا ارتفع الدخل المتاح بمقدار ١ دولار.

إعادة النظر في نموذجين من أسعار الفائدة

طوّرنا نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة في وقت سابق من هذا الفصل. في هذا النموذج، معدل فائدة التوازن هو المعدل الذي تتساوى فيه كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة. لقد وعدنا بشرح مدى توافق ذلك مع نموذج الأموال القابلة للإقراض بسعر الفائدة الذي قمنا

بتطويره في الفصل التاسع. في هذا النموذج، يطابق معدل فائدة التوازن كمية الأموال القابلة للقرض التي يوفرها المدخرون مع كمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة للإنفاق الاستثماري. سنتخذ الآن الخطوة الأولى من خطوتين لتقديم هذا التفسير، مع التركيز على ما يحدث على المدى القصير. وكما ناقشنا للتو، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري I، الذي يؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإنفاق المستهلك C.

مع ذلك، فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤدي فقط إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي كما لاحظنا، فإنه يؤدي أيضاً إلى زيادة المدخرات: في كل مرحلة من مراحل عملية المضاعف، يتم حفظ جزء من الزيادة في الدخل المتاح. كم ترتفع المدخرات؟

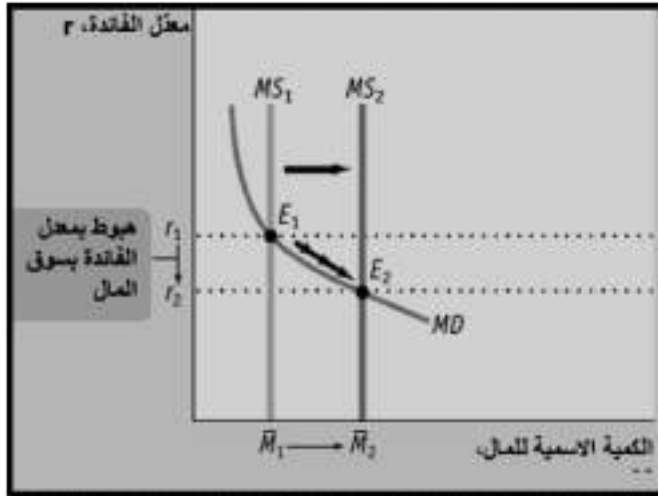
قدمنا في الفصل التاسع هوية الإنفاق على المدخرات والاستثمار: إجمالي المدخرات في الاقتصاد يساوي دائماً الإنفاق الاستثماري. نجربنا هذا أنه عندما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، فإن الزيادة الناتجة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تولد مدخرات إضافية كافية بالضبط لمواكبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري. بعبارة أخرى، بعد انخفاض سعر الفائدة، ترتفع كمية المدخرات المعروضة بشكل كافٍ تماماً لتناسب مع كمية المدخرات المطلوبة. يوضح الشكل (١٤-١١)

التالي كيف يتم التوفيق بين نموذجي معدل الفائدة لدينا على المدى القصير من خلال الروابط بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في المدخرات. تمثل اللوحة (أ) نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة. MS1 و MD هما منحني العرض والطلب الأوليان للمال.

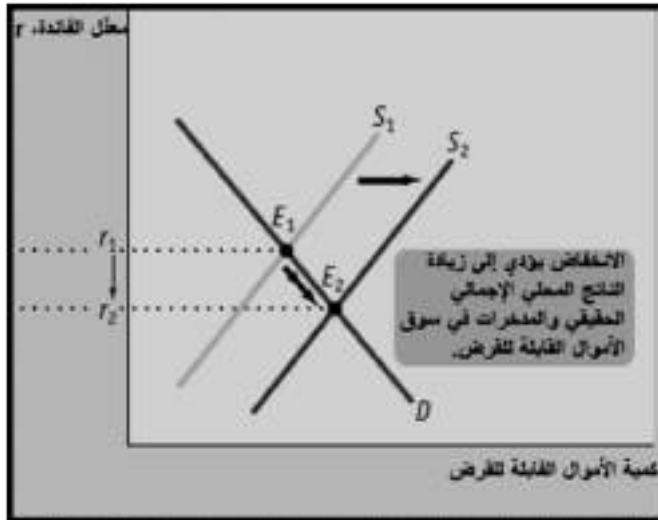
وفقاً لنموذج تفضيل السيولة، فإن معدل الفائدة على التوازن في الاقتصاد هو المعدل الذي تكون فيه كمية الأموال المعروضة مساوية لكمية الأموال المطلوبة في سوق المال. وتمثل اللوحة (ب) نموذج الأموال القابلة للقرض لسعر الفائدة. S1 هو منحنى العرض الأولي و D هو منحنى الطلب على الأموال القابلة للقرض. وفقاً لنموذج الأموال القابلة للقرض، فإن معدل فائدة التوازن في الاقتصاد هو المعدل الذي تساوي فيه كمية الأموال القابلة للقرض المقدمة كمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة في السوق للأموال القابلة للقرض. رأينا في الشكل (١٤-١١)، يكون كل من سوق المال وسوق الأموال القابلة للقرض في حالة توازن مبدئياً بنفس معدل الفائدة، r_1 . قد نعتقد أن هذا لن يحدث إلا عن طريق المصادفة، لكنه في الواقع سيكون دائماً صحيح. لمعرفة السبب، دعونا نلق نظرة على ما يحدث عندما يزيد الاحتياطي الفيدرالي العرض النقدي.

الشكل (١٤-١١): تحديد سعر الفائدة في المدى القصير

اللوحة - أ - نموذج تفضيل السيولة لمعدل الفائدة



اللوحة - ب - نموذج الأموال القابلة للإقراض لسعر الفائدة



في الشكل (١٤-١١): تُظهر اللوحة (أ) نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة: يطابق سعر الفائدة المتوازن العرض النقدي مع كمية الأموال المطلوبة. يتم تحديد سعر الفائدة في سوق المال على المدى القصير، حيث تؤدي الزيادة في العرض النقدي من $M1$ إلى $M2$ إلى دفع سعر فائدة التوازن إلى أسفل من $r1$ إلى $r2$.

توضح اللوحة (ب) نموذج الأموال القابلة للقرض لسعر الفائدة. يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة في سوق المال، من خلال التأثير المضاعف، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمدخرات، إلى تحول نحو اليمين لمنحني عرض الأموال القابلة للقرض، من $S1$ إلى $S2$ ، وإلى انخفاض في الفائدة المعدلة، من $r1$ إلى $r2$. نتيجة لذلك، فإن سعر الفائدة المتوازن الجديد في سوق الأموال القابلة للقرض يطابق معدل فائدة التوازن الجديد في سوق المال عند $r2$.

يدفع هذا الإجراء منحني العرض النقدي يميناً إلى $MS2$ ، وينخفض معدل الفائدة المتوازن في سوق النقود إلى $r2$. ماذا يحدث في اللوحة (ب) في سوق الأموال القابلة للقرض؟ الجواب: على المدى القصير، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات من خلال عملية المضاعف. يؤدي هذا الارتفاع في المدخرات إلى تحويل منحني العرض للأموال القابلة للقرض إلى اليمين من

S1 إلى S2، مما يقلل أيضاً من معدل الفائدة المتوازنة في سوق الأموال القابلة للقرض. ونحن نعلم أن المدخرات ترتفع بما يكفي بالضبط لمواكبة الزيادة في الإنفاق الاستهاري.

نجربنا هذا أن معدل التوازن في سوق الأموال القابلة للقرض ينخفض إلى R2، وهو نفس سعر الفائدة المتوازن الجديد في سوق المال. إذن، على المدى القصير، يحدد العرض والطلب سعر الفائدة على النقود، ويتبع سوق الأموال القابلة للقرض زيادة سوق المال. عندما يؤدي التغيير في العرض النقدي إلى تغيير في سعر الفائدة، فإن التغيير الناتج في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى تغيير المعروض من الأموال القابلة للقرض أيضاً. ونتيجة لذلك، فإن سعر الفائدة المتوازن في سوق الأموال القابلة للقرض هو نفس معدل الفائدة المتوازن في سوق المال. لاحظوا استخدامنا لعبارة "على المدى القصير".

لنتذكر من الفصل العاشر أن التغييرات في الطلب الإجمالي تؤثر على إجمالي الناتج فقط في المدى القصير، أما على المدى الطويل، فالإنتاج الإجمالي يساوي الناتج المحتمل، لذا فإن قصتنا حول كيفية تأثير الانخفاض في سعر الفائدة على الارتفاع بإجمالي الناتج ومن ثم زيادة المدخرات، تنطبق فقط على المدى القصير. على المدى الطويل، كما سنرى في القسم التالي، يختلف تحديد سعر الفائدة تماماً، بسبب تعاكس أدوار السوقين. على المدى الطويل، يحدد سوق الأموال القابلة للقرض معدل الفائدة المتوازن، وسوق المال هو الذي يتبع قيادة سوق الأموال القابلة للقرض.

حالة الاقتصاد في العمل

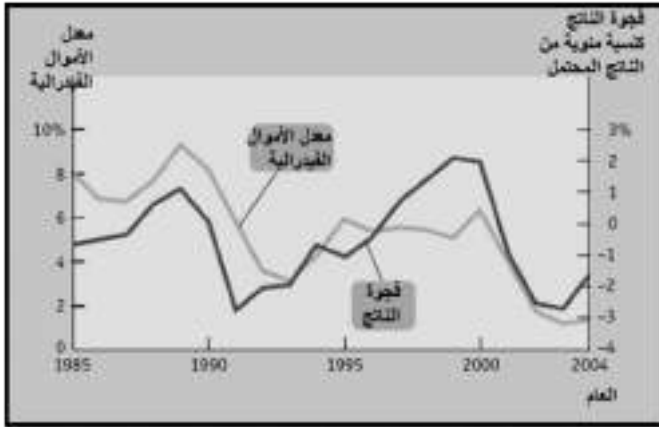
الاحتياطي الفيدرالي وفجوة الإنتاج ١٩٨٥-٢٠٠٤

في الشكلين (٨-١٤) و(٩-١٤)، أظهرنا كيف يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دوراً مفيداً: يمكن للسياسة النقدية التوسعية أن تسد فجوات الركود، ويمكن للسياسة النقدية الانكماشية أن تسد الفجوات التضخمية. إن إلقاء نظرة على السياسة النقدية الأمريكية بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٤ يظهر أن الاحتياطي الفيدرالي كان يميل بالفعل إلى خفض أسعار الفائدة عندما كان الاقتصاد يعاني فجوة ركود ورفع أسعار الفائدة عندما كان الاقتصاد يعاني فجوة تضخمية.

يوضح الخط العمودي الموجود على يسار الشكل (١٤-١٢) معدل الأموال الفيدرالية؛ يُظهر الخط المسمى "معدل الأموال الفيدرالية" متوسط القيمة السنوية لهذا المعدل بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٤. يُظهر الخط العمودي الموجود على اليمين تقدير مكتب الميزانية في الكونغرس لفجوة الإنتاج، مُقاسةً كنسبة مئوية من الناتج المحتمل. يكون هذا الرقم موجباً عندما يكون هناك فجوة تضخمية، كما في ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وسالباً عند وجود فجوة كساد، كما في ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤. كما سنرى، هناك ارتباط إيجابي بين معدل الأموال الفيدرالية وفجوة الإنتاج: الاحتياطي الفيدرالي مأل إلى رفع أسعار الفائدة عندما كان إجمالي الإنتاج يتحرك فوق الإنتاج المحتمل وخفضها عندما كان إجمالي الإنتاج يتحرك إلى ما دون الإنتاج المحتمل. بعبارة أخرى،

كان بنك الاحتياطي الفيدرالي يتبع إلى حد كبير السياسة الموضحة في الشكلين (١٤-٨) و(١٤-٩). الخطان غير متزامنين تماماً. كما سنرى، لم يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، على الرغم من أن الاقتصاد طوّر فجوة تضخمية كبيرة. كان السبب الرئيسي هو أن الاحتياطي الفيدرالي لم يكن متأكداً في ذلك الوقت من وجود فجوة في الإنتاج. وكما سنرى في الفصل السابع عشر، يعتقد بعض الاقتصاديين أن الاحتياطي الفيدرالي كان يجب أن يرفع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة. أيضاً تبدو البيانات لسنوات ما قبل عام ١٩٨٥ مختلفة تماماً، إذ كان بنك الاحتياطي الفيدرالي يتصارع مع مشكلة التوقعات التضخمية، التي سنناقشها في الفصل السادس عشر. مع ذلك، فإن الدرس المهم هو أنه على مدار العقدين الماضيين، اتبعت السياسة الفعلية للاحتياطي الفيدرالي إلى حد كبير تحليلنا الأساسي لكيفية عمل السياسة النقدية.

الشكل (١٤-١٢): سياسة الاحتياطي الفيدرالي ودورة الأعمال



في الشكل (١٤-١٢): يقيس المحور العمودي الأيسر معدل الأموال الفيدرالية. يقيس المحور العمودي الأيمن فجوة الإنتاج، محسوبة على أنها الفرق بين الإنتاج الفعلي والمحتمل كنسبة مئوية من الإنتاج المحتمل. اتبع الاحتياطي الفيدرالي على مدى السنوات العشرين الماضية سياسة نقدية انكماشية عندما كان الاقتصاد يعمل فوق الناتج المحتمل، أي رفع معدل الأموال الفيدرالية عندما كانت هناك فجوة تضخمية. لقد اتبعت سياسة نقدية توسعية عندما كان الاقتصاد يعمل بأقل من الإنتاج المحتمل، أي خفض معدل الأموال الفيدرالية عندما كانت هناك فجوة ركود.

مراجعة سريعة

- يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي استخدام السياسة النقدية التوسعية لسد فجوة الركود والسياسة النقدية الانكماشية لسد الفجوة التضخمية.
- مثل السياسة المالية، تؤدي السياسة النقدية إلى تأثير مضاعف من خلال التغييرات في سعر الفائدة التي تؤثر في إجمالي الإنفاق والمدخرات.
- على المدى القصير، يتم تحديد سعر الفائدة المتوازن في الاقتصاد في سوق المال من خلال نموذج تفضيل السيولة. تؤدي التغييرات في سعر الفائدة إلى تغييرات في إجمالي الإنتاج والمدخرات، ويتكيف سوق الأموال القابلة للقرض مع معدل الفائدة المتوازن الناشئ في سوق المال.

تحقق من فهمك ١٤-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن الاقتصاد يعاني حالياً فجوة كساد وأن الاحتياطي الفيدرالي يستخدم سياسة نقدية توسعية لسد تلك الفجوة. قدّم وصفاً للتأثير قصير المدى لهذه السياسة على ما يلي:

- أ. منحنى العرض النقدي، ب. سعر الفائدة المتوازن، ج. الإنفاق الاستثماري
- د. مصروفات المستهلك، هـ. الناتج الإجمالي، و. مستوى السعر الإجمالي
- ي. المدخرات، ل. منحنى عرض الأموال القابلة للقرض بسوق الأموال القابلة للقرض.

النقود والإنتاج والأسعار على المدى الطويل

من خلال آثارها التوسعية والانكماشية، يمكن استخدام السياسة النقدية لتحريك الاقتصاد بسرعة أكبر إلى توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل. ومع ذلك، في بعض الأحيان، توجد أحداث نقدية تحرك الاقتصاد بعيداً عن توازن الاقتصاد الكلي طويل الأمد. في بعض الأحيان يخطئ البنك المركزي ببساطة.

على سبيل المثال، قد يُعتقد أن الناتج المحتمل أعلى أو أقل مما هو عليه بالفعل وينفذ سياسة نقدية مضللة. بالإضافة إلى ذلك، تضطر البنوك المركزية في بعض الأحيان إلى اتباع اعتبارات أخرى غير استقرار الاقتصاد. على سبيل المثال، كما سنرى في الفصل السادس عشر، تساعد البنوك المركزية أحياناً الحكومة في سداد فواتيرها عن طريق طباعة النقود، وهو إجراء يزيد من العرض النقدي.

ماذا يحدث عندما يؤدي التغيير في العرض النقدي إلى دفع الاقتصاد بعيداً عن التوازن طويل المدى بدلاً من دفعه باتجاهه؟ لقد تعلمنا في الفصل العاشر أن الاقتصاد يصحح نفسه على المدى الطويل، فصدمة الطلب لها تأثير مؤقت فقط على الناتج الكلي.

إذا كانت صدمة الطلب ناتجة عن تغيير في العرض النقدي، فيمكننا إصدار بيان أقوى: على المدى الطويل، تؤثر التغييرات في كمية المال على مستوى السعر الإجمالي، لكنها لا تغير الناتج الكلي الحقيقي أو معدل الفائدة. لمعرفة السبب، دعونا نلقي نظرة على حالة الزيادة في العرض النقدي.

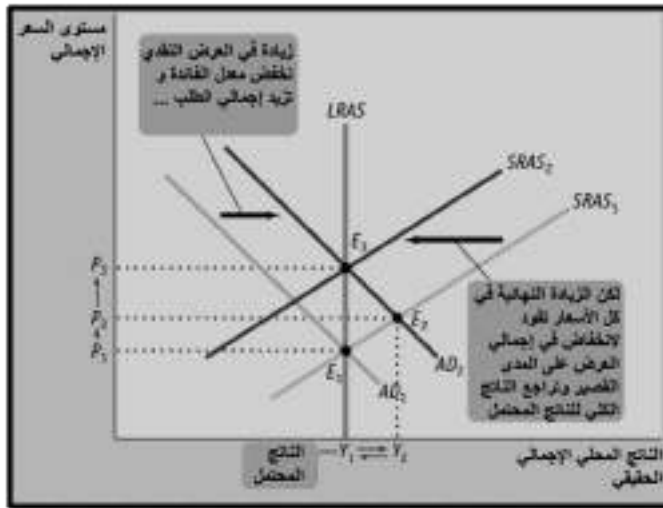
التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى لزيادة العرض النقدي

لتحليل التأثيرات طويلة المدى لزيادة العرض النقدي، نتذكر الفرق بين منحنيات العرض الإجمالي على المدى القصير والمدى الطويل. ينحدر منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير إلى الأعلى: على المدى القصير، يؤدي ارتفاع مستوى السعر الإجمالي إلى زيادة الإنتاج. ومع ذلك، فإن

منحني العرض الإجمالي على المدى الطويل عمودي عند الإنتاج المحتمل: على المدى الطويل، يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية إلى ارتفاع متساوٍ في الأجور الاسمية، ويظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً للإنتاج المحتمل.

يوضح الشكل (١٤-١٣) التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى لزيادة العرض النقدي عندما يبدأ الاقتصاد عند الإنتاج المحتمل، Y_1 . منحني العرض الإجمالي الأولي في المدى القصير هو $SRAS_1$ ، ومنحني العرض الإجمالي على المدى الطويل هو $LRAS$ ، ومنحني الطلب الإجمالي الأولي هو AD_1 . يكون التوازن الأولي للاقتصاد عند E_1 ، وهي نقطة لكل من توازن الاقتصاد الكلي على المدى القصير والمدى الطويل. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند الإنتاج المحتمل، Y_1 .

الشكل (١٤-١٣): التأثيرات طويلة وقصيرة المدى لزيادة في العرض النقدي



في الشكل (١٤-١٣): تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى تأثير إيجابي على المدى القصير، ولكن ليس لها تأثير على المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هنا، يبدأ الاقتصاد عند E1، وهي نقطة توازن على المدى القصير والطويل. تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى انحراف منحنى AD إلى اليمين، ويتحرك الاقتصاد إلى توازن جديد على المدى القصير عند E2 وإنتاج محلي إجمالي حقيقي جديد يبلغ Y2. لكن E2 ليس توازناً على المدى الطويل: Y2 يتجاوز الإنتاج المحتمل، Y1، مما يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة في الأجور الاسمية. تؤدي الزيادة في الأجور الاسمية على المدى الطويل إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار، إلى موضع جديد في SRAS2. يصل الاقتصاد إلى توازن جديد قصير المدى وطويل المدى عند E3 على منحنى LRAS، وينخفض الإنتاج مرة أخرى إلى الإنتاج المحتمل، Y1. التأثير الوحيد على المدى الطويل لزيادة العرض النقدي هو زيادة مستوى السعر الإجمالي إلى P3.

لنفترض الآن أن هناك زيادة في العرض النقدي، يؤدي هذا إلى إزاحة منحنى AD إلى اليمين، إلى AD2. على المدى القصير، ينتقل الاقتصاد إلى توازن اقتصادي كلي جديد قصير المدى عند E2. يرتفع مستوى السعر من P1 إلى P2، ويرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من Y1 إلى Y2، هذا يعني كلاً من مستوى السعر الإجمالي وزيادة الإنتاج الكلي في المدى القصير، لكن مستوى الإنتاج الكلي Y2 أعلى من الإنتاج المحتمل. ونتيجة لذلك، سترتفع الأجور الاسمية بمرور الوقت، مما يتسبب في تحول منحنى العرض الإجمالي

في المدى القصير إلى اليسار. تتوقف هذه العملية فقط عندما ينتهي الأمر بمنحني SRAS عند SRAS2، وينتهي الاقتصاد عند النقطة E3، وهي نقطة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير والطويل.

إذن، فإن التأثير طويل المدى لزيادة العرض النقدي هو أن مستوى السعر الإجمالي قد ارتفع من P1 إلى P3، لكن الناتج الإجمالي عاد عند الإنتاج المحتمل، Y1. على المدى الطويل، يؤدي التوسع النقدي إلى رفع مستوى السعر الإجمالي ولكن ليس له أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لن نصف آثار الانكماش النقدي بالتفصيل، ولكن يمكن تطبيق نفس المنطق. على المدى القصير، يؤدي الانخفاض في العرض النقدي إلى انخفاض إجمالي الناتج حيث يتحرك الاقتصاد أسفل منحني العرض الإجمالي على المدى القصير. ومع ذلك، وعلى المدى الطويل، فإن الانكماش النقدي يقلل فقط من مستوى السعر الإجمالي، ويعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الناتج المحتمل.

الحياد النقدي

إلى أي مدى يؤثر التغيير في العرض النقدي على مستوى السعر الإجمالي على المدى الطويل؟ الجواب: يؤدي التغيير في العرض النقدي إلى تغيير نسبي في مستوى السعر الإجمالي على المدى الطويل. على سبيل المثال، إذا انخفض العرض النقدي بنسبة ٢٥%، فإن مستوى السعر الإجمالي ينخفض بنسبة ٢٥% على المدى الطويل؛ إذا ارتفع عرض النقود بنسبة ٥٠%، يرتفع مستوى السعر الإجمالي بنسبة ٥٠% على المدى الطويل.

كيف لنا أن نعرف هذا؟ تأمل التجربة الفكرية التالية: لنفترض أن جميع الأسعار في الاقتصاد، أسعار السلع والخدمات النهائية وأيضاً أسعار عوامل الإنتاج، مثل معدلات الأجور الاسمية، تتضاعف، ولنفترض أن العرض النقدي يتضاعف في نفس الوقت، ما الفرق الذي يحدثه هذا في الاقتصاد من حيث القيمة الحقيقية؟ الجواب لا شيء. جميع المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، بما في ذلك القيمة الحقيقية للعرض النقدي، لم تتغير، لذلك لا يوجد سبب لأي شخص أن يتصرف بشكل مختلف. يمكن قول هذه الحجة بشكل عكسي: إذا بدأ الاقتصاد في توازن اقتصادي كلي طويل المدى وتغير العرض النقدي الاسمي، فإن استعادة توازن الاقتصاد الكلي طويل الأمد يتطلب استعادة جميع القيم الحقيقية إلى قيمها الأصلية. وهذا يشمل إعادة العرض النقدي الحقيقي إلى مستواه الأصلي، لذلك إذا انخفض العرض النقدي بنسبة ٢٥%، يجب أن ينخفض مستوى السعر الإجمالي بنسبة ٢٥%؛ وكذلك إذا ارتفع العرض النقدي بنسبة ٥٠%، يجب أن يرتفع مستوى السعر بنسبة ٥٠%؛ وهلم جرا. يوضح هذا التحليل المفهوم المعروف باسم الحياد النقدي، إذ لا يكون للتغيرات في العرض النقدي أي آثار حقيقية على الاقتصاد، ولا توجد تأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو مكوناته. التأثير الوحيد لزيادة العرض النقدي هو رفع مستوى السعر الإجمالي بنسبة متساوية.

* عندما لا يكون للتغيرات في العرض النقدي أي تأثير على الاقتصاد، نقول هناك حياد نقدي.

يجادل الاقتصاديون بأن المال محايد على المدى الطويل. ومع ذلك، فهذا هو الوقت المناسب لتذكّر مقولة جون ماينارد كينز: "على المدى الطويل نحن جميعاً أموات". على المدى الطويل، لن يكون للتغيرات في العرض النقدي أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو أسعار الفائدة أو أي شيء آخر باستثناء مستوى السعر، ولكن سيكون من الحماقة الاستنتاج من هذا أن الاحتياطي الفيدرالي غير ذي صلة. السياسة النقدية لها تأثيرات حقيقية قوية على الاقتصاد على المدى القصير، وغالباً ما تصنع الفارق بين الركود والتوسع. وهذا مهم جداً لفاهية المجتمع.

سعر الفائدة على المدى الطويل

على المدى القصير، تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي انخفاض العرض النقدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. ومع ذلك، على المدى الطويل، لا تؤثر التغيرات في العرض النقدي على سعر الفائدة. يوضح الشكل (١٤-١٤) السبب. إنه مشابه للشكل (١٤-١١)، ولكن في هذه الحالة تظهر اللوحة (أ) منحنى طلب المال الحقيقي، RMD. توضح اللوحة (ب)، كما في الشكل (١٤-١١)، العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض. نفترض أنه في كلتا اللوحتين يكون الاقتصاد مبدئياً عند E، في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل عند الإنتاج المحتمل مع عرض نقدي اسمي يساوي M1 ومستوى السعر يساوي P1. منحنى الطلب على الأموال القابلة للقرض هو D، ومنحنى العرض الأولي للأموال القابلة للقرض هو S1. معدل فائدة التوازن الأولي هو r_1 .

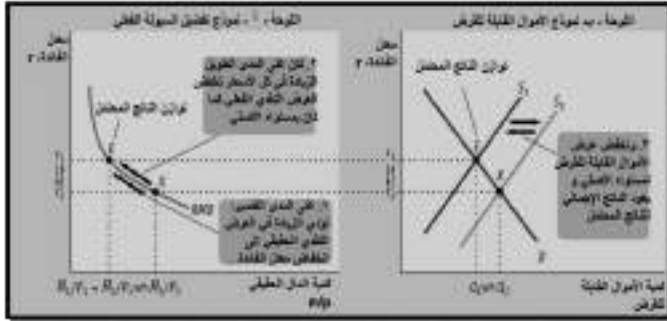
لنفترض الآن أن العرض النقدي الاسمي يرتفع من $M1$ إلى $M2$.
نعلم بالفعل من حيادية النقود أن مستوى السعر الإجمالي على المدى الطويل
يرتفع بنفس النسبة مثل الزيادة في العرض النقدي ولكن على المدى القصير
يرتفع مستوى السعر بمقدار أقل، ومن ثم فإن التأثير الأولي للزيادة في
العرض النقدي الاسمي هو زيادة العرض النقدي الحقيقي، من $M1 / P1$
إلى $M2 / P2$.

بالنظر إلى منحني الطلب النقدي الحقيقي، RMD ، فإن هذا يقلل
من سعر الفائدة المتوازن من $r1$ إلى $r2$ ، ويتحرك سوق المال إلى X في
اللوحة (أ).

كما رأينا سابقاً يتحول عرض الأموال القابلة للقرض إلى اليمين بما
يكفي فقط بحيث تتساوى كمية الأموال القابلة للقرض المعروضة وكمية
الأموال القابلة للقرض عند $r2$. في المقابل، ينتقل سوق الأموال القابلة
للقرض إلى X في اللوحة (ب). تقابل X ناتجاً إجمالياً أكبر من الناتج المحتمل
لأن معدل الفائدة عند X ، $r2$ ، أقل من سعر الفائدة الذي يتم الاحتفاظ به
عند الإنتاج المحتمل، $r1$. ومع ذلك، على المدى الطويل، يرتفع مستوى
السعر الإجمالي أكثر من $P2$ إلى $P3$. كما رأينا بالفعل، فإن هذا يقلل من
العرض النقدي الحقيقي مرة أخرى إلى مستواه الأصلي: $M2 / P3$ يساوي
 $M1 / P1$. ونتيجة لذلك، يعود معدل الفائدة المتوازنة إلى $r1$ ويتحرك كل
سوق مرة أخرى إلى E . وفي الوقت نفسه، يتراجع الناتج الإجمالي أيضاً إلى

الناتج المحتمل، مما يعني أن المدخرات تعود إلى مستواها الأصلي أيضاً. في اللوحة (ب)، أما عرض الأموال القابلة للقرض، التي تحولت في البداية من $S1$ إلى $S2$ ، فيتحول إلى $S1$.

الشكل (١٤-١٤): تحديد سعر الفائدة على المدى الطويل



في الشكل (١٤-١٤): تُظهر اللوحة (أ) سوق المال مُعبّرًا عنها بالقيمة الحقيقية وتوضح اللوحة (ب) سوق الأموال القابلة للإقراض. يبدأ كل سوق من النقطة E، حيث يكون الاقتصاد عند الإنتاج المحتمل. تؤدي الزيادة في العرض النقدي على المدى القصير إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي من $M1 / P1$ إلى $M2 / P2$ وتقلل من معدل فائدة التوازن من $r1$ إلى $r2$ حيث يتحرك سوق المال من النقطة E إلى النقطة X. يؤدي الانخفاض في معدل الفائدة إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وزيادة المدخرات من خلال تأثير المضاعف. يؤدي هذا إلى تحويل منحنى عرض الأموال القابلة للقرض إلى اليمين، من $S1$ إلى $S2$ ، مما يؤدي أيضاً إلى تحريك سوق الأموال القابلة للقرض من النقطة E إلى النقطة X. مع ذلك، تؤدي الزيادة في

العرض النقدي على المدى الطويل إلى رفع الأسعار: عوائد العرض النقدي الحقيقي إلى مستواه الأصلي، $M2 / P3 = M1 / P1$ ، ويتحول منحني العرض للأموال القابلة للقرض إلى وضعه الأصلي، $S1$. لذلك يُحدد سعر فائدة التوازن على المدى الطويل من خلال العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض التي تنشأ عند الإنتاج المحتمل.

إذن لا تؤثر التغييرات في العرض النقدي على المدى الطويل على سعر الفائدة. ما الذي يحدد سعر الفائدة على المدى الطويل، أي بمعنى ما الذي يحدد $r1$ في الشكل (١٤ - ١٤)؟ الجواب هو العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض. وبشكل أكثر تحديداً، على المدى الطويل، يتطابق سعر فائدة التوازن مع العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض التي تنشأ عند الناتج المحتمل.

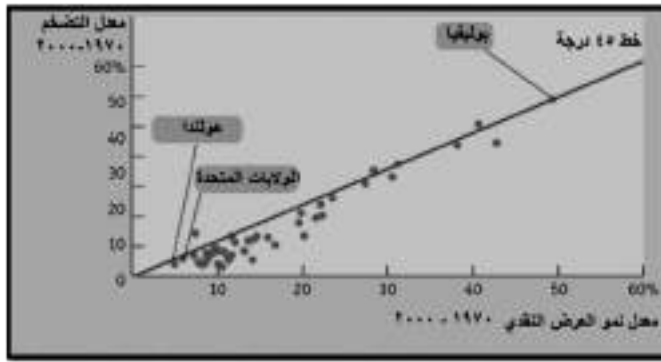
حالة الاقتصاد في العمل

دليل دولي على الحياد النقدي

السياسة النقدية في هذه الأيام متشابهة تماماً بين الدول الغنية. كل دولة رئيسية (أو كما في حالة اليورو، مجموعة من الدول) لديها بنك مركزي بمعزل عن الضغوط السياسية؛ تحاول كل هذه البنوك المركزية الحفاظ على مستوى السعر الإجمالي مستقراً تقريباً، وهو ما يعني عادةً تضخماً بحد أقصى ٢% إلى ٣% سنوياً، ولكن إذا نظرنا إلى فترة أطول ومجموعة أوسع من البلدان، فإننا نرى اختلافات كبيرة في نمو العرض النقدي. بين عام ١٩٧٠

واليوم، ارتفع العرض النقدي بنسبة قليلة فقط سنوياً في بعض البلدان، مثل سويسرا والولايات المتحدة، لكنه ارتفع بسرعة أكبر في بعض البلدان الفقيرة، مثل بوليفيا. تسمح لنا هذه الاختلافات بمعرفة ما إذا كان صحيحاً بالفعل أن الزيادات في العرض النقدي تؤدي، على المدى الطويل، إلى زيادة نسبية متساوية في مستوى السعر الإجمالي.

الشكل (١٤-١٥): العلاقة طويلة المدى بين المال والتضخم



في الشكل (١٤-١٥): يُقاس على المحور الأفقي النسبة المئوية السنوية للزيادة في العرض النقدي لبلد ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠. يقاس على المحور العمودي النسبة المئوية للزيادة السنوية في مستوى السعر الإجمالي لبلد ما خلال نفس الفترة. كل نقطة تمثل دولة معينة. يقع تشتت النقاط بالقرب من خط ٤٥ درجة، مما يدل على أن الزيادات في العرض النقدي على المدى الطويل تؤدي إلى زيادات متساوية تقريباً في مستوى السعر الإجمالي. المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة.

يوضح الشكل السابق النسبة المئوية للزيادات السنوية في العرض النقدي وفي مستوى السعر الإجمالي لعينة من البلدان خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠، إذ تمثل كل نقطة دولة. إذا كانت العلاقة بين الزيادات في العرض النقدي والتغيرات في مستوى السعر الإجمالي دقيقة، فستقع النقاط بالضبط على خط ٤٥ درجة. في الواقع، العلاقة ليست دقيقة، لأن العوامل الأخرى إلى جانب المال تؤثر على مستوى السعر الإجمالي. من الواضح أن تشتت النقاط يقع بالقرب من خط ٤٥ درجة، مما يدل على وجود علاقة تناسبية إلى حد ما بين المال ومستوى السعر الإجمالي، أي إن البيانات تدعم فكرة أن المال محايد على المدى الطويل.

مراجعة سريعة:

- لا تؤثر التغيرات في العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو معدل الفائدة وفقاً للحياد النقدي، بل تؤثر فقط على مستوى السعر الإجمالي. يعتقد الاقتصاديون أن المال محايد على المدى الطويل.
- يُحدّد سعر الفائدة المتوازن على المدى الطويل في الاقتصاد في سوق الأموال القابلة للقرض. معدل الفائدة هو الذي يطابق العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض الذي ينشأ عندما يكون الاقتصاد في حالة إنتاج محتملة.

تحقق من فهمك ١٤-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن البنك المركزي يزيد كمية الأموال بنسبة ٢٥%، على الرغم من أن الاقتصاد في البداية في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير والطويل. صف التأثيرات، على المدى القصير وال المدى الطويل (مع ذكر الأرقام حيثما أمكن) على ما يلي:
 - أ. الناتج الإجمالي، ب. مستوى السعر الإجمالي.
 - ج. كمية حقيقية من المال، د. سعر الفائدة.

نظرة مستقبلية:

يمكن استخدام السياسة النقدية والمالية للمساعدة في سد الفجوات: فجوة الركود، إذ ينتج الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، أو فجوة تضخمية، ينتج فيها أكثر من الناتج المحتمل. ومع ذلك، لم نوضح بعد سبب أهمية سد هذه الفجوات. في حالة وجود فجوة كساد، فإن الإجابة هي أن فجوات الركود ترتبط بارتفاع معدلات البطالة. ومع ذلك، لتعميق فهمنا عن هذا القلق، نحتاج إلى النظر بعمق أكبر في أسباب ومعنى البطالة. هذا هو موضوع الفصل الخامس عشر. أما أسباب وتكاليف التضخم فهي قضية أكثر دقة، نتعامل معها في الفصل السادس عشر.

الملخص العام للفصل:

١. ينشأ منحني الطلب على النقود من المقايضة بين تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال وبين السيولة التي يوفرها المال. تعتمد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وليس أسعار الفائدة طويلة الأجل.

٢. مع تساوي الأشياء الأخرى، تتناسب الكمية الاسمية للمال المطلوبة مع مستوى السعر الإجمالي. لذلك يمكن أيضاً تمثيل الطلب على النقود باستخدام منحني طلب النقود الحقيقية. تؤدي التغييرات في الإنفاق الكلي الحقيقي والتكنولوجيا والمؤسسات إلى تغيير منحنيات الطلب على النقود الحقيقية والاسمية. وفقاً لمعادلة الكمية، تتناسب الكمية الحقيقية للمال المطلوب مع إجمالي الإنفاق الحقيقي، إذ يكون ثابت التناسب هو $1 /$ سرعة المال.

٣. يوضح نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة أن سعر الفائدة يتحدد في سوق المال من خلال منحني الطلب النقدي ومنحني العرض النقدي. يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تغيير سعر الفائدة على المدى القصير عن طريق تحويل منحني العرض النقدي. في الممارسة العملية، يستخدم الاحتياطي الفيدرالي عمليات السوق المفتوحة لتحقيق معدل الأموال الفيدرالية المستهدف، الذي تتبعه أسعار الفائدة الأخرى بشكل عام.

٤. السياسة النقدية التوسعية، التي تقلل من سعر الفائدة وتزيد من الطلب الإجمالي عن طريق زيادة العرض النقدي، تستخدم لسد فجوات

الركود. بينما السياسة النقدية الانكماشية، التي تزيد من سعر الفائدة وتقلل من الطلب الإجمالي عن طريق تقليل العرض النقدي، تستخدم لسد الفجوات التضخمية.

٥. مثل السياسة المالية، السياسة النقدية لها تأثير مضاعف، لأن التغيرات في سعر الفائدة تؤدي إلى تغيرات في إنفاق المستهلكين والمدخرات وكذلك تغيرات في الإنفاق الاستثماري. على المدى القصير، يؤدي التغيير في سعر الفائدة المتوازن المحدد في سوق المال إلى تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي المدخرات من خلال التأثير المضاعف. يؤدي التغيير في المدخرات إلى تغيير عرض الأموال القابلة للقرض في سوق الأموال القابلة للقرض حتى يصل إلى التوازن عند معدل فائدة التوازن الجديد.

٦. على المدى الطويل، تؤثر التغيرات في العرض النقدي على مستوى السعر الإجمالي ولكن ليس على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو معدل الفائدة. في الواقع، هناك حياد نقدي: التغيرات في العرض النقدي ليس لها تأثير حقيقي على الاقتصاد على المدى الطويل. لذا فإن السياسة النقدية غير فعالة على المدى الطويل.

٧. على المدى الطويل، سعر فائدة التوازن يطابق العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض التي تنشأ عند الإنتاج المحتمل في السوق للأموال القابلة للقرض.

المصطلحات الرئيسية:

الهدف على الأموال الفيدرالية	سرعة المال	أسعار الفائدة قصيرة الأجل
السياسة النقدية التوسعية	معادلة الكمية	أسعار الفائدة طويلة الأجل
السياسة النقدية الانكماشية	نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة	منحني الطلب على النقود
الحياد النقدي	منحني العرض النقدي	كمية حقيقية من المال
منحني طلب المال الحقيقي		

مسائل للحل:

١. انتقل إلى صفحة اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة على موقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (<http://www.federalreserve.gov/FOMC/>) للعثور على البيان الصادر بعد آخر اجتماع للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. (انتقل إلى الجزء السفلي من صفحة الويب، وانقر على أحدث بيان مدرج في التقويم.)

أ. ما هو معدل الأموال الفيدرالية المستهدف؟

ب. هل يختلف معدل الأموال الفيدرالية المستهدفة عن معدل الأموال الفيدرالية المستهدف عن بيان اللجنة الفيدرالية السابق؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى اختلافهما؟

ج. هل يعلق البيان على أوضاع الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة؟ كيف يصف الاقتصاد الأمريكي؟

٢. كيف ستؤثر الأحداث التالية على الطلب الاسمي على النقود كما هو محدد في MI؟ في كل حالة، حدد ما إذا كان هناك تحول في منحني الطلب على النقود أو حركة على طول منحني الطلب على النقود واتجاهها.

- أ. هناك انخفاض في سعر الفائدة من ١٢% إلى ١٠%.
- ب. يأتي عيد الشكر ومعه بداية موسم التسوق في العطلات.
- ج. تبدأ مطاعم ماكدونالدز ومطاعم الوجبات السريعة الأخرى في قبول بطاقات الائتمان.
- د. يشارك بنك الاحتياطي الفيدرالي في عملية شراء في السوق المفتوحة لسندات الخزانة الأمريكية.
٣. يوضح الجدول التالي إجمالي الناتج المحلي الاسمي، M1، وM2 بمليارات الدولارات في زيادات مدتها خمس سنوات من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ كما نُشر في التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ٢٠٠٥.

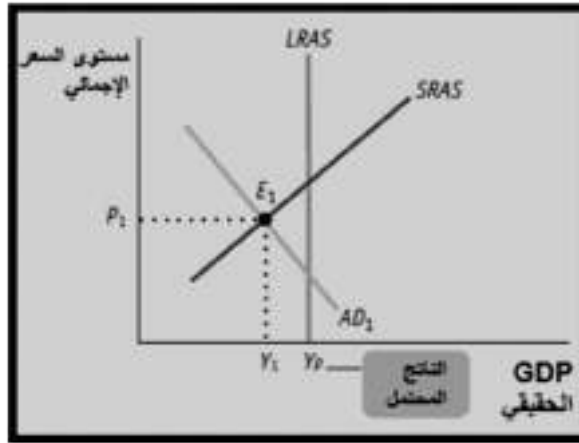
الأعوام	GDP الحقيقي	M1	M2	السرعة باستخدام M1	السرعة باستخدام M2
١٩٦٠	٥٢٦,٤	١٤٠,٧	٣١٢,٤
١٩٦٥	٧١٩,١	١٦٧,٨	٤٥٩,٢
١٩٧٠	١٠٣٨,٥	٢١٤,٤	٦٢٦,٥
١٩٧٥	١٦٣٨,٣	٢٨٧,١	١٠١٦,٢
١٩٨٠	٢٧٨٩,٥	٤٠٨,٥	١٥٩٩,٨
١٩٨٥	٤٢٢٠,٣	٦١٩,٨	٢٤٩٥,٧
١٩٩٠	٥٨٠٣,١	٨٢٤,٨	٣٢٧٩,٢
١٩٩٥	٧٣٩٧,٧	١١٢٧	٣٦٤١,٢
٢٠٠٠	٩٨١٧	١٠٨٧,٩	٤٩٣٢,٥

أكمل الجدول بحساب سرعة النقود باستخدام كل من M1 و M2. ما هي الاتجاهات أو الأنماط في سرعة المال التي تراها؟ ما الذي يفسر هذه الاتجاهات؟

٤. يوضح الجدول المرافق النمو السنوي M1 والنتائج المحلي الإجمالي الاسمي في اليابان خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ما الذي يجب أن يحدث للسرعة خلال هذا الوقت؟

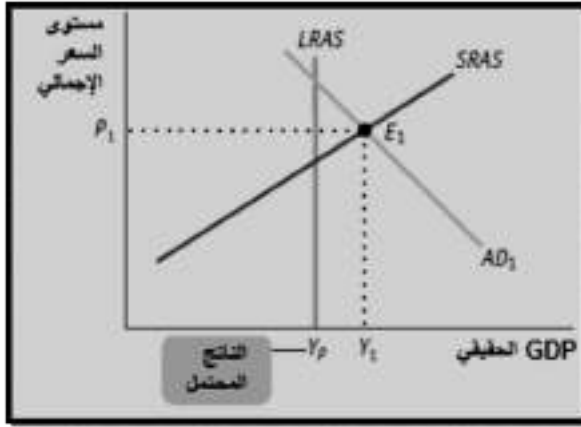
الأعوام	نمو M1	نمو GDP الاسمي
٢٠٠٠	٨,٢%	٢,٩%
٢٠٠١	٨,٥%	٠,٤%
٢٠٠٢	٢٧,٦%	-٠,٥%
٢٠٠٣	٨,٢%	٢,٥%

٥. يواجه الاقتصاد فجوة الركود الموضحة في الرسم البياني المرافق. لسد الفجوة، هل يجب على البنك المركزي استخدام سياسة نقدية توسعية أو انكماشية؟ كيف سيتغير سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى السعر الإجمالي مع إغلاق السياسة النقدية لفجوة الركود؟



٦. يكون الاقتصاد في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل مع معدل بطالة يبلغ ٥% عندما تصدر الحكومة قانوناً يطالب البنك المركزي باستخدام السياسة النقدية لخفض معدل البطالة إلى ٣% والاحتفاظ به عند هذا الحد. كيف يمكن للبنك المركزي تحقيق هذا الهدف على المدى القصير؟ ماذا سيحدث على المدى الطويل؟ وضح ذلك مع رسم بياني.

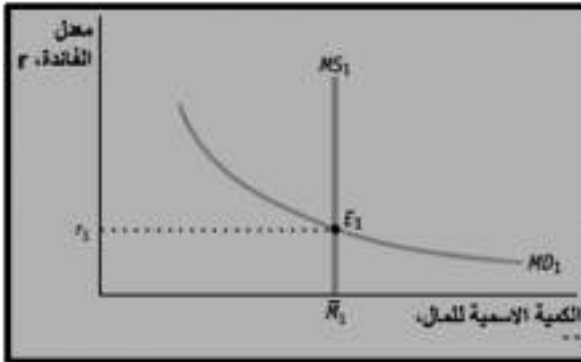
٧. يواجه الاقتصاد الفجوة التضخمية الموضحة في الرسم البياني المرفق. لسد الفجوة، هل يجب على البنك المركزي استخدام سياسة نقدية توسعية أو انكماشية؟ كيف سيتغير سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى السعر الإجمالي مع إغلاق السياسة النقدية للفجوة التضخمية؟



٨. في اقتصاد إيسلانيا، يكون سوق المال في حالة توازن مبدئياً عندما يبدأ الاقتصاد في الانزلاق إلى الركود.

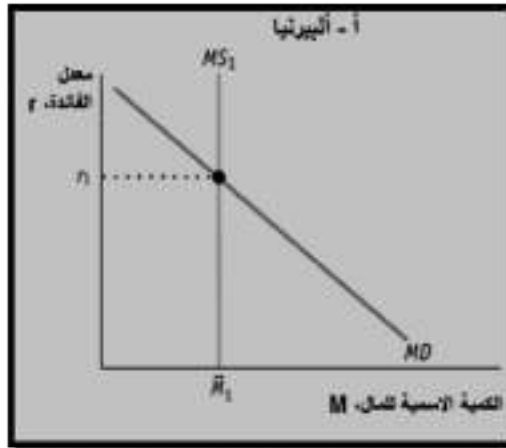
أ. باستخدام الرسم البياني المرافق، اشرح ما سيحدث لسعر الفائدة إذا أبقى البنك المركزي في إيسلانيا المعروض النقدي ثابتاً عند $M1$.

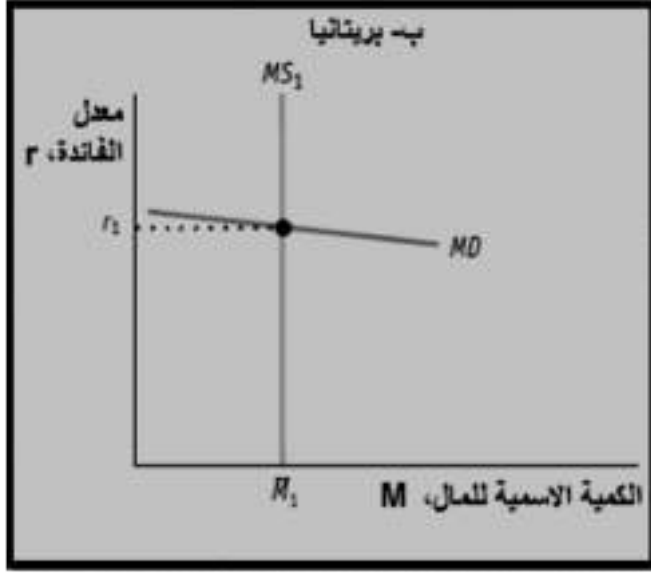
ب. إذا كان البنك المركزي ملتزماً بدلاً من ذلك بالحفاظ على معدل فائدة مستهدف عند $R1$ ، فكيف يجب أن يتصرف البنك المركزي مع انزلاق الاقتصاد إلى الركود؟



٩. وفقاً لموقع البنك المركزي الأوروبي على الإنترنت، فإن المعاهدة المنشئة للمجموعة الأوروبية "توضح أن ضمان استقرار الأسعار هو أهم مساهمة يمكن أن تقدمها السياسة النقدية لتحقيق بيئة اقتصادية مواتية ومستوى عالٍ من العمالة". إذا كان استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية، فاشرح كيف ستتم السياسة النقدية خلال فترات الركود. ثم حلّل حالة الركود الناتجة عن صدمة الطلب وحالة الركود الناتجة عن صدمة العرض.

١٠. تعتمد فعالية السياسة النقدية على مدى سهولة تغيير العرض النقدي في أسعار الفائدة. من خلال تغيير أسعار الفائدة، تؤثر السياسة النقدية على الإنفاق الاستثماري ومنحني الطلب الإجمالي. تختلف منحنيات الطلب على النقود في اقتصادات ألبيرنيا وبريتانيا، كما هو موضح في الرسم البياني المرافق. في أي اقتصاد ستكون التغييرات في العرض النقدي أداة سياسية أكثر فعالية؟ ولماذا؟





١١. خلال فترة الكساد الكبير، كان رجال الأعمال في الولايات المتحدة متشائمين للغاية بشأن مستقبل النمو الاقتصادي، وكانوا مترددين في زيادة الإنفاق الاستثماري حتى عندما تنخفض أسعار الفائدة. كيف أدى هذا إلى الحد من إمكانية السياسة النقدية للمساعدة في تخفيف الكساد؟

١٢. باستخدام شكل مشابه للشكل (١٤-١١)، اشرح كيف يتفاعل سوق المال وسوق الأموال القابلة للإقراض مع انخفاض العرض النقدي على المدى القصير.

١٣. قارن بين التأثيرات قصيرة المدى لزيادة العرض النقدي على سعر الفائدة والآثار طويلة المدى لزيادة العرض النقدي على سعر الفائدة. أي سوق يحدد سعر الفائدة على المدى القصير؟ ما هو السوق الذي يفعل ذلك على المدى الطويل؟

ما هي انعكاسات إجاباتك على فعالية السياسة النقدية على المدى القصير والمدى الطويل في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

الجزء السادس

جانب العرض والتشغيل المتوسط

يتضمن فصلين:

الفصل الخامس عشر: أسواق العمل والبطالة والتضخم

الفصل السادس عشر: التضخم، وانحسار التضخم، والانكماش

الفصل الخامس عشر

أسواق العمل والبطالة والتضخم

ما ستعلمه في هذا الفصل:

- معنى المعدل الطبيعي للبطالة ولماذا ليس صفرًا؟
- لماذا تتغير البطالة الدورية خلال دورة الأعمال؟
- كيف يمكن لعوامل مثل الحد الأدنى للأجور وأجور الكفاءة أن تؤدي إلى بطالة هيكلية؟
- الأسباب التي تجعل معدل البطالة أعلى أو أقل من المعدل الطبيعي لفترات طويلة.
- وجود مقايضة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم، تسمى منحني فيليبس قصير المدى، تختفي على المدى الطويل.
- لماذا يعد NAIRU، معدل التضخم غير المسرع للبطالة، مقياساً مهماً لصنع السياسات؟

القصة الافتتاحية: مساران للبطالة

كان مايكل واتسون، مطور برامج في كولورادو سبرينغس، يخرج من البطالة ويعود إليها منذ ثلاث سنوات، منذ أن أغلق صاحب العمل الذي يعمل في مجال التكنولوجيا الفائقة أبوابه في تموز ٢٠٠٢، كان واتسون بلا وظيفة دائمة، وسافر إلى أماكن بعيدة مثل فرجينيا وجيبوتي للقيام بعمل مؤقت. إنه ليس وحيداً: فقدت كولورادو سبرينغس، موطن العديد من العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة، ما يقارب من ٢٠% من وظائفها عالية التقنية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. منذ ذلك الحين، وجد بعض العمال الذين فقدوا وظائفهم وظائف جديدة في كولورادو سبرينغس، وغادر آخرون المنطقة، وآخرون، مثل واتسون، لا يزالون يبحثون عن عمل دائم.

يزدهر الاقتصاد في ولاية كارولينا الشمالية إذ يعيش مهندس النسيج تومي باترسون، مقارنةً بباقي أنحاء البلاد. باترسون الذي فقد وظيفته في مصنع نسيج في شارلوت في تشرين الثاني ٢٠٠٤، لا يزال يبحث عن عمل كمهندس عمليات في الصناعة الكيميائية. ومع ذلك، على الرغم من إرسال ما بين ٥٠ و٧٥ سيرة ذاتية، تعرّض للدغات قليلة حتى الآن. يوجد في ولاية كارولينا الشمالية وظائف أكثر مما كانت عليه قبل بضع سنوات، ولكن لا تزال وظائف التصنيع والهندسة صعبة المنال.

نظراً لأن كلاً من واتسون وباترسون عاطلون حالياً عن العمل، ويبحثون بنشاط عن عمل جديد، فإنهم يعتبرون عاطلين عن العمل.

كلاهما في مهن في حالة تدهور أو ركود في مواقعهما المحددة، لكن كل منهما متردد في نقل عائلته إلى مدينة جديدة بحثاً عن عمل، لذلك يواصل كلا الرجلين البحث بنشاط عن عمل دائم يتناسب جيداً مع مهارتهما وطموحاتهما. في أي وقت من الأوقات، يسعى ملايين الأمريكيين بنشاط للحصول على عمل لكنهم لم يجدوا التطابق الصحيح. تم تسريح آخرين مؤخراً، ولا يزال آخرون قد دخلوا للتو إلى القوى العاملة لكنهم لم يجدوا وظائف بعد. هذا التحول "الطبيعي" للقوة العاملة يعني أنه في أي وقت معين يكون جزء من السكان عاطلين عن العمل، لكن حجم هذا الجزء يعتمد على حالة الاقتصاد: هناك عدد أكبر من الأشخاص مثل حالة واتسون وبارسون عندما يكون الاقتصاد متدهوراً مقارنة بفترة ازدهار الاقتصاد.

في هذا الفصل، ننظر عن كثب إلى طبيعة البطالة، ولماذا يرتفع معدل البطالة وينخفض بمرور الوقت، وما يمكن للسياسة الاقتصادية أن تفعله وما لا تستطيع فعله حيال ذلك.



يصيب فقدان الوظائف أنواعاً كثيرة من العمال، بدءاً من مبرمجي الكمبيوتر مثل مايكل واتسون حتى مهندسي المعالجة مثل تومي باترسون. هذان الشخصان، مثل ملايين العمال الآخرين الذين فقدوا وظائفهم في أي عام معين، يودون أن يروا أنفسهم كما هو موضح في الصورة أعلاه: توظيف مرة أخرى.

طبيعة البطالة

تُعد إحصاءات الحكومة الأمريكية العاطل عن العمل عندما يكون عاملاً يبحث بنشاط عن وظيفة ولكنه لم يعثر على وظيفة. لتتذكر من الفصل السادس أن معدل البطالة هو نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي عدد الأشخاص في القوى العاملة، إذ تتكون القوة العاملة من الأشخاص الذين يعملون حالياً أو يبحثون عن وظائف. إذا كان كل من يريد وظيفة لديه واحدة، فإن معدل البطالة سيكون ٠%. لكن السياسة العامة الأمريكية تفكر بمعدل البطالة عند "العمالة الكاملة"، وهو ما قد تعتقد أنه يعني أن كل شخص يريد العمل لديه وظيفة، وهو رقم أعلى بكثير من ٠%. في الواقع، كما هو موضح في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية، أقر الكونغرس مشروع قانون مشهور يُعرف بمشروع قانون همفري-هوكينز في عام ١٩٧٨، إذ دعا الحكومة إلى السعي للتوظيف الكامل، ولكنه حدد العمالة الكاملة على أنها معدل بطالة يبلغ ٤%. على الرغم من أن معدل البطالة البالغ ٤% قد يبدو عدداً كبيراً، بعد كل شيء، فإن هذا يشير إلى أنه حتى مع

"العمالة الكاملة"، فإن ملايين الأمريكيين الباحثين عن عمل سيكونون عاطلين عن العمل، في زمن همفري، الغالبية العظمى من الاقتصاديين تجاوزوا هوكينز، واعتبروا أن هذا الهدف غير واقعي. في الواقع، يحسب مكتب الميزانية في الكونغرس حالياً رصيد الميزانية المعدل دورياً، وتوازن الميزانية إذا كان الاقتصاد في حالة إنتاج محتمل، ومن ثم، عند العمالة الكاملة، على افتراض أن العمالة الكاملة يعني معدل بطالة بنسبة ٥.٢%. لفهم سبب وجود الكثير من العمال العاطلين عن العمل حتى عندما يُنظر إلى الاقتصاد على أنه يعمل بكامل طاقته، نحتاج إلى إلقاء نظرة على حقائق سوق العمل.

للعقول المتسائلة العمالة الكاملة: إنه القانون

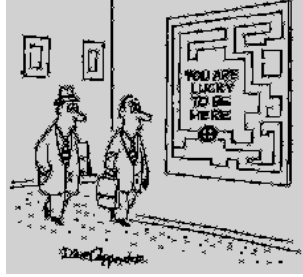
هل هناك قانون يلزم حكومة الولايات المتحدة بضمان العمالة الكاملة؟ الجواب: لا، لم يكن هناك قانون هكذا. لكن قانون العمالة الكاملة والنمو المتوازن لعام ١٩٧٨، الذي يشار إليه عادةً بمشروع قانون همفري-هوكينز، دعا الحكومة الأمريكية إلى تحقيق معدل بطالة بنسبة ٤% أو أقل من خلال سياسة الاقتصاد الكلي. لم يحدد أي شيء في مشروع القانون عقوبات للمسؤولين الحكوميين الذين فشلوا في تحقيق هذه الأهداف، وبدأ صناع

السياسة في تجاهل هدف البطالة منذ البداية. الشرط الوحيد الذي كان له بالفعل أسنان هو شرط أن يدلي رئيس مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي بشهادته حول السياسة النقدية أمام الكونغرس مرتين في السنة، وهو تقليد مستمر حتى يومنا هذا. لا يزال يُشار إلى هذه الشهادة غالباً باسم "شهادة همفري-هوكينز"، على الرغم من أن قانون عام ١٩٧٨ سُمح له بالتقدم في عام ٢٠٠٠. على الرغم من حقيقة أن همفري-هوكينز لم يكن له تأثير مباشر وكبير على السياسة، فقد أصبح له أهمية رمزية. أصبح معدل البطالة بنسبة ٤% الهدف الذي يبدو بعيد المنال للسياسة الاقتصادية. في أواخر عام ١٩٩٨، عندما انخفض معدل البطالة أخيراً (لفترة وجيزة) نحو الهدف بعيد المنال، سأل كاتب العمود والتر شايبرو في المجلة الإلكترونية Slate، "أين المسيرات الشريطية، والخطب الوطنية، الألعاب النارية باللونين الأحمر والأبيض والأزرق، وصور النساء الجميلات اللاتي يعانقن الاقتصاديين المتحمسين في ساحة التايمز؟".

خلق فرص العمل وتدمير الوظائف

بأي وقت، يعرف معظم الأمريكيين شخصاً فقد وظيفته مؤخراً. وسطياً، يفقد عامل واحد من كل سبعة وظيفته أو وظيفتها كل عام (في بعض الحالات بسبب مغادرته طواعية) حتى في السنوات الجيدة. هناك أسباب عديدة لفقدان الوظيفة. أحدها هو أن الصناعات ترتفع وتنخفض مع ظهور تقنيات جديدة وتغير أذواق المستهلكين. على سبيل المثال،

ارتفعت العمالة في الصناعات عالية التقنية مثل الاتصالات السلوكية واللاسلكية في أواخر التسعينيات ولكنها تراجعت بشدة بعد عام ٢٠٠٠. هذا هو السبب الرئيسي وراء فقدان مايكل واتسون، مطور البرامج، وظيفته في عام ٢٠٠٢، وواجه صعوبة في العثور على وظيفة أخرى. سبب آخر هو أن الشركات الفردية تعمل بشكل جيد أو سيئ اعتماداً على جودة إدارتها أو ببساطة الاعتماد على الحظ: على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥ أعلنت جنرال موتورز عن خطط لإغلاق عدد من مصانع السيارات حتى مع إعلان الشركات اليابانية مثل تويوتا عن خطط لفتح مصانع جديدة في أمريكا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، يترك العمال الأفراد وظائفهم باستمرار لأسباب شخصية، التنقلات العائلية، وعدم الرضا، وفرص العمل الأفضل في أماكن أخرى. هذا التموج المستمر للقوى العاملة هو سمة حتمية للاقتصاد الحديث. إنه أيضاً أحد الأسباب الرئيسية لوجود قدر كبير من البطالة حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة عمالة كاملة.



"إنهم يحبون تذكيرك بسوق العمل".

البطالة الاحتكاكية

قبل أن نبدأ، نوضح أن البطالة الاحتكاكية هي بطالة التنقل أو نوع من أنواع البطالة المؤقتة. عندما يفقد عامل وظيفته، أو يدخل عامل شاب إلى سوق العمل لأول مرة، فهو غالباً لا يأخذ أول وظيفة جديدة معروضة عليه. على سبيل المثال، لنفترض أن مبرمجة ماهرة، تم تسريحها لأن خط إنتاج شركتها لم ينجح، رأت شارة كتب عليها "مطلوب للمساعدة في نافذة متجر". قد تتمكن من الدخول والحصول على الوظيفة، ولكن هذا عادة ما يكون تصرف أحمق. بدلاً من ذلك، يجب أن تأخذ الوقت الكافي للبحث عن وظيفة تستفيد من مهاراتها وتدفع لها مقابل عملها مبلغ جيد.

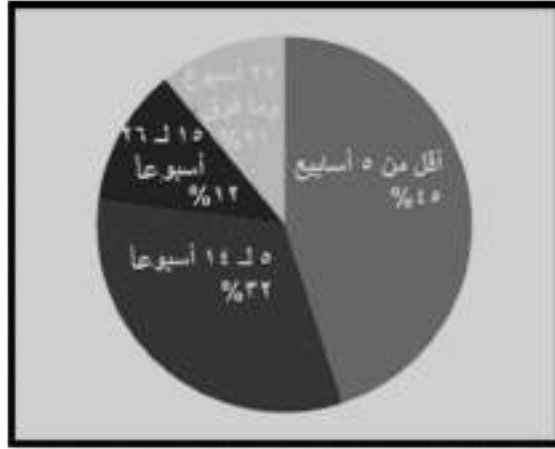
* العمال الذين يقضون الوقت في البحث عن عمل يعملون في البحث عن وظيفة.

* البطالة الاحتكاكية هي البطالة بسبب قضاء العمال الزمن في البحث عن وظيفة.

يقول الاقتصاديون إنّ العمال الذين يقضون وقتاً في البحث عن عمل يعتبرون كأنهم يعملون وهم يبحثون عن وظيفة. إذا كان جميع العمال وجميع الوظائف متشابهة، فلن يكون البحث عن وظيفة ضرورياً؛ إذا كانت المعلومات حول الوظائف والعاملين مثالية، فسيكون البحث عن وظيفة سريعاً جداً. من الناحية العملية، من الطبيعي أن يقضي العامل الذي يفقد وظيفته (أو العامل الشاب الذي يبحث عن أول وظيفة) بضعة أسابيع

على الأقل في البحث. البطالة الاحتكاكية أيضاً هي البطالة بسبب الوقت الذي يقضيه العمال في البحث عن وظيفة. لا مفر من وجود قدر معين من البطالة الاحتكاكية، وذلك لسببين: أحدهما هو العملية المستمرة لخلق فرص العمل وتدمير الوظائف، والتي وصفناها للتو. السبب الآخر هو حقيقة أن العمال الجدد يدخلون دائماً إلى سوق العمل. على سبيل المثال، في تموز ٢٠٠٥، من أصل ٨, ٧ مليون عامل تم حسابهم على أنهم عاطلون عن العمل، كان ٨٨٢ ألف من الوافدين الجدد إلى القوى العاملة. كمية محدودة من البطالة الاحتكاكية غير ضارة نسبياً وقد تكون أمراً جيداً. يكون الاقتصاد أكثر إنتاجية إذا استغرق العمال الوقت للعثور على وظائف تتناسب جيداً مع مهاراتهم، والعاملون العاطلون عن العمل لفترة وجيزة أثناء البحث عن الوظيفة المناسبة لا يواجهون صعوبات كبيرة. في الواقع، عندما يكون معدل البطالة منخفضاً، تميل فترات البطالة إلى أن تكون قصيرة جداً، مما يشير إلى أن الكثير من البطالة هي احتكاكية. يوضح الشكل (١٥-١) تكوين البطالة عام ٢٠٠٠، عندما كان معدل البطالة ٤% فقط. ٤٥% من العاطلين عن العمل كانوا عاطلين عن العمل لمدة تقل عن ٥ أسابيع، و ٢٣% فقط كانوا عاطلين عن العمل لمدة ١٥ أسبوعاً أو أكثر، ١١% عُدوا "عاطلين عن العمل لفترة طويلة"، عاطلون لمدة ٢٧ أسبوعاً أو أكثر.

الشكل (١٥-١): توزيع المتعطلين حسب مدة التعطل ٢٠٠٠



في الشكل (١٥-١): منذ سنوات عندما يكون معدل البطالة منخفضاً، يكون معظم العمال العاطلين عن العمل عاطلين لفترة قصيرة فقط. كان عام ٢٠٠٠ عاماً من البطالة المنخفضة، ٤٥% من العاطلين عن العمل عاطلين عن العمل لمدة تقل عن ٥ أسابيع، و٧٧% أقل من ١٥ أسبوعاً. تشير المدة القصيرة من البطالة لمعظم العمال إلى أن معظم البطالة في عام ٢٠٠٠ هي احتكاكية. المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

مع ذلك، في فترات البطالة المرتفعة، يميل العمال إلى أن يكونوا عاطلين عن العمل لفترات أطول من الوقت، مما يشير إلى أن نسبة البطالة الصغيرة تسبب بطالة من نوع الاحتكاك. بحلول عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، قفزت نسبة العمال الذين يعدّون "عاطلين عن العمل لفترات طويلة" إلى ٢٢%.

البطالة الهيكلية

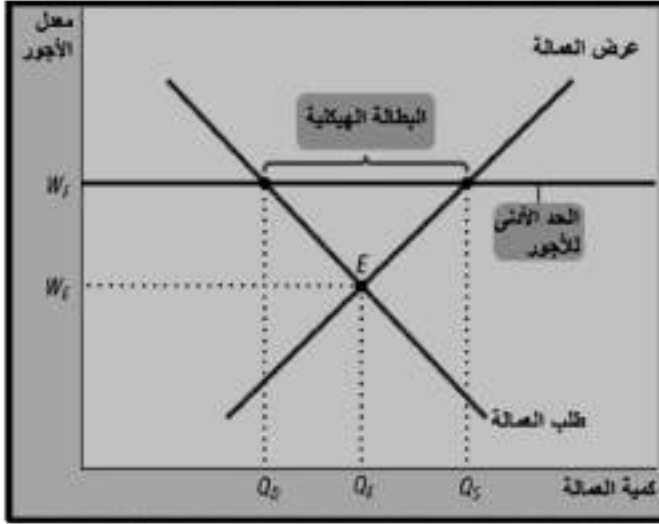
توجد البطالة الاحتكاكية حتى عندما يكون عدد الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مساوياً لعدد الوظائف المعروضة، أي البطالة الاحتكاكية لا تشير إلى وجود فائض في العمالة. مع ذلك، في بعض الأحيان هناك فائض مستمر من الباحثين عن عمل بسوق عمل معين. على سبيل المثال، قد يكون هناك عدد أكبر من العمال الذين يتمتعون بمهارة معينة أكثر من الوظائف المتاحة باستخدام هذه المهارة، وقد يكون عدد أكبر من العمال بمنطقة جغرافية معينة أكثر من الوظائف المتاحة. البطالة الهيكلية هي البطالة التي تنتج عندما يكون عدد الأشخاص الباحثين عن وظائف في سوق العمل أكبر من عدد الوظائف المتاحة بمعدل الأجور الحالي. نجربنا نموذج العرض والطلب أن سعر السلعة أو الخدمة أو عامل الإنتاج يميل إلى التحرك نحو مستوى التوازن الذي يطابق الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

* البطالة الهيكلية هي البطالة التي تدل على أن عدد الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف في سوق العمل أكبر من عدد فرص العمل المتوفرة بمعدل الأجور الحالي.

هذا صحيح بنفس القدر، بشكل عام، على أسواق العمل. يوضح الشكل (١٥-٢) سوقاً نموذجياً للعمالة. يشير منحني طلب العمالة إلى أنه عندما يزداد سعر العمالة، أو معدل الأجور، يطلب أصحاب العمل عمالة

أقل. يشير منحني عرض العمالة إلى أنه عندما يرتفع سعر العمالة، سيكون المزيد من العمال مستعدين لتوفير العمالة بمعدل الأجور السائد. تتزامن هاتان القوتان لتؤدي النتيجة إلى معدل أجر متوازن لأي نوع معين من العمل في مكان معين. يظهر معدل الأجر المتوازن هذا على شكل WE.

الشكل (١٥-٢): تأثير الحد الأدنى للأجور على سوق العمالة



في الشكل (١٥-٢): عندما تحدد الحكومة الحد الأدنى للأجور، W_F ، الذي يتجاوز معدل أجر التوازن في السوق، W_E ، عدد العمال، Q_S ، الذين يرغبون في العمل بهذا الحد الأدنى للأجور، أكبر من عدد العمال، Q_D ، المطلوب عند ذلك المعدل للأجور. يعتبر فائض العمل هذا بطالة هيكلية.

حتى عند معدل الأجر المتوازن W_E ، ستظل هناك بعض البطالة الاحتكاكية، ذلك لأنه سيكون هناك دائماً بعض العمال المنخرطين في البحث

عن وظيفة حتى عندما يكون عدد الوظائف المتاحة مساوياً لعدد العمال الباحثين عن وظائف، لكن لن يكون هناك أي بطالة هيكلية في سوق العمل هذا. تحدث البطالة الهيكلية عندما يكون معدل الأجور، لسبب ما، أعلى باستمرار من WE. هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى معدل أجور يتجاوز WE، وأهمها الحد الأدنى للأجور، ونقابات العمال، وأجور الكفاءة، والآثار الجانبية لسياسات الحكومة.

الحد الأدنى للأجور

كما تعلمنا في الفصل الرابع، فإن الحد الأدنى للأجور هو الحد الأدنى للأجور الذي تفرضه الحكومة على سعر العمالة. في الولايات المتحدة، كان الحد الأدنى الوطني للأجور في عام ٢٠٠٥ هو ١٥, ٥ دولار للساعة. بالنسبة للعديد من أنواع العمل، يكون الحد الأدنى للأجور غير ذي صلة؛ أجر توازن السوق أعلى بكثير من حد السعر هذا، ولكن بالنسبة لبعض أنواع العمل الأخرى، قد يكون الحد الأدنى للأجور ملزماً، فهو يؤثر على الأجور التي يتقاضاها الناس بالفعل. يوضح الشكل (١٥-٢) السابق مثل هذا الموقف تماماً. يوجد في هذا السوق حد أدنى قانوني للأجور، WF، وهو أعلى من معدل الأجر المتوازن، WE. يؤدي هذا إلى فائض مستمر في سوق العمل: كمية العمالة المعروضة، QS، أكبر من الكمية المطلوبة QD.

بعبارة أخرى، يرغب عدد أكبر من الأشخاص في العمل أكثر مما يمكنهم العثور على وظائف بالحد الأدنى للأجور، مما يؤدي إلى بطالة

هيكلية. بالنظر إلى أن الحد الأدنى للأجور، أي الحد الأدنى للأجور الملزمة، يؤدي عموماً إلى بطالة هيكلية، فقد تتساءل عن سبب فرض الحكومات لها. الأساس المنطقي هو المساعدة في ضمان أن الأشخاص الذين يعملون يمكنهم كسب دخل كافٍ لتحمل على الأقل أسلوب حياة مريح إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن هذا يأتي بتكلفة، لأنه يمنع فرصة العمل لبعض العمال الذين كانوا سيعملون عن طيب خاطر بأجور أقل. كما هو موضح في الشكل (١٥-٢)، ليس فقط عدد بائعي العمالة أكبر من عدد المشترين، ولكن يوجد أيضاً عدد أقل من الأشخاص الذين يعملون بأدنى حد للأجور (QD) مما كان عليه الحال مع عدم وجود حد أدنى للأجور على الإطلاق (QE). ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الاقتصاديين يتفقون على نطاق واسع على أن الحد الأدنى المرتفع للأجور له تأثيرات على خفض العمالة كما هو موضح في الشكل (١٥-٢)، هناك بعض التساؤلات حول ما إذا كان هذا وصفاً جيداً لكيفية عمل الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة. كنسبة مئوية من متوسط الأجور، فإن الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة منخفض جداً وفقاً للمعايير الدولية. قدم بعض الباحثين أدلة على أن الزيادات في الحد الأدنى للأجور تؤدي في الواقع إلى توظيف أعلى عندما يكون الحد الأدنى للأجور منخفضاً مقارنةً بمتوسط الأجور. وهم يجادلون بأن الشركات التي توظف عمالاً ذوي مهارات متدنية تقيد أحياناً توظيفهم من أجل الحفاظ على الأجور منخفضة، ونتيجة لذلك، يمكن أحياناً زيادة الحد الأدنى للأجور دون أي

خسارة للوظائف. ومع ذلك، يتفق معظم الاقتصاديين على أن الحد الأدنى المرتفع للأجور يؤدي إلى بطالة هيكلية.

النقابات العمالية

يمكن أن يكون لإجراءات النقابات العمالية تأثيرات مماثلة لتلك الخاصة بالحد الأدنى للأجور، ما يؤدي إلى بطالة هيكلية. من خلال المفاوضة على جميع عمال الشركة بشكل جماعي، يمكن للنقابات في كثير من الأحيان أن ترفع أجوراً أعلى من أصحاب العمل مما كانت ستقدمه السوق لولا ذلك عندما يساوم العمال بشكل فردي. تهدف هذه العملية، المعروفة باسم المفاوضة الجماعية، إلى قلب ميزان القوة التفاوضية لتكون أقرب للعمال وبعيدة عن أصحاب العمل. تمارس النقابات العمالية سلطة المفاوضة، بتهديد الشركات بالإضراب عن العمل، ورفضها الجماعي للعمل. يمكن أن يكون التهديد بالإضراب خطيراً للغاية بالنسبة للشركات التي قد تجد صعوبة في استبدال العمال المضربين.

في مثل هذه الحالات، يمكن للعمال الذين يتصرفون بشكل جماعي أن يمارسوا سلطة أكبر مما يمكنهم إذا تصرفوا بشكل مستقل. عندما يتمتع العمال بقدرة تفاوضية أكبر، فإنهم يميلون إلى المطالبة بأجور أعلى والحصول عليها. تساوم النقابات أيضاً على المزايا، مثل الرعاية الصحية ومزايا التقاعد، التي يمكن أن نفكر فيها على أنها أجور إضافية. في الواقع، وجد الاقتصاديون الذين يدرسون آثار النقابات على الأجور أن العمال

النقائين يحصلون على أجور ومزايا أعلى من العمال غير النقائين ذوي المهارات المماثلة. نتيجة هذه الأجور المتزايدة هي نفسها نتيجة الحد الأدنى للأجور: تدفع النقابات العمالية الأجر الذي يتقاضاه العمال فوق أجر التوازن. من ثم، هناك عدد أكبر من الأشخاص المستعدين للعمل بأجر مدفوع أكثر من الوظائف المتاحة. مثل حد أدنى ملزم للأجور، يؤدي هذا إلى بطالة هيكلية. الطريقة الأخرى التي تؤدي بها النقابات العمالية إلى البطالة تتضمن الطرق التي يتم بها تنظيم عقود العمل الناتجة عن المفاوضة الجماعية. يميل أعضاء الاتحاد إلى الحصول على عقود طويلة الأجل مدتها سنتان أو ثلاث سنوات.



النقابات هي أحد أسباب ارتفاع الأجور أحياناً عن المستوى الذي يتناسب مع العرض والطلب على العمالة.

بغض النظر عن زيادة الأجور المرتبطة بالنقابات، يمكن أن تؤدي هذه العقود طويلة الأجل أيضاً إلى بطالة هيكلية. إذا كان الطلب على العمالة

ينخفض ولكن أرباب العمل والموظفين وافقوا مسبقاً على معدل أجور أعلى، فإن هذا له نفس تأثير الحد الأدنى للأجور، مما يؤدي إلى المزيد من العمال المستعدين للعمل مقابل معدل الأجور المتفاوض عليه أكثر من الوظائف المتاحة في معدل الأجور. إذا التزمت الشركات غير النقابية أيضاً بأجر معلن عنه لفترة زمنية معينة، فقد تحدث نفس التأثيرات حتى بدون نقابات عمالية. حقيقة أن بعض الشركات تعمل بجدول زمني مختلف للتفاوض بشأن عقود العمل الخاصة بها عن الشركات الأخرى، وهي ظاهرة تُعرف باسم ترنح الأجور، تقود سوق العمل إلى التحرك ببطء من توازن إلى آخر عندما يتغير الطلب على العمالة. في غضون ذلك، في حين أن سوق العمل خارج التوازن، يمكن أن تحدث البطالة الهيكلية.

سننتقل إلى هذا الموضوع مرة أخرى لاحقاً في هذا الفصل عندما نستكشف بمزيد من التفصيل سبب تحرك سوق العمل ببطء من توازن إلى آخر.

أجور الكفاءة

قد تساهم الإجراءات التي تتخذها الشركات أيضاً في البطالة الهيكلية في غياب النقابات العمالية والأجور المذهلة. قد تختار الشركات دفع أجور كفاءة، أجور يحددها أصحاب العمل فوق معدل الأجر المتوازن كحافز لأداء أفضل. يمكن لأصحاب العمل القيام بذلك لعدة أسباب: أحدها أن العمال يعرفون المزيد عن فرص العمل الأخرى الخاصة بهم أكثر مما يعرفه أصحاب العمل.

* أجور الكفاءة هي أجور وضعها أرباب العمل فوق معدل أجر التوازن كحافز لأداء أفضل.

إن صاحب العمل الذي يدفع أقل قدر ممكن يخاطر بفقدان العاملين الأفضل لديه والاحتفاظ بالمزيد من العاملين الأقل جودة، أولئك الذين لن يتمكنوا من العثور على عمل أفضل في مكان آخر. من غير المرجح أن يحدث هذا إذا دفعت الشركة أجوراً أعلى من معدل الأجر المتوازن. في مثل هذه الحالة، سيكون العمال ذوو المهارة العالية أقل عرضة للانتقال إلى صاحب عمل مختلف. قد يدفع أرباب العمل أيضاً أجوراً أعلى من أجور السوق لضمان درجة أعلى من جهد العامل عندما لا يتمكنون من مراقبة مدى صعوبة عمله. من المرجح أن يحافظ الموظفون الذين يتلقون هذه الأجور الأعلى على مستوى أعلى من الجهد لضمان عدم تعرضهم لخفض الأجور عن طريق طرفهم. إذا دفعت العديد من الشركات أجوراً أعلى من معدل أجور توازن السوق، فسيؤدي ذلك إلى وجود مجموعة من العمال الذين يريدون وظائف ذات رواتب أعلى، ولكن لا يمكنهم العثور عليها. لذا فإن استخدام أجور الكفاءة من قبل الشركات يؤدي إلى بطالة هيكلية.

الآثار الجانبية للسياسة العامة

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسة العامة المصممة لمساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم أن تؤدي إلى بطالة هيكلية كأثر جانبي غير مقصود. تقدم معظم البلدان المتقدمة اقتصادياً مزايا للعمال المسرحين كوسيلة لمدهم

حتى يجدوا وظيفة جديدة. في الولايات المتحدة، عادةً ما تحل هذه المزايا محل جزء صغير فقط من دخل العامل، وتنتهي بعد ٢٦ أسبوعاً. في بلدان أخرى، ولا سيما في أوروبا، تكون الفوائد أكثر سخاء وتستمر لفترة أطول. الخلل في هذا الكرم أنه يقلل من حافز العامل للبحث عن وظيفة جديدة. يُعتقد على نطاق واسع أن إعانات البطالة السخية هي أحد الأسباب الرئيسية لمرض "التصلب الأوروبي"، الذي وصفه بفقرة "حالة الاقتصاد في العمل" القادمة.

المعدل الطبيعي للبطالة

يمكننا الآن العودة إلى السؤال عن سبب تواضع الأهداف الوطنية للبطالة. لماذا تقبل نسبة بطالة تبلغ ٤% أو أكثر؟ نظراً لأن بعض البطالة الاحتكاكية أمر لا مفر منه والعديد من الاقتصادات تعاني أيضاً البطالة الهيكلية، فإن قدرًا معيناً من البطالة أمر عادي، أو "طبيعي"، على الرغم من أن البطالة الفعلية تتقلب حول هذا المستوى العادي. المعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة الطبيعي الذي يتقلب حوله معدل البطالة الفعلي، وهو معدل البطالة الذي ينشأ من آثار البطالة الاحتكاكية والهيكلية. تسمى الانحرافات في المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل الطبيعي بالبطالة الدورية. كما يوحي الاسم، البطالة الدورية هي البطالة التي تنشأ من دورة الأعمال.

* المعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة العادي الذي يتقلب حول معدل البطالة الفعلي.

* البطالة الدورية هي الانحراف في المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل الطبيعي.

سنرى لاحقاً في هذا الفصل أن السياسة العامة لا يمكنها الحفاظ على معدل البطالة باستمرار دون المعدل الطبيعي دون أن يؤدي إلى تسارع التضخم. يمكننا تلخيص العلاقات بين أنواع البطالة المختلفة على النحو التالي:

المعادلة (١٥-١): البطالة الطبيعية = البطالة الاحتكاكية + البطالة الهيكلية

المعادلة (١٥-٢): البطالة الفعلية = البطالة الطبيعية + البطالة الدورية

ربما بسبب اسمها غالباً ما يتخيل الناس أن المعدل الطبيعي للبطالة ثابت لا يتغير بمرور الوقت، ولا يمكن أن يتأثر بالسياسة، أي من الاقتراحين غير صحيح. دعونا نتوقف لحظة للتأكيد على حقيقتين: المعدل الطبيعي للبطالة يتغير بمرور الوقت أولاً، ويمكن أن يتأثر بالسياسات الاقتصادية ثانياً.

التغيرات في المعدل الطبيعي للبطالة

يحتاج كل من الاقتصاديين في القطاع الخاص والوكالات الحكومية إلى تقديرات المعدل الطبيعي للبطالة للتنبؤات وتحليلات السياسات. تُظهر جميع هذه التقديرات تقريباً ارتفاع المعدل الطبيعي في الولايات المتحدة وانخفاضه بمرور الوقت. على سبيل المثال، يعتقد مكتب الميزانية في

الكونغرس أن المعدل الطبيعي كان ٥,٣% في عام ١٩٥٠، وارتفع إلى ٦,٣% بحلول نهاية السبعينيات، ثم انخفض إلى ٥,٢% بحلول نهاية التسعينيات.

الولايات المتحدة ليست وحدها في التغييرات التي طرأت على المعدل الطبيعي للبطالة بمرور الوقت، ففي الواقع، شهدت أوروبا تقلبات أكبر في المعدل الطبيعي للبطالة. ما الذي يتسبب في تغيير معدل البطالة الطبيعي؟
الجواب: أهم العوامل هي:

التغيرات في خصائص القوى العاملة، والتغيرات في مؤسسات سوق العمل، والتغيرات في السياسات الحكومية، والتغيرات في الإنتاجية.

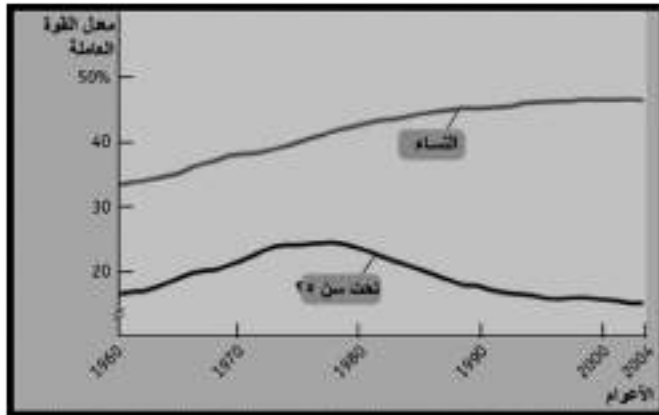
دعونا ننظر بإيجاز إلى كل عامل.

التغيرات في خصائص القوى العاملة:

في عام ٢٠٠٠، كما رأينا، كان المعدل الإجمالي للبطالة في الولايات المتحدة ٤%. ومع ذلك، كان لدى العمال الشباب معدلات بطالة أعلى بكثير: ١٣% للمراهقين و٧% للعمال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً. كان معدل البطالة للعمال الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاماً ٣% فقط. بشكل عام، تميل معدلات البطالة إلى أن تكون أقل بالنسبة للعمال ذوي الخبرة مقارنة بالعمال عديمي الخبرة. نظراً لأن العمال ذوي الخبرة يميلون إلى البقاء في وظيفة معينة لفترة أطول من العمال عديمي الخبرة، من ثم تكون

البطالة الاحتكاكية بينهم نسبتها أقل. أيضاً، نظراً لأن العمال الأكبر سنّاً هم أكثر عرضة من العمال الشباب لأن يكونوا معيدين لأسرهم، فإن لديهم حافزاً أقوى للعثور على وظائف والاحتفاظ بها. كان أحد أسباب ارتفاع معدل البطالة الطبيعي خلال السبعينيات هو الارتفاع الكبير في عدد العمال الجدد، دخل أطفال طفرة المواليد التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى القوى العاملة، كما فعلت نسبة متزايدة من النساء المتزوجات. كما يوضح (الشكل ١٥-٣)، ارتفعت نسبة القوة العاملة الأقل من ٢٥ عاماً ونسبة النساء في القوى العاملة في السبعينيات. لكن بحلول نهاية التسعينيات، استقرت نسبة النساء في القوى العاملة، وانخفضت نسبة العمال دون سن الخامسة والعشرين بشكل حاد، هذا يعني أن القوة العاملة ككل أكثر خبرة اليوم مما كانت عليه في السبعينيات، وهو أحد الأسباب المحتملة لكون المعدل الطبيعي للبطالة اليوم أقل مما كان عليه في السبعينيات.

الشكل (١٥-٣): التركيبة المتغيرة للقوى العاملة الأمريكية



في الشكل (١٥-٣): في سبعينيات القرن العشرين، ارتفعت بسرعة النسبة المئوية للقوة العاملة التي تتألف من النساء، كذلك النسبة المئوية التي تقل أعمارها عن ٢٥ عاماً. تعكس هذه التغييرات دخول أعداد كبيرة من النساء إلى القوى العاملة المدفوعة الأجر لأول مرة، وحقيقة أن مواليد الأطفال وصلوا إلى سن العمل. قد يكون المعدل الطبيعي للبطالة قد ارتفع لأن العديد من هؤلاء العمال كانوا عديمي الخبرة نسبياً. اليوم، أصبحت القوى العاملة أكثر خبرة، وهذا أحد الأسباب المحتملة لانخفاض المعدل الطبيعي منذ السبعينيات. المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

التغييرات في مؤسسات سوق العمل

كما أشرنا سابقاً، يمكن أن تكون النقابات التي تتفاوض بشأن الأجور فوق مستوى التوازن مصدراً للبطالة الهيكلية. يعتقد بعض الاقتصاديين أن النقابات العمالية القوية هي أحد أسباب ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في أوروبا، والذي سيتم مناقشته بعد قليل. في الولايات المتحدة، ربما كان الانخفاض الحاد في عضوية النقابات بعد ١٩٨٠ أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدل البطالة الطبيعي بين السبعينيات والتسعينيات. التغييرات المؤسسية الأخرى قد تكون أيضاً في العمل. على سبيل المثال، يعتقد بعض الاقتصاديين المختصين بالعمل أن وكالات التوظيف المؤقتة، التي انتشرت في السنوات الأخيرة، قد خفضت البطالة الاحتكاكية من خلال المساعدة في التوفيق بين العمال والوظائف. يمكن أن

يلعب التغيير التكنولوجي، إلى جانب مؤسسات سوق العمل، دوراً في التأثير على المعدل الطبيعي للبطالة. من المحتمل أن يؤدي التغيير التكنولوجي إلى زيادة الطلب على العمال المهرة الذين هم على دراية بالتكنولوجيا وتقليل الطلب على العمال غير المهرة.

تتنبأ النظرية الاقتصادية بضرورة زيادة الأجور للعمال المهرة وانخفاضها بالنسبة للعمال غير المهرة، ولكن إذا كانت أجور العمال غير المهرة لا يمكن أن تنخفض، على سبيل المثال بسبب حد أدنى ملزم للأجور، فسوف ينتج عن ذلك زيادة البطالة الهيكلية، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.

التغييرات في السياسات الحكومية

يمكن أن يؤدي ارتفاع الحد الأدنى للأجور إلى بطالة هيكلية. يمكن أن تؤدي إعانات البطالة السخية إلى زيادة البطالة الهيكلية والاحتكاكية، لذا فإن السياسات الحكومية التي تهدف إلى مساعدة العمال يمكن أن يكون لها آثار جانبية غير مرغوب فيها تتمثل في رفع المعدل الطبيعي للبطالة. ومع ذلك، قد تقلل بعض السياسات الحكومية من المعدل الطبيعي. مثالان على ذلك هو التدريب الوظيفي وإعانات التوظيف. من المفترض أن تزود برامج التدريب الوظيفي العمال العاطلين عن العمل بالمهارات التي توسع نطاق الوظائف التي يمكنهم القيام بها. إعانات التوظيف هي مدفوعات إما للعمال أو لأصحاب العمل والتي توفر حافزاً مالياً لعرض أو قبول الوظائف.

التغيرات في الإنتاجية

تفسير آخر للتغيرات بمرور الوقت في المعدل الطبيعي للبطالة ينطوي على تغييرات في إنتاجية القوى العاملة. تعتبر التغيرات في الإنتاجية تفسيراً جذاباً للتغيرات في المعدل الطبيعي للبطالة لأنها تفسر يتوافق مع توقيت الأحداث الفعلية. جاء ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في السبعينيات في نفس الوقت الذي حدث فيه تباطؤ في نمو الإنتاجية، وجاء انخفاض المعدل الطبيعي للبطالة في التسعينيات في نفس الوقت الذي حدث فيه تسارع في نمو الإنتاجية. بمعنى، أصبح من السهل الآن شرح سبب وجوب خفض نمو الإنتاجية المرتفع للمعدل الطبيعي للبطالة، بدلاً من مجرد رفع الأجور الحقيقية. لنفترض، على سبيل المثال، أن هناك تسارعاً في نمو الإنتاجية، من ثم إذا لم يدرك العمال على الفور أن الإنتاجية ترتفع بشكل أسرع من ذي قبل، فسيكونون بطئين في المطالبة بزيادات في الأجور التي تعكس مكاسبهم الإنتاجية. حتى تلحق الأجور بمكاسب الإنتاجية، سيكون تعيين عامل إضافي مربحاً لأصحاب العمل. إذن، لفترة من الوقت، يمكن أن تُترجم الزيادات في نمو الإنتاجية إلى معدلات بطالة أقل. بدلاً من ذلك، لنفترض أن هناك تباطؤاً في نمو الإنتاجية. إذا لم يدرك العمال على الفور أن الإنتاجية تنمو بشكل أبطأ، فقد يستمرون في المطالبة بزيادات أعلى في الأجور تتفق مع معدل نمو إنتاجي أعلى سابقاً. إلى أن تنخفض متطلبات الأجور، سيكون من الأفضل لصاحب العمل عدم تعيين العمال، وفي بعض الأحيان فصلهم من العمل. نتيجة لذلك، قد يتطور فائض مستمر من

العمالة. لفترة من الوقت، يمكن أن يترجم تباطؤ الإنتاجية إلى معدلات بطالة أعلى.

في النهاية، يمكن اقتراح عدد من العوامل لشرح الأنماط في المعدل الطبيعي للبطالة الذي شهدناه خلال الثلاثين عاماً الماضية. على الرغم من أن كل من هذه التفسيرات تبدو معقولة، فلا يمكن اعتبار أي منها هو المسؤول الوحيد عن التغييرات التي تطرأ على معدل البطالة الطبيعي بمرور الوقت. كانت هناك عناصر مختلفة تعمل في أوقات مختلفة، وهناك بالتأكيد محددات أخرى لمعدل البطالة الطبيعي لم نفهمها بالكامل بعد.

حالة الاقتصاد في العمل

التصلب الأوروبي

عادة ما تكون معدلات البطالة في أوروبا الغربية أعلى منها في الولايات المتحدة. تشير معظم التقديرات إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة في فرنسا وألمانيا يتجاوز حالياً ٨%، مقارنة مع ما بين ٥% و ٥.٥% في الولايات المتحدة اليوم. لم يكن الأمر كذلك دائماً. في الواقع، في أوائل السبعينيات، بدأ المعدل الطبيعي للبطالة أقل في فرنسا وألمانيا منه في الولايات المتحدة.

كما ترون من الشكل (١٥-٤)، كان معدل البطالة الفعلي في فرنسا أقل منه في الولايات المتحدة، لكن الوضع انعكس في الثمانينيات. لماذا المعدل الطبيعي في أوروبا مرتفع للغاية اليوم؟ إن إجابة العديد من الاقتصاديين (ولكن ليس جميعهم) هي أن معدلات البطالة الطبيعية المرتفعة

في أوروبا هي أحد الآثار الجانبية غير المقصودة لسياسات الحكومة. غالباً ما يشار إلى هذا باسم التصلب الأوروبي. تقول فرضية "التصلب الأوروبي" إن استمرار ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا هو نتيجة لسياسات تهدف إلى مساعدة العمال. تتضمن إحدى مجموعات السياسات هذه الفوائد السخية للعمال العاطلين عن العمل. في العديد من البلدان الأوروبية، لا يوجد حد لمقدار الوقت الذي يمكن للعاطلين فيه الحصول على المزايا، وتميل المزايا التي يحصل عليها العاطلون عن العمل في أي وقت إلى أن تكون أكبر بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، تشكل المزايا ٤٨% من أرباح العامل الفرنسي العادي، مقارنة بـ ١٤% فقط للعامل الأمريكي العادي.

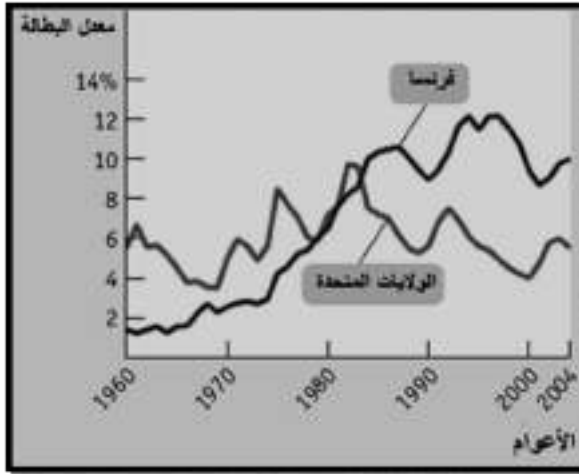
ازدادت أهمية "دولة الرفاهية" الأوروبية في تفسير فروق البطالة بين أوروبا والولايات المتحدة، حيث انخفض الطلب على العمال من غير ذوي الخبرة. إذا استمرت أجور غير ذوي الخبرة في الانخفاض، فإن المنفعة التي يحصل عليها هؤلاء العمال من الحصول على وظيفة، مقارنة بتحصيل المزايا، تنخفض أيضاً. لذلك، من المرجح بشكل متزايد أن يختار العمال من غير ذوي الخبرة البطالة كخيار طويل الأجل.

بالإضافة إلى ذلك، العديد من الدول الأوروبية لديها معدلات عالية للحد الأدنى للأجور. على سبيل المثال، اعتباراً من عام ١٩٩٩، كان الحد

الأدنى للأجور في فرنسا ٤٧% من متوسط معدل الأجور، مقارنة بـ ٣٤% فقط في الولايات المتحدة. عضوية الاتحاد أكبر في العديد من البلدان الأوروبية منها في الولايات المتحدة أيضاً، ويبدو أن النقابات تتمتع بقوة تفاوضية قوية حتى في الدول الأوروبية مثل فرنسا التي تتمتع بعضوية نقابية منخفضة نسبياً. يمكن أن يسهم هذان العاملان أيضاً في ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة. إذا كان تفسير مرض التصلب الأوروبي للبطالة الأوروبية المرتفعة صحيحاً ومناسباً، فإن الدولة الأوروبية التي حركت سياساتها في الاتجاه "الأمريكي"، مثل تقليل إعانات البطالة والحد من قوة النقابات، يجب أن تقلل من معدل البطالة الطبيعي.

في الواقع، يبدو أن هذا قد حدث في المملكة المتحدة، التي كان لديها أحد أعلى معدلات البطالة في أوروبا في أوائل الثمانينيات. أجرت بريطانيا عدداً من الإصلاحات الاقتصادية في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، واليوم يبلغ معدل البطالة حالياً نحو ٥%. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن "أمركة" السياسات الأوروبية سيكون لها تكلفة: من المحتمل أن يؤدي تقليل مزايا الرعاية الاجتماعية إلى تقليل البطالة من خلال تشجيع الأفراد على تولي وظائف منخفضة الأجر، لكن في الوقت نفسه، من شأنه أن يجعل العديد من العمال أسوأ حالاً، مما يزيد من عدم المساواة الذي كان الدافع وراء إنشاء أنظمة الرعاية الاجتماعية الأوروبية.

الشكل (١٥-٤): معدلات البطالة على مدار الوقت في
فرنسا والولايات المتحدة



في الشكل (١٥-٤): حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كان معدل البطالة في فرنسا، مثل العديد من الدول الأوروبية الأخرى، أقل من معدل البطالة في الولايات المتحدة. يتجاوز اليوم معدل البطالة الفرنسية إلى حد كبير معدل البطالة في الولايات المتحدة. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مراجعة سريعة:

- بسبب البحث عن وظيفة، جزء من البطالة يسمى البطالة الاحتكاكية، يعدّ أمراً لا مفرّ منه.
- مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الحد الأدنى للأجور، والنقابات، وأجور الكفاءة، والآثار الجانبية للسياسة العامة، تؤدي إلى البطالة الهيكلية.

- تؤدي البطالة الاحتكاكية والهيكلية إلى معدل بطالة طبيعي. في المقابل، تتغير البطالة الدورية مع دورة الأعمال التجارية. البطالة الفعلية تساوي مجموع البطالة الطبيعية (الاحتكاكية والهيكلية) بالإضافة إلى البطالة الدورية.
- يمكن أن يتغير المعدل الطبيعي للبطالة بمرور الوقت، بسبب التغيرات في خصائص القوى العاملة ومؤسساتها، والتغيرات في إنتاجية العمل.
- كما يمكن أن تتأثر بالسياسات الحكومية. على وجه الخصوص، يُعتقد أن السياسات المصممة لمساعدة العمال هي أحد أسباب ارتفاع معدلات البطالة الطبيعية في أوروبا.

تحقق من فهمك ١٥-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح ما يلي:

- أ. لماذا البطالة الاحتكاكية أمر لا مفر منه في الاقتصاد الحديث.
- ب. لماذا تمثل البطالة الاحتكاكية حصة أكبر من إجمالي البطالة عندما يكون معدل البطالة منخفضاً.
٢. لماذا المفاوضة الجماعية لها نفس التأثير العام على البطالة مثل الحد الأدنى للأجور؟ وضح ذلك مع رسم بياني.

٣. لنفترض أن الولايات المتحدة تزيد بشكل كبير من الفوائد للعمال العاطلين عن العمل. اشرح ماذا سيحدث لمعدل البطالة الطبيعي.

البطالة ودورة الأعمال

على الرغم من أن المعدل الطبيعي للبطالة يمكن أن يتغير بمرور الوقت، يتغير تدريجياً فقط. ومع ذلك، فإن معدل البطالة الفعلي يتقلب حول المعدل الطبيعي، مما يعكس التغيرات في البطالة الدورية.

توضح اللوحة (أ) من الشكل (١٥-٥) التالي هذه التقلبات، حيث توضح معدل البطالة الفعلي وتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس للمعدل الطبيعي للبطالة في الولايات المتحدة من ١٩٥٩ إلى ٢٠٠٤. (سنشرح ذلك لاحقاً في الفصل كيف يصل مكتب الميزانية في الكونغرس إلى هذه التقديرات).

تعكس تقلبات معدل البطالة الفعلي حول المعدل الطبيعي التقلبات في إجمالي الناتج على مدار دورة الأعمال: يرتفع معدل البطالة عادةً أثناء فترات الركود، وينخفض أثناء التوسعات. لفهم السبب وفهم الاستثناءات من هذه القاعدة، نحتاج إلى النظر في الروابط بين التغيرات في الناتج الإجمالي ومعدل البطالة.

فجوة الإنتاج ومعدل البطالة

قدمنا في الفصل العاشر مفهوم الإنتاج المحتمل، وهو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سينتجه الاقتصاد بمجرد تعديل جميع

الأسعار. عادة ما ينمو الناتج المحتمل بشكل ثابت بمرور الوقت، مما يعكس النمو على المدى الطويل. ومع ذلك، كما تعلمنا في نموذج العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، فإن الناتج الإجمالي الفعلي يتقلب حول الناتج المحتمل على المدى القصير: تنشأ فجوة كساد عندما يكون الناتج الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحتمل؛ تنشأ فجوة تضخمية عندما يتجاوز الناتج الإجمالي الفعلي الناتج المحتمل. في كلتا الحالتين، فإن الفرق بالنسبة المئوية بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنتاج المحتمل يسمى فجوة الإنتاج. تحدث فجوة الإنتاج الإيجابية أو السلبية عندما ينتج الاقتصاد أكثر أو أقل مما هو "متوقع" لأن جميع الأسعار لم تُعدّل بعد. والأجور، كما تعلمنا، هي الأسعار في سوق العمل.

* فجوة الإنتاج هي الفرق بالنسبة المئوية بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنتاج المحتمل.

هذا الفهم يعني وجود علاقة مباشرة بين معدل البطالة وفجوة الإنتاج. تتكون هذه العلاقة من قاعدتين:

■ عندما يكون الناتج الإجمالي الفعلي مساوياً للناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يساوي المعدل الطبيعي للبطالة.

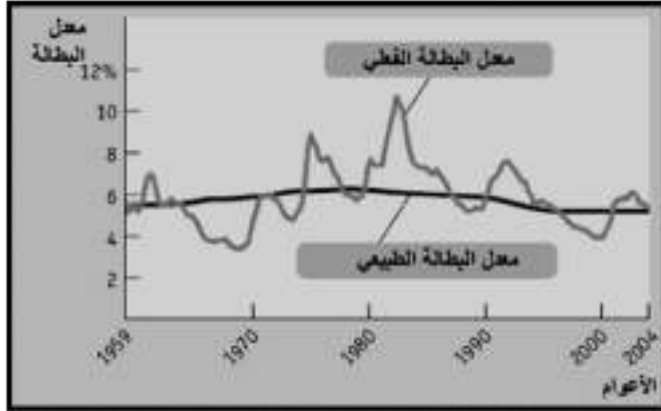
■ عندما تكون فجوة الإنتاج موجبة (فجوة تضخمية)، يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي. عندما تكون فجوة الإنتاج سالبة (فجوة كساد)، يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي. بعبارة أخرى، تتوافق

تقلبات الناتج الإجمالي حول الاتجاه طويل المدى للإنتاج المحتمل مع تقلبات معدل البطالة حول المعدل الطبيعي.

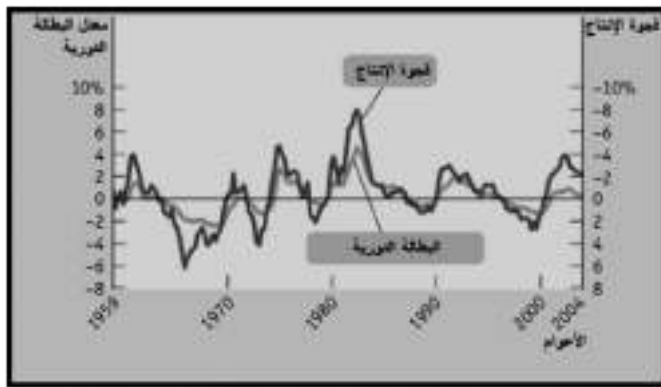
هذا يبدو منطقياً. عندما ينتج الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، أي عندما تكون فجوة الإنتاج سلبية، فإنه لا يستفيد بالكامل من موارده الإنتاجية. من بين الموارد التي لم يتم استخدامها بشكل كامل هي العمالة، وهي أهم مورد للاقتصاد، لذلك نتوقع أن تكون فجوة الإنتاج السلبية مرتبطة بارتفاع معدل البطالة بشكل غير عادي. على العكس من ذلك، عندما ينتج الاقتصاد أكثر من الناتج المحتمل، فإنه يستخدم الموارد بشكل مؤقت بأكثر من المعدلات العادية. مع فجوة الإنتاج الإيجابية هذه نتوقع أن نرى بطالة أقل من المعتاد. يؤكد الشكل (١٥-٥) التالي هذه القاعدة. اللوحة (أ) توضح معدلات البطالة الفعلية والطبيعية، بينما تظهر اللوحة (ب) سلسلتين. السلسلة الأولى هي البطالة الدورية: الفرق بين معدل البطالة الفعلي وتقدير مكتب الميزانية في الكونغرس لمعدل البطالة الطبيعي، المقاس على اليسار. السلسلة الأخرى هي تقدير المكتب لفجوة الإنتاج، المقاسة على اليمين. لجعل العلاقة أكثر وضوحاً، تكون سلسلة فجوة الإنتاج "معكوسة"، أي تظهر رأساً على عقب، بحيث ينخفض الخط إذا ارتفع الإنتاج الفعلي فوق الإنتاج المحتمل، ويتحرك للأعلى إذا انخفض الإنتاج الفعلي إلى ما دون الإنتاج المحتمل.

الشكل (١٥-٥): البطالة الدورية وفجوة الإنتاج

اللوحة - أ - تقلبات معدل البطالة الفعلي حول المعدل الطبيعي



اللوحة - ب - تلك التقلبات تتوافق مع فجوة الإنتاج



في الشكل (١٥-٥): تُظهر اللوحة (أ) معدل البطالة الفعلي في الولايات المتحدة من ١٩٥٩ إلى ٢٠٠٤، مرافقاً لتقدير مكتب الميزانية في الكونغرس للمعدل الطبيعي للبطالة. يتقلب المعدل الفعلي حول المعدل الطبيعي، غالباً لفترات طويلة. تُظهر اللوحة (ب) البطالة الدورية، الفرق بين معدل البطالة الفعلي والمعدل الطبيعي، وفجوة الإنتاج، المقدرة أيضاً من قبل مكتب الميزانية في الكونغرس. تظهر فجوة الإنتاج بمقياس مقلوب، بحيث تتحرك في نفس اتجاه معدل البطالة: عندما تكون فجوة الإنتاج موجبة، يكون معدل البطالة الفعلي أقل من المعدل الطبيعي؛ وعندما تكون فجوة الإنتاج سالبة، يكون معدل البطالة الفعلي أعلى من المعدل الطبيعي.

المصدر: مكتب الميزانية بالكونغرس؛ مكتب إحصاءات العمل.

كما رأينا، تتحرك السلسلتان معاً: سنوات من البطالة الدورية المرتفعة، مثل ١٩٨٢ أو ١٩٩٢، والتي كانت أيضاً سنوات من فجوة إنتاج سلبية شديدة. سنوات من البطالة الدورية المنخفضة، مثل أواخر الستينيات أو ٢٠٠٠، والتي كانت أيضاً سنوات من فجوة الإنتاج إيجابية قوية. ومع ذلك، قد نلاحظ شيئاً آخر، على الرغم من أن البطالة الدورية وفجوة الإنتاج تتحركان معاً، يبدو أن البطالة الدورية تتحرك أقل من فجوة الإنتاج. على سبيل المثال، وصلت فجوة الإنتاج إلى -٨% في عام ١٩٨٢، لكن معدل البطالة الدوري وصل إلى ٤% فقط. هذه الملاحظة هي أساس علاقة مهمة تُعرف بقانون أوكون.

قانون أوكون

في أوائل الستينيات من القرن الماضي، أشار آرثر أوكون، كبير المستشارين الاقتصاديين لجون إف كينيدي، إلى حقيقة مهمة حول العلاقة بين إجمالي الإنتاج ومعدل البطالة. على الرغم من أن ارتفاع وانخفاض معدل البطالة يتوافق بشكل وثيق مع التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حول اتجاهه على المدى الطويل، فإن التقلبات في معدل البطالة عادةً ما تكون أصغر بكثير من التغيرات المقابلة في فجوة الإنتاج. قدر أوكون في الأصل أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار نقطة مئوية واحدة فوق الناتج المحتمل سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار $3/1$ فقط من نقطة مئوية. اليوم، عادة ما تجد تقديرات قانون أوكون، العلاقة السلبية بين فجوة الإنتاج ومعدل البطالة، أن ارتفاع فجوة الإنتاج بمقدار نقطة مئوية واحدة يقلل معدل البطالة بنحو $2/1$ من نقطة مئوية.

* وفقاً لقانون أوكون، فإن كل نقطة مئوية إضافية من فجوة الإنتاج تقلل من معدل البطالة بأقل من نقطة مئوية واحدة.

بمعنى، نسخة حديثة من قانون أوكون تُقرأ كما يلي، المعادلة (١٥-٣):

معدل البطالة = المعدل الطبيعي للبطالة - (٠.٥ × فجوة الإنتاج)
على سبيل المثال، لنفترض أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ٥.٢%، وأن الاقتصاد ينتج حالياً ٩٨% فقط من الناتج المحتمل، في هذه الحالة، تكون

فجوة الإنتاج ٢%، ويتوقع قانون أوكون أن معدل البطالة يبلغ: ٥,٢% -
(٥,٢) × (٢%) = ٦,٢%.

يجب أن تدرك أن معامل "٥,٢" في قانون أوكون هو تقدير وليس خاصية مادية، ويمكن أن تتغير هذه العلاقة بمرور الوقت. في الواقع، كانت هناك تقديرات عديدة لهذا المعامل، التي تختلف باختلاف الفترة الزمنية التي تم النظر فيها والسياق الذي تم تقديره فيه. والأهم من ذلك، أن تقديرات معامل قانون أوكون تميل جميعها إلى أن تكون أقل بكثير من ١. ربما كنا نتوقع أن يكون هذا المعامل ١، أي ربما كنا نتوقع أن نرى علاقة واحد بواحد بين فجوة الإنتاج والبطالة. ألا تتطلب الزيادة بنسبة ١% في إجمالي الناتج زيادة بنسبة ١% في التوظيف؟ ألا يجب أن يقلل ذلك من نسبة البطالة بنسبة ١%؟ الجواب: لا. هناك سببان يشرحان جيداً العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج والتغيرات في معدل البطالة لتكون أقل من واحد إلى واحد.

السبب الأول هو أن الشركات غالباً ما تلبّي التغيرات في الطلب جزئياً عن طريق تغيير عدد ساعات عمل موظفيها الحاليين.

على سبيل المثال، قد تتكيف الشركة التي تشهد زيادة مفاجئة في الطلب على منتجاتها من خلال مطالبة عمالها بالعمل ساعات أطول، بدلاً من توظيف المزيد من العمال. على العكس من ذلك، فإن الشركة التي تشهد انخفاضاً في المبيعات غالباً ما تقلل من ساعات العمل بدلاً من

تسريح الموظفين. هذا السلوك يخفف من تأثير تقلبات الإنتاج على عدد العمال المستخدمين.

السبب الثاني هو أن عدد العاملين الذين يبحثون عن وظائف يتأثر بتوافر الوظائف. لنفترض أن عدد الوظائف انخفض بمقدار مليون. في كثير من الأحيان، سترتفع البطالة المقيسة بأقل من مليون لأن بعض العمال العاطلين عن العمل يصبحون محبطين ويتخلون عن البحث بنشاط عن عمل. (لنتذكر من الفصل السابع أن العمال لا يعتبرون عاطلين عن العمل إلا إذا كانوا يسعون بنشاط للحصول على عمل). وعلى العكس من ذلك، إذا أضاف الاقتصاد مليون وظيفة، فإن بعض الأشخاص الذين لم يبحثوا بنشاط عن عمل سيبدؤون في القيام بذلك؛ والنتيجة ستخفض البطالة المقاسة بأقل من مليون.

هذا السلوك يخفف من تأثير تقلبات الإنتاج على معدل البطالة المقاس. بالإضافة إلى هذه العوامل المفهومة جيداً، فإن معدل نمو إنتاجية العمالة يتسارع بشكل عام أثناء فترات الازدهار (عندما ينمو الناتج الإجمالي الفعلي بشكل أسرع من الناتج المحتمل) ويتباطأ أو يتحول إلى سلبي أثناء فترات الركود (عندما ينمو الناتج الإجمالي الفعلي بشكل أبطأ من الناتج المحتمل). أسباب هذه الظاهرة محل خلاف بين الاقتصاديين. والنتيجة، مع ذلك، هي أن آثار فترات الازدهار والكساد على معدل البطالة قد خفّت.

مخاطر

متى يكون "القانون" ليس قانوناً؟

يسمي الاقتصاديون أحياناً نمط السلوك الملاحظ والمقبول بشكل عام بمصطلح "قانون". يعيد مصطلح القانون إلى الأذهان الخصائص الفيزيائية غير القابلة للتغيير أو التفسيرات ذات الصيغة للطرق التي يعمل بها العالم. في بعض الحالات في علم الاقتصاد، مثل قانون الطلب، كانت النظرية الاقتصادية متسقة جداً مع التجربة لدرجة أنها تقترب من اليقين الذي قد تربطه بالقوانين الكيميائية أو الفيزيائية. ومع ذلك، فإن الاقتصاد هو دراسة للبشر، ومن الصعب التنبؤ بالسلوك البشري. قد نعلم أن الكمية المطلوبة من منتج معين تنخفض عندما يرتفع سعره، لكن قانون الطلب لا يجبرنا بمقدار انخفاض الكمية المطلوبة. وينطبق الشيء نفسه على قانون أوكون. يعتمد قانون أوكون على تقديرات يمكن أن تتغير وتتغير بمرور الوقت وفي بيئات مختلفة. إن السمة الثابتة لهذه التقديرات ليست بالضبط مقدار انخفاض معدل البطالة عندما تزداد فجوة الإنتاج، ولكن أن معدل البطالة ينخفض بنسبة أقل من ١ : ١ مع الزيادات في فجوة الإنتاج. لا ينص قانون أوكون على أن هذه العلاقة، على سبيل المثال، ٣ : ١ أو ٢ : ١، ولكن هذه العلاقة أقل من ١ : ١.

حالة الاقتصاد في العمل

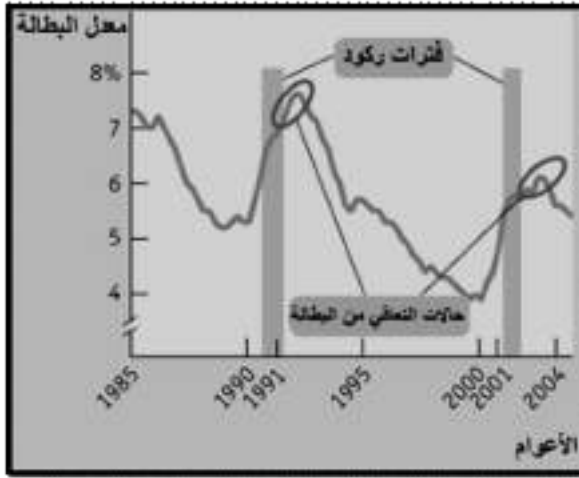
التعافي من البطالة

إن تفسيرنا للعلاقة بين فجوة الإنتاج ومعدل البطالة أكثر تعقيداً بقليل من أن نقول: إنَّ معدل البطالة ينخفض عندما يتوسع الاقتصاد ويرتفع عندما ينكمش الاقتصاد. هناك طريقة جيدة لمعرفة الدقة وهي النظر إلى تلك المناسبات التي يتوسع فيها الاقتصاد ولكن ترتفع معدلات البطالة مع ذلك. يوضح الشكل (١٥-٦) معدل البطالة في الولايات المتحدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤، كما توضح المناطق المظللة فترات الركود وفقاً للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. رسمياً، دخل الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود في تموز ١٩٩٠ وبدأ في التوسع في آذار ١٩٩١. لكن لنقل ذلك للعمال: استمر معدل البطالة في الارتفاع ولم يتراجع حتى تموز ١٩٩٢. حدث الشيء نفسه بعد الركود التالي، الذي حدث بعد ١١ سنة. انتهى الركود الذي بدأ في آذار ٢٠٠١ رسمياً في تشرين الثاني ٢٠٠١، لكن معدل البطالة لم يتراجع حتى تموز ٢٠٠٣. وبعبارة أخرى، بعد كل فترة ركود جاءت فترات التعافي من البطالة.

لماذا تحدث حالات التعافي من البطالة؟ يعكس معدل البطالة فجوة الإنتاج: ينخفض معدل البطالة فقط عندما تزداد فجوة الإنتاج، وهو ما يحدث عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل أسرع من الناتج

المحتمل. إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بشكل أبطأ من الناتج المحتمل، كما حدث في كل من ١٩٩١-١٩٩٢ و ٢٠٠١-٢٠٠٣، فإن فجوة الإنتاج تستمر في الانخفاض على الرغم من اعتبار الاقتصاد رسمياً في حالة توسع، وهذا الانخفاض في فجوة الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع البطالة وليس انخفاضها.

الشكل (١٥-٦): التعافي من البطالة



في الشكل (١٥-٦): يوضح معدل البطالة في الولايات المتحدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤. المناطق المظللة تظهر فترات الركود الرسمية. في فترات الركود ١٩٩٠-١٩٩١ و ٢٠٠١، ارتفعت البطالة بشكل حاد. في كلتا الحالتين، استمرت البطالة في الارتفاع لفترة بعد ذلك، على الرغم من أن الاقتصاد كان يتوسع بشكل رسمي.

المصادر: مكتب إحصاءات العمل. المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

مراجعة سريعة:

- عندما يكون الناتج الإجمالي مساوياً للإنتاج المحتمل، فإن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة.
- عندما تكون فجوة الإنتاج موجبة، يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي. عندما تكون فجوة الإنتاج سلبية، يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي.
- ينص قانون أوكون على أن كل نقطة مئوية إضافية من فجوة الإنتاج تقلل من معدل البطالة بأقل من نقطة مئوية واحدة.
- تشير التقديرات الحديثة إلى أن نقطة مئوية واحدة أخرى من فجوة الإنتاج تقلل من معدل البطالة بنحو ٢/١ نقطة مئوية.

تحقق من فهمك ١٥-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. افحص اللوحة (أ) من الشكل (١٥-٥). في أي سنوات تتوقع فجوة إنتاجية إيجابية كبيرة؟ كيف تقارن توقعك بواقع اللوحة (ب)؟
٢. افترض أن الولايات المتحدة تفرض قيوداً صارمة على عدد الساعات التي يمكن للموظفين العمل فيها في الأسبوع. كيف ستؤثر هذه السياسة على العلاقة بين فجوة الإنتاج ومعدل البطالة؟ لماذا لا يتحرك سوق العمل بسرعة نحو التوازن؟

لقد رأينا الآن أن معدل البطالة يتقلب حول المعدل الطبيعي للبطالة. من خلال إلقاء نظرة إلى الوراء على الشكل (١٥-٥) نرى أن هذه التقلبات يمكن أن تستمر لفترات طويلة. على سبيل المثال، كان معدل البطالة الفعلي أعلى من المعدل الطبيعي من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧. تتمثل إحدى طرق التفكير في المعدل الطبيعي للبطالة في أنه معدل توازن، وهو معدل البطالة الذي يحققه سوق العمل عندما يكون لدى أصحاب العمل والعمال الوقت الكافي للتكيف. الانحرافات عن المعدل الطبيعي من ثم هي المواقف التي يكون فيها سوق العمل خارج التوازن. يوضح الشكل (١٥-٥) أن سوق العمل غالباً ما يظل خارج حالة التوازن لفترات طويلة من الزمن. ومع ذلك، في معظم التحليلات الاقتصادية، نفترض أن الأسواق تتحرك بسرعة نحو التوازن. لماذا يختلف سوق العمل بهذه الحالة؟ إحدى الإجابات المقنعة هي أن الأجور تتصرف بشكل مختلف عن أسعار العديد من السلع والخدمات. لا تنخفض الأجور بسرعة في مواجهة فائض العمالة أو ترتفع بسرعة في مواجهة النقص. يتفق جميع خبراء الاقتصاديات الكلية تقريباً على أن الأجور تتكيف ببطء مع الفوائض أو النقص في العمالة. ومع ذلك، هناك بعض الخلاف حول سبب تعديل الأجور ببطء. بشكل عام، هناك نظريتان رئيسيتان: المفاهيم الخاطئة والأجور الثابتة.

المفاهيم الخاطئة

يعتقد بعض خبراء الاقتصاديات الكلية أن أحد المصادر المهمة للتكيف البطيء للأجور هو أن العمال بطيئون في إدراك أن معدل الأجر

المتوازن قد تغير. على سبيل المثال، قد يكون لدى العامل الذي يبحث عن وظيفة جديدة توقعات بناءً على معدل أجر العام الماضي. إذا انخفضت معدلات الأجور، فقد يقضي هذا العامل وقتاً طويلاً في البحث عن وظيفة ذات معدل أجور مرتفع بشكل غير واقعي. عندما يستغرق العمال وقتاً أطول للعثور على وظائف لأنهم يحتفظون بأجر قد لا يكون مناسباً، فإن هذا يساهم ليس فقط في إبطاء تعديل الأجور ولكن أيضاً في زيادة معدل البطالة. يمكن أن تسهم المفاهيم الخاطئة من قبل الشركات أيضاً في إبطاء تعديل الأجور.

يمكن للشركات، لا سيما تلك التي تقوم بالتوظيف بشكل غير منتظم، أن تبني قراراتها المتعلقة بالأجور على معلومات قديمة؛ وهذا بدوره يؤدي إلى تغير الأجور ببطء. إذا حددت الشركة أجورها أقل من معدل أجور سوق متوازن، فستجد صعوبة في توظيف العمال ولكنها قد تكون بطيئة في إدراك هذه الحقيقة والاستجابة لها. إذا حددت الشركة أجورها أعلى من معدل أجور سوق متوازن، فإنها ستبعد فائض المتقدمين للوظائف، وربما تساهم أيضاً في سوء فهم العمال لمعدل الأجور في السوق المتوازنة. قد نتساءل لماذا لا تدرك الشركات والعمال بسرعة أن تصوراتهم حول الأجور تتعارض مع حقيقة الأجور في السوق المتوازن. أحد أسباب ظهور أسواق العمل بشكل أبطأ من الأسواق الأخرى هو أنها معقدة للغاية. تتغير أجور السوق المتوازنة باستمرار مع تغير ظروف الطلب، وتستجيب الشركات والعمال بشكل جماعي للتصورات المتغيرة باستمرار حول هذه الأجور.

نتيجة لذلك، عندما تتغير الظروف في سوق العمل، قد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يعود سوق العمل إلى التوازن.

الأجور الثابتة

يقول الاقتصاديون إنَّ الأجور الثابتة تحدث عندما يتباطأ أصحاب العمل في تغيير الأجور لمواجهة فائض أو نقص في العمالة، حتى عندما يستوعب الجميع أن معدل الأجور ليس عند مستوى توازنه. قد تكون الأجور ثابتة لعدة أسباب. تخضع بعض الأجور لعقود طويلة الأجل، التي تحدد معدل الأجور قبل عام أو أكثر مقدماً ولا تعكس التغييرات في سوق العمل بعد توقيع العقد. في حالات أخرى، لا يوجد عقد رسمي، ولكن هناك اتفاق ضمني بين العمال وأصحاب العمل على عدم تغيير معدلات الأجور كثيراً. غالباً ما يهتم العمال وأرباب العمل بالأجور النسبية، كيف تقارن أجور مجموعة واحدة من العمال بأجور العمال الآخرين. تعتقد الشركات أن إنتاجية العمال أو معنوياتهم ستتدهور، أو حتى أنهم سيضربون عن العمل، إذا تم تخفيض الأجور مقارنة بتلك التي تدفعها الشركات الأخرى. ونتيجة لذلك، تحجم كل شركة عن خفض الأجور حتى تفعل الشركات الأخرى الشيء نفسه، مما يجعل الأجور ككل بطيئة في التكيف. يمكن أن تتفاعل المخاوف بشأن الأجور النسبية مع العقود الصريحة أو الضمنية لإبطاء تعديل الأجور، حتى إذا كان عقد العامل قد انتهى للتو، فسيكون صاحب العمل حذراً بشأن خفض معدل أجره مقارنةً بالعمال الآخرين الذين لا يزالون مشمولين بالعقود الموقعة في الماضي.

* تحدث الأجور الثابتة عندما يكون أصحاب العمل بطيئين في تغيير معدلات الأجور لمواجهة فائض أو نقص في العمالة.

أظهر الاقتصاديون أنه إذا كان أرباب العمل قلقين بشأن الأجور النسبية والعقود المتداخلة بمرور الوقت، فحتى العقود القصيرة، مثل العقود التي تحدد الأجور قبل عام واحد، يمكن أن تتسبب في تعديل متوسط معدل الأجور إلى مستوى توازنه بحيث يستغرق عدداً من السنوات. تميل الأجور إلى الثبات عند انخفاض أجور التوازن أكثر مما تكون عندما ترتفع أجور التوازن. عندما ترتفع الأجور، قد يضغط العمال على الشركات لإعادة التفاوض على الأجور لتعكس واقع الأجور الجديد. يمكن أن يحدث هذا الضغط إما من خلال التفاوض وإما من خلال مغادرة العمال، حيث تقدم الشركات المنافسة الأجور. ولكن عندما تنخفض الأجور، قد تكون الشركات غير قادرة تعاقدياً على خفض الأجور استجابة لظروف السوق السائدة، وحتى إذا كانت قادرة على خفض الأجور، فقد لا يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك. لتتذكر مناقشة أجور الكفاءة في وقت سابق في هذا الفصل: قد تدفع الشركات أجوراً أعلى من أجور السوق لمنح العمال حافزاً لتحسين الأداء.

على الرغم من أن هذه المناقشة ركزت فقط على التعديل البطيء للأجور، يبدو أن أسعار بعض السلع والخدمات تتكيف ببطء مع هذا التعديل. نظراً لأن ابتكار مجموعات جديدة من الأسعار بشكل مستمر يستغرق وقتاً طويلاً ومكلفاً، فقد تغير الشركات الأسعار بشكل غير منتظم

حتى لو تغيرت أسعار السوق المتوازنة بشكل متكرر. تقول نظرية اقتصادية مؤثرة أن هذه التكاليف الصغيرة المرتبطة بفعل تغيير الأسعار، المعروفة باسم تكاليف القائمة، يمكن أن يكون لها تأثير كبير بشكل مدهش في تأجيل تعديل الأسعار مع حالات الفائض وحالات النقص.

* تكاليف القائمة هي تكاليف صغيرة مرتبطة بفعل تغيير الأسعار.

(هذا المصطلح مشتق من حقيقة أن طباعة قوائم جديدة تكلف وقتاً ومالاً، ونتيجة لذلك نادراً ما تغير المطاعم أسعارها). يمكن أن تتفاعل الأسعار الثابتة مع الأجور الثابتة لإبطاء تعديل الأسعار والأجور في الاقتصاد ككل. لأهدافنا، الفروق بين النظريات المختلفة للأجور البطيئة وتعديل الأسعار لا تهم كثيراً. النقطة المهمة هي أن الأجور تتحرك نحو مستوى توازنها ولكن ببطء فقط.

حالة الاقتصاد في العمل

أجور ثابتة خلال فترة الكساد الكبير

أكثر الأمثلة تطرفاً في التاريخ على عدم التوازن في سوق العمل هو الكساد الكبير، حقبة البطالة المرتفعة بين عام ١٩٢٩ والحرب العالمية الثانية. في ذروته في عام ١٩٣٣، تجاوز معدل البطالة في الولايات المتحدة ٢٥%. يقدم الكساد أيضاً أوضح مثال على التعديل البطيء للأجور، الذي يلعب دوراً مهماً في فهم العرض الإجمالي. تشير التحليلات الأخيرة إلى أن أجور التصنيع خلال الثلاثينيات على وجه الخصوص كانت ثابتة. ظلت الأجور

الاسمية لساعة التصنيع، الأجور بالدولار، دون تغيير تقريباً خلال العامين الأولين من الكساد العظيم. منذ أن انخفضت أسعار جميع السلع والخدمات تقريباً خلال السنوات الأولى من الكساد الاقتصادي، ارتفعت الأجور الحقيقية لعمال التصنيع، أجورهم الاسمية مقسومة على مستوى السعر، على الرغم من وجود فائض هائل من العمالة.

مراجعة سريعة:

- تظهر الانحرافات المطولة عن المعدل الطبيعي للبطالة أن سوق العمل، على عكس أسواق العديد من السلع والخدمات، لا يتحرك بسرعة نحو التوازن.
- يتفق غالبية الاقتصاديين على أن الأجور تتكيف ببطء مع حالات الفائض أو حالات النقص في العمالة، إما بسبب سوء الفهم أو الأجور الثابتة.
- عدة عوامل، بما في ذلك القلق بشأن الأجور النسبية وتكاليف القائمة والعقود المتداخلة، قد تفسر سبب ثبات الأجور والأسعار الأخرى.

تحقق من فهمك ١٥-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لدولة ويلوفيا تقليد لعقود العمل لمدة ثلاث سنوات، لكن مالافيا لديها تقليد لعقود العمل لمدة عام واحد. في أي بلد تتوقع أن يتحرك سوق العمل بسرعة أكبر نحو التوازن عندما تتغير ظروف الطلب؟ اشرح اجابتك.

٢. لماذا قد يسيء العمال فهم التغيرات في معدل الأجور للسوق المتوازنة؟
لنفترض أن معدل أجور السوق المتوازنة يرتفع لكن العمال بطيئون في إدراك
هذا النمو. ماذا يعني هذا التصور الخاطئ عن البطالة على المدى القصير؟

البطالة والتضخم: منحني فيليبس

في وقت سابق من هذا الفصل، رأينا أنه في عام ١٩٧٨، عندما حدد مشروع قانون همفري هوكينز معدل بطالة مستهدف يبلغ ٤%، كان العديد من الاقتصاديين قلقين، فقد خشوا أن تؤدي محاولة تحقيق هذا الهدف إلى تضخم مرتفع ومتسارع. ما هو أساس هذه المخاوف؟ لقد رأينا جزءاً من الإجابة، ٤% كانت أقل بكثير من تقديرات المعدل الطبيعي للبطالة. لكن ما الخطأ بمحاولة إبقاء البطالة دون المعدل الطبيعي؟ للإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى النظر في العلاقة بين البطالة والتضخم.

منحني فيليبس قصير المدى

في بحث شهير عام ١٩٥٨، وجد الاقتصادي ويليام فيليبس، الذي ولد في نيوزيلندا، أن البيانات التاريخية للمملكة المتحدة أظهرت أنه عندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، يميل معدل الأجور إلى الانخفاض، وعندما يكون معدل البطالة منخفضاً، يميل معدل الأجور إلى الارتفاع. باستخدام بيانات من بريطانيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى، سرعان ما وجد اقتصاديون آخرون أنهماطاً متشابهة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي معدل التغير في مستوى السعر الإجمالي. تسمى العلاقة السلبية قصيرة المدى

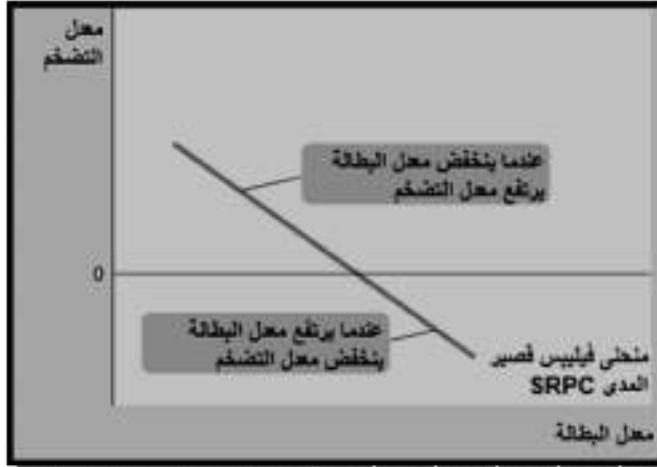
بين معدل البطالة ومعدل التضخم بمنحني فيليبس قصير المدى أو SRPC.
(سنشرح الفرق بين المدى القصير والمدى الطويل بعد قليل).

* منحني فيليبس قصير المدى هو العلاقة السلبية قصيرة المدى بين
معدل البطالة ومعدل التضخم.

يوضح الشكل (١٥-٧) منحني فيليبس الافتراضي قصير المدى. لماذا
توجد علاقة سلبية قصيرة المدى بين معدل البطالة ومعدل التضخم؟
لنتذكر منحني العرض الإجمالي في المدى القصير من الفصول السابقة.
يوضح منحني SRAS أنه عندما يؤدي التحول إلى اليمين في منحني الطلب
الإجمالي إلى زيادة مستوى السعر الإجمالي، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
يزيد أيضاً. بمعنى آخر، هناك علاقة إيجابية بين مستوى السعر الإجمالي
والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لكن ما علاقة ذلك بالبطالة؟ لنتذكر أن هناك علاقة سلبية بين الناتج
المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، إذ يخبرنا قانون أوكون أنه عندما
يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الإنتاج المحتمل، فإن معدل
البطالة سيكون أقل مما هو عليه عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
أقل من الإنتاج المحتمل، لذا فإن الزيادات في مستوى السعر الإجمالي ترتبط
بزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التي بدورها تؤدي إلى انخفاض
معدلات البطالة. العلاقة بين منحني فيليبس قصير المدى ومنحني العرض
الإجمالي قصير المدى أصعب قليلاً مما تم تقديمه هنا.

الشكل (١٥-٧): منحني فيليبس قصير المدى



في الشكل (١٥-٧): يظهر منحني فيليبس قصير المدى، SRPC، مائلاً إلى أسفل لأن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم سلبية. توضح المناقشة السابقة لمنحني العرض الإجمالي في المدى القصير العلاقة بين التغيرات في معدل البطالة والتضخم؛ ومع ذلك، يصف منحني فيليبس قصير المدى العلاقة بين مستوى معدل البطالة والتضخم. تشرح فقرة "للعقول المتسائلة" العلاقة بين المفهومين بمزيد من التفصيل.

للعقول المتسائلة

منحني العرض الإجمالي

ومنحني فيليبس قصير المدى

في الفصول السابقة استخدمنا بشكل مكثف نموذج AS-AD، إذ يلعب منحني العرض الإجمالي قصير المدى، العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومستوى السعر الإجمالي، دوراً مركزياً. الآن قدمنا مفهوم منحني فيليبس قصير المدى، وهو العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم. كيف يتناسب هذان المفهومان معاً؟ يمكننا الحصول على إجابة جزئية لهذا السؤال من خلال النظر إلى اللوحة (أ) من الشكل (١٥-٨)، التي توضح كيف تعتمد التغيرات في مستوى السعر الإجمالي وفجوة الإنتاج على التغيرات في الطلب الإجمالي. لنفترض أن منحني الطلب الإجمالي في السنة الأولى هو AD1، ومنحني العرض الإجمالي على المدى الطويل هو LRAS، ومنحني العرض الإجمالي في المدى القصير هو SRAS. التوازن الأولي للاقتصاد الكلي عند E1، إذ إنّ مستوى السعر ١٠٠ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ١٠ تريليون دولار. لاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند E1 يساوي الناتج المحتمل، ومن ثمّ فإن فجوة الإنتاج تساوي صفراً. لنفكر الآن في مسارين محتملين للاقتصاد خلال العام المقبل. الأول هو أن الطلب الإجمالي لم يتغير، وأن الاقتصاد يظل عند E1. والآخر هو أن الطلب الإجمالي يتحول

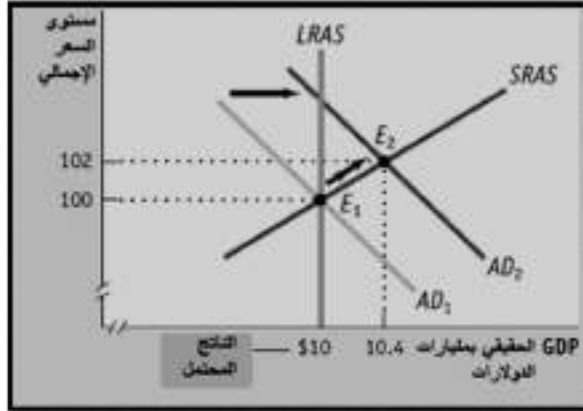
إلى AD2، ويتحرك الاقتصاد إلى E2. في E2، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤, ١٠ تريليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤, ٠ تريليون دولار عن الناتج المحتمل، وهو فجوة إنتاج بنسبة ٤%. وفي الوقت نفسه، عند E2، يكون مستوى السعر الإجمالي ١٠٢، زيادة بنسبة ٢%. لذا تخبرنا اللوحة (أ) أنه في هذا المثال، ترتبط فجوة الإنتاج الصفرية بالتضخم الصفري وترتبط فجوة الإنتاج بنسبة ٤% بالتضخم بنسبة ٢%. توضح اللوحة (ب) ما يعنيه ذلك بالنسبة للعلاقة بين البطالة والتضخم. لنفترض أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ٦%، وأن ارتفاع فجوة الإنتاج بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢/١ نقطة مئوية في معدل البطالة وفقاً لقانون أوكون.

في هذه الحالة، فإن الحالتين الموضحتين في اللوحة (أ)، الطلب التجميعي إما ثابت وإما مرتفع، يتوافقان مع النقطتين في اللوحة (ب). في E1، يبلغ معدل البطالة ٦% ومعدل التضخم ٠%. في E2، يبلغ معدل البطالة ٤%، لأن فجوة الإنتاج البالغة ٤% تقلل معدل البطالة بمقدار $٤\% \times ٠,٥ = ٢\%$ ، ومعدل التضخم هو ٢%. إذن هناك علاقة سلبية بين البطالة والتضخم. فهل يقول منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير نفس الشيء تماماً مثل منحنى فيليبس قصير المدى؟ الجواب: ليس تماماً. يبدو أن منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير يشير إلى وجود علاقة بين التغير في معدل البطالة ومعدل التضخم، ولكن منحنى فيليبس قصير المدى يظهر علاقة بين مستوى معدل البطالة ومعدل التضخم. إن التوفيق بين هذه الآراء تماماً

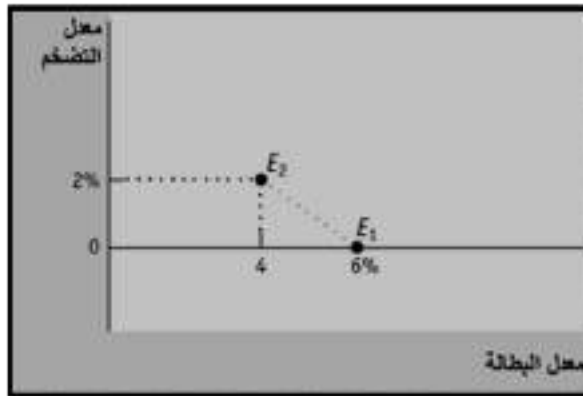
سي تجاوز نطاق هذا الكتاب. النقطة المهمة هي أن منحنى فيليبس قصير المدى مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً، وإن لم يكن متطابقاً، بمنحنى العرض الإجمالي في المدى القصير.

الشكل (١٥-٨): نموذج $AS - AD$ ومنحنى فيليبس قصير المدى

اللوحة - أ - زيادة في الطلب الإجمالي



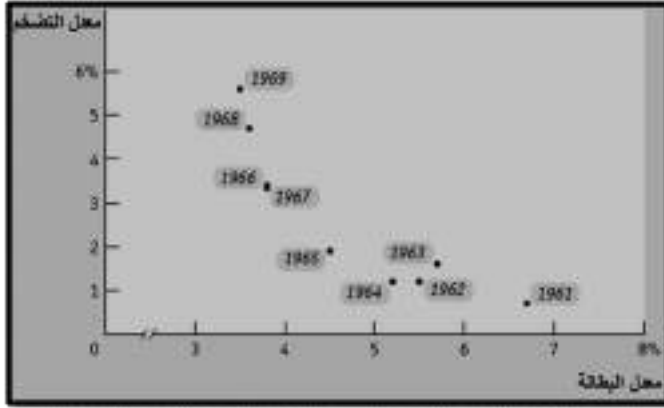
اللوحة - ب - الزيادة تؤدي لتضخم وهبوط بمعدل البطالة



في الشكل (١٥-٨): يرتبط منحني فيليبس قصير المدى ارتباطاً وثيقاً بمنحني العرض الإجمالي قصير المدى. في اللوحة (أ)، يكون الاقتصاد في حالة توازن مبدئياً عند E1، مع مستوى السعر الإجمالي عند ١٠٠ وإجمالي الناتج عند ١٠ تريليون دولار، وهو ما نفترض أنه إنتاج محتمل. لنفكر الآن في احتمالين: إذا ظل منحني الطلب الإجمالي عند AD1، فستكون هناك فجوة إنتاج تبلغ صفرًا، و٠% تضخم. إذا انحرف منحني الطلب الإجمالي إلى AD2، فهناك فجوة إنتاج تبلغ ٤% و٢% تضخم، كما هو موضح في اللوحة (ب). بافتراض أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ٦%، فإن الآثار المترتبة على البطالة والتضخم هي كما يلي: إذا لم يرتفع الطلب الإجمالي، ستؤدي البطالة ٦% و٠% تضخم؛ إذا زاد الطلب الإجمالي، فسوف ينتج عن ذلك ٤% بطالة و٢% تضخم. مع ذلك، فإن علاقة منحني فيليبس قصير المدى بحد ذاتها بديهية للغاية. بشكل عام، يتوافق معدل البطالة المنخفض مع اقتصاد يعاني نقصاً في العمالة والموارد الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولكن عندما ترتفع معدلات البطالة، يكون الاقتصاد بعيداً عن الاستيعاب. عندما يكون هناك فائض في العمالة والموارد الأخرى، ستتنخفض الأسعار. كانت التقديرات المبكرة لمنحني فيليبس قصير المدى للولايات المتحدة بسيطة للغاية: فقد أظهرت وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، دون مراعاة أي متغيرات أخرى. خلال الستينيات من القرن الماضي، بدأ هذا النهج البسيط، لفترة من الوقت، مناسباً جداً. يوضح الشكل (١٥-٩)

متوسط المعدلات السنوية للبطالة والتضخم من ١٩٦١ إلى ١٩٦٩. تبدو البيانات إلى حد كبير مثل منحنى فيليبس قصير المدى.

الشكل (١٥-٩): البطالة والتضخم في الستينات



في الشكل (١٥-٩): تُظهر كل نقطة مزيجاً من البطالة والتضخم لمدة عام واحد من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٩ في الولايات المتحدة. خلال الستينات، بدا أن هناك علاقة بسيطة بين البطالة والتضخم، بما يتوافق مع منحنى فيليبس قصير المدى.

المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

حتى في ذلك الوقت، مع ذلك، جادل بعض الاقتصاديين بأن منحنى فيليبس قصير المدى أكثر دقة، وقد يتضمن عوامل أخرى. ناقشنا في الفصل العاشر تأثير صدمات العرض، مثل التغيرات المفاجئة في سعر النفط، التي تؤدي إلى تغيير منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير. تؤدي هذه

الصددمات أيضاً إلى تغيير منحني فيليبس قصير المدى: كان ارتفاع أسعار النفط عاملاً مهماً في التضخم في السبعينيات، ولعب أيضاً دوراً مهماً في تسريع التضخم في أوائل عام ٢٠٠٤. بشكل عام، أدت صدمة العرض السلبيّة إلى تحول SRPC إلى الأعلى، في حين أن صدمة العرض الإيجابية تحوّلته إلى أسفل، لكن صدمات العرض ليست العوامل الوحيدة التي يمكن أن تغير معدل التضخم. في أوائل الستينيات، كان لدى الأمريكيين خبرة قليلة في التعامل مع التضخم: كانت معدلات التضخم منخفضة منذ عقود. ولكن بحلول أواخر الستينيات، بعد أن كان التضخم يرتفع بثبات لفترة من الوقت، ربما بدأوا في توقع تضخم في المستقبل. أما في عام ١٩٦٨، وضع اثنان من الاقتصاديين، ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وإدموند فيلبس من جامعة كولومبيا، بشكل مستقل فرضية مهمة مفادها أن التوقعات بشأن التضخم المستقبلي تؤثر بشكل مباشر على معدل التضخم الحالي، ويقبل معظم الاقتصاديين اليوم أن معدل التضخم المتوقع، معدل التضخم الذي يتوقعه أرباب العمل والعمال في المستقبل القريب، هو أهم عامل يؤثر على التضخم بخلاف معدل البطالة.

توقعات التضخم ومنحني فيليبس قصير المدى

معدل التضخم المتوقع هو معدل التضخم الذي يتوقعه أصحاب العمل والعمال في المستقبل القريب. أحد الاكتشافات الحاسمة للاقتصاديات الكلية الحديثة هو أن معدل التضخم المتوقع يؤثر على المقايضة قصيرة المدى بين

البطالة والتضخم. لماذا يؤثر التضخم المتوقع على منحني فيليبس قصير المدى؟ تكمن الإجابة جزئياً في حقيقة أن الأجور ثابتة، كما نوقش سابقاً في هذا الفصل. ضع نفسك في منصب عامل أو صاحب عمل على وشك توقيع عقد يحدد أجر العامل خلال العام المقبل، ولعدد من الأسباب، سيكون معدل الأجور الذي يوافقون عليه أعلى إذا توقع الجميع تضخماً مرتفعاً (بما في ذلك ارتفاع الأجور) مما لو توقع الجميع استقرار الأسعار.

* معدل التضخم المتوقع هو معدل التضخم الذي يتوقعه أصحاب العمل والعمال في المستقبل القريب.

سيرغب العامل في معدل أجر يأخذ في الاعتبار الانخفاضات المستقبلية في القوة الشرائية للأرباح، وسيريد أيضاً معدل أجر لا يقل عن أجور العمال الآخرين. سيكون صاحب العمل أكثر استعداداً للموافقة على زيادة الأجور الآن إذا كان توظيف العمال لاحقاً سيكون أكثر تكلفة. كما أن ارتفاع الأسعار سيجعل دفع معدل أجور أعلى في متناول صاحب العمل لأن إنتاج صاحب العمل سيباع بسعر أكبر. لهذه الأسباب، تؤدي الزيادة في التضخم المتوقع إلى انحراف منحني فيليبس قصير المدى إلى الأعلى، يكون المعدل الفعلي للتضخم عند أي معدل بطالة معين أعلى عندما يكون معدل التضخم المتوقع أعلى. في الواقع، يعتقد علماء الاقتصاديات الكلية أن العلاقة بين التضخم المتوقع والتضخم الفعلي هي علاقة واحد لواحد. أي عندما يرتفع معدل التضخم المتوقع، فإن معدل التضخم الفعلي بأي معدل بطالة معين سيرتفع بنفس المقدار. عندما ينخفض معدل التضخم

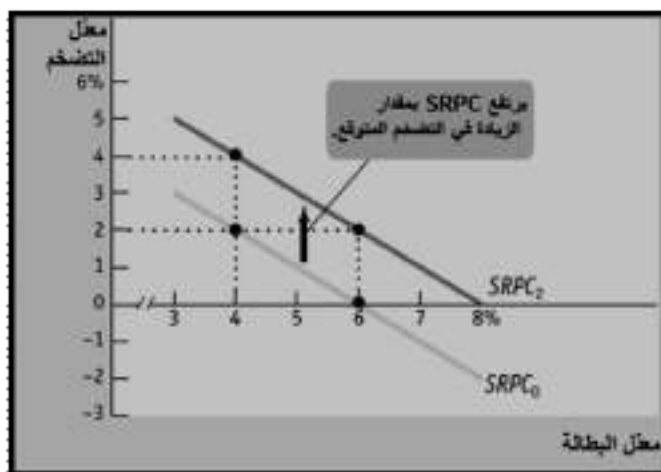
المتوقع، سينخفض معدل التضخم الفعلي عند أي مستوى معين من البطالة بنفس المقدار.

يوضح الشكل (١٥-١٠) كيف يؤثر معدل التضخم المتوقع على منحني فيليبس قصير المدى. أولاً، لنفترض أن معدل التضخم المتوقع هو ٠%: يتوقع الناس تضخماً بنسبة ٠% في المستقبل القريب. SRPC0 في الشكل (١٥-١٠) هو منحني فيليبس قصير المدى عندما يتوقع الجمهور تضخماً بنسبة ٠%. ووفقاً لـ SRPC0، سيكون معدل التضخم الفعلي ٠% إذا كان معدل البطالة ٦%؛ سيكون ٢% إذا كان معدل البطالة ٤%، أي عندما يرتفع معدل التضخم المتوقع، فإن معدل التضخم الفعلي بأي معدل بطالة معين سيرتفع بنفس المقدار. عندما ينخفض معدل التضخم المتوقع، سينخفض معدل التضخم الفعلي عند أي مستوى معين من البطالة بنفس المقدار. بدلاً من ذلك، لنفترض أن معدل التضخم المتوقع هو ٢%.

في هذه الحالة، سيضع أرباب العمل والعمال هذا التوقع في الأجور والأسعار، في أي معدل بطالة معين، سيكون معدل التضخم الفعلي أعلى بنقطتين مئويتين مما لو توقع الناس تضخماً بنسبة ٠%. SRPC2، الذي يمثل منحني فيليبس عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٢%، هو SRPC0 متحوّل لأعلى بمقدار نقطتين مئويتين عند كل مستوى من مستويات البطالة. وفقاً لـ SRPC2، سيكون معدل التضخم الفعلي ٢% إذا كان معدل البطالة ٦%؛ وسيكون ٤% إذا كان معدل البطالة ٤%. ما الذي يحدد معدل التضخم المتوقع؟ الجواب: بشكل عام، يبني الناس توقعاتهم حول التضخم

على التجربة. إذا كان معدل التضخم يحوم حول ٠% في السنوات القليلة الماضية، يتوقع الناس أن يكون نحو ٠% في المستقبل القريب، ولكن إذا بلغ معدل التضخم في المتوسط نحو ٥% مؤخراً، فمن المتوقع أن يبلغ التضخم نحو ٥% في المستقبل القريب. نظراً لأن التضخم المتوقع هو جزء مهم من مناقشة منحني فيليبس الحديث قصير المدى، فقد نتساءل عن سبب عدم وجوده في الصيغة الأصلية لمنحني فيليبس. لكن لنفكر في ما قلناه عن أوائل الستينيات: في تلك المرحلة، اعتاد الناس معدلات التضخم المنخفضة، وتوقعوا بشكل معقول أن تكون معدلات التضخم المستقبلية أيضاً متواضعة. بعد عام ١٩٦٥ فقط أصبح التضخم المستمر حقيقةً من حقائق الحياة كنتيجة لمحاولات الحكومة لدفع تكاليف حرب فيتنام، لذلك فقط في تلك المرحلة أصبح من الواضح أن التضخم المتوقع سيلعب دوراً مهماً في تحديد الأسعار.

الشكل (١٥-١٠): التضخم المتوقع ومنحني فيليبس قصير المدى



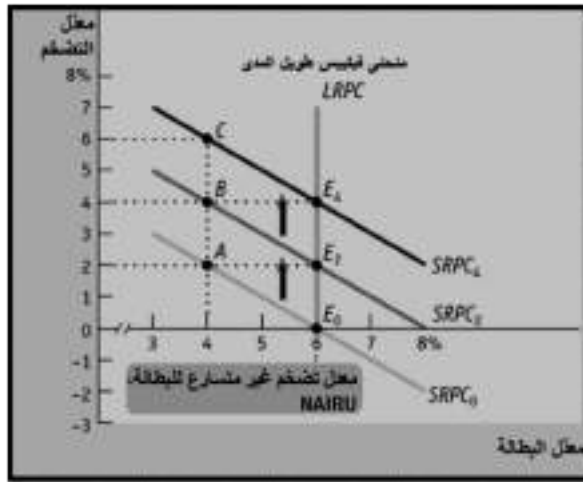
في الشكل (١٥-١٠): يحوّل التضخم المتوقع منحني فيليبس قصير المدى إلى الأعلى. SRPC0 هو منحني فيليبس قصير المدى مع معدل تضخم متوقع قدره ٠%؛ SRPC2 هو منحني فيليبس قصير المدى مع معدل تضخم متوقع قدره ٢%. ترفع كل نقطة مئوية إضافية للتضخم المتوقع معدل التضخم الفعلي بأي معدل بطالة معين بمقدار نقطة مئوية واحدة.

منحني فيليبس طويل المدى

يمكننا الآن تفسير سبب تشكك الاقتصاديين بتحقيق هدف ٤% للبطالة الوارد في قانون همفري هوكينز، واعتقدوا أن محاولة تحقيق هذا الهدف ستؤدي إلى تضخم مرتفع ومتسارع. يعيد الشكل (١٥-١١) إنتاج منحني فيليبس قصير المدى من الشكل (١٥-١٠) و SRPC0 و SRPC2، كما أنه يضيف منحني فيليبس إضافي قصير المدى، SRPC4، الذي يمثل ٤% معدل تضخم متوقع. سنشرح سبب كون هذه المنحنيات قصيرة المدى في لحظة، وسنشرح أيضاً أهمية منحني فيليبس العمودي طويل المدى، LRPC. لنفترض أن الاقتصاد كان لديه، في الماضي، معدل تضخم بنسبة ٠%. في هذه الحالة، سيعكس منحني فيليبس الحالي قصير المدى معدل تضخم متوقع بنسبة ٠%، لذلك سيكون SRPC0. إذا كان معدل البطالة ٦%، فإن معدل التضخم الفعلي سيكون ٠%. لنفترض أيضاً أن صانعي السياسة قرروا أخذ قانون همفري هوكينز على محمل الجد ومحاولة مقايضة معدلات البطالة المنخفضة بمعدل تضخم أعلى. يستخدمون السياسة النقدية أو السياسة المالية أو كليهما لخفض معدل البطالة إلى ٤%، وهذا يضع الاقتصاد عند النقطة A

على SRPC0، مما يؤدي إلى معدل تضخم فعلي بنسبة ٢%. بمرور الوقت، سيتوقع الجمهور معدل تضخم بنسبة ٢%، وسيؤدي ذلك إلى تحويل منحني فيليبس قصير المدى إلى أعلى إلى أعلى إلى SRPC2. الآن، عندما يكون معدل البطالة ٦%، فإن معدل التضخم الفعلي سيكون ٢%. بالنظر إلى منحني فيليبس الجديد قصير المدى، فإن الحفاظ على معدل البطالة عند ٤% سيؤدي إلى معدل تضخم فعلي بنسبة ٤%، النقطة B على SRPC2، بدلاً من ٢%. في النهاية، يتم تضمين معدل التضخم بنسبة ٤% في التوقعات، ويتحول منحني فيليبس قصير المدى إلى أعلى مرة أخرى، إلى SRPC4. للإبقاء على معدل البطالة عند ٤%، سيتطلب الآن قبول معدل تضخم فعلي بنسبة ٦% (النقطة C على SRPC4)، وهكذا. باختصار، تؤدي المحاولة المستمرة لمقاومة انخفاض معدل البطالة مقابل تضخم أعلى إلى تسارع التضخم بمرور الوقت.

الشكل (١٥-١١): NAIRU ومنحني فيليبس طويل المدى



في الشكل (١٥-١١): SRPC0 هو منحنى فيليبس قصير المدى عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٠%. عند معدل بطالة يبلغ ٤%، يكون الاقتصاد عند النقطة A مع معدل تضخم يبلغ ٢%. سيُضَمَّن معدل التضخم الأعلى ضمن التوقعات، وسيتحول SRPC إلى أعلى إلى SRPC2. إذا ظل معدل البطالة عند ٤%، فسيكون الاقتصاد عند B وسيرتفع معدل التضخم إلى ٤%. ستم مراجعة التوقعات التضخمية مرة أخرى، وسوف يتحول SRPC إلى أعلى إلى SRPC4. عند معدل بطالة ٤%، سيكون الاقتصاد عند C، وسيرتفع معدل التضخم إلى ٦%. هنا، ٦% هو NAIRU، أو معدل التضخم غير المتسارع للبطالة. طالما أن البطالة عند NAIRU، فإن معدل التضخم سيتطابق التوقعات ويبقى ثابتاً. يتطلب معدل بطالة أقل من ٦% تضخماً متسارعاً. منحنى فيليبس طويل المدى، LRPC، الذي يمر عبر E0 و E2 و E4، يكون عمودياً: لا توجد مقايضة طويلة المدى بين البطالة والتضخم.

لتجنب التضخم المتسارع بمرور الوقت، يجب أن يكون معدل البطالة مرتفعاً بدرجة كافية بحيث يتطابق معدل التضخم الفعلي مع معدل التضخم المتوقع. هذا هو الوضع في E0 على SRPC0: عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٠% ومعدل البطالة ٦%، يكون معدل التضخم الفعلي ٠%. إنه أيضاً الوضع في E2 على SRPC2: عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٢% ومعدل البطالة ٦%، يكون معدل التضخم الفعلي ٢%. وهو الوضع في E4 على SRPC4: عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٤% ومعدل البطالة ٦%، يكون معدل التضخم الفعلي ٤%. يُعرف معدل البطالة الذي لا يتغير فيه التضخم

بمرور الوقت، المتمثل بـ ٦% في الشكل (١٥-١١)، باسم معدل التضخم غير المتسارع للبطالة، المتمثل بالاختصار NAIRU. معدلات البطالة التي تقل عن NAIRU تؤدي إلى تضخم متسارع ولا يمكن الحفاظ عليها. يعتقد معظم خبراء الاقتصاديات الكلية أن هناك NAIRU وأنه لا توجد مقايضة طويلة المدى بين البطالة والتضخم. يمكننا الآن شرح أهمية الخط العمودي LRPC. إنه منحني فيليبس طويل المدى، العلاقة بين البطالة والتضخم على المدى الطويل، بعد أن كان لتوقعات التضخم الوقت الكافي للتكيف مع التجربة. إنه عمودي لأن أي معدل بطالة أقل من NAIRU يؤدي إلى تضخم متسارع باستمرار (وهذه نقطة لم نؤكددها بعد، أي معدل بطالة أعلى من NAIRU يؤدي إلى تباطؤ التضخم). وبعبارة أخرى، فإنه يظهر أن معدل البطالة أقل من NAIRU لا يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل.

* معدل التضخم غير المتسارع للبطالة، أو NAIRU، هو معدل البطالة الذي لا يتغير فيه التضخم بمرور الوقت.

* يوضح منحني فيليبس طويل المدى العلاقة بين البطالة والتضخم بعد أن يكون لتوقعات التضخم الوقت الكافي للتكيف مع التجربة.

المعدل الطبيعي، إعادة النظر

في وقت سابق من هذا الفصل، قدمنا مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة، المعدل الطبيعي للبطالة الذي يتقلب حوله معدل البطالة الفعلي. الآن قدمنا

مفهوم NAIRU. كيف يرتبط هذان المفهومان ببعضهما البعض؟ الإجابة: هي أن NAIRU هو اسم آخر للمعدل الطبيعي. إن مستوى البطالة الذي "يحتاجه" الاقتصاد من أجل تجنب تسارع التضخم يساوي مجموع البطالة الاحتكاكية بالإضافة إلى البطالة الهيكلية. في الواقع، يقدر الاقتصاديون المعدل الطبيعي للبطالة من خلال البحث عن أدلة حول NAIRU. على سبيل المثال، الطريقة التي علمت بها الدول الأوروبية أن معدلات البطالة الطبيعية لديها كانت ٩% أو أكثر كانت من خلال تجربة غير سارة: في أواخر الثمانينيات، ومرة أخرى في أواخر التسعينيات، بدأ التضخم الأوروبي في التسارع إذ بدأت معدلات البطالة، التي كانت أعلى من ٩%، في الاقتصادات الرئيسية بالانخفاض، مقتربة من ٨%. في وقت سابق من هذا الفصل، استخدمنا تقديرات ميزانية الكونغرس لمعدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة.

لدى مكتب الميزانية بالكونغرس نموذج يتنبأ بالتغيرات في معدل التضخم بناءً على انحراف معدل البطالة الفعلي عن المعدل الطبيعي. وبالنظر إلى البيانات المتعلقة بالبطالة الفعلية والتضخم، يمكن استخدام هذا النموذج لاستنتاج تقديرات المعدل الطبيعي، ومن هنا تأتي أرقام مكتب الكونغرس.

قبل الانتقال للفقرة التالية، نذكر بما يلي: معدل التضخم غير المتسارع للبطالة، أو NAIRU، هو معدل البطالة الذي لا يتغير فيه التضخم بمرور الوقت. أما منحنى فيليبس طويل المدى فيوضح العلاقة بين البطالة والتضخم بعد أن يكون لتوقعات التضخم الوقت الكافي للتكيف مع التجربة.

حالة الاقتصاد في العمل

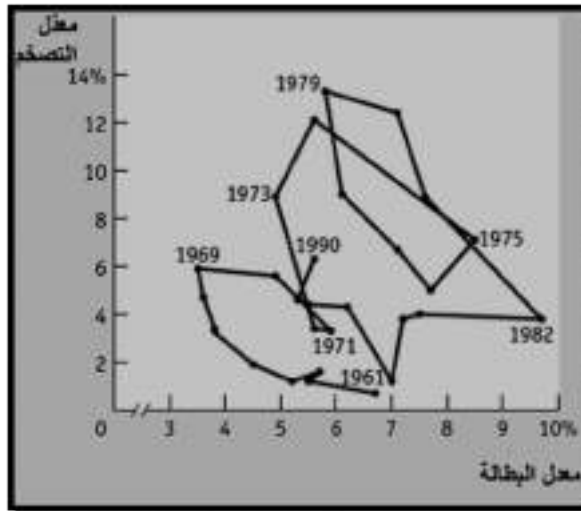
من السبعينيات المخيفة للتسعينيات الرائعة

في وقت سابق، رأينا أن التجربة خلال الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية تبدو وكأنها تظهر وجود منحنى فيليبس قصير المدى للاقتصاد الأمريكي، مع مفاضلة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم، لكن بعد عام ١٩٦٩، انهارت تلك العلاقة الظاهرة. يوضح الشكل (١٥-١٢) مسار معدلات البطالة والتضخم من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٩٠. يبدو المسار أشبه بقطعة خيوط متشابكة أكثر من كونه منحنى أملس.

خلال معظم فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عانى الاقتصاد مزيجاً من معدلات البطالة فوق المتوسط إلى جانب معدلات التضخم غير المسبوقة في التاريخ الأمريكي الحديث. أصبحت هذه الحالة تعرف باسم "الركود التضخمي" للركود المقترن بالتضخم. على النقيض من ذلك، في أواخر التسعينيات، كان الاقتصاد يشهد مزيجاً سعيداً من البطالة المنخفضة والتضخم المنخفض. ما الذي يفسر هذه التطورات؟ يكمن جزء من الإجابة في دور صدمات العرض. عانى الاقتصاد خلال السبعينيات سلسلة من صدمات العرض المعاكسة. ارتفعت أسعار النفط، على وجه الخصوص، إذ أدت الحروب والثورات في الشرق الأوسط إلى انخفاض إمدادات النفط وتعمد البلدان المصدرة للنفط كبح الإنتاج لرفع الأسعار. كان هناك أيضاً تباطؤ في نمو إنتاجية العمل، ربما قد يكون ساهم في ضعف الأداء

الاقتصادي. في المقابل، كانت صدمات العرض إيجابية خلال التسعينيات. كانت أسعار النفط والمواد الخام الأخرى تنخفض بشكل عام، وتسارع نمو الإنتاجية. على نفس القدر من الأهمية، كان دور التضخم المتوقع. كما ذكرنا سابقاً في الفصل، تسارع التضخم خلال الستينيات نتيجة للطفرة الاقتصادية. خلال سبعينيات القرن الماضي، توقع الجمهور ارتفاع معدل التضخم، وقد تم دمج ذلك في منحنى فيليبس قصير المدى. لقد تطلب الأمر جهداً مستداماً ومكلفاً خلال الثمانينيات لخفض التضخم. سنصف هذا الجهد في الفصل السادس عشر. ومع ذلك، كانت النتيجة أن التضخم المتوقع كان منخفضاً جداً بحلول أواخر التسعينيات، مما سمح للتضخم الفعلي بأن يكون منخفضاً حتى مع معدلات بطالة منخفضة.

الشكل (١٥-١٢): البطالة والتضخم ١٩٦١ - ١٩٩٠



في الشكل (١٥-١٢): خلال السبعينيات من القرن الماضي، انهارت علاقة منحني فيليبس قصير المدى التي بدت وكأنها ناجحة في الستينيات، إذ عانى الاقتصاد مزيجاً من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع. يعتقد الاقتصاديون أن هذا كان نتيجة لصدمات العرض المعاكسة وتراكم التضخم المتوقع. انخفض التضخم خلال الثمانينيات، وكانت التسعينيات فترة بطالة منخفضة وتضخم منخفض.

المصدر: مكتب إحصاءات العمل.

مراجعة سريعة:

- يوضح منحني فيليبس قصير المدى العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم.
- تؤدي الزيادة في معدل التضخم المتوقع إلى دفع منحني فيليبس قصير المدى إلى الأعلى: فكل نقطة مئوية إضافية للتضخم المتوقع تدفع معدل التضخم الفعلي في أي معدل بطالة معين للأعلى بمقدار نقطة مئوية واحدة.
- أي معدل بطالة أقل من NAIRU يؤدي إلى تضخم متسارع باستمرار. منحني فيليبس طويل المدى عمودي لأنه لا توجد مقايضة طويلة بين البطالة والتضخم.

تحقق من فهمك ١٥-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. اشرح كيف يمكن اعتبار منحني فيليبس قصير المدى بمثابة العلاقة بين البطالة الدورية ومعدل التضخم الفعلي فوق معدل التضخم المتوقع.
٢. لماذا لا توجد مقايضة طويلة المدى بين البطالة والتضخم؟

نظرة مستقبلية:

يعتقد عدد قليل من الاقتصاديين الآن أن سياسة الحكومة يمكن أن تقاير معدلات التضخم المرتفعة إلى معدلات البطالة المنخفضة إلا على المدى القصير. ومع ذلك، شهدت الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى فترات تضخم كبير. في بعض الأوقات والأماكن، وصل معدل التضخم إلى آلاف بالمئة. في المقابل، أصبح الانكماش، انخفاض الأسعار، مصدر قلق في بعض البلدان الأخرى. في الفصل السادس عشر سننظر في سبب حدوث التضخم والضرر الذي يمكن أن يحدثه إذا لم تتم إدارته بشكل جيد. سننظر أيضاً في سبب صعوبة القضاء على التضخم بمجرد أن يتوقعه الجمهور. وسنستكشف الوجه الآخر للعملة، مخاطر الانكماش.

الملخص العام للفصل:

١. يوجد دائماً قدر إيجابي من البطالة في الاقتصاد: البحث عن وظيفة يؤدي إلى بطالة احتكاكية. قد تكون هناك أيضاً بطالة هيكلية ناتجة عن عوامل تشمل الحد الأدنى للأجور والنقابات والأجور الفعالة والآثار الجانبية لسياسات الحكومة.

٢. تشكل البطالة الاحتكاكية والهيكلية المعدل الطبيعي للبطالة. إنه معدل يمكن أن يتغير بالفعل بمرور الوقت، ففي أي وقت، يتقلب معدل البطالة الفعلي حول المعدل الطبيعي بسبب دورة العمل. البطالة الدورية مرتبطة بفجوة الإنتاج: عندما تكون فجوة الإنتاج موجبة، تكون البطالة الدورية سالبة؛ عندما تكون فجوة الإنتاج سلبية، تكون البطالة الدورية موجبة. ومع ذلك، فإن التقلبات في البطالة الدورية أصغر من التقلبات في فجوة الإنتاج، وهي حقيقة يلتزم بها قانون أوكون.

٣. على عكس العديد من الأسواق، لا يتحرك سوق العمل بسرعة نحو التوازن. يعكس هذا جزئياً المفاهيم الخاطئة من جانب العمال وأرباب العمل بشأن حالة السوق. يبدو أن الأجور الثابتة تلعب دوراً أيضاً، إذ تعمل على إبطاء تعديل الأجور حتى في غياب المفاهيم الخاطئة. الأسعار (بما في ذلك معدل الأجور) بطيئة أيضاً في التكيف في بعض الحالات، مما يعكس جزئياً تكاليف القائمة لتغير الأسعار.

٤. يوضح منحني فيليبس قصير المدى وجود علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. يرتبط منحني فيليبس قصير المدى بمنحني العرض الإجمالي في المدى القصير. يعتقد خبراء الاقتصاديات الكلية اليوم أن منحني فيليبس قصير المدى يتحول مع التغيرات في معدل التضخم المتوقع. نظراً لأن التوقعات تتغير مع التجربة، فإن محاولات إبقاء معدل البطالة منخفضاً باستمرار لا تؤدي إلى ارتفاع التضخم فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تسارع التضخم باستمرار. معدل التضخم غير المتسارع للبطالة، أو NAIRU، هو معدل البطالة الذي يكون فيه التضخم مستقراً. إنه يساوي المعدل الطبيعي للبطالة. منحني فيليبس طويل المدى عمودي لأنه لا توجد مقايضة بين معدل البطالة ومعدل التضخم على المدى الطويل.

المصطلحات الرئيسية:

تكاليف القائمة	قانون أوكون	البحث عن وظيفة
منحني فيليبس قصير المدى	البطالة الدورية	البطالة الاحتكاكية
معدل التضخم المتوقع	فجوة الناتج	البطالة الهيكلية
المعدل الطبيعي للبطالة	أجور ثابتة	أجور الكفاءة
منحني فيليبس طويل المدى	معدل تضخم غير متسارع للبطالة، أو NAIRU	

مسائل للحل:

١. في كل من المواقف التالية، ما نوع البطالة التي تواجهها ميلاني؟

أ. بعد الانتهاء من مشروع برمجة معقد، تم تسريح ميلاني. إن احتمالات حصولها على وظيفة جديدة تتطلب مهارات مماثلة جيدة، وقد

اشتركت في خدمة توظيف المبرمجين. لقد فوتت عروض عمل منخفضة الأجر.

ب. عندما رفضت ميلاني وزملائها قبول التخفيضات في الأجور، أسند صاحب عملها مهام البرمجة إلى عمال في بلد آخر. تحدث هذه الظاهرة في جميع أنحاء صناعة البرمجة.

ج. بسبب الركود الحالي في الإنفاق الاستثماري، تم تسريح ميلاني من وظيفتها البرمجية. يعدها صاحب العمل بإعادة توظيفها عندما يتحسن العمل.

٢. كل شهر، عادة في أول جمعة من الشهر، يصدر مكتب إحصاءات العمل ملخص حالة التوظيف للشهر السابق. يتعلق جزء من المعلومات التي تم إصدارها بمدة بقاء الأفراد عاطلين عن العمل. انتقل إلى www.bls.gov للعثور على أحدث تقرير. في الصفحة الرئيسية لمكتب إحصاءات العمل، انقر فوق معدل البطالة في منتصف الصفحة، واختر ملخص حالة التوظيف، ثم انقر فوق الجدول المعنون

"الأشخاص العاطلون عن العمل حسب مدة البطالة". استخدم الأرقام المعدلة موسمياً للإجابة عن الأسئلة التالية:

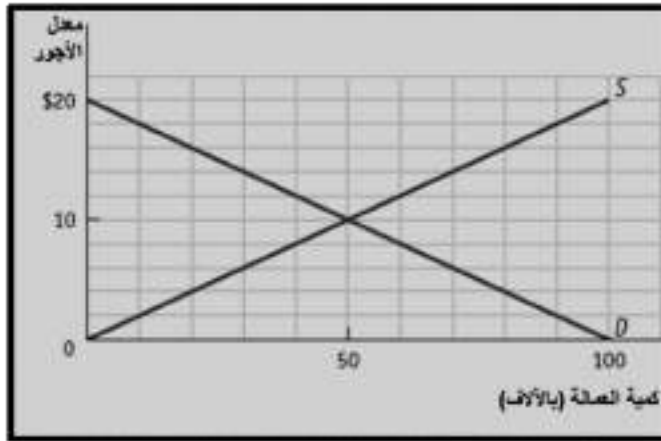
أ. كم عدد العمال العاطلين عن العمل لأقل من ٥ أسابيع؟ ما هي النسبة المئوية لجميع العمال العاطلين عن العمل التي يمثلها هؤلاء العمال؟ كيف تقارن هذه الأرقام ببيانات الشهر السابق؟

ب. كم عدد العمال العاطلين عن العمل ٢٧ أسبوعاً أو أكثر؟ ما هي النسبة المئوية لجميع العمال العاطلين عن العمل التي يمثلها هؤلاء العمال؟ كيف تقارن هذه الأرقام ببيانات الشهر السابق؟

ج. ما هي المدة التي ظل فيها العامل العادي عاطلاً عن العمل (متوسط المدة بالأسابيع)؟ كيف يقارن هذا بمتوسط بيانات الشهر السابق؟

د. بمقارنة آخر شهر توجد بيانات عنه بالشهر السابق، هل تحسنت مشكلة البطالة طويلة المدى أم تدهورت؟

٣. لا يوجد سوى سوق عمل واحد في بروفنكتيا. يتمتع جميع العمال بنفس المهارات وتقوم جميع الشركات بتوظيف عمال بهذه المهارات. استخدم الرسم البياني المرافق، الذي يوضح العرض والطلب على العمالة، للإجابة عن الأسئلة التالية:



أ. ما هو معدل الأجر المتوازن في بروفنكتيا؟ عند معدل الأجور هذا، ما هو مستوى التوظيف وحجم القوى العاملة ومعدل البطالة؟

ب. إذا حددت حكومة بروفنكتيا حداً أدنى للأجور يساوي ١٢ دولاراً، فما هو مستوى التوظيف، وحجم القوة العاملة، ومعدل البطالة؟

ج. إذا تساومت النقابات مع الشركات في بروفنكتيا وحددت معدل أجر يساوي ١٤ دولاراً، فما هو مستوى التوظيف وحجم القوى العاملة ومعدل البطالة؟

د. إذا كان الاهتمام بالاحتفاظ بالعمالين وتشجيع العمل عالي الجودة يقود الشركات إلى تحديد معدل أجر يساوي ١٦ دولاراً، فما هو مستوى التوظيف وحجم القوة العاملة ومعدل البطالة؟

٤. في نورثلانديا، لا توجد عقود عمل، أي إنه يمكن إعادة التفاوض على معدلات الأجور في أي وقت. ولكن في ساوثلانديا، يتم تحديد معدلات الأجور في بداية كل عام فردي وتستمر لمدة عامين. لماذا قد يكون للانخفاضات المتساوية الحجم في الناتج الإجمالي بسبب انخفاض الطلب الإجمالي تأثيرات مختلفة على حجم ومدة البطالة في هذين الاقتصادين؟

٥. في أي من الحالات التالية من المرجح أن توجد أجور الكفاءة؟ ولماذا؟

أ. تعمل جين ورئيسها كفريق لبيع الآيس كريم.

ب. تباع جين الآيس كريم دون أي إشراف مباشر من قبل رئيسها.
ج. تتحدث جين الكورية وتبيع الآيس كريم في حي يتحدث سكانه اللغة الكورية كلغة أساسية. من الصعب العثور على عامل آخر لبيع الآيس الكريم يتحدث الكورية.

٦. كيف ستؤثر التغييرات التالية على المعدل الطبيعي للبطالة؟

أ. تقلل الحكومة من الوقت الذي يمكن للعامل العاطل عن العمل خلاله تلقي المزايا.

ب. يركز المزيد من المراهقين على دراستهم ولا يبحثون عن وظائف إلا بعد الكلية.

ج. تؤدي زيادة الوصول إلى الإنترنت إلى قيام كل من أصحاب العمل المحتملين لاستخدام الإنترنت لإدراج الوظائف، وقيام الموظفين المحتملين بالعثور عليها.

د. رفض عضوية الاتحاد.

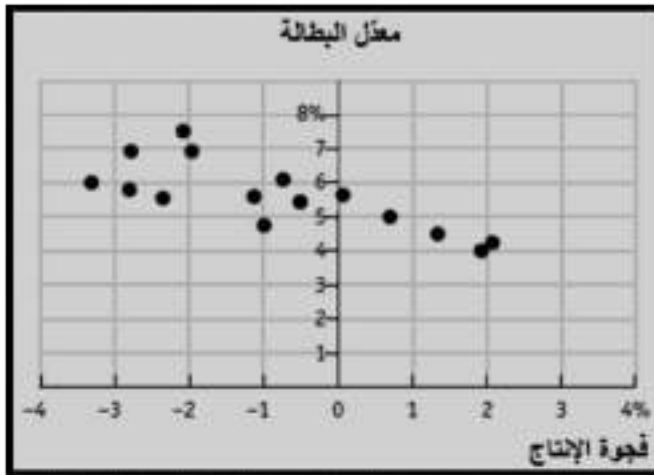
٧. مع تقاليد المثلثة في الحصول على وظيفة مدى الحياة لمعظم المواطنين، ذات يوم كانت اليابان تشهد معدل بطالة أقل بكثير من معدل البطالة في الولايات المتحدة؛ من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٥، تجاوز معدل البطالة في اليابان ٣% لمرة واحدة فقط. ومع ذلك، منذ انهيار سوق الأوراق المالية في عام ١٩٨٩ وتباطؤ النمو الاقتصادي في التسعينيات، انهار نظام العمل مدى

الحياة وارتفعت البطالة إلى أكثر من ٥% في عام ٢٠٠٣. اشرح التأثير المحتمل لهذه التغييرات الأخيرة في اليابان على معدل البطالة الطبيعي الياباني.

٨. يوضح الرسم البياني المبعثر التالي العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الإنتاج في الولايات المتحدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤. ارسم خطاً مستقيماً من خلال النقاط المبعثرة في الشكل. افترض أن هذا الخط يمثل قانون أوكون:

$$\text{معدل البطالة} = b - (m \times \text{فجوة الإنتاج})$$

b تمثل رمز التقاطع العمودي، و m تمثل رمز المنحدر



ما هو معدل البطالة عندما يساوي الناتج الإجمالي الناتج المحتمل؟
 ماذا سيكون معدل البطالة إذا كانت فجوة الإنتاج ٢%؟ ماذا لو كانت فجوة الإنتاج ٣%؟ ماذا تخبرنا هذه النتائج عن المعامل m في قانون أوكون؟

٩. بعد أن عانوا من الركود خلال العامين الماضيين، كان سكان ألبانيا يتطلعون إلى انخفاض معدل البطالة. لكن بعد ستة أشهر من النمو الاقتصادي الإيجابي، ظل معدل البطالة كما كان في نهاية فترة الركود. كيف تفسر سبب عدم انخفاض معدل البطالة على الرغم من أن الاقتصاد كان يشهد نمواً اقتصادياً؟

١٠. بسبب الاختلافات التاريخية، غالباً ما تختلف البلدان في مدى سرعة دمج التغيير في التضخم الفعلي بالتغيير في التضخم المتوقع. في بلد مثل اليابان كان لديه تضخم ضئيل للغاية في الذاكرة الحديثة، سوف يستغرق الأمر وقتاً أطول حتى ينعكس التغيير في معدل التضخم الفعلي بتغيير مماثل في معدل التضخم المتوقع. في المقابل، في بلد مثل الأرجنتين، الذي شهد مؤخراً تضخماً مرتفعاً للغاية، سينعكس التغيير في معدل التضخم الفعلي على الفور في تغيير مماثل في معدل التضخم المتوقع. ماذا يعني هذا بالنسبة لمنحنيات فيليبس قصيرة المدى وطويلة المدى في هذين النوعين من البلدان؟ ماذا يعني هذا بشأن فعالية السياسة النقدية والمالية لخفض معدل البطالة؟

١١. يوضح الجدول المرفق بيانات لمتوسط المعدلات السنوية للبطالة والتضخم لاقتصاد بريطانيا من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤. استخدمها لبناء مخطط مبعر مشابه للشكل (١٥-٩). هل البيانات متوافقة مع منحنى فيليبس قصير المدى؟ إذا اتبعت الحكومة سياسات نقدية توسعية في المستقبل لإبقاء معدل البطالة دون المعدل الطبيعي للبطالة، فما مدى فعالية هذه السياسة؟

معدل التضخم	معدل البطالة	العام
٢,٥ %	٤ %	١٩٩٥
٥ %	٢ %	١٩٩٦
١ %	١٠ %	١٩٩٧
١,٣ %	٨ %	١٩٩٨
٢ %	٥ %	١٩٩٩
٤ %	٢,٥ %	٢٠٠٠
١,٧ %	٦ %	٢٠٠١
١٠ %	١ %	٢٠٠٢
٣ %	٣ %	٢٠٠٣
١,٥ %	٧ %	٢٠٠٤

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل السادس عشر

التضخم، وانحسار التضخم، والانكماش

ما ستعلمه في هذا الفصل:

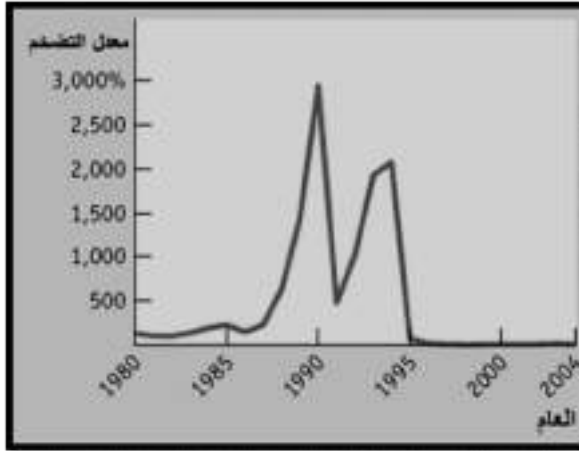
- لماذا يمكن أن تؤدي جهود تحصيل ضريبة التضخم عن طريق طباعة النقود إلى ارتفاع معدلات التضخم؟
- كيف يمكن أن يتحول التضخم المرتفع إلى تضخم مفرط بينما يحاول الجمهور تجنب دفع ضريبة التضخم؟
- التكاليف الاقتصادية للتضخم وانحسار التضخم، والجدل حول المعدل الأمثل للتضخم.
- لماذا يصعب إنهاء حتى المستويات المعتدلة من التضخم؟
- لماذا يعدّ الانكماش مشكلة للسياسة الاقتصادية، ويقود صانعي السياسات إلى تفضيل معدل تضخم منخفض ولكن إيجابي.

القصة الافتتاحية للفصل: الأجور بالساعة

في أمريكا الحديثة، نشكو من التضخم عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة على مدار العام. لكن أولئك الذين عاشوا خلال أواخر السبعينيات يسخرون ويتذكرون متى ارتفعت الأسعار بنسبة تصل إلى ١٣% في

السنة. وفي أوقات وأماكن أخرى، ارتفع التضخم أكثر بكثير. على سبيل المثال، يوضح الشكل المرافق معدل التضخم في البرازيل من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤. كما سنرى، كانت هناك سنوات عديدة كان فيها معدل التضخم البرازيلي مكوناً من ثلاثة أرقام، وهناك سنوات كان يتألف من أربعة أرقام.

لمعرفة ما كان يشعر به أي مستهلك برازيلي خلال هذه الفترة، لنضع في اعتبارنا ما يحدث لسعر غالون من الغاز على مدار عام بمعدل تضخم يبلغ ٣٠٠٠%، وهو ما يعادل معدل التضخم في البرازيل في عام ١٩٩٠. بهذا المعدل، فإن سعر غالون الغاز الذي يكلف ٣ دولارات في بداية العام سيكلف ٩٠ دولاراً بحلول نهاية العام. ببعض الأشهر، وصل مستوى التضخم في البرازيل لفترة وجيزة إلى ٥٠% شهرياً، والذي يستخدمه الاقتصاديون كخط فاصل تقريبي بين مجرد التضخم المرتفع والتضخم المفرط. ومع ذلك، كانت تجربة البرازيل في الواقع معتدلة جداً مقارنةً بأشهر مثل في التاريخ عن التضخم المفرط، الذي كان في ألمانيا في ١٩٢٢-١٩٢٣.



مع اقتراب نهاية التضخم الجامح الألماني، كانت الأسعار ترتفع بنسبة ١٦% يومياً، وهو ما يعني، من خلال المضاعفة، زيادة بنحو ٥٠٠ مليار في المئة على مدار خمسة أشهر. أصبح الناس مترددين جداً في الاحتفاظ بالنقود الورقية، التي كانت تفقد قيمتها كل ساعة، حتى إنه تم استخدام البيض وكتل الفحم في التداول كعملة. ستدفع الشركات الألمانية لعمالها عدة مرات في اليوم حتى يتمكنوا من إنفاق أرباحهم قبل أن يفقدوا قيمتها (مما يضفي معنى جديداً على مصطلح الأجر بالساعة). تقول الأسطورة إن الرجال الذين يجلسون في الحانة سيطلبون زجاجتين من البيرة في كل مرة، خوفاً من ارتفاع سعرها حين يطلبونها مرة ثانية! ما الذي يسبب نوبات ارتفاع التضخم؟ وكيف انتهت هذه النوبات؟

في هذا الفصل، سنلقي نظرة على الأسباب الكامنة وراء التضخم، وسنقوم أيضاً بفحص تكاليف التضخم، التي ليست واضحة كما قد نتخيل. سنرى أن انخفاض مستوى السعر، أو الانكماش، له مشاكله الخاصة. وسنلقي نظرة على المشكلات المرتبطة بانحسار التضخم، وانخفاض معدل التضخم.



نسمي ما رأيناه في الولايات المتحدة بالتضخم! كما هو موضح في الرسم البياني السابق، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، أظهرت البرازيل كيف يبدو التضخم الخطير حقاً، ما يقرب من ٣٠٠٠% سنوياً. في عام ١٩٩٢، على أمل الحصول على الراحة، خرج البرازيليون إلى الشوارع مطالبين بقيادة جديدة.

النقود والتضخم

على الرغم من أن التضخم في الولايات المتحدة أقل بكثير اليوم مما كان عليه خلال السبعينيات، وبعيداً كل البعد عن التجربة الأخيرة للبرازيل، لا يزال الجمهور ووسائل الإعلام الأمريكية تولي اهتماماً وثيقاً للتضخم. عندما تطلب من أي أمريكي أن يذكر بعض المشكلات الخطيرة التي يواجهها الاقتصاد، من المحتمل أن تسمع كلمة التضخم.

روبرت شيلر، الاقتصادي في جامعة ييل، قام بفعل أمر مشابه في منتصف التسعينيات، وبالفعل، وجد شيلر أن الأمريكيين يعتبرون التضخم مشكلة. ثلاثة أرباع الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون: "التضخم يضر بالقوة الشرائية الحقيقية، ويجعلني أفقر". بينما أكثر من نصف المستجيبين اعتقدوا أن: "منع التضخم المرتفع هو أولوية وطنية مهمة، لا تقل أهمية عن منع تعاطي المخدرات أو منع تدهور جودة مدارسنا".

مع ذلك، وجد شيلر أن الاقتصاديين المحترفين نادراً ما يشاركون بالتفكير بهذه المخاوف. يعتقد ١٢% فقط من الاقتصاديين الذين شملهم

الاستطلاع أن التضخم يجعلهم أكثر فقراً، واعتبر ١٨% فقط منهم أن منع التضخم أولوية وطنية مهمة. لماذا يميل الاقتصاديون إلى الاختلاف كثيراً عن عامة الناس في انطباعاتهم عن التضخم، على الأقل بالمستويات المعتدلة التي واجهتها دول مثل الولايات المتحدة؟ تكمن الإجابة في تصور الناس لكيفية تأثير التضخم عليهم. غالباً ما ينظر الناس إلى التضخم على أنه يقلل من قيمة زيادة رواتبهم؛ ومع ذلك، يجادل الاقتصاديون بأن التضخم يؤدي إلى زيادات اسمية أعلى في الأجور ومن ثم لا يقلل تلقائياً من القوة الشرائية للأسر. حتى الاقتصاديون الذين لا يعدّون المستوى المعتدل للتضخم مشكلة خطيرة ما زالوا يعتقدون أنه يمكن أن تكون هناك تكاليف مرتبطة بهذا التضخم. لفهم التكاليف الحقيقية للتضخم، نحتاج أولاً إلى تحليل أسبابه.

كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، يمكن أن يكون لمستويات التضخم المعتدلة مثل تلك التي شهدتها الولايات المتحدة، حتى التضخم المكون من رقمين في أواخر السبعينيات، أسبابٌ معقدةٌ. التضخم المرتفع للغاية يرتبط دائماً بالزيادات السريعة في العرض النقدي. لفهم السبب، نحتاج إلى إعادة النظر في تأثير التغييرات في العرض النقدي على مستوى السعر الإجمالي، ثم ننتقل إلى الأسباب التي تدفع الحكومات أحياناً إلى زيادة العرض النقدي بسرعة كبيرة.

النقود والأسعار، إعادة النظر

لقد تعلمنا في الفصل الرابع عشر أن الزيادة في العرض النقدي على المدى القصير تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن طريق خفض معدل الفائدة وتخفيف الإنفاق الاستثماري وإنفاق المستهلكين. ومع ذلك، على المدى الطويل، ومع ارتفاع الأجور الاسمية وغيرها من الأسعار الثابتة، يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستواه الأصلي. لذلك، على المدى الطويل، فإن أي زيادة بنسبة مئوية معينة في العرض النقدي لا تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إنما وبدلاً من ذلك، عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، تؤدي الزيادة إلى ارتفاع بنسبة متساوية في مستوى السعر الإجمالي؛ أي أن أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد، بما في ذلك الأجور الاسمية وأسعار السلع الوسيطة، سترتفع. وعندما يرتفع مستوى السعر الإجمالي، أسعار جميع السلع والخدمات النهائية ترتفع أيضاً. نتيجة لذلك، تؤدي الزيادة في العرض النقدي الاسمي، M ، على المدى الطويل إلى زيادة مستوى السعر الإجمالي الذي يترك الكمية الحقيقية للنقود، M / P ، عند مستواها الأصلي. على سبيل المثال، عندما أسقطت تركيا ستة أصفار من عملتها، الليرة التركية، في كانون الثاني ٢٠٠٥، لم يتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا. الشيء الوحيد الذي تغير هو عدد الأصفار في الأسعار: فبدلاً من شيء يكلف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة، أصبح سعره ٢ ليرة.

عند تحليل التغيرات الكبيرة في مستوى السعر الإجمالي، غالباً ما يجد خبراء الاقتصاديات الكلية أنه من المفيد تجاهل التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل. بدلاً من ذلك، فهم يعملون بنموذج مبسط يحدث فيه تأثير التغيير في العرض النقدي على مستوى السعر الإجمالي بشكل فوري وليس على مدى فترة زمنية طويلة.

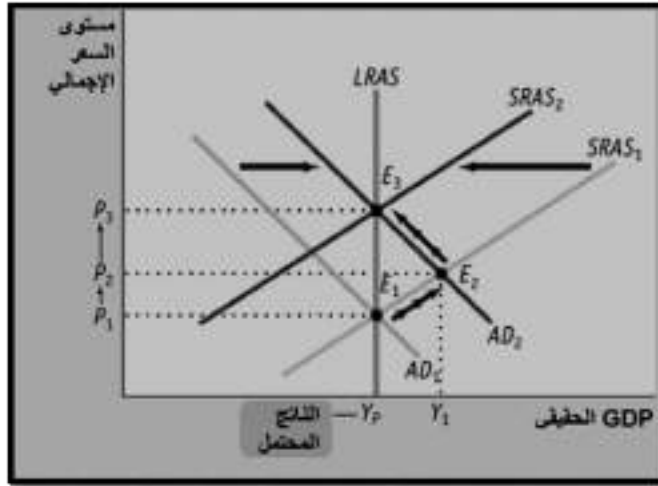
قد نقلق بشأن هذا الافتراض نظراً لأننا أكدنا في الفصول السابقة على الفرق بين المدى القصير والمدى الطويل. ومع ذلك، ولأسباب سنشرحها بعد قليل، فإن هذا افتراض معقول يجب القيام به في حالة ارتفاع التضخم. يُعرف النموذج المبسط الذي تكون فيه الكمية الحقيقية للنقود، M/P ، دائماً عند مستوى توازنها الطويل، بالنموذج الكلاسيكي لمستوى السعر، لأنه كان شائع الاستخدام من قبل الاقتصاديين "الكلاسيكيين" الذين كتبوا قبل عمل جون ماينارد كينز.

* وفقاً للنموذج الكلاسيكي لمستوى السعر، تكون الكمية الحقيقية للنقود دائماً عند مستوى توازنها على المدى الطويل.

لفهم النموذج الكلاسيكي ولماذا قد يكون مفيداً في هذا السياق، لنعد النظر في نموذج AS-AD وما يقوله عن تأثيرات زيادة العرض النقدي. (ما لم يُذكر خلاف ذلك، سنشير دائماً إلى التغيرات في العرض الاسمي للنقود). يستعرض الشكل (١٦-١) آثار الزيادة في العرض النقدي وفقاً لنموذج AS-AD. يبدأ الاقتصاد عند E_1 ، وهي نقطة توازن اقتصادي كلي على المدى القصير

والطويل. تقع عند تقاطع منحني الطلب الإجمالي AD1 ومنحني العرض الإجمالي قصير المدى SRAS1. كما أنها تقع على منحني العرض الإجمالي طويل المدى، LRAS، عند E1، يكون مستوى السعر الإجمالي للتوازن هو P1.

الشكل (١٦-١): النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر



في الشكل (١٦-١): بدءاً من E1، تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين، كما يتضح من الحركة من AD1 إلى AD2. يوجد توازن جديد قصير المدى عند E2 ومستوى سعر أعلى عند P2. تتكيف الأجور الاسمية لأعلى على المدى الطويل، وتدفع منحنى SRAS إلى اليسار إلى SRAS2. النسبة المئوية الإجمالية للزيادة في مستوى السعر من P1 إلى P3 تساوي النسبة المئوية للزيادة في العرض النقدي.

في النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر، نتجاهل الفترة الانتقالية ونفكر في مستوى السعر على أنه يرتفع إلى P3 على الفور. هذا تقدير تقريبي جيد في ظل ظروف التضخم المرتفع.

لنفترض الآن أن هناك زيادة في العرض النقدي. هذه سياسة نقدية توسعية، تعمل على تحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين، إلى AD2، وتحريك الاقتصاد إلى توازن جديد قصير المدى عند E2. ومع ذلك، بمرور الوقت تتكيف الأجور الاسمية بالزيادة استجابةً لارتفاع مستوى السعر الإجمالي، ويتحرك منحنى SRAS إلى اليسار، إلى SRAS2.

التوازن الجديد طويل المدى عند E3، ويعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستواه الأولي. كما تعلمنا في الفصل الرابع عشر، فإن الزيادة طويلة المدى في مستوى السعر الإجمالي من P1 إلى P3 تتناسب مع الزيادة في العرض النقدي. نتيجة لذلك، لا تؤثر التغيرات في العرض النقدي على المدى الطويل على الكمية الحقيقية للنقود، M / P ، أو على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يكون المال على المدى الطويل، كما تعلمنا، محايد.

يتجاهل النموذج الكلاسيكي مستوى السعر الحركة قصيرة المدى من E1 إلى E2، بافتراض أن الاقتصاد ينتقل مباشرة من توازن طويل المدى إلى توازن آخر طويل المدى. بمعنى آخر، يتم الافتراض أن الاقتصاد ينتقل

مباشرة من E1 إلى E3 وأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يتغير أبداً
استجابة لتغير في العرض النقدي. في الواقع، في النموذج الكلاسيكي يتم
تحليل تأثيرات التغيرات في العرض النقدي كما لو كانت منحنيات
العرض الإجمالي على المدى القصير ومنحنيات العرض الإجمالي طويلة
المدى رأسية.

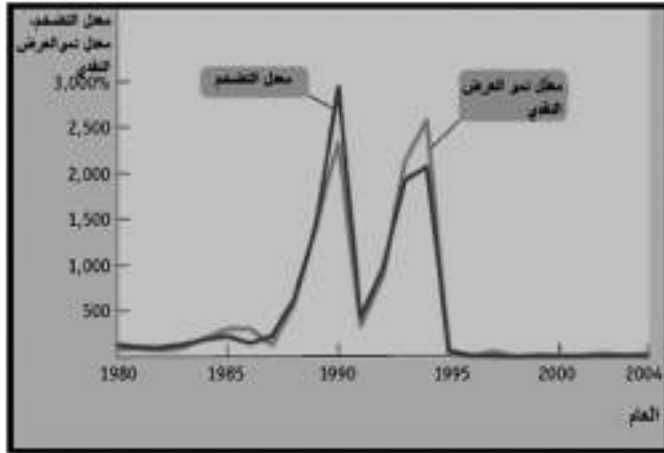
في الواقع، هذا افتراض ضعيف خلال فترات التضخم المنخفض،
ومع انخفاض معدل التضخم، قد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى
يتفاعل العمال والشركات مع التوسع النقدي من خلال زيادة الأجور
والأسعار. وفي هذا السيناريو تكون بعض الأجور الاسمية وأسعار بعض
السلع ثابتة على المدى القصير. نتيجة لذلك، يوجد منحنى SRAS مائل إلى
الأعلى والتغيرات في العرض النقدي يمكن أن تغير بالفعل الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي على المدى القصير. لكن ماذا عن فترات التضخم المرتفع؟
الجواب أنه في مواجهة التضخم المرتفع، لاحظ الاقتصاديون أن ثبات
الأجور والأسعار الاسمية على المدى القصير يميل إلى الاختفاء. يسارع
العمال والشركات، الذين لديهم وعي بالتضخم، إلى رفع أجورهم
وأسعارهم استجابة للتغيرات في العرض النقدي.

هذا يعني أنه في ظل التضخم المرتفع، يكون هناك تعديل أسرع
للأجور وأسعار السلع الوسيطة مما يحدث في حالة التضخم المنخفض.

لذلك ينحرف منحني العرض الإجمالي في المدى القصير إلى اليسار بسرعة أكبر وهناك عودة أسرع إلى التوازن على المدى الطويل في ظل التضخم المرتفع. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يكون النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر تقريبياً جيداً للواقع بالنسبة للاقتصادات التي تعاني ارتفاع معدلات التضخم باستمرار.

توضح فقرة "للعقول المتسائلة" التالية هذه النقطة بشكل أكبر. إن نتيجة هذا التعديل السريع لجميع الأسعار في الاقتصاد هي أنه في البلدان ذات التضخم المرتفع باستمرار، يتم ترجمة التغيرات في عرض النقود بسرعة إلى تغييرات في معدل التضخم. دعونا ننظر مرة أخرى إلى البرازيل. يوضح الشكل (١٦-٢) المعدل السنوي للنمو في العرض النقدي (كما تم قياسه بواسطة MI) والمعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤. كما سنرى، فإن الزيادات الحادة في العرض النقدي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تزامنت مع زيادات متساوية تقريباً في معدل التضخم. ما الذي يقود الدولة إلى زيادة العرض النقدي لديها لدرجة أن النتيجة تكون معدل تضخم بالمئات أو الآلاف في المئة؟

الشكل (١٦-٢): نمو العرض النقدي والتضخم في البرازيل



في الشكل (١٦-٢): في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، انعكست الزيادات الحادة في معدل نمو العرض النقدي في البرازيل في زيادات متزامنة تقريباً في التضخم، مع عدم وجود تأخيرات واضحة. المصدر: صندوق النقد الدولي.

للعقود المتسائلة فهرسة التضخم

عندما يشهد اقتصاد ما تضخماً مرتفعاً عاماً بعد عام، يتخذ الناس خطوات لحماية أنفسهم من التضخم المستقبلي، وعادةً ما يكون لهذه الخطوات تأثير في جعل الأسعار شديدة الحساسية للتغيرات في العرض النقدي، حتى على المدى القصير. الاستجابة المعتادة للتضخم هي الفهرسة، تتم كتابة جميع أنواع العقود بطرق تتكيف مع التضخم. على سبيل المثال، تشتمل عقود الأجور عادةً على تعديل لتكلفة المعيشة، أو ما يعرف برمز COLA: المدفوعات للعمال ترتفع تلقائياً مع مؤشر أسعار المستهلك. تتضمن أفضل قوانين COLA المعروفة في الولايات المتحدة اليوم مزايا الضمان الاجتماعي، التي تُعدّل تلقائياً بالزيادة كل عام حسب معدل التضخم في العام السابق: إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٣% العام الماضي، فإن استحقاقات كل متقاعد تزداد بنسبة ٣%. لم تعد معظم عقود الأجور في الولايات المتحدة تحتوي على عقود تحكم خاصة بالأجور.

مع ذلك، في أواخر السبعينيات، عندما كان التضخم أعلى بكثير مما هو عليه اليوم، كانت COLA منتشرة. أفاد الخبير الاقتصادي ستيفن هولاند أن معدل مؤشر الأجور في الاقتصاد الأمريكي قد ارتفع خلال السبعينيات ثم انخفض خلال أوائل الثمانينيات، بمجرد أن بدأ التضخم في الانخفاض.

في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، تتم كتابة تعديلات مماثلة بانتظام في عقود العمل واتفاقيات الإيجار وعقود القروض وما إلى ذلك. على سبيل المثال، خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات في البرازيل، تمت فهرسة كل عقد تقريباً يتضمن تأخير السداد في المستقبل من أجل التضخم.

تؤثر الفهرسة في تسريع استجابة مستوى السعر الإجمالي للتغيرات في العرض النقدي، حتى في الاقتصاد بدون فهرسة، تؤدي الزيادة في العرض النقدي بسرعة إلى ارتفاع أسعار بعض أنواع السلع، مثل المواد الخام. أما في اقتصاد عالي الفهرسة، تغذي هذه الأسعار المرتفعة التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك، وهذا بدوره يؤدي بسرعة إلى زيادات في الأجور، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار الأخرى، التي تغذي بدورها الأجور، وما إلى ذلك. والنتيجة هي أن المدى الطويل، الفترة التي تؤدي فيها الزيادة في العرض النقدي إلى رفع مستوى السعر الإجمالي بنفس النسبة المئوية، تصل بسرعة كبيرة، عادةً في غضون أشهر.

ضريبة التضخم

تستخدم الاقتصادات الحديثة النقود الورقية، وهي قطع من الورق ليس لها قيمة جوهرية ولكنها مقبولة كوسيلة للتبادل. في الولايات المتحدة ومعظم البلدان الغنية الأخرى، يتم وضع القرار بشأن عدد الأوراق التي يجب إصدارها في أيدي بنك مركزي مستقل إلى حد ما عن العملية السياسية. ومع ذلك، يتخذ القادة السياسيون القرار النهائي بشأن طباعة

المزيد من الأموال أم لا. ما الذي يمنع الحكومة من دفع بعض نفقاتها، ليس عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض، ولكن ببساطة عن طريق طباعة النقود؟ الجواب: لا شيء. في الواقع، الحكومات، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة، تفعل ذلك طوال الوقت. كيف يمكن للحكومة الأمريكية أن تفعل ذلك، بالنظر إلى أن الاحتياطي الفيدرالي يصدر المال وليس الخزانة؟ الجواب هو أن الخزانة والاحتياطي الفيدرالي يعملان في تناغم وتوافق. تصدر وزارة الخزانة الديون لتمويل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ويقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بتحويل الدين إلى نقود من خلال إنشاء الأموال وإعادة شراء الدين من الجمهور من خلال مشتريات السوق المفتوحة لسندات الخزانة. في الواقع، يمكن للحكومة الولايات المتحدة زيادة الإيرادات عن طريق طباعة النقود، وعي بالفعل تقوم بذلك. على سبيل المثال، في تموز ٢٠٠٥، كان الأساس النقدي للولايات المتحدة، احتياطيات البنوك بالإضافة إلى العملة المتداولة، أكبر بمقدار ٢٦ مليار دولار عما كانت عليه في العام السابق. حدث هذا لأنه على مدار ذلك العام أصدر الاحتياطي الفيدرالي ٢٦ مليار دولار من الأموال أو ما يعادلها إلكترونياً وطرحها في التداول من خلال عمليات السوق المفتوحة. بعبارة أخرى، أنشأ الاحتياطي الفيدرالي الأموال من فراغ واستخدمها لشراء الأوراق المالية الحكومية القيمة من القطاع الخاص. على الرغم من حقيقة أن بنك الاحتياطي الفيدرالي مستقل رسمياً عن الحكومة الأمريكية، فإن أفعاله مكنت الحكومة من سداد ٢٦ مليار دولار من الديون

الحكومية المستحقة ليس عن طريق زيادة الإيرادات من خلال الضرائب ولكن ببساطة عن طريق طباعة النقود. هناك طريقة بديلة للنظر في ذلك وهي القول إن الحق في طباعة النقود هو في حد ذاته مصدر دخل. الحكومات لها الحق الحصري في طباعة النقود، وهي تفعل ذلك في كثير من الأحيان من أجل تمويل الإنفاق الحكومي. يشير الاقتصاديون إلى الإيرادات المتولدة من حق الحكومة في طباعة النقود باسم "رسوم صك العملة"، وهو مصطلح قديم يعود إلى العصور الوسطى.

إنه يشير إلى الحق في ختم الذهب والفضة في عملات معدنية، وفرض رسوم على ذلك، من قبل لوردات العصور الوسطى في فرنسا، إذ يقومون بحفظها لأنفسهم. تمثل "رسوم صك العملة" جزءاً صغيراً فقط (نحو ١,٥%) من ميزانية الحكومة الأمريكية، لذا فالحكومة لا تعتمد على المطبعة في دفع فواتيرها، ولكن كانت هناك مناسبات عديدة في التاريخ عندما لجأت الحكومات إلى مطابعها كمصدر أساسي للإيرادات. وفقاً للسيناريو المعتاد، تجد الحكومة نفسها تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية، وتفتقر إما إلى الكفاءة أو الإرادة السياسية للقضاء على هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق. لا تستطيع الحكومة الاقتراض لتغطية الفجوة لأن المقرضين المحتملين لن يقدموا قروضهم في ظل الخوف من استمرار ضعف الحكومة لتصبح غير قادرة على سداد ديونها. في مثل هذه الحالة، ينتهي الأمر بالحكومات إلى طباعة النقود لتغطية عجز الميزانية. لكن من خلال طباعة النقود لسداد فواتيرها، تزيد الحكومة كمية الأموال المتداولة.

وكما رأينا للتو، تُترجم الزيادات في العرض النقدي إلى زيادات كبيرة متساوية في مستوى السعر الإجمالي، لذا فإن طباعة النقود لتغطية عجز الميزانية تؤدي إلى التضخم.

من الذي يدفع ثمن السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة بأموال مطبوعة حديثاً؟ الإجابة هي أن الأشخاص الذين يمتلكون المال حالياً هم الذين يدفعون، إنهم يدفعون لأن التضخم يضعف القوة الشرائية لأموالهم. بمعنى آخر، تفرض الحكومة ضريبة تضخم، تخفيض قيمة الأموال التي يحتفظ بها الجمهور، عن طريق طباعة النقود لتغطية عجز ميزانيتها وظهور التضخم. من المفيد التفكير فيما تمثله هذه الضريبة، إذا كان معدل التضخم ٥%، فبعد عام من الآن سيشتري بقيمة ١ دولار سلعاً وخدمات اليوم تساوي ٠,٩٥ دولار فقط. هذا يعادل معدل ضريبة قدره ٥% على قيمة جميع الأموال المملوكة للجمهور.

* ضريبة التضخم هي التخفيض في قيمة الأموال التي يحتفظ بها الجمهور بسبب التضخم.

حجم ضريبة التضخم خلال فترة معينة يساوي معدل التضخم خلال تلك الفترة مضروباً في العرض النقدي:

المعادلة (١-١٦): ضريبة التضخم = معدل التضخم × العرض النقدي (الاسمي).

مع ذلك، فإن ضريبة التضخم كما حسبناها للتو قد لا تكون مؤشراً جيداً للمبلغ الحقيقي للموارد التي حصلت عليها الحكومة من الجمهور

لأنها مقياس رمزي. إذا أردنا معرفة العبء الحقيقي لضريبة التضخم على الجمهور، فعلىنا حساب ضريبة التضخم الحقيقية، التي تساوي معدل التضخم مضروباً في العرض النقدي الحقيقي:

المعادلة (١٦-٢) ضريبة التضخم الحقيقية = معدل التضخم × العرض النقدي الحقيقي.

نظراً لأنها تتكيف مع التغيرات في مستوى السعر، فإن ضريبة التضخم الحقيقي تقيس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات التي فقدها الجمهور من خلال ضريبة التضخم. كما سنرى الآن، تلعب ضريبة التضخم الحقيقية دوراً رئيسياً في العملية التي يتحول من خلالها التضخم المرتفع إلى تضخم مفرط متفجر.

منطق التضخم المفرط

التضخم يفرض ضريبة على الأفراد الذين لديهم أموال. ومثل أي ضريبة، ستقود الناس إلى تغيير سلوكهم. على وجه الخصوص، عندما يكون التضخم مرتفعاً، سيحاول الناس تجنب الاحتفاظ بالمال، وبدلاً من ذلك سيبدلونه بالسلع الحقيقية وكذلك الأصول التي تحمل فائدة مقابل المال. في مقدمة هذا الفصل، وصفنا كيف بدأ الناس، أثناء التضخم المفرط في ألمانيا، في استخدام البيض أو كتل الفحم كوسيلة للتبادل. لقد فعلوا ذلك لأن كتل الفحم حافظت على قيمتها الحقيقية بمرور الوقت لكن الأموال لم تفعل ذلك. في الواقع، خلال ذروة التضخم الألماني المفرط، غالباً ما كان الناس

يُحرقون النقود الورقية، والتي كانت أقل قيمة من الخشب. علاوة على ذلك، لا يقلل الناس من مدخراتهم المالية الاسمية فحسب، بل يقللون من مدخراتهم المالية الحقيقية. لماذا؟ الجواب: لأنه كلما زادت مدخراتهم من الأموال الحقيقية، زاد المبلغ الحقيقي للموارد التي تحصل عليها الحكومة منهم من خلال ضريبة التضخم.



في عام ١٩٢٣، كانت أموال ألمانيا قليلة جداً لدرجة أن الأطفال استخدموا أكواماً من الأوراق النقدية كأدوات بناء.

نحن الآن على استعداد لفهم كيف يمكن للبلدان أن تضع نفسها في حالات تضخم شديد. ينشأ التضخم المرتفع عندما يتعين على الحكومة تحصيل ضريبة تضخم كبيرة لتغطية عجز كبير في الميزانية. وفقاً للمعادلة (١٦-٢)، فإن ضريبة التضخم الحقيقية تساوي معدل التضخم مضروباً في العرض النقدي الحقيقي. لكن كما أوضحنا قبل قليل، في مواجهة التضخم

المرتفع، يقلل الأشخاص من المبلغ الحقيقي من الأموال التي يحتفظون بها. في المقابل، يجب على الحكومة أن تنشئ معدل تضخم أعلى لجمع نفس المبلغ من ضريبة التضخم الحقيقي التي جمعتها قبل أن يخفض الناس مدخراتهم المالية، وهو المبلغ الذي تحتاج إلى جمعه لتغطية عجز كبير في الميزانية. يستجيب الناس لهذا المعدل المرتفع الجديد للتضخم عن طريق خفض ممتلكاتهم من الأموال الحقيقية مرة أخرى. عندما تصبح العملية ذاتية التعزيز، يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة بسهولة. على الرغم من أن مبلغ ضريبة التضخم الحقيقي الذي يتعين على الحكومة تحصيله في نهاية المطاف لسداد عجزها لا يتغير، فإن معدل التضخم الذي تحتاج الحكومة لفرضه لتحصيل هذا المبلغ يرتفع، لذلك تضطر الحكومة إلى زيادة العرض النقدي بسرعة أكبر، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وما إلى ذلك. وإليك تشبيه: تخيل حكومة مدينة تحاول جمع الكثير من المال برسوم خاصة على ركوب سيارات الأجرة، ستؤدي الرسوم إلى زيادة تكلفة ركوب سيارات الأجرة، وسيؤدي ذلك إلى لجوء الأشخاص إلى البدائل المتاحة بسهولة مثل المشي أو ركوب الحافلة. مع انخفاض استخدام سيارات الأجرة، تجد الحكومة انخفاضاً في عائداتها الضريبية، ويجب أن تفرض رسوماً أعلى لجمع نفس مبلغ الإيرادات كما كان من قبل. يمكننا أن نتخيل الحلقة المفرغة التي تلت ذلك: تفرض الحكومة رسوماً على ركوب سيارات الأجرة، مما يؤدي إلى استخدام أقل لسيارات الأجرة، مما يؤدي إلى زيادة الرسوم المفروضة على سيارات الأجرة، مما يؤدي إلى تقليل استخدام سيارات الأجرة، وما إلى

ذلك. لنستبدل العرض النقدي الحقيقي لركوب سيارات الأجرة ومعدل التضخم برسوم سيارات الأجرة، وستكون لدينا قصة التضخم المفرط. يتطور سباق بين المطابع الحكومية والجمهور: تقوم المطابع بإنتاج الأموال بمعدل أسرع وأسرع، في محاولة للتعويض عن حقيقة أن الجمهور يقلل من ممتلكاته المالية الحقيقية. في مرحلة ما، ينفجر معدل التضخم إلى تضخم مفرط، ولا يرغب الناس في الاحتفاظ بأي أموال على الإطلاق. (يلجأ الأشخاص إلى التجارة بالبيض وكتل الفحم). تضطر الحكومة إلى التخلي عن استخدامها لضريبة التضخم وإغلاق المطابع.

حالة الاقتصاد في العمل

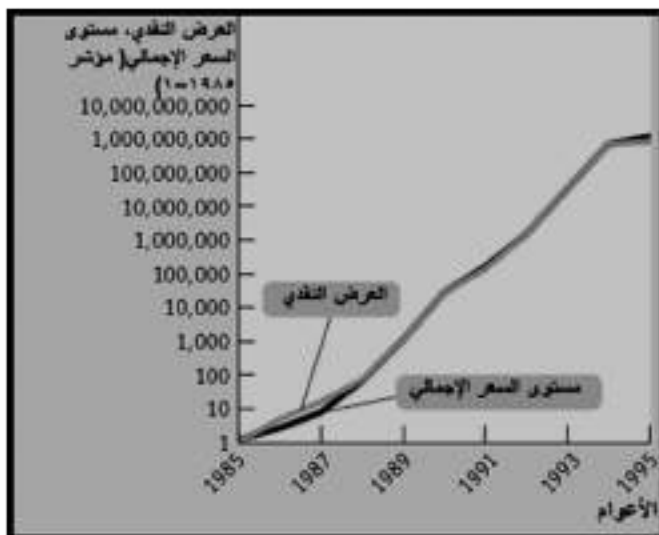
الأموال والأسعار في البرازيل ١٩٨٥-١٩٩٥

لاحظنا في مقدمة هذا الفصل، تقدم البرازيل مثلاً حديثاً نسبياً عن بلد يعاني تضخماً مرتفعاً للغاية. أظهر الشكل (١٦-٢) أن الزيادات الحادة في العرض النقدي تزامنت مع زيادات متزامنة تقريباً في معدل التضخم في البرازيل، لكن وبالنظر إلى معدلات التغيير لا يعطي إحساساً حقيقياً بمدى ارتفاع الأسعار في البرازيل.

يوضح الشكل (١٦-٣) العرض النقدي في البرازيل ومستوى السعر الإجمالي من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥. نقيس كلاً من العرض النقدي ومستوى السعر الإجمالي كأرقام مؤشرة، مع ضبط مستوياتهما في ١٩٨٥ على ١. نستخدم أيضاً مقياساً لوغاريتيمياً، لأنه يتم رسم التغييرات المئوية متساوية الحجم بنفس

الحجم. على مدار عقد من الزمان، زاد كل من العرض النقدي ومستوى السعر الإجمالي بنحو ١٠٠ مليار في المائة. كما نرى، ارتفع مستوى السعر الإجمالي والعرض النقدي معاً. لماذا زادت الحكومة البرازيلية العرض النقدي بشكل مفرط على مدار عقد من الزمان؟ يتلخص السبب في الصراع السياسي، الذي جعل من المستحيل على حكومة البلاد موازنة ميزانيتها إما برفع الضرائب وإما عن طريق خفض الإنفاق. الصعوبات المالية خلال الثمانينيات تركت البرازيل غير قادرة على اقتراض الأموال في الأسواق العالمية. مثل العديد من الحكومات الأخرى قبلها، لجأت حكومة البرازيل إلى المطبعة لتغطية الفجوة، مما أدى إلى تضخم هائل.

الشكل (١٦-٣): العرض النقدي والأسعار في البرازيل



في الشكل (١٦-٣): بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، نما العرض النقدي في البرازيل ومستوى السعر الإجمالي معاً، وبمقدار ضخم. في هذا الشكل، يتم التعبير عن كليهما كأرقام مؤشر، حيث $1985 = 1$. على مدار فترة ١٠ سنوات، ارتفع كل من العرض النقدي ومستوى السعر الإجمالي بنسبة ١٠٠ مليار في المئة.

المصدر: صندوق النقد الدولي.

مراجعة سريعة:

- النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر لا يميز بين المدى القصير والمدى الطويل. يشرح كيف تغذي الزيادات في عرض النقود التضخم مباشرة. إنه وصف جيد للواقع فقط للبلدان ذات التضخم المرتفع أو التضخم المفرط.
- تقوم الحكومات أحياناً بطباعة النقود لتغطية عجز الموازنة. تسمى الخسارة الناتجة في قيمة المال بضرية التضخم.
- يتسبب معدل التضخم المرتفع في قيام الناس بتقليل ممتلكاتهم من الأموال الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة طباعة النقود وارتفاع التضخم من أجل تحصيل ضرية التضخم هذا يمكن أن يسبب دوامة ذاتية التعزيز في التضخم المفرط.

تحقق من فهمك ١٦-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. افترض أن هناك زيادة كبيرة في العرض النقدي في اقتصاد كان يعاني انخفاض التضخم في السابق. نتيجة لذلك، يتوسع الناتج الكلي في المدى القصير. ماذا يقول هذا عن المواقف التي ينطبق فيها النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر؟
٢. افترض أن جميع الأجور والأسعار في اقتصاد ما مرتبطة بالتضخم. هل يمكن أن تظل هناك ضريبة تضخم؟

آثار التضخم

لقد رأينا كيف يؤدي استخدام المطبعة لتغطية العجز الحكومي إلى التضخم، وتعلمنا أيضاً كيف يمكن أن تؤدي محاولة الحكومة لتحصيل ضريبة تضخم حقيقية كبيرة إلى كارثة مالية. ولكن حتى في غياب مثل هذه الكارثة، يمكن أن يكون للتضخم عواقب مهمة. لتتذكر الاعتقاد السائد بأن التضخم يجعل الجميع أسوأ من خلال رفع تكلفة المعيشة. كما ناقشنا سابقاً، هذه فكرة خاطئة. إنما يخطئ النقطة القائلة بأن التضخم يرفع الأسعار التي تتلقاها الشركات، والتي بدورها تحدد الدخل المدفوع في الاقتصاد، وكذلك الأسعار التي يدفعها المستهلكون. في الواقع، لتتذكر من نموذج AS-AD أنه عندما تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى ارتفاع

مستوى السعر الإجمالي، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل والدخل الحقيقي الإجمالي لا يتغيران.

بالرغم من أنه من الخطأ أن يؤدي التضخم إلى جعل الجميع أسوأ حالاً، لكن له تأثيرات مهمة على الاقتصاد لم يتم استيعابها بالكامل بواسطة نموذج AS-AD. سنتعلم قريباً أن التضخم غير المتوقع، على الرغم من ترك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الدخل الحقيقي دون تغيير، يؤدي البعض ويساعد البعض الآخر. سنرى أن التضخم المتوقع يمكن أن يفرض بالفعل تكاليف حقيقية على الاقتصاد؛ إذا كانت عالية بما فيه الكفاية، يمكن أن تقلل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإيرادات الحقيقية.

الرابحون والخاسرون من التضخم غير المتوقع

يمكن أن يؤدي التضخم بعض الناس بينما يساعد الآخرين لسبب رئيسي واحد: العقود التي تمتد على مدى فترة زمنية، مثل القروض، عادةً ما يتم تحديدها بشروط اسمية. في حالة القرض، يتلقى المقرض مبلغاً معيناً من الأموال في البداية، ويحدد عقد القرض المبلغ الذي يجب عليه سداده في تاريخ ما في المستقبل. يعتمد العبء الحقيقي لهذا السداد على المقرض إلى حد كبير على معدل التضخم على مدى سنوات القرض لأن معدل التضخم على مدى عمر القرض يحدد حجم السداد بالقيمة الحقيقية. عندما يبرم المقرض والمقرض عقد القرض، يكون لكل طرف توقع بشأن معدل التضخم في المستقبل.

إذا كان معدل التضخم أعلى من المتوقع، فسيُدفع المقرضون قروضهم بأموال ذات قيمة حقيقية أقل مما توقعوا، وسيتلقى المقرضون مدفوعات بقيمة حقيقية أقل مما كانوا يتوقعون. وعلى العكس من ذلك، إذا كان معدل التضخم أقل من المتوقع، فسيُدفع المقرضون قروضهم بأموال ذات قيمة حقيقية أعلى مما كانوا يتوقعون، وسيتلقى المقرضون مدفوعات بقيمة حقيقية أعلى مما كانوا يتوقعون. لذلك عندما يتجاوز التضخم التوقعات أو يقل عن التوقعات، فإن إما المقرض (في حالة التضخم الأعلى من المتوقع) أو المقرض (في حالة التضخم الأقل من المتوقع) يستفيد من المفاجأة على حساب الطرف الآخر. ولكن إذا كان معدل التضخم الفعلي مساوياً للمعدل المتوقع، فإن التضخم لا يؤدي لرابحين أو خاسرين في عقود القروض. لتوضيح هذه النقطة، نحتاج إلى تذكر الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي. أفضل طريقة لفهم الفرق بينهما هي باستخدام مثال.

* معدل الفائدة الاسمي هو معدل الفائدة من حيث المال.

* معدل الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة المعدل للتضخم، والذي يساوي السعر الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم.

لنفترض أن مالك الشركة يقترض ١٠ آلاف دولار أمريكي لمدة عام واحد بمعدل فائدة ١٠%. في نهاية العام، يجب عليه أو عليها سداد ١١ ألف دولار، المبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة. لكن لنفترض أنه على مدار

العام، ارتفع متوسط مستوى الأسعار بنسبة ١٠%. السداد بقيمة ١١ ألف دولار له نفس القوة الشرائية مثل القرض الأصلي ١٠ آلاف دولار. بالقيمة الحقيقية، حصل المقرض فعلياً على قرض بدون فائدة. في هذا المثال، قد يقول الاقتصاديون إن معدل الفائدة الاسمي (سعر الفائدة من حيث المال) هو ١٠%، لكن معدل الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة المعدل للتضخم) هو ٠%. كما يوضح المثال، فإن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم:

المعادلة (١٦-٣) سعر الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

قد نميل إلى القول إن التضخم يساعد بالضرورة المقرضين ويضر المقرضين؛ ولكن ما يهم حقاً هو كيفية مقارنة التضخم الفعلي بالتضخم الذي توقعه المقرضون والمقرضون عندما أبرموا عقد القرض. لنفترض أن المقرض والمقرض اتفقا على قرض لمدة عام واحد بسعر فائدة اسمي ٧%، وكلاهما توقع أن يكون معدل التضخم ٥% خلال العام المقبل. ثم تم أخذ معدل التضخم المتوقع في الحسبان عند إبرام العقد: يمثل معدل الفائدة الاسمي ٧% معدل فائدة حقيقي ٢% + ٥% للتضخم. لكن لنفترض أن الناس توقعوا معدل تضخم بنسبة ٥%، وشهدوا بالفعل معدل ١٠%. في هذه الحالة، اعتقد المقرضون أنهم يقرضون بمعدل فائدة حقيقي ٢%، لكنهم تلقوا في الواقع معدل فائدة حقيقياً سلبياً مطروحاً منه ٣%. أي، من خلال الإقراض بمعدل فائدة اسمي ٧% (٢% سعر فائدة حقيقي + ٥%

معدل تضخم متوقع) ولكن مع معدل تضخم فعلي بنسبة ١٠%، حصل المقرضون على سعر فائدة حقيقي يساوي: $7\% - 10\% = -3\%$. فاز المقرضون، وخسر المقرضون. بالمقابل، لنفترض أن معدل التضخم الفعلي كان ٠% بدلاً من ٥%. في هذه الحالة، انتهى الأمر بالمقرضين الذين اعتقدوا أنهم يدفعون سعر فائدة حقيقي بنسبة ٢% إلى دفع سعر فائدة حقيقي يساوي ٧% (معدل فائدة اسمي ٧% مطروحاً منه ٠% معدل تضخم فعلي). فاز المقرضون، وخسر المقرضون. في أمريكا الحديثة، تقدم القروض العقارية أهم مثال على كيف يمكن للتضخم أن يتسبب بوجود رابحين وخاسرين. يحدد الرهن العقاري القياسي دفعة شهرية بالدولار على مدى ١٥ إلى ٤٠ عاماً. إذا كان مستوى السعر الإجمالي يرتفع، تنخفض الدفعة الحقيقية للمقرض شهرياً بمرور الوقت. مدى سرعة انخفاض الدفع يعتمد على معدل التضخم. على سبيل المثال، سرعان ما وجد الأمريكيون الذين حصلوا على قروض عقارية في أوائل السبعينيات أن مدفوعاتهم الحقيقية انخفضت بسبب تضخم أعلى من المتوقع، بحلول عام ١٩٨٣، كانت القوة الشرائية للدولار تشكل ٤٥% فقط مما كانت عليه في عام ١٩٧٣. لم تكن الرهون العقارية في أوائل التسعينيات محظوظة للغاية لأن معدل التضخم انخفض إلى مستويات أقل من المتوقع في السنوات التالية: في عام ٢٠٠٣، كانت القوة الشرائية للدولار تشكل ٧٨% مما كانت عليه في عام ١٩٩٣. وهكذا فإن المقرضين الذين حصلوا على قروض عقارية في أوائل السبعينيات حققوا أرباحاً على حساب المقرضين، الذين وجدوا

القيمة الحقيقية لقروضهم تتآكل بسرعة بسبب التضخم. في الواقع، كان أحد الآثار الجانبية للتضخم خلال السبعينيات هو دفع العديد من مؤسسات الادخار والقروض إلى الإفلاس، وهذه المؤسسات هي نوع من البنوك المتخصصة تقليدياً في قروض المنازل.

لقد فشلوا لأن قيمة القروض طويلة الأجل التي قدموها قد انخفضت بشكل كبير بسبب التضخم، لكن أسعار الفائدة التي دفعوها على الودائع قصيرة الأجل كان عليها مواكبة التضخم من أجل جذب المودعين.

التضخم وأسعار الفائدة المتوقعة

كما توضح المناقشة السابقة، يجب على الناس أن يتخذوا قرارهم بشأن الاقتراض من عدمه بناءً على توقعاتهم لسعر الفائدة الحقيقي، وليس السعر الاسمي. إنه سعر الفائدة الحقيقي الذي يقيس كمية القوة الشرائية الحقيقية التي سيتعين على المقترض التنازل عنها لسداد القرض. إن القرض بفائدة ١٠% مكلف للغاية في وقت تضخم بنسبة ٠%؛ إنه رخيص جداً إذا كان التضخم قريباً من ١٠%؛ وهي أفضل من كونها مجانية بالقيمة الحقيقية إذا كان معدل التضخم أعلى من ١٠%.

مثل المقترضين تماماً، يجب أن يهتم المقترضون بسعر الفائدة الحقيقي، وليس سعر الفائدة الاسمي. يعدّ القرض بفائدة ١٠% استثماراً جيداً للغاية إذا كان التضخم عند ٠% ولكنه استثمار ضعيف إذا بلغ التضخم ١٥%، لأن

التضخم يؤثر على سعر الفائدة الحقيقي الذي يدفعه المقترضون بالفعل ويتلقاها المقترضون، فإن التضخم المتوقع له تأثيرات قوية على معدل الفائدة الاسمي. لتذكر نموذج الأموال القابلة للقرض لسعر الفائدة الذي طورناه في الفصل التاسع، حيث وصفنا كيف أن معدل الفائدة الاسمي للتوازن يساوي كمية الأموال القابلة للقرض المعروضة وكمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة. كما هو الحال مع جميع نماذج العرض والطلب، تعتمد هذه النتيجة على افتراض "تساوي الأشياء الأخرى". وفي هذا السوق، هناك شيء مهم للغاية يجب الحفاظ عليه على قدم المساواة (أي دون تغيير) وهو معدل التضخم المتوقع. فكيف تتأثر نتائج نموذج الأموال القابلة للقرض بالتغيرات في معدل التضخم المتوقع؟

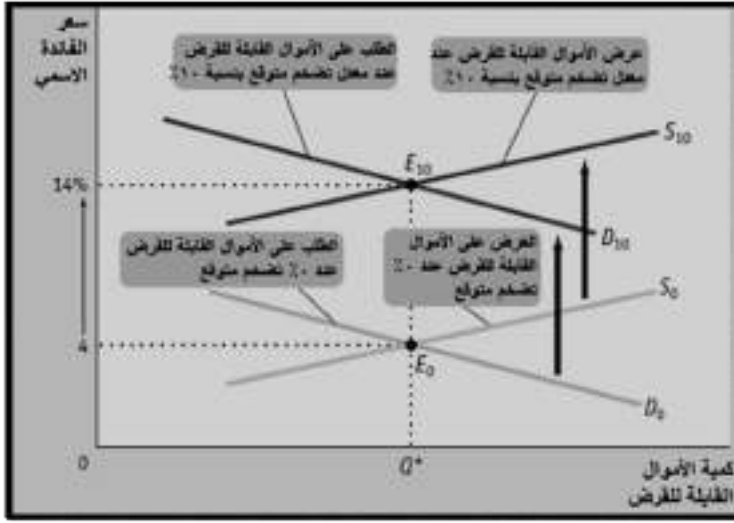
في الشكل (١٦-٤)، يوضح المنحنيان S_0 و D_0 العرض والطلب على الأموال القابلة للقرض بالنظر إلى أن معدل التضخم المتوقع وهو ٠%. في هذه الحالة، يكون التوازن عند E_0 وسعر الفائدة الاسمي للتوازن هو ٤%. نظراً لأن التضخم المتوقع هو ٠%، فإن معدل الفائدة الحقيقي المتوقع للتوازن، ومعدل الفائدة الحقيقي المتوقع من قبل المقترضين والمقرضين عند التعاقد على القرض، هو أيضاً ٤%. لنفترض الآن أن معدل التضخم المتوقع يرتفع إلى ١٠%. ينحرف منحنى الطلب على الأموال إلى أعلى إلى D_{10} : المقترضون مستعدون الآن للاقتراض بسعر فائدة اسمي ١٤% كما كانوا

مستعدين في السابق للاقتراض بنسبة ٤%. ذلك لأنه مع وجود معدل تضخم بنسبة ١٠%، فإن معدل الفائدة الاسمي ١٤% يتوافق مع معدل فائدة حقيقي بنسبة ٤%. وبالمثل، ينحرف منحني عرض الأموال إلى أعلى إلى S10: يطلب المقرضون معدل فائدة اسمياً ١٤% لإقناعهم بالإقراض بقدر ما كانوا يقرضونه في السابق بنسبة ٤%. التوازن الجديد عند E10، من ثم نتيجة معدل التضخم المتوقع بنسبة ١٠% هو أن سعر الفائدة الاسمي المتوازن يرتفع من ٤% إلى ١٤%. يمكن تلخيص هذا الموقف كمبدأ عام، يُعرف باسم "تأثير فيشر" (بعد عالم الاقتصاد الأمريكي إيرفينغ فيشر، الذي اقترحه في عام ١٩٣٠): حيث يقترح أن معدل الفائدة الحقيقي المتوقع لا يتأثر بالتغير في التضخم المتوقع. وفقاً "للتأثير فيشر"، يؤدي التضخم المتوقع إلى رفع أسعار الفائدة الاسمية، وكل نقطة مئوية إضافية من التضخم المتوقع ترفع سعر الفائدة الاسمي بمقدار نقطة مئوية واحدة.

* وفقاً لتأثير فيشر، تؤدي الزيادة في التضخم المتوقع إلى رفع سعر الفائدة الاسمي، تاركاً معدل الفائدة الحقيقي المتوقع دون تغيير.

النقطة المركزية هي أن كلاً من المقرضين والمقترضين يتخذون قراراتهم على أساس معدل الفائدة الحقيقي المتوقع. وطالما أن التضخم متوقع، فإنه لا يؤثر على كمية التوازن للأموال القابلة للقرض أو معدل الفائدة الحقيقي المتوقع؛ كل ما يؤثر عليه هو توازن سعر الفائدة الاسمي.

الشكل (١٦-٤): تأثير فيشر



في الشكل (١٦-٤): S_0 و D_0 هما منحنيا العرض والطلب للأموال القابلة للقرض عندما يكون معدل التضخم المتوقع ٠%. وعند معدل تضخم متوقع قدره ٠%، يكون معدل الفائدة الاسمي المتوازن ٤%. يدفع التضخم المتوقع منحني العرض والطلب للأعلى بمقدار نقطة مئوية واحدة لكل زيادة نقطة مئوية بالتضخم المتوقع. S_{10} و D_{10} هما منحنيا العرض والطلب للأموال القابلة للقرض عندما يكون معدل التضخم المتوقع ١٠%. يرفع التضخم المتوقع معدل الفائدة الاسمي المتوازن إلى ١٤%. يظل معدل الفائدة الحقيقي المتوقع عند ٤%، كما تظل كمية التوازن للأموال القابلة للقرض دون تغيير.

تكاليف التضخم

لقد رأينا الآن كيف يتسبب التضخم غير المتوقع بظهور رابحين وخاسرين. السؤال الذي نريد طرحه الآن هو ما إذا كان التضخم المتوقع يفرض تكاليف على الاقتصاد ككل وما إذا كان، نتيجة لذلك، يغير المستوى الإجمالي للدخل في الاقتصاد. (نحن ندرس التكاليف التي يمكن أن يتسبب فيها التضخم المنخفض أو المعتدل، باستثناء تكاليف الأزمة المالية التي يمكن أن يفرضها التضخم المرتفع أو التضخم المفرط على الاقتصاد). الجواب على سؤالنا هو نعم. يمكن أن يفرض التضخم المتوقع تكاليف حقيقية على الاقتصاد. حدد الاقتصاديون العديد من هذه العوامل، وأهمها تكاليف الأحذية الجلدية، وتكاليف القائمة، وتكاليف وحدة الحساب.

سنتناقش كلاً على حدة.

تكاليف الأحذية الجلدية

قبل البدء سنشرح معنى مصطلح "تكاليف الأحذية الجلدية": هو رمز لتكلفة الجهد والوقت الذي ينفقه الناس من خلال الاحتفاظ بنقود أقل من أجل تقليل ضريبة التضخم التي يدفعونها على المخزونات النقدية عندما يكون هناك تضخم مرتفع. يحتفظ الناس بالمال من أجل الراحة في إجراء المعاملات. التضخم، كما رأينا، يثني الناس عن الاحتفاظ بالمال. والنتيجة هي أن إجراء المعاملات يصبح أكثر صعوبة. تتمثل إحدى الاستجابات النموذجية للتضخم في قيام الناس بإجراء المزيد من المعاملات من أجل

شراء نفس الكمية من السلع والخدمات. في ١٩٨٤-١٩٨٥، عندما شهد الجمهور حلقة من التضخم المرتفع للغاية، حاولوا الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من المال، الأمر الذي تطلب زيارة أحد البنوك أو أجهزة الصراف الآلي عدة مرات في الأسبوع لسحب الأموال من أو خارج الحسابات المدرة للفائدة. أثناء التضخم المفرط في ألمانيا، قام التجار بتوظيف متسابقين لأخذ أموالهم للبنك عدة مرات في اليوم لإيداعها في أصول تحمل فائدة أو لتحويلها إلى عملة أجنبية أكثر استقراراً. في كل حالة، في محاولة لتجنب ضريبة التضخم، خصص الناس موارد ثمينة، مثل الوقت، وعمل هؤلاء العدائين الألمان، كان من الممكن استخدامها بشكل منتج في مكان آخر. أثناء التضخم المفرط في ألمانيا، كانت هناك العديد من المعاملات المصرفية التي كانت تجري حتى تضاعف عدد الموظفين في البنوك الألمانية أربع مرات تقريباً، من نحو ١٠٠ ألف في عام ١٩١٣ إلى ٣٧٥ ألف في عام ١٩٢٣.

بالمثل، خلال التضخم المفرط في البرازيل، استحوذ القطاع المالي للاقتصاد على ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف حجم القطاع المالي في الولايات المتحدة قياساً كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي. إن الزيادة الكبيرة في القطاع المصرفي اللازمة لمواجهة عواقب التضخم تمثل خسارة الموارد الحقيقية للمجتمع.

تُعرف التكاليف المتزايدة للعمليات التجارية الناجمة عن التضخم بمصطلح "تكاليف الأحذية الجلدية"، وهي إشارة إلى تآكل التمزق الإضافي الذي يحدث عندما يحاول الناس تجنب الاحتفاظ بالمال. تعتبر

"تكاليف الأحذية الجلدية" كبيرة في الاقتصادات ذات معدلات التضخم المرتفعة للغاية، كما أن أي شخص عانى من تضخم مفرط أو حتى تضخم بنسبة ١٠٠% سنوياً على سبيل المثال يمكن أن يشهد بذلك. تشير معظم التقديرات، مع ذلك، إلى أن تكاليف تضخم الأحذية الجلدية بالمعدلات التي شوهدت في الولايات المتحدة، والتي لم يكن تضخمها في وقت السلم أعلى من ١٣%، هي صغيرة جداً.

* تكاليف تضخم الأحذية والجلود هي التكاليف المتزايدة لإجراء العمليات التجارية التي تنشأ من جهود الجمهور لتجنب ضريبة التضخم.

مخاطر:

ما معدل الفائدة على الطلب النقدي؟

تعلمنا في الفصل ١٤ أن الطلب على المال يعتمد على سعر الفائدة، لكننا الآن قمنا بالتمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي. أي منهما يؤثر على الطلب النقدي؟ قد تميل إلى الإجابة على أنها سعر الفائدة الحقيقي. بعد كل شيء، نحن نعلم أن الطلب على النقود يمكن اعتباره طلباً لكمية حقيقية من المال، من ثمّ ألا يجب أن تكون قيماً حقيقية على طول الطريق؟ الجواب: لا. لنفكر في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد: تقدم فاتورة بالدولار أو العملة الحقيقية (عملة البرازيل) معدل فائدة ٠%، معدل فائدة اسمي ٠%. البديل هو الاحتفاظ بسند ينتج عنه فائدة إيجابية،

فائدة اسمية إيجابية. معدل الفائدة المهم للطلب على النقود هو معدل الفائدة الاسمي لأن هذا هو ما تتخلى عنه من خلال الاحتفاظ بالمال. في الواقع، هذا هو السبب في أن التضخم المتوقع يؤدي إلى انخفاض الاحتفاظ بالمال حيث يستبدل الناس الأموال بالأصول التي تحمل فائدة. معدل الفائدة الحقيقي لا يرتفع، ولكن المعدل الاسمي يرتفع. والسعر الاسمي هو تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأموال لأنه السعر المدفوع على الأصول التي تحمل فائدة.

تكاليف القائمة

قبل البدء نذكر أن تكاليف القائمة هي تكلفة الشركة الناتجة عن تغيير أسعارها، إذ ينبع المصطلح من تكلفة المطاعم التي تطبع حرفياً قوائم جديدة، لكن الاقتصاديين يستخدمونها للإشارة إلى تكاليف تغيير الأسعار الاسمية بشكل عام. قدمنا مفهوم تكاليف القائمة، التكلفة الحرفية لتغيير الأسعار المدرجة في الفصل الخامس عشر كأحد أسباب إجماع الشركات عن تغيير الأسعار في مواجهة التغيرات في الطلب الإجمالي. في مواجهة التضخم، بطبيعة الحال، تضطر الشركات إلى تغيير الأسعار في كثير من الأحيان أكثر مما تفعل إذا كان مستوى السعر الإجمالي مستقراً إلى حد ما. هذا يعني تكاليف أعلى للاقتصاد ككل. في أوقات التضخم المفرط، يمكن أن تكون تكاليف القائمة كبيرة للغاية. أثناء التضخم المفرط في البرازيل، على سبيل المثال، يقال إن عمال السوبر ماركت يقضون نصف وقتهم في

استبدال ملصقات الأسعار القديمة بأخرى جديدة. عندما يكون التضخم مرتفعاً، قد يقرر التجار إيقاف إدراج الأسعار من حيث العملة المحلية واستخدام إما وحدة اصطناعية، في الواقع، قياس الأسعار بالنسبة بعضها إلى بعض، أو عملة أكثر استقراراً، مثل الدولار الأمريكي.

توجد تكاليف القائمة في الاقتصادات منخفضة التضخم، لكنها ليست شديدة. في الاقتصادات منخفضة التضخم، قد تقوم الشركات بتحديث أسعارها بشكل متقطع فقط، وليس بشكل يومي أو حتى بشكل متكرر، كما هو الحال في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع أو التضخم المفرط. أيضاً، مع التقدم التكنولوجي، أصبحت تكاليف القائمة أقل أهمية، حيث يمكن تغيير الأسعار إلكترونياً وقليل من التجار يعلقون ملصقات الأسعار على البضائع.

تكاليف وحدة الحساب

وحدة الحساب في علم الاقتصاد هو وحدة قياس مالية لتعريف العملة وتسجيلها ومقارنة قيمتها؛ وتعد هذه الخاصة إحدى الوظائف الأساسية للمال. يستخدم مصطلح وحدة الحساب أو الوحدة النقدية في المحاسبة لقياس المبالغ.

المادة الأولى، القسم ٨ من دستور الولايات المتحدة، تمنح الكونغرس سلطة "تحديد معايير الأوزان والمقاييس" للأمة. أدرك الآباء المؤسسون أن التجارة بين الولايات ستكون أسهل إلى حد كبير إذا لم يكن هناك ارتباك

حول وحدات القياس، يجب أن تزن العملة في ماساتشوستس نفس كمية العملة في فرجينيا؛ ويجب أن تكون القدم (المعدة لقياس الطول) في نيويورك بنفس طول القدم في ساوث كارولينا. كما أوضحنا في الفصل الثالث عشر، فإن أحد أدوار المال هو كوحدة حساب، وهو مقياس يستخدمه الأفراد لتحديد الأسعار وإجراء الحسابات الاقتصادية.

* تكاليف وحدة الحساب للتضخم هي التكاليف الناشئة عن الطريقة التي يجعل بها التضخم المال وحدة قياس أقل موثوقية.

تماماً كما يتم تسهيل التجارة بين الدول عندما يعرف الجميع مقدار وزن العملة، يتم تسهيل التبادل في الاقتصاد ككل عندما يعرف الجميع قيمة الدولار. ومع ذلك، يتسبب التضخم في تغير القيمة الحقيقية للدولار بمرور الوقت، فالدولار في العام المقبل يساوي أقل من الدولار هذا العام. يرى العديد من الاقتصاديين أن التأثير يتمثل في تقليل جودة القرارات الاقتصادية: فالإقتصاد ككل يستخدم موارده بشكل أقل كفاءة. تكاليف وحدة الحساب للتضخم هي التكاليف الناشئة عن الطريقة التي يجعل بها التضخم المال وحدة قياس أقل موثوقية. قد تكون تكاليف وحدة الحساب ذات أهمية خاصة في النظام الضريبي. لدى الولايات المتحدة ضريبة دخل تصاعدية، مما يعني أن الأشخاص ذوي الدخل المرتفع يدفعون معدل ضريبة دخل أعلى على دخولهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن جدول معدلات ضريبة الدخل في الولايات المتحدة مفهرس بالتضخم، أي يرتفع مستوى الحد الأدنى للدخل الذي يجب على دافع الضرائب أن يدفع معدل ضرائب

أعلى فوqe كل عام مع التضخم لمنع الناس من دفع معدل ضرائب أعلى على دخلهم إذا كان دخلهم مواكباً للتضخم. لكن في الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأخرى، لا يزال الدخل الخاضع للضريبة نفسه محسوباً بالقيمة الاسمية. على سبيل المثال، يتم حساب الأرباح الخاضعة للضريبة على أنها الفرق بين التكاليف الاسمية للشركة وإيراداتها الاسمية. إذا تم دفع التكاليف قبل استلام الإيرادات، يمكن للتضخم أن يشوه حساب الربح بالقيمة الاسمية، مما يجعل حالة عدم وجود ربح أو خسارة بالقيمة الحقيقية تبدو وكأنها ربح إيجابي من حيث القيمة الاسمية.

في أوقات التضخم المرتفع، يعد هذا مخاطرة كبيرة. تخيل متجر ملابس يشتري معطفاً بسعر الجملة ٦٠٠ دولار خلال الصيف ويبيعه بسعر التجزئة ١٠٠٠ دولار بعد ثلاثة أشهر. بموجب القانون، يعتبر الفرق بين السعر الذي يشتري به المتجر المعطف والسعر الذي يبيعه به ربحاً، ٤٠٠ دولار في هذه الحالة، ويخضع للضرائب. لكن في ظل التضخم المرتفع، لا يمكن للمتجر استبدال المعطف بنفس التكلفة التي دفعها مقابل المعطف التي باعها للتو. يجب أن يدفع سعر الجملة السائد لمعطف ليحل محل مخزونه. إذا كان سعر الجملة قد ارتفع إلى ٨٠٠ دولار وقت البيع، فمن وجهة نظر مالك المتجر الربح من البيع هو فقط $١٠٠٠ - ٨٠٠ = ٢٠٠$ دولار، وليس ٤٠٠ دولار. لكن مصلحة الضرائب لا ترى الأمر على هذا النحو؛ تقوم بتقييم الضرائب على أساس الفرق بين ما دفعته الشركة بالفعل بالقيمة الاسمية وما حصلت عليه الشركة بالقيمة الاسمية.

خلال السبعينيات، عندما كان معدل التضخم في الولايات المتحدة مرتفعاً نسبياً، كانت الآثار المشوهة للتضخم على النظام الضريبي تشكل مشكلة خطيرة. تم تثبيط بعض الشركات عن الإنفاق الاستثماري الإنتاجي لأن التضخم تسبب في أن تبالغ مصلحة الضرائب في أرباحها الحقيقية. على العكس من ذلك، شجع التضخم الإنفاق المفرط على ملكية المنازل. يسمح نظام ضريبة الدخل في الولايات المتحدة لدافعي الضرائب بخصم مدفوعات الفائدة على الرهون العقارية، لذلك في الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة الاسمية وليست الحقيقية مرتفعة، أصبح امتلاك منزل صفقة جيدة للغاية. عندما تم تخفيض التضخم (ومعدلات الضرائب) في الثمانينيات، أصبحت هذه المشاكل أقل أهمية بكثير.

المعدل الأمثل للتضخم

ما هو المعدل الأمثل للتضخم في الاقتصاد؟ قد تميل إلى القول ٠%، ألا تعتبر الأسعار المستقرة أمراً جيداً؟ ألم نقم فقط بإدراج العديد من التكاليف الحقيقية للاقتصاد من التضخم؟ ومع ذلك، يجادل بعض الاقتصاديين بأنه يجب أن يكون هناك معدل تضخم إيجابي صغير، بينما يشير آخرون إلى أنه حتى تضخم بقيمة ٠% قد يكون مرتفعاً للغاية! في تحليل شهير، جادل الخبير الاقتصادي في جامعة شيكاغو ميلتون فريدمان بأن السياسة الاقتصادية يجب أن تهدف إلى الانكماش الثابت كوسيلة لتقليل تكاليف الأحذية الجلدية. كما تم شرحه في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية،

اقترح فريدمان أن الطريقة الوحيدة للتخلص حقاً من تكاليف الأحذية الجلدية للتضخم هي جعل الناس غير مبالين بين الاحتفاظ بالمال وعدم الاحتفاظ بالمال، وهذا يعني أن سعر الفائدة الاسمي يجب أن يكون بالقرب من ٠%. لكن إذا كان سعر الفائدة الحقيقي موجباً، فإن معدل الفائدة الاسمي ٠% يتطلب معدل تضخم سلبي. من الناحية العملية، لم يحاول أي بنك مركزي تنفيذ حكم فريدمان. تهدف معظم البنوك المركزية إلى استقرار الأسعار، وعادة ما يتم تعريفه على أنه معدل تضخم منخفض ولكنه إيجابي.

* تستهدف معظم البنوك المركزية استقرار الأسعار، وهو معدل تضخم منخفض ولكن إيجابي.

على سبيل المثال، من الواضح من إجراءات الاحتياطي الفيدرالي أنه يفضل معدل تضخم من ٢% إلى ٣%، لكنه لم يصدر بياناً رسمياً بهذا المعنى. البنوك المركزية الأخرى أقل حذراً. على سبيل المثال، لدى بنك إنكلترا هدف معدل تضخم واضح يبلغ ٥, ٢%. السبب الرئيسي وراء استهداف معظم البنوك المركزية للتضخم الإيجابي قليلاً هو اعتقادها أن السياسة النقدية أكثر قدرة على الاستجابة للأحداث السلبية عندما يتوقع الجمهور تضخماً متواضعاً مقارنةً بتوقع الجمهور لتضخم بنسبة ٠%. سنشرح السبب لاحقاً في هذا الفصل، عندما نناقش موضوع الانكماش.

للعقول المتسائلة حالة الانكماش

في عام ١٩٦٠، استخدم ميلتون فريدمان تحليل تكاليف تضخم الأحمذية الجلدية للتوصل إلى استنتاج جذري: المعدل الأمثل للتضخم سلبي. أي يجب أن يكون هناك انكماش مستمر. عملت حجته على النحو التالي: حتى عند معدل تضخم يبلغ ٠%، يتحمل الناس تكاليف الأحمذية الجلدية عندما يقتصدون في استخدام النقود لتجنب تكلفة الفرصة البديلة للفائدة المفقودة. ومع ذلك، لا يكلف الاقتصاد أي شيء لتزويد الناس بالمال الإلزامي. جادل فريدمان بأنه حتى عند نسبة ٠% من التضخم، فإن جهود الناس للحد من مدخراتهم المالية لصالح امتلاك أصول تحمل فائدة تؤدي إلى عدم الكفاءة، وللقضاء عليها، خلص فريدمان إلى أنه يجب على الحكومة محاولة دفع سعر الفائدة الاسمي إلى ما يقرب من ٠%. لكن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك على أساس مستدام هي امتلاك سياسة تفرض معدل تضخم سلبي. يقلل معدل التضخم المتوقع السلبي من معدل الفائدة الاسمي من خلال تأثير فيشر، مما يدفع الناس إلى الاحتفاظ بكمية حقيقية أكبر من المال. على الرغم من كونه تحليلاً بارعاً، لم يُستَخدم قط كأساس للسياسة. يشكل التضخم السلبي، الانكماش، مخاطر على السياسة الاقتصادية، التي يعتقد معظم الاقتصاديين أنها تفوق أي مكاسب ناتجة عن انخفاض "تكاليف الأحمذية الجلدية".

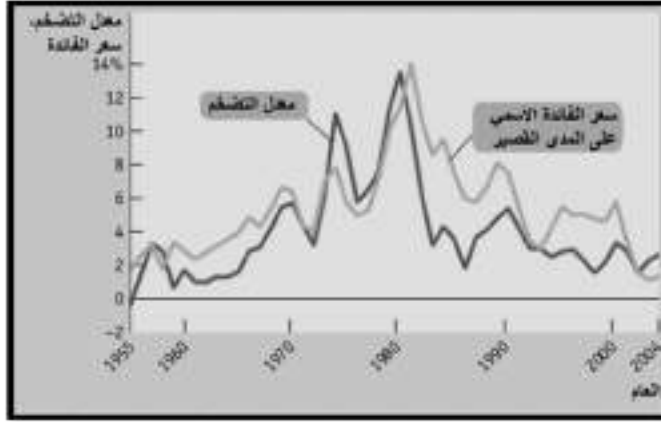
حالة الاقتصاد في العمل

التضخم وسعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية

هل التضخم المتوقع حقاً يرفع أسعار الفائدة؟ نظرة سريعة على أسعار الفائدة الاسمية والتضخم في الولايات المتحدة على مدى الخمسين سنة الماضية تقدم دليلاً قوياً على ذلك. يوضح الشكل (١٦-٥) معدل الفائدة الاسمي على سندات الخزانة الأمريكية ومعدل التضخم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٥. كلاهما بلغ ذروته نحو عام ١٩٨٠، عندما ارتفع التضخم إلى رقمين، وكذلك أسعار الفائدة. بطبيعة الحال، لا تتوافق حركات التضخم وأسعار الفائدة الاسمية تماماً، لسبب واحد: تؤثر عوامل أخرى إلى جانب التضخم على سعر الفائدة الاسمي، ومن ناحية أخرى، يعكس سعر الفائدة الاسمي التضخم المتوقع وليس التضخم الفعلي. الحد الذي يكون فيه التضخم الفعلي أعلى أو أقل من التضخم المتوقع، فإن سعر الفائدة الاسمي لن يتحرك جنباً إلى جنب مع معدل التضخم الفعلي.

خلال معظم السبعينيات، كان التضخم أسرع مما توقعه الناس، مما أدى إلى أسعار فائدة حقيقية سلبية. خلال الثمانينيات، كان التضخم أقل من توقعات معظم الناس، مما أدى إلى أسعار فائدة حقيقية مرتفعة للغاية. ولكن، إلى الحد الذي يمثل فيه معدل التضخم الفعلي في النهاية ما توقعه الناس لمعدل التضخم، فإن الرسالة الرئيسية من الشكل (١٦-٥) هي أن التضخم يرفع أسعار الفائدة الاسمية، وهو يفعل هذا تقريباً واحداً لواحد، كما يتوقع تأثير فيشر.

الشكل (١٦-٥): التضخم وأسعار الفائدة الاسمية



في الشكل (١٦-٥): يخبّرنا تأثير فيشر أن كل نقطة مئوية من التضخم المتوقع ترفع سعر الفائدة الاسمي بمقدار نقطة مئوية واحدة. تظهر هذه البيانات معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل ومعدل التضخم في الولايات المتحدة على مدى نصف القرن الماضي. لقد تحركا معاً تقريباً، ووصل كلاهما إلى ذروة مكونة من رقمين في حوالي عام ١٩٨٠. عند الحد الذي يمثل فيه التضخم الفعلي في النهاية التوقعات السابقة للتضخم، البيانات هي دليل قوي على تأثير فيشر.

المصادر: مكتب إحصاءات العمل. بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

مراجعة سريعة:

- معدل التضخم المرتفع بشكل غير متوقع يفيد المقترضين ويضر المقرضين عن طريق خفض معدل الفائدة الحقيقي المدفوع على القروض.

- ارتفاع التضخم المتوقع يرفع أسعار الفائدة الاسمية من خلال تأثير فيشر.
- حتى التضخم المتوقع يفرض تكاليف الأحذية الجلدية وتكاليف القائمة وتكاليف وحدة الحساب.
- تستهدف معظم البنوك المركزية استقرار الأسعار.

تحقق من فهمك ١٦-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لكل من الحالات التالية، احسب معدل الفائدة الحقيقي المدفوع على القروض وكذلك حدد من ربح ومن خسر من التضخم غير المتوقع.
 - أ. يبلغ معدل الفائدة الاسمي ٨%، ويتوقع كل من المقرضين والمقرضين معدل تضخم يبلغ ٥% على مدى عمر قروضهم. معدل التضخم الفعلي ٣%.
 - ب. معدل الفائدة الاسمي هو ٦%، ويتوقع كل من المقرضين والمقرضين معدل تضخم يبلغ ٤% على مدى عمر قروضهم. معدل التضخم الفعلي ٧%.
٢. أحدث استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع ثورة في الصناعة المصرفية، مما جعل من السهل على العملاء الوصول إلى أصولهم

وإدارتها. هل هذا يعني أن تكاليف تضخم الأحذية الجلدية أعلى أو أقل مما كانت عليه من قبل؟

التضخم المعتدل وانحسار التضخم

لا تجد حكومات الدول الغنية والمستقرة سياسياً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا نفسها مجبرة على طباعة النقود لدفع فواتيرها. ومع ذلك، على مدى السنوات الأربعين الماضية، شهد كلا البلدين، إلى جانب عدد من الدول الأخرى، فترات غير مريحة من التضخم. في الولايات المتحدة، بلغ معدل التضخم ذروته عند ١٣% في بداية الثمانينيات. بلغ معدل التضخم في بريطانيا ٢٦% عام ١٩٧٥. لماذا سمح صانعو السياسة بحدوث ذلك؟ لفهم معدلات التضخم في مثل هذه الحالات، من المفيد أن نذهب بتركيزنا بعيداً عن الارتباط بين المال والأسعار وإلقاء نظرة على المقايضات السياسية التي تواجهها الحكومات.

أسباب التضخم المعتدل

علمنا في الفصل الخامس عشر أن معظم الاقتصاديين يعتقدون أن هناك مقايضة على المدى القصير بين البطالة والتضخم. إذا بذلت الحكومة جهداً لإبقاء البطالة أقل من المعدل الطبيعي لها، فإن منحنى فيليبس قصير المدى يوحي أن هذا سيؤدي إلى معدل تضخم أعلى مما يتوقعه الناس. ومع ذلك، بمرور الوقت، سيتوقع الناس هذا المستوى الأعلى من التضخم، وسيتحول منحنى فيليبس قصير المدى إلى الأعلى. إذا أصرت الحكومة على

إبقاء البطالة أقل من معدلها الطبيعي، فسيؤدي ذلك إلى مزيد من الزيادات المتوقعة في التضخم، وما إلى ذلك، لذا فإن إبقاء البطالة أقل من معدلها الطبيعي يتطلب معدل تضخم أعلى من أي وقت مضى.

يشير هذا التحليل إلى أن صانعي السياسات لا ينبغي أن يحاولوا تحقيق معدل بطالة أقل من المعدل الطبيعي. ومع ذلك، تخيل نفسك كسياسي يواجه انتخابات في غضون عام أو عامين، وافترض أن التضخم منخفض نسبياً في الوقت الحالي. قد تميل إلى خلق فجوة تضخمية، مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في الوقت الحالي كطريقة لإرضاء الناخبين. سيتعين في النهاية سداد هذه المكاسب: سيؤدي انخفاض البطالة إلى ارتفاع التضخم تدريجياً، وستواجه الحكومات المستقبلية خياراً غير سار بين زيادة البطالة أو التعايش مع التضخم. لكن هذه مشكلة للمستقبل، الآن لديك انتخابات لتفوز بها. يوضح هذا السيناريو سبب اتباع الحكومات للسياسات النقدية والمالية التوسعية التي تقود الاقتصاد إلى التضخم.

هل هذا يحدث في العالم الحقيقي؟ الجواب هو أن الأدلة مختلطة: من الصعب العثور على نمط منهجي للسلوك الانتهازي، ولكن هناك بعض الحالات المحددة التي يبدو أن الحكومات حاولت فيها تحفيز الاقتصاد لتحقيق مكاسب انتخابية قصيرة الأجل، ولكن بتكلفة اقتصادية طويلة الأجل. سيناريو أقل تشاؤماً ولكنه سيناريو مشابه يؤكد دور التفكير الحكيم. يتغير المعدل الطبيعي للبطالة بمرور الوقت، وتقديرات المعدل

الطبيعي غالباً ما تكون مثيرة للجدل. يمكن للحكومة أن تقنع نفسها بسهولة أنه من الآمن استهداف معدل بطالة أقل بكثير من المعدل الطبيعي. (من السهل بشكل خاص الوصول إلى هذا الاستنتاج عندما يكون من المفيد سياسياً القيام بذلك).

بحلول الوقت الذي يتضح فيه أن الهدف كان طموحاً للغاية، قد يكون التضخم الكبير جزءاً لا يتجزأ من توقعات الناس. توضح مثل هذه المواقف كيف أن البلدان التي لا تحتاج إلى فرض ضريبة تضخم طورت معدلات تضخم من رقمين في السبعينيات. بمجرد أن وجدوا أنفسهم يعانون تضخماً مرتفعاً إلى حد ما، كان من الصعب خفض التضخم مرة أخرى.

مشكلة انحسار التضخم

لنفترض أن الاقتصاد، لأي سبب كان، يدخل في حالة تضخم معتدل. لماذا لا يكون مجرد عاكس للسياسة وينتهي التضخم؟ الإجابة هي أنه بمجرد أن يتوقع الجمهور استمرار التضخم، فإن خفض التضخم أمر مؤلم. لتذكر وصفنا في الفصل الخامس عشر حول المحاولة المستمرة لإبقاء البطالة دون المعدل الطبيعي وكيف تؤدي إلى تسارع التضخم. لتقليل التضخم المدمج في التوقعات، يحتاج صانعو السياسة إلى تشغيل العملية بشكل عكسي، واعتماد سياسات انكماشية تجعل معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي لفترة طويلة من الزمن. تُعرف عملية خفض التضخم الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من التوقعات باسم انحسار التضخم.

* يعدّ انحسار التضخم عملية خفض التضخم الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من التوقعات.

يمكن أن يكون انحسار التضخم باهظ التكلفة. وفقاً لوثائق فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، يبدو أن تراجع الولايات المتحدة عن التضخم المرتفع في بداية الثمانينيات قد كانت تكلفته ما يعادل نحو ١٨% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعام. مبرر دفع هذه التكاليف هو أنها تؤدي إلى مكاسب دائمة. على الرغم من أن الاقتصاد لا يسترد خسائر الإنتاجية قصيرة الأجل الناتجة عن التضخم، لم يعد يعاني التكاليف الأخرى المرتبطة بالتضخم المرتفع باستمرار. في الواقع، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغنية الأخرى التي عانت التضخم في السبعينيات في نهاية المطاف أن ألم خفض التضخم، أي الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير، يستحق المعاناة المطلوبة.

يجادل بعض الاقتصاديين بأن تكاليف خفض التضخم يمكن تخفيضها إذا أعلن صانعو السياسات صراحةً عزمهم على خفض التضخم. إنهم يؤكدون أن سياسة انحسار التضخم المعلنة بوضوح وذات المصدقية يمكن أن تقلل من توقعات التضخم في المستقبل ومن ثمّ تحوّل منحني فيليبس قصير المدى إلى أسفل. يعتقد بعض الاقتصاديين أن التصميم الواضح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي على مكافحة التضخم في السبعينيات كان ذا مصداقية كافية لدرجة أن تكاليف إزالة التضخم، وعلى الرغم من أنها كانت ضخمة، كانت أقل مما كان يمكن أن تكون عليه.

صدّامات العرض

من العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة في السبعينيات وتراجعها في الثمانينيات سلسلة من صدّامات العرض، سلبية أولاً ثم إيجابية. أظهرنا في الفصل العاشر كيف يمكن أن تؤدي صدّامات العرض السلبية إلى انخفاض إجمالي الناتج وإلى ارتفاع مستوى السعر الإجمالي. خلال السبعينيات كانت هناك صدّامات سلبية كبيرة في العرض، مدفوعة بالأحداث السياسية في الشرق الأوسط التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط. أدت صدّامات العرض هذه مباشرة إلى التضخم، كما جعلت من الصعب على الحكومة اتباع سياسة مكافحة التضخم، لأن التضخم المرتفع اقترن بمعدلات بطالة عالية نسبياً. عندما تكون مرتفعة بالفعل، فإن المخاطرة بمزيد من البطالة هي كحبة دواء مرة يجب ابتلاعها من أجل تحقيق معدلات تضخم أقل. في الثمانينيات، عملت نفس العملية في الاتجاه المعاكس. سمح انخفاض أسعار النفط، خاصة بعد عام ١٩٨٥، لصانعي السياسة بالسيطرة على التضخم المتراجع دون الحاجة إلى فرض معدلات بطالة عالية.

حالة الاقتصاد في العمل

انحسار التضخم الكبير في الثمانينيات

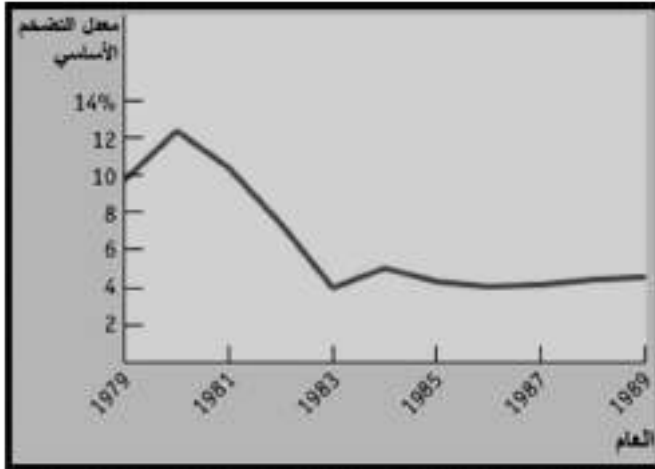
كما ذكرنا عدة مرات في هذا الفصل، أنهت الولايات المتحدة السبعينيات بمعدل تضخم مرتفع، على الأقل وفقاً لمعاييرها التاريخية في

وقت السلم، ١٣% في عام ١٩٨٠. جزء من هذا التضخم كان نتيجة أحداث لمرة واحدة، ولا سيما أزمة النفط العالمية. لكن يبدو أن توقعات التضخم المستقبلي عند قيمة ١٠% أو أكثر سنوياً متأصلة بقوة في الاقتصاد. ومع ذلك، بحلول منتصف الثمانينيات كان التضخم يصل إلى نحو ٤% سنوياً. توضح اللوحة (أ) من الشكل (١٦-٦) المعدل السنوي للتغير في مؤشر أسعار المستهلك "الأساسي" (CPI)، ويسمى أيضاً معدل التضخم الأساسي. يُنظر إلى هذا المؤشر، الذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء، على نطاق واسع على أنه مؤشر أفضل لاتجاهات التضخم الأساسية من مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالي. وبهذا المقياس، انخفض التضخم من نحو ١٢% في نهاية السبعينيات إلى نحو ٤%. كيف تم تحقيق هذا التضخم؟ الجواب: بتكلفة كبيرة. ابتداءً من أواخر عام ١٩٧٩، فرض الاحتياطي الفيدرالي سياسات نقدية انكماشية بقوة، مما دفع الاقتصاد إلى أسوأ ركود له منذ الكساد الكبير. تُظهر اللوحة (ب) تقدير مكتب الميزانية في الكونغرس لفجوة الإنتاج الأمريكية من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩: بحلول عام ١٩٨٢، كان الإنتاج الفعلي أقل بنسبة ٧% من الإنتاج المحتمل، وهو ما يقابل معدل بطالة يزيد عن ٩%. لم يعد الناتج الإجمالي إلى الناتج المحتمل حتى عام ١٩٨٧. تحليل منحني فيليبس في الفصل الخامس عشر نخبونا أن الارتفاع المؤقت في البطالة، مثل ارتفاع معدل البطالة في الثمانينيات، ضروري

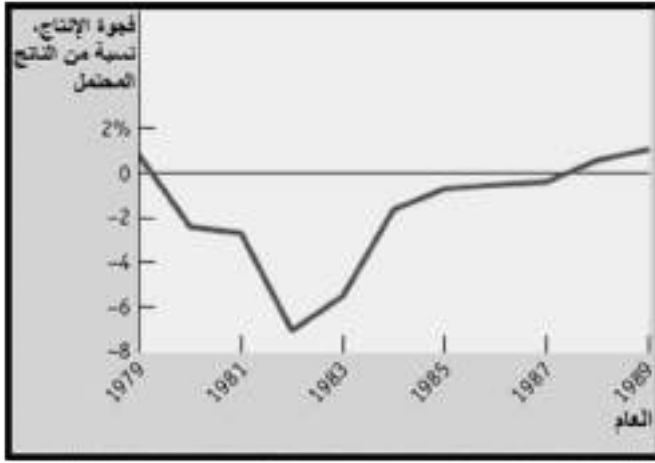
لكسر دورة التوقعات التضخمية. بمجرد خفض توقعات التضخم، يمكن للاقتصاد العودة إلى المعدل الطبيعي للبطالة بمعدل تضخم أقل، وهذا ما حدث بالضبط. لكن التكلفة كانت ضخمة. إذا جمعت فجوة الإنتاج خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، ستجد أن الاقتصاد ضحى بنحو ١٨% من متوسط إنتاج العام خلال هذه الفترة. إذا كان علينا أن نفعل نفس الشيء اليوم، فهذا يعني التخلي عن أكثر من ٢ تريليون دولار من السلع والخدمات.

الشكل (١٦-٦) انحسار التضخم الكبير

اللوحة - أ - معدل التضخم الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية
انخفض في الثمانينيات.....



اللوحة - ب - لكن فقط على حساب تضخية ضخمة من الإنتاج وارتفاع معدل البطالة.



في الشكل (١٦-٦): تُظهر اللوحة (أ) معدل التضخم "الأساسي" في أمريكا، والذي يستثني الغذاء والطاقة. يظهر الانخفاض الحاد في التضخم خلال الثمانينيات. توضح اللوحة (ب) أن التضخم جاء بتكلفة باهظة: طوّر الاقتصاد فجوة إنتاج ضخمة، ولم يعد الإنتاج الإجمالي الفعلي إلى الإنتاج المحتمل حتى عام ١٩٨٧. إذا جُمعت فجوات الإنتاج خلال هذه الفترة، فستجد أن الاقتصاد ضحّى بنحو ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا العام. إذا كان علينا القيام بذلك اليوم، فهذا يعني التخلي عن أكثر من تريليوني دولار من البضائع والخدمات. المصادر: مكتب إحصاءات العمل. مكتب الميزانية في الكونغرس.

مراجعة سريعة:

- يمكن للبلدان أن تدخل في أوضاع تضخم معتدل لأن الحكومات تميل إلى البحث عن معدل بطالة أقل من المعدل الطبيعي لأسباب سياسية.
- يمكن أن يؤدي انحسار التضخم، وهو خفض التضخم الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من التوقعات، إلى ارتفاع تكاليف البطالة وخسارة الإنتاج.

تحقق من فهمك ١٦-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. يعتقد الاقتصاديون البريطانيون أن المعدل الطبيعي للبطالة في ذلك البلد ارتفع بشكل حاد خلال السبعينيات، من نحو ٣% إلى ما يصل إلى ١٠%. خلال تلك الفترة شهدت بريطانيا تسارع حاد في التضخم، الذي تجاوز ٢٠% لبعض الوقت. كيف يمكن ربط هذه الحقائق بعضها ببعض؟
٢. لماذا يعد خفض التضخم مكلفاً للغاية بالنسبة للاقتصاد؟ هل هناك طرق لتقليل هذه التكاليف؟

الانكماش

قبل الحرب العالمية الثانية، كان الانكماش، انخفاض مستوى السعر الإجمالي، شائعاً تقريباً مثل التضخم. في الواقع، كان مؤشر أسعار المستهلك

في الولايات المتحدة عشية الحرب العالمية الثانية أقل بنسبة ٣٠% مما كان عليه في عام ١٩٢٠. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح التضخم هو القاعدة في جميع البلدان. لكن في التسعينيات، عاد الانكماش للظهور في اليابان وثبت صعوبة عكسه. أصبحت دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، قلقة من أنها قد تواجه مشاكل مماثلة. لماذا يعد الانكماش مشكلة؟ ولماذا من الصعب أن تنتهي؟

آثار الانكماش غير المتوقع

الانكماش غير المتوقع، مثل التضخم غير المتوقع، يَنبُج عنه رابحون وخاسرون، ولكن في الاتجاه المعاكس. المقرضون، الذين يدينون بالمال، يكسبون لأن القيمة الحقيقية لمدفوعات المقرضين تزداد. يخسر المقرضون بسبب زيادة العبء الحقيقي لديونهم.

ضمن تحليل شهير في بداية الكساد الكبير، اقترح إيرفينغ فيشر (الذي وضع "تأثير فيشر" على أسعار الفائدة) أن تأثيرات الانكماش على المقرضين والمقرضين يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الركود الاقتصادي. الانكماش، في الواقع، يأخذ الموارد الحقيقية بعيداً عن المقرضين ويعيد توزيعها على المقرضين. جادل فيشر بأن المقرضين، الذين يخسرون من الانكماش، يعانون عادةً نقصاً في السيولة وسيضطرون إلى خفض إنفاقهم بشكل حاد عندما يرتفع عبء ديونهم المتعلقة بالقروض. ومع ذلك، تقل احتمالية قيام المقرضين بزيادة الإنفاق بشكل حاد عندما ترتفع قيمة

القروض التي يمتلكونها. وقال فيشر إن التأثير الإجمالي هو أن الانكماش يقلل من الطلب الإجمالي، ويؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي، الذي قد يؤدي، في حلقة مفرغة، إلى مزيد من الانكماش. ربما لعب تأثير الانكماش في تقليل الطلب الإجمالي، الذي يعرف باسم "انكماش الديون"، دوراً في الكساد الكبير.

* "انكماش الديون" أو "انكماش حجم الدين": هو الانخفاض في الطلب الإجمالي الناتج عن زيادة العبء الحقيقي للديون القائمة بسبب الانكماش.

آثار الانكماش المتوقع

آثار الانكماش المتوقع، كما قد نتوقع، هي عكس تأثيرات التضخم المتوقع: يؤدي الانكماش إلى انخفاض معدلات الفائدة الاسمية وزيادة الطلب على النقود. ومع ذلك، هناك حد لتأثير الانكماش المتوقع على أسعار الفائدة الاسمية. بالنظر مرة أخرى إلى المثال الوارد في الشكل (١٦-٤)، إذ يكون معدل الفائدة الاسمي المتوازن ٤% في حال كان معدل التضخم المتوقع هو ٠%. من الواضح أنه إذا كان معدل التضخم المتوقع هو ٣%، وإذا كان الجمهور يتوقع انكماشاً بنسبة ٣% سنوياً، فإن سعر الفائدة الاسمي المتوازن سيكون ١%. لكن ماذا سيحدث إذا كان المعدل المتوقع للتضخم - ٥%؟ هل سينخفض سعر الفائدة الاسمي إلى - ١%؟ الجواب: لا، لا أحد

سيقرض المال بسعر فائدة اسمي سلبى لأنه يمكن أن يقوم بفعل شيء أفضل من خلال الاحتفاظ بالنقود.

* هناك حد صفري على سعر الفائدة الاسمي: لا يمكن أن يكون أقل من الصفر.

يقول الاقتصاديون إنَّ هناك حداً صفرياً لسعر الفائدة الاسمي: لا يمكن أن يكون أقل من الصفر. هذا الحد الصفري يمكن أن يجد من فعالية السياسة النقدية. لنفترض أن الاقتصاد يعاني الكساد، إذ يكون الإنتاج أقل من الناتج المحتمل ومعدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، عادة بهذه الحالة يمكن للبنك المركزي الاستجابة بخفض أسعار الفائدة لزيادة الطلب الإجمالي. إذا كان سعر الفائدة الاسمي صفراً بالفعل، فلن يتمكن البنك المركزي من دفعه إلى الأسفل أكثر من ذلك، وأي زيادات أخرى في القاعدة النقدية سيتم الاحتفاظ بها إما في خزائن البنوك وإما الاحتفاظ بها نقداً من قبل الأفراد والشركات دون إنفاقها. (مع معدل تضخم سلبى ومعدل فائدة اسمي ٠%، فإن الاحتفاظ بالنقد يؤدي إلى معدل فائدة حقيقي إيجابي). تُعرف الحالة التي لا يمكن فيها استخدام السياسة النقدية لأن أسعار الفائدة الاسمية لا يمكن أن تنخفض إلى ما دون الصفر بفخ السيولة، والذي يمكن أن يحدث كلما حدث انخفاض حاد في الطلب على الأموال القابلة للقرض. كان الاقتصاد الأمريكي في مواجهة

الحد الصفري لفترة طويلة من الثلاثينيات. ومع ذلك، من المرجح أن تنشأ مثل هذه المواقف عندما يتوقع الجمهور حدوث انكماش أكثر مما يحدث عندما يتوقع حدوث تضخم. بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح التضخم هو القاعدة في جميع أنحاء العالم، اختفى الحد الصفري إلى حد كبير كمشكلة، حتى التسعينيات.

* فح السيولة هو حالة لا يمكن فيها استخدام السياسة النقدية لأن أسعار الفائدة الاسمية لا يمكن أن تنخفض إلى ما دون الصفر.

ومع ذلك، وجدت اليابان نفسها في التسعينيات في مواجهة الحد الصفري، كما عانت الانكماش المستمر. أثارت التجربة اليابانية انزعاج الدول الأخرى، التي كانت تخشى أن تواجه مشكلات مماثلة. في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، زادت مخاوف الانكماش في الولايات المتحدة إذ انخفض معدل التضخم إلى أقل من ٢%. كما ذكرنا أولاً في الفصل السادس، فإن هذه المخاوف هي السبب الرئيسي وراء تفضيل معظم البنوك المركزية لاستقرار الأسعار، وهو معدل تضخم منخفض لكن إيجابي، لنقل ٢ أو ٣%، بدلاً من ٠% تضخم. تشير الدراسات التي أجراها الاقتصاديون في الاحتياطي الفيدرالي وأماكن أخرى إلى أن التضخم بهذه المعدلات المنخفضة يفرض تكاليف صغيرة جداً على الاقتصاد ويجعل فح السيولة أمراً غير محتمل.

حالة الاقتصاد في العمل

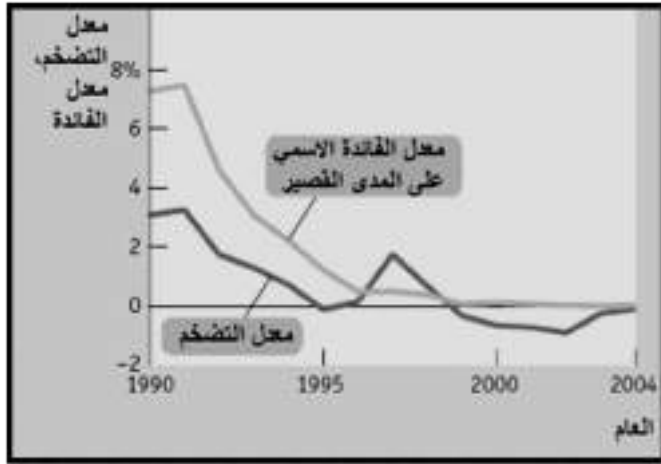
فخ اليابان

بعد الازدهار في أواخر الثمانينيات، شهدت اليابان ركوداً في أوائل التسعينيات. لم يكن الركود شديداً بشكل خاص، لكنه أثبت أنه مستمر للغاية. وفي مواجهة فجوة الركود المستمرة، انخفض معدل التضخم في اليابان بشكل ثابت. بحلول منتصف التسعينيات، أصبحت اليابان أول اقتصاد رئيسي يعاني الانكماش منذ الثلاثينيات. يوضح الشكل (١٦-٧) معدل التضخم في اليابان ومعدل مبلغ الاستدعاء، وهو معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل الذي يتوافق مع معدل الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤، ومع استثناء وجيز في ١٩٩٦ و١٩٩٧، معدل التضخم انخفض بشكل ثابت، وأصبح سلبياً في أواخر التسعينيات.

خفض بنك اليابان، نظير الاحتياطي الفيدرالي، أسعار الفائدة بشكل ثابت في محاولة لمكافحة الانكماش. لكن بحلول عام ١٩٩٨، خفضت سعر مبلغ الاستدعاء إلى ٠% وكان الاقتصاد لا يزال يعاني الركود. أظهرت هذه التجربة أن فخ السيولة يمثل مشكلة حقيقية في العالم الحديث. عدم قدرة اليابان على تحفيز الاقتصاد عن طريق خفض أسعار الفائدة كان أحد أسباب استخدامها المكثف للسياسة المالية التوسعية خلال التسعينيات. وصفنا

في الفصل الثاني عشر "الجسر المؤدي إلى أي مكان" الذي يربط جزيرة أواجي بالبر الياباني. كانت مشاريع البناء هذه، جزئياً، بديلاً عن التوسع النقدي.

الشكل (١٦-٧): الانكماش في اليابان



في الشكل (١٦-٧): حاول بنك اليابان محاربة هذا من خلال خفض سعر مبلغ الاستدعاء، وهو معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل الذي يتوافق مع معدل الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٦، ومع ذلك، كان السعر قريباً من ٠%، وبحلول عام ٢٠٠٤ كان في الواقع ٠%، وهو الحد الأدنى. وجدت اليابان نفسها في فخ السيولة، مع عدم وجود مجال للتوسع النقدي. المصدر: صندوق النقد الدولي.

مراجعة سريعة:

- يساعد الانكماش غير المتوقع المقرضين ويؤذي المقترضين. يمكن أن يؤدي هذا إلى انكماش حجم الدين، مما يؤدي إلى انكماش الطلب الإجمالي.
- يجعل الانكماش من المرجح أن تنتهي أسعار الفائدة مقابل الحد الصفري. عندما يحدث هذا، يكون الاقتصاد في فخ السيولة، والسياسة النقدية غير فعالة.

تحقق من فهمك ١٦-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لماذا لا يقوم أي شخص بإقراض المال بمعدل فائدة اسمي سلبي؟ كيف يمكن أن يسبب هذا مشاكل للسياسة النقدية؟

نظرة مستقبلية:

في سياق عرضنا للاقتصاديات الكلية، أشرنا عدة مرات إلى التاريخ، كل من تاريخ الأحداث، مثل الكساد الكبير، وتاريخ الأفكار، مثل تلك الخاصة بجون ماينارد كينز. يساعدنا كلا النوعين من التاريخ على فهم سبب كون الاقتصاديات الكلية على ما هي عليه. في الفصل التالي سوف

نتراجع عن تفاصيل نماذج محددة، وننظر في صنع الاقتصاديات الكلية الحديثة، وفي كيفية تفاعل الأحداث والأفكار لإنتاج التحليل الذي نعتمد عليه الآن.

الملخص العام للفصل:

١. عند تحليل التضخم المرتفع، يستخدم الاقتصاديون النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر، والذي ينص على أن التغيرات في العرض النقدي تؤدي إلى تغيرات تناسبية في مستوى السعر الإجمالي حتى في المدى القصير.

٢. تقوم الحكومات أحياناً بطباعة النقود من أجل تمويل عجز الموازنة. عندما يفعلون ذلك، فإنهم يفرضون ضريبة تضخم على أولئك الذين لديهم نقود، وضريبة التضخم هذه تساوي معدل التضخم مضروباً في العرض النقدي. تنعكس القيمة الحقيقية للموارد التي تستحوذ عليها الحكومة من خلال ضريبة التضخم الحقيقية، أي معدل التضخم مضروباً في العرض النقدي الحقيقي. من أجل تجنب دفع ضريبة التضخم، يقوم الناس بتقليل ممتلكاتهم من الأموال الحقيقية وإجبار الحكومة على زيادة التضخم للحصول على نفس المبلغ من ضريبة التضخم الحقيقي.

في بعض الحالات، يؤدي هذا إلى حلقة مفرغة من تقلص العرض النقدي الحقيقي وارتفاع معدل التضخم، مما يؤدي إلى تضخم مفرط وأزمة مالية.

٣. سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم. يتم احتساب معدل التضخم المتوقع في سعر الفائدة الاسمي للقرض. التضخم الذي هو أعلى من المتوقع يفيد المقرضين ويضر المقرضين؛ التضخم الذي هو أقل من المتوقع فوائده المقرضين ويضر المقرضين. وفقاً لتأثير فيشر، فإن التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الاسمي واحداً إلى واحد بحيث يظل سعر الفائدة الحقيقي المتوقع دون تغيير.

٤. يفرض التضخم تكاليف الأحذية والجلود، وتكاليف إجراء المعاملات التي يتم تكبدها عندما يحاول الناس تجنب الاحتفاظ بالمال؛ تكاليف القائمة، وتكاليف تغيير الأسعار؛ وتكاليف وحدة الحساب، وهي التكاليف التي تنشأ بسبب توقف النقود عن كونها مقياساً موثقاً للقيمة. على الرغم من وجود حجج لمعدل التضخم السلبي (الانكماش) ، يميل صانعو السياسة من الناحية العملية إلى استهداف استقرار الأسعار - معدلات تضخم منخفضة ولكن إيجابية.

٥. البلدان التي لا تحتاج إلى طباعة النقود لتغطية العجز الحكومي ما زالت تتعثر بتضخم معتدل، إما بسبب الانتهازية السياسية أو بسبب التمني. عندما يحدث هذا، يمكن أن يكون خفض التضخم إلى أسفل أمراً صعباً لأن إزالة التضخم يمكن أن تكون مكلفة للغاية، وتتطلب التضحية بكميات كبيرة من الناتج الإجمالي وفرض مستويات عالية من

البطالة. ومع ذلك، كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة والدول الغنية الأخرى على استعداد لدفع ثمن خفض التضخم المرتفع في السبعينيات.

٦. يطرح الانكماش عدة مشاكل. يمكن أن يؤدي إلى انكماش حجم الدين، إذ يؤدي العبء الحقيقي المتزايد للديون المستحقة إلى زيادة الانكماش الاقتصادي. أيضاً، من المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة مقابل الحد الصفري في اقتصاد يعاني الانكماش. عندما يحدث هذا، يدخل الاقتصاد في فخ السيولة، مما يجعل السياسة النقدية غير فعالة. إن المخاوف من فخ السيولة هي السبب الرئيسي وراء تفضيل صانعي السياسة لاستقرار الأسعار، وهو معدل تضخم منخفض ولكن إيجابي.

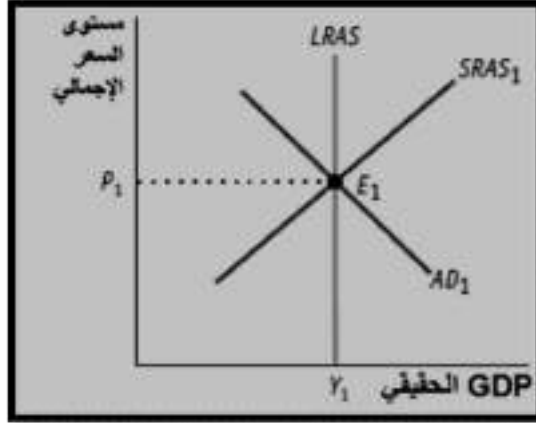
المصطلحات الرئيسية:

النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر	ضريبة التضخم	الحد الصفري
تكاليف الأحذية الجلدية	فخ السيولة	تكاليف وحدة الحساب
معدل الفائدة الاسمي	استقرار السعر	انكماش حجم الدين
سعر الفائدة الحقيقي	انحسار الانكماش	تأثير فيشر

مسائل للحل:

١. في اقتصاد سكووتويا، يرغب صانعو السياسات في خفض معدل البطالة ورفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام السياسة النقدية.

باستخدام الرسم البياني المرافق، وضح لماذا ستؤدي هذه السياسة في النهاية إلى ارتفاع مستوى السعر الإجمالي ولكن دون تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



٢. في الأمثلة التالية، هل سيكون النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر مناسباً؟

أ. هناك قدر كبير من البطالة في الاقتصاد وليس هناك تاريخ من التضخم.

ب. شهد الاقتصاد للتو خمس سنوات من التضخم المفرط.

ج. على الرغم من أن الاقتصاد شهد تضخماً في نطاق يتراوح بين ١٠% و ٢٠% منذ ٣ سنوات، إلا أن الأسعار كانت مستقرة مؤخراً، واقتراب معدل البطالة من المعدل الطبيعي للبطالة.

٣. يصدر الاحتياطي الفيدرالي بانتظام بيانات حول القاعدة النقدية للولايات المتحدة. يمكننا الوصول إلى تلك البيانات في مواقع الويب المختلفة، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

انتقل إلى <http://research.stlouisfed.org/fred2/>، وانقر على "الاحتياطيات والقاعدة النقدية" ثم انقر على "القاعدة النقدية لمجلس المحافظين، المعدلة للتغيرات في متطلبات الاحتياطي، المعدلة موسمياً (SA)" للحصول على أحدث تقرير.

أ. كم نما الأساس النقدي في الشهر الماضي؟

ب. كيف ساعد ذلك في جهود الحكومة لتمويل عجزها؟

ج. لماذا من المهم أن يكون البنك المركزي مستقلاً عن جزء الحكومة المسؤول عن الإنفاق؟

٤. أجب عن الأسئلة التالية حول ضريبة التضخم (الحقيقية)، بافتراض أن مستوى السعر يبدأ من الرقم واحد.

أ. تحتفظ ماريا بـ ١٠٠٠ دولار في درج جوربها الخاص لمدة عام. على مدار العام، بلغ معدل التضخم ١٠%. ما هي ضريبة التضخم الحقيقية لهذا العام؟

ب. تستمر ماريا في الاحتفاظ بمبلغ ١٠٠٠ دولار في درجها للعام الثاني. ما هي القيمة الحقيقية لهذه الألف دولار في بداية السنة الثانية؟ على مدار العام، بلغ معدل التضخم مرة أخرى ١٠%. ما هي ضريبة التضخم الحقيقية للسنة الثانية؟

ج. للسنة الثالثة، تحتفظ ماريا بمبلغ ١٠٠٠ دولار في الدرج. ما هي القيمة الحقيقية لهذه الألف دولار في بداية السنة الثالثة. على مدار العام، بلغ معدل التضخم مرة أخرى ١٠%. ما هي ضريبة التضخم الحقيقية للسنة الثالثة؟

د. بعد ثلاث سنوات، ما هي ضريبة التضخم الحقيقي التراكمية؟
هـ. أعد الإجابة عن الأجزاء من أ إلى د بمعدل تضخم يبلغ ٢٥%. ولماذا يعتبر التضخم المفرط مشكلة؟

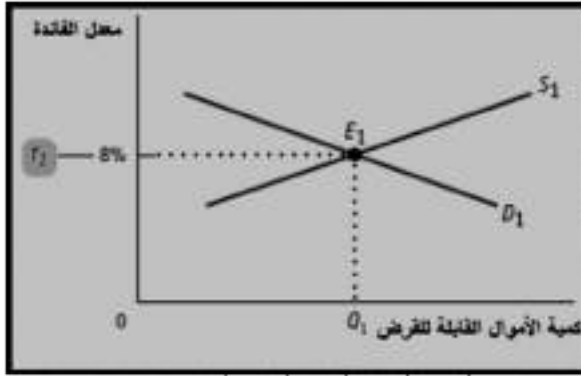
٥. قلقاً بشأن تأثيرات المزاحمة للاقتراض الحكومي على الإنفاق الاستثماري الخاص، يجادل مرشح لمنصب الرئيس بأن الولايات المتحدة يجب أن تطبع النقود فقط لتغطية عجز ميزانية الحكومة. ما هي مزايا وعيوب مثل هذه الخطة؟

٦. يتفق بوريس، المقترض، لين، المقرضة، على أن لين ستقرض بوريس ١٠ آلاف دولار، وأن بوريس سوف يسدد ١٠ آلاف دولار مع فائدة في عام واحد. يوافقون على معدل فائدة اسمي يبلغ ٨%، مما يعكس معدل فائدة حقيقي قدره ٣% على القرض ومعدل تضخم متوقع مشترك بنسبة ٥% خلال العام المقبل.

أ. إذا كان معدل التضخم في الواقع ٤% خلال العام المقبل، فكيف يؤثر معدل التضخم الأقل من المتوقع على بوريس ولين؟ حدد من هو أفضل حالاً؟

ب. إذا كان معدل التضخم الفعلي ٧% خلال العام المقبل، فكيف يؤثر ذلك على بوريس ولين؟ حدد من هو أفضل حالاً؟

٧. باستخدام الرسم البياني المرافق، اشرح ما سيحدث لسوق الأموال القابلة للقرض عندما يكون هناك انخفاض بمقدار نقطتين مئويتين في معدل التضخم المستقبلي المتوقع. كيف سيؤثر التغيير في معدل التضخم المستقبلي المتوقع على كمية توازن الأموال القابلة للقرض؟



٨. في الأمثلة التالية، هل التضخم يخلق رابحين وخاسرين بدون تكلفة صافية على الاقتصاد أم أن التضخم يفرض تكلفة صافية على الاقتصاد؟ إذا تم فرض تكلفة صافية، فما نوع التكلفة المتضمنة؟

أ. عندما يُتوقع أن يكون التضخم مرتفعاً، يتقاضى العمال رواتبهم بشكل متكرر، ويقومون بزيارات أكثر إلى البنك.

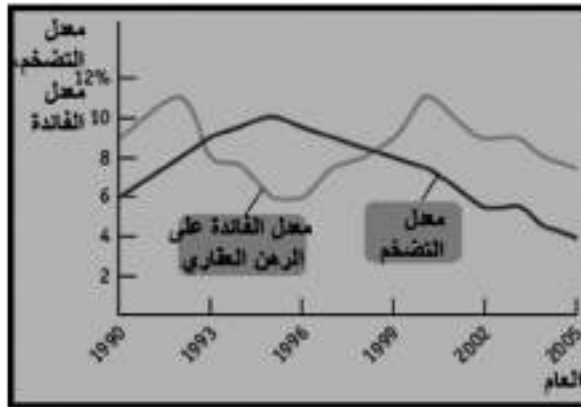
ب. تقوم شركة لانوي بتعويضها عن نفقات السفر المتعلقة بالعمل. ولكن في بعض الأحيان، تستغرق الشركة وقتاً طويلاً لتعويضها.

لذلك عندما يكون التضخم مرتفعاً، فإنها تكون أقل رغبة في السفر من أجل وظيفتها.

ج. مالك منزل هيكتور لديه رهن عقاري بمعدل فائدة اسمي ثابت بنسبة ٦% حصل عليه قبل خمس سنوات. على مر السنين، ارتفع معدل التضخم بشكل غير متوقع إلى مستواه الحالي البالغ ٧%.

د. استجابة للتضخم المرتفع بشكل غير متوقع، يتعين على مدير "أكواخ كيب كود المريحة" إعادة طباعة كتيبات ملونة باهظة الثمن وإعادة إرسالها لتصحيح أسعار الإيجارات هذا الموسم.

٩. يوضح الرسم البياني المرافق أسعار الفائدة على الرهن العقاري والتضخم خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ في اقتصاد ألبانيا. متى تكون الرهون العقارية جذابة بشكل خاص ولماذا؟



١٠. يبين الرسم البياني المرافق بيانات عن سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل (ثلاثة أشهر) كما أفاد به البنك المركزي الأوروبي والتضخم لمنطقة اليورو من عام ١٩٩٦ حتى منتصف عام ٢٠٠٥. كيف تصف العلاقة بين الاثنين؟ كيف يقارن هذا النمط بالنمط الخاص بالولايات المتحدة في الشكل (١٦-٥)؟



١١. يعاني اقتصاد بريطانيا من ارتفاع معدلات التضخم مع معدل بطالة مساوٍ لمعدله الطبيعي. يرغب صانعو السياسات في حصر الاقتصاد بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة. افترض أن حالة الاقتصاد ليست نتيجة لصدمة العرض السلبية، كيف يمكنهم أن يحاولوا تقليل تكلفة البطالة الناتجة عن تقليص التضخم؟ هل من الممكن ألا تكون هناك تكلفة للحد من التضخم؟

١٢. حدد من الربح ومن الخاسر عندما تقوم شركة الرهن العقاري بإقراض ١٠٠ ألف دولار لعائلة ميلر لشراء منزل بقيمة ١٠٥ ألف دولار وخلال العام الأول تنخفض الأسعار بشكل غير متوقع بنسبة ١٠%؟ ماذا تتوقع أن يحدث إذا استمر الانكماش خلال السنوات القليلة المقبلة؟ كيف سيؤثر الانكماش المستمر على الاقتصاد ككل؟

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني :

www.worthpublishers.com/krugmanwells

أجزاء السابغ

الأحداث والأفكار

يتضمن فصلاً واحداً:

الفصل السابع عشر: صناعة الاقتصاديات الكلية الحديثة

الفصل السابع عشر صنع الاقتصاديات الكلية الحديثة

ما ستعلمه في هذا الفصل:

- لماذا لم تكن الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية مناسبة للمشاكل التي طرحها الكساد الكبير؟
- الأفكار الأساسية للاقتصاد الكينزي.
- كيف أدت التحديات إلى مراجعة الأفكار الكينزية؟
- الأفكار الكامنة وراء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة.
- عناصر التوافق الحديث، وأهم الخلافات المتبقية.

القصة الافتتاحية: تطهير الفساد

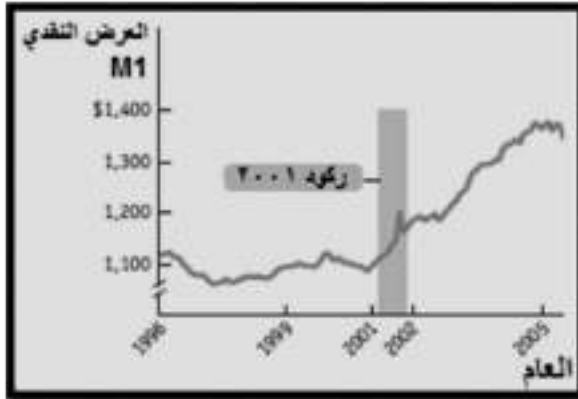
أعلن التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ٢٠٠٤ أن "السياسة النقدية العدوانية يمكن أن تقلل من عمق الركود". قد لا يوافق على هذا الكلام سوى قلة من خبراء الاقتصاديات الكلية الحديثين. هناك العديد من الحجج العامة حول سياسة الاقتصاديات الكلية، التي يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في الحملات السياسية. ولكن هناك إجماعاً واسع النطاق بين خبراء

الاقتصاديات الكلية حول كيفية عمل الاقتصاد. والرأي القائل بأن السياسة النقدية التوسعية يمكن أن تكون فعالة في محاربة فترات الركود هي جزء من هذا الإجماع، وينعكس هذا الإجماع في السياسة الفعلية: كما يظهر في اللوحتين من الشكل المرافق، استجابت السياسة النقدية بقوة شديدة لكساد عام ٢٠٠١. ومع ذلك، فإن الإجماع السائد اليوم حول السياسة النقدية لم يكن موجوداً بشكل دائم. كان هناك وقت عارض فيه العديد من الاقتصاديين أي جهد لمحاربة الركود. في بداية الكساد الكبير، كان وزير الخزانة في عهد هربرت هوفر، أندرو ميلون، يعارض بشدة أي توسع نقدي. ادعى هوفر لاحقاً أن نصيحة ميلون كانت ترك الركود يأخذ مجراه: "سوف يزيل التعفن من النظام".

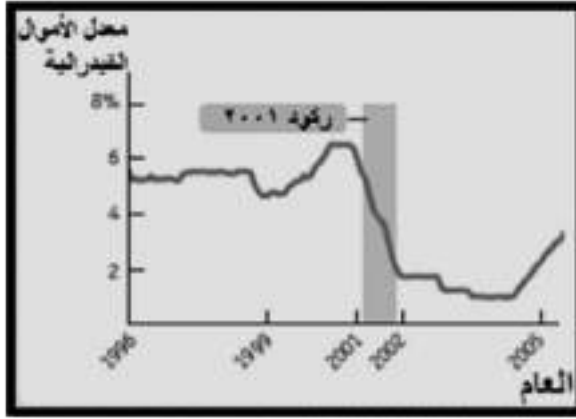
مثال عن السياسة النقدية العدوانية

اللوحة - أ - ارتفع العرض النقدي بشكل حاد استجابة

لركود عام ٢٠٠١.....



اللوحة - ب - بينما هبط معدل الأموال الفيدرالية بشكل حاد



في الشكل السابق: استجاب الاحتياطي الفيدرالي لركود عام ٢٠٠١، الذي أشارت إليه المنطقة المظللة في كلتا اللوحتين، مع التوسع السريع في العرض النقدي (اللوحة (أ)) والتخفيضات الحادة في معدل الأموال الفيدرالية (اللوحة (ب)).

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس؛ المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

عكست هذه النصيحة وجهات نظر العديد من الاقتصاديين البارزين في ذلك الوقت، الذين اعتبروا السياسة النقدية العدوانية خطيرة وغير فعالة. عندما تولى فرانكلين روزفلت منصبه، كخليفة لهوفر، كان هناك نقاش حاد بين مستشاريه حول ما إذا كان يجب اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية أو القيام بالعكس. عندما فاز التوسعيون بالنقاش وخرجت

الولايات المتحدة عن المعيار الذهبي المتعلق بالسماح بالتوسع النقدي، صرح مدير الميزانية بعهد روزفلت "هذه نهاية الحضارة الغربية". نستطيع أن نقول: الحضارة الغربية لا تزال قائمة. كيف وصلنا من هناك إلى هنا؟ كيف تطورت الاقتصاديات الكلية الحديثة؟ في الفصول السابقة قمنا بتطوير إطار عمل لفهم النمو ودورة الأعمال والتضخم. في هذا الفصل، سنلقي نظرة على كيفية إنشاء هذا الإطار، وكيف تفاعلت الأحداث والأفكار في صنع الاقتصاديات الكلية الحديثة.



في عام ١٩٣٠، عندما غرق الاقتصاد الأمريكي في أزمة الكساد الكبير، مستشارو هيربرت هوفر الاقتصاديون أخبروه أن يترك الاقتصاد يعاني، إذ سيؤدي ذلك إلى "تطهير الفساد". على النقيض من ذلك، في عام ٢٠٠١، أيد المستشارون الاقتصاديون لجورج دبليو بوش الإجراءات "العدوانية" لمحاربة الركود.

الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية

يبدو أن مصطلح الاقتصاديات الكلية قد صاغه الاقتصادي النرويجي راجنار فريش في عام ١٩٣٣؛ إذ كان التاريخ، خلال أسوأ عام من الكساد

الكبير، وهذا ليس من قبيل المصادفة. ومع ذلك، كان هناك اقتصاديون يخللون ما نعدّه الآن قضايا الاقتصاديات الكلية، سلوك مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي، قبل ذلك الحين.

المال ومستوى السعر

وصفنا في الفصل السادس عشر النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر. ووفقاً لهذا النموذج، تتسم الأسعار بالمرونة، مما يجعل منحنى العرض الإجمالي عمودياً حتى في المدى القصير. في هذا النموذج، تؤدي الزيادة في العرض النقدي، مع تساوي أشياء أخرى، إلى ارتفاع نسبي متساوٍ في مستوى السعر الإجمالي، دون أي تأثير على إجمالي الناتج. نتيجة لذلك، تؤدي الزيادات في العرض النقدي إلى التضخم، وهذا كل شيء. قبل ثلاثينيات القرن الماضي، سيطر النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر على التفكير الاقتصادي حول تأثيرات السياسة النقدية.

هل اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون حقاً أن التغيرات في العرض النقدي أثرت فقط على الأسعار الإجمالية، دون أي تأثير على إجمالي الناتج؟ الجواب: على الأرجح لا يجادل مؤرخو الفكر الاقتصادي بأنه قبل عام ١٩٣٠، كان معظم الاقتصاديين يدركون أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر على إجمالي الناتج وكذلك الأسعار الإجمالية على المدى القصير، أو لاستخدام المصطلحات الحديثة، كانوا على دراية بأن منحنى العرض

الإجمالي قصير المدى يميل صعوداً للأعلى، لكنهم اعتبروا مثل هذه التأثيرات قصيرة المدى غير مهمة، وشددوا على المدى الطويل بدلاً من ذلك. كان هذا هو الموقف الذي دفع جون ماينارد كينز إلى الاستهزاء بالتركيز على المدى الطويل، عندما قال: "كلنا أموات".

دورة الأعمال

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون، بالطبع، يدركون أن الاقتصاد لم ينمُ بسلاسة. كان الاقتصادي الأمريكي ويسلي ميتشل رائداً في الدراسة الكمية لدورات الأعمال، وفي عام ١٩٢٠، أسس ويسلي المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وهو منظمة مستقلة غير ربحية لها دور رسمي حتى يومنا هذا في إعلان بدايات فترات الركود التوسعات.

وبفضل عمله، كان قياس دورات الأعمال متقدماً بشكل جيد بحلول عام ١٩٣٠. ولكن لم تكن هناك نظرية مقبولة على نطاق واسع تتعلق بدورات الأعمال. وفي غياب أي نظرية واضحة، كانت الآراء حول كيفية استجابة صانعي السياسات للركود متضاربة. فضّل بعض الاقتصاديين السياسات النقدية والمالية التوسعية لمحاربة الركود، واعتقد البعض الآخر أن مثل هذه السياسات من شأنها أن تفاقم حالة الركود أو بكل بساطة تؤجله بشكل لا مفر منه.

على سبيل المثال، في عام ١٩٩٣، جوزيف شومبيتر من جامعة هارفارد، المشهور الآن بإدراكه المبكر لأهمية التغيير التكنولوجي، حذر من أن أي محاولة للتخفيف من الكساد الكبير بالسياسة النقدية التوسعية "ستؤدي في النهاية إلى انهيار أسوأ من ذلك الذي تتم معالجته". عندما حدث الكساد الكبير، أصيبت السياسة بالشلل بسبب هذا الافتقار إلى الإجماع. يعتقد الاقتصاديون الآن أنه في كثير من الحالات، تحركت السياسة في الاتجاه الخاطئ. ومع ذلك، كانت الضرورة أم الاختراع. كما سنشرح لاحقاً، قدم الكساد الكبير حافزاً قوياً للاقتصاديين لتطوير نظريات يمكن أن تكون بمنزلة دليل للسياسة، وبالفعل استجاب الاقتصاديون لهذا الحافز.

حالة الاقتصاد في العمل

متى بدأت دورة الأعمال؟

يعود التسلسل الزمني الرسمي لدورات الأعمال الأمريكية السابقة التي يحتفظ بها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية إلى عام ١٨٥٤. هناك سببان لذلك: الأول هو أنه كلما عدنا بالزمن للوراء، قلّ توافر البيانات الاقتصادية، والسبب الآخر هو أن دورات الأعمال، بالمعنى الحديث، ربما لم تحدث كثيراً في الولايات المتحدة قبل عام ١٨٥٤. في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة في معظمها عبارة عن اقتصاد ريفي زراعي.

يوضح الشكل (١٧-١) تقديرات النسب المئوية المتغيرة للنتائج المحلي الإجمالي من الزراعة ومن التصنيع والتعدين خلال الفترة من ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠، ويوضح أن الزراعة صغرت من التصنيع عام ١٨٤٠ وأن التصنيع لم يتفوق على الزراعة في الأهمية الاقتصادية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. لماذا هذا الأمر مهم؟ تختلف التقلبات في إجمالي الناتج في الاقتصادات الزراعية اختلافاً كبيراً عن دورات الأعمال التي نعرفها اليوم. ذلك لأن أسعار السلع الزراعية تميل إلى أن تكون مرنة للغاية. نتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون منحنى العرض الإجمالي قصير المدى لاقتصاد زراعي بشكل أساسي قريباً من الوضع العمودي، ولا تسبب صدمات الطلب تقلبات في الإنتاج. وبدلاً من ذلك، فإن التقلبات في المزرعة مدفوعة أساساً بالطقس، مما يجعل التحولات في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير المصدر الأساسي للتقلبات. في المقابل، فإن دورات الأعمال الحديثة هي إلى حد كبير نتيجة للتحولات في منحنى الطلب الإجمالي. ربما نشأت دورة الأعمال الحديثة في بريطانيا، موطن الثورة الصناعية، التي كانت بالفعل مجتمعاً صناعياً وحضرياً إلى حد كبير بحلول عام ١٨٢٠. كان للركود البريطاني في ١٨٤٦-١٨٤٧ طابع حديث بشكل خاص: فقد أعقب فترة من "الوفرة غير العقلانية" أنفقت فيها الشركات بشكل كبير على تقنية جديدة ومثيرة، السكك الحديدية، ثم أدركت أنها قد تجاوزتها.

الشكل (١٧-١): الطابع المتغير لاقتصاد القرن التاسع عشر



في الشكل (١٧-١): في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة اقتصاداً زراعياً بشكل ساحق، وربما لم تشهد دورات أعمال حديثة. بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت صناعية بشكل أساسي، وظهرت دورة الأعمال الحديثة.

المصدر: روبرت إي. غالمان، "النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي في القرن التاسع عشر الطويل"، في ستانلي إل إنجرمان وروبرت إي. غالمان، محرران. تاريخ كامبريدج الاقتصادي للولايات المتحدة، المجلد الثاني: القرن التاسع عشر الطويل (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٠)، الصفحات ١-٥٥.

مراجعة سريعة:

- ركز علماء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيون على التأثيرات طويلة المدى للسياسة النقدية على مستوى السعر الإجمالي، متجاهلين أي تأثيرات قصيرة المدى على الناتج الكلي.
- بحلول فترة الكساد الكبير، كان قياس دورات الأعمال متقدماً بشكل جيد، ولكن لم تكن هناك نظرية مقبولة على نطاق واسع حول سبب حدوثها.

تحقق من فهمك ١٧-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. تظهر اللوحة (أ) من الشكل النموذج الذي افترضنا به الفصل، سلوك M1 قبل وأثناء وبعد ركود عام ٢٠٠١.
أ. كيف ترتبط هذه البيانات بالاقتراس من التقرير الاقتصادي للرئيس الذي ذكرناه بافتتاحية هذا الفصل؟
- ب. ماذا كان سيقول الاقتصادي الكلاسيكي عن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي؟

الكساد الكبير والثورة الكينزية

أظهر الكساد الكبير في النهاية أن الاقتصاديين لا يستطيعون تجاهل المدى القصير بأمان. لم يكن الألم الاقتصادي شديداً فحسب؛ لقد هدد

بزعزعة استقرار المجتمعات والأنظمة السياسية، وبشكل خاص، ساعد التراجع الاقتصادي أدولف هتلر في الوصول إلى السلطة في ألمانيا. أراد العالم بأسره أن يعرف كيف يمكن أن تحدث هذه الكارثة الاقتصادية وما يجب فعله حيالها، ولكن نظراً لعدم وجود نظرية مقبولة على نطاق واسع لدورة الأعمال، قدم الاقتصاديون نصائح متضاربة، ونعتقد الآن أنها غالباً ما تكون ضارة. يعتقد البعض أن التغيير الهائل في النظام الاقتصادي، مثل جعل الحكومة تتولى الكثير من الصناعة الخاصة واستبدال الأسواق باقتصاد موجه، يمكن أن ينهي الركود. جادل آخرون بأن الكساد أمر طبيعي، بل مفيد، وأنه لا ينبغي فعل أي شيء حياله. ومع ذلك، جادل بعض الاقتصاديين بأن الركود يمكن بل يجب علاجه، دون التخلي عن الفكرة الأساسية لاقتصاد السوق. في عام ١٩٣٠، قارن الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز مشاكل الاقتصادين الأمريكي والبريطاني بمشاكل سيارة مولدها فيه عيب، ثم جادل بأن تشغيل الاقتصاد لن يتطلب سوى إصلاح متواضع، وليس إصلاحاً كاملاً. إنها استعارة جميلة، لكن ما هي طبيعة المشكلة؟

نظرية كينز

في عام ١٩٣٦، قدم كينز تحليله للكساد الكبير، شرحه لما هو خطأ في مولد الاقتصاد، في كتاب بعنوان النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال. في عام ١٩٤٦، كتب الاقتصادي الأمريكي العظيم بول صامويلسون "إنه

كتاب مكتوب بشكل سيء، وفيه سوء تنظيم.... ومضات من البصيرة والحدس بين الجبر الممل... نجد تحليله واضحاً وجديداً في الوقت نفسه. باختصار، إنه عمل عبقرى".

النظرية العامة ليست سهلة القراءة، لكنها تقف مع كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" كواحد من أكثر الكتب تأثيراً في الاقتصاد على الإطلاق. كما يوحى وصف صامويلسون، فإن كتاب كينز عبارة عن مجموعة كبيرة من الأفكار.

* الاقتصاد الكينزي هو مدرسة الفكر التي نشأت من أعمال جون ماينارد كينز.

مدرسة الفكر التي أصبحت تُعرف باسم الاقتصاد الكينزي عكست بشكل أساسي ابتكارين: أولاً، شدد كينز على التأثيرات قصيرة المدى للتحويلات في الطلب الإجمالي على الناتج الإجمالي، بدلاً من تحديد مستوى السعر الإجمالي على المدى الطويل. كما توحى ملاحظة كينز الشهيرة عن الموت على المدى الطويل، حتى ظهر كتابه، كان معظم الاقتصاديين يتعاملون مع الاقتصاديات الكلية قصيرة المدى باعتبارها قضية ثانوية. ركز كينز انتباهه الاقتصاديين على المواقف التي ينحدر فيها منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير لأعلى وتؤثر التحويلات في منحنى الطلب الإجمالي على إجمالي الناتج والعمالة وكذلك الأسعار الإجمالية. يوضح الشكل (١٧-٢) الفرق بين الاقتصاد الكلي الكينزي والكلاسيكي، وتظهر كل من اللوحتين في الشكل منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير،

SRAS؛ في كليهما، يُفترض أنه لسبب ما، ينحرف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD1 إلى AD2، دعونا نقل رداً على انخفاض قيم سوق الأوراق المالية الذي دفع الأسر إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي. تُظهر اللوحة (أ) وجهة النظر الكلاسيكية، وهي أن منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير يكون عمودياً. يؤدي الانخفاض في الطلب الإجمالي إلى انخفاض مستوى السعر، من P1 إلى P2، ولكن دون تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما اللوحة (ب) فتظهر وجهة النظر الكينزية: ينحدر منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير لأعلى، ومن ثم يؤدي الانخفاض في الطلب الإجمالي إلى انخفاض مستوى السعر، من P1 إلى P2، وانخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، من Y1 إلى Y2. كما أوضحنا بالفعل، كان العديد من خبراء الاقتصاديات الكلاسيكيين قد وافقوا على أن اللوحة (ب) كانت قصة دقيقة على المدى القصير، لكنهم اعتبروا المدى القصير غير مهم. اختلف كينز معهم بشأن ذلك.

(فقط للتوضيح: لا يوجد أي رسم بياني يشبه اللوحة (ب) من الشكل (١٧-٢) في نظرية كينز العامة. لكن مناقشة كينز للعرض الكلي، المترجمة إلى المصطلحات الحديثة، تشير بوضوح إلى منحنى SRAS مائل إلى الأعلى).

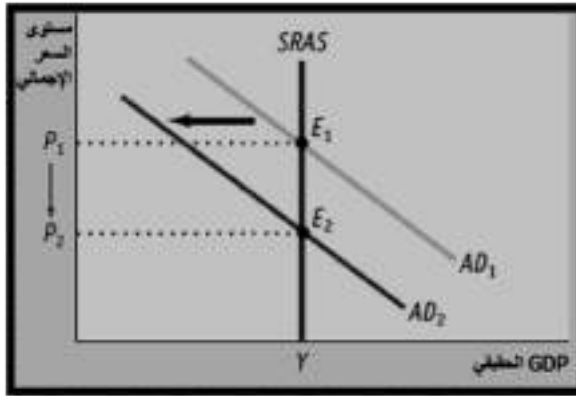
ثانياً، أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون على دور التغييرات في عرض النقود في تحويل منحنى الطلب الإجمالي، مع إيلاء القليل من الاهتمام

للعوامل الأخرى. ومع ذلك، جادل كينز بأن العوامل الأخرى، وخاصة التغيرات في "الأرواح الحيوانية"، والتي يشار إليها عادةً بمصطلح "الثقة في الأعمال"، هي المسؤولة بشكل أساسي عن دورات الأعمال.

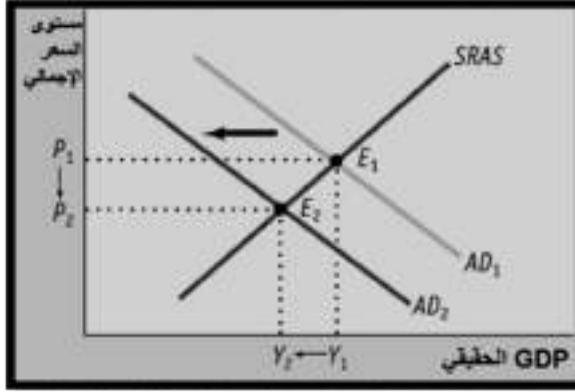
قبل كينز، جادل الاقتصاديون في كثير من الأحيان بأن انخفاض الثقة في الأعمال التجارية لن يكون له أي تأثير على مستوى السعر الإجمالي أو الناتج الكلي، طالما ظل العرض النقدي ثابتاً. قدم كينز صورة مختلفة للغاية. الجدير بالذكر أن مصطلح "الأرواح الحيوانية" استخدمه جون كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والمال" لوصف الغرائز والميول والعواطف التي تؤثر ظاهرياً على السلوك البشري وتوجهه، والتي يمكن قياسها على سبيل المثال، بثقة المستهلك. وقد قيل منذ ذلك الحين أن الثقة يتم تضمينها أو إنتاجها من قبل "الأرواح الحيوانية".

الشكل (١٧-٢): الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية مقابل الكينزية

اللوحة - أ - الكلاسيكية



اللوحة - ب - الكينزية



في الشكل (١٧-٢): يتمثل أحد الاختلافات المهمة بين الاقتصاد الكلاسيكي والكينزي في منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير. تُظهر اللوحة (أ) وجهة النظر الكلاسيكية: منحنى SRAS عمودي، لذا فإن التحولات في الطلب الإجمالي تؤثر على مستوى السعر الإجمالي، ولكن ليس الإنتاج الكلي. تُظهر اللوحة (ب) وجهة النظر الكينزية: ينحدر منحنى SRAS لأعلى على المدى القصير، لذا فإن التحولات في الطلب الإجمالي تؤثر على إجمالي الإنتاج وكذلك الأسعار الإجمالية.

تغلغت أفكار كينز بعمق في التفكير العام للجمهور لدرجة أن العديد من الأشخاص الذين لم يسمعوا عن كينز من قبل، أو سمعوا عنه ولكنهم يعتقدون أنهم يختلفون مع نظريته، يستخدمون الأفكار الكينزية طوال الوقت. على سبيل المثال، لنفترض أن معلقاً، مديعاً، في مجال الأعمال يقول ما يلي: "بسبب تراجع الثقة في الأعمال التجارية، تراجع الإنفاق

الاستثماري، مما تسبب في ركود". سواء كان المعلق يعرف ذلك أم لا، فإن هذا البيان هو اقتصاديات كينزية خالصة. توقع كينز نفسه بشكل أو بآخر أن أفكاره ستصبح جزءاً مما "يعرفه الجميع". في مقطع مشهور آخر، كتب هذا من نهاية النظرية العامة: "الرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم مستثنون تماماً من أي تأثيرات فكرية، هم عادة عبيد لبعض الاقتصاديين البائدين".

للعقول المتسائلة سياسات كينز

يُستخدم مصطلح الاقتصاد الكينزي أحياناً كمرادف للاقتصاد اليساري: الكتاب يفكرون بهذه الطريقة نظراً لأن كينز قدم سبباً منطقياً لبعض أنواع النشاط الحكومي، فقد كان يسارياً من نوع ما، وربما حتى اشتراكياً، لكن الحقيقة أكثر تعقيداً. كما أوضحنا قبل قليل، فقد تم قبول الأفكار الكينزية عبر جزء كبير من الطيف السياسي. في عام ٢٠٠٤ كان الرئيس من المحافظين، وكذلك كبير الاقتصاديين نيكولاس غريغوري مانكيو، لكنه هو أيضاً محرر لمجموعة من القراءات بعنوان: "اقتصاد كينزي جديد". لم يكن كينز نفسه اشتراكياً، ولم يكن يسارياً لدرجة عالية. في الوقت الذي نُشرت فيه النظرية العامة، اعتقد العديد من المثقفين في بريطانيا أن

الكساد الكبير كان الأزمة الأخيرة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، واستيلاء الحكومة فقط على الصناعة يمكن أن ينقذ الاقتصاد. في المقابل، جادل كينز بأن كل ما يحتاجه النظام هو إصلاح تقني ضيق. بهذا المعنى، كانت أفكاره مؤيدة للرأسمالية ومحافظة سياسياً. ما هو صحيح هو أن صعود الاقتصاد الكينزي في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تزامن مع ارتفاع عام في دور الحكومة في الاقتصاد أما الأشخاص الذين فضلوا دوراً أكبر للحكومة، فهم يميلون لأن يكونوا متحمسين مقتنعين بأفكار كينز. على العكس من ذلك، كان تأرجح البندول نحو سياسات السوق الحرة في السبعينيات والثمانينيات مصحوباً بسلسلة من التحديات للأفكار الكينزية، التي سنصفها لاحقاً في هذا الفصل، ولكن من الممكن تماماً أن يكون لديكم تفضيلات سياسية محافظة مع احترام مساهمة كينز. من الممكن أيضاً أن تكونوا ليبراليين جداً أثناء التشكيك في أفكار كينز.



يستخدم بعض الناس الاقتصاد الكينزي كمرادف للاقتصاد اليساري، لكن الحقيقة هي أن أفكار جون ماينارد كينز قد تم قبولها عبر جزء كبير من الطيف السياسي.

سياسة مكافحة الركود

كانت النتيجة العملية الرئيسية لعمل كينز هي إضفاء الشرعية على نشاط سياسة الاقتصاديات الكلية، استخدام السياسة النقدية والمالية لتيسير دورة الأعمال. لم يكن نشاط سياسة الاقتصاديات الكلية شيئاً جديداً تماماً. قبل كينز، جادل العديد من الاقتصاديين لاستخدام التوسع النقدي لمحاربة الانكماش الاقتصادي على الرغم من معارضة آخرين بشدة، حتى إن بعض الاقتصاديين جادلوا بأن العجز المؤقت في الميزانية كان شيئاً جيداً في أوقات الركود، على الرغم من أن آخرين اختلفوا بشدة.

* نشاط سياسة الاقتصاد الكلي هو استخدام السياسة النقدية والمالية لتيسير دورة الأعمال.

من الناحية العملية، خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، اتبعت العديد من الحكومات سياسات نسميها الآن سياسات كينزية. في الولايات المتحدة، انخرطت إدارة فرانكلين روزفلت في إنفاق متواضع خلال العجز بالميزانية في محاولة لخلق فرص عمل. لكن هذه الجهود كانت فاترة. وكما رأينا في المقدمة، انقسم مستشاروه بشدة حول السياسات المناسبة التي يجب اتخاذها. في الواقع، استسلم روزفلت في عام ١٩٣٧ لنصيحة الاقتصاديين غير الكينزيين الذين حثوه على موازنة الميزانية ورفع أسعار الفائدة، على الرغم من أن الاقتصاد لا يزال يعاني الركود. وكانت النتيجة ركوداً من جديد. اليوم، على النقيض من ذلك، هناك إجماع واسع النطاق حول الدور

المفيد الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية والمالية في مكافحة فترات الركود. صدر التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ٢٠٠٤، المقتبس في بداية هذا الفصل، عن إدارة جمهورية محافظة كانت تعارض بشكل عام التدخل الحكومي في الاقتصاد. ومع ذلك، كانت وجهة النظر بشأن السياسة الاقتصادية في مواجهة الركود أشبه برؤية كينز أكثر من النظر إلى معظم الاقتصاديين قبل عام ١٩٣٦.

مع ذلك، سيكون من الخطأ الإشارة إلى أن أفكار كينز قبلها تماماً خبراء الاقتصاديات الكلية الحديثة. في العقود التي أعقبت نشر النظرية العامة، واجه الاقتصاد الكينزي سلسلة من التحديات، نجح بعضها في تعديل إجماع الاقتصاد الكلي بطرق مهمة.

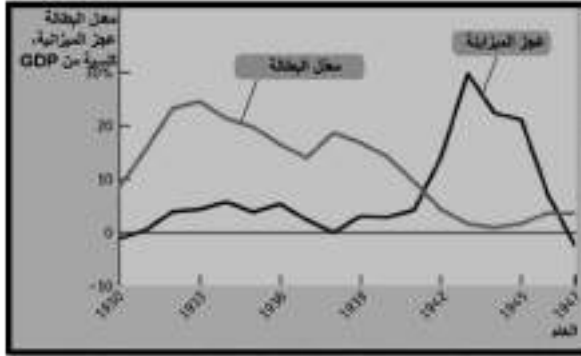
حالة الاقتصاد في العمل

نهاية الكساد الكبير

ستكون قصة جيدة إذا أدت أفكار كينز إلى تغيير في السياسة الاقتصادية التي أنهت الكساد الكبير. لسوء الحظ، لم يكن هذا ما حدث، فالطريقة التي انتهى بها الكساد الاقتصادي فعلت الكثير لإقناع الاقتصاديين بأن كينز كان على حق. كانت الرسالة الأساسية التي أخذها العديد من الاقتصاديين الشباب الذين تبنا أفكار كينز في ثلاثينيات القرن الماضي من عمله هي أن التعافي الاقتصادي يتطلب توسعاً مالياً قوياً، أي عجز بالميزانية على نطاق واسع لخلق الوظائف. هذا ما حصلوا عليه في

النهاية لكن لم يكن ذلك بسبب إقناع السياسيين، إنما ما حدث كان حرباً كبيرة جداً. يوضح الشكل (١٧-٣) معدل البطالة في الولايات المتحدة وعجز الميزانية الفيدرالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٧.

الشكل (١٧-٣): السياسة المالية ونهاية الكساد الكبير



في الشكل (١٧-٣): بدأت الحكومة الأمريكية في الإنفاق بالعجز خلال الثلاثينيات، في محاولة لدعم الاقتصاد. مع ذلك، كان العجز صغيراً إلى حد ما كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. في عام ١٩٣٧، حاولت الحكومة حتى تحقيق التوازن في الميزانية، فواجهت ارتفاعاً متجدداً في البطالة. جلبت بداية الحرب العالمية الثانية عجزاً في الإنفاق على نطاق واسع وأنهت الكساد الكبير. المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي.

كما سنرى، كان عجز الميزانية خلال الثلاثينيات على نطاق متواضع. مع تزايد مخاطر الحرب، بدأت الولايات المتحدة في حشد عسكري كبير،

وغرقت الميزانية في عجز عميق. بعد الهجوم على بيرل هاربور في ٧ ديسمبر ١٩٤١، بدأت الدولة عجزاً بالميزانية وعلى نطاق هائل: في السنة المالية ١٩٤٣، التي بدأت في تموز ١٩٤٢، كان العجز ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي. اليوم سيكون هذا عجزاً قدره ٣.٥ تريليون دولار، ثم تعافى الاقتصاد. لم يكن القصد من الحرب العالمية الثانية أن تكون سياسة مالية كينزية، لكنها أظهرت أن السياسة المالية التوسعية يمكنها، في الواقع، أن تخلق فرص عمل على المدى القصير.

مراجعة سريعة:

- ظهر الاقتصاد الكينزي، المستند إلى أفكار جون ماينارد كينز، في الثلاثينيات.
- تتمثل الأفكار الرئيسية للاقتصاد الكينزي في التركيز على المدى القصير، حيث ينحدر منحنى SRAS إلى أعلى بدلاً من أن يكون رأسياً، والتأكيد على كيفية تأثير العوامل بالإضافة إلى العرض النقدي على منحنى AD.
- قدم الاقتصاد الكينزي الأساس المنطقي لنشاط سياسة الاقتصاديات الكلية.
- تُستخدم الأفكار الكينزية على نطاق واسع حتى من قبل الأشخاص الذين لم يسمعوها عن كينز أو يعتقدون أنهم يختلفون معه.

تحقق من فهمك ١٧-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. بالإضافة إلى الإشادة بالسياسة النقدية العدوانية، يقول التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ٢٠٠٤ أن "التخفيضات الضريبية يمكن أن تعزز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الدخل بعد الضرائب وتعزيز الحوافز للعمل والادخار والاستثمار". هل هذا بيان كينزي؟ إذا كانت إجابتك نعم ففسّر لماذا، وإذا كانت لا ففسّر لماذا أيضاً؟

تحديات الاقتصاد الكينزي

غيرت أفكار كينز بشكل جذري الطريقة التي يفكر بها الاقتصاديون في دورات الأعمال. ومع ذلك، لم يقفوا دون سؤال. في العقود التي أعقبت نشر النظرية العامة، واجه الاقتصاد الكينزي سلسلة من التحديات. نتيجة لذلك، تراجع إجماع علماء الاقتصاديات الكلية إلى حد ما عن النسخة القوية من النظرية الكينزية التي سادت في الخمسينيات. بشكل أوضح وأخص، أصبح الاقتصاديون أكثر وعياً بالقيود المفروضة على نشاط سياسة الاقتصاديات الكلية.

إحياء السياسة النقدية

اقترحت نظرية كينز العامة أن السياسة النقدية لن تكون فعالة للغاية في حالات الكساد. يتفق العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية المعاصرين:

في الفصل السادس عشر قدمنا مفهوم فح السيولة، وهو وضع تكون فيه السياسة النقدية غير فعالة لأن سعر الفائدة الاسمي ينخفض مقابل الحد الصفر. في الثلاثينيات، عندما كتب كينز، كانت أسعار الفائدة واقعياً قريبة جداً من ٠%. (تم تقديم مصطلح فح السيولة لأول مرة من قبل الاقتصادي البريطاني جون هيكس في ورقة عام ١٩٣٧ بعنوان "السيد كينز والكلاسيكيات: تفسير مقترح"، لقد لخص أفكار كينز). ولكن حتى عندما انتهى عصر أسعار الفائدة القريبة من ٠% بعد الحرب العالمية الثانية، استمر العديد من الاقتصاديين في التأكيد على السياسة المالية والتقليل من فائدة السياسة النقدية. ومع ذلك في نهاية المطاف أعاد علماء الاقتصاديات الكلية تقييم أهمية السياسة النقدية. كان الإنجاز الرئيسي في إعادة التقييم هذا في عام ١٩٦٣ إذ نشر التاريخ النقدي للولايات المتحدة، ١٨٦٧-١٩٦٠ بواسطة ميلتون فريدمان، من جامعة شيكاغو، وأنا شوارتز من المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. أظهر فريدمان وشوارتز أن دورات الأعمال كانت مرتبطة تاريخياً بالتقلبات في العرض النقدي. على وجه الخصوص، انخفض العرض النقدي بشكل حاد خلال بداية الكساد الكبير. أفتع فريدمان وشوارتز العديد من الاقتصاديين، وليس جميعهم، بأنه كان من الممكن تجنب الكساد الكبير لو تصرف الاحتياطي الفيدرالي لمنع هذا الانكماش النقدي، لقد أفتعوا معظم الاقتصاديين بأن السياسة النقدية يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في الإدارة الاقتصادية. كان إحياء الاهتمام بالسياسة النقدية مهماً لأنه اقترح أن عبء إدارة الاقتصاد يمكن تحويله بعيداً عن

السياسة المالية، مما يعني أنه يمكن إخراج الإدارة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من أيدي السياسيين. السياسة المالية، التي يجب أن تنطوي على تغيير معدلات الضرائب أو الإنفاق الحكومي، تنطوي بالضرورة على خيارات سياسية، فإذا حاولت الحكومة تحفيز الاقتصاد عن طريق خفض الضرائب، فعليها أن تقرر من هم الذين سيتم خفض الضرائب المفروضة عليهم، وإذا حاولت تحفيز الاقتصاد بالإنفاق الحكومي، فعليها أن تقرر ما هي الأشياء التي ستنفق عليها الأموال. في المقابل، لا تتضمن السياسة النقدية مثل هذه الخيارات: عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة لمحاربة الركود، فإنه يخفض سعر الفائدة للجميع في نفس الوقت. لذا فإن التحول من الاعتماد على السياسة المالية إلى الاعتماد على السياسة النقدية يجعل الاقتصاديات الكلية مسألة فنية أكثر وسياسية أقل. في الواقع، كما تعلمنا في الفصل الرابع عشر، يضع بنك مركزي مستقل معزولاً عن العملية السياسية السياسة النقدية في معظم الاقتصادات الكبرى.



لعب ميلتون فريدمان وشريكته أنا شوارتز دوراً رئيسياً في إقناع خبراء الاقتصاديات الكلية بأهمية السياسة النقدية.

النظرية النقدية

بعد نشر تاريخ النظرية النقدية أو "النقد"، قاد ميلتون فريدمان حركة سعت إلى القضاء على نشاط سياسة الاقتصاديات الكلية مع الحفاظ على أهمية السياسة النقدية. أكدت النظرية النقدية أن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بشكل ثابت إذا ارتفع العرض النقدي بشكل ثابت. كانت وصفة السياسة النقدية هي جعل البنك المركزي يستهدف معدل نمو ثابت للعرض النقدي، مثل ٣% سنوياً، والحفاظ على هذا الهدف بغض النظر عن أي تقلبات في الاقتصاد. من المهم أن ندرك أن النظرية النقدية احتفظت بالعديد من الأفكار الكينزية. أكد فريدمان، مثل كينز، أن المدى القصير مهم، وأن التغيرات قصيرة المدى في الطلب الإجمالي تؤثر على إجمالي الناتج وكذلك على الأسعار الإجمالية، ومثل كينز أيضاً، جادل بأن السياسة كان ينبغي أن تكون أكثر توسعية خلال فترة الكساد الكبير.

* أكدت النظرية النقدية أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بشكل ثابت إذا نما العرض النقدي بشكل ثابت.

مع ذلك، جادل خبراء النقد بأن معظم الجهود التي يبذلها صانعو السياسة للتخفيف من فترات الصعود والهبوط في الاقتصاد تجعل الأمور في الواقع أسوأ. ناقشنا في الفصل الثاني عشر أسباب تشكك خبراء الاقتصاديات الكلية بفائدة السياسة المالية التقديرية، التغيرات في الضرائب

أو الإنفاق، أو كليهما، استجابةً للحالة المتصورة للاقتصاد. كما أوضحنا سابقاً، غالباً التصورات الحكومية عن الاقتصاد تتأخر عن الواقع، وهناك تأخيرات أخرى في كل من تغيير السياسة المالية وتأثيراتها على الاقتصاد. ونتيجة لذلك، غالباً ما ينتهي الأمر بالسياسات المالية التقديرية التي تهدف إلى محاربة الركود إلى تغذية الطفرة، والعكس صحيح. جادل فريدمان أيضاً أنه إذا اتبع البنك المركزي نصيحته ورفض تغيير العرض النقدي استجابةً للتقلبات في الاقتصاد، فإن السياسة المالية ستكون أقل فاعلية بكثير مما يعتقد الكينزيون.

حللنا في الفصل التاسع ظاهرة المزاحمة، إذ يؤدي العجز الحكومي إلى رفع أسعار الفائدة ويؤدي إلى خفض الإنفاق الاستثماري. أشار فريدمان وآخرون إلى أنه في حالة ثبات العرض النقدي في الوقت الذي تنتهج فيه الحكومة سياسة مالية توسعية، فإن المزاحمة ستحد من تأثير التوسع المالي على الطلب الإجمالي.

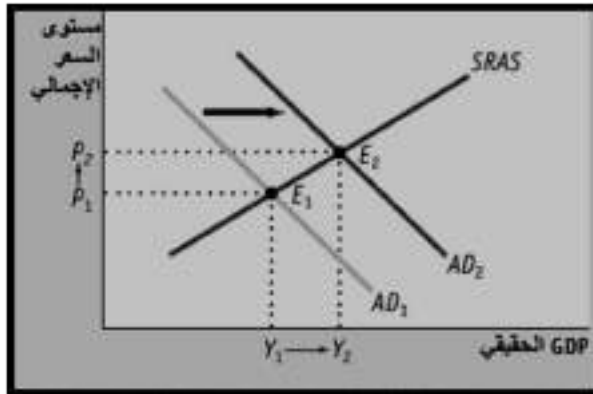
يوضح الشكل (١٧-٤) هذه الحجة. تُظهر اللوحة (أ) إجمالي الإنتاج ومستوى السعر الإجمالي. AD_1 هو منحنى الطلب الإجمالي الأولي و $SRAS$ هو منحنى العرض الإجمالي قصير المدى. عند التوازن الأولي E_1 ، يكون مستوى إجمالي الإنتاج هو Y_1 ومستوى السعر الإجمالي هو P_1 . اللوحة (ب) توضح سوق المال. MS هو منحنى العرض النقدي و MD_1 هو منحنى

الطلب الأولي على النقود، معدل الفائدة الأولي هو r_1 . لنفترض الآن أن الحكومة تزيد مشترياتها من السلع والخدمات.

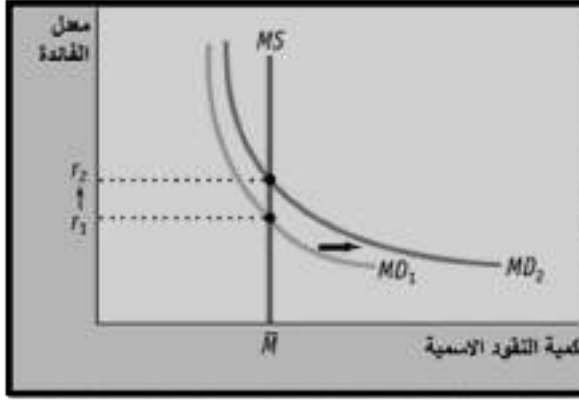
نعلم أن هذا سيحول منحنى AD إلى اليمين، كما يتضح من التحول من AD_1 إلى AD_2 ، وأن الناتج الإجمالي سيرتفع من Y_1 إلى Y_2 ، وسيرتفع مستوى السعر الإجمالي من P_1 إلى P_2 . ومع ذلك، فإن ارتفاع إجمالي الناتج وارتفاع مستوى السعر الإجمالي سيزيدان من الطلب على النقود، مما يؤدي إلى تحويل منحنى الطلب على النقود يميناً من MD_1 إلى MD_2 . يؤدي هذا إلى رفع سعر الفائدة المتوازن إلى r_2 .

الشكل (١٧-٤): السياسة المالية مع عرض نقدي ثابت

اللوحة - أ - تكون الزيادة في الطلب الإجمالي من سياسة مالية توسعية محدودة عندما يتم إصلاح العرض النقدي...



اللوحة - ب - ... لأن الزيادة في الطلب على النقود ترفع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهاري.



في الشكل (١٧ - ٤): في اللوحة (أ) تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى تحويل منحنى AD إلى اليمين، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي. ومع ذلك، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود. إذا كان العرض النقدي ثابتاً، كما هو موضح في اللوحة (ب)، فإن الزيادة في الطلب على النقود ترفع سعر الفائدة، وتقلل من الإنفاق الاستهاري وتعوض جزءاً من التوسع المالي. لذلك تحول منحنى AD أقل مما يمكن أن يكون: السياسة المالية تصبح أقل فاعلية عندما يكون العرض النقدي ثابتاً.

كانت وجهة نظر فريدمان أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة يقلل من الإنفاق الاستهاري، ويعوض جزئياً الارتفاع الأولي في الإنفاق الحكومي. نتيجة لذلك، يكون التحول إلى اليمين لمنحنى AD أصغر من التحليل المضاعف في الفصل الثاني عشر المشار إليه، وجادل بأنه مع وجود عرض

نقدي ثابت، يكون المضاعف صغيراً جداً بحيث لا جدوى من استخدام السياسة المالية. لكن فريدمان لم يجذب السياسة النقدية الناشطة أيضاً، وجادل بأن نفس المشاكل التي تحد من قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد باستخدام السياسة المالية التقديرية تنطبق أيضاً على السياسة النقدية التقديرية، إذ يغير البنك المركزي أسعار الفائدة أو العرض النقدي بناءً على تقييمه لحالة الاقتصاد. كان حل فريدمان هو وضع السياسة النقدية على "الطيار الآلي"، وقال إن البنك المركزي يجب أن يتبع قاعدة السياسة النقدية، وهي الصيغة التي تحدد أفعاله.

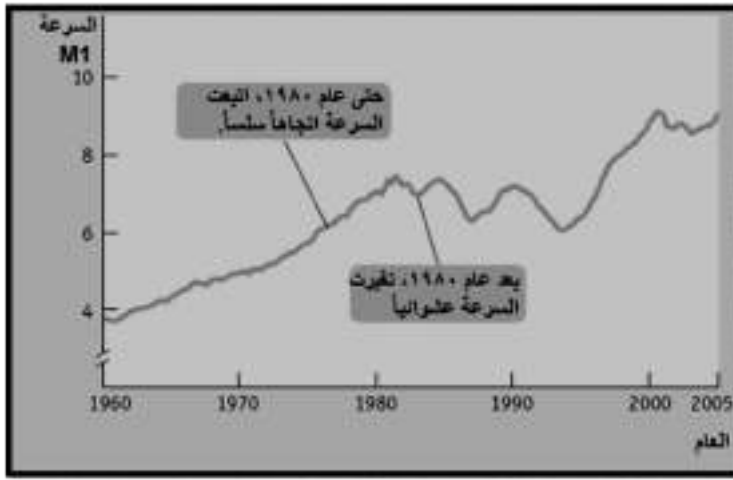
* عندما يغير البنك المركزي أسعار الفائدة أو العرض النقدي بناءً على تقييمه لحالة الاقتصاد، ينخرط في سياسة نقدية تقديرية.

* قاعدة السياسة النقدية هي الصيغة التي تحدد إجراءات البنك المركزي.

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اعتقد معظم علماء النقد أن أفضل قاعدة للسياسة النقدية هي استهداف النمو البطيء والثابت في العرض النقدي. لقد اعتقدوا أن هذا سينجح لأنهم اعتقدوا أن سرعة النقود، التي حددناها في الفصل الرابع عشر على أنها نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى كمية النقود، كانت مستقرة على المدى القصير، وتتغير فقط بشكل تدريجي. لتذكر معادلة السرعة: $M \times V = P \times Y$. في هذه المعادلة، M هي رمز العرض النقدي، V سرعة النقود، P هو مستوى السعر الإجمالي، و Y هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بحيث يكون $P \times Y$ هو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي).

يعتقد النقديون أن قيمة V ثابتة، لذلك اعتقدوا أنه إذا أبقى الاحتياطي الفيدرالي M على مسار نمو ثابت، فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سينمو أيضاً بشكل ثابت. أثرت النظرية النقدية بقوة على السياسة النقدية الفعلية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كما هو موضح في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" الذي يتبع هذا القسم.

الشكل (١٧-٥): سرعة النقود



في الشكل (١٧-٥): من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، كانت سرعة النقود مستقرة، مما دفع علماء النقد إلى الاعتقاد بأن النمو الثابت في العرض النقدي سيؤدي إلى استقرار الاقتصاد. بعد ١٩٨٠، بدأت السرعة تتحرك بشكل غير منتظم، فوضت قضية النقد التقليدي.

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

مع ذلك، سرعان ما أصبح واضحاً أن النمو الثابت في العرض النقدي لا يضمن نمواً ثابتاً في الاقتصاد، إذ إن سرعة النقود لم تكن مستقرة بما يكفي لكي تنجح مثل هذه القاعدة السياسية البسيطة. يوضح الشكل (١٧-٥) لماذا كان لدى علماء النقد في الستينيات والسبعينيات سبب للاعتقاد بقاعدة سياستهم النقدية البسيطة وكيف خيبتهم الأحداث اللاحقة، ويوضح الشكل سرعة النقود، مقاسة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى M1، من عام ١٩٦٠ إلى بداية عام ٢٠٠٥. كما سنرى، حتى عام ١٩٨٠ اتبعت السرعة اتجاهها سلساً إلى حد ما، ويبدو أنه يمكن التنبؤ به. بعد عام ١٩٨٠، بعد أن بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي بتبني الأفكار النقدية، بدأت سرعة الأموال في التحول بشكل متقطع، ربما بسبب ابتكارات السوق المالية. من الصعب العثور على علماء النقد التقليديين بين خبراء الاقتصاديات الكلية اليوم. وكما سنرى لاحقاً في الفصل، فإن الفكرة النقدية القائلة بأن الإفراط في حرية التصرف في السياسة النقدية يؤدي إلى نتائج عكسية قد قبلها على نطاق واسع خبراء الاقتصاديات الكلية.

التضخم والمعدل الطبيعي للبطالة

في نفس الوقت الذي كان فيه علماء النقد يتحدون وجهات النظر الكينزية حول كيفية إدارة سياسة الاقتصاديات الكلية، كان اقتصاديون آخرون، بعضهم وليس جميعهم من علماء النقد، يشددون على حدود ما يمكن لسياسة الاقتصاديات الكلية الناشطة تحقيقه. في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، اعتقد العديد من الاقتصاديين الكينزيين أنه

يمكن استخدام السياسة المالية التوسعية لتحقيق التوظيف الكامل على أساس دائم. لكن في الستينيات، أدرك العديد من الاقتصاديين أن السياسات التوسعية يمكن أن تسبب مشاكل مع التضخم، لكنهم ما زالوا يعتقدون أن صانعي السياسة يمكنهم اختيار تعويض البطالة المنخفضة مقابل ارتفاع التضخم حتى على المدى الطويل. ولكن في عام ١٩٦٨، ميلتون فريدمان وإدموند فيلبس من جامعة كولومبيا، وهما يعملان بشكل مستقل، اقترحا مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة، الذي ناقشناه في الفصل الخامس عشر. أظهرنا عندها أن المعدل الطبيعي للبطالة هو أيضاً معدل التضخم غير المتسارع لـ البطالة، أو NAIRU. وفقاً لفرضية NAIRU، يتم تضمين التضخم في النهاية في التوقعات، لذا فإن أي محاولة لإبقاء معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم باستمرار. تعطي فرضية المعدل الطبيعي هذا دوراً محدوداً لسياسة الاقتصاديات الكلية الناشطة أكثر من الأفكار السابقة. نظراً لأن الحكومة لا تستطيع إبقاء معدل البطالة دون المعدل الطبيعي، مهمتها ليست الحفاظ على معدلات البطالة منخفضة، لكن الحفاظ على استقرارها، لمنع التقلبات الكبيرة في البطالة في الاتجاهين، صعوداً أو هبوطاً.

النقطة المهمة التي يجب ملاحظتها بشأن فرضية فريدمان - فيلبس هي أنها قدمت تنبؤ قوي، إذ زعم فريدمان وفيلبس أن المقايضة الواضحة بين البطالة والتضخم لن تصمد لفترة طويلة من ارتفاع الأسعار، بمجرد أن يصبح التضخم جزءاً لا يتجزأ من توقعات الجمهور، سيستمر التضخم حتى في مواجهة ارتفاع معدلات البطالة. من المؤكد أن هذا هو بالضبط ما

حدث في السبعينيات. كان هذا التوقع الناجح أحد انتصارات تحليل الاقتصاديات الكلية، إذ أقنع الغالبية العظمى من الاقتصاديين بأن فرضية المعدل الطبيعي كانت صحيحة. على عكس النظرية النقدية التقليدية، التي تراجعت في التأثير مع تراكم المزيد من الأدلة، أصبحت فرضية المعدل الطبيعي مقبولة عالمياً تقريباً بين علماء الاقتصاديات الكلية، مع عدد قليل من المؤهلات. (يعتقد بعض خبراء الاقتصاديات الكلية أنه عند معدلات التضخم المنخفضة جداً أو السلبية، لا تعمل تلك الفرضية).

دورة الأعمال السياسية

ركز أحد التحديات الأخيرة للاقتصاد الكينزي ليس على صحة التحليل الاقتصادي ولكن على عواقبه السياسية. أشار عدد من الاقتصاديين وعلماء السياسة إلى أن سياسة الاقتصاديات الكلية الناشطة تفسح المجال للتلاعب السياسي. تشير الدلائل الإحصائية إلى أن نتائج الانتخابات تميل إلى أن تحددها حالة الاقتصاد في الأشهر التي سبقت تلك الانتخابات مباشرة. في الولايات المتحدة، إذا كان الاقتصاد ينمو بسرعة وكان معدل البطالة ينخفض في الأشهر الستة أو نحو ذلك قبل يوم الانتخابات، يميل الحزب الحالي إلى إعادة انتخابه حتى لو كان أداء الاقتصاد ضعيفاً في السنوات الثلاث السابقة.

* تنتج دورة الأعمال السياسية عندما يستخدم السياسيون سياسة الاقتصاد الكلي لخدمة أهداف سياسية.

هذا يؤدي لإغراء واضح لإساءة استخدام سياسة الاقتصاديات الكلية للناشطين، مثل ضخ الاقتصاد في عام الانتخابات، ودفع الثمن في ظل ارتفاع التضخم و/ أو ارتفاع معدل البطالة لاحقاً. يمكن أن تكون النتيجة عدم استقرار غير ضروري في الاقتصاد، ودورة أعمال سياسية ناتجة عن استخدام سياسة الاقتصاديات الكلية لخدمة أهداف سياسية. المثال الذي يُستشهد به كثيراً هو مزيج من السياسة المالية والنقدية التوسعية التي أدت إلى نمو سريع في الاقتصاد الأمريكي قبل انتخابات عام ١٩٧٢ مباشرة، وتسارع حاد في التضخم بعد الانتخابات.

كينيث روجوف، خبير الاقتصاديات الكلية المرموق الذي شغل منصب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، أعلن أن ريتشارد نيكسون، الرئيس في ذلك الوقت، "بطل كل الأوقات في دورات الأعمال السياسية". كما رأينا في الفصل الرابع عشر، تتمثل إحدى طرق تجنب دورة الأعمال السياسية في وضع السياسة النقدية في أيدي بنك مركزي مستقل، بمعزل عن الضغوط السياسية. تعد دورة الأعمال السياسية أيضاً سبباً لاستبعاد استخدام السياسة المالية التقديرية إلا في الظروف القصوى.

حالة الاقتصاد في العمل

مغازلة بنك الاحتياطي الفيدرالي للنظرية النقدية

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، تعامل الاحتياطي الفيدرالي مع النظرية النقدية. في معظم فترات وجوده السابقة، كان الاحتياطي

الفيدرالي قد استهدف أسعار الفائدة، عدل هدفه بناءً على حالة الاقتصاد. في أواخر السبعينيات، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في الإعلان عن نطاقات مستهدفة لعدة مقاييس للعرض النقدي، كما توقف عن تحديد أهداف لأسعار الفائدة. رأى معظم الناس هذه التغييرات على أنها تحرك قوي نحو النقد. لكن في عام ١٩٨٢، أدار الاحتياطي الفيدرالي ظهره للنقدية. منذ عام ١٩٨٢، اتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية تقديرية، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في العرض النقدي. وفي نهاية الثمانينيات، عاد الاحتياطي الفيدرالي إلى تحديد المستويات المستهدفة لسعر الفائدة. لماذا يغازل الاحتياطي الفيدرالي النظرية النقدية، ثم يتخلى عنها؟ عكس التحول إلى النقد إلى حد كبير أحداث السبعينيات، عندما أدى الارتفاع الحاد في التضخم إلى تشويه سمعة السياسات الاقتصادية التقليدية. كما أن حقيقة أن فرضية المعدل الطبيعي قد تنبأت بنجاح بتفاقم المقايضة بين البطالة والتضخم، زاد من هيبة ميلتون فريدمان وأتباعه الفكريين. لذلك كان صانعو السياسة على استعداد لتجربة مقترحات فريدمان السياسية. أيضاً الابتعاد عن النقد عكس الأحداث: كما رأينا في الشكل (١٧-٥)، أصبحت سرعة النقود، التي اتبعت اتجاهها سلساً قبل ١٩٨٠، غير منتظمة بعد ١٩٨٠. هذا جعل النظرية النقدية تبدو وكأنها فكرة أقل جودة بكثير.

مراجعة سريعة:

- قللت الكينزية المبكرة من فعالية السياسة النقدية في مقابل السياسة المالية، لكن فيما بعد أدرك علماء الاقتصاديات الكلية أن السياسة النقدية فعالة.

- جادلت النظرية النقدية بأن السياسة النقدية التقديرية تضر أكثر مما تنفع، وأن قاعدة السياسة النقدية البسيطة هي أفضل طريقة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. كانت هذه العقيدة شائعة لبعض الوقت، ولكنها تراجعت عن التأثير.
- فرضية المعدل الطبيعي، المقبولة على نطاق واسع الآن، تضع حدوداً حادة لما يمكن أن تحققه سياسة الاقتصاديات الكلية.
- تشير المخاوف بشأن دورة الأعمال السياسية إلى أن البنك المركزي يجب أن يكون مستقلاً، وأنه يجب تجنب السياسة المالية التقديرية إلا في ظروف قاسية.

تحقق من فهمك ١٧-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. تظهر اللوحة (أ) من الشكل الذي افترضنا به الفصل التحركات الأخيرة في M1. كيف سيبدو هذا الرسم البياني لو كان الاحتياطي الفيدرالي يتبع سياسة نقدية منذ عام ١٩٩٦؟
٢. بالنظر الآن إلى الشكل (١٧-٥). ما هي المشاكل التي تعتقد أن الولايات المتحدة كانت ستواجهها منذ عام ١٩٩٦ إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد اتبع سياسة نقدية؟

التوقعات المنطقية ودورات الأعمال الحقيقية والاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة

كما رأينا، أحد الاختلافات الرئيسية بين الاقتصاد الكلاسيكي والاقتصاد الكينزي هو أن الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتقدوا أن منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير رأسي، لكن كينز شدد على فكرة أن منحنى العرض الإجمالي ينحدر صعوداً على المدى القصير. ونتيجة لذلك، جادل كينز بأن صدمات الطلب، التحولات في منحنى الطلب الإجمالي، يمكن أن تسبب تقلبات في إجمالي الإنتاج.

* تعد الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة نهجاً لدورة العمل، يعود إلى وجهة النظر الكلاسيكية: تؤثر التحولات في منحنى الطلب الإجمالي على مستوى السعر الإجمالي فقط، وليس الناتج الكلي.

التحديات التي واجهتها الاقتصاديات الكينزية التي نشأت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التي تركز بشكل متجدد على السياسة النقدية وفرضية المعدل الطبيعي، لم تشكك في وجهة النظر القائلة بأن الزيادة في الطلب الإجمالي تؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج على المدى القصير، وأن ذلك يؤدي الانخفاض في الطلب الإجمالي إلى انخفاض إجمالي الناتج على المدى القصير. مع ذلك، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، طوّر بعض الاقتصاديين نهجاً لدورة الأعمال يُعرف باسم الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة، الذي عاد إلى وجهة النظر

الكلاسيكية القائلة بأن التحولات في منحني الطلب الإجمالي تؤثر فقط على مستوى السعر الإجمالي، وليس الناتج الكلي.

النهج الجديد تطور في خطوتين. أولاً، تحدى بعض الاقتصاديين الحجج التقليدية حول انحدار منحني العرض الإجمالي على المدى القصير بناءً على مفهوم التوقعات العقلانية. ثانياً، اقترح بعض الاقتصاديين أن التغييرات في الإنتاجية تسبب تقلبات اقتصادية، وهي وجهة نظر تُعرف باسم نظرية دورة العمل الحقيقية.

توقعات عقلانية

في السبعينيات، كان لمفهوم يعرف باسم التوقعات العقلانية تأثير قوي على الاقتصاديات الكلية. التوقعات العقلانية، النظرية التي قدمها جون موث في الأصل عام ١٩٦١، هي وجهة النظر القائلة بأن الأفراد والشركات يتخذون القرارات على النحو الأمثل، باستخدام جميع المعلومات المتاحة. على سبيل المثال، يحتاج العمال وأصحاب العمل الذين يتفاوضون بشأن عقود الأجور طويلة الأجل إلى تقدير معدل التضخم الذي يتوقعونه على المدى الزمني لهذا العقد.

* التوقعات العقلانية هي وجهة النظر القائلة بأن الأفراد والشركات يتخذون القرارات على النحو الأمثل باستخدام جميع المعلومات المتاحة.

تشير التوقعات العقلانية إلى أنهم عند وضع تقديرات للتضخم في المستقبل، لن ينظروا فقط إلى معدلات التضخم السابقة؛ سيأخذون أيضاً في

الاعتبار المعلومات المتاحة حول السياسة النقدية والمالية. لنفترض أن الأسعار لم ترتفع في العام الماضي ولكن السياسات النقدية والمالية التي أعلنها صانعو السياسات توضح للمحللين الاقتصاديين أنه سيكون هناك تضخم كبير خلال السنوات القليلة المقبلة، وفقاً للتوقعات العقلانية، ستعكس عقود الأجور طويلة الأجل هذا التضخم المستقبلي، على الرغم من أن الأسعار لم ترتفع في الماضي. يمكن للتوقعات العقلانية أن تحدث فرقاً كبيراً في تأثيرات سياسة الحكومة. ووفقاً للنسخة الأصلية من فرضية المعدل الطبيعي، فإن محاولة الحكومة لمقايسة التضخم الأعلى مقابل بطالة أقل ستنجح على المدى القصير ولكنها ستفشل في النهاية لأن التضخم المرتفع سيُدمج في التوقعات.

وفقاً للتوقعات العقلانية، يجب أن نحذف كلمة "في النهاية"، إذا كان من الواضح أن الحكومة تنوي مقايضة ارتفاع معدل التضخم مقابل بطالة أقل، فسوف يفهم الجمهور ذلك، وسترتفع توقعات التضخم على الفور. في السبعينيات من القرن الماضي، استخدم روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، في سلسلة من الأوراق البحثية المؤثرة للغاية، هذا المنطق ليقول إن السياسة النقدية يمكن أن تغير مستوى البطالة فقط إذا كانت مفاجأة للجمهور. إذا كان تحليله صحيحاً، فإن السياسة النقدية ليست مفيدة في استقرار الاقتصاد بعد كل شيء. في عام ١٩٩٥، فاز لوكاس بجائزة نوبل في الاقتصاد عن هذا العمل الذي لا يزال يحظى بإعجاب على نطاق واسع. مع ذلك، يعتقد العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية، وربما معظمهم،

ولاسيما أولئك الذين يقدمون المشورة لصانعي السياسة، أن استنتاجاتهم كان مبالغاً فيها. يعتقد الاحتياطي الفيدرالي بالتأكيد أنه يمكن أن يلعب دوراً مفيداً في الاستقرار الاقتصادي، وهو رأي أيده الاقتباس من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٤ للرئيس الذي افتتحنا به هذا الفصل. ومع ذلك، فإن فكرة التوقعات العقلانية كانت بمنزلة تحذير مفيد لخبراء الاقتصاديات الكلية الذين أصبحوا مفرطين في التفاؤل بشأن قدرتهم على إدارة الاقتصاد.

دورات الأعمال الحقيقية

قدمنا في الفصل الثامن مفهوم الإنتاجية الإجمالية للعوامل، مقدار الإنتاج الذي يمكن توليده بمستوى معين من مدخلات العوامل. تنمو الإنتاجية الإجمالية للعوامل بمرور الوقت، ولكن هذا النمو ليس سلساً. في الثمانينات جادل عدد من الاقتصاديين بأن التباطؤ في نمو الإنتاجية، الذي نسبوه إلى توقف التقدم التكنولوجي، هو السبب الرئيسي للركود. تقول نظرية دورة الأعمال الحقيقية أن التقلبات في معدل نمو إجمالي إنتاجية العوامل تتسبب في دورة الأعمال. في الأيام الأولى لنظرية دورة الأعمال الحقيقية، نفى مؤيدو النظرية أن التغييرات في الطلب الإجمالي لها أي تأثير على الناتج الكلي. كانت هذه النظرية مؤثرة بشدة، وهذا واضح من حقيقة أن اثنين من مؤسسي نظرية دورة الأعمال الحقيقية، فين كيدلاند من جامعة كارنيجي ميلون وإدوارد بريسكوت من بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، فازا بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٤.

* وفقاً لنظرية دورة الأعمال الحقيقية، تتسبب التقلبات في معدل نمو إجمالي إنتاجية العامل في دورة الأعمال.

مع ذلك، فإن الوضع الحالي لنظرية دورة الأعمال الحقيقية يشبه إلى حد ما حالة التوقعات العقلانية. من المعترف به على نطاق واسع أن النظرية قدمت مساهمات قيمة في فهمنا للاقتصاد، هي بمنزلة تحذير مفيد ضد التركيز المفرط على الطلب الإجمالي. العديد من منظري دورة الأعمال الحقيقية أنفسهم يقرّون الآن بأن نماذجهم تحتاج إلى منحنى العرض الإجمالي المنحدر لأعلى لتناسب البيانات، وهذا يعطي الطلب الإجمالي دوراً محتملاً في تحديد الناتج الإجمالي. وكما رأينا، يعتقد صانعو السياسة بقوة أن سياسة الطلب الإجمالي لها دور مهم تلعبه في مكافحة حالات الركود.

للعقول المتسائلة اقتصاديات جانب العرض

خلال السبعينيات، بدأت مجموعة من الكتاب الاقتصاديين بطرح وجهة نظر للسياسة الاقتصادية أصبحت تُعرف باسم "اقتصاديات جانب العرض" أو ما يسمى "اقتصاديات الموارد الجانبية". كان جوهر هذا الرأي هو الاعتقاد بأن تخفيض معدلات الضرائب، ومن ثمّ زيادة الحوافز للعمل والاستثمار، سيكون لهما تأثير إيجابي قوي على معدل نمو الناتج المحتمل.

مؤيدو هذه الاقتصاديات حثوا الحكومة على خفض الضرائب دون القلق بشأن مطابقة خفض الإنفاق: جادلوا بأن النمو الاقتصادي سيعوض أي آثار سلبية من عجز الميزانية. في الواقع، حتى إنَّ بعض خبراء العرض جادلوا بأن خفض معدلات الضرائب سيكون له تأثير خارق على النمو الاقتصادي بحيث ترتفع عائدات الضرائب، أي إجمالي المبلغ الذي يدفعه دافعوا الضرائب للحكومة. في سبعينيات القرن الماضي، حظيت اقتصاديات جانب العرض بدعم حماسي من محرري صحيفة وول ستريت جورنال وشخصيات أخرى في وسائل الإعلام، وأصبحت تحظى بشعبية لدى السياسيين. في عام ١٩٨٠، جعل رونالد ريغان اقتصاديات جانب العرض أساس حملته الرئاسية.

نظراً لأن اقتصاديات جانب العرض تؤكد العرض بدلاً من الطلب، ولأن مناصري العرض أنفسهم ينتقدون بشدة الاقتصاد الكينزي، فقد يبدو كما لو أن نظرية جانب العرض تنتمي إلى مناقشتنا للاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة. لكن على عكس التوقعات العقلانية ونظرية دورة الأعمال الحقيقية، فإن اقتصاديات جانب العرض مرفوضة عموماً من قبل الباحثين الاقتصاديين. السبب الرئيسي لهذا الرفض هو عدم وجود أدلة. يتفق جميع الاقتصاديين تقريباً على أن التخفيضات الضريبية تزيد من حوافز العمل والاستثمار، لكن محاولات تقدير تأثيرات الحوافز هذه تشير أنها ليست قوية على المستويات الحالية للولايات المتحدة بما يكفي لدعم

الادعاءات القوية التي يقدمها أصحاب العرض. على وجه الخصوص، تشير عقيدة جانب العرض إلى أن التخفيضات الضريبية الكبيرة، مثل تلك التي نفذها رونالد ريغان في أوائل الثمانينيات، يجب أن تزيد الإنتاج المحتمل بشكل حاد. ومع ذلك، فإن تقديرات الإنتاج المحتمل من قبل مكتب الميزانية في الكونغرس وغيره لا تظهر أي علامة على تسارع النمو بعد التخفيضات الضريبية التي حدثت بزمن ريغان.

حالة الاقتصاد في العمل

إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ودورة الأعمال

تجادل نظرية دورة الأعمال الحقيقية بأن التقلبات في معدل نمو إجمالي إنتاجية العامل هي السبب الرئيسي لدورات الأعمال. على الرغم من أن العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية يجادلون في هذا الادعاء، إلا أن النظرية لفتت الانتباه إلى حقيقة أن هناك علاقة قوية بين معدل نمو إنتاجية العامل الكلي ودورة الأعمال.

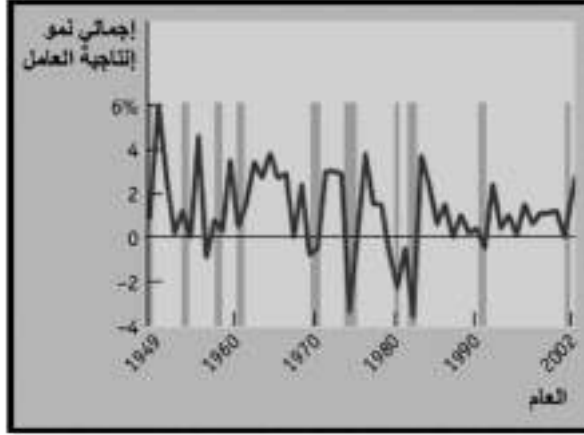
يوضح الشكل (١٧-٦) المعدل السنوي لنمو إنتاجية العامل الإجمالي الذي يقدره مكتب إحصاءات العمل، وتمثل المناطق المظللة فترات الركود. من الواضح أن فترات الركود تميل أيضاً إلى أن تكون فترات يتباطأ فيها نمو إجمالي إنتاجية العوامل بشكل حاد أو حتى يتحول إلى سلبي. يستحق واضعو نظرية دورة الأعمال الحقيقية الكثير من الفضل في جذب انتباه

الاقتصاديين إلى هذه الحقيقة. ومع ذلك، هناك خلافات حول كيفية تفسير هذا الارتباط. في الأيام الأولى لنظرية دورة الأعمال الحقيقية، جادل علماء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيون الجدد بأن تقلبات الإنتاجية هي بالكامل نتيجة للتقدم التكنولوجي غير المتكافئ.

أشار النقاد، مع ذلك، إلى أنه في فترات الركود الحاد حقاً، مثل فترات الركود التي حدثت في ١٩٧٤-١٩٧٥ أو أوائل الثمانينيات، تنخفض إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية فعلياً. من الصعب تصديق أن التكنولوجيا تراجعت بالفعل خلال تلك الفترات. ما الذي يحدث خلال هذه الفترات من انخفاض إنتاجية العامل الكلي؟ يجادل بعض الاقتصاديين بأن انخفاض الإنتاجية أثناء فترات الركود هو نتيجة وليس سبباً للركود الاقتصادي. سنقدم مثلاً قد يكون مفيداً لكم، لنفترض أننا نقيس الإنتاجية في مكتب البريد المحلي من خلال عدد قطع البريد التي يتم التعامل معها، مقسوماً على عدد عمال البريد.

نظراً لأن مكتب البريد لا يقوم بتسريح العمال عندما يكون يوم العمل في البريد بطيئاً، فإن الأيام التي لا يصل فيها الكثير من البريد ستبدو أياماً يكون فيها العمال غير منتجين بشكل خاص، لكن الركود في الأعمال يسبب التراجع الواضح في الإنتاجية، وليس العكس. من المقبول الآن على نطاق واسع أن بعض الارتباط بين إجمالي إنتاجية العامل ودورة الأعمال هو نتيجة لتأثير دورة الأعمال على الإنتاجية، وليس العكس. لكن مدى صحة هذا هو موضوع هو بحث مستمر.

الشكل (١٧-٦): إنتاجية العامل الكلي ودورة الأعمال



في الشكل (١٧-٦): هناك علاقة واضحة بين الانخفاض في معدل نمو الإنتاجية الإجمالي وعوامل الركود (المشار إليها بواسطة المناطق المظللة). تقول نظرية دورة الأعمال الحقيقية أن التقلبات في نمو الإنتاجية هي السبب الرئيسي لدورات الأعمال. يجادل اقتصاديون آخرون، مع ذلك، بأن دورات الأعمال تسبب تقلبات في الإنتاجية، وليس العكس. المصدر: مكتب إحصاءات العمل؛ المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

مراجعة سريعة:

- تجادل الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة بأن منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير قد يكون عمودياً بعد كل شيء.

- تشير التوقعات المنطقية إلى أنه نظراً لأن العمال والشركات يأخذون جميع المعلومات في الاعتبار، فإن التغييرات غير المتوقعة في العرض النقدي فقط هي التي تؤثر على إجمالي الناتج.
- تجادل نظرية دورة الأعمال الحقيقية بأن التقلبات في معدل نمو الإنتاجية تسبب دورة الأعمال.

تحقق من فهمك ١٧-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. في أوائل عام ٢٠٠١، عندما أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تعاني الركود، صرح بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه سيحارب الركود بسياسة نقدية عدوانية. بحلول عام ٢٠٠٤، استنتج معظم المراقبين أن هذا التوسع النقدي العنيف يجب أن يُنسب إليه الفضل في إنهاء الركود.
أ. ماذا يقول منظرو التوقعات العقلانية عن هذا الاستنتاج؟
ب. ماذا سيقول منظرو دورة الأعمال الحقيقية؟

الإجماع الحديث

كما رأينا، كانت هناك مناقشات محتمة حول الاقتصاديات الكلية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. لكن في الآونة الأخيرة،

استقرت الأمور. لم يتته عصر الجدل حول الاقتصاديات الكلية بأي حال من الأحوال، ولكن يوجد الآن إجماع واسع حول العديد من قضايا الاقتصاديات الكلية الحاسمة. لفهم مصدر الإجماع الحديث من أين جاء وما الذي لا يزال محل نزاع، سننظر في كيفية تغيير خبراء الاقتصاديات الكلية إجاباتهم عن خمسة أسئلة رئيسية حول سياسة الاقتصاديات الكلية.

الجدول (١٧-١): خمسة أسئلة رئيسية حول سياسة الاقتصاديات الكلية

الأسئلة	الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية	الاقتصاديات الكلية الكينزية	النقدية	الإجماع الحديث
هل السياسة النقدية التوسعية مفيدة في محاربة الركود؟	لا	ليس غالباً	نعم	نعم، باستثناء ظروف خاصة
هل السياسة المالية فعالة في محاربة الركود؟	لا	نعم	لا	نعم
هل يمكن للسياسة النقدية و/أو المالية أن تقلل من البطالة على المدى الطويل؟	لا	نعم	لا	لا
هل ينبغي استخدام السياسة المالية بطريقة تقديرية؟	لا	نعم	لا	لا، باستثناء ظروف خاصة
هل ينبغي استخدام السياسة النقدية بطريقة تقديرية؟	لا	نعم	لا	لا يزال محل خلاف

تم تلخيص الأسئلة الخمسة والإجابات التي قدمها خبراء الاقتصاديات الكلية على مدار السبعين عاماً الماضية في الجدول (١٧-١). نلاحظ أن علم الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية قال لا لكل سؤال؛ في الأساس، لم يعتقد العلماء هذه الاقتصاديات أن سياستهم يمكن أن تحقق الكثير. دعونا نلقي نظرة على الأسئلة واحداً تلو الآخر.

هل السياسة النقدية التوسعية مفيدة في محاربة الركود؟

كما رأينا، اعتقد علماء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيون عموماً أن السياسة النقدية التوسعية كانت غير فعالة أو حتى ضارة في مكافحة حالات الركود. في السنوات الأولى للاقتصاد الكينزي، لم يكن علماء الاقتصاديات الكلية ضد التوسع النقدي خلال فترات الركود، لكنهم كانوا يميلون إلى الاعتقاد بالشك في فعاليته. أقنع ميلتون فريدمان وأتباعه الاقتصاديين بأن السياسة النقدية فعالة في النهاية. يتفق جميع خبراء الاقتصاديات الكلية تقريباً الآن على أنه يمكن استخدام السياسة النقدية لتغيير منحنى الطلب الإجمالي وتقليل عدم الاستقرار الاقتصادي. الرأي الكلاسيكي القائل بأن التغيرات في العرض النقدي تؤثر فقط على الأسعار الإجمالية، وليس الناتج الإجمالي، لديها القليل من المؤيدين اليوم.

إن وجهة النظر التي يتبناها بعض الاقتصاديين الكينزيين، القائلة بأن التغيرات في العرض النقدي لها تأثير ضئيل، لها نفس القدر من المؤيدين. الاستثناء من هذا الرأي هو حالة فسخ السيولة كما نذكر، حيث تكون

السياسة النقدية غير فعالة. كان علماء الاقتصاديات الكلاسيكيون، إن وجدوا، أكثر معارضة للتوسع المالي أكثر من معارضة التوسع النقدي. من ناحية أخرى، أعطى الاقتصاديون الكينزيون السياسة المالية دوراً مركزياً في مكافحة فترات الركود. جادل علماء النقد بأن السياسة المالية كانت غير فعالة طالما أن العرض النقدي يبقى ثابتاً، لكن هذا الرأي القوي أصبح نادراً نسبياً. يتفق معظم خبراء الاقتصاديات الكلية الآن على أن السياسة المالية، مثل السياسة النقدية، يمكن أن تغير منحني الطلب الإجمالي. يتفق معظم خبراء الاقتصاديات الكلية أيضاً على أنه لا ينبغي للحكومة أن تسعى إلى تحقيق التوازن في الميزانية بغض النظر عن حالة الاقتصاد، يتفقون على أن دور الميزانية كعامل استقرار تلقائي، كما نوقش في الفصل الثاني عشر، يساعد في الحفاظ على الاقتصاد على قدم المساواة.

هل يمكن للسياسة النقدية أو المالية أن تقلل من البطالة على المدى

الطويل؟

لم يعتقد خبراء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيون أن الحكومة يمكن أن تفعل أي شيء بشأن البطالة. أما بعض الاقتصاديين الكينزيين فقد قدموا إلى النقيض المعاكس، بحجة أنه يمكن استخدام السياسات التوسعية لتحقيق معدل بطالة منخفض بشكل دائم، ربما على حساب بعض التضخم. يعتقد علماء النقد أن البطالة لا يمكن أن تبقى أقل من المعدل الطبيعي. يقبل جميع خبراء الاقتصاديات الكلية تقريباً الآن فرضية المعدل الطبيعي، حيث تقودهم هذه الفرضية إلى قبول حدود حادة لما يمكن

للسياسة النقدية والمالية تحقيقه. يعتقد معظم خبراء الاقتصاديات الكلية أن السياسة النقدية والمالية الفعالة يمكن أن تحد من حجم التقلبات في معدل البطالة الفعلي حول المعدل الطبيعي، ولكن لا يمكن استخدامها لإبقاء البطالة دون المعدل الطبيعي.

هل ينبغي استخدام السياسة المالية بطريقة تقديرية؟

كما رأينا بالفعل، تراجعت الآراء حول فعالية السياسة المالية ذهاباً وإياباً، من الرفض من قبل خبراء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيين، إلى وجهة نظر إيجابية من قبل الاقتصاديين الكينزيين، إلى وجهة نظر سلبية مرة أخرى من قبل علماء النقد. يعتقد معظم خبراء الاقتصاديات الكلية اليوم أن التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق فعالة إلى حد ما على الأقل في زيادة الطلب الإجمالي. العديد منهم، ولكن ليس كلهم، يعتقدون أن السياسة المالية التقديرية عادة ما تأتي بنتائج عكسية، للأسباب التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني عشر: التأخيرات في تعديل السياسة المالية تعني أنه في كثير من الأحيان، السياسات التي تهدف إلى مكافحة الركود تنتهي بتكثيف النمو. ونتيجة لذلك، فإن إجماع الاقتصاديات الكلية يعطي السياسة النقدية الدور الرائد في الاستقرار الاقتصادي. تلعب السياسة المالية التقديرية الدور القيادي فقط في الظروف الخاصة عندما لا تكون السياسة النقدية قادرة على القيام بالمهمة، مثل تلك الظروف التي واجهت اليابان في التسعينيات.

هل يجب استخدام السياسة النقدية بطريقة تقديرية؟

لم يعتقد علماء الاقتصاديات الكلية الكلاسيكيون أنه يجب استخدام السياسة النقدية لمحاربة الركود. لم يعارض الاقتصاديون الكينزيون السياسة التقديرية، لكنهم كانوا متشككين في فعاليتها. جادل علماء النقد بأن السياسة النقدية التقديرية تضر أكثر مما تنفع. أين نحن اليوم: لا يزال هذا مجال الخلاف.

يوجد اليوم إجماع واسع بين خبراء الاقتصاديات الكلية على النقاط التالية:

■ يجب أن تلعب السياسة النقدية الدور الرئيسي في سياسة الاستقرار.

■ يجب أن يكون البنك المركزي مستقلاً ومعزولاً عن الضغوط السياسية لتجنب دورة الأعمال السياسية.

■ يجب استخدام السياسة المالية التقديرية باعتدال، بسبب تأخر السياسات وبسبب مخاطر دورة الأعمال السياسية.

ومع ذلك، هناك نقاشات حول الكيفية التي يجب أن يضع بها البنك المركزي سياسته. هل ينبغي إعطاء البنك المركزي هدفاً بسيطاً ومحدداً لسياساته، أم ينبغي إعطاؤه حرية التصرف لإدارة الاقتصاد بالشكل الذي يراه مناسباً؟ إذا كان البنك المركزي لديه هدف، فماذا يجب أن يكون؟ هناك مصدر قلق خاص في السنوات الأخيرة: هل ينبغي للبنك المركزي أن يعدّ إدارة أسعار الأصول، مثل أسعار الأسهم، جزءاً من مسؤوليته؟

أهداف البنك المركزي

قد يبدو من المضحك قول هذا، لكن ليس من الواضح بالضبط ما يحاول الاحتياطي الفيدرالي، أو البنك المركزي للولايات المتحدة، تحقيقه. من الواضح أنها تريد اقتصاداً مستقراً مع استقرار الأسعار، ولكن لا توجد أي وثيقة تحدد وجهة النظر الرسمية للاحتياطي الفيدرالي حول مدى استقرار الاقتصاد أو ما يجب أن يكون عليه معدل التضخم. هذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً. يعتقد الموظفون ذوو الخبرة في الاحتياطي الفيدرالي عموماً أن عدم وجود إرشادات محددة يمنح البنك المركزي المرونة في التعامل مع الأحداث الاقتصادية، وهذا التاريخ يثبت أن الاحتياطي الفيدرالي يستخدم هذه المرونة جيداً. من الناحية العملية، يميل رؤساء مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى البقاء في مناصبهم لفترة طويلة، كان ويليام ماكيسني مارتن رئيساً من ١٩٥١ إلى ١٩٧٠، وكان آلان جرينسبان، المعين في عام ١٩٨٧، لا يزال يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٥. هؤلاء الرؤساء الذين خدموا لفترة طويلة يكتسبون شخصية تستحق المصداقية التي تطمئن الجمهور بأن سلطة البنك المركزي سيتم استخدامها بشكل جيد.

لكن الدول الأخرى تعتقد أن بنوكها المركزية بحاجة إلى مبادئ توجيهية رسمية، ويعتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، أن الولايات المتحدة يجب أن

تخطو خطاً تلك الدول. أشهر مثال على استخدام البنك المركزي للمبادئ التوجيهية الرسمية هو بنك إنكلترا. حتى عام ١٩٩٧، كان بنك إنكلترا ببساطة ذراعاً لوزارة الخزانة البريطانية، بدون استقلال. عندما أصبحت منظمة مستقلة مثل الاحتياطي الفيدرالي، أعطيت أيضاً مبدأً توجيهياً: من المفترض أن تحافظ على معدل التضخم عند ١, ٢%. إن استهداف التضخم، الذي يتطلب من البنك المركزي السعي لإبقاء معدل التضخم بالقرب من المعدل المستهدف المحدد سلفاً، هو أمر يدعو إليه الآن العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية.

* يتطلب استهداف التضخم أن يحاول البنك المركزي إبقاء معدل التضخم بالقرب من معدل هدف محدد مسبقاً.

يعتقد آخرون، مع ذلك، أن مثل هذه القاعدة يمكن أن تحد من قدرة البنك المركزي على الاستجابة للأحداث، مثل انهيار سوق الأسهم أو الأزمة المالية العالمية.

من الناحية العملية، يتصرف بنك الاحتياطي الفيدرالي كما لو أنه يسعى إلى إبقاء معدل التضخم عند قيمة ما بين ٢% و ٣%، أي إن السياسة غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي لا تبدو مختلفة تماماً عن السياسة الرسمية لبنك إنكلترا. من المحتمل أن يكون هناك نقاش حاد خلال السنوات القليلة المقبلة حول ما إذا كان سيعطى الاحتياطي الفيدرالي هدفاً واضحاً للتضخم.



عين آلان جرينسبان رئيساً لمجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي في عام ١٩٨٧. وساعدت فترة ولايته الطويلة في منح بنك الاحتياطي الفيدرالي مصداقية. في عام ٢٠٠٦، عين بين برنانكي.

تحديد معدل التضخم المستهدف

إذا كان لدى البنك المركزي هدف تضخم، رسمي أو غير رسمي، فماذا يجب أن تكون قيمة هذا الهدف؟ هدف بنك إنكلترا ١, ٢%؛ تنص قواعد البنك المركزي الأوروبي على أنه يجب أن يسعى إلى "استقرار الأسعار"، الذي حدده بأنه تضخم من ٠% إلى ٢%. هل هذا الأمر مهم، أي هدف أفضل؟ الجواب: يعتقد بعض خبراء الاقتصاديات الكلية أن الاستقرار الصارم للأسعار، معدل تضخم قريب من ٠%، يساعد على استقرار الاقتصاد لأنه يقود الجمهور إلى اعتبار المال مقياساً ثابتاً للقيمة في الواقع. مع ذلك، كما أوضحنا في الفصل السادس عشر، يشعر خبراء الاقتصاديات الكلية الآخرون بالقلق من أن معدل التضخم المنخفض للغاية يؤدي إلى خطر انخفاض سعر الفائدة إلى ٠% أثناء الركود، مما يجعل

السياسة النقدية غير فعالة. تعكس قواعد بنك إنكلترا هذا القلق. إذا تحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى هدف تضخم صريح، فسيكون هناك نقاش حاد حول هذه القضية في الولايات المتحدة.

قيم الأسعار

خلال التسعينيات، حذر العديد من الاقتصاديين من أن سوق الأسهم بدأ يتعد عن الواقع، وأن الأشخاص الذين يشترون أسهماً في الشركات الأمريكية يدفعون أسعاراً أعلى بكثير مما هو منطقي في ضوء التوقعات الواقعية للأرباح المستقبلية لهذه الشركات. وكان من بين هؤلاء الاقتصاديين آلان جرينسبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي حذر من "الوفرة غير العقلانية" في خطاب مشهور. في عام ٢٠٠٠، اتجهت البورصة إلى الانخفاض. شعر الأمريكيون الذين استثمروا في سوق الأسهم فجأة بأنهم أكثر فقراً وخففوا الإنفاق، مما ساعد على دفع الاقتصاد إلى الركود.

سلطت هذه الأحداث الضوء على نقاش طويل الأمد حول السياسة النقدية. هل يجب على البنك المركزي أن يجد من يخافه على التضخم وربما البطالة، أم يجب أن يحاول أيضاً منع التحركات الشديدة في أسعار الأصول، مثل متوسط قيمة الأسهم أو متوسط سعر المساكن؟ الجواب: تقول إحدى وجهات النظر إن البنك المركزي لا ينبغي أن يحاول التكهن بالقيمة التي يضعها المستثمرون على الأصول مثل الأسهم أو المنازل، حتى لو كان يشتهبه

في أن هذه الأسعار تخرج عن المسار. هذا يعني أن البنك المركزي يجب ألا يرفع أسعار الفائدة لكبح أسعار الأسهم أو أسعار المساكن إذا ظل تضخم أسعار المستهلك العام منخفضاً. إذا هبطت سوق الأسهم المبالغ في قيمتها في النهاية، وأدت إلى انخفاض الطلب الإجمالي، عندها يمكن للبنك المركزي التعامل مع ذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة.

تحذر وجهة النظر البديلة من أنه بعد انفجار الفقاعة، أو بعد انخفاض أسعار الأصول التي تم تقييمها بشكل مبالغ فيه، قد يكون من الصعب تعويض التأثيرات على الطلب الإجمالي. بعد مشاهدة الاقتصاد الياباني يكافح لسنوات مع الانكماش في أعقاب انهيار اقتصاد الفقاعات، يجادل مؤيدو هذا الرأي بأن البنك المركزي يجب أن يعمل على كبح جماح الوفرة غير المنطقية عند حدوثها، حتى لو لم يكن تضخم أسعار المستهلك مشكلة. كما سنوضح في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، فإن ركود عام ٢٠٠١ وما تلاه قد أعطى الذخيرة لكلا طرفي هذا النقاش، والذي لا يظهر أي علامة على النهاية.

اقتصاد الفقاعة: هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها. وفي هذه الحالة يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، مثل انتفاخ البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة أو البالون وحدث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة.

السر النظيف الصغير للاقتصاديات الكلية

من المهم الحفاظ على المناقشات التي وصفناها للتو في منظورها الصحيح. لطالما كانت الاقتصاديات الكلية مجالاً مثيراً للجدل، أكثر من الاقتصاديات الجزئية. ستكون هناك دائماً مناقشات حول السياسات المناسبة، لكن الشيء المذهل في المناقشات الحالية هو مدى تواضع الاختلافات بين خبراء الاقتصاديات الكلية. السر النظيف البسيط للاقتصاديات الكلية الحديثة هو مدى الإجماع الذي توصل إليه الاقتصاديون على مدار السبعين عاماً الماضية.

حالة الاقتصاد في العمل

بعد الفقاعة

خلال التسعينيات، كان العديد من الاقتصاديين قلقين من أن أسعار الأسهم كانت مرتفعة بشكل غير منطقي، وثبت أن هذه المخاوف مبررة. بحلول أواخر عام ٢٠٠٢، كان مؤشر ناسداك، الذي يتكون إلى حد كبير من أسهم التكنولوجيا، قد فقد ثلثي قيمته القصوى. وفي عام ٢٠٠١، ساعد الانخفاض في أسعار الأسهم على دفع الولايات المتحدة إلى الركود. استجاب الاحتياطي الفيدرالي بتخفيضات كبيرة وسريعة لأسعار الفائدة. ولكن هل كان يجب عليها محاولة تفجير فقاعة الأسهم عندما حدثت؟ توقع العديد من الاقتصاديين في أعقاب فقاعة سوق الأسهم في التسعينيات أن تحسم نهائياً مسألة ما إذا كان ينبغي للبنوك المركزية أن تهتم بأسعار الأصول، لكن نتائج الاختبار جاءت غامضة، وفشلت في تسوية المشكلة.

إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي غير قادر على هندسة الانتعاش، وإذا كان الاقتصاد الأمريكي قد انزلق إلى فخ السيولة مثل اليابان، كان منتقدو تقاعس الاحتياطي الفيدرالي السابق لديهم حجة قوية للغاية. لكن الركود في الواقع كان قصيراً: يقول المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية إنَّ الركود بدأ في آذار ٢٠٠١ وانتهى في تشرين الثاني ٢٠٠١. إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد تمكن من تحقيق انتعاش سريع وقوي، لُبُرَّرَ تقاعسه عن العمل خلال التسعينيات بقوة. لسوء الحظ، لم يحدث ذلك أيضاً. على الرغم من أن الاقتصاد بدأ يتعافى في أواخر عام ٢٠٠١، كان الانتعاش ضعيفاً في البداية لدرجة أن العمالة استمرت في الانخفاض حتى صيف عام ٢٠٠٣.

أيضاً، حقيقة أن بنك الاحتياطي الفيدرالي اضطر إلى خفض معدل الأموال الفيدرالية إلى ١% فقط، وليس أعلى بكثير من ٥%، تم طرح الاقتراح القائل إنَّ الاقتصاد الأمريكي اقترب بشكل خطير من فخ السيولة. بعبارة أخرى، ربما أدت أحداث ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ إلى تكثيف الجدل حول السياسة النقدية وأسعار الأصول، بدلاً من حلها.

مراجعة سريعة:

- هناك إجماع واسع على أن السياسة النقدية فعالة، لكن يمكنها فقط تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وليس خفض البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي.

- هناك أيضاً إجماع واسع على ضرورة تجنب السياسة المالية التقديرية إلا في حالات استثنائية.

- هناك إجماع واسع على أن البنوك المركزية يجب أن تكون مستقلة، ولكن هناك خلافات حول ما إذا كان ينبغي أن يكون لها أهداف تضخم رسمية، وما يجب أن تكون هذه الأهداف، وكيفية التعامل مع أسعار الأصول.

تحقق من فهمك ١٧-٥

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. دخلت الولايات المتحدة ركود عام ٢٠٠١ بمعدل تضخم بلغ نحو ٣%. لنفترض أن معدل التضخم في أوائل عام ٢٠٠١ كان أقل بكثير، وربما حتى ٠%. كيف سيؤدي هذا للمشاكل للسياسة النقدية؟
٢. لماذا كان عمل بنك الاحتياطي الفيدرالي بعد عام ٢٠٠١ أسهل إذا تمكن بطريقة ما من منع أسعار الأسهم من الارتفاع في نهاية التسعينيات؟

نظرة مستقبلية:

لقد قدمنا الآن نظرة عامة شاملة عن حالة الاقتصاديات الكلية الحديثة، مع استثناء رئيسي واحد: لم ننظر في الآثار المترتبة على التجارة الدولية والتحركات الدولية لرأس المال. هذه أصبحت ذات أهمية متزايدة

في اقتصاد العالم الحديث. في الفصلين التاليين سوف نتقل إلى الاقتصاد المفتوح للاقتصاد الكلي، والقضايا التي تثيرها حقيقة أن الاقتصادات الحديثة "منفتحة" على العالم.

الملخص العام للفصل:

١. أكدت الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية أن السياسة النقدية تؤثر فقط على مستوى السعر الإجمالي، وليس الناتج الكلي، وأن المدى القصير كان غير مهم.

بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، كان قياس دورات الأعمال عبارة عن موضوع راسخ، ولكن لم تكن هناك نظرية مقبولة على نطاق واسع لدورات الأعمال.

٢. نسب علم الاقتصاد الكينزي دورة الأعمال إلى التحولات في منحنى الطلب الإجمالي، وغالباً ما تكون نتيجة للتغيرات في ثقة الأعمال. قدم الاقتصاد الكينزي أيضاً أساساً منطقياً لنشاط سياسة الاقتصاديات الكلية.

٣. في العقود التي أعقبت عمل كينز، اتفق الاقتصاديون على أن السياسة النقدية والسياسة المالية فعالة في ظل ظروف معينة. النقدية، وهي مبدأ دعا إلى قاعدة السياسة النقدية على عكس السياسة النقدية التقديرية، وجادلت بأن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بشكل ثابت إذا نما العرض النقدي بشكل ثابت، كان مؤثراً لبعض الوقت ولكن تم رفضه في النهاية من قبل العديد من خبراء الاقتصاديات الكلية.

٤. أصبحت فرضية المعدل الطبيعي مقبولة عالمياً تقريباً، مما يجد من دور سياسة الاقتصاديات الكلية في استقرار الاقتصاد بدلاً من السعي إلى خفض معدل البطالة بشكل دائم. أدت المخاوف من دورة الأعمال السياسية إلى إجماع على أن السياسة النقدية يجب أن تكون معزولة عن السياسة.

٥. تشير التوقعات العقلانية إلى أنه حتى في المدى القصير قد لا يكون هناك مقايضة بين التضخم والبطالة لأن التضخم المتوقع سيتغير على الفور في مواجهة التغيرات المتوقعة في السياسة. جادلت نظرية دورة الأعمال الحقيقية بأن التغيرات في معدل نمو إجمالي إنتاجية العامل هي السبب الرئيسي لدورات الأعمال. حظي هذان الإصداران من الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة باهتمام واحترام واسعين، لكن صانعي السياسات والعديد من الاقتصاديين لم يقبلوا الاستنتاج القائل بأن السياسة النقدية والمالية غير فعالة في تغيير الناتج الكلي.

٦. الإجماع الحديث هو أن كلاً من السياسة النقدية والمالية فعالة على المدى القصير، ولكن لا يمكن لأي منهما خفض معدل البطالة على المدى الطويل. تعدُّ السياسة المالية التقديرية غير مرغوب فيها بشكل عام، إلا في ظروف خاصة.

٧. هناك مناقشات مستمرة حول الدور المناسب للسياسة النقدية. يدافع بعض الاقتصاديين عن الاستخدام الصريح لهدف

التضخم، لكن هناك آخرون يعارضون. هناك أيضاً نقاش حول ما إذا كان ينبغي للسياسة النقدية أن تتخذ خطوات لإدارة أسعار الأصول.

المصطلحات الرئيسية:

الاقتصاد الكينزي	حكم السياسة النقدية	توقعات عقلانية
نشاط سياسة الاقتصاديات الكلية	دورة الأعمال السياسية	استهداف التضخم
النظرية النقدية	السياسة النقدية التقديرية	نظرية دورة العمل الحقيقية
الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة		

مسائل للحل:

١. منذ انهيار سوق الأوراق المالية في عام ١٩٨٩، شهد الاقتصاد الياباني القليل من النمو الاقتصادي وبعض الانكماش. يوضح الجدول المرافق من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعض بيانات الاقتصاديات الكلية الرئيسية لليابان لعام ١٩٩١ (عام "عادي") وبين ١٩٩٥ - ٢٠٠٣. كيف حاول صانعو السياسة في اليابان تعزيز النمو في الاقتصاد خلال هذا الوقت؟ كيف يتناسب هذا مع النماذج الكينزية والكلاسيكية للاقتصاديات الكلية؟

عام	معدل النمو السنوي للنتائج الإجمالي المحلي الحقيقي	معدل الفائدة على المدى القصير	دين الحكومة كنسبة من النتائج المحلي الحقيقي	عجز ميزانية الحكومة كنسبة من النتائج المحلي الحقيقي
١٩٩١	٣,٤ %	٧,٣٨ %	٦٤,٨ %	-١,٨١ %
١٩٩٥	١,٩	١,٢٣	٨٧,١	٤,٧١
١٩٩٦	٣,٤	٠,٥٩	٩٣,٩	٥,٠٧
١٩٩٧	١,٩	٠,٦	١٠٠,٣	٧٩,٣
١٩٩٨	١,١-	٠,٧٢	١١٢,٢	٥,٥١
١٩٩٩	٠,١	٠,٢٥	١٢٥,٧	٧,٢٣
٢٠٠٠	٢,٨	٠,٢٥	١٣٤,١	٧,٤٨
٢٠٠١	٠,٤	٠,١٢	١٤٢,٣	٦,١٣
٢٠٠٢	٠,٣-	٠,٠٦	١٤٩,٣	٧,٨٨
٢٠٠٣	٢,٥	٠,٤	١٥٧,٥	٧,٦٧

٢. يحتفظ المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) بالتسلسل الزمني الرسمي لدورات الأعمال السابقة في الولايات المتحدة. انتقل إلى موقع الويب الخاص به <http://www.nber.org/ycles/cyclesmain.html> للإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. كم عدد دورات الأعمال التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥؟

ب. ما هو متوسط مدة دورة الأعمال عند قياسه من نهاية التوسعات (ذروته) إلى نهاية التوسيع التالي؟ بمعنى، ما هو متوسط مدة دورة الأعمال في الفترة من ١٩٤٥ إلى الوقت الحاضر؟

ج. متى وماذا كان آخر إعلان صادر عن لجنة المواعدة لدورة الأعمال
في NBER؟

٣. ساعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ وما تلاه من انخفاض في
الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة على تخفيف بعض الضغوط التضخمية
في الولايات المتحدة التي كان من الممكن أن تحدث أثناء النمو الاقتصادي
القوي في أواخر التسعينيات. باستخدام البيانات الواردة في الجدول المرافق
من التقرير الاقتصادي للرئيس، أعد الشكل (١٧-٣) للفترة بين ١٩٩٠ -
٢٠٠٠. لماذا يرى الكينزي الانخفاض في الإنفاق الدفاعي محظوظاً؟

العام	عجز الميزانية كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي	معدّل البطالة
١٩٩٠	٣,٩%	٥,٦%
١٩٩١	٤,٥	٦,٨
١٩٩٢	٤,٧	٧,٥
١٩٩٣	٣,٩	٦,٩
١٩٩٤	٢,٩	٦,١
١٩٩٥	٢,٢	٥,٦
١٩٩٦	١,٤	٥,٤
١٩٩٧	٠,٣	٤,٩
١٩٩٨	-٠,٨	٤,٥
١٩٩٩	-١,٤	٤,٢
٢٠٠٠	-٢,٤	٤,٠

٤. في العالم الحديث، تتمتع البنوك المركزية بحرية زيادة أو تقليل العرض النقدي على النحو الذي تراه مناسباً. ومع ذلك، عاد بعض الناس بذهنهم إلى "الأيام الخوالي" لمعيار الذهب. وبموجب معيار الذهب، يمكن أن يتوسع العرض النقدي فقط عندما تزداد كمية الذهب المتاحة.

أ. بموجب معيار الذهب، إذا كانت سرعة النقود مستقرة عندما كان الاقتصاد يتوسع، فما الذي كان سيحدث للحفاظ على استقرار الأسعار؟
 ب. رفض جون مينارد كينز ذات مرة معيار الذهب باعتباره "بقايا بربرية". لماذا يعدّها فكرة سيئة؟

٥. يوضح الفصل أن كينيث روجوف أعلن أن ريتشارد نيكسون "بطل كل الأوقات في دورات الأعمال السياسية". باستخدام جدول البيانات المرافق من التقرير الاقتصادي للرئيس، اشرح سبب حصول نيكسون على هذا اللقب. (ملاحظة: تولى نيكسون منصبه في كانون الثاني ١٩٦٩ وأعيد انتخابه في تشرين الثاني ١٩٧٢. واستقال في آب ١٩٧٤).

سعر الفائدة لسندات الخزينة لـ ٣ أشهر	نمو M2	نمو MI	رصيد الميزانية الحكومية	الإنفاق الحكومي	إيصالات الحكومة	العام
٦,٦٨	٣,٧	٣,٣	٣,٢	١٨٣,٦	١٨٦,٩	١٩٦٩
٦,٤٦	٦,٦	٥,١	٢,٨-	١٩٥,٦	١٩٢,٨	١٩٧٠
٤,٣٥	١٣,٤	٦,٥	٢٣-	٢١٠,٢	١٨٧,١	١٩٧١
٤,٠٧	١٣	٩,٢	٢٣,٤-	٢٣٠,٧	٢٠٧,٣	١٩٧٢
٧,٠٤	٦,٦	٥,٥	١٤,٩-	٢٤٥,٧	٢٣٠,٨	١٩٧٣

٦. يواجه اقتصاد ألبيرنيا فجوة ركود، ويجمع زعيم تلك الأمة أربعة من أفضل الاقتصاديين الذين يمثلون الآراء الكلاسيكية والكينزية والنقدية والحديثة حول الاقتصاديات الكلية. اشرح السياسات التي يوصي بها كل اقتصادي وبين السبب.

٧. أي من توصيات السياسة التالية تتوافق مع الآراء الكلاسيكية و/ أو الكينزية، و/ أو النقدية و/ أو الآراء الحديثة حول الاقتصاديات الكلية؟

أ. نظراً لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل يبلغ ٢%، يجب أن ينمو العرض النقدي بنسبة ٢%.

ب. خفض الإنفاق الحكومي لتقليل الضغط التضخمي.

ج. زيادة العرض النقدي من أجل سد فجوة الركود.

د. الحفاظ دائماً على ميزانية متوازنة.

هـ. خفض عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عند مواجهته فجوة ركود.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللاطلاع على

الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد

المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغان/ ويلز الإلكتروني :

www.worthpublishers.com/krugmanwells

أجزاء الثامن

الاقتصاد المفتوح

يتضمّنُ فصلين:

الفصل الثامن عشر: التجارة الدولية

الفصل التاسع عشر: الاقتصاديات الكلية المفتوحة

فصل تكميلي: بعنوان العملات والأزمات متوفر على الويب:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

وفي شكل كتيب في المكاتب.

الفصل الثامن عشر التجارة الدولية

ما ستتعلمه في هذا الفصل:

- كيف تؤدي الميزة النسبية إلى تجارة دولية متبادلة المنفعة؟
- مصادر الميزة النسبية الدولية.
- من يكسب ومن يخسر من التجارة الدولية، ولماذا تتجاوز المكاسب الخسائر؟
- كيف تسبب التعريفات وحصص الاستيراد عدم الكفاءة وتقلل الفائض الإجمالي؟
- لماذا تنخرط الحكومات في كثير من الأحيان في الحماية التجارية لحماية الصناعات المحلية من الواردات، وكيف تتعارض اتفاقيات التجارة الدولية مع ذلك؟

القصة الافتتاحية: وردة من أمة أخرى

تقديم الورود للمحسوب في عيد الحب تقليد راسخ في الولايات المتحدة. ولكن في الماضي كانت لفترة مكلفة للغاية: في نصف الكرة الشمالي،

لا يأتي عيد الحب في الصيف، عندما تفتح الورود، إنما في أعماق الشتاء. حتى وقت قريب، كان هذا يعني أن الورود في متجر الزهور كانت تزرع بتكلفة باهظة في بيوت زجاجية دافئة. مع ذلك في الوقت الحاضر، فإن معظم ورود عيد الحب التي تُباع في هذا البلد تأتي من أمريكا الجنوبية، ولا سيما من كولومبيا، إذ لا تمثل زراعة الورد في فبراير مشكلة على الإطلاق.

هل من الجيد أن نشترى الآن ورود الشتاء من الخارج؟ الإجابة هي أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين تقول نعم، التجارة الدولية، إذ تخصص البلدان في إنتاج سلع مختلفة وتداول تلك السلع بعضها مع بعض، هي مصدر منفعة متبادلة للدول المعنية. تناولنا في الفصل الثاني المبدأ الأساسي القائل بأن هناك مكاسب من التجارة؛ إنه مبدأ ينطبق على البلدان وكذلك الأفراد، لكن السياسيين والجمهور غالباً غير مقتنعين بذلك. في الواقع، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٩٦، استخدم أحد المتنافسين مناسبة عيد الحب لزيارة بيت زجاجي لزراعة الزهور في نيو هامبشاير، إذ ندد باستيراد ورود أمريكا الجنوبية باعتباره تهديداً للوظائف الأمريكية. حتى الآن، هذا الكتاب حلل الاقتصاد كما لو كان مكتفياً ذاتياً، كما لو أن الاقتصاد أنتج كل السلع والخدمات التي يستهلكها، والعكس صحيح. هذا، بالطبع، صحيح بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، لكن هذا لا ينطبق على أي بلد بمفرده. قبل ٤٠ عاماً كانت الولايات المتحدة تصدر جزءاً صغيراً فقط مما تنتجه واستوردت جزءاً صغيراً فقط مما تستهلكه. منذ ذلك الحين نمت كل من الواردات والصادرات الأمريكية بشكل أسرع

بكثير من الاقتصاد الأمريكي ككل. تنخرط دول أخرى في تجارة خارجية أكثر بكثير من الولايات المتحدة، مقارنة بحجم اقتصاداتها. للحصول على صورة كاملة عن كيفية عمل الاقتصادات الوطنية، يجب أن نفهم التجارة الدولية. يبحث هذا الفصل في اقتصاديات التجارة الدولية. نبدأ من نموذج الميزة النسبية، والذي، كما رأينا في الفصل الثاني، يوضح سبب وجود مكاسب من التجارة الدولية. مع ذلك، من المهم أيضاً فهم كيف يمكن أن يتضرر بعض الأفراد من التجارة الدولية وآثار السياسات التجارية التي تستخدمها البلدان للحد من الواردات أو تعزيز الصادرات.



ما هو القاسم المشترك بين هؤلاء الأحبّة ومزارع الورد هذا؟ إنهم يتمتعون بالفوائد المتبادلة للتجارة الدولية.

الميزة النسبية والتجارة الدولية

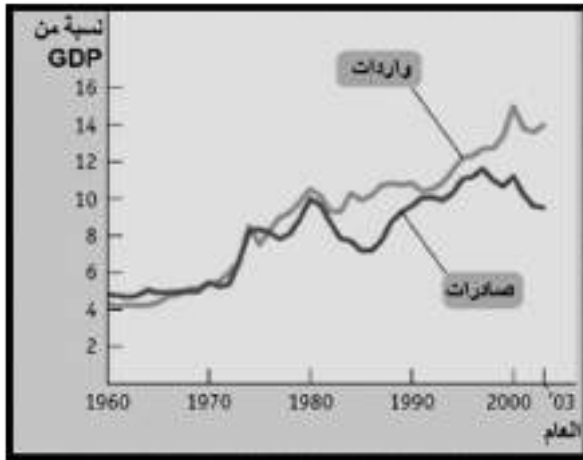
تشتري الولايات المتحدة الورود والعديد من السلع والخدمات الأخرى من بلدان أخرى. في الوقت نفسه، تبيع العديد من السلع والخدمات إلى بلدان أخرى. السلع والخدمات المشتراة من الخارج هي واردات؛ والسلع والخدمات المباعة في الخارج هي صادرات. كما يتضح من

القصة الافتتاحية، لعبت الواردات والصادرات دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد الأمريكي. على مدى السنوات الأربعين الماضية، نمت كل من الواردات إلى الولايات المتحدة والصادرات منها بشكل أسرع من الاقتصاد الأمريكي. توضح اللوحة (أ) من الشكل (١٨-١) كيف نمت قيم الواردات والصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما توضح اللوحة (ب) أن التجارة الخارجية تعتبر أكثر أهمية للعديد من البلدان الأخرى من الولايات المتحدة. لفهم سبب حدوث التجارة الدولية ولماذا يعتقد الاقتصاديون أنها مفيدة للاقتصاد، سنراجع أولاً مفهوم الميزة النسبية.

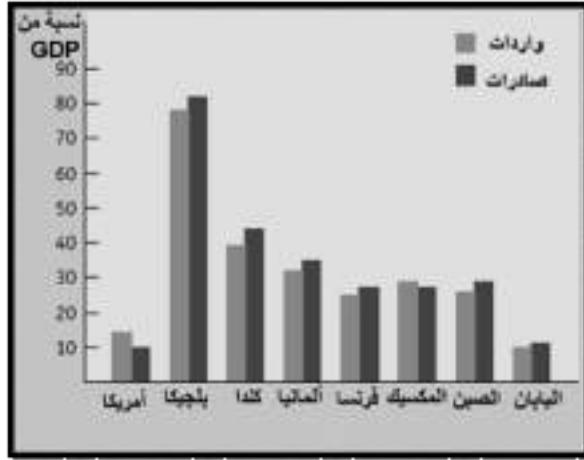
* السلع والخدمات المشتراة من بلدان أخرى هي واردات؛ والسلع والخدمات المباعة إلى بلدان أخرى هي صادرات.

الشكل (١٨-١): الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية

اللوحة - أ - الواردات والصادرات الأمريكية ١٩٦٠ - ٢٠٠٣



اللوحة - ب - الواردات والصادرات لدول أخرى، ٢٠٠٢



في الشكل (١٨-١): توضّح اللوحة (أ) حقيقة أنه على مدار الأربعين عاماً الماضية، قامت الولايات المتحدة بتصدير حصة متزايدة بشكل ثابت من إنتاجها (أي ناتجها المحلي الإجمالي) إلى بلدان أخرى، واستوردت حصة متزايدة مما تستهلكه من الخارج. توضّح اللوحة (ب) أن التجارة الدولية هي أكثر أهمية للعديد من البلدان الأخرى مما هي بالنسبة للولايات المتحدة. المصدر: وزارة التجارة الأمريكية، الدخل القومي وحسابات المنتجات (اللوحة (أ))، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ (اللوحة (ب)).

إمكانيات الإنتاج والميزة النسبية، إعادة النظر

لزراعة ورود عيد الحب، يجب على أي بلد استخدام الموارد، العمالة والطاقة ورأس المال وما إلى ذلك، التي كان من الممكن استخدامها لإنتاج

أشياء أخرى. إن الإنتاج المحتمل لسلع أخرى يجب أن يتخلى عنها بلد ما لإنتاج واردة هو تكلفة الفرصة البديلة لتلك الوردة. من الأسهل كثيراً زراعة ورود عيد الحب في كولومبيا، حيث يكون الطقس مثالياً تقريباً في شهري كانون الثاني وشباط، مما هو عليه في الولايات المتحدة. على العكس من ذلك، لا يتم إنتاج السلع الأخرى بسهولة في كولومبيا كما في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، لا تمتلك كولومبيا قاعدة العمال ذوي الخبرة والمعرفة التكنولوجية التي تجعل الولايات المتحدة جيدة جداً في إنتاج سلع عالية التقنية، لذا فإن تكلفة الفرصة البديلة لعيد الحب ارتفعت، من حيث السلع الأخرى مثل أجهزة الكمبيوتر، لكن أقل بكثير في كولومبيا مما هي عليه في الولايات المتحدة.

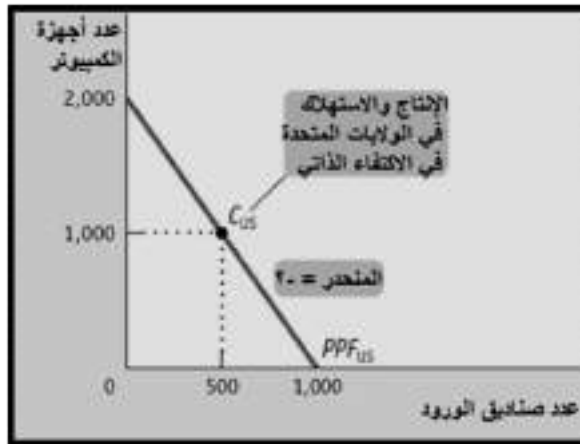
لذلك نقول إن كولومبيا لديها ميزة نسبية في إنتاج الورد. دعونا نكرر تعريف الميزة النسبية من الفصل الثاني: تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة أقل بالنسبة لذلك البلد عنها في البلدان الأخرى. يقدم الشكل (١٨-٢) مثالاً رقمياً افتراضياً للميزة النسبية في التجارة الدولية. نفترض أنه يتم إنتاج واستهلاك سلعتين فقط، الورد وأجهزة الكمبيوتر، وهناك دولتان فقط في العالم، الولايات المتحدة وكولومبيا، ونفترض أيضاً أن الورد يتم شحنها في صناديق مبردة قياسية، كل منها يحتوي على ١٠٠ وردة. يوضح الشكل حدود احتمالية الإنتاج الافتراضية للولايات المتحدة وكولومبيا. كما جاء في الفصل الثاني، نقوم بتبسيط النموذج بافتراض أن حدود إمكانية الإنتاج هي

خطوط مستقيمة، بدلاً من الشكل المنحني الأكثر واقعية الموضح في الشكل (١-٢). يشير شكل الخط المستقيم إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لصندوق من الورود من حيث أجهزة الكمبيوتر في كل بلد ثابتة، ولا يعتمد ذلك على عدد وحدات كل سلعة تنتجها الدولة.

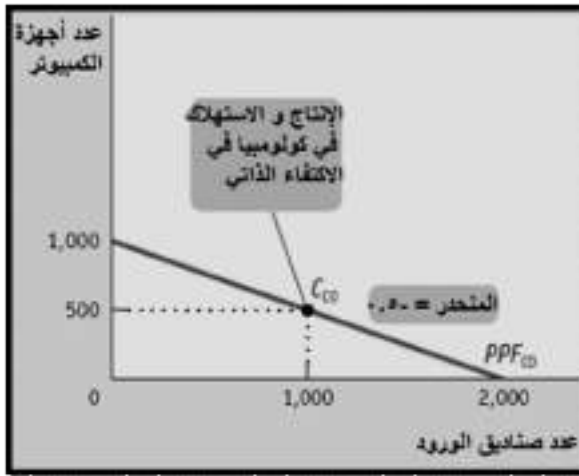
تحليل التجارة الدولية على أساس افتراض أن تكاليف الفرصة البديلة ثابتة وحدود إمكانية الإنتاج خطوط مستقيمة يُعرف بالنموذج الريكاردى للتجارة الدولية، والذي سُمي على اسم الاقتصادي الإنكليزي ديفيد ريكاردو، الذي قدم هذا التحليل في أوائل القرن التاسع عشر.

الشكل (١٨-٢): الميزة النسبية وحدود إمكانية الإنتاج

اللوحة أ - حدود إمكانية الإنتاج الأمريكية



اللوحة - ب - حدود إمكانية الإنتاج الكولومبية



في الشكل (١٨-٢): تكلفة الفرصة البديلة في الولايات المتحدة لصندوق من الورود مقابل كمبيوتر هي ٢: يجب التخلي عن جهازي كمبيوتر لكل صندوق إضافي مُنتج من الورود. تكلفة الفرصة الكولومبية لصندوق من الورود مقابل الكمبيوتر هي ٠,٥: يجب التخلي عن ٠,٥ جهاز كمبيوتر فقط لكل صندوق وورد إضافي مُنتج. لذلك، تتمتع كولومبيا بميزة نسبية في الورود، وللولايات المتحدة ميزة نسبية في أجهزة الكمبيوتر. في حالة الاكتفاء الذاتي، CUS هي حزمة الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية، وCCO هي حزمة الإنتاج والاستهلاك في كولومبيا.

يقدم الجدول (١٨-١) نفس المعلومات الموضحة في الشكل (١٨-٢). لنفترض أن الولايات المتحدة يمكن أن تنتج ألف صندوق من الورود إذا لم تنتج أجهزة كمبيوتر، أو ألفي جهاز كمبيوتر إذا لم تنتج وروداً. منحدر حدود احتمالية الإنتاج في اللوحة (أ) هو - ٢٠٠٠ / ١٠٠٠، أو -٢.

هذا يعني لإنتاج صندوق إضافي من الورود، يجب على الولايات المتحدة التخلي عن إنتاج جهازي كمبيوتر. وبالمثل، نفترض أن كولومبيا يمكنها إنتاج ألفي صندوق من الورود إذا لم تنتج أجهزة كمبيوتر، أو إنتاج ألف جهاز كمبيوتر إذا لم تنتج الورود. منحدر حدود احتمالية الإنتاج في اللوحة (ب) هو: - ١٠٠٠ / ٢٠٠٠، أو - ٠.٥ : لإنتاج صندوق إضافي من الورود، يجب على كولومبيا التخلي عن إنتاج نصف كمبيوتر.

الجدول (١٨-١): إمكانيات الإنتاج

الإنتاج		الكميات
إمكانية أخرى	إمكانية واحدة	
الولايات المتحدة الأمريكية		
٠	١٠٠٠	عدد صناديق الورود
٢٠٠٠	٠	عدد أجهزة الكمبيوتر
كولومبيا		
٠	٢٠٠٠	عدد صناديق الورود
١٠٠٠	٠	عدد أجهزة الكمبيوتر

* يحلل النموذج الريكاردي التجارة الدولية على افتراض أن تكاليف الفرصة البديلة ثابتة.

يستخدم الاقتصاديون مصطلح الاكتفاء الذاتي لوصف حالة لا تستطيع فيها الدولة التجارة مع الدول الأخرى. لنفترض أنه في الاكتفاء الذاتي، ستختار الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج واستهلاك ٥٠٠ صندوق من

الورود و ١٠٠٠ جهاز كمبيوتر. تم عرض حزمة الإنتاج والاستهلاك التلقائي هذه بنقطة CUS في اللوحة (أ) من الشكل (١٨-٢). نفترض أيضاً أنه في حالة الاكتفاء الذاتي، ستختار كولومبيا إنتاج واستهلاك ١٠٠٠ صندوق من الورود و ٥٠٠ جهاز كمبيوتر، كما هو موضح بالنقطة CCO في اللوحة (ب).

تم تلخيص النتيجة في الاكتفاء الذاتي في الجدول (١٨-٢)، إذ يمثل الإنتاج والاستهلاك العالميان مجموع الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة وكولومبيا. إذا كانت الدول يتاجر بعضها مع بعض، فيمكنها أن تفعل ما هو أفضل من الاكتفاء الذاتي. في هذا المثال، تتمتع كولومبيا بميزة نسبية في إنتاج الورود. أي إن تكلفة الفرصة البديلة للورود أقل في كولومبيا منها في الولايات المتحدة، ٥,٠ جهاز كمبيوتر لكل صندوق ورود في كولومبيا مقابل جهازي كمبيوتر لكل صندوق ورود في الولايات المتحدة. على العكس من ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في إنتاج أجهزة الكمبيوتر: لإنتاج كمبيوتر إضافي، يجب على الولايات المتحدة التخلي عن إنتاج ٥,٠ صندوق من الورود، لكن إنتاج كمبيوتر إضافي في كولومبيا يتطلب التخلي عن إنتاج صندوقين من الورود.

* الاكتفاء الذاتي هو حالة لا تستطيع فيها الدولة التجارة مع الدول الأخرى.

تسمح التجارة الدولية لكل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية فيها: أجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة، والورود في كولومبيا. وهذا يؤدي إلى مكاسب لكليهما عند التداول.

الجدول (١٨-٢): الإنتاج والاستهلاك بظل الاكتفاء الذاتي

الكميات	الإنتاج	الاستهلاك
الولايات المتحدة الأمريكية		
عدد صناديق الورود	٥٠٠	٥٠٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	١٠٠٠	١٠٠٠
كولومبيا		
عدد صناديق الورود	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	٥٠٠	٥٠٠
عالمياً (الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا)		
عدد صناديق الورود	١٥٠٠	١٥٠٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	١٥٠٠	١٥٠٠

مكاسب التجارة الدولية

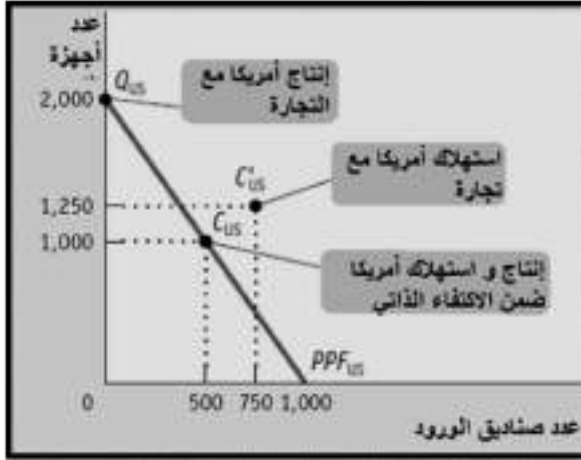
يوضح الشكل (١٨-٣) كيف يستفيد كلا البلدين من التخصص والتجارة. مرة أخرى، يمثل الفريق (أ) الولايات المتحدة ويمثل الفريق (ب) كولومبيا. ونتيجة للتجارة الدولية بينهما، تنتج الولايات المتحدة عند النقطة QUS: ٢٠٠٠ جهاز كمبيوتر، ولكن بدون ورود. تنتج كولومبيا عند

النقطة QCO: ٢٠٠٠ صندوق من الورود، لكن لا توجد أجهزة كمبيوتر. ترد خيارات الإنتاج الجديدة في العمود الثاني من الجدول (١٨-٣). بمقارنة الجدول (١٨-٣) بالجدول (١٨-٢)، يمكنك أن ترى أن التخصص يزيد الإنتاج العالمي لكلا السلعتين. في حالة عدم وجود تخصص، يتكون إجمالي الإنتاج العالمي من ١٥٠٠ جهاز كمبيوتر و ١٥٠٠ صندوق من الورود. بعد التخصص، ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي إلى ٢٠٠٠ جهاز كمبيوتر و ٢٠٠٠ صندوق من الورود. يمكن الآن تداول هذه السلع، إذ تستهلك الولايات المتحدة الورود المنتجة في كولومبيا وكولومبيا وتستهلك أجهزة الكمبيوتر المنتجة في الولايات المتحدة. والنتيجة هي أن كل دولة يمكن أن تستهلك من كلتا السلعتين أكثر مما فعلت في حالة الاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى إظهار الإنتاج الحاصل بسبب التجارة، يوضح الشكل (١٨-٣) أحد الأزواج العديدة الممكنة من حزم الاستهلاك للولايات المتحدة وكولومبيا، التي ترد أيضاً في الجدول (١٨-٣).

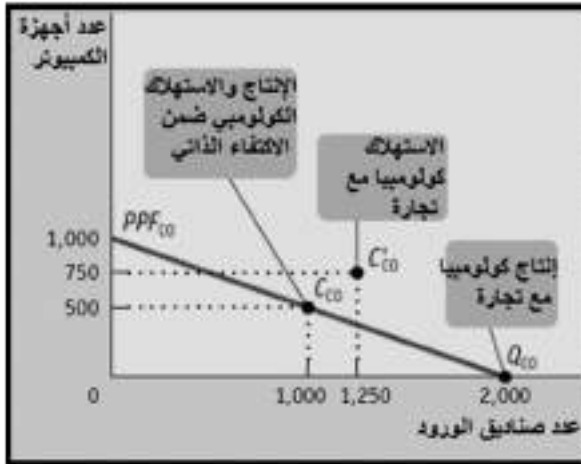
في هذا المثال، تنتقل الولايات المتحدة من استهلاكها التلقائي لـ ١٠٠٠ جهاز كمبيوتر و ٥٠٠ صندوق من الورود، كما هو موضح بواسطة CUS، إلى الاستهلاك بعد التجارة لـ ١٢٥٠ جهاز كمبيوتر و ٧٥٠ صندوق من الورود، ممثلة بـ C'US. تنتقل كولومبيا من استهلاكها التلقائي من ٥٠٠ جهاز كمبيوتر و ١٠٠٠ صندوق من الورود، كما هو موضح من قبل CCO، إلى الاستهلاك بعد التجارة من ٧٥٠ جهاز كمبيوتر و ١٢٥٠ صندوقاً من الورود، كما هو موضح بواسطة C'CO.

الشكل (١٨-٣): المكاسب من التجارة الدولية

اللوحة أ - الإنتاج والاستهلاك الأمريكي



اللوحة ب - الإنتاج والاستهلاك الكولومبي



في الشكل (١٨-٣): تزيد التجارة من الإنتاج العالمي لكلا السلعتين، مما يسمح لكلا البلدين باستهلاك المزيد. هنا، تخصص كل دولة إنتاجها كنتيجة للتجارة: تنتج الولايات المتحدة عند QUS، وتنتج كولومبيا عند QCO. ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي من أجهزة الكمبيوتر من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠، والورود من ١٥٠٠ صندوق إلى ٢٠٠٠ صندوق. يمكن للولايات المتحدة الآن أن تستهلك الحزمة C'US، ويمكن لكولومبيا الآن أن تستهلك حزمة C'CO، وهذه عبارة عن حزم الاستهلاك التي لم يكن من الممكن تحقيقها بدون تجارة.

ما يجعل هذا ممكناً هو حقيقة أنه مع التجارة الدولية لم تعد الدول مطالبة باستهلاك نفس حزمة السلع التي تنتجها. تنتج كل دولة في وقت واحد (QUS للولايات المتحدة، QCO لكولومبيا) ولكنها تستهلك في نقطة مختلفة (C'US للولايات المتحدة، C'CO لكولومبيا). يعكس الفرق الواردات والصادرات: ٧٥٠ صندوقاً من الورود التي تستهلكها الولايات المتحدة يتم استيرادها من كولومبيا؛ بينما يتم استيراد ٧٥٠ جهاز كمبيوتر لتستهلكها كولومبيا من الولايات المتحدة.

في هذا المثال افترضنا ببساطة حزم استهلاك ما بعد التجارة بين البلدين. في الواقع، كما في حالة خيارات الاستهلاك الفردي، تعكس خيارات الاستهلاك للبلدان كلاً من تفضيلات المقيمين فيها والأسعار النسبية في الأسواق الدولية، أي أسعار سلعة مقابل أخرى. على الرغم من

أننا لم نتحدث بصراحة عن سعر أجهزة الكمبيوتر فيما يتعلق بالورود، فإن هذا السعر ضمنى في المثال: تصدّر كولومبيا ٧٥٠ صندوقاً من الورود، وتستورد ٧٥٠ جهاز كمبيوتر في المقابل، بحيث يتم تداول كل صندوق من الورود على جهاز كمبيوتر واحد. يخبرنا هذا أن سعر الكمبيوتر في الأسواق العالمية يجب أن يكون مساوياً لسعر صندوق من الورود في هذا المثال.

ما الذي يحدد الأسعار النسبية الفعلية في التجارة الدولية؟ الإجابة هي العرض والطلب. سننتقل إلى العرض والطلب في التجارة الدولية في القسم التالي. مع ذلك، دعونا أولاً ننظر لما وراء حدود إمكانية الإنتاج ونسأل ما الذي يحدد الميزة النسبية لبلد ما.

الجدول (١٨-٣): الإنتاج والاستهلاك بعد التجارة الدولية

الكميات	الإنتاج	الاستهلاك
الولايات المتحدة الأمريكية		
عدد صناديق الورود	٠	٧٥٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	٢٠٠٠	١٢٥٠
كولومبيا		
عدد صناديق الورود	٢٠٠٠	١٢٥٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	٠	٧٥٠
عالمياً (الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا)		
عدد صناديق الورود	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد أجهزة الكمبيوتر	٢٠٠٠	٢٠٠٠

مخاطر:

الفكرة الخاطئة للعمل الفقير

إحدى الحجج الشائعة حول التجارة الدولية هي كما يلي: صحيح أن بنغلادش (على سبيل المثال) يمكنها إنتاج بعض السلع، مثل الملابس، بسعر أرخص مما نستطيع في أمريكا، ولكن ميزة التكلفة هذه تعتمد فقط على الأجور المنخفضة. في الواقع، يستغرق إنتاج قميص في الولايات المتحدة ساعات عمل أقل مما يستغرقه في بنغلادش. لذا فإن استيراد السلع التي تنتجها "العمالة الفقيرة" (العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة للغاية)، حسب الحجة، يقلل من مستوى المعيشة الأمريكي. لماذا هذه الفكرة خاطئة؟ الإجابة: لأنها تؤدي للخلط بين الميزة النسبية والميزة المطلقة. نعم، إن إنتاج قميص في الولايات المتحدة يتطلب عمالة أقل مما يتطلب الأمر في بنغلادش. لكن ما الذي يحدد الميزة النسبية ليس كمية الموارد المستخدمة لإنتاج سلعة، وإنما تكلفة الفرصة البديلة لتلك السلعة، أي في مثالنا كمية البضائع الأخرى التي تم التخلي عنها لإنتاج قميص.

تعكس الأجور المنخفضة في بلدان مثل بنغلادش انخفاض إنتاجية العمالة في جميع المجالات. نظراً لأن إنتاجية العمل في صناعات بنغلادش الأخرى منخفضة جداً، فإن استخدام الكثير من العمالة لإنتاج قميص لا يتطلب التخلي عن إنتاج كميات كبيرة من السلع الأخرى. لكن في الولايات المتحدة، العكس هو الصحيح، أي إن الإنتاجية العالية جداً في

الصناعات الأخرى (مثل السلع عالية التقنية) تعني أن إنتاج قميص في الولايات المتحدة يتطلب التضحية بالكثير من السلع الأخرى. لذا فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج قميص أقل في بنغلادش من في الولايات المتحدة. على الرغم من انخفاض إنتاجية العمالة، تتمتع بنغلادش بميزة نسبية في إنتاج الملابس، على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها ميزة مطلقة بذلك. والنتيجة أن استيراد الملابس من بنغلادش يرفع في الواقع من مستوى المعيشة في الولايات المتحدة.

مصادر الميزة النسبية

التجارة الدولية مدفوعة بالميزة النسبية، ولكن من أين تأتي الميزة النسبية؟ الجواب: وجد الاقتصاديون الذين يدرسون التجارة الدولية ثلاثة مصادر رئيسية للميزة النسبية: الاختلافات الدولية في المناخ، والاختلافات الدولية في عامل المواهب، والاختلافات الدولية في التكنولوجيا.

الاختلافات الدولية في المناخ

أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج ورود عيد الحب في كولومبيا أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة هو أن المشاتل في كولومبيا يمكنها زراعة الورد في الهواء الطلق على مدار العام، ولكن المشاتل في الولايات المتحدة لا يمكنها ذلك. بشكل عام، تعد الاختلافات في المناخ مصدراً مهماً للتجارة الدولية. تصدر البلدان الاستوائية المنتجات

الاستوائية مثل البن والسكر والموز. تصدر البلدان في المناطق المعتدلة المحاصيل مثل القمح والذرة.

بعض التجارة مدفوعة أيضاً بالاختلاف في المواسم بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، إذ أصبحت عمليات التسليم الشتوية للعب التيشلي والتفاح النيوزيلندي أمراً شائعاً في محلات السوبر ماركت الأمريكية والأوروبية.

الاختلافات الدولية في عامل المواهب

تُعد كندا مُصدراً رئيسياً لمنتجات الغابات، الأخشاب والمنتجات المشتقة منها، مثل لب الورق والورق، إلى الولايات المتحدة. لا تعكس هذه الصادرات المهارة الخاصة للحطّابين الكنديين. بدلاً من ذلك، تتمتع كندا بميزة نسبية في منتجات الغابات لأن مساحة الغابات فيها أكبر بكثير مقارنة بحجم القوى العاملة فيها من نسبة أراضي الغابات والقوى العاملة في الولايات المتحدة. إن الغابات، مثلها مثل العمالة ورأس المال، هي عامل إنتاج. بسبب التاريخ والجغرافيا، يختلف مزيج عوامل الإنتاج المتاحة بين البلدان، مما يوفر مصدراً مهماً للميزة النسبية. تم العثور على العلاقة بين الميزة النسبية وتوافر العوامل في نموذج مؤثر للتجارة الدولية، وهو نموذج هيكر - أولين (طوره اثنان من الاقتصاديين السويديين في النصف الأول من القرن العشرين). المفهوم الرئيسي في النموذج هو كثافة العامل.

يستخدم المنتجون نسباً مختلفة من عوامل الإنتاج في إنتاج سلع مختلفة. على سبيل المثال، في أي معدل للأجور ومعدل إيجار لرأس المال، ستستخدم مصافي النفط رأس مال أكبر بكثير لكل عامل مقارنة بمصانع الملابس. يستخدم الاقتصاديون مصطلح كثافة العامل لوصف هذا الاختلاف بين السلع: تكرير النفط كثيف رأس المال، لأنه يميل إلى استخدام نسبة عالية من رأس المال نسبة إلى العمالة، لكن تصنيع الملابس كثيف العمالة، لأنه يميل إلى استخدام نسبة عالية من العمل بالنسبة لرأس المال. وفقاً لنموذج هيكرش - أولين، تتمتع الدولة بميزة نسبية في السلعة التي يكون إنتاجها مكثفاً في العوامل المتوفرة بكثرة في ذلك البلد، لذا فإن الدولة التي لديها وفرة من رأس المال سيكون لديها ميزة نسبية في الصناعات كثيفة رأس المال مثل تكرير النفط.

* تعد كثافة عامل إنتاج سلعة ما مقياساً للعامل الذي يتم استخدامه بكميات أكبر نسبياً من العوامل الأخرى في الإنتاج.

* وفقاً لنموذج هيكرش أولين، تتمتع الدولة بميزة نسبية في سلعة يكون إنتاجها مكثفاً في العوامل المتوفرة بكثرة في ذلك البلد.

الدولة التي لديها وفرة من العمالة سيكون لديها ميزة نسبية في الصناعات كثيفة العمالة مثل إنتاج الملابس. البديهة الأساسية وراء هذه النتيجة بسيطة، وتعتمد على تكلفة الفرصة البديلة. تكلفة الفرصة البديلة

لعامل معين، أو القيمة التي سيولدها العامل في الاستخدامات البديلة، منخفضة بالنسبة لبلد ما عندما يمتلك وفرة من هذا العامل. (على سبيل المثال، في الأجزاء الممطرة من الولايات المتحدة، تكون تكلفة الفرصة البديلة للمياه بالنسبة للمساكن منخفضة نظراً لوجود إمدادات وفيرة لاستخدامات أخرى، مثل الزراعة).

إن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع التي تكون مكثفة في استخدام عامل متاح بكثرة منخفضة أيضاً. المثال الأكثر دراماتيكية على صحة نموذج هيكشر - أولين هو التجارة العالمية في الملابس. يعد إنتاج الملابس نشاطاً كثيف العمالة: فهو لا يتطلب الكثير من رأس المال المادي، ولا يتطلب الكثير من رأس المال البشري في شكل عمال نالوا درجات عالية علمياً. لذلك تتوقع أن تتمتع البلدان ذات العمالة الوفيرة مثل الصين وبنغلادش بميزة نسبية في إنتاج الملابس. وهم بالفعل كذلك. إن هذا القدر الكبير من التجارة الدولية هو نتيجة للاختلافات في مواهب العوامل، ويساعد في تفسير حقيقة أخرى: غالباً ما يكون التخصص الدولي في الإنتاج غير مكتمل، وهذا يعني أن الدولة غالباً ما تحتفظ ببعض الناتج المحلي من سلعة تستوردها. خير مثال على ذلك الولايات المتحدة والنفط. تصدر المملكة العربية السعودية النفط إلى الولايات المتحدة لأن المملكة العربية السعودية لديها إمدادات وفيرة من النفط مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى؛ وتصدر

الولايات المتحدة الأجهزة الطبية إلى المملكة العربية السعودية لأنها تمتلك وفرة من الخبرة الفنية الطبية مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى، ولكن الولايات المتحدة تنتج أيضاً بعض النفط محلياً لأن حجم احتياطاتها النفطية المحلية يجعلها اقتصادية للقيام بذلك. في تحليل العرض والطلب في القسم التالي، سنعتبر التخصص غير المكتمل من قبل بلد ما هو القاعدة. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد أن حقيقة أن البلدان غالباً ما تخصص بشكل غير كامل لا تغير بأي حال من الأحوال الاستنتاج القائل بأن هناك مكاسب من التجارة.

للعقول المتسائلة هل تؤذي التجارة الدول الفقيرة؟

إنه رهان جيد أن تكون الملابس التي ترتديها الآن تم إنتاجها في بلد تكثر فيه العمالة مثل بنغلادش أو سريلانكا. إذا كان الأمر كذلك، فإن العمال الذين ينتجون هذه الملابس يتلقون أجوراً منخفضة للغاية وفقاً للمعايير الغربية، ففي عام ٢٠٠٢ (وفق أحدث البيانات المتاحة)، كان متوسط أجر العمال في المصانع السريلانكية ٠,٣٣ دولار في الساعة. ألا يعني هذا أن العمال السريلانكيين يحصلون على صفقة سيئة؟ إجابة معظم

الاقتصاديين: لا. يجب مقارنة الأجور المدفوعة لعمال التصدير في البلدان الفقيرة ليس بما يحصل عليه العمال في البلدان الغنية ولكن بما سيحصلون عليه إذا لم تكن وظائف التصدير هذه متاحة. السبب وراء رغبة السريلانكيين في العمل مقابل القليل هو أنه في اقتصاد متخلف، مع الكثير من العمالة ولكن القليل جداً من عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال، فإن الفرص المتاحة للعمال محدودة للغاية. يكاد يكون من المؤكد أن التجارة الدولية تجعل سريلانكا وغيرها من البلدان ذات الأجور المنخفضة أقل فقراً مما كانت عليه في غير ذلك، وترفع أجور العمال مقارنةً بما ستكون عليه بدون التجارة الدولية. ومع ذلك، يشعر الكثير من الناس في البلدان المتقدمة، الطلاب على وجه الخصوص، بالانزعاج من فكرة أن سلعهم الاستهلاكية ينتجها عمال ذوو أجور منخفضة ويرغبون برؤية هؤلاء العمال يتلقون أجوراً أعلى وظروف عمل أفضل. تكمن المعضلة في ما إذا كان من الممكن الإصرار على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل دون إلغاء الوظيفة تماماً، ومن ثمّ خنق فوائد التجارة الدولية.

الاختلافات الدولية في التكنولوجيا

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت اليابان إلى حد بعيد أكبر مصدر للسيارات في العالم، إذ باعت أعداداً كبيرة للولايات المتحدة وبقية العالم. لم تكن الميزة النسبية لليابان في السيارات ناتجة عن

المناخ، ولا يمكن أن يُعزى بسهولة إلى الاختلافات في العوامل الممنوحة: بصرف النظر عن ندرة الأراضي، فإن مزيج اليابان من العوامل المتاحة مشابه تماماً لتلك الموجودة في البلدان المتقدمة الأخرى. وبدلاً من ذلك، استندت الميزة النسبية لليابان في السيارات إلى تقنيات الإنتاج المتفوقة التي طورها المصنعون في ذلك البلد، والتي سمحت لهم بإنتاج المزيد من السيارات بكمية معينة من العمالة ورأس المال مقارنة بنظرائهم الأمريكيين أو الأوروبيين. كانت الميزة النسبية لليابان في السيارات حالة من الميزة النسبية التي سببتها الاختلافات في التكنولوجيا، أو التقنيات المستخدمة في الإنتاج. أسباب الاختلافات في التكنولوجيا غامضة إلى حد ما. يبدو أحياناً أنها تستند إلى المعرفة المتراكمة من خلال الخبرة، على سبيل المثال، تعكس الميزة النسبية لسويسرا في الساعات تقليداً طويلاً في صناعة الساعات. في بعض الأحيان تكون نتيجة مجموعة من الابتكارات التي تحدث لسبب ما في بلد ما، ولكن ليس في بلدان أخرى، وغالباً ما تكون الميزة التكنولوجية ميزة مؤقتة. قامت شركات تصنيع السيارات الأمريكية الآن بسد جزء كبير من الفجوة في الإنتاجية مع منافسيها اليابانيين، وأغلقت صناعة الطائرات في أوروبا فجوة مماثلة مع صناعة الطائرات الأمريكية، ورغم ذلك، في أي وقت معين، تعدّ الاختلافات في التكنولوجيا مصدراً رئيسياً للميزة النسبية.

للعقول المتسائلة العائدات المتزايدة و التجارة الدولية

تركز معظم تحليلات التجارة الدولية على أن الكيفية التي تنشأ بها الاختلافات بين البلدان، الاختلافات في المناخ، وعوامل المواهب، والتكنولوجيا، ميزة نسبية وطنية. ومع ذلك، أشار الاقتصاديون أيضاً إلى سبب آخر للتجارة الدولية: دور زيادة العائدات. يتميز إنتاج السلعة بزيادة العائدات إذا ارتفعت إنتاجية العمالة والموارد الأخرى مع كمية الإنتاج. على سبيل المثال، في صناعة تتميز بزيادة العائدات، قد تتطلب زيادة الإنتاج بنسبة ١٠% فقط المزيد من العمالة بنسبة ٨% والمزيد من المواد الخام بنسبة ٩%. زيادة العائدات (تسمى أحياناً وفورات الحجم) يمكن أن تؤدي إلى الاحتكار، لأنها تمنح الشركات الكبيرة ميزة على الشركات الصغيرة، لكن زيادة العائدات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ظهور التجارة الدولية. يظهر المنطق على النحو التالي: إذا كان إنتاج سلعة ما يتميز بزيادة العائدات، فمن المنطقي تركيز الإنتاج في مواقع قليلة فقط، وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الإنتاج في كل موقع، لكن هذا يعني أيضاً أن السلعة يتم إنتاجها في عدد قليل فقط من البلدان التي تصدرها إلى دول أخرى. من الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها بشكل شائع صناعة السيارات في أمريكا الشمالية: على الرغم

من أن كلاً من الولايات المتحدة وكندا تنتج السيارات ومكوناتها، كلُّ طراز أو مكون معين يُنتج في أحد البلدين فقط، ويُصدّر إلى الآخر. من المحتمل أن تلعب زيادة العائدات دوراً كبيراً في تجارة السلع المصنعة بين الدول المتقدمة، التي تبلغ نحو ٢٥% من إجمالي قيمة التجارة العالمية.

حالة الاقتصاد في العمل

الميزة النسبية للولايات المتحدة

الولايات المتحدة بلد التفوق: دولة غنية بموارد كثيرة، بشرية وطبيعية، لديها ميزة مطلقة في كل شيء تقريباً، أي إنها أفضل في إنتاج كل شيء تقريباً من أي بلد آخر. لكن ما هي ميزته النسبية؟ في عام ١٩٥٣، قام الخبير الاقتصادي فاسيلي ليونتييف باكتشاف مفاجئ. حتى عمله، افترض العديد من الاقتصاديين أنه نظراً لأن العمال الأمريكيين كانوا مجهزين بشكل أفضل بالآلات من نظرائهم في البلدان الأخرى، كان إنتاج الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في رأس المال من إنتاج الواردات الأمريكية، أي إنهم توقعوا أن الصادرات الأمريكية كانت كثيفة رأس المال أكثر من الواردات الأمريكية. لكن عمل ليونتييف أظهر أن هذا لم يكن صحيحاً: في الواقع، كانت السلع التي صدرتها الولايات المتحدة أقل تكلفة من السلع التي استوردتها البلاد. أدت "مفارقة ليونتييف" إلى بذل جهود متواصلة لفهم أنماط التجارة الأمريكية. اتضح أن الحل الرئيسي لهذه المفارقة يعتمد على تعريف رأس المال. الصادرات الأمريكية ليست مكثفة في رأس المال المادي،

مثل الآلات والمباني، إنما هي مكثفة في رأس المال البشري. تستخدم الصناعات المصدرة في الولايات المتحدة نسبة أعلى بكثير من العمال ذوي التعليم العالي إلى العمال الآخرين مقارنة بالصناعات الأمريكية التي تتنافس مع الواردات. على سبيل المثال، تعدُّ صناعة الطائرات من أكبر قطاعات التصدير الأمريكية. توظف صناعة الطائرات أعدادًا كبيرة من المهندسين وغيرهم من الأشخاص الحاصلين على درجات عليا مقارنة بعدد العمال اليدويين. على العكس من ذلك، الولايات تستورد الكثير من الملابس، التي ينتجها غالباً عمال لديهم القليل من التعليم الرسمي.



في الولايات المتحدة، أدت وفرة المعرفة الهندسية إلى ميزة نسبية في الطائرات.

مراجعة سريعة:

- تمثل الواردات والصادرات حصة متزايدة من اقتصاد الولايات المتحدة واقتصاديات العديد من البلدان الأخرى.

- التجارة الدولية مدفوعة بالميزة النسبية. يُظهر النموذج الريكاردي للتجارة الدولية أن التجارة بين البلدين تجعل كلا البلدين أفضل حالاً مما لو كانا بحالة من الاكتفاء الذاتي، أي إن هناك مكاسب من التجارة.
- المصادر الرئيسية للميزة النسبية هي الاختلافات الدولية في المناخ، وعوامل المواهب، والتكنولوجيا.
- يوضح نموذج هيكر - أولين كيف يمكن أن تنشأ الميزة النسبية من الاختلافات في عوامل المواهب: تختلف السلع في كثافة عواملها، وتميل البلدان إلى تصدير السلع التي تكون مكثفة في العوامل المتوافرة لديها.
- أفضل طريقة لتفسير التجارة في السلع المصنعة بين الدول المتقدمة هي زيادة عائدات الإنتاج.

تحقق من فهمك ١٨-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. في الولايات المتحدة، تكلفة الفرصة البديلة لطن واحد من الذرة هي ٥٠ دراجة. في الصين، تبلغ تكلفة الفرصة البديلة لدراجة واحدة ٠,٠١ طن من الذرة.
- أ. حدد نمط الميزة النسبية.

ب. في الاكتفاء الذاتي، يمكن للولايات المتحدة إنتاج ٢٠٠ ألف دراجة إذا لم يتم إنتاج ذرة، ويمكن للصين أن تنتج ٣٠٠٠ طن من الذرة إذا لم يتم إنتاج الدراجات. ارسم حدود إمكانية الإنتاج لكل بلد بافتراض تكلفة الفرصة البديلة الثابتة، مع وجود أطنان من الذرة على المحور العمودي والدراجات على المحور الأفقي.

ج. مع التجارة، يتخصص كل بلد في إنتاجه. تستهلك الولايات المتحدة ألف طن من الذرة و ٢٠٠ ألف دراجة هوائية. تستهلك الصين ٣٠٠٠ طن من الذرة و ١٠٠ ألف دراجة. حدد نقاط الإنتاج والاستهلاك في الرسوم البيانية الخاصة بك، واستخدمها لشرح المكاسب من التجارة.

٢. اشرح أنماط التجارة التالية باستخدام نموذج هيكرش - أوهلين:

أ. تصدر فرنسا النبيذ إلى الولايات المتحدة، وتصدر الولايات المتحدة الأفلام إلى فرنسا.

ب. تصدر البرازيل الأحذية إلى الولايات المتحدة، بينما تصدر الولايات المتحدة آلات صنع الأحذية إلى البرازيل.

العرض والطلب والتجارة الدولية

النماذج البسيطة للميزة النسبية مفيدة لفهم الأسباب الأساسية للتجارة الدولية. ومع ذلك، لتحليل آثار التجارة الدولية على مستوى أكثر

تفصيلاً وفهم السياسة التجارية، من المفيد العودة إلى نموذج العرض والطلب. سنبدأ بالنظر في تأثيرات الواردات على المنتجين والمستهلكين المحليين، ثم نتقل إلى تأثير الصادرات.

آثار الواردات

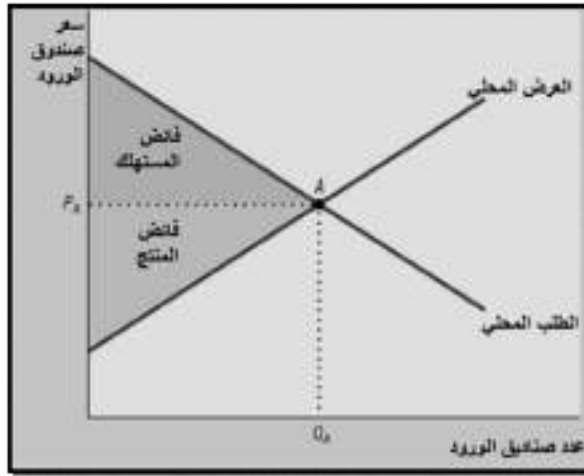
يظهر الشكل (١٨-٤) سوق الورود في أمريكا، متجاهلاً التجارة الدولية للحظة. هذا الشكل يقدم مفهوماً جديداً: منحني الطلب المحلي ومنحني العرض المحلي والسعر المحلي أو سعر الاكتفاء. يوضح منحني الطلب المحلي كيف تعتمد كمية السلعة التي يطلبها سكان بلد ما على سعر تلك السلعة. لماذا "محلي"؟ الجواب: لأن الأشخاص الذين يعيشون في بلدان أخرى قد يطلبون البضائع أيضاً. بمجرد إدخال التجارة الدولية، نحتاج إلى التمييز بين شراء سلعة من قبل المستهلكين المحليين ومشتريات المستهلكين الأجانب، من ثم فإن منحني الطلب المحلي يعكس فقط طلب سكان البلد الذين يعيشون فيه. وبالمثل، يوضح منحني العرض المحلي كيف تعتمد كمية السلعة التي يقدمها المنتجون داخل بلد ما على سعر تلك السلعة.

* يوضح منحني الطلب المحلي كيف تعتمد كمية السلعة التي يطلبها المستهلكون المحليون على سعر تلك السلعة.

* يوضح منحني العرض المحلي كيف تعتمد كمية السلعة التي يوفرها المنتجون المحليون على سعر تلك السلعة.

بمجرد إدخال التجارة الدولية، نحتاج إلى التمييز بين العرض من المنتجين المحليين وبين الإمداد الأجنبي، أي العرض الذي يتم جلبه من الخارج. في حالة الاكتفاء الذاتي، مع عدم وجود تجارة دولية للورود، سيتم تحديد التوازن في هذا السوق من خلال تقاطع منحنيات الطلب والعرض المحليين، النقطة A.

الشكل (١٨-٤): فائض المنتج والمستهلك بحالة الاكتفاء الذاتي



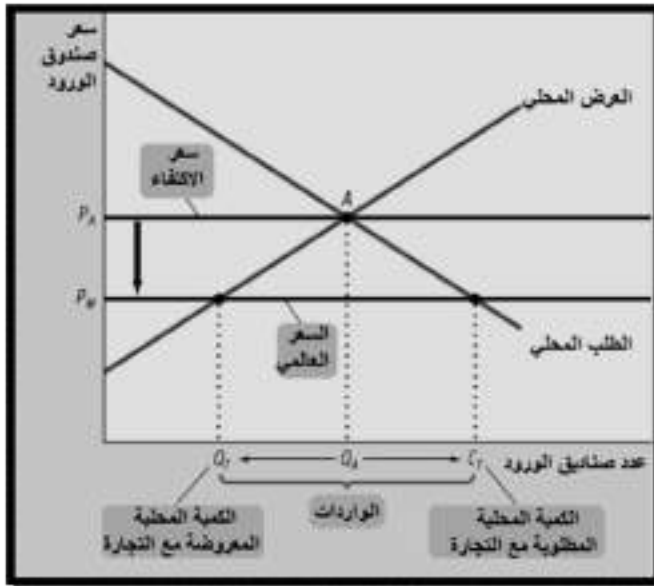
في الشكل (١٨-٤): في غياب التجارة، يكون السعر المحلي هو PA ، وهو السعر التلقائي الذي يتقاطع عنده منحنى العرض المحلي ومنحنى الطلب المحلي. الكمية المنتجة والمستهلكة محلياً هي QA . يتم تمثيل فائض المستهلك بالمنطقة المظللة باللون الأزرق، ويتم تمثيل فائض المنتج بالمنطقة المظللة باللون الزهري. سعر التوازن للورود هو PA ، وكمية توازن الورود

المنتجة والمستهلكة سيكون سؤال وجواب. كما هو الحال دائماً، سيستفيد كل من المستهلكين والمنتجين من وجود السوق المحلية. سيكون فائض المستهلك مساوياً لمساحة المثلث المظلل العلوي في الشكل (١٨-٤). وسيكون فائض المنتج مساوياً لمساحة المثلث السفلي المظلل. وسيساوي إجمالي الفائض مجموع هذين المثلثين المظللين.

* السعر العالمي للسلعة هو السعر الذي يمكن به شراء هذه السلعة أو بيعها في الخارج.

الآن دعونا نتخيل فتح هذا السوق أمام الواردات. للقيام بذلك، يجب أن نفترض بعض الافتراضات حول توريد الواردات، وأبسط افتراض سنعتمده هنا هو أنه يمكن شراء كميات غير محدودة من الوارد من الخارج بسعر ثابت، يُعرف بالسعر العالمي للورود، PW، أقل من سعر الوارد الذي كان سائداً في السوق المحلية بحالة الاكتفاء الذاتي، PA. نظراً لأن السعر العالمي للورود أقل من السعر المحلي، فمن المربح للمستوردين شراء الوارد في الخارج وإعادة بيعها محلياً. تؤدي الوارد المستوردة إلى زيادة العرض من الوارد للسوق المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض سعر السوق المحلي. سيستمر استيراد الوارد حتى ينخفض السعر المحلي إلى مستوى يساوي السعر العالمي.

الشكل (١٨-٥): السوق المحلية بوجود واردات



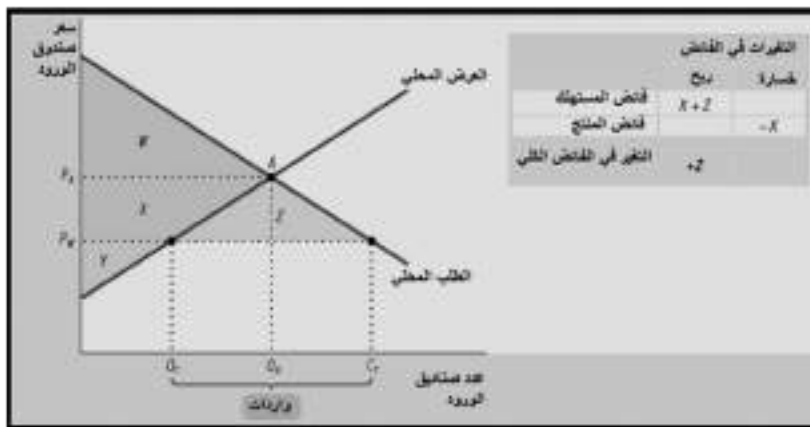
في الشكل (١٨-٥): هنا السعر العالمي للورود، PW ، أقل من سعر الاكتفاء الذاتي، PA . عندما يفتح الاقتصاد على التجارة الدولية، تدخل الواردات السوق المحلية، وينخفض السعر المحلي من سعر الاكتفاء الذاتي، PA ، إلى السعر العالمي، PW . مع انخفاض السعر، ترتفع الكمية المحلية المطلوبة من QA إلى CT ، وينخفض الناتج المحلي من QA إلى QT . تملأ الواردات الفرق بين الكمية المحلية المطلوبة والكمية المحلية المعروضة عند PW ، الكمية $CT + QT$.

النتيجة موضحة في الشكل (١٨-٥). بسبب الواردات، ينخفض السعر المحلي للورود من PA إلى PW. ترتفع كمية الورد التي يطلبها المستهلكون المحليون من QA إلى CT، وتنخفض الكمية المعروضة من المنتجين المحليين من QA إلى QT. يتم ملء الفرق بين الكمية المحلية المطلوبة والكمية المحلية المعروضة CT-QT بالواردات. الآن سننتقل إلى آثار الواردات على فائض المستهلك وفائض المنتج، ولأن واردات الورد تؤدي إلى انخفاض أسعارها المحلية، يرتفع فائض المستهلك وينخفض فائض المنتج. يوضح الشكل (١٨-٦) كيف يعمل هذا الأمر. سنسمي أربع مناطق: W و X و Y و Z. يتوافق فائض المستهلك التلقائي الذي حددناه في الشكل (١٨-٤) مع W، ويتوافق فائض المنتج التلقائي مع مجموع X و Y، والانخفاض في السعر المحلي إلى السعر العالمي يؤدي إلى زيادة فائض المستهلك؛ يزداد بالمناطق X و Z، بحيث يساوي الآن مجموع W و X و Z. وفي الوقت نفسه، يفقد المنتجون المنطقة X بحالة الفائض، ومن ثم فإن فائض المنتج الآن يساوي Y فقط. يلخص الجدول في الشكل (١٨-٦) التغيرات في فائض المستهلك والمنتج عندما يتم فتح سوق الورد للواردات. يكتسب المستهلكون فائضاً مساوياً للمنطقة X + Z. يفقد المنتجون فائضاً مساوياً للمنطقة X. من ثم فإن مجموع فائض المنتج والمستهلك، إجمالي الفائض الناتج في السوق الورد، يزداد بمقدار المنطقة Z. نتيجة للتجارة، يكسب

المستهلكون ويخسر المنتجون، لكن مكاسب المستهلكين تتجاوز خسارة المنتجين. هذه نتيجة مهمة. لقد أظهرنا للتو أن فتح السوق أمام الواردات يؤدي إلى تحقيق مكاسب صافية في إجمالي الفائض، وهو ما كان يجب أن نتوقعه نظراً لاقتراح وجود مكاسب من التجارة الدولية. ومع ذلك، فقد تعلمنا أيضاً أنه على الرغم من أن البلد بالمجمل تحقق مكاسب، فإن بعض المجموعات تخسر نتيجة للتجارة الدولية، في هذه الحالة مثل مجموعة المنتجين المحليين للورود.

كما سنرى قريباً حقيقة أن التجارة الدولية تؤدي عادةً إلى خاسرين وفائزين، أمر بالغ الأهمية لفهم سياسات السياسة التجارية. نتقل بعد ذلك إلى الحالة التي يصدر فيها بلد سلعة.

الشكل (١٨-٦): آثار الواردات على الفائض

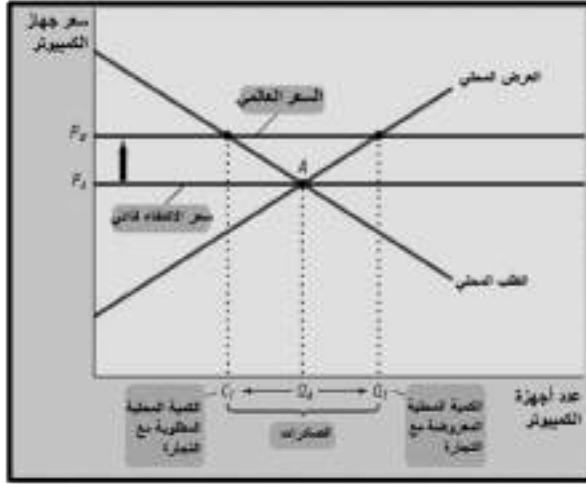


في الشكل (١٨-٦): عندما ينخفض السعر المحلي إلى PW نتيجة للتجارة الدولية، يكسب المستهلكون فائضاً إضافياً (المناطق X Z)، ويفقد المنتجون الفائض (المنطقة X). مكاسب المستهلكين تفوق خسائر المنتجين، لذلك هناك زيادة في إجمالي الفائض في الاقتصاد ككل (المنطقة Z).

آثار الصادرات

يوضح الشكل (١٨-٧) التأثيرات على بلد ما عندما يصدر سلعة، في هذه الحالة مثلنا عن أجهزة الكمبيوتر. في هذا المثال، نفترض أنه يمكن بيع كميات غير محدودة من أجهزة الكمبيوتر في الخارج بسعر عالمي معين، PW، وهو أعلى من السعر الذي يسود السوق المحلية في حالة الاكتفاء الذاتي، PA. السعر العالمي المرتفع يجعل من المربح للمصدرين شراء أجهزة الكمبيوتر محلياً وبيعها في الخارج. تؤدي مشتريات أجهزة الكمبيوتر المحلية إلى رفع السعر المحلي حتى يتساوى السعر المحلي مع السعر العالمي. نتيجة لذلك، تنخفض الكمية التي يطلبها المستهلكون المحليون من ضمان QA إلى CT، وترتفع الكمية التي يعرضها المنتجون المحليون من QA إلى QT. يصدر هذا الفرق بين الناتج المحلي والاستهلاك المحلي، QT - CT. مثل الواردات، تؤدي الصادرات إلى تحقيق مكاسب إجمالية في الفائض الإجمالي للبلد المصدر، ولكنها أيضاً تؤدي لظهور خاسرين وكذلك فائزين.

الشكل (١٨-٧): السوق المحلية بوجود الصادرات



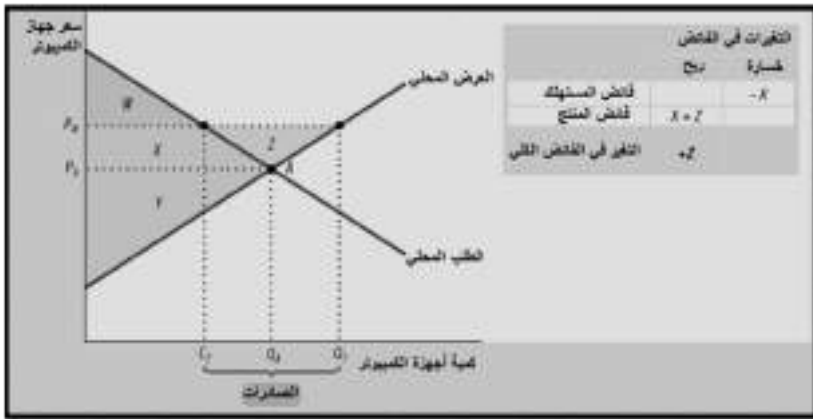
في الشكل (١٨-٧): هنا السعر العالمي، P_w ، أكبر من سعر الاكتفاء الذاتي، P_A . عندما يفتح الاقتصاد على التجارة الدولية، يتم الآن تصدير بعض الإمدادات المحلية. يرتفع السعر المحلي من سعر الاكتفاء الذاتي P_A إلى السعر العالمي P_w . مع ارتفاع السعر، تنخفض الكمية المحلية المطلوبة من Q_A إلى Q_T . يصدر ما تبقى من الكمية المحلية الموردة، $Q_T + C_T$.

يوضح الشكل (١٨-٨) آثار صادرات الكمبيوتر على فائض المنتج والمستهلك. في غياب التجارة، سيكون سعر أجهزة الكمبيوتر هو P_A . فائض المستهلك في حالة عدم وجود التجارة هو مجموع المناطق W و X ، وسيكون فائض المنتج هو المنطقة Y . ونتيجة للتجارة، يرتفع السعر من P_A

إلى PW، وينخفض فائض المستهلك إلى W، ويزداد فائض المنتج إلى $Y + X$ + Z. لذلك يربح المنتجون $X + Z$ ، ويفقد المستهلكون X، وكما هو موضح في الجدول المرافق للشكل، فإن الاقتصاد ككل يحقق فائضاً إجمالياً بمقدار Z. لقد تعلمنا أن واردات سلعة معينة تضر بالمنتجين المحليين لتلك السلعة ولكنها تساعد المستهلكين المحليين، في حين أن صادرات سلعة معينة تضر بالمستهلكين المحليين ولكنها تساعد المنتجين المحليين لتلك السلعة. في كل حالة، تكون المكاسب أكبر من الخسائر.

إذن باختصار عندما يرتفع السعر المحلي إلى PW نتيجة للتجارة، يكسب المنتجون فائضاً إضافياً (المناطق X و Z) لكن المستهلكين يفقدون الفائض (المنطقة X). نظراً لأن المكاسب التي يحققها المنتجون تفوق الخسائر التي تكبدها المستهلكون، فهناك زيادة في إجمالي الفائض في الاقتصاد ككل، هي (المنطقة Z).

الشكل (١٨-٨): آثار الصادرات على الفائض



في الشكل (١٨-٨): عندما يرتفع السعر المحلي إلى PW نتيجة للتجارة، يكسب المنتجون فائضاً إضافياً (المناطق X Z)، لكن المستهلكون يفقدون الفائض (المنطقة X). نظراً لأن المكاسب التي يحققها المنتجون تفوق الخسائر التي تكبدها المستهلكون، فهناك زيادة في إجمالي الفائض في الاقتصاد ككل، (المنطقة Z).

التجارة الدولية وأسواق العوامل

لقد ركزنا حتى الآن على آثار التجارة الدولية على المنتجين والمستهلكين في صناعة معينة. هذا النهج مفيد للغاية للعديد من الأهداف. لكن لفهم الآثار طويلة المدى للتجارة الدولية على توزيع الدخل، قد يكون هذا النهج غير كافٍ، لأن عوامل الإنتاج تنتقل بين الصناعات. لمعرفة المشكلة، لنضع في اعتبارنا منصب ماريا، وهي محاسبة مدربة تعمل حالياً في شركة أمريكية تزرع الورد. إذا انفتح الاقتصاد على واردات الورد من أمريكا الجنوبية، فإن صناعة الورد المحلية سوف تنكمش، وسوف توظف عدداً أقل من المحاسبين. لكن المحاسبة مهنة لها فرص للعمل في العديد من الصناعات، وقد تجد ماريا وظيفة أفضل في صناعة الكمبيوتر، والتي تتوسع نتيجة للتجارة الدولية، لذلك قد لا يكون من المناسب التفكير بها على أنها منتجة للورد تتأذى من منافسة الورد المستوردة، بل ما يهمها هو تأثير التجارة الدولية على رواتب المحاسبين أينما كانوا يعملون. بمعنى آخر، من المهم أحياناً تحليل تأثير التجارة على أسعار العوامل.

في وقت سابق من هذا الفصل، وصفنا نموذج هيكشر - أولين للتجارة، الذي ينص على أن الميزة النسبية يتم تحديدها من خلال عامل الموهبة للبلد. يشير هذا النموذج أيضاً إلى كيفية تأثير التجارة الدولية على أسعار عوامل الإنتاج في بلد ما، مقارنة بالاكتفاء الذاتي، تميل التجارة الدولية إلى رفع أسعار العوامل المتوفرة بكثرة وتقليل أسعار العوامل النادرة. لن نعمل بهذا بالتفصيل، لكن الفكرة بسيطة بشكل حدسي. لنفكر في صناعات الدولة على أنها تتكون من نوعين: الصناعات التصديرية، التي تنتج السلع والخدمات التي تُباع في الخارج، والصناعات المنافسة للاستيراد، والتي تنتج السلع والخدمات التي تستورد أيضاً. بالمقارنة مع الاكتفاء الذاتي، تؤدي التجارة الدولية إلى زيادة الإنتاج في الصناعات التصديرية وانخفاض الإنتاج في الصناعات المنافسة للاستيراد. يؤدي هذا بشكل غير مباشر إلى زيادة الطلب على العوامل التي تستخدمها الصناعات المصدرة، ويقلل الطلب على العوامل التي تستخدمها الصناعات المنافسة مع الاستيراد.

* تنتج الصناعات المصدرة سلعاً وخدمات تُباع في الخارج.

* تنتج الصناعات المنافسة مع الاستيراد سلعاً وخدمات يتم استيرادها أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك، يقول نموذج هيكشر - أولين إن الدولة تميل إلى تصدير السلع التي تتسم بكثافة في عواملها الوفيرة واستيراد السلع التي

تكون مكثفة في عواملها النادرة. تميل التجارة الدولية إلى زيادة الطلب على العوامل المتوافرة في بلادنا مقارنة بالدول الأخرى، وتقليل الطلب على العوامل النادرة في بلادنا مقارنة بالدول الأخرى.

نتيجة لذلك، تميل أسعار العوامل الوفيرة إلى الارتفاع، وتميل أسعار العوامل النادرة إلى الانخفاض. أشارت فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" السابقة إلى أن الصادرات الأمريكية تميل إلى أن تكون كثيفة برأس المال البشري، وأن الواردات الأمريكية تميل إلى أن تكون كثيفة بالعمالة غير الماهرة. يشير هذا إلى أن تأثير التجارة الدولية على أسواق عوامل الإنتاج في الولايات المتحدة هو رفع معدل أجور العمال المتعلمين تعليماً عالياً وخفض معدل أجور العمال غير المهرة. كان هذا التأثير مصدراً لبعض القلق في السنوات الأخيرة. ازدادت فجوة عدم المساواة بين أجور العمال المرتفعة والمنخفضة بشكل كبير خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

يعتقد بعض الاقتصاديين أن التجارة الدولية المتنامية هي عامل مهم في هذا الاتجاه. إذا كان للتجارة الدولية التأثيرات التي تنبأ بها نموذج هيكشر - أولين، فإنها ترفع أجور العمال المتعلمين تعليماً عالياً، الذين لديهم بالفعل أجور مرتفعة نسبياً، ويخفض أجور العمال الأقل تعليماً، والذين لديهم بالفعل أجور منخفضة نسبياً. ما مدى أهمية هذه التأثيرات؟ الجواب: في بعض الأحداث التاريخية، كانت تأثيرات التجارة الدولية على أسعار عوامل الإنتاج كبيرة جداً. كما سنوضح في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، كان لانفتاح التجارة عبر المحيط الأطلسي في أواخر القرن التاسع

عشر تأثير سلبي كبير على إيجارات الأراضي في أوروبا، مما أضرّ بملاك الأراضي ولكنه ساعد العمال وأصحاب رأس المال. أثارت آثار التجارة على الأجور في الولايات المتحدة جدلاً كبيراً في السنوات الأخيرة.

يتفق معظم الاقتصاديين الذين درسوا هذه القضية على أن الواردات المتزايدة للمنتجات كثيفة العمالة من الاقتصادات الصناعية الحديثة، وتصدير السلع عالية التقنية في المقابل، قد ساعدت في إحداث فارق كبير في الأجور بين العمال المتعلمين تعليماً عالياً والعمال الأقل تعليماً في هذا البلد. ومع ذلك، هناك قوى أخرى، لا سيما التغير التكنولوجي، ربما تكون أكثر أهمية في تفسير تزايد عدم المساواة في الأجور.

حالة الاقتصاد في العمل

التجارة والأجور وأسعار الأراضي في القرن التاسع عشر

ابتداءً من عام ١٨٧٠ تقريباً، كان هناك نمو هائل في التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، التي تعتمد إلى حد كبير على المحرك البخاري. يمكن للسفن التي تعمل بالبخار عبور المحيط بسرعة أكبر وموثوقية أكبر من السفن الشراعية. حتى عام ١٨٦٠ تقريباً، كانت تكلفة البواخر أعلى من تكلفة السفن الشراعية، ولكن بعد ذلك انخفضت الأسعار بشكل حاد. في الوقت نفسه، أتاح النقل بالسكك الحديدية بالبخار إمكانية نقل الحبوب والسلع السائبة الأخرى بثمن بخس من الداخل إلى الموانئ، وكانت النتيجة أن البلدان التي تكثرت فيها الأراضي، الولايات

المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا، بدأت في شحن كميات كبيرة من السلع الزراعية إلى البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والتي تعاني من ندرة الأراضي في أوروبا. أدى هذا الانفتاح في التجارة الدولية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مثل القمح في البلدان المصدرة، وانخفاض أسعارها في البلدان المستوردة.

الجدير بالذكر أن الفارق بين أسعار القمح في الغرب الأوسط للولايات المتحدة وإنكلترا قد انخفض. وأدى التغيير في الأسعار الزراعية إلى ظهور فائزين وخاسرين على جانبي المحيط الأطلسي مع تعديل أسعار عوامل الإنتاج. في إنكلترا، انخفضت أسعار الأراضي بمقدار النصف مقارنة بمتوسط الأجور. وجد ملاك الأراضي أن قدرتهم الشرائية قد انخفضت بشكل حاد، لكن العمال استفادوا من الغذاء الأرخص. حدث العكس في الولايات المتحدة: تضاعفت أسعار الأراضي مقارنة بالأجور. كان أداء ملاك الأراضي جيداً للغاية، لكن العمال وجدوا القوة الشرائية لأجورهم تنخفض بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

مراجعة سريعة:

- تقاطع منحني الطلب المحلي ومنحني العرض المحلي يحدد سعر الاكتفاء الذاتي للسلعة. عندما يكون السوق مفتوحاً للتجارة الدولية، فإن السعر المحلي يكون مدفوعاً ليساوي السعر العالمي.

- إذا كان السعر العالمي أقل من سعر الاكتفاء الذاتي، تؤدي التجارة إلى وجود الواردات، وينخفض السعر المحلي إلى السعر العالمي. هناك مكاسب عامة من التجارة لأن المكسب في فائض المستهلك يتجاوز الخسارة في فائض المنتج.

- إذا كان السعر العالمي أعلى من سعر الاكتفاء الذاتي، تؤدي التجارة إلى وجود صادرات، ويرتفع السعر المحلي إلى السعر العالمي. هناك مكاسب عامة من التجارة لأن المكسب في فائض المنتج يتجاوز الخسارة في فائض المستهلك.

- تؤدي التجارة إلى توسع الصناعات المصدرة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل وفيرة في البلد، وتقلص الصناعات المنافسة للواردات، مما يقلل الطلب على عواملها النادرة.

تحقق من فهمك ١٨-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. توقف تجارة المواد الغذائية بين الولايات المتحدة والمكسيك بسبب إضراب سائقي الشاحنات. في الاكتفاء الذاتي، يكون سعر العنب المكسيكي أقل من سعر العنب الأمريكي. باستخدام رسم بياني لمنحني الطلب المحلي في الولايات المتحدة ومنحني العرض المحلي في الولايات المتحدة للعنب، اشرح تأثير هذه الأحداث على ما يلي:

أ. فائض مستهلكي العنب في الولايات المتحدة.

ب. فائض منتجي العنب في الولايات المتحدة.

ج. إجمالي الفائض في الولايات المتحدة.

٢. ما هو برأيك تأثير هذه الأحداث على كل من منتجي العنب المكسيكي،
جامعي العنب المكسيكي، مستهلكي العنب المكسيكي، جامعي العنب
في الولايات المتحدة؟

آثار الحماية التجارية

منذ أن وضع ديفيد ريكاردو مبدأ الميزة النسبية في أوائل القرن التاسع عشر، دعا معظم الاقتصاديين إلى التجارة الحرة، أي إنهم جادلوا بأن سياسة الحكومة لا ينبغي أن تحاول إما خفض أو زيادة مستويات الصادرات والواردات التي تحدث بشكل طبيعي نتيجة العرض والطلب. على الرغم من حجج التجارة الحرة للاقتصاديين، تستخدم العديد من الحكومات الضرائب والقيود الأخرى للحد من الواردات. وفي حالات أقل كثيراً، تقدم الحكومات إعانات لتشجيع الصادرات. السياسات التي تحد من الواردات، عادة بهدف حماية المنتجين المحليين في الصناعات المنافسة للواردات من المنافسة الأجنبية، تُعرف باسم حماية التجارة أو ببساطة "حماية". دعونا نلقي نظرة على أكثر سياسات الحماية شيوعاً، التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد، ثم ننتقل إلى الأسباب التي تجعل الحكومات تتبع هذه السياسات.

* يتمتع الاقتصاد بتجارة حرة عندما لا تحاول الحكومة خفض أو زيادة مستويات الصادرات والواردات التي تحدث بشكل طبيعي نتيجة العرض والطلب.

* تُعرف السياسات التي تحد من الواردات باسم الحماية التجارية، أو ببساطة الحماية.

آثار التعرفة

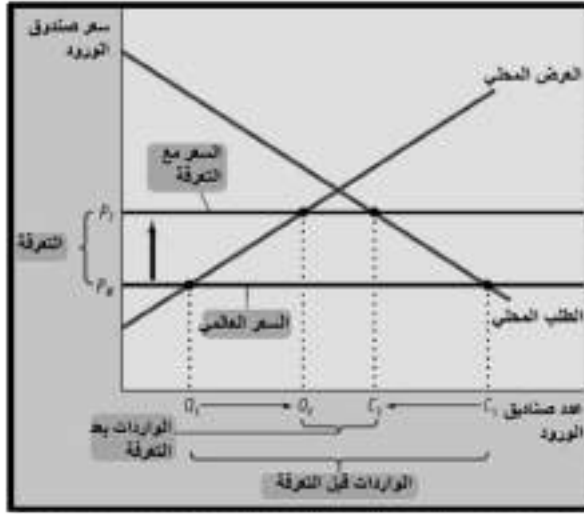
التعرفة هي شكل من أشكال ضريبة الإنتاج، التي تُفرض فقط على مبيعات السلع المستوردة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة الأمريكية أن تعلن أن أي شخص يجلب الورود من كولومبيا يجب أن يدفع تعرفة قدرها دولارين لكل وردة، أو ٢٠٠ دولار لكل صندوق مؤلف من ١٠٠ وردة. في الماضي البعيد، كانت التعريفات مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية لأنه كان من السهل نسبياً تحصيلها، ولكن في العالم الحديث، تهدف التعريفات عادة إلى تثبيط الواردات وحماية المنتجين المحليين المتنافسين للواردات وليس كمصدر للإيرادات الحكومية.

* التعريفة هي ضريبة تُفرض على الواردات.

يتمثل تأثير التعرفة في رفع كل من السعر الذي يتلقاه المنتجون المحليون والسعر الذي يدفعه المستهلكون المحليون. لنفترض، على سبيل المثال، أن بلدنا يستورد الورود، وأن صندوقاً من ١٠٠ وردة يكون متاحاً

في السوق العالمية بسعر ٤٠٠ دولار. كما رأينا سابقاً، في ظل التجارة الحرة، سيكون السعر المحلي أيضاً ٤٠٠ دولار، لكن إذا تم فرض تعرفه قدرها ٢٠٠ دولار لكل صندوق، سيرتفع السعر المحلي إلى ٦٠٠ دولار، ولن يكون استيراد الورود مربحاً إلا إذا كان السعر في السوق المحلي مرتفعاً بما يكفي لتعويض المستوردين عن تكلفة دفع التعرفة. يوضح الشكل (١٨) - (٩) آثار التعرفة الجمركية على واردات الورد. كما في السابق، نفترض أن PW هو السعر العالمي للورد. قبل فرض التعرفة الجمركية، أدت الواردات إلى انخفاض السعر المحلي إلى PW، بحيث يكون الناتج المحلي قبل التعرفة الجمركية هو Q1، والاستهلاك المحلي قبل التعرفة هو C1، والواردات قبل التعرفة الجمركية Q1 - C1. لنفترض الآن أن الحكومة تفرض تعرفه جمركية على كل صندوق ورود مستورد. ونتيجة لذلك، لم يعد استيراد الورد مربحاً إلا إذا كان السعر المحلي الذي يتلقاه المستورد أكبر من السعر العالمي أو مساوياً له بالإضافة إلى التعرفة الجمركية. لذلك يرتفع السعر المحلي إلى PT، وهو ما يعادل السعر العالمي PW بالإضافة إلى التعرفة الجمركية. ارتفع الناتج المحلي إلى Q2، وانخفض الاستهلاك المحلي إلى C2، وانخفضت الواردات إلى Q2 - C2. ومن ثم، فإن التعرفة ترفع الأسعار المحلية، وتؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وانخفاض الاستهلاك المحلي مقارنة بالوضع في ظل التجارة الحرة.

الشكل (١٨-٩): آثار التعرفة



في الشكل (١٨-٩): ترفع التعريفة السعر المحلي للسلعة من PW إلى PT. تنكمش الكمية المحلية المطلوبة من C1 إلى C2، وتزداد الكمية المحلية المعروضة من Q1 إلى Q2. نتيجة لذلك، تقلصت الواردات، التي كانت $Q1 + C1$ قبل فرض التعريفة الجمركية، إلى $Q2 + C2$ بعد فرض التعريفة.

يوضح الشكل (١٨-١٠) التأثيرات على الفائض. هناك ثلاثة تأثيرات. أولاً: يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى زيادة فائض المنتج، وهو مكسب يساوي المنطقة A. وثانياً: يؤدي ارتفاع السعر المحلي إلى تقليل فائض المستهلك، وهو انخفاض يساوي مجموع المناطق A و B و C و D. أخيراً، تعود التعريفة على عائدات للحكومة. كم الإيرادات؟ الجواب: تجمع

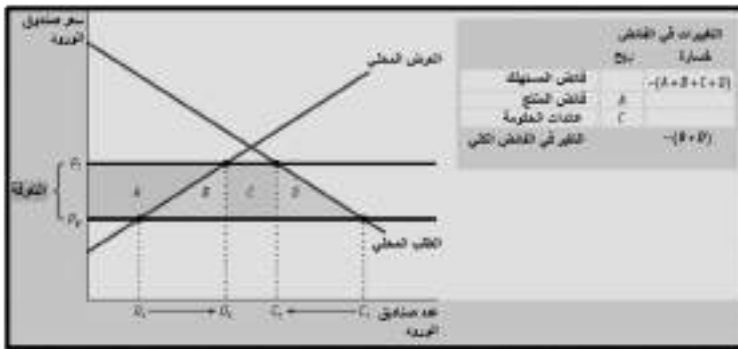
الحكومة التعرفة الجمركية، التي تساوي الفرق بين PT و PW على كل من
الورود Q2 - C2 المستوردة. إذن إجمالي الإيرادات هي:

$$(PT - PW) \times (C2 - Q2)$$

الذي يساوي المساحة C.

يلخص الجدول في الشكل (١٨-١٠) تأثيرات الرفاهية للتعرفة.
يكسب المنتجون، ويخسر المستهلكون، وتربح الحكومة. لكن خسائر
المستهلك أكبر من مجموع مكاسب المنتجين والحكومة، مما يؤدي إلى صافي
انخفاض في إجمالي الفائض يساوي المناطق B + D.

الشكل (١٨-١٠): التعرفة تخفض فائض المنتج



في الشكل (١٨-١٠): عندما يرتفع السعر المحلي نتيجة للتعرفة،
يكسب المنتجون فائضاً إضافياً (المنطقة A)، وتحقق الحكومة إيرادات،
(المنطقة C)، ويفقد المستهلكون الفائض (المناطق A + B + C + D). لأن
الخسائر التي تكبدها المستهلكون تفوق مكاسب المنتجين والحكومة، فإن
الاقتصاد ككل يفقد الفائض (المناطق B+ D).

لتتذكر أنه في الفصل الرابع قمنا بتحليل تأثير ضريبة الإنتاج، ضريبة على مشتري أو بائعي سلعة. لقد رأينا أن ضريبة الإنتاج تؤدي إلى عدم الكفاءة أو خسارة المكاسب القسوى، لأنها تمنع حدوث الصفقات ذات المنفعة المتبادلة، الشيء نفسه ينطبق على التعرفة، إذ تكون خسارة المكاسب القسوى على المجتمع مساوية للخسارة في إجمالي الفائض الذي تمثله المناطق $B + D$. تولد التعريفات خسائر في المكاسب القسوى لأنها تؤدي لعدم الكفاءة بطريقتين. أولاً: لا يتم استغلال بعض الصفقات ذات المنفعة المتبادلة، أي بعض المستهلكين المستعدين لدفع أكثر من السعر العالمي، PW ، لا يشترون السلعة على الرغم من أن PW هي التكلفة الحقيقية لوحدة من السلعة في الاقتصاد. يتم تمثيل تكلفة عدم الكفاءة هذا في الشكل (١٨) - (١٠) بالمنطقة D . ثانياً، تُهدر موارد الاقتصاد على إنتاج غير فعال، أي بعض المنتجين الذين تتجاوز تكلفتهم PW ينتجون السلعة، على الرغم من أنه يمكن شراء وحدة إضافية من السلعة في الخارج مقابل السعر PW . يتم تمثيل تكلفة عدم الكفاءة هذا في الشكل (١٨) - (١٠) بالمنطقة B .

تأثيرات حصة الاستيراد

حصة الاستيراد، وهي شكل آخر من أشكال الحماية التجارية، هي حد قانوني لكمية السلعة التي يمكن استيرادها. على سبيل المثال، قد تحد حصص واردات الولايات المتحدة من الوارد الكولومبية من العدد المستورد كل عام إلى ٥٠ مليوناً.

* حصة الاستيراد هي حد قانوني لكمية السلعة التي يمكن استيرادها.

تدار حصص الاستيراد عادة من خلال التراخيص: يُصدّر عدد من التراخيص، وهذا الترخيص يمنح صاحبه الحق في استيراد كمية محدودة من السلعة كل عام. ناقشنا موضوع الحصص في الفصل الرابع، إذ رأينا أن الحصة على المبيعات لها نفس تأثير ضريبة الإنتاج، مع اختلاف واحد: الأموال التي كانت ستتراكم على الحكومة كإيرادات ضريبية بموجب ضريبة انتقائية تصبح إيجارات حصص لحاملي التراخيص بموجب الحصة. وبالمثل، فإن حصة الاستيراد لها نفس تأثير التعرفة الجمركية، مع اختلاف واحد: الأموال التي كان من الممكن أن تكون إيرادات حكومية تصبح إيجارات حصص لحاملي التراخيص. بالنظر مرة أخرى إلى الشكل (١٨ - ١٠)، ستؤدي حصة الاستيراد التي تقصر الواردات إلى Q2 - C2 إلى رفع السعر المحلي للورود بنفس مقدار التعرفة الجمركية التي أخذناها بعين الاعتبار سابقاً، أي إنه سيرفع السعر المحلي من PW إلى PT. ومع ذلك، ستمثل المنطقة C الآن حصص الإيجارات بدلاً من الإيرادات الحكومية. من الذي يحصل على تراخيص الاستيراد، ومن ثم يجمع ريع الحصة؟ الجواب: في حالة حماية الواردات الأمريكية، قد نتفاجأ بالإجابة: تُمنح تراخيص الاستيراد الأكثر أهمية للحكومات الأجنبية، بشكل أساسي للملابس، وبدرجة أقل للسكر؛ نظراً لأن إيجارات الحصة لمعظم حصص الاستيراد في الولايات المتحدة تذهب إلى الأجنبي، فإن التكلفة التي تتحملها الدولة لهذه الحصص أكبر من تكلفة التعرفة المماثلة (التعرفة التي تؤدي إلى نفس مستوى الواردات). في الشكل (١٨ - ١٠)، ستكون الخسارة الصافية

للولايات المتحدة من حصة الاستيراد هذه مساوية لـ $B + C + D$ ، وهو الفرق بين خسائر المستهلك ومكاسب المنتج.

حالة الاقتصاد في العمل

حماية التجارة في الولايات المتحدة

تتبع الولايات المتحدة اليوم بشكل عام سياسة التجارة الحرة، على الأقل بالمقارنة مع الدول الأخرى وكذلك بالمقارنة مع ماضيها. تخضع معظم السلع المصنعة إما لتعرفة جمركية أو منخفضة. ومع ذلك، هناك مجالان تحد فيهما الولايات المتحدة الواردات بشكل كبير. الأول هو الزراعة. السياسة الأمريكية النموذجية هنا تسمى "حصة التعرفة الجمركية". تخضع كمية معينة من الواردات لمعدل تعرفه منخفض بمنزلة حصة استيراد لأنه يُسمح للمستورد بدفع السعر المنخفض فقط إذا كان لديه ترخيص. أي واردات إضافية تخضع لمعدل تعرفه أعلى بكثير. لدينا حصص تعرفه على لحوم البقر ومنتجات الألبان والسكر والفول السوداني وأشياء أخرى.

تناقش فقرة "للعقول المتسائلة" التالية حصة السكر في سياق سياسة السكر العالمية. المجال الآخر الذي تقيد فيه الولايات المتحدة الواردات بشكل كبير هو الملابس والمنسوجات، إذ تطبق الحكومة نظاماً مفصلاً لحصص الاستيراد. الشيء الغريب في حماية التجارة الأمريكية هو أنه في معظم الحالات يتم منح تراخيص الحصص للأجانب، الحكومات الأجنبية في الغالب. على سبيل المثال، يتم تخصيص حقوق بيع الملابس في الولايات

المتحدة للعديد من البلدان المصدرة، التي يمكنها بعد ذلك التعامل مع هذه الحقوق على النحو الذي تراه مناسباً. هذا يعني أن إيجارات الحصة تذهب إلى الخارج، مما يزيد بشكل كبير من تكلفة قيود الاستيراد على الولايات المتحدة. في الواقع، وفقاً لبعض التقديرات، لا يأتي نحو ٧٠% من التكلفة الإجمالية لقيود الاستيراد الأمريكية من خسارة المكاسب القصوى ولكن من تحويل إيجارات الحصص إلى الأجانب.

مراجعة سريعة:

- يؤيد معظم الاقتصاديين التجارة الحرة، على الرغم من أن العديد من الحكومات تشارك في الحماية التجارية للصناعات المنافسة للواردات. أكثر سياستين تتعلقان بالحماية شيوعاً هما التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد. في حالات نادرة، تدعم الحكومات الصناعات التصديرية.
- التعرفة هي ضريبة على الواردات ترفع السعر المحلي فوق السعر العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض التجارة والاستهلاك الكلي وارتفاع الناتج المحلي. يكسب المنتجون المحليون والحكومة، لكن خسائر المستهلكين عوضت هذه المكاسب، مما أدى إلى خسارة فائضة في إجمالي الفائض.
- حصة الاستيراد هي حد الكمية القانونية على الواردات. وتأثيره يشبه تأثير التعرفة، باستثناء أن الإيرادات، إيجارات الحصة، تعود إلى حامل الترخيص، وليس للحكومة.

تحقق من فهمك ١٨-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. لنفترض أن السعر العالمي للزبدة هو ٠,٥٠ دولار للرطل والسعر المحلي بحالة الاكتفاء الذاتي هو ١ دولار للرطل. استخدم رسماً بيانياً مشابهاً للشكل (١٨-٩) لإظهار ما يلي:
 - أ. إذا كانت هناك تجارة حرة، فإن منتجي الزبدة المحليين يريدون من الحكومة أن تفرض تعرفه لا تقل عن ٠,٥٠ دولار للرطل.
 - ب. ماذا يحدث إذا تم فرض تعرفه تزيد عن ٠,٥٠ دولار لكل رطل.
٢. لنفترض أن الحكومة تفرض حصة استيراد بدلاً من تعرفه جمركية على الزبدة. ما هو حد الحصة التي ستولد نفس كمية الواردات مثل التعرفة الجمركية البالغة ٠,٥٠ دولار للرطل؟

الاقتصاد السياسي لحماية التجارة

لقد رأينا أن التجارة الدولية تنتج منافع متبادلة للدول التي تشارك فيها. لقد رأينا أيضاً أن التعريفات وحصص الاستيراد تقلل الفوائد الإجمالي على الرغم من أنها تنتج فائزين وخاسرين. مع ذلك، تواصل العديد من البلدان فرض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد، وسن تدابير أخرى للحماية. لفهم سبب حدوث الحماية التجارية، سننظر أولاً في

بعض المبررات الشائعة للحماية، ثم سنلقي نظرة على سياسات الحماية التجارية. أخيراً، سنلقي نظرة على سمة مهمة لحماية التجارة في عالم اليوم: التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد هي موضوع مفاوضات دولية وتخضع لرقابة المنظمات الدولية.

الحجج من أجل حماية التجارة

يقدم دعاة التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد مجموعة متنوعة من الحجج. ثلاث حجج مشتركة هي: الأمن القومي، وخلق فرص العمل، وحجة الصناعة الناشئة. تستند حجة الأمن القومي إلى الافتراض القائل بأن مصادر السلع في الخارج عرضة للاضطراب في أوقات الصراع الدولي؛ لذلك يجب على الدولة حماية الموردين المحليين للسلع الأساسية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلك السلع. في الستينيات، كان لدى الولايات المتحدة، التي كانت قد بدأت في استيراد النفط مع انخفاض احتياطات النفط المحلية، حصة استيراد من النفط مبررة لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

جادل البعض بأنه يجب أن يكون لدينا مرة أخرى سياسات لتثبيط استيراد النفط، وخاصة من الشرق الأوسط. تشير حجة خلق فرص العمل إلى الوظائف الإضافية التي تم إنشاؤها في الصناعات المنافسة للواردات كنتيجة لحماية التجارة. يجادل الاقتصاديون بأن هذه الوظائف تُعوّض بفقدان الوظائف في أماكن أخرى، مثل الصناعات التي تستخدم المدخلات

المستوردة، وتواجه الآن تكاليف أعلى للمدخلات. لكن غير الاقتصاديين لا يجدون دائماً هذه الحجة مقنعة.

أخيراً، حجة الصناعة الناشئة، التي غالباً ما تُثار في البلدان الصناعية الحديثة، ترى أن الصناعات الجديدة تتطلب فترة مؤقتة من الحماية التجارية حتى يتم تأسيسها. على سبيل المثال، في الخمسينيات من القرن الماضي، فرضت العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية تعريفات جمركية وحصص استيراد على السلع المصنعة، في محاولة للتحويل من دورها التقليدي كمصدرين للمواد الخام إلى وضع جديد كدول صناعية.

للعقول المتسائلة حلو ومرّ

إذا كانت هناك فائدة واحدة ونحن على يقين تام من أنه لا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة يتمتعان بميزة نسبية، فهي السكر. أرخص طريقة لإنتاج السكر هي زراعة قصب السكر، وهو محصول يتطلب مناخاً استوائياً. يمكن لعدد قليل من الأماكن في الولايات المتحدة زراعة قصب السكر (بشكل أساسي على طول خليج المكسيك وهاواي)، لكنها لا تضاهي قدرة زراعة السكر في البلدان الاستوائية حقاً. ويكاد يكون من المستحيل

زراعة قصب السكر في أوروبا الغربية. ومع ذلك، فإن أوروبا مُصدّر صافي للسكر، ولا تستورد الولايات المتحدة سوى جزء يسير من استهلاكها.

كيف يكون هذا ممكناً، ولماذا يحدث؟ هذا ممكن لأن هناك طريقة أخرى أقل كفاءة لإنتاج السكر: يمكن أن يعيش الشمندر السكري حتى في المناخات الباردة. على جانبي المحيط الأطلسي، يتلقى منتجو السكر كميات هائلة من الدعم الحكومي. في الولايات المتحدة، تحافظ حصة الاستيراد على الأسعار وسطياً عند ضعف المستويات العالمية. في أوروبا، يتم استكمال قيود الاستيراد بإعانات حكومية ضخمة للمزارعين. ما هو الأساس المنطقي لهذه الحماية التجارية؟ الجواب: الحكومات لا تكاد تكلف نفسها عناء تقديم الأعدار، على جانبي المحيط الأطلسي، هناك ضغط قوي على الزراعة.

في الواقع، الزراعة في البلدان الصناعية مدعومة بشكل كبير، على حساب كل من المستهلكين ودافعي الضرائب. الأمر المحزن حقاً هو أن بعض السلع المحمية، السكر على وجه الخصوص، ستكون صادرات رئيسية للبلدان الفقيرة (ومصادر رئيسية للدخل لمزارعيها الفقراء) إذا لم تكن لحصص الاستيراد والدعم في البلدان المتقدمة.

سياسة حماية التجارة

في الواقع، الكثير من الحماية التجارية لا علاقة لها بالحجج الموضحة سابقاً، بدلاً من ذلك، فهي تعكس التأثير السياسي للمنتجين المستوردين المتنافسين. لقد رأينا أن التعرفة الجمركية أو حصة الاستيراد تؤدي إلى

مكاسب للمنتجين المتنافسين على الواردات وخسائر للمستهلكين. مع ذلك، عادة ما يكون للمنتجين تأثير أكبر بكثير على قرارات السياسة التجارية. عادةً ما يكون المنتجون الذين يتنافسون مع واردات سلعة معينة مجموعة أصغر، وأكثر تماسكاً من مستهلكي تلك السلعة.

مثال على ذلك هو الحماية التجارية للسكر، الذي تمت مناقشته في فقرة "للعقول المتسائلة" السابقة. الولايات المتحدة لديها حصة استيراد من السكر، تؤدي وسطياً إلى سعر محلي يبلغ ضعف السعر العالمي. من الصعب تبرير هذه الحصة من حيث أي حجة اقتصادية. ومع ذلك، نادراً ما يشتكي المستهلكون من الحصة لأنهم أصلاً غير مدركين لوجودها: نظراً لأنه لا يوجد مستهلك واحد يشتري كميات كبيرة من السكر، فإن تكلفة الحصة ليست سوى بضعة دولارات لكل أسرة كل عام، وهو ما لا يكفي لجذب انتباه المستهلكين. لكن لا يوجد سوى بضعة آلاف من مزارعي السكر في الولايات المتحدة. إنهم يدركون جيداً الفوائد التي يتلقونها من نظام الحصة ومتأكدون من أن ممثليهم في الكونغرس على دراية باهتمامهم بالموضوع. بالنظر إلى هذه الحقائق السياسية، قد يبدو من المدهش أن التجارة حرة كما هي. كما هو موضح في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالية، فإن الولايات المتحدة لديها تعريفات جمركية منخفضة، وحصص استيرادها مقصورة بشكل أساسي على الملابس وبعض المنتجات الزراعية. سيكون من اللطيف أن نقول إن السبب الرئيسي لمحدودية الحماية التجارية هو أن الاقتصاديين أفتعوا الحكومات بميزات التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن السبب الأكثر أهمية هو دور اتفاقيات التجارة الدولية.

اتفاقيات التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية

عندما ينخرط بلد ما في حماية التجارة، فإنه يؤدي مجموعتين. لقد أكدنا بالفعل التأثير السلبي على المستهلكين المحليين، وهم المجموعة الأولى، لكن الحماية تضر أيضاً بصناعات التصدير الأجنبية، والتي تعتبر المجموعة الثانية. هذا يعني أن الدول تهتم بالسياسات التجارية بعضها لبعض. صناعة الأخشاب المنشورة الكندية لها مصلحة قوية في إبقاء التعريفات الجمركية الأمريكية على منتجات الغابات منخفضة.

* اتفاقيات التجارة الدولية هي معاهدات يتعهد فيها بلد ما بالانخراط في حماية تجارية أقل ضد صادرات البلدان الأخرى، مقابل وعد من دول أخرى بفعل الشيء نفسه لصادراته.

نظراً لأن الدول تهتم بالسياسات التجارية بعضها لبعض، فإنها تنخرط في اتفاقيات التجارة الدولية: المعاهدات التي يعد فيها بلد ما بالانخراط في حماية تجارية أقل ضد صادرات بلد آخر مقابل وعد من الدولة الأخرى بفعل الشيء نفسه لصادراته. تخضع معظم التجارة العالمية الآن لمثل هذه الاتفاقيات. تشمل بعض اتفاقيات التجارة الدولية دولتين فقط أو مجموعة صغيرة من البلدان. في عام ١٩٩٣، وافق الكونغرس الأمريكي على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

بمجرد التنفيذ الكامل، ستزيل هذه الاتفاقية جميع الحواجز أمام التجارة بين الدول الثلاث. نُفِّذَت التجارة الحرة بالفعل بين ٢٥ دولة في الاتحاد الأوروبي. هناك أيضاً اتفاقيات تجارية عالمية تغطي معظم أنحاء العالم. تشرف منظمة التجارة العالمية، على مثل هذه الاتفاقيات العالمية، التي تلعب دورين:

الدور الأول يوفر إطاراً للمفاوضات المعقدة للغاية التي تنطوي عليها اتفاقية تجارة دولية رئيسية (كان طول النص الكامل للاتفاقية الرئيسية الأخيرة، التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٤، ٢٤ ألف صفحة). الدور الثاني: تحل منظمة التجارة العالمية الخلافات بين الأعضاء. تنشأ هذه النزاعات عادةً عندما تدعي دولة أن سياسات دولة أخرى تنتهك اتفاقياتها السابقة. فيما يلي مثالان يوضحان دور منظمة التجارة العالمية.

المثال الأول: في عام ١٩٩٩، قضت منظمة التجارة العالمية بأن قيود الاتحاد الأوروبي على استيراد الموز، التي تميز لصالح المنتجين في المستعمرات الأوروبية السابقة وضد المنتجين في أمريكا الوسطى، تنتهك قواعد التجارة الدولية. وكان نزاع الموز يهدد بأن يصبح مصدراً رئيسياً للصراع بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة انحازت إلى دول أمريكا الوسطى. تعمل أوروبا الآن على مراجعة نظامها.

المثال الثاني في عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة الجانب الخاسر من قرار منظمة التجارة العالمية، واشتكى الاتحاد الأوروبي من أن بنداً في قانون الضرائب الأمريكي يهدف إلى مساعدة الشركات المصدرة هو في الواقع إعانة تصدير، وهو أمر غير مسموح به وفقاً للاتفاقيات الدولية. لقد

حكمت منظمة التجارة العالمية لصالح أوروبا، أما الولايات المتحدة فملزمة الآن بمراجعة قانونها الضريبي. توصف منظمة التجارة العالمية أحياناً، بمبالغة كبيرة، بأنها حكومة عالمية. في الواقع، ليس لديها جيش ولا شرطة ولا سلطة إنفاذ مباشرة.

* تشرف منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات التجارة الدولية وقواعد النزاعات بين الدول حول تلك الاتفاقيات.

جزء الحقيقة في هذا الوصف هو أنه عندما ينضم بلد إلى منظمة التجارة العالمية، فإنه يوافق على قبول أحكام المنظمة، ولا تنطبق هذه الأحكام على التعريفات وحصص الاستيراد فحسب، بل تنطبق أيضاً على السياسات المحلية التي، وفقاً للمنظمة، وفي الواقع، هي حماية تجارية تحت اسم آخر. لذلك، بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تتخلى الدولة عن جزء من سيادتها.

حالة الاقتصاد في العمل

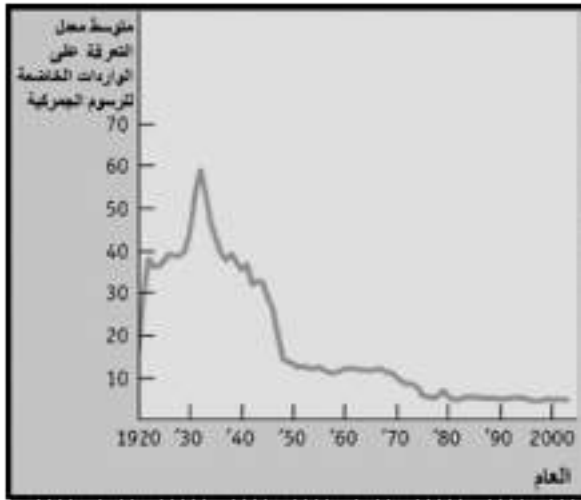
انخفاض الرسوم الجمركية

بدأت الولايات المتحدة في تأسيس سياستها التجارية على الاتفاقيات الدولية في الثلاثينيات، وبدأت مفاوضات التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة. يوضح الشكل (١٨-١١) التالي نجاح هذه الاتفاقيات في تخفيض الحماية التجارية، والذي يوضح متوسط معدل التعرفة الجمركية الأمريكية على الواردات الخاضعة للتعريفات منذ عشرينيات القرن الماضي. وصلت التعريفات إلى ذروتها في أوائل الثلاثينيات بعد تمرير مشروع

قانون حمائي للغاية، يُعرف باسم تعرفه سموت هاولي، في عام ١٩٣٠. يلقي بعض الناس باللوم على سموت هاولي في التسبب في الكساد الكبير في الثلاثينيات، على الرغم من أن القليل من الاقتصاديين يعتقدون أن الأمر كان بهذا السوء. منذ ذلك الحين، تراجعت معدلات الرسوم الجمركية بشكل ثابت، وكانت تحركات الولايات المتحدة متطابقة مع دول متقدمة أخرى، ولاحقاً في العديد من البلدان الفقيرة أيضاً. في هذه المرحلة، التجارة العالمية في السلع المصنعة تخضع لرسوم جمركية منخفضة وحصص استيراد قليلة نسبياً، باستثناء الملابس الرئيسية. تخضع المنتجات الزراعية للعديد من القيود، مما يعكس القوة السياسية للمزارعين في البلدان المتقدمة.

الشكل (١٨-١١): معدلات التعرفة المتناقصة في الولايات المتحدة

الأمريكية، ١٩٢٠-٢٠٠٣



في الشكل (١٨-١١): معدّلات التعرفة الجمركية الأمريكية كانت مرتفعة للغاية في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي ولكنها انخفضت بشكل ثابت بعد ذلك. تم تحقيق هذا التحرك نحو التجارة الحرة نسبياً إلى حد كبير من خلال اتفاقيات التجارة الدولية. المصدر: لجنة التجارة الدولية الأمريكية

مراجعة سريعة:

- المبررات الرئيسية الثلاثة لحماية التجارة هي الأمن القومي، وخلق فرص العمل، وحماية الصناعات الناشئة.
- على الرغم من الخسائر الفادحة، غالباً ما تُفرض حماية الاستيراد لأن المجموعات التي تمثل الصناعات المتنافسة مع الواردات أصغر حجماً وأكثر تماسكاً، ومن ثم أكثر تأثيراً من مجموعات المستهلكين.
- لزيادة تحرير التجارة، تدخل البلدان في اتفاقيات التجارة الدولية. بعض الاتفاقيات تخص عدداً قليلاً فقط من البلدان، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة متعددة الجنسيات تسعى إلى التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة العالمية وكذلك الفصل في النزاعات التجارية بين الأعضاء.

تحقق من فهمك ١٨-٤

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. في عام ٢٠٠٢، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على واردات الصلب، والتي تعد مدخلاً في عدد كبير ومتنوع من الصناعات الأمريكية. اشرح لماذا من المرجح أن يكون الضغط السياسي لإلغاء هذه التعريفات أكثر فعالية من الضغط السياسي لإلغاء التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية مثل السكر أو الملابس.
٢. على مر السنين، وجدت منظمة التجارة العالمية نفسها على نحو متزايد تفصل في النزاعات التجارية التي لا تشمل فقط التعريفات الجمركية أو قيود الحصص ولكن أيضاً القيود القائمة على اعتبارات الجودة والصحة والبيئة. لماذا برأيك حدث ذلك؟ ما هي الطريقة التي ستستخدمها، بصفتك مسؤولاً في منظمة التجارة العالمية، لتقرير ما إذا كانت الجودة أو الصحة أو التقييد البيئي ينتهك اتفاقية التجارة الحرة؟

نظرة مستقبلية:

بينما ننتقل إلى موضوعات جديدة، من المهم أن نحمل معنا الرؤى التي تعلمناها هنا حول منطق الميزة النسبية والمكاسب من التجارة الدولية. هذه الرؤى ستزودنا بفهم أعمق لما يحرك الاقتصاد العالمي ولأسباب

اختلاف البلدان اقتصادياً فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، تعلمنا دراسة التجارة الدولية كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تؤدي لرابحين وخاسرين على الرغم من حقيقة أن المجتمع ككل يحقق مكاسب، وهو اعتبار مهم في أي دراسة لكيفية صنع السياسات بالفعل.

الملخص العام للفصل:

١. التجارة الدولية هي ذات أهمية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة ولها أهمية أكبر لمعظم البلدان الأخرى. تنشأ التجارة الدولية، مثل التجارة بين الأفراد، من الميزة النسبية: تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة إضافية من سلعة ما تكون أقل في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى. السلع والخدمات المشتراة في الخارج هي واردات؛ تلك المباعة في الخارج هي الصادرات.

٢. يفترض النموذج الريكاردي للتجارة الدولية أن تكاليف الفرصة البديلة ثابتة. إنه يظهر أن هناك مكاسب من التجارة: دولتان تتبادلان التجارة أفضل من حالة الاكتفاء الذاتي لكل منهما.

٣. من الناحية العملية، تعكس الميزة النسبية الاختلافات بين البلدان في المناخ، وعامل الهبات، والتكنولوجيا. يُظهر نموذج هيكر-أولين كيف تحدد الاختلافات في العوامل الممنوحة الميزة النسبية: تختلف السلع في كثافة العوامل، وتميل البلدان إلى تصدير السلع التي تكون مكثفة في عوامل الوفرة.

٤. يحدد منحني الطلب المحلي ومنحني العرض المحلي سعر سلعة في الاكتفاء الذاتي. عندما تحدث التجارة الدولية، يكون السعر المحلي مدفوعاً بالمساواة مع السعر العالمي، وهو السعر الذي يمكن به شراء السلعة أو بيعها في الخارج.

٥. إذا كان السعر العالمي أقل من سعر الاكتفاء الذاتي، يتم استيراد سلعة. وهذا يؤدي إلى زيادة في فائض المستهلك، وانخفاض في فائض المنتج، وزيادة في إجمالي الفائض. إذا كان السعر العالمي أعلى من سعر الاكتفاء الذاتي، يتم تصدير سلعة. وهذا يؤدي إلى زيادة في فائض المنتج، وانخفاض في فائض المستهلك، وزيادة في إجمالي الفائض.

٦. تؤدي التجارة الدولية إلى التوسع في الصناعات التصديرية والانكماش في الصناعات المنافسة للواردات. يؤدي هذا إلى زيادة الطلب المحلي على عوامل الإنتاج الوفيرة، ويقلل من الطلب على العوامل النادرة، ومن ثم يؤثر على أسعار عوامل الإنتاج.

٧. يؤيد معظم الاقتصاديين التجارة الحرة، ولكن من الناحية العملية تشارك العديد من الحكومات في حماية التجارة. الشكلاان الأكثر شيوعاً للحماية هما التعريفات الجمركية والحصص؛ في حالات نادرة، يتم دعم الصناعات التصديرية.

٨. التعرفة الجمركية هي ضريبة تفرض على الواردات، ترفع السعر المحلي فوق السعر العالمي، وتضر بالمستهلكين، وتفيد المنتجين المحليين، وتولد

إيرادات حكومية. نتيجة لذلك، ينخفض إجمالي الفائض. حصة الاستيراد هي حد قانوني لكمية السلعة التي يمكن استيرادها. لها نفس تأثيرات التعرفة الجمركية، باستثناء أن الإيرادات لا تذهب إلى الحكومة إنما لهؤلاء الحاصلين على تراخيص الاستيراد.

٩- على الرغم من تقديم العديد من الحجج الشعبية لصالح حماية التجارة، فمن المحتمل أن يكون السبب الرئيسي للحماية من الناحية العملية سياسياً، فالصناعات المتنافسة مع الواردات منظمة جيداً وعلى دراية جيدة بكيفية الاستفادة من حماية التجارة، بينما المستهلكون لا يدركون التكاليف التي يدفعونها. ومع ذلك، فإن التجارة الأمريكية حرة إلى حد ما، ويرجع ذلك أساساً إلى دور اتفاقيات التجارة الدولية، إذ توافق الدول على تقليل الحماية التجارية ضد صادرات بعضها بعضاً. يتم الإشراف على المفاوضات التجارية، ويتم تنفيذ الاتفاقيات الناتجة عن طريق منظمة التجارة العالمية.

المصالحات الرئيسية:

التجارة الحرة	الاكتفاء الذاتي	النموذج الريكاردى للتجارة الدولية
حماية التجارة	كثافة العامل	منحني الطلب المحلي
الحماية	السعر العالمي	منحني العرض المحلي
التعرفة	الصناعات المصدرة	نموذج هيكرش - أولين
الواردات	حصص الواردات	الصناعات المنافسة للاستيراد
الصادرات	منظمة التجارة العالمية	اتفاقيات التجارة الدولية

مسائل للحل:

١. لنفترض أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تواجهان

إمكانيات إنتاج النفط والسيارات الموضحة في الجدول التالي:

الولايات المتحدة الأمريكية		المملكة العربية السعودية	
عدد السيارات	عدد براميل النفط	عدد السيارات	عدد براميل النفط
بالملايين			
١٠	٠	٤	٠
٧,٥	١٠٠	٣	٢٠٠
٥	٢٠٠	٢	٤٠٠
٢,٥	٣٠٠	١	٦٠٠
٠	٤٠٠	٠	٨٠٠

أ. ما هي تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سيارة في المملكة العربية السعودية؟ ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما هي تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج برميل نفط في السعودية؟ ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية؟

ب. أي دولة لديها الميزة النسبية في إنتاج النفط؟ وأي دولة لها الميزة النسبية في صناعة السيارات؟

ج. لنفترض أنه في الاكتفاء الذاتي، تنتج المملكة العربية السعودية ٢٠٠ مليون برميل من النفط و٣ ملايين سيارة؛ وأن الولايات المتحدة تنتج ٣٠٠ مليون برميل من النفط و٢,٥ مليون سيارة. هل تستطيع

السعودية بدون تجارة إنتاج المزيد من النفط والمزيد من السيارات؟
وهل تستطيع الولايات المتحدة بدون تجارة إنتاج المزيد من النفط
والمزيد من السيارات؟

٢. أوردنا في المسألة الأولى إمكانيات الإنتاج للولايات المتحدة والمملكة العربية
السعودية. لنفترض الآن أن كل دولة تخصص في السلعة التي تتمتع فيها
بميزة نسبية، وأن كلا البلدين يتبادلان التجارة فيما بينهما. لنفترض أيضاً أن
قيمة الواردات لكل بلد يجب أن تساوي قيمة الصادرات.

أ. ما هي الكمية الإجمالية للنفط المنتج؟ وما هي الكمية الإجمالية
للسيارات المنتجة؟

ب. هل يمكن للسعودية أن تستهلك ٤٠٠ مليون برميل من النفط و ٥
ملايين سيارة، وللولايات المتحدة أن تستهلك ٤٠٠ مليون برميل
من النفط و ٥ ملايين سيارة؟

ج. لنفترض في الواقع أن المملكة العربية السعودية تستهلك ٣٠٠
مليون برميل من النفط و ٤ ملايين سيارة، والولايات المتحدة
تستهلك ٥٠٠ مليون برميل من النفط و ٦ ملايين سيارة. كم برميل
من النفط تستورده الولايات المتحدة؟ وكم عدد السيارات التي
تصدرها الولايات المتحدة؟ لنفترض أن السيارة تكلف ١٠ آلاف
دولار في السوق العالمية. ما هي تكلفة برميل النفط إذن في
السوق العالمية؟

٣. تنتج كل من كندا والولايات المتحدة أقراصاً مضغوطة للموسيقا والأخشاب بتكاليف فرصة ثابتة. يمكن للولايات المتحدة أن تنتج إما ١٠ أطنان من الخشب بدون أقراص مضغوطة، أو ألف قرص مضغوط بدون إنتاج الخشب، أو أي مزيج بينهما. يمكن أن تنتج كندا إما ٨ أطنان من الخشب بدون أقراص مضغوطة، أو ٤٠٠ قرص مضغوط بدون خشب، أو أي مزيج بينهما.

أ. ارسم حدود إمكانية الإنتاج الأمريكية والكندية في رسمين بيانين منفصلين، مع وضع الأقراص المضغوطة على المحور الأفقي والخشب على المحور العمودي.

ب. في الاكتفاء الذاتي، إذا كانت الولايات المتحدة تريد استهلاك ٥٠٠ قرص مضغوط، فما هي أكبر كمية للخشب يمكن أن تستهلكها؟ قم بتسمية هذه النقطة A في الرسم البياني الخاص بك. وبالمثل، إذا أرادت كندا استهلاك طن واحد من الخشب، فكم عدد الأقراص المضغوطة التي يمكن أن تستهلكها في الاكتفاء الذاتي؟ سمّ هذه النقطة C في الرسم التخطيطي الخاص بك.

ج. أي دولة لديها الميزة المطلقة في إنتاج الخشب؟

د. أي دولة لديها الميزة النسبية في إنتاج الخشب؟ مع افتراض أن كل دولة متخصصة في السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وأن هناك تبادلاً تجارياً.

هـ. كم عدد الأقراص المضغوطة التي تنتجها الولايات المتحدة؟ كم من الخشب تنتج كندا؟

و. هل يمكن للولايات المتحدة أن تستهلك ٥٠٠ قرص مضغوط و٧ أطنان من الخشب؟ قم بتسمية هذه النقطة B في الرسم البياني الخاص بك. هل يمكن لكندا في نفس الوقت أن تستهلك ٥٠٠ قرص مضغوط و٧ أطنان واحداً من الخشب؟ سمِّ هذه النقطة D في الرسم البياني الخاص بك.

٤. في كل حالة من العلاقات التجارية التالية، اشرح المصدر المحتمل للميزة النسبية لكل من البلدان المصدرة.

أ. تصدر الولايات المتحدة الأمريكية البرمجيات إلى فنزويلا، وتصدر فنزويلا النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات إلى الصين، وتصدر الصين الملابس إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. تصدر الولايات المتحدة الأمريكية القمح إلى كولومبيا، وتصدر كولومبيا البن إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٥. الأحذية كثيفة العمالة والأقمار الصناعية كثيفة رأس المال لإنتاجها. الولايات المتحدة لديها رأس مال وفير. الصين لديها عمالة وفيرة. وفقاً لنموذج هيكرش-أولين، أي سلعة ستصدر الصين؟ وما هي السلعة التي ستصدرها الولايات المتحدة؟ في الولايات المتحدة، ماذا سيحدث لأجر العمل ولسعر رأس المال؟

٦. قبل إلغاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بشكل تدريجي رسوم الاستيراد على السلع، كان السعر التلقائي للبندورة في المكسيك أقل من السعر العالمي، وكان في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من السعر العالمي. وبالمثل، كان سعر الاكتفاء الذاتي للدواجن في المكسيك أعلى من السعر العالمي، وكان أقل من السعر العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية. ارسم بيانات مع منحنيات العرض والطلب المحلية لكل بلد ولكل سلعتين. نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، تستورد الولايات المتحدة الآن البندورة من المكسيك وتصدر الولايات المتحدة الآن الدواجن إلى المكسيك. كيف تتوقع أن تتأثر المجموعات التالية؟

أ. مستهلكو البندورة المكسيكيون والأمريكيون. وضح التأثير على فائض المستهلك في الرسم البياني الخاص بك.

ب. منتجو البندورة المكسيكيون والأمريكيون. وضح التأثير على فائض المنتج في الرسم البياني الخاص بك.

ج. عمال البندورة المكسيكيون والأمريكيون.

د. المستهلكون المكسيكيون والأمريكيون للدواجن. وضح التأثير على فائض المستهلك في الرسم البياني الخاص بك.

هـ. المنتجون المكسيكيون والأمريكيون للدواجن. وضح التأثير على فائض المنتج في الرسم البياني الخاص بك.

و. عمال الدواجن المكسيكيون والأمريكيون.

٧. يشير الجدول التالي إلى جدول الطلب المحلي وجدول العرض المحلي الأمريكي للطائرات النفاثة التجارية. لنفترض أن السعر العالمي لطائرة نفاثة تجارية يبلغ ١٠٠ مليون دولار.

أ. في الاكتفاء الذاتي، كم عدد الطائرات النفاثة التجارية التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية، وبأي سعر تُشترى وتُباع؟

ب. بوجود التجارة، ما هو سعر الطائرات التجارية؟ هل ستستورد الولايات المتحدة الأمريكية أو تصدر الطائرات؟ كم العدد؟

كمية الطائرات المطلوبة	كمية الطائرات المطلوبة	سعر الطائرة النفاثة بالملايين
١٠٠٠	١٠٠	١٢٠
٩٠٠	١٥٠	١١٠
٨٠٠	٢٠٠	١٠٠
٧٠٠	٢٥٠	٩٠
٦٠٠	٣٠٠	٨٠
٥٠٠	٣٥٠	٧٠
٤٠٠	٤٠٠	٦٠
٣٠٠	٤٥٠	٥٠
٢٠٠	٥٠٠	٤٠

٨. يوضح الجدول التالي جدول الطلب المحلي وجدول العرض المحلي الأمريكي للبرتقال. لنفترض أن السعر العالمي للبرتقال هو ٠.٣٠ دولار لكل برتقالة.

أ. ارسم منحني العرض المحلي ومنحني الطلب المحلي الأمريكي.

ب. مع التجارة الحرة، كم عدد البرتقال الذي ستستورده أو تصدره الولايات المتحدة؟ لنفترض أن الحكومة الأمريكية تفرض تعرفه جمركية على البرتقال بقيمة ٠.٢٠ دولار لكل برتقالة.

ج. ما هي كمية البرتقال التي ستستوردها الولايات المتحدة أو تصدرها بعد تطبيق التعرفة؟

د. في الرسم البياني الخاص بك، قم بتظليل الربح أو الخسارة للاقتصاد ككل من إدخال هذه التعرفة.

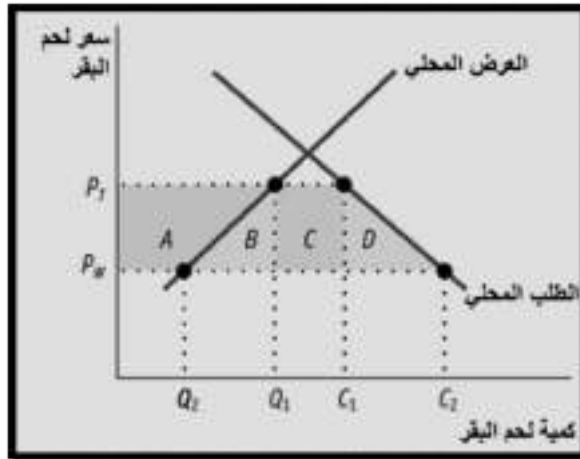
كمية البرتقال المعروضة بالآلاف	كمية البرتقال المطلوبة بالآلاف	سعر البرتقال
١١	٢	١ دولار
١٠	٤	٠,٩٠
٩	٦	٠,٨٠
٨	٨	٠,٧٠
٧	١٠	٠,٦٠
٦	١٢	٠,٥٠
٥	١٤	٠,٤٠
٤	١٦	٠,٣٠
٣	١٨	٠,٢٠

٩. تم تقديم جدول الطلب المحلي و جدول العرض المحلي الأمريكي للبرتقال في المسألة ٨. لنفترض أن السعر العالمي للبرتقال هو ٠.٣٠ دولار. حددت الولايات المتحدة الأمريكية حصة استيراد قدرها ٣ آلاف برتقالة. ارسم منحنيات العرض والطلب المحلية وأجب عن الأسئلة التالية:

أ. ما هو السعر المحلي للبرتقال بعد إدخال الحصة؟

ب. ما هي قيمة إيجارات الحصة التي يحصل عليها مستوردو البرتقال؟

١٠. يوضح الرسم البياني التالي منحنى الطلب المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنحنى العرض المحلي للحوم البقر. السعر العالمي للحوم البقر هو PW. تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حالياً تعرفه استيراد على لحوم البقر، ومن ثم فإن سعر اللحم البقري هو PT. الكونغرس يقرر إلغاء التعرفة. فيما يتعلق بالمناطق المحددة في الرسم، أجب عن الأسئلة التالية:



أ. ما هو الربح / الخسارة في فائض المستهلك؟

ب. ما هو الربح / الخسارة في فائض المنتج؟

ج. ما هو الربح / الخسارة للحكومة؟

د. ما هو الربح / الخسارة للاقتصاد ككل؟

١١. مع انفتاح الولايات المتحدة على التجارة، فقدت العديد من وظائف التصنيع التي تتطلب مهارات منخفضة، لكنها اكتسبت وظائف في الصناعات ذات المهارات العالية، مثل صناعة البرمجيات. اشرح ما إذا كانت الولايات المتحدة ككل قد أصبحت أفضل حالاً من خلال التجارة.

١٢. تحمي الولايات المتحدة بشدة صناعتها الزراعية، تفرض تعريفات استيراد، وأحياناً حصص، على واردات السلع الزراعية. قدم الفصل ثلاث حجج لحماية التجارة. ناقش كل حجة ما إذا كانت مبرراً صالحاً لحماية تجارة المنتجات الزراعية الأمريكية.

١٣. في مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO)، إذا وافق بلد ما على تخفيض الحواجز التجارية (التعريفات أو الحصص)، فإنه يشير عادةً إلى هذا على أنه امتياز للبلدان الأخرى. هل تعتقد أن هذه المصطلحات مناسبة؟

١٤. غالباً ما يطرح المنتجون في الصناعات المنافسة للواردات الحجة التالية:
"تتمتع البلدان الأخرى بميزة في إنتاج سلع معينة لمجرد أن العمال في الخارج يتلقون أجوراً أقل. في الواقع، العمال الأمريكيون أكثر إنتاجية من العمال الأجانب. لذا يجب حماية الصناعات المنافسة مع الاستيراد". هل هذه حجة صحيحة؟ اشرح اجابتك.

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني :
www.worthpublishers.com/krugmanwells

الفصل التاسع عشر الاقتصاد الكلي للاقتصاد المفتوح

ما ستتعلمه في هذا الفصل:

- معنى ميزان المدفوعات وقياسه.
- محددات التدفقات الرأسمالية الدولية.
- دور سوق الصرف الأجنبي وسعر الصرف.
- أهمية أسعار الصرف الحقيقية ودورها في الحساب الجاري.
- الاعتبارات التي تدفع البلدان إلى اختيار أنظمة مختلفة لسعر الصرف، مثل أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف العائمة.
- لماذا تؤثر اعتبارات الاقتصاد المفتوح على سياسة الاقتصاد الكلي في ظل أسعار الصرف العائمة؟

القصة الافتتاحية: معضلات اليورو

للانضمام أو عدم الانضمام، هذا هو السؤال.

منذ وقت ليس ببعيد، كانت أسعار القائمة في حانة صغيرة فرنسية مدرجة بالفرنك، وقائمة الطعام في دار ضيافة ألمانية مدرجة الأسعار

بالمارك، والقائمة في مطعم تراتوريا إيطالي مدرجة بأسعار مقدرة بالليرة. اليوم، ومع ذلك، القوائم في جميع البلدان الثلاثة تسرد الأسعار مع "€" في المقدمة، أي رمز اليورو. ظهر اليورو إلى الوجود في ١ كانون الثاني ١٩٩٩. تخلت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا عن عملاتها الوطنية لصالح اليورو. وكذلك فعلت معظم الدول المجاورة لها وليس كل الدول. "منطقة اليورو" الجديدة، هي مجموعة البلدان التي تستخدم اليورو، لديها إجمالي ناتج محلي مشترك يكاد يعادل حجم منطقة الدولار، والمعروفة باسم الولايات المتحدة. ليست كل أوروبا هي جزء من منطقة اليورو.

كانت بريطانيا الدولة الراضية لليورو والأكثر بروزاً، قررت الاحتفاظ بعملتها الوطنية، الجنيه، في الوقت الحالي. لماذا لم تتبنَّ بريطانيا اليورو؟ جزء من الإجابة هو الكبرياء الوطني، إذا تخلت بريطانيا عن الجنيه، فسيتعين عليها أيضاً التخلي عن العملة التي تحمل صورة الملكة، ولكن هناك أيضاً مخاوف اقتصادية خطيرة بشأن التخلي عن الجنيه لصالح اليورو. يجادل الاقتصاديون البريطانيون الذين يفضلون تبني اليورو بأنه إذا استخدمت بريطانيا نفس العملة التي يستخدمها جيرانها، فإن التجارة الدولية لبريطانيا ستتوسع وسيصبح اقتصادها أكثر إنتاجية، لكن خبراء اقتصاديين آخرين يشيرون إلى أن تبني اليورو من شأنه أن يضعف قدرة بريطانيا على أن يكون لها سياسة نقدية مستقلة وقد يؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد الكلي. في الوقت الحالي، يبدو أن أولئك الذين يريدون الاحتفاظ بالجنيه سلطتهم هي العليا: ليس من المرجح أن تتبنى بريطانيا اليورو في أي

وقت قريب، لكن الجدل سيستمر على الأرجح لفترة طويلة، لأن كلا الجانبين لديهما وجهة نظر. لمعرفة السبب، نحتاج إلى النظر في القضايا الخاصة التي تثيرها الاقتصاديات الكلية في الاقتصاد المفتوح.



تحلت معظم دول أوروبا عن عملاتها الوطنية لصالح اليورو، ولكن في الوقت الحالي، على الأقل، يلتزم البريطانيون بالجنيه الإسترليني.

تدفقات رأس المال وميزان المدفوعات

في عام ٢٠٠٤، باع الأشخاص الذين يعيشون في الولايات المتحدة ما قيمته ٣ تريليونات دولار من الأشياء لأشخاص يعيشون في بلدان أخرى واشتروا في المقابل ما قيمته ٣ تريليونات دولار من الأشياء. أي نوع من الأشياء هي التي تم شراؤها وبيعها؟ الجواب: جميع الأنواع. قام سكان الولايات المتحدة (بما في ذلك الشركات العاملة في الولايات المتحدة) ببيع الطائرات والسندات والقمح والعديد من العناصر الأخرى للمقيمين في البلدان الأخرى. اشترى سكان الولايات المتحدة السيارات والأسهم والنفط والعديد من الأشياء الأخرى من سكان البلدان الأخرى. كيف

يمكننا تتبع هذه المعاملات؟ علمنا في الفصل السابع أن الاقتصاديين يتتبعون الاقتصاد المحلي باستخدام الدخل القومي وحسابات المنتجات. يتتبع الاقتصاديون المعاملات الدولية باستخدام مجموعة مختلفة، لكنها ذات صلة من الأرقام، وهي ميزان حسابات المدفوعات.

حسابات ميزان المدفوعات

حسابات ميزان المدفوعات للبلد هي ملخص للعمليات التجارية لبلد مع البلدان الأخرى. أهم ما يميز هذا الملخص هو التمييز بين رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب المالي. انظر إلى الأمثلة التي قدمناها للتو عن المبيعات الأمريكية للأجانب: الطائرات والسندات والقمح. عندما يبيع مقيم في الولايات المتحدة سلعة مثل القمح لأجنبي، تكون هذه نهاية الصفقة. لكن الأصل المالي، مثل السند، هو أمر مختلف. لتذكر أن السند هو وعد بدفع فائدة وأصل في المستقبل، لذلك عندما يبيع مقيم في الولايات المتحدة سنداً لأجنبي، فإن هذا البيع يؤدي لنشوء التزام: سيتعين على المقيم في الولايات المتحدة دفع فائدة وسداد أصل الدين في المستقبل.

* حسابات ميزان مدفوعات البلد هي ملخص للعمليات التجارية لبلد مع البلدان الأخرى.

تميز حسابات ميزان المدفوعات بين المعاملات التي لا تؤدي إلى التزامات وتلك التي تؤدي إلى ذلك. تتكون معظم المعاملات التي تدخل الحساب الجاري من المبيعات الدولية وشراء السلع، مثل القمح والزيت،

والخدمات، مثل استشارات الكمبيوتر وغرف الفنادق. ميزان المدفوعات على السلع والخدمات هو الفرق بين قيمة الصادرات (مبيعات السلع والخدمات للأجانب) وقيمة الواردات (مشتريات السلع والخدمات من الأجانب) خلال فترة معينة. الفرق بين صادرات الدولة وواردها من السلع وحدها، بحيث لا تشمل الخدمات، هو الميزان التجاري للسلع، الذي يشار إليه أحياناً باسم "الميزان التجاري" باختصار. يركّز الاقتصاديون أحياناً على الميزان التجاري للسلع، على الرغم من أنه مقياس غير مكتمل، لأن البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات ليست دقيقة مثل البيانات المتعلقة بالتجارة في السلع المادية.

* ميزان مدفوعات الدولة للسلع والخدمات هو الفرق بين صادراتها وواردها خلال فترة معينة.

* الميزان التجاري للبضائع، أو الميزان التجاري، هو الفرق بين صادرات البلد ووارده من السلع.

* ميزان مدفوعات الدولة على الحساب الجاري، أو الحساب الجاري، هو ميزان المدفوعات على السلع والخدمات بالإضافة إلى مدفوعات التحويل الدولي الصافي ودخل العوامل.

ميزان المدفوعات للحساب الجاري، الذي يشار إليه غالباً باسم "الحساب الجاري"، هو مقياس أوسع قليلاً من ميزان المدفوعات على

السلع والخدمات. يتألف من ميزان المدفوعات على السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي مدفوعات التحويل الدولي وصافي دخل العامل الدولي. مدفوعات التحويل عبارة عن أموال يرسلها سكان بلد ما إلى سكان دولة أخرى، على سبيل المثال، الأموال التي يرسلها المهاجرون المكسيكيون إلى الولايات المتحدة إلى عائلاتهم في الوطن. يتكون الدخل العامل بشكل أساسي من الدخل من الأصول المحتفظ بها في الخارج، على سبيل المثال، الفائدة المدفوعة على السندات الأمريكية التي تمتلكها صناديق التقاعد اليابانية. يشمل أيضاً مدفوعات العمالة، مثل الرسوم المدفوعة لخبراء النفط الأمريكيين المعيّنين كمستشارين في الدول الأفريقية. يوضح الجدول (١٩-١) التالي تكوين ميزان المدفوعات الأمريكي للحساب الجاري في عام ٢٠٠٤. كانت أهم سمة لهذا الرصيد هي العجز الضخم في ميزان مدفوعات السلع والخدمات: ٦١٨ مليار دولار، أو ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل إحدى طرق فهم هذا في القول إنه في عام ٢٠٠٤، مقابل كل دولار من السلع والخدمات التي باعتها الولايات المتحدة في الخارج، أنفق الأمريكيون ١,٥٤ دولار على الواردات.

* ميزان مدفوعات بلد ما على الحساب المالي، أو ببساطة حسابه المالي، هو الفرق بين مبيعاته من الأصول للأجانب ومشترياته من الأصول من الأجانب خلال فترة معينة.

حققت الولايات المتحدة فائضاً صغيراً في دخل عوامل الإنتاج وعجزاً أكبر في مدفوعات التحويل، لعجز إجمالي في الحساب الجاري قدره ٦٦٨ مليار دولار. كيف دفعت الولايات المتحدة مقابل كل هذه الواردات؟ الجواب: عن طريق بيع الكثير من الأصول لبقية العالم، مما تسبب في تحقيق فائض في الحساب المالي. ميزان مدفوعات الدولة على الحساب المالي، أو الحساب المالي فقط، هو الفرق بين مبيعات الدولة للأصول للأجانب ومشترياتها من الأصول من الأجانب خلال فترة معينة. (حتى سنوات قليلة ماضية، غالباً ما كان الاقتصاديون يشيرون إلى الحساب المالي على أنه حساب رأس المال. سنستخدم المصطلح الحديث، ولكن يمكننا أن نصادف المصطلح الأقدم). يقيس الحساب المالي تدفقات رأس المال، وتدفقات المدخرات من بلد واحد إلى آخر.

الجدول (١٩-١): ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب الجاري، ٢٠٠٤

الميزان	المدفوعات للأجانب	مدفوعات الأجانب	
مقدرة بمليارات الدولارات			
٦١٨ -	واردات السلع والخدمات: ١.٧٦٩	صادرات السلع والخدمات: ١,١٥١	السلع والخدمات
٣٠	مدفوعات الدخل: ٣٤٩	إيصالات الدخل: ٣٧٩	دخل عامل الإنتاج
٨١ -	*	*	التحويلات
٦٦٨ -	*	*	إجمالي ميزان المدفوعات في الحساب الجاري

* تعني: أن حكومة الولايات المتحدة لا تقدم سوى تقدير لصافي التحويلات، دون دخول وخروج المبالغ. ملاحظة: لا يتم إضافة الأرقام وفق التقريب.

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي.

مثل الحساب الجاري، يمكن تقسيم الحساب المالي إلى عدة حسابات فرعية. أهم تمييز، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، هو بين المبيعات والمشتريات الخاصة والرسمية، على سبيل المثال، بين شراء السندات الحكومية الأمريكية من قبل مستثمرين من القطاع الخاص في أوروبا وشراء هذه السندات من قبل البنوك المركزية في اليابان والصين. يوضح الجدول (١٩-٢) هذا التفصيل للحساب المالي للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٤. كما سنرى، بلغت المشتريات الرسمية للأصول الأمريكية ٣٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. سنتقل إلى أسباب هذه المشتريات لاحقاً في الفصل أيضاً، عندما نناقش سياسة سعر الصرف. كما يوضح الجدول (١٩-٢)، كان هناك أيضاً تدفق رأس مال صافٍ إلى الولايات المتحدة من مستثمري القطاع الخاص. لم يكن الميزان السلبي للمدفوعات في الحساب الجاري والميزان الإيجابي للمدفوعات في الحساب المالي للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ من قبيل الصدفة. إنها تعكس قاعدة أساسية، المعادلة (١٩-١)، لحساب ميزان المدفوعات لأي بلد:

ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (CA) + ميزان المدفوعات في

$$CA = -FA \text{ أو } 0 = (FA)$$

الجدول (١٩-٢): ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب المالي، ٢٠٠٤

الميزان	مشتريات الأصول من الأجنبي	مبيعات الأصول للأجنبي	
مقدرة بمليارات الدولارات			
٣٩٩	٤ -	٣٩٥	المبيعات والمشتريات الرسمية
١٨٥	٨٦٠	١,٠٤٥	المبيعات والمشتريات الخاصة
٥٨٤	٨٥٦	١٤٤٠	إجمالي ميزان المدفوعات في الحساب المالي

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي

لفهم سبب وجوب صحة المعادلة (١٩-١)، من المفيد إلقاء نظرة على الشكل (١٩-١) وهو متغير في مخطط التدفق الدائري الذي وجدنا أنه مفيد في مناقشة الاقتصاد الكلي المحلي. بدلاً من إظهار تدفق الأموال داخل الاقتصاد الوطني، يوضح الشكل (١٩-١) تدفق الأموال بين الاقتصادات الوطنية. تتدفق الأموال إلى الولايات المتحدة من بقية العالم كمدفوعات لصادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات، ودفع مقابل استخدام عوامل الإنتاج المملوكة للولايات المتحدة، وكمدفوعات التحويل. هذه التدفقات (المشار إليها بالسهم الأخضر) هي المكونات الإيجابية لميزان

المدفوعات الأمريكية على الحساب الجاري. تتدفق الأموال أيضاً إلى الولايات المتحدة من الأجانب الذين يشترون الأصول الأمريكية (كما هو موضح بالسهم الأحمر)، المكون الإيجابي لميزان المدفوعات الأمريكي في الحساب المالي.

الشكل (١٩-١): ميزان المدفوعات



في الشكل (١٩-١): تمثل الأسهم الخضراء المدفوعات التي يتم احتسابها في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري. تمثل الأسهم الحمراء المدفوعات التي يتم احتسابها في ميزان المدفوعات على الحساب المالي. إجمالي التدفق إلى الولايات المتحدة يجب أن يساوي إجمالي التدفق الخارج من الولايات المتحدة، لذلك فإن مجموع ميزان المدفوعات في الحساب الجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات في الحساب المالي هو صفر.

في الوقت نفسه، تتدفق الأموال من الولايات المتحدة إلى بقية العالم كدفعة لواردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات، ودفعة مقابل استخدام عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب، وكمدفوعات التحويل. هذه التدفقات، المشار إليها بسهم أخضر آخر، هي المكونات السلبية لميزان المدفوعات الأمريكي في الحساب الجاري. تتدفق الأموال أيضاً من الولايات المتحدة لشراء الأصول الأجنبية، كما هو موضح بالسهم الأحمر، المكون السليبي لميزان المدفوعات الأمريكي في الحساب المالي. كما هو الحال في جميع مخططات التدفق الدائري، يكون التدفق في المربع والتدفق الخارج من المربع متساويين. هذا يعني أن مجموع الأسهم الحمراء والخضراء المتجهة إلى الولايات المتحدة تساوي مجموع الأسهم الحمراء والخضراء الخارجة من الولايات المتحدة. يتبين ذلك بالمعادلة:

(١٩-٢):

إدخالات إيجابية في الحساب الجاري + إدخالات إيجابية في الحساب المالي = إدخالات سلبية في الحساب الجاري + إدخالات سلبية في الحساب المالي.

يمكن إعادة ترتيب هذه المعادلة لينتج لدينا معادلة جديدة (١٩-٣):

إدخالات إيجابية في الحساب الجاري - إدخالات سلبية في الحساب المالي + إدخالات إيجابية في الحساب المالي - إدخالات سلبية في الحساب

المالي = ٠ المعادلة (١٩-٣) تكافئ المعادلة (١٩-١)، ميزان المدفوعات في الحساب الجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات في الحساب المالي، كلاهما يساوي الإدخالات الإيجابية مطروحاً منها الإدخالات السلبية، يساوي صفراً. على الرغم من أن ميزان المدفوعات في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في الحساب المالي يصل مجموعهما إلى صفر وفقاً لقواعد المحاسبة، يمكننا أن نرى من خلال مقارنة الجدول (١٩-١) مع الجدول (١٩-٢) أن ميزان المدفوعات المقاس في الحساب الجاري وميزان المدفوعات المقاس على الحساب المالي لم يصل إلى الصفر في عام ٢٠٠٤.

عَوَّض العجز الأمريكي في الحساب الجاري بفائض قدره ٥٨٤ مليار دولار في الحساب المالي، لكن هذا كان أقل بمقدار ٨٤ مليار دولار من عجز الحساب الجاري البالغ ٦٦٨ مليار دولار. يُعرف هذا الاختلاف باسم التناقض الإحصائي، الذي نخبرنا أن هناك خطأً في الأرقام. سبب مثل هذه الأخطاء هو أن جمع البيانات الاقتصادية ليست كاملة. يعدّ الاقتصاديون عموماً أن بيانات الحساب الجاري أكثر موثوقية من بيانات الحساب المالي، لذلك يفترضون بالغالب أن أي تناقض يمثل معاملات حساب مالي غير مقاسة.

للعقول المتسائلة الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي الإجمالي والحساب

عندما ناقشنا محاسبة الدخل القومي في الفصل السابع، استنتجنا المعادلة الأساسية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي بمكونات الإنفاق:

$$Y = C + I + G + X - IM$$

حيث X و IM هي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، على التوالي. ولكن كما تعلمنا، فإن ميزان المدفوعات على السلع والخدمات هو عنصر واحد فقط من رصيد الحساب الجاري. لماذا معادلة الدخل القومي لا تستخدم الحساب الجاري ككل؟ الإجابة هي أن الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، لا يشمل مصدرين للدخل ضُمنا في حساب رصيد الحساب الجاري: هما عامل الدخل الدولي والتحويلات الدولية.

لا يتم تضمين أرباح شركة فورد للسيارات في الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا، ولا يتم خصم الأموال التي يرسلها مهاجرو أمريكا اللاتينية إلى عائلاتهم من الناتج المحلي الإجمالي. ألا ينبغي أن يكون لدينا مقياس أوسع يشمل مصادر الدخل هذه؟ الإجابة في الواقع أن الإنتاج القومي الإجمالي، GNP، يشمل دخل العامل الدولي. تختلف تقديرات الإنتاج القومي الإجمالي

للولايات المتحدة اختلافاً طفيفاً عن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لأن الإنتاج الإجمالي القومي يضيف عناصر مثل أرباح الشركات الأمريكية في الخارج وي طرح بنوداً مثل مدفوعات الفائدة على السندات المملوكة لسكان الصين واليابان. ومع ذلك، لا يوجد أي مقياس يتم حسابه بانتظام يتضمن مدفوعات التحويل. لماذا يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من مقياس أوسع؟ الإجابة لسبيين. الأول: كان الغرض الأصلي من الحسابات القومية هو تتبع الإنتاج وليس الدخل. الثاني: تعتبر البيانات المتعلقة بعوامل الدخل الدولية ومدفوعات التحويل عموماً غير موثوقة إلى حد ما. لذلك إذا كنت تحاول تتبع التحركات في الاقتصاد، فمن المنطقي التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعتمد على هذه البيانات غير الموثوقة.

نمذجة تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة

وصفنا في الفصل الثامن عشر كيف تؤدي الميزة النسبية إلى ظهور التجارة الدولية، وتبادل السلع والخدمات بين البلدان. تخبرنا مناقشتنا لميزان المدفوعات بالفعل أن الصورة التي قدمناها في الفصل الثامن عشر كانت مبسطة إلى حد ما، لأن البلدان لا تتبادل السلع والخدمات فقط، إنما أيضاً يتاجرون بالأصول، ليس فقط للأصول الأخرى، ولكن للسلع والخدمات. في الواقع، في عام ٢٠٠٤ دفعت تدفقات رأس المال نحو ثلث واردات الولايات المتحدة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة دفعت مقابل جزء كبير من وارداتها ليس عن طريق تصدير سلع وخدمات أخرى ولكن عن طريق

بيع الأصول للأجانب، مما أدى إلى خلق التزامات يتعين سدادها في تاريخ ما في المستقبل. لذلك من المهم فهم محددات تدفقات رأس المال الدولية. يتعين علينا الانتظار بعض الوقت لنشرح جزء من التفسير، لأن بعض تدفقات رأس المال الدولي تُنفَّذها الحكومات والبنوك المركزية، التي تتصرف أحياناً بشكل مختلف تماماً عن المستثمرين من القطاع الخاص. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، كان الأفراد والشركات من غير الصينيين يشترون الأصول الصينية، لكن الحكومة الصينية عوضت عن تدفق رأس المال هذا أكثر من خلال شراء الأصول في الخارج، ولا سيّما في الولايات المتحدة.



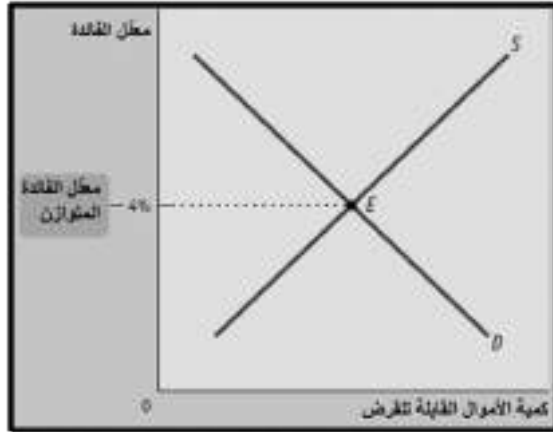
سننتقل لاحقاً في هذا الفصل إلى الأسباب التي تدفع الحكومات والبنوك المركزية إلى شراء وبيع الأصول الأجنبية. ولكن يمكننا الحصول على نظرة ثاقبة لدوافع تدفقات رأس المال الناتجة عن قرارات خاصة باستخدام نموذج الأموال القابلة للقرض الذي قمنا بتطويره في الفصل التاسع. وباستخدام هذا النموذج، نقوم بإجراء تبسيطين مهمين:

■ نسط واقع التدفقات الرأسمالية الدولية بافتراض أن جميع التدفقات هي على شكل قروض. في الواقع، تتخذ تدفقات رأس المال أشكالاً عديدة، بما في ذلك شراء أسهم في الشركات والعقارات الأجنبية، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تقوم الشركات ببناء مصانع أو الحصول على أصول إنتاجية أخرى في الخارج.

■ نتجاهل أيضاً آثار التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف والقيم النسبية للعملة الوطنية المختلفة. سنحلل تحديد أسعار الصرف لاحقاً في هذا الفصل.

الشكل (١٩-٢) يلخص نموذج الأموال القابلة للقرض لاقتصاد مغلق. التوازن يتوافق مع النقطة E، بمعدل فائدة ٤%، إذ يتقاطع عرض الأموال القابلة للقرض، المنحني S، مع الطلب على الأموال القابلة للقرض، المنحني D. ولكن إذا كانت التدفقات الرأسمالية الدولية ممكنة، فإن هذا الرسم البياني يتغير، وقد لا تكون E هي نقطة التوازن.

الشكل (١٩-٢): إعادة النظر في نموذج الصناديق القابلة للإقراض



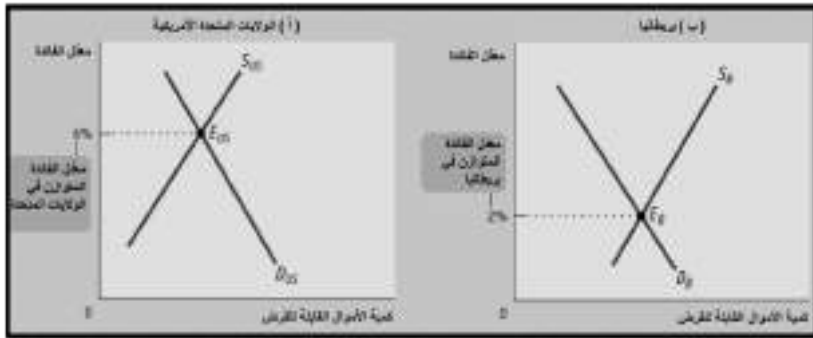
في الشكل (١٩-٢): وفقاً لنموذج الأموال القابلة للقرض لسعر الفائدة، يتم تحديد معدل فائدة التوازن من خلال تقاطع منحني عرض الأموال القابلة للقرض، S، ومنحني الطلب على الأموال القابلة للقرض، D. عند النقطة E، يكون معدل الفائدة المتوازن ٤ %.

يمكننا تحليل أسباب وتأثيرات التدفقات الرأسمالية الدولية باستخدام الشكل (١٩-٣)، والذي يضع مخططات سوق الأموال القابلة للقرض لدولتين جنباً إلى جنب. يوضح الشكل (١٩-٣) عالماً يتكون من دولتين فقط، الولايات المتحدة وبريطانيا. تُظهر اللوحة (أ) سوق الأموال القابلة للقرض في الولايات المتحدة، إذ يكون التوازن في غياب تدفقات رأس المال الدولية عند النقطة EUS بمعدل فائدة ٦%. وتُظهر اللوحة (ب) سوق الأموال القابلة للقرض في بريطانيا، إذ يكون التوازن في غياب تدفقات رأس المال الدولية عند النقطة EB بمعدل فائدة ٢%.

هل سيقى سعر الفائدة الفعلي في الولايات المتحدة عند ٦% وفي بريطانيا عند ٢%؟ ليس إذا كان من السهل على المقيمين البريطانيين تقديم قروض للأمريكيين. في هذه الحالة، سيرسل المقرضون البريطانيون، الذين اجتذبتهم أسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة، بعض أموالهم القابلة للقرض إلى الولايات المتحدة. سيؤدي تدفق رأس المال هذا إلى زيادة كمية الأموال القابلة للقرض المقدمة للمقترضين الأمريكيين، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، تدفق رأس المال هذا سيقبل

من كمية الأموال القابلة للقرض المقدمة للمقترضين البريطانيين، مما يرفع سعر الفائدة البريطاني. لذا، ستعمل تدفقات رأس المال الدولية على تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الأمريكية والبريطانية.

الشكل (١٩-٣): سوق الأموال القابلة للقرض في كلا البلدين



في الشكل (١٩-٣): نعرض هنا دولتين، الولايات المتحدة وبريطانيا، لكل منهما سوق أمواله القابلة للإقراض. معدل الفائدة المتوازن هو ٦% في سوق الولايات المتحدة، ولكن ٢% فقط في السوق البريطانية. هذا يولد حافزاً لتدفق رأس المال من بريطانيا إلى الولايات المتحدة.

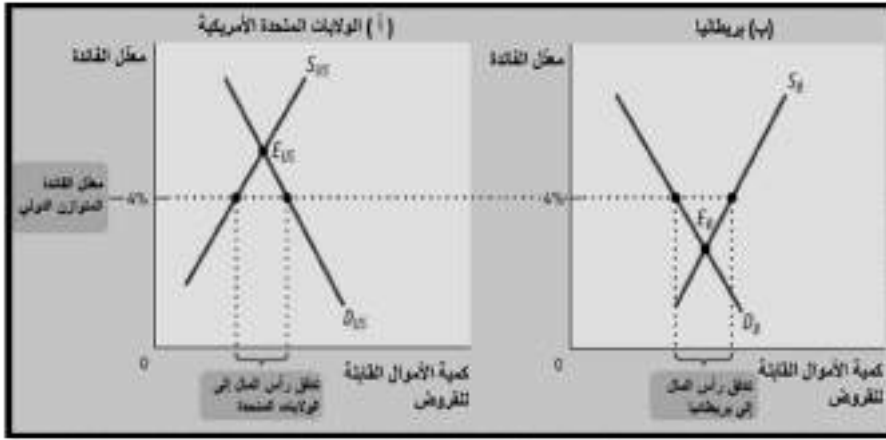
لنفترض كذلك أن المقترضين البريطانيين يعدّون قرضاً أمريكياً أمراً جيداً مثل قرض لأحد مواطنيهم، وأن المقترضين الأمريكيين يعدّون الدين لمقرض بريطاني أكثر تكلفة من ديون لمقرض أمريكي. في هذه الحالة، سيستمر تدفق الأموال من بريطانيا إلى الولايات المتحدة حتى يتم القضاء على الفجوة بين أسعار الفائدة الخاصة بهم. بمعنى آخر، عندما يعتقد سكان

البلدين أن الأصل الأجنبي جيد مثل الأصل المحلي، وأن المسؤولية الأجنبية جيدة مثل المسؤولية المحلية، فإن تدفقات رأس المال الدولية ستعادل أسعار الفائدة في البلدين.

يوضح الشكل ١٩-٤ التوازن الدولي في أسواق الأموال القابلة للقرض إذ يبلغ معدل الفائدة المتوازن ٤% في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. عند معدل الفائدة هذا، فإن كمية الأموال القابلة للقرض التي يطلبها المقترضون الأمريكيون تتجاوز كمية الأموال القابلة للقرض التي يقدمها المقترضون الأمريكيون. يتم سد هذه الفجوة من خلال الأموال "المستوردة" - تدفق رأس المال من بريطانيا.

في الوقت نفسه، فإن كمية الأموال القابلة للقرض التي يقدمها المقترضون البريطانيون أكبر من كمية الأموال القابلة للقرض التي يطلبها المقترضون البريطانيون. يتم "تصدير" هذا الفائض في شكل تدفق رأس المال إلى الخارج إلى الولايات المتحدة. يتسم السوقان بالتوازن عند معدل فائدة مشترك يبلغ ٤% وبمعدل الفائدة هذا، فإن الكمية الإجمالية للقروض التي يطلبها المقترضون عبر السوقين تساوي الكمية الإجمالية للقروض المقدمة من قبل المقترضين عبر السوقين. باختصار، التدفقات الدولية لرأس المال تشبه التدفقات الدولية للسلع والخدمات. يتحرك رأس المال من الأماكن التي سيكون فيها رخيصةً في غياب تدفقات رأس المال الدولية إلى الأماكن التي سيكون فيها مكلفاً في غياب مثل هذه التدفقات.

الشكل (١٩-٤): تدفقات رأس المال الدولية



في الشكل (١٩-٤): يقرض المقرضون البريطانيون المقترضين في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى تساوي أسعار الفائدة عند ٤% في كلا البلدين. بهذا المعدل يتجاوز الاقتراض الأمريكي الإقراض الأمريكي. يعوّض الفارق عن طريق تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة. في تلك الأثناء، تتجاوز الإقراض البريطاني الاقتراض البريطاني. الفائض هو تدفق رأس المال من بريطانيا.

المحددات الأساسية لتدفقات رأس المال الدولية

تساعدنا نسخة الاقتصاد المفتوح من نموذج الأموال القابلة للقروض على فهم تدفقات رأس المال الدولية من حيث العرض والطلب على الأموال. ولكن ما الذي يكمن وراء الاختلافات بين البلدان في العرض والطلب على الأموال؟ ولماذا في غياب تدفقات رأس المال الدولية تختلف

أسعار الفائدة دولياً، لينشأ حافزٌ لتدفقات رأس المال الدولية؟ الإجابة هي أن الاختلافات الدولية في الطلب على الأموال تعكس الاختلافات الأساسية في فرص الاستثمار. على وجه الخصوص، يميل البلد الذي يتمتع باقتصاد سريع النمو، مع تساوي الأشياء الأخرى، إلى توفير فرص استثمارية أكثر من دولة ذات اقتصاد ينمو ببطء، لذا فإن الاقتصادات سريعة النمو عادةً، حتى ولو لم تقدم دائماً عوائد أعلى للمستثمرين من الاقتصادات النامية ببطء في غياب تدفقات رأس المال. ونتيجة لذلك، يميل رأس المال إلى التدفق من الاقتصادات التي بطيئة النمو إلى الاقتصادات سريعة النمو.

المثال الكلاسيكي، الموصوف في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" التالي، هو تدفق رأس المال من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، من بين دول أخرى، بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤. خلال تلك الحقبة، كان الاقتصاد الأمريكي ينمو بسرعة مع زيادة السكان وانتشارهم غرباً ومع تحول الأمة إلى الصناعة. أدى هذا إلى زيادة الطلب على الإنفاق الاستثماري على السكك الحديدية والمصانع وما إلى ذلك. في هذه الأثناء، كان عدد سكان بريطانيا يتزايد ببطء أكبر، وكانت بالفعل صناعية، ولديها بالفعل شبكة سكة حديد تغطي البلاد. أدى هذا الأمر إلى ترك بريطانيا مع مدخرات إضافية، حيث تم إقراض الكثير منها للولايات المتحدة واقتصادات العالم الجديد الأخرى. الاختلافات الدولية في العرض على الأموال تعكس الاختلافات في المدخرات بين البلدان. قد تكون هذه نتيجة للاختلافات في معدلات الادخار الخاص، التي تختلف بشكل كبير بين البلدان. على سبيل

المثال، في عام ٢٠٠٢، كانت المدخرات الخاصة بـ ٦, ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان ولكن فقط بـ ٦, ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. قد تعكس أيضاً الاختلافات في المدخرات من قبل الحكومات. على وجه الخصوص، كما سناقش في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية، يمكن أن يؤدي عجز الميزانية الحكومية، الذي يقلل المدخرات الوطنية الإجمالية، إلى تدفقات رأس المال.

للعقول المتسائلة عجز مزدوج

في الثمانينيات، بدأت الولايات المتحدة في مواجهة عجز كبير في الميزانية وعجز كبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري؛ لبعض الوقت، كان هذان العجزان نفس الحجم تقريباً. وسرعان ما عُرفا باسم "العجز المزدوج".

لكن هل تم ربطهما؟ الإجابة: كانت حجة الربط على النحو التالي: يقلل عجز الميزانية المدخرات الوطنية الإجمالية.

يميل رأس المال إلى التدفق إلى البلدان ذات المدخرات المنخفضة، عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية. يقابل تدفقات رأس المال الداخلة دائماً عجزاً متساوياً في الحجم في ميزان المدفوعات في الحساب الجاري. لذلك

كانت هناك سلسلة من الروابط الاقتصادية من عجز الميزانية إلى عجز الحساب الجاري. حتى في ذلك الوقت، حذر الاقتصاديون من أن حقيقة عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري كانا بنفس الحجم تقريباً كان مصادفة إلى حد كبير، لأن هناك العديد من العوامل الأخرى إلى جانب عجز الميزانية التي تؤثر على التدفقات الرأسمالية الدولية. ونتيجة لذلك، لا توجد علاقة وثيقة بين حجم عجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات في الحساب الجاري. في الواقع، أحياناً يكون للرقمين إشارة معاكسة. تعاني اليابان عجزاً كبيراً في الميزانية، لكنها تدير فوائض كبيرة في حسابها الجاري. في أواخر التسعينيات، كان لدى الولايات المتحدة فائض في الميزانية لكنها كانت تعاني عجزاً كبيراً في حسابها الجاري. ومع ذلك، فإن مفهوم العجز المزدوج يبرز العلاقة بين المدخرات وتدفقات رأس المال الدولية. وظهر العجز المزدوج في الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٠.

حالة الاقتصاد في العمل

العصر الذهبي لتدفقات رأس المال

كثيراً ما يقال إن التكنولوجيا تقلص العالم. لقد وضعت الطائرات النفاثة معظم مدن العالم في غضون ساعات قليلة بعضها من بعض؛ الاتصالات الحديثة تنقل المعلومات على الفور حول العالم. لذلك قد تعتقد أن تدفقات رأس المال الدولي يجب أن تكون الآن أكبر من أي وقت مضى. ولكن إذا تم قياس تدفقات رأس المال كحصة من المدخرات والاستثمارات

العالمية، يتبين أن هذا الاعتقاد غير صحيح. سبق العصر الذهبي لتدفقات رأس المال الحرب العالمية الأولى، من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤.

توجهت هذه التدفقات الرأسمالية بشكل أساسي من الدول الأوروبية، ولا سيّما بريطانيا، إلى ما كان يُعرف آنذاك باسم "مناطق الاستيطان الأخير"، وهي البلدان التي كانت تجتذب أعداداً كبيرة من المهاجرين الأوروبيين. ومن بين أكبر المتلقين لتدفقات رأس المال كانت أستراليا والأرجنتين وكندا والولايات المتحدة. عكست التدفقات الرأسمالية الكبيرة الاختلافات في فرص الاستثمار.

بريطانيا، ذات الاقتصاد الصناعي الناضج مع الموارد الطبيعية المحدودة وعدد السكان المتزايد ببطء، قدّمت فرصاً محدودة نسبياً للاستثمار الجديد، ومناطق الاستيطان الأخيرة، ذات النمو السكاني السريع والموارد الطبيعية الوفيرة، قدمت للمستثمرين عائداً أعلى وجذبت تدفقات رأس المال.

تشير التقديرات إلى أنه خلال هذه الفترة، أرسلت بريطانيا نحو ٤٠% من مدخراتها إلى الخارج، إلى حد كبير لتمويل السكك الحديدية وغيرها من المشاريع الكبيرة. لا يوجد بلد يضاهاى هذا الرقم القياسي في العصر الحديث. لماذا لا نستطيع مضاهاة تدفقات رؤوس أموال أجداد أجدادنا؟ الإجابة أن الاقتصاديين ليسوا متأكدين تماماً، لكنهم أشاروا إلى سببين: قيود الهجرة والمخاطر السياسية. خلال العصر الذهبي لتدفقات رأس المال، كانت حركات رأس المال مكتملة لتحركات السكان، كان

المتلقون الكبار لرأس المال من أوروبا أيضاً في أماكن ينتقل إليها عدد كبير من الأوروبيين. كانت هذه التحركات السكانية على نطاق واسع ممكنة قبل الحرب العالمية الأولى بسبب وجود قيود قانونية قليلة على الهجرة. في عالم اليوم، على النقيض من ذلك، فإن الهجرة مقيدة بحواجز قانونية واسعة النطاق، كما يمكن لأي شخص يفكر في الانتقال إلى الولايات المتحدة أو أوروبا أن يتحدث عن ذلك. العامل الآخر الذي تغير هو الخطر السياسي. غالباً ما تجد الحكومات الحديثة من الاستثمار الأجنبي لأنها تخشى أن يؤدي ذلك إلى الحد من استقلاليتها الوطنية. وبسبب المخاوف السياسية أو الأمنية، تصادر الحكومات أحياناً ممتلكات أجنبية، وهو خطر يمنع المستثمرين من إرسال أكثر من حصة متواضعة نسبياً من ثروتهم إلى الخارج. في القرن التاسع عشر، كانت مثل هذه الإجراءات نادرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بعض الجهات الرئيسية للاستثمار كانت لا تزال مستعمرات أوروبية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الحكومات في تلك الأيام كانت لديها عادة إرسال قوات وزوارق حربية لفرض مزاعم مستثمريها.

مراجعة سريعة:

- حسابات ميزان المدفوعات تتبع المعاملات الدولية للبلد.
- هناك فرق رئيسي بين ميزان المدفوعات في الحساب الجاري، الذي يعدّ ميزان المدفوعات على السلع والخدمات أهم عنصر، وبين ميزان المدفوعات في الحساب المالي.

- يمكن نمذجة تدفقات رأس المال التي تشكل ميزان المدفوعات على الحساب المالي باستخدام نسخة دولية من نموذج الأموال القابلة للقرض، إذ يتحرك رأس المال لموازنة أسعار الفائدة عبر البلدان.
- تعكس الدوافع الكامنة وراء تدفقات رأس المال الاختلافات الدولية في سلوك الادخار وفرص الاستثمار.

تحقق من فهمك ١٩-١

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. أي من حسابات ميزان المدفوعات لها التأثيرات التالية؟
 - أ. تباع شركة Boeing، وهي شركة مقرها الولايات المتحدة، طائرة تم بناؤها حديثاً إلى الصين.
 - ب. يشتري المستثمرون الصينيون الأسهم في Boeing من الأمريكيين.
 - ج. شركة صينية تشتري طائرة مستعملة من الخطوط الجوية الأمريكية وتشحنها إلى الصين.
 - د. مستثمر صيني يمتلك عقارات في الولايات المتحدة يشتري نفائة أعمال أو نفائة خاصة، سيحتفظ بها في الولايات المتحدة حتى يتمكن من السفر في جميع أنحاء أمريكا.

٢. في خطاب تم تداوله على نطاق واسع، أعلن مسؤول في الاحتياطي الفيدرالي أن هناك "تخمة في المدخرات العالمية": المدخرات مرتفعة، وعوائد الاستثمار منخفضة، في بقية العالم. اشرح كيف ستؤثر هذه التخمة على الحساب المالي الأمريكي وأسعار الفائدة.

دور سعر الصرف

لقد رأينا للتو كيف أن الاختلافات في عرض الأموال القابلة للقرض من المدخرات، والطلب على الأموال القابلة للقرض من أجل الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى تدفقات رأس المال الدولية. لقد تعلمنا أيضاً أن ميزان مدفوعات البلد على الحساب الجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات في الحساب المالي يضاف إلى الصفر، يجب على البلد الذي يتلقى تدفقات رأس المال الصافي أن يواجه عجزاً مطابقاً في الحساب الجاري، ويجب على الدولة التي تولد صافي تدفقات رأس المال الخارجة أن تشغل فائض حساب جارٍ مطابق. أفضل وصف لسلوك الحساب المالي، الذي يعكس التدفقات الداخلة أو الخارجة من رأس المال، هو التوازن في سوق الأموال الدولية القابلة للقرض. في الوقت نفسه، يتم تحديد ميزان المدفوعات على السلع والخدمات، المكون الرئيسي للحساب الجاري، بقرارات في الأسواق الدولية للسلع والخدمات. بالتالي وبالنظر إلى أن الحساب المالي يعكس حركة رأس المال والحساب الجاري يعكس حركة السلع والخدمات، ما الذي يضمن أن ميزان المدفوعات سيتوازن حقاً؟ بمعنى ما الذي يضمن أن الحسابين يقابل

بعضها بعضاً بالفعل؟ يكمن الجواب في دور سعر الصرف الذي حُدِّدَ في سوق الصرف الأجنبي.

فهم أسعار الصرف

بشكل عام، يجب دفع ثمن السلع والخدمات والأصول المنتجة في بلد بعملة ذلك البلد. يجب دفع ثمن المنتجات الأمريكية بالدولار؛ ويجب دفع ثمن المنتجات الأوروبية باليورو؛ يجب دفع ثمن المنتجات اليابانية بالين. في بعض الأحيان، يقبل البائعون الدفع بالعملة الأجنبية، لكنهم سيتبادلون تلك العملة مقابل النقود المحلية. تتطلب المعاملات الدولية إذن سوقاً، سوق الصرف الأجنبي، يمكن من خلاله تبادل العملات بعضها مع بعض. يحدد هذا السوق أسعار الصرف والأسعار التي يتم تداول العملات بها. (سوق الصرف الأجنبي، في الواقع، لا يقع في أي مكان جغرافي واحد، بل هو سوق إلكتروني عالمي يستخدمه التجار حول العالم لشراء وبيع العملات).

* يتم تداول العملات في سوق الصرف الأجنبي.

* أسعار الصرف هي الأسعار التي يتم تداول العملات بها.

يوضح الجدول (١٩-٣) أسعار الصرف بين أهم ثلاث عملات في العالم اعتباراً من الساعة ٤:٢٥ مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة في ٢٢ آب ٢٠٠٥. ويظهر كل إدخال سعر العملة المذكورة في "الصف" مقابل العملة الموجودة في "العمود". على سبيل المثال، في ذلك الوقت، تم استبدال

دولار أمريكي واحد بمبلغ ٠,٨١٧٨ يورو، لذلك تطلب الأمر ٠,٨١٧٨ يورو لشراء دولار أمريكي واحد.

وبالمثل، تطلب الأمر ١,٢٢٢٨ دولار أمريكي لشراء يورو واحد. يعكس هذان الرقمان نفس سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي: $١,٢٢٢٨ / ٠,٨١٧٨ = ١$. هناك طريقتان لكتابة أي سعر صرف معين. في المثال السابق نقول: كان هناك ٠.٨١٧٨ يورو إلى دولار أمريكي واحد و ١,٢٢٢٨ دولار أمريكي إلى يورو واحد. ما هي الطريقة الصحيحة التي نستخدمها؟ الجواب أنه لا توجد قاعدة ثابتة.

يميل الناس في معظم البلدان إلى التعبير عن سعر الصرف بسعر الدولار مقابل العملة المحلية. ومع ذلك، فإن هذه القاعدة ليست عامة، وعادة ما يتم اقتباس سعر الدولار مقابل اليورو في كلا الاتجاهين. الشيء المهم هو التأكد من أننا نعرف أيهما نستخدمه.

الجدول (١٩-٣): أسعار الصرف في ٢٢ آب ٢٠٠٥ الساعة ٤:٢٥ مساءً.

اليورو	الين	الدولار	
٠,٨١٧٨	١٠٩,٧٠٥٠	١	سعر صرف دولار أمريكي واحد مقابل
٠,٠٠٧٤٥٤	١	٠,٠٠٩١١٥	سعر صرف ين واحد مقابل
١	١٣٤,١٤٧٣	١,٢٢٢٨	سعر صرف يورو واحد مقابل

* ترتفع العملة عندما تصبح أكثر قيمة من حيث العملات الأخرى.
* تنخفض العملة عندما تصبح العملة أقل قيمة من حيث العملات الأخرى.

عند مناقشة تحركات أسعار الصرف، يستخدم الاقتصاديون مصطلحات متخصصة لتجنب الالتباس. عندما تصبح العملة أكثر قيمة مقابل العملات الأخرى، يقول الاقتصاديون إنَّ العملة يرتفع ثمنها. وعندما تصبح العملة أقل قيمة مقابل العملات الأخرى، نقول إنَّ العملة ينخفض ثمنها. لنفترض، على سبيل المثال، أن قيمة يورو واحد انتقلت من دولار واحد إلى ١,٢٥ دولار، مما يعني أن قيمة دولار أمريكي واحد انتقلت من ١ يورو إلى ٠,٨ يورو (لأن $١ / ١,٢٥ = ٠,٨$). في هذه الحالة يمكننا القول إنَّ اليورو قد ارتفع الدولار الأمريكي قد انخفض. تؤثر التحركات في أسعار الصرف، عندما تكون أشياء أخرى متساوية، على الأسعار النسبية للسلع والخدمات والأصول في مختلف البلدان. لنفترض، على سبيل المثال، أن سعر الغرفة الفندقية الأمريكية هو ١٠٠ دولار أمريكي وسعر الغرفة الفندقية الفرنسية هو ١٠٠ يورو. إذا كان سعر الصرف هو يورو واحد = دولار أمريكي واحد، فإن هذه الغرف الفندقية لها نفس السعر.

إذا كان سعر الصرف ١,٢٥ يورو = دولار أمريكي واحد، فإن غرفة الفندق الفرنسية أرخص بنسبة ٢٠% من غرفة الفندق الأمريكية. إذا كان سعر الصرف ٠,٨٠ يورو = دولار أمريكي واحد، فإن غرفة الفندق

الفرنسية تكون أعلى بنسبة ٢٥% من غرفة الفندق الأمريكية. لكن ما الذي يحدد أسعار الصرف؟ الإجابة هي: العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

مخاطر:

أي طريق هو الصاعد؟

لنفترض أن أحدهم قال: "سعر الصرف في الولايات المتحدة في ارتفاع". ماذا يقصد ذلك الشخص؟ الإجابة: قصده غير واضح. في بعض الأحيان يتم قياس سعر الصرف على أنه سعر الدولار بالعملة الأجنبية، وأحياناً بسعر العملة الأجنبية مقابل الدولار. لذا فإن تصريح الشخص قد يعني أن الدولار إما ارتفع وإما أنه انخفض! يجب أن نكون حذرين بشكل خاص عند استخدام الإحصائيات المنشورة. تحدد معظم البلدان بخلاف الولايات المتحدة أسعار الصرف الخاصة بها من حيث سعر الدولار مقابل عملتها المحلية، على سبيل المثال، سيقول المسؤولون المكسيكيون إن سعر الصرف هو ١٠، أي ١٠ بيزو لكل دولار. لكن بريطانيا، لأسباب تاريخية، عادةً ما تحدد سعر الصرف الخاص بها في الاتجاه الآخر. الساعة ٤:٢٥ مساءً في ٢٢ آب ٢٠٠٥، كان ١ دولار أمريكي يساوي ٠,٥٥٥٣ جنيه إسترليني، و١ جنيه إسترليني يساوي ١.٨٠٠٩ دولار أمريكي. في كثير من الأحيان، يتم الإبلاغ عن هذا الرقم كسعر صرف ١,٨٠٠٩. في الواقع، وفي بعض الأحيان، يخرج الاقتصاديون والاستشاريون المحترفون أنفسهم

من خلال تحديد الاتجاه الذي يتحرك فيه الجنيه بشكل خاطئ! بالمناسبة، يتبع الأمريكيون عموماً خطى الدول الأخرى: نقول عادة أن سعر الصرف مقابل عملة المكسيك هو ١٠ بيزو لكل دولار، لكن سعر الصرف مقابل عملة بريطانيا هو ٨, ١ دولار لكل جنيه بريطاني. هذه القاعدة غير موثوقة. غالباً ما يتم تحديد أسعار الصرف مقابل اليورو في كلا الاتجاهين. من المهم دائماً التحقق قبل استخدام بيانات سعر الصرف: ما الطريقة التي يتم بها قياس سعر الصرف؟

سعر صرف التوازن

للتخيل، ومن أجل التبسيط، أنه لا يوجد سوى عملتين في العالم: الدولار الأمريكي واليورو. يأتي الأوروبيون الراغبون في شراء سلع وخدمات وأصول أمريكية إلى سوق الصرف الأجنبي، يريدون استبدال اليورو بالدولار، أي أن الأوروبيين يطالبون بالدولار الأمريكي من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثمّ يزودون هذا السوق باليورو. بينما يأتي الأمريكيون الراغبون في شراء سلع وخدمات وأصول أوروبية إلى سوق الصرف الأجنبي لتبادل الدولار الأمريكي باليورو. أي إنّ الأمريكيين يزودون سوق الصرف الأجنبي بالدولار الأمريكي، ومن ثمّ يطلبون اليورو من تلك السوق.

تدخل التحويلات الدولية ومدفوعات عامل دخل الإنتاج أيضاً في سوق الصرف الأجنبي، ولكن لتبسيط الأمور سنتجاهلها. يوضح الشكل

(١٩-٥) كيفية عمل سوق الصرف الأجنبي. كمية الدولارات المطلوبة والموردة بأي قيمة من اليورو، يظهر سعر صرف الدولار الأمريكي على المحور الأفقي، ويظهر سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على المحور العمودي. يلعب سعر الصرف نفس الدور الذي يلعبه سعر السلعة أو الخدمة في مخطط العرض والطلب العادي. يوضح الشكل منحنيين، منحني الطلب على الدولار الأمريكي ومنحني العرض للدولار الأمريكي. ينحدر منحني الطلب إلى أسفل: فكلما زادت كمية اليورو المطلوبة لشراء دولار، قل عدد الدولارات التي سيطلبها الأوروبيون.

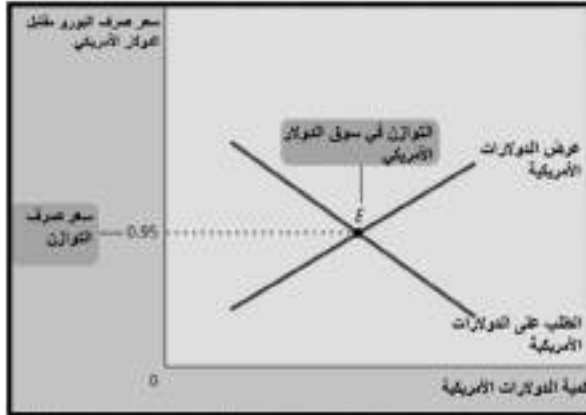
لفهم منحدرات هذه المنحنيات هو أن مستوى سعر الصرف يؤثر على الصادرات والواردات. عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما (تصبح أكثر قيمة)، تقل الصادرات وترتفع الواردات. عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما (تصبح أقل قيمة)، ترتفع الصادرات وتقل الواردات. لفهم سبب انحدار منحني الطلب على الدولار الأمريكي إلى أسفل، لنتذكر أن سعر الصرف، عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، يحدد أسعار السلع والخدمات والأصول الأمريكية بالنسبة إلى السلع والخدمات والأصول الأوروبية. إذا ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، فستصبح المنتجات الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للأوروبيين مقارنة بالسلع الأوروبية، لذلك سيشتري الأوروبيون أقل من بضائع الولايات المتحدة، وسيحصلون على دولارات أقل في سوق الصرف الأجنبي، من ثمّ تنخفض كمية الدولار الأمريكي المطلوبة مع ارتفاع كمية اليورو اللازم لشراء دولار أمريكي. إذا

انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، ستصبح المنتجات الأمريكية أرخص بالنسبة للأوروبيين.

ستكون استجابة الأوروبيين هي شراء المزيد من الولايات المتحدة والحصول على المزيد من الدولارات في سوق الصرف الأجنبي، من ثم ترتفع كمية الدولار الأمريكي المطلوبة مع انخفاض كمية اليورو المطلوبة لشراء دولار أمريكي. تشرح حجة مماثلة سبب انحدار منحني العرض بالدولار الأمريكي في الشكل (١٩-٥) إلى الأعلى: فكلما زادت كمية اليورو المطلوبة لشراء دولار أمريكي، زاد عدد الدولارات التي سيقدمها الأمريكيون.

من جديد، السبب هو تأثير سعر الصرف على الأسعار النسبية. إذا ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو، فإن المنتجات الأوروبية تبدو أرخص للأمريكيين، الذين سيطلبون بالمزيد منها. سيتطلب هذا من الأمريكيين تحويل المزيد من الدولارات إلى اليورو.

الشكل (١٩-٥): سوق سعر الصرف



في الشكل (١٩-٥): يطابق سوق الصرف الأجنبي الطلب على العملة من الأجانب الذين يرغبون في شراء السلع والخدمات والأصول المحلية مع توفير عملة من السكان المحليين الذين يرغبون في شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية. هنا يكون التوازن في سوق الدولار عند النقطة E، وهو ما يقابل سعر صرف متوازن قدره ٠,٩٥ يورو لكل دولار أمريكي واحد.

سعر الصرف المتوازن هو سعر الصرف الذي تكون عنده كمية الدولار الأمريكي المطلوبة في سوق الصرف الأجنبي مساوية لكمية الدولار الأمريكي المعروضة. في الشكل (١٩-٥)، يكون التوازن عند النقطة E، وسعر صرف التوازن ٠,٩٥، أي بسعر صرف قدره ٠,٩٥ يورو لكل دولار أمريكي واحد، تكون كمية الدولار الأمريكي المعروضة في سوق الصرف الأجنبي مساوية لكمية الدولار الأمريكي المطلوبة. ولفهم أهمية سعر الصرف المتوازن، من المفيد النظر في مثال رقمي لما يبدو عليه التوازن في سوق الصرف الأجنبي.

* سعر الصرف المتوازن هو سعر الصرف الذي تكون عنده كمية العملة المطلوبة في سوق الصرف الأجنبي مساوية للكمية المعروضة.

يظهر هذا المثال في الجدول (١٩-٤). (هذا جدول افتراضي ولا يقصد به مطابقة الأرقام الحقيقية.) يعرض الصف الأول المشتريات الأوروبية بالدولار الأمريكي، إما لشراء سلع وخدمات أمريكية وإما لشراء أصول أمريكية. يُظهر الصف الثاني مبيعات الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي، إما لشراء سلع وخدمات أوروبية وإما لشراء أصول أوروبية. عند سعر

الصرف المتوازن، فإن الكمية الإجمالية للدولار الأمريكي التي يرغب الأوروبيون في شرائها تساوي الكمية الإجمالية للدولار الأمريكي التي يرغب الأمريكيون في بيعها. لتذكر أن ميزان المدفوعات يقسم المعاملات الدولية إلى نوعين: ١ - يتم احتساب مشتريات ومبيعات السلع والخدمات في الحساب الجاري. (مرة أخرى، نترك التحويلات وعوامل الدخل لإبقاء الأمور بسيطة). ٢ - يتم احتساب مشتريات ومبيعات الأصول في الحساب المالي. عند سعر الصرف المتوازن، لدينا الحالة الموضحة في الجدول (١٩) - (٤): مجموع ميزان المدفوعات في الحساب الجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات في الحساب المالي هو صفر.

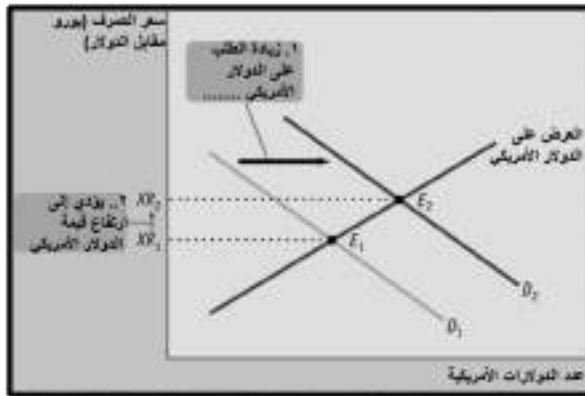
الجدول (١٩-٤): مثال افتراضي عن التوازن في سوق الصرف الأجنبي

المشتريات الأوروبية بالدولار الأمريكي (بالتريليون)	لشراء السلع والخدمات الأمريكية ١	إجمالي المشتريات بالدولار ٢
المبيعات الأمريكية بالدولار الأمريكي (بالتريليون)	لشراء الأصول الأوروبية ٠,٥	إجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي ٢
	ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب المالي: ٠,٥	ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب الجاري: ٠,٥ -

دعونا الآن نفكر بإيجاز في كيفية تأثير التحول في الطلب على الدولار الأمريكي على التوازن في سوق الصرف الأجنبي. لنفترض أنه لسبب ما، تدفقات رأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تزداد بسبب التغيير في تفضيلات المستثمرين الأوروبيين. تظهر التأثيرات في الشكل (١٩-٦).

يزداد الطلب على الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي حيث يقوم المستثمرون الأوروبيون بتحويل اليورو إلى دولارات لتمويل استثماراتهم الجديدة في الولايات المتحدة. ويظهر ذلك من خلال التحول في منحني الطلب من D_1 إلى D_2 . نتيجة لذلك، يرتفع الدولار الأمريكي: ترتفع كمية اليورو مقابل الدولار الأمريكي عند سعر الصرف المتوازن من X_1 إلى X_2 .

الشكل (١٩-٦): زيادة الطلب على الدولار الأمريكي



في الشكل (١٩-٦): قد تنجم زيادة الطلب على الدولار الأمريكي عن تغيير في تفضيلات المستثمرين الأوروبيين. ينتقل منحني الطلب على الدولار الأمريكي من D1 إلى D2. يرتفع العدد المتوازن من كمية اليورو مقابل كل دولار أمريكي، ترتفع قيمة الدولار. نتيجة لذلك، ينخفض ميزان المدفوعات على الحساب الجاري مع ارتفاع ميزان المدفوعات على الحساب المالي.

ما هي عواقب هذا التدفق المتزايد لرأس المال على ميزان المدفوعات؟ الإجابة: يجب أن تكون الكمية الإجمالية للدولار الأمريكي الموردة لسوق الصرف الأجنبي مساوية للكمية الإجمالية المطلوبة بالدولار الأمريكي، من ثم فإن زيادة تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة، زيادة في ميزان المدفوعات على الحساب المالي، يجب أن يقابلها انخفاض في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري. ما سبب تراجع ميزان المدفوعات على الحساب الجاري؟ الإجابة: ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. يؤدي ارتفاع كمية اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى شراء المزيد من السلع والخدمات الأوروبية ويدفع الأوروبيين لشراء عدد أقل من السلع والخدمات الأمريكية.

يوضح الجدول (١٩-٥) كيف يمكن أن يعمل هذا الأمر. يشتري الأوروبيون المزيد من الأصول الأمريكية، مما يزيد رصيد الحساب المالي من ٥,٠ إلى ١,٠. يقابل ذلك انخفاض في المشتريات الأوروبية للسلع والخدمات الأمريكية وزيادة في مشتريات الولايات المتحدة من السلع والخدمات الأوروبية، وكلاهما نتيجة لارتفاع قيمة الدولار، لذا فإن أي

تغيير في ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب المالي يولد رد فعل مساوياً ومعاكساً في ميزان المدفوعات في الحساب الجاري. تضمن التحركات في سعر الصرف أن التغييرات في الحساب المالي والحساب الجاري تعوض بعضها بعضاً.

الجدول (١٩-٥): آثار تدفقات رأس المال المتزايدة

المشتريات الأوروبية بالدولار الأمريكي (بالتريليون)	لشراء السلع والخدمات الأمريكية ٠,٧٥ (أقل ٠,٢٥)	لشراء الأصول الأمريكية ١,٥ (أعلى ٠,٥)	إجمالي المشتريات بالدولار ٢,٢٥
المبيعات الأمريكية بالدولار الأمريكي (بالتريليون)	لشراء السلع والخدمات الأوروبية ١,٧٥ (أعلى ٠,٢٥)	لشراء الأصول الأوروبية ٠,٥ / لا تغيير	إجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي ٢,٢٥
	ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب الجاري: ١ (أقل ٠,٥)	ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب المالي: ١ (أعلى ٠,٥)	

دعونا ندير هذه العملية بشكل عكسي بإيجاز. لنفترض أن هناك انخفاضاً في تدفقات رأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة، مرة أخرى بسبب تغيير في تفضيلات المستثمرين الأوروبيين. ينخفض الطلب على الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي، وتنخفض قيمة الدولار، تنخفض قيمة اليورو لكل دولار أمريكي عند سعر صرف التوازن. هذا

يقود الأمريكيين إلى شراء منتجات أوروبية أقل والأوروبيين لشراء المزيد من المنتجات الأمريكية في النهاية، يؤدي هذا إلى زيادة في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة على الحساب الجاري. لذا فإن الانخفاض في تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة يؤدي إلى ضعف الدولار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة صافي الصادرات الأمريكية.

التضخم وأسعار الصرف الحقيقية

في عام ١٩٩٢، تم استبدال دولار أمريكي واحد، وسطياً، بـ ٣,١ بيزو مكسيكي. بحلول عام ٢٠٠٣، انخفض البيزو مقابل الدولار بأكثر من الثلثين، بمتوسط سعر صرف في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٠,٨ بيزو لكل دولار. هل أصبحت المنتجات المكسيكية أيضاً أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات الأمريكية خلال فترة ١١ عاماً؟ هل انخفض سعر المنتجات المكسيكية بالدولار الأمريكي أيضاً بمقدار الثلثين؟ الإجابة هي: لا، لأن معدل التضخم في المكسيك أعلى بكثير من معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. في الواقع، تغير السعر النسبي للمنتجات الأمريكية والمكسيكية قليلاً بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٣، على الرغم من تغير سعر الصرف كثيراً. لمراعاة آثار الاختلافات في معدلات التضخم، يحسب الاقتصاديون أسعار الصرف الحقيقية وأسعار الصرف المعدلة للاختلافات الدولية في مستويات الأسعار الإجمالية. لنفترض أن سعر الصرف الذي

نبحث عنه هو عدد البيزو المكسيكي لكل دولار أمريكي. لدينا PUS و PMex، مؤشران لمستويات الأسعار الإجمالية في الولايات المتحدة والمكسيك، على التوالي.

* أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار الصرف المعدلة للاختلافات الدولية في مستويات الأسعار الإجمالية.

يُحدّد سعر الصرف الحقيقي بين البيزو المكسيكي والدولار الأمريكي على نحو المعادلة (١٩-٤): سعر الصرف الحقيقي = البيزو مقابل الدولار $\times (PMex / PUS)$. لتمييزه عن سعر الصرف الحقيقي، فإن سعر الصرف غير المعدل لمستويات الأسعار الإجمالية يسمى أحياناً سعر الصرف الاسمي. لفهم أهمية الاختلاف بين أسعار الصرف الحقيقية والاسمية، لننظر في المثال التالي: لنفترض أن البيزو المكسيكي قد انخفض مقابل الدولار الأمريكي، إذ ارتفع سعر الصرف من ١٠ بيزو لكل دولار أمريكي إلى ١٥ بيزو لكل دولار أمريكي، وهو تغيير بنسبة ٥٠%. لكن لنفترض أنه في نفس الوقت، ارتفع سعر كل شيء في المكسيك، مقيساً بالبيزو، بنسبة ٥٠%، بحيث يرتفع مؤشر الأسعار المكسيكي من ١٠٠ إلى ١٥٠.

وفي الوقت نفسه، لنفترض أنه لا يوجد تغيير في الأسعار الأمريكية، بحيث يظل مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة عند ١٠٠. سعر الصرف الحقيقي الأولي هو: بيزو لكل دولار $\times (PMex) / PUS = 100 / 100 \times 10 = 10$.

بعد انخفاض قيمة البيزو وارتفاع مستوى الأسعار المكسيكية، يكون
سعر الصرف الحقيقي: بيزو لكل دولار $x (PUS) / (PMex) =$
 $150/100 \times 10 = 1.5$.

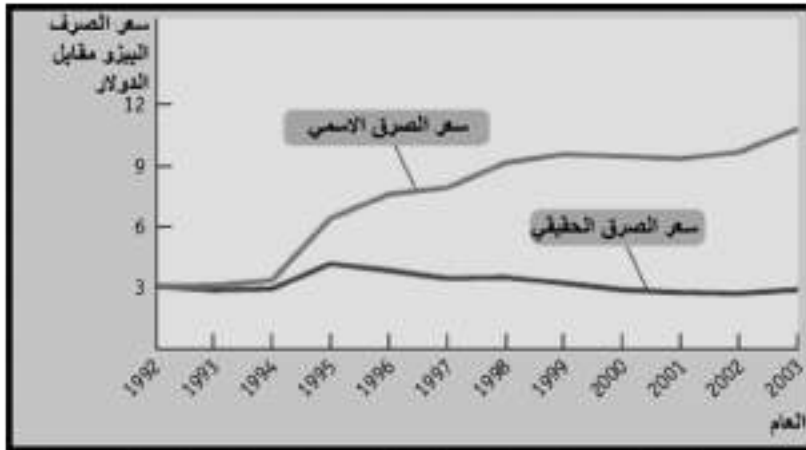
في هذا المثال، انخفضت قيمة البيزو بشكل كبير مقابل الدولار
الأمريكي، ولكن لم يتغير سعر الصرف الحقيقي بين البيزو والدولار
الأمريكي على الإطلاق. لأن البيزو الحقيقي، وسعر صرف الدولار لم
يتغيراً، لن يكون للانخفاض الاسمي للبيزو مقابل الدولار الأمريكي أي
تأثير على كمية السلع والخدمات التي تصدرها المكسيك إلى الولايات
المتحدة أو على كمية السلع والخدمات التي تستوردها المكسيك من
الولايات المتحدة الأمريكية. لمعرفة السبب، لنفكر مرة أخرى في مثال غرفة
الفندق. لنفترض أن هذه الغرفة تكلف مبدئياً 1000 بيزو في الليلة، أي
100 دولار عندما يكون سعر الصرف 10 بيزو مقابل دولار واحد.

بعد ارتفاع كل من الأسعار المكسيكية والبيزو مقابل الدولار بنسبة
50%، تبلغ تكلفة غرفة الفندق 1500 بيزو في الليلة، لكن 1500 بيزو
مقسومة على 15 بيزو لكل دولار هي 100 دولار، لذلك لا تزال تكلفة
غرفة الفندق المكسيكية 100 دولار. نتيجة لذلك، لن يكون لدى السائح
الأمريكي الذي يفكر في القيام برحلة إلى المكسيك أي سبب لتغيير خطته.
ينطبق الشيء نفسه على جميع السلع والخدمات التي تدخل في التجارة:
فالحساب الجاري يستجيب فقط للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي، وليس
سعر الصرف الاسمي. تصبح منتجات بلد ما أرخص للأجانب فقط عندما

تنخفض قيمة عملة ذلك البلد بالقيمة الحقيقية، وتصبح هذه المنتجات أكثر تكلفة للأجانب فقط عندما ترتفع قيمة العملة بالقيمة الحقيقية. نتيجة لذلك، يركز الاقتصاديون الذين يجللون تحركات الصادرات والواردات من السلع والخدمات على سعر الصرف الحقيقي، وليس سعر الصرف الاسمي. يوضح الشكل (٧-١٩) مدى أهمية التمييز بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. يوضح السطر المسمى "سعر الصرف الاسمي" كمية البيزو اللازمة لشراء دولار أمريكي من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٣.

الشكل (٧-١٩): أسعار الصرف الحقيقية مقابل أسعار الصرف الاسمية،

٢٠٠٣-١٩٩٢



في الشكل (٧-١٩): بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٣، تضاعف سعر الدولار مقابل البيزو المكسيكي ثلاث مرات. لكن ولأن المكسيك لديها تضخم أعلى من الولايات المتحدة، فإن سعر الصرف الحقيقي، الذي

يقيس السعر النسبي للسلع والخدمات المكسيكية، انتهى به الأمر تقريباً حيث بدأ.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كتاب حقائق العالم ٢٠٠٥

كما نرى، انخفض البيزو بشكل كبير خلال تلك الفترة. لكن السطر المسمى "سعر الصرف الحقيقي" يوضح سعر الصرف الحقيقي: تم حسابه باستخدام المعادلة (١٩-٤)، حيث تم تحديد مؤشرات الأسعار لكل من المكسيك والولايات المتحدة بحيث كان عام ١٩٩٢ = ١٠٠. بالقيمة الحقيقية، انخفض البيزو بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، ولكن ليس بقدر الانخفاض الاسمي تقريباً. يعود سعر صرف البيزو الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي إلى حيث بدأ مع نهاية الفترة.

تعادل القوة الشرائية

تُعرف الأداة المفيدة لتحليل أسعار الصرف، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم سعر الصرف الحقيقي، باسم تعادل القوة الشرائية. تعادل القوة الشرائية بين عمليتي البلدين هو سعر الصرف الاسمي الذي تكلف به سلة سلع وخدمات معينة نفس المبلغ في كل بلد.

* تعادل القوة الشرائية بين عمليتي البلدين هو سعر الصرف الاسمي الذي تكلف به سلة سلع وخدمات معينة نفس المبلغ في كل بلد.

لنفترض، على سبيل المثال، أن سلة السلع والخدمات التي تكلف ١٠٠ دولار في الولايات المتحدة تكلف ١٠٠٠ بيزو في المكسيك، من ثم

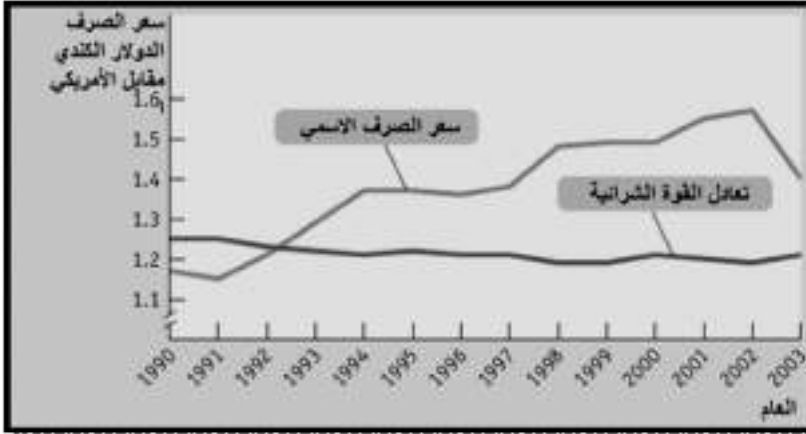
يكون تعادل القوة الشرائية هو ١٠ بيزو لكل دولار أمريكي، أي عند سعر الصرف هذا، ١٠٠٠ بيزو = ١٠٠ دولار، ومن ثم فإن سلة السوق تكلف نفس المبلغ في كلا البلدين. عادةً ما يتم إجراء حسابات تعادلات القوة الشرائية من خلال تقدير تكلفة شراء سلال سوق واسعة تحتوي على العديد من السلع والخدمات، كل شيء بدءاً من السيارات ومحلات البقالة إلى الإسكان والمكالمات الهاتفية. ولكن كما سنشرح في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية، تنشر مجلة "The Economist" مرة في السنة قائمة بتعادل القوة الشرائية بناءً على تكلفة شراء سلة سوق تحتوي على عنصر واحد فقط وهو بيغ ماك ماكدونالدز. تختلف أسعار الصرف الاسمية دائماً تقريباً عن تعادل القوة الشرائية. بعض هذه الاختلافات منهجية، وبشكل عام، تكون الأسعار أقل في البلدان الفقيرة منها في البلدان الغنية لأن الخدمات تميل إلى أن تكون أرخص في البلدان الفقيرة. لكن حتى بين البلدان التي لها نفس مستوى التنمية الاقتصادية تقريباً، تختلف أسعار الصرف الاسمية كثيراً عن تعادل القوة الشرائية. يوضح الشكل (١٩-٨) سعر الصرف الاسمي بين الدولار الكندي والدولار الأمريكي، مقاساً بعدد الدولارات الكندية لكل دولار أمريكي واحد، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، بالإضافة لتقدير سعر صرف تعادل القوة الشرائية بين الولايات المتحدة وكندا خلال نفس الفترة.

لم يتغير تعادل القوة الشرائية كثيراً خلال الفترة بأكملها لأن الولايات المتحدة وكندا كان لهما نفس معدل التضخم تقريباً. ولكن في بداية الفترة،

كان سعر الصرف الاسمي أقل من تعادل القوة الشرائية، لذا فإن سلة السوق كانت أعلى في كندا منها في الولايات المتحدة.

الشكل (١٩-٨): تعادل القوة الشرائية مقابل سعر الصرف الاسمي

٢٠٠٣-١٩٩٠



في الشكل (١٩-٨): لم يتغير تعادل القوة الشرائية بين الولايات المتحدة وكندا، سعر الصرف الذي ستكلف به سلة من السلع والخدمات نفس المبلغ في كلا البلدين، قليلاً جداً خلال الفترة الموضحة، حيث ظل بالقرب من ١,٢ دولار كندي لكل دولار أمريكي. لكن تقلّب سعر الصرف الاسمي على نطاق واسع.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كتاب حقائق العالم ٢٠٠٥.

بحلول عام ٢٠٠٢، كان سعر الصرف الاسمي أعلى بكثير من تعادل القوة الشرائية، لذلك كانت سلة السوق في كندا أرخص بكثير من السلة في

الولايات المتحدة. ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن تعادلات القوة الشرائية جيدة جداً في التنبؤ بالتغيرات الفعلية في أسعار الصرف الاسمية.

بشكل خاص أكثر، تميل أسعار الصرف الاسمية بين البلدان ذات المستويات المماثلة من التنمية الاقتصادية إلى التقلب حول المستويات التي تؤدي إلى تكاليف مماثلة لسلة سوق معينة. في الواقع، بحلول تموز ٢٠٠٥، كان سعر الصرف الاسمي بين الولايات المتحدة وكندا ١.٢٢ دولار كندي لكل ١ دولار أمريكي، فقط حول تعادل القوة الشرائية.

للعقول المتسائلة برغر نومكس

لنتذكر قبل البدء بهذه الفقرة أن بيغ ماك هي شطيرة هامبرغر كبيرة الحجم تصنعها سلسلة مطاعم ماكدونالدز. لعدد من السنوات، أنتجت المجلة البريطانية "The Economist" مقارنة سنوية للتكلفة في بلدان مختلفة لعنصر استهلاك معين موجود في جميع أنحاء العالم، ماكدونالدز بيغ ماك. تضع المجلة سعر بيغ ماك بالعملة المحلية، ثم تحسب رقمين: سعر بيغ ماك بالدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف السائد، وسعر الصرف الذي

يتساوى عنده سعر بيغ ماك مع السعر الأمريكي. إذا تم الاحتفاظ بتبادل القوة الشرائية لبيغ ماك، فسيكون سعرها بالدولار هو نفسه في كل مكان. إذا كان تعادل القوة الشرائية نظرية جيدة على المدى الطويل، فإن سعر الصرف الذي يتطابق عنده سعر بيغ ماك مع سعر الولايات المتحدة يجب أن يقدم بعض الإرشادات حول المكان الذي سينتهي به سعر الصرف في النهاية. في إصدار أيار ٢٠٠٤ من مؤشر بيغ ماك، كانت هناك بعض الاختلافات الواسعة في سعر الدولار لبيغ ماك. في الولايات المتحدة، كان السعر ٢,٩٠ دولار. في الصين، عند سعر الصرف الرسمي تكلف بيغ ماك ١,٢٦ دولار فقط. في الدنمارك، كان السعر ٤,٤٦ دولار.

اقترح مؤشر بيغ ماك أن اليورو سينخفض في النهاية مقابل الدولار: كان سعر صرف تعادل القوة الشرائية ١,٠٦ دولار لكل ١ يورو مقابل سعر صرف فعلي في السوق يبلغ ١,٢٤ دولار. من ناحية أخرى، بدأ الين أقل من قيمته الحقيقية: عند تعادل القوة الشرائية للهامبرغر، فإن سعر الين مقابل الدولار سيكون ٩٠,٣ ين، في حين يكون سعر الصرف الفعلي في السوق البالغ ١٠٨ ين مقابل الدولار. تتطلب الدراسات الاقتصادية الجادة لتبادل القوة الشرائية بيانات عن أسعار العديد من السلع والخدمات. ومع ذلك، اتضح أن تقديرات تعادل القوة الشرائية المستندة إلى مؤشر بيغ ماك لا تختلف عادةً عن المقاييس الأكثر تفصيلاً. يبدو أن الوجدات السريعة تقدم بحثاً سريعاً جيداً.



لكن كم من المال أحتاج لاستبداله إذا كنت أرغب في شراء الغداء؟

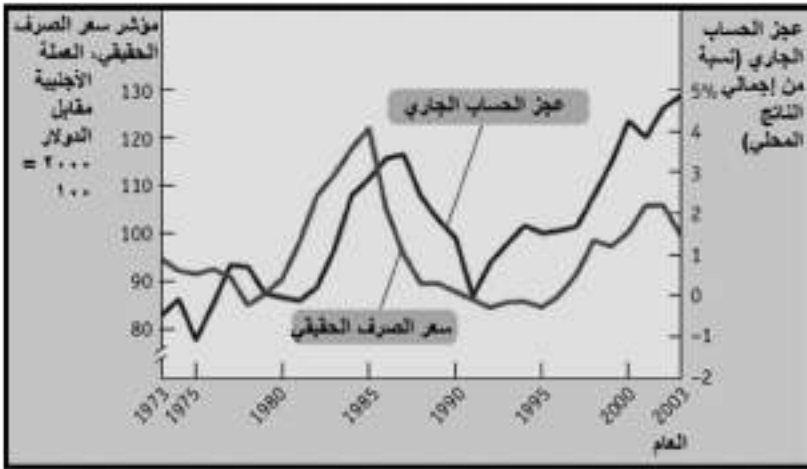
حالة الاقتصاد في العمل

الدولار والعجز

كما رأينا، يؤثر مستوى سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات. عندما تخضع عملة الدولة لارتفاع حقيقي بالقيمة، تنخفض الصادرات وترتفع الواردات. عندما تتعرض عملة بلد ما لانخفاض حقيقي في القيمة، ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات. وكما ذكرنا للتو، فإن الحساب الجاري يستجيب للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي، وليس سعر الصرف الاسمي. في الواقع، العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري واضحة في بيانات الولايات المتحدة، كما هو موضح في الشكل (١٩-٩)، ونرى في الشكل أن الخط المسمى "سعر الصرف الحقيقي" هو مؤشر لقيمة الدولار الأمريكي من حيث سلة من العملات الأجنبية، معدلة للاختلافات في مستويات الأسعار الإجمالية. يتم قياس

سعر الصرف الحقيقي على المحور الأيسر ويتم التعبير عنه بوحدات العملة الأجنبية مقابل الدولار الواحد. هذا يعني أنه عندما يخضع الدولار لارتفاع حقيقي بالقيمة، يتحرك الخط لأعلى: يتطلب الأمر المزيد من وحدات العملة الأجنبية لشراء دولار. على العكس من ذلك، عندما يتعرض الدولار إلى انخفاض حقيقي بالقيمة، يتحرك الخط إلى أسفل: يتطلب الأمر وحدات أقل من العملة الأجنبية لشراء دولار.

الشكل (١٩-٩): الدولار وعجز الحساب الجاري ١٩٧٣ - ٢٠٠٣



في الشكل (١٩-٩): لقد اتبع ميزان المدفوعات الأمريكي على الحساب الجاري عموماً تحركات سعر الصرف الحقيقي. نقارن هنا سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات الأجنبية مع عجز الحساب الجاري، مُقيساً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. نلاحظ كيف تبع الارتفاع الكبير في قيمة الدولار الأمريكي

وانخفاض قيمته في الثمانينيات، مع تأخر، ارتفاعاً وانخفاضاً كبيران في عجز الحساب الجاري.

المصدر: توقعات اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمثل السطر المسمى "عجز الحساب الجاري" عجز الحساب الجاري الأمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم قياسه على المحور الأيمن. ولأنه يظهر العجز، فإنه يرتفع عندما تنخفض الصادرات أو ترتفع الواردات، وينخفض عندما ترتفع الصادرات أو تنخفض الواردات. في الثمانينيات، كانت هناك علاقة واضحة تماماً بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري. على أساس حقيقي، ارتفعت قيمة الدولار بشكل كبير في النصف الأول من الثمانينيات.

مع قليل من التأخير، أدى ذلك إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، مما أدى بدوره إلى دخول الحساب الجاري في حالة العجز. (لم نشدد على التأخر في تأثير سعر الصرف، لكن التجربة تظهر أن الأمر يستغرق وقتاً للمصدرين والمستوردين للاستجابة لتغيرات سعر الصرف). عندما انخفض الدولار مرة أخرى، حدث عجز الحساب الجاري أيضاً.

ارتفع كل من الدولار وعجز الحساب الجاري مرة أخرى في أواخر التسعينيات. لم تكن الزيادة الحقيقية في الدولار كبيرة مثل تلك التي حدثت في الثمانينيات، ولكن عجز الحساب الجاري نما بشكل أكبر. ربما أدى هذا إلى عوامل أخرى، مثل النمو السريع للصناعات التصديرية في الصين. ومع

ذلك، فإن الصورة العامة تؤكد بقوة فكرة أن التغيرات في سعر الصرف الحقيقي لها تأثير قوي على ميزان الحساب الجاري.

مراجعة سريعة:

- يتم تداول العملات في سوق الصرف الأجنبي الذي يحدد أسعار الصرف.
- يمكن قياس أسعار الصرف بطريقتين. لتفادي الالتباس، يقول الاقتصاديون إن العملة ترتفع أو تنخفض. يتطابق سعر صرف التوازن مع العرض والطلب على العملات في سوق الصرف الأجنبي.
- لمراعاة الفروق في مستويات الأسعار الوطنية، يحسب الاقتصاديون أسعار الصرف الحقيقية.
- تشير تعادلات القوة الشرائية إلى أسعار الصرف الاسمية التي تعادل سعر سلة السوق.

تحقق من فهمك ١٩-٢

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. تكتشف المكسيك احتياطات ضخمة من النفط، وتبدأ في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة. صف كيف سيؤثر ذلك على ما يلي:
أ. سعر الصرف الاسمي للبيزو مقابل الدولار الأمريكي.

ب. الصادرات المكسيكية من السلع والخدمات الأخرى.

ج. الواردات المكسيكية من السلع والخدمات.

٢. سلة السلع والخدمات التي تكلف ١٠٠ دولار في الولايات المتحدة تكلف ٨٠٠ بيزو في المكسيك، وسعر الصرف الاسمي الحالي هو ١٠ بيزو لكل دولار أمريكي. على مدى السنوات الخمس المقبلة، ارتفعت تكلفة سلة السوق هذه إلى ١٢٠ دولاراً في الولايات المتحدة و ١٢٠٠ بيزو في المكسيك، على الرغم من أن سعر الصرف الاسمي ظل عند ١٠ بيزو لكل دولار أمريكي. احسب الآتي:

أ. سعر الصرف الحقيقي الآن وبعد خمس سنوات من الآن، إذا كان مؤشر الأسعار اليوم في كلا البلدين هو ١٠٠.

ب. تعادل القوة الشرائية اليوم وبعد خمس سنوات من الآن.

سياسة سعر الصرف

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي، مثل الأسعار الأخرى، من خلال العرض والطلب. على عكس سعر القمح أو النفط، فإن سعر الصرف هو سعر أموال الدولة (من حيث أموال بلد آخر). المال ليس سلعة أو خدمة ينتجها القطاع الخاص، إنما هو أحد الأصول التي يتم تحديد كميتها بواسطة سياسة الحكومة. نتيجة لذلك، تتمتع الحكومات بسلطة أكبر بكثير للتأثير على أسعار الصرف الاسمية مما تمتلكه للتأثير على الأسعار العادية. سعر

الصرف الاسمي هو سعر مهم للغاية للعديد من البلدان، سعر الصرف يحدد سعر الواردات، ويحدد سعر الصادرات، وفي الاقتصادات التي تشكل فيها الصادرات والواردات نسباً مئوية كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، يمكن أن يكون لتحركات سعر الصرف آثار كبيرة على الإنتاج الإجمالي ومستوى السعر الإجمالي. ماذا تفعل الحكومات بسلطتها للتأثير على هذا السعر المهم؟ الإجابة هي: يعتمد على أمور أخرى. في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة، تبنت الحكومات مجموعة متنوعة من أنظمة أسعار الصرف. لتحدث عن هذه الأنظمة، وكيف تُفرض، وكيف تختار الحكومات النظام.

(من الآن فصاعداً، سنستخدم الاتفاقية التي نعني بها سعر الصرف الاسمي عندما نشير إلى سعر الصرف).

أنظمة سعر الصرف

نظام سعر الصرف هو قاعدة تحكم السياسة تجاه سعر الصرف. هناك نوعان رئيسيان من نظام سعر الصرف. لدى الدولة سعر صرف ثابت عندما تحتفظ الحكومة بسعر الصرف مقابل بعض العملات الأخرى عند أو بالقرب من هدف معين. مثلاً، هونغ كونغ لديها سياسة رسمية لتحديد سعر الصرف ٧.٤ دولار هونغ كونغ لكل ١ دولار أمريكي. الدولة لديها سعر صرف عائم عندما تسمح الحكومة لسعر الصرف بالذهاب أينما يتجه السوق. هذه هي السياسة التي تتبعها بريطانيا وكندا والولايات المتحدة.

* نظام سعر الصرف هو قاعدة تحكم السياسة تجاه سعر الصرف.

* لدى الدولة سعر صرف ثابت عندما تحتفظ الحكومة بسعر الصرف مقابل بعض العملات الأخرى عند أو بالقرب من هدف معين.

* لدى الدولة سعر صرف عائم عندما تسمح الحكومة لسعر الصرف بالذهاب أينما يأخذه السوق.

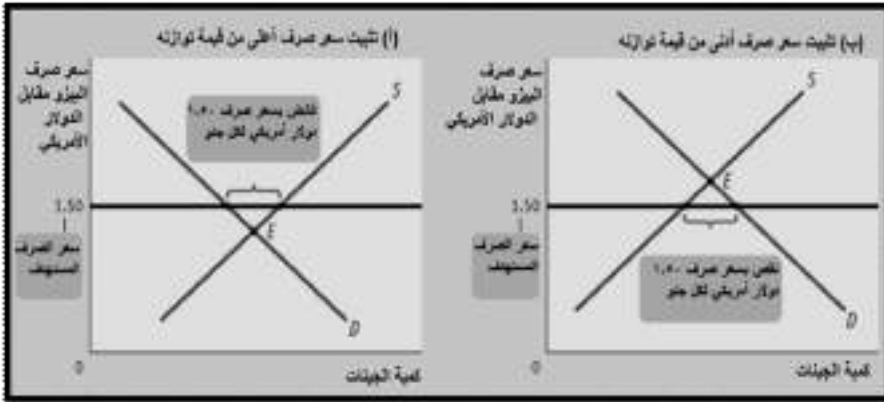
أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف العائمة ليست الاحتمالات الوحيدة. في أوقات مختلفة، تبنت البلدان سياسات حل وسط تقع في مكان ما بين أسعار الصرف الثابتة والعائمة. تشمل هذه أسعار الصرف الثابتة في أي وقت ولكن يتم تعديلها بشكل متكرر، وأسعار الصرف غير الثابتة ولكن "تديرها" الحكومة لتجنب التقلبات الواسعة، وأسعار الصرف التي تطفو داخل "منطقة مستهدفة" لكن ممنوع مغادرة تلك المنطقة. ومع ذلك، سنركز في هذا الكتاب على نظامي سعر الصرف الرئيسيين، والسؤال المباشر حول سعر الصرف الثابت هو كيف يمكن للحكومات تثبيت سعر الصرف عندما يتم تحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب.

كيف يمكن تثبيت سعر الصرف؟

لفهم كيف يمكن لدولة ما إن تثبت سعر صرفها، لنفكر في دولة افتراضية، جينوفيا، التي قررت لسبب ما تثبيت قيمة عملتها الجنو عند ١,٥٠ دولار أمريكي. تكمن المشكلة الواضحة في أن ١,٥٠ دولار قد لا يكون سعر الصرف المتوازن في سوق الصرف الأجنبي، فقد يكون سعر التوازن إما أعلى وإما أقل من سعر الصرف المستهدف. يوضح الشكل

(١٩-١٠) سوق الصرف الأجنبي للجينات، مع كميات الجينات المعروضة والمطلوبة على المحور الأفقي وسعر صرف الجنو، مقيسة بالدولار الأمريكي لكل جنو، على المحور العمودي. توضح اللوحة (أ) الحالة التي تكون فيها قيمة توازن الجنو أقل من سعر الصرف المستهدف. توضح اللوحة (ب) الحالة التي تكون فيها قيمة توازن الجنو أعلى من سعر الصرف المستهدف. لنضع في اعتبارنا أولاً الحالة التي تكون فيها قيمة التوازن للجنو أقل من سعر الصرف المستهدف. كما توضح اللوحة (أ) من الشكل (١٩-١٠)، عند سعر الصرف المستهدف، يوجد فائض من الجينات في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي عادةً إلى انخفاض قيمة الجنو. كيف يمكن لحكومة جينوفيا أن تدعم قيمة الجنو لتحافظ على المعدل الذي تريده؟ هناك ثلاث إجابات محتملة، تم استخدامها جميعها من قبل الحكومات في مرحلة ما.

الشكل (١٩-١٠): التدخل في سوق الصرف



في الشكل (١٩-١٠): في كلتا اللوحتين، تحاول الدولة الخيالية جينوفيا الحفاظ على قيمة عملتها، الجنو، ثابتة عند ١,٥٠ دولار أمريكي. في اللوحة (أ)، يوجد فائض من الجينات في سوق الصرف الأجنبي. لمنع الجنو من السقوط، يمكن لحكومة جينوفيا أن تشتري الجينات وتبيع الدولار الأمريكي.

في اللوحة (ب)، هناك نقص في الجينات. لمنع الجينات من الارتفاع، يمكن لحكومة جينوفيا بيع الجينات وشراء الدولار الأمريكي.

* المشتريات الحكومية أو مبيعات العملات في سوق الصرف الأجنبي هي تدخل في سوق الصرف.

* احتياطات العملات الأجنبية هي مخزون من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها الحكومات لشراء عملتها الخاصة في سوق الصرف الأجنبي.

إحدى الطرق التي يمكن أن تدعم بها حكومة جينوفيا عملة الجنو هي "امتصاص" الفائض من الجينات عن طريق شراء عملتها الخاصة في سوق الصرف الأجنبي. تسمى المشتريات الحكومية أو مبيعات العملات في سوق الصرف الأجنبي تدخل سوق الصرف. لشراء الجينات من سوق الصرف الأجنبي، بالطبع، يجب أن تمتلك حكومة جينوفيا دولارات أمريكية لاستبدالها بالجينات. في الواقع، تحتفظ معظم البلدان باحتياطات من العملات الأجنبية، ومخزونات من العملات الأجنبية (عادةً بالدولار

الأمريكي أو اليورو) يمكن استخدامها لشراء عملتها الخاصة لدعم سعرها. ذكرنا سابقاً في الفصل أن جزءاً مهماً من تدفقات رأس المال الدولية هو نتيجة شراء وبيع الأصول الأجنبية من قبل الحكومات والبنوك المركزية. الآن يمكننا أن نرى لماذا تبيع الحكومات الأصول الأجنبية، فهي تدعم عملتها من خلال التدخل في سوق الصرف. كما سنرى بعد قليل، يجب على الحكومات التي تحافظ على انخفاض قيمة عملتها من خلال التدخل في سوق الصرف شراء الأصول الأجنبية. أولاً، نتحدث عن الطرق الأخرى التي تحدد بها الحكومات أسعار الصرف. كبديل للتدخل في سوق الصرف، يمكن لحكومة جينوفيا أن تحاول تغيير منحنيات العرض والطلب للجنو في سوق الصرف الأجنبي. عادةً ما تفعل الحكومات ذلك عن طريق تغيير السياسة النقدية.

على سبيل المثال، لدعم الجنو، يمكن للبنك المركزي في جينوفيا رفع سعر الفائدة. سيؤدي هذا إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى جينوفيا، مما يزيد من الطلب على الجينات، وفي نفس الوقت يقلل من تدفقات رأس المال من جينوفيا، مما يقلل من المعروض من الجينات. إذن، إذا تساوت الأمور الأخرى، فإن زيادة سعر الفائدة في بلد ما ستزيد من قيمة عملتها. أخيراً، يمكن لحكومة جينوفيا دعم الجنو عن طريق تقليل العرض من الجينات في سوق الصرف الأجنبي. يمكنها القيام بذلك عن طريق مطالبة السكان المحليين الذين يرغبون في شراء عملة أجنبية بالحصول على ترخيص ومنح

هذه التراخيص فقط للأشخاص الذين يشاركون في معاملات معتمدة (مثل شراء السلع المستوردة التي تعتقد حكومة جينوفيا أنها ضرورية). أنظمة الترخيص التي تحد من حق الأفراد في شراء العملات الأجنبية تسمى ضوابط الصرف الأجنبي. ومع تساوي الأشياء الأخرى، تزيد ضوابط الصرف الأجنبي من قيمة عملة البلد. حتى الآن ناقشنا موقفاً تحاول فيه الحكومة منع انخفاض قيمة الجنو.

* ضوابط الصرف الأجنبي هي أنظمة ترخيص تحد من حق الأفراد في شراء العملات الأجنبية.

لنفترض، بدلاً من ذلك، أن الوضع كما هو موضح في اللوحة (ب) من الشكل (١٩-١٠)، إذ تكون قيمة توازن الجنو أعلى من سعر الصرف المستهدف وهناك نقص في الجينات. للحفاظ على سعر الصرف المستهدف، يمكن لحكومة جينوفيا تطبيق نفس الخيارات الأساسية الثلاثة في الاتجاه العكسي وهي:

١- يمكن أن تتدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي، وفي هذه الحالة تبيع الجينات وتحصل على دولارات أمريكية، يمكن أن تضيفها إلى احتياطها من النقد الأجنبي.

٢- يمكن أن تخفض أسعار الفائدة لزيادة العرض من الجينات وتقليل الطلب.

٣- يمكن أن تفرض ضوابط على النقد الأجنبي تحد من قدرة الأجانب على شراء الجينات. كل هذه الأفعال، بالطبع عندما تكون الأشياء

الأخرى متساوية، ستقلل من قيمة الجنو. كما قلنا، تم استخدام جميع التقنيات الثلاث لإدارة أسعار الصرف الثابتة، لكننا لم نقل ما إذا كان تحديد سعر الصرف فكرة جيدة. في الواقع، يشكل اختيار نظام سعر الصرف معضلة لواقعي السياسات، لأن أسعار الصرف الثابتة والعائمة لكل منهما مزايا وعيوب.

معضلة نظام سعر الصرف

القليل من الأسئلة في الاقتصاديات الكلية تنتج العديد من الحجج مثل تلك التي تدور حول ما إذا كان يجب على الدولة أن تتبنى سعر صرف ثابتاً أو معوماً (عائماً). سبب وجود الكثير من الحجج هو أن كلا الجانبين لديه قضية. لفهم قضية سعر الصرف الثابت، لنفكر للحظة في مدى سهولة إجراء الأعمال التجارية عبر خطوط الولايات في الولايات المتحدة.

هناك عدد من الأشياء التي تجعل التجارة بين الولايات خالية من المتاعب، ولكن أحدها هو عدم وجود أي شك بشأن قيمة المال: الدولار هو الدولار، في كل من نيويورك ولوس أنجلوس. على النقيض من ذلك، فإن الدولار ليس دولاراً في المعاملات بين نيويورك وتورنتو. يتقلب سعر الصرف بين الدولار الكندي والدولار الأمريكي، على نطاق واسع في بعض الأحيان. إذا وعدت شركة أمريكية بأن تدفع لشركة كندية عدداً معيناً من الدولارات الأمريكية سنوياً من الآن، فإن قيمة هذا الوعد بالعملة

الكندية يمكن أن تختلف بنسبة ١٠% أو أكثر. هذا الغموض له تأثير في منع التجارة بين البلدين. لذا فإن إحدى فوائد سعر الصرف الثابت هي اليقين بشأن القيمة المستقبلية للعملة. في بعض الحالات هناك أيضاً فائدة إضافية لاعتماد سعر صرف ثابت: من خلال الالتزام بسعر ثابت، تلتزم الدولة أيضاً بعدم الانخراط في سياسات تضخمية. على سبيل المثال، في عام ١٩٩١، اعتمدت الأرجنتين، التي لها تاريخ طويل من السياسات غير المسؤولة التي أدت إلى تضخم حاد، سعر صرف ثابت قدره ١ دولار أمريكي لكل بيزو أرجنتيني في محاولة للالتزام بسياسات غير تضخمية في المستقبل. (لقد انهار نظام سعر الصرف الثابت في الأرجنتين بشكل كارثي في أواخر عام ٢٠٠١. ولكن هذه قصة أخرى).

النقطة المهمة هي أن هناك بعض القيمة الاقتصادية في الحصول على سعر صرف مستقر. في الواقع، كما سنشرح في فقرة "للعقول المتسائلة" التالية، فإن الفوائد المفترضة لأسعار الصرف المستقرة حفزت النظام الدولي لأسعار الصرف الثابتة التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية وكانت أحد الأسباب الرئيسية لتكوين اليورو. لسوء الحظ، هناك أيضاً تكاليف لتثبيت سعر الصرف. لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال التدخل، يجب على الدولة الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملات الأجنبية في متناول اليد، وعادةً ما يكون استثماراً منخفض العائد. علاوة على ذلك،

حتى الاحتياطات الكبيرة يمكن استنفادها بسرعة عندما تكون هناك تدفقات كبيرة لرأس المال خارج البلد. إذا اختار بلد ما تثبيت سعر الصرف عن طريق تعديل السياسة النقدية بدلاً من التدخل، فيجب عليه تحويل السياسة النقدية عن الأهداف الأخرى، ولا سيما استقرار الإنتاج ومعدل التضخم. أخيراً، ضوابط الصرف، مثل حصص الاستيراد والتعريفات الجمركية، تشوه حوافز الاستيراد والتصدير. كما يمكن أن تؤدي لتكاليف كبيرة من حيث الروتين والفساد.

هناك معضلة. هل ينبغي لدولة ما أن تسمح بتعويم عملتها، مما يترك السياسة النقدية متاحة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ولكنه يؤدي لحالة من عدم اليقين بالنسبة للأعمال التجارية؟ أم يجب أن تحدد سعر الصرف الذي يقضي على عدم اليقين ولكنه يعني التخلي عن السياسة النقدية أو تبني ضوابط على الصرف أو كليهما؟ الإجابة هي: تتوصل الدول المختلفة إلى استنتاجات مختلفة في أوقات مختلفة. لطالما اعتقدت معظم الدول الأوروبية، باستثناء بريطانيا، أن أسعار الصرف بين الاقتصادات الأوروبية الرئيسية، التي تقوم بمعظم تجارتها الدولية بعضها مع بعض، يجب أن تكون ثابتة. لكن كندا تبدو سعيدة بسعر الصرف العائم مع الولايات المتحدة، على الرغم من أن الولايات المتحدة مسؤولة عن معظم التجارة الكندية. لحسن الحظ، لا ينبغي أن نحل هذه المعضلة. بالنسبة لبقية الفصل، ستخذ أنظمة سعر الصرف كما هي ونسأل كيف تؤثر على سياسة الاقتصاد الكلي.

للعقول المتسائلة من بريتون وودز إلى اليورو

في عام ١٩٤٤، بينما كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال مستعرة، التقى ممثلو دول الحلفاء في بريتون وودز، نيو هامبشاير، لإنشاء نظام نقدي دولي بعد الحرب لأسعار الصرف الثابتة بين العملات الرئيسية. كان النظام ناجحاً للغاية في البداية، لكنه انهار في عام ١٩٧١. بعد فترة مربكة حاول خلالها صانعو السياسات دون جدوى إنشاء نظام جديد لسعر الصرف الثابت، وبحلول عام ١٩٧٣، انتقلت معظم البلدان المتقدمة اقتصادياً إلى أسعار الصرف العائمة. ومع ذلك، كان هناك في أوروبا العديد من صانعي السياسة غير راضين عن أسعار الصرف العائمة، التي يعتقدون أنها أدت للكثير من عدم اليقين فيما يتعلق بالأعمال التجارية. منذ أواخر السبعينيات فصاعداً، حاولوا عدة مرات إنشاء نظام أسعار صرف ثابتة إلى حد ما في أوروبا، وبلغت ذروتها في ترتيب يُعرف باسم آلية سعر الصرف. (كانت آلية سعر الصرف، بالمعنى الدقيق للكلمة، نظام "منطقة مستهدفة"، كانت أسعار الصرف حرة في التحرك داخل نطاق ضيق، ولكن ليس خارجه). في عام ١٩٩١ وافقوا على الانتقال إلى أسعار الصرف الثابتة النهائية: عملة أوروبية مشتركة وهي اليورو. وما أثار دهشة العديد من المحللين، لقد تخلصوا منه: اليوم تحلت معظم أوروبا عن العملات الوطنية مقابل اليورو.

يوضح الشكل (١٩-١١) تاريخ ترتيب سعر الصرف الأوروبية. يظهر سعر الصرف بين فرنك فرنسي و١ مارك ألماني منذ عام ١٩٧١. كان سعر الصرف يتقلب على نطاق واسع في البداية. "الهضاب" التي يمكننا رؤيتها في الشكل، أي العصور التي كان فيها سعر الصرف يتقلب بشكل طفيف فقط، هي فترات كانت فيها محاولات استعادة أسعار الصرف الثابتة قيد التنفيذ. أصبحت آلية سعر الصرف فعالة في عام ١٩٨٧، ولكن بعد بضع بدايات خاطئة، واستقرت في سعر الصرف عند نحو ٣.٤ فرنك فرنسي لكل مارك ألماني. (يعكس التذبذب في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ أزمته في العملة، حدثين أدت فيهما التوقعات المنتشرة بتخفيضات وشيكة لقيمة العملة إلى تدفقات رأسمالية كبيرة ولكن مؤقتة).

الشكل (١٩-١١): الطريق إلى اليورو



في الشكل (١٩-١١): يروي سعر الصرف بين الفرنك الفرنسي والمارك الألماني قصة مسيرة أوروبا الطويلة نحو العملة الموحدة. بذلت الدول الأوروبية عدة محاولات لإصلاح أسعار الصرف في السبعينيات والثمانينيات. فشلت المحاولتان الأوليتان، لكنها نجحت منذ عام ١٩٨٧. كان سعر الصرف "مقفلًا" في أواخر التسعينيات، وفي نهاية عام ٢٠٠١ تم استبدال الفرنك والمارك باليورو.

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

في عام ١٩٩٩، كان سعر الصرف "مغلقًا"، ولم يُسمح بمزيد من التقلبات حيث كانت البلدان مستعدة للتحويل من الفرنكات والماركات إلى اليورو. في نهاية عام ٢٠٠١، لم يعد هناك وجود للفرنك والمارك. ولم يكن التحويل إلى اليورو بدون تكاليف. نظراً لأن معظم أوروبا كانت تشترك بنفس العملة، يجب أن تشترك أيضاً بنفس السياسة النقدية. مع ذلك، فإن الظروف الاقتصادية في البلدان المختلفة ليست هي نفسها دائماً، فقد يكون هناك طفرة في إسبانيا بينما هناك ركود في ألمانيا.

في مثل هذه الحالات تريد إسبانيا رفع أسعار الفائدة، لكن ألمانيا تريد تخفيضها. يشتكي الأوروبيون الآن من سياسة نقدية تحت مسمى "مقاس واحد يناسب الجميع". في الواقع، وجد استطلاع في أيار ٢٠٠٥ أن ٥٦% من الألمان يفضلون العودة إلى عملتهم القديمة، المارك.

حالة الاقتصاد في العمل

الصين تثبت سعر اليوان

في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، قدمت الصين مثلاً بارزاً على المدى الذي تذهب إليه الدول أحياناً للحفاظ على سعر صرف ثابت. إليكم خلفية المثال: أدى النجاح الباهر الذي حققته الصين كمصدر إلى زيادة الفائض في الحساب الجاري. في الوقت نفسه، أصبح مستثمرو القطاع الخاص أكثر حرصاً على تحويل الأموال إلى الصين، للاستفادة من اقتصادها المحلي المتنامي. كانت تدفقات رأس المال هذه محدودة إلى حد ما بسبب ضوابط الصرف الأجنبي، لكنها استمرت في التدفق بكل حال. ونتيجة لفائض الحساب الجاري وتدفقات رأس المال الخاص، وجدت الصين نفسها في الوضع الموصوف في اللوحة (ب) من الشكل (١٩-١٠): عند سعر الصرف المستهدف، الطلب على اليوان تجاوز العرض. ومع ذلك، كانت الحكومة الصينية مصممة على إبقاء سعر الصرف ثابتاً عند ٨.٢٨ يوان لكل دولار أمريكي. للحفاظ على السعر ثابتاً، كان على الصين الانخراط في تدخل واسع النطاق في سوق الصرف، وبيع اليوان، وشراء عملات البلدان الأخرى في سوق الصرف الأجنبي (بالدولار الأمريكي بشكل أساسي)، وإضافتها إلى احتياطها. في عام ٢٠٠٤، بلغ تدخل الصين في العملات الأجنبية ١٩٤ مليار دولار، مما رفع إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي إلى ٦٥٥ مليار دولار.

للتعرف على حجم هذه الإجماليات، عليك أن تعرف أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين، الذي تم تحويله إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف السائد، كان ١.٦٥ تريليون دولار. لذا في عام ٢٠٠٤، اشترت الصين دولارات أمريكية و عملات أخرى تعادل ما يقرب من ١٢% من ناتجها المحلي الإجمالي. يبدو الأمر كما لو أن الحكومة الأمريكية اشترت ما قيمته ١.٣ تريليون دولار من الين واليورو في عام واحد فقط، وكانت مستمرة في شراء الين واليورو على الرغم من أنها كانت تمتلك بالفعل كمية من العملات الأجنبية تبلغ ٤ تريليونات دولار، عندها توقع الاقتصاديون أن تشتري الصين المزيد من العملات الأجنبية في عام ٢٠٠٥. هل ستواصل الصين تكديس احتياطي النقد الأجنبي بهذه الوتيرة؟ الإجابة: في ٢١ تموز ٢٠٠٥، أعلنت الصين عن خطة جديدة تحدد بموجبها قيمة اليوان من حيث سلة العملات، وليس من حيث الدولار الأمريكي وحده. أشارت إلى أنها قد تزيد تدريجياً من قيمة اليوان من حيث هذه السلة بمرور الوقت. لكن في البداية، أدى هذا المخطط الجديد إلى ارتفاع قيمة اليوان بنسبة ٢% فقط.

مراجعة سريعة:

- تختار البلدان أنظمة مختلفة لسعر الصرف. النظامان الرئيسيان هما أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف العائمة.
- يمكن تحديد أسعار الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف، باستخدام احتياطي النقد الأجنبي. يمكن للبلدان أيضاً استخدام

السياسات المحلية لتحويل العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، أو يمكنها فرض ضوابط على النقد الأجنبي.

- يفرض اختيار نظام سعر الصرف معضلة: أسعار الصرف المستقرة مفيدة للأعمال. لكن الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية أمر مكلف، واستخدام السياسة المحلية لتثبيت سعر الصرف يجعل من الصعب السعي لتحقيق أهداف أخرى، كما أن ضوابط الصرف الأجنبي تشوه الحوافز.

تحقق من فهمك ١٩-٣

الأجوبة بنهاية الكتاب

١. ارسم مخططاً، مشابهاً للشكل (١٩-١٠)، يمثل وضع النقد الأجنبي في الصين في أوائل عام ٢٠٠٥، قبل التغيير في سياسة سعر الصرف. (تلميح: عبر عن سعر الصرف بالدولار الأمريكي لكل يوان). ثم اعرض برسم بياني كيف يمكن لكل تغيير من التغييرات التالية في السياسة أن يقضي على عدم التوازن في السوق:

أ. ارتفاع قيمة اليوان.

ب. وضع قيود على الأجانب الراغبين في الاستثمار في الصين.

ج. إزالة القيود المفروضة على الصينيين الراغبين في الاستثمار في الخارج.

د. فرض ضرائب على الصادرات الصينية، مثل شحنات الملابس، التي تتسبب في رد فعل سياسي عنيف في الدول المستوردة.

أسعار الصرف وسياسة الاقتصاد الكلي

نظرة على تاريخ سياسة الاقتصاد الكلي البريطانية على مدى ٥٠ عاماً الماضية تلامس جميع الموضوعات التي نأفشناها في دراستنا للاقتصاد الكلي حتى الآن:

صارع صانعو السياسة البريطانيون التضخم والبطالة وتساءلوا عن كيفية الحصول على نمو أسرع على المدى الطويل. لكن تاريخ هذا الاقتصاد يكشف أيضاً عن مخاوف أخرى، على وجه الخصوص، ما إذا كان يجب تثبيت سعر صرف العملة، وإذا كان الأمر كذلك، فعند أي مستوى. كما تعلمنا في القصة الافتتاحية، فإن إمكانية حدوث تغييرات مستقبلية في نظام سعر الصرف تلوح في الأفق بشكل كبير حتى عندما يكون سعر الصرف عائماً. يركز تحليل السياسة النقدية إلى حد كبير على كيفية تأثيرها على سعر الصرف وميزان المدفوعات. بعبارة أخرى، تضيف حقيقة أن الاقتصادات الحديثة مفتوحة للتجارة الدولية وتدفقات رأس المال مستوى جديد من التعقيد لتحليلنا لسياسة الاقتصاد الكلي. دعونا نلقي نظرة على ثلاث قضايا سياسية أثارها الاقتصاديات الكلية للاقتصاد المفتوح، أي الاقتصاديات الكلية التي تتفاعل بحرية مع اقتصاديات الدول الأخرى.

تخفيض قيمة أسعار الصرف الثابتة وإعادة تقييمها

تاريخياً، لم تكن أسعار الصرف الثابتة عبارة عن التزامات دائمة. في بعض الأحيان تتحول البلدان التي لديها سعر صرف ثابت إلى سعر عائم، كما فعلت الأرجنتين في عام ٢٠٠١. وفي حالات أخرى تحتفظ بسعر صرف ثابت ولكنها تغير سعر الصرف المستهدف. كانت مثل هذه التعديلات في الهدف شائعة خلال حقبة بريتون وودز التي شرحناها في فقرة "للعقول المتسائلة" السابقة.

* تخفيض قيمة العملة هو تخفيض في قيمتها التي تُحدّد بموجب نظام سعر الصرف الثابت.

* إعادة التقييم هي زيادة في قيمة العملة التي تُحدّد بموجب نظام سعر الصرف الثابت.

على سبيل المثال، في عام ١٩٦٧، غيرت بريطانيا سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي من ٢,٨٠ دولار أمريكي لكل ١ جنيه إسترليني إلى ٢,٤٠ دولار أمريكي لكل جنيه إسترليني واحد. مثال حديث على ذلك هو الصين: كما أوضحنا في فقرة "حالة الاقتصاد في العمل" السابقة، حافظت الصين على سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥، ولكنها غيرت نظام سعر الصرف في تموز ٢٠٠٥. يسمى التخفيض في قيمة العملة التي يتم تعيينها بموجب نظام سعر الصرف الثابت "تخفيض قيمة العملة". كما تعلمنا بالفعل، فإن

انخفاض القيمة هو حركة نحو الأسفل للعملة. تخفيض قيمة العملة هو تخفيض ناتج عن مراجعة هدف سعر الصرف الثابت. تسمى الزيادة في قيمة العملة التي يتم تعيينها بموجب نظام سعر الصرف الثابت بإعادة التقييم. تخفيض قيمة العملة، مثل أي انخفاض، يجعل السلع المحلية أرخص بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات. في الوقت نفسه، يجعل السلع الأجنبية أكثر تكلفة بالعملة المحلية، مما يقلل من الواردات. التأثير هو زيادة ميزان المدفوعات على الحساب الجاري. بالمثل، فإن إعادة التقييم تجعل السلع المحلية أكثر تكلفة بالعملة الأجنبية، مما يقلل الصادرات، ويجعل السلع الأجنبية أرخص بالعملة المحلية، مما يزيد الواردات. إعادة التقييم تقلل من ميزان المدفوعات في الحساب الجاري. يوجد هدفان يخدمان التخفيضات وإعادة التقييم في ظل أسعار الصرف الثابتة. أولاً، يمكن استخدامها للقضاء على النقص أو الفوائض في سوق الصرف الأجنبي. على سبيل المثال، في أوائل عام ٢٠٠٥، كان بعض الاقتصاديين يحثون الصين على إعادة تقييم اليوان حتى لا تضطر إلى شراء الكثير من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي. ثانياً، يمكن استخدام تخفيض قيمة العملة وإعادة تقييمها كأدوات لسياسة الاقتصاد الكلي. يؤدي تخفيض قيمة العملة، من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، إلى زيادة الطلب الإجمالي. لذلك يمكن استخدام تخفيض قيمة العملة لتقليل فجوة الركود أو القضاء عليها. أما إعادة التقييم لها تأثير معاكس، مما يقلل الطلب الإجمالي. لذلك يمكن استخدام إعادة التقييم لتقليل أو القضاء على فجوة التضخم.

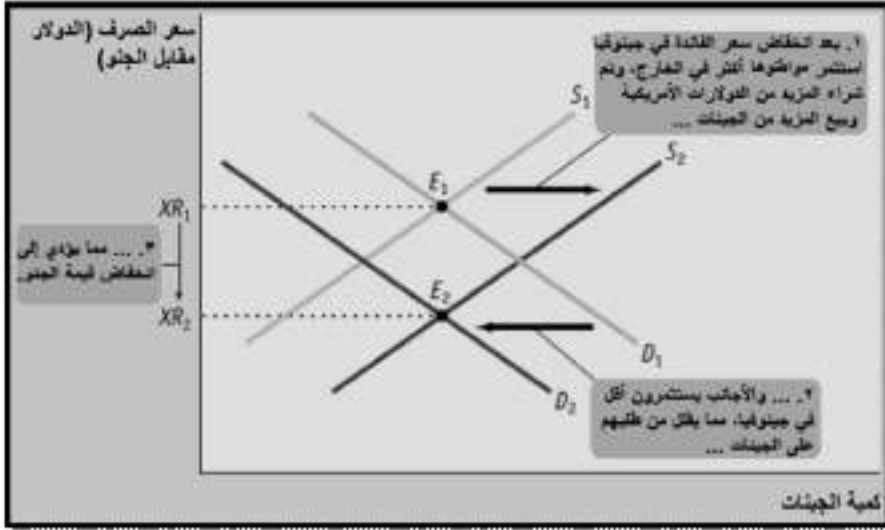
السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف العائمة

في ظل نظام سعر الصرف العائم، يحتفظ البنك المركزي لبلد ما بقدرته على اتباع سياسة نقدية مستقلة: يمكنه زيادة الطلب الإجمالي عن طريق خفض سعر الفائدة أو تقليل الطلب الإجمالي عن طريق رفع سعر الفائدة، لكن سعر الصرف يضيف بعداً آخر لتأثيرات السياسة النقدية. لمعرفة السبب، دعونا نعود إلى بلد جينوفيا الافتراضي ونسأل ماذا يحدث إذا خفض البنك المركزي سعر الفائدة؟ الإجابة هي: كما هو الحال في الاقتصاد المغلق، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستهاري وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، لكن الانخفاض في سعر الفائدة يؤثر أيضاً على سوق الصرف الأجنبي. لدى الأجانب حافز أقل لنقل الأموال إلى جينوفيا، لأنهم سيحصلون على معدل عائد أقل على قروضهم. ونتيجة لذلك، فإنهم أقل حاجة إلى استبدال الدولار الأمريكي بالجينات، ومن ثمّ ينخفض الطلب على الجينات. في الوقت نفسه، لدى مواطني جينوفيا حافز أكبر لنقل الأموال إلى الخارج لأن معدل العائد على القروض في الوطن قد انخفض، مما يجعل الاستثمارات خارج البلاد أكثر جاذبية. نتيجة لذلك، يحتاجون إلى استبدال المزيد من الجينات بالدولار الأمريكي، ومن ثمّ يرتفع المعروض من الجينات.

يوضح الشكل (١٩-١٢) تأثير تخفيض سعر الفائدة على سوق الصرف الأجنبي. ينحرف منحنى الطلب على الجينات إلى اليسار، من D1 إلى D2، وينحرف منحنى العرض إلى اليمين، من S1 إلى S2. ينخفض

سعر الصرف المتوازن، المقيس بالدولار الأمريكي لكل جنو، من XR1 إلى XR2. أي إن انخفاض سعر الفائدة في جينوفيا يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنو.

الشكل (١٩-١٢): السياسة النقدية وسعر الصرف



في الشكل (١٩-١٢): نعرض ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي إذا خفضت جينوفيا سعر الفائدة. لدى سكان جينوفيا حافز أقل للاحتفاظ بأموالهم في المنزل، لذلك يستثمرون أكثر في الخارج. نتيجة لذلك، يتحول عرض الجينات يميناً من S1 إلى S2. في غضون ذلك، يكون لدى الأجانب حافز أقل لاستثمار الأموال في جينوفيا، ومن ثم فإن الطلب على الجينات يتحول إلى اليسار من D1 إلى D2. تنخفض قيمة الجنو: ينخفض سعر صرف التوازن من XR1 إلى XR2.

انخفاض قيمة الجنو بدورها تؤثر على الطلب الإجمالي. لقد رأينا بالفعل كيف يؤدي تخفيض قيمة العملة، وهو انخفاض ناتج عن تغيير في سعر الصرف الثابت، إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي زيادة الطلب الإجمالي. انخفاض القيمة الناتج عن خفض سعر الفائدة له نفس التأثير: فهو يزيد الصادرات ويقلل من الواردات، ويزيد الطلب الإجمالي. بعبارة أخرى، السياسة النقدية في ظل معدلات عائمة لها تأثيرات تتجاوز تلك التي وصفناها عند النظر إلى الاقتصادات المغلقة. في الاقتصاد المغلق، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الإجمالي لأنه يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهاري والإنفاق الاستهلاكي.

في الاقتصاد المفتوح مع سعر صرف عائم، يؤدي خفض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستهاري والإنفاق الاستهلاكي، ولكنه يؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الإجمالي بطريقة أخرى، ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات وزيادة الطلب الإجمالي.

دورات الأعمال الدولية

حتى هذه النقطة، ناقشنا الاقتصاديات الكلية، حتى في الاقتصاد المفتوح، كما لو أن جميع صدمات الطلب تأتي من الاقتصاد المحلي. لكن في الواقع، تواجه الاقتصادات أحياناً صدمات قادمة من الخارج. على سبيل المثال، أدت فترات الركود في الولايات المتحدة تاريخياً إلى ركود في المكسيك. النقطة الأساسية هي أن التغييرات في الطلب الإجمالي تؤثر على

الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الخارج وكذلك في الداخل، عندما تتساوى الأشياء الأخرى، ويؤدي الركود إلى انخفاض في الواردات والتوسع يردى إلى ارتفاع الواردات. وواردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى.

هذا الارتباط بين الطلب الإجمالي في الاقتصادات الوطنية المختلفة هو أحد الأسباب التي تجعل دورات الأعمال في بلدان مختلفة أحياناً، ولكن ليس دائماً، تبدو متزامنة. المثال الرئيسي هو الكساد الكبير، الذي أثر على البلدان في جميع أنحاء العالم. يعتمد مدى هذا الارتباط مع ذلك، على نظام سعر الصرف. ولمعرفة السبب، لنفكر فيما سيحدث إذا أدى الركود في الخارج إلى تقليل الطلب على صادرات جينوفيا. انخفاض الطلب الأجنبي على السلع والخدمات هو أيضاً انخفاض في الطلب على الجينات في سوق الصرف الأجنبي. إذا كان لدى جينوفيا سعر صرف ثابت، فإنها تستجيب لهذا الانخفاض بالتدخل في سوق الصرف. ولكن إذا كان لجينوفيا سعر صرف عائم، فإن قيمة الجينو تنخفض. نظراً لأن السلع والخدمات في جينوفيا تصبح أرخص للأجانب عندما ينخفض الطلب على الصادرات، فإن كمية السلع والخدمات المصدرة لا تنخفض بقدر ما تنخفض في ظل معدل ثابت. في الوقت نفسه، أدى الانخفاض في الجينو إلى زيادة تكلفة الواردات على سكان جينوفيا، مما أدى إلى انخفاض الواردات. كلا التأثيرين يحدان من الانخفاض في الطلب الإجمالي في جينوفيا. من مزايا سعر الصرف العائم، وفقاً لمؤيديه، أنه يساعد في عزل البلدان عن فترات الركود الناشئة

في الخارج. بدت هذه النظرية جيدة جداً في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، تمكنت بريطانيا، مع سعر الصرف العائم، من البقاء خارج الركود الذي أثر على بقية دول أوروبا، أما كندا، التي لديها أيضاً معدل عائم، عانت ركوداً أقل حدة من الولايات المتحدة.

حالة الاقتصاد في العمل

فرحة تخفيض قيمة الجنيه

ذكرنا في فقرة "للعقول المتسائلة" السابقة آلية سعر الصرف، نظام أسعار الصرف الأوروبية الثابتة التي مهدت الطريق لإنشاء اليورو في عام ١٩٩٩. انضمت بريطانيا إلى هذا النظام في عام ١٩٩٠ لكنها انسحبت في عام ١٩٩٢. قصة خروج بريطانيا من آلية سعر الصرف هي مثال كلاسيكي لسياسة الاقتصاد الكلي للاقتصاد المفتوح.

قامت بريطانيا في الأصل بتثبيت سعر صرف عملتها للأسباب التي وصفناها سابقاً في الفصل، اعتقد القادة البريطانيون أن سعر الصرف الثابت من شأنه أن يساعد في تعزيز التجارة الدولية، آمليين أيضاً أن يساعد ذلك في مكافحة التضخم. ولكن بحلول عام ١٩٩٢ كانت بريطانيا تعاني معدلات بطالة عالية: فقد تجاوز معدل البطالة ١٠% في أيلول ١٩٩٢. وطالما كان للبلد سعر صرف ثابت، لم يكن هناك الكثير الذي تستطيع الحكومة فعله. بشكل خاص، لم تكن الحكومة قادرة على خفض أسعار

الفائدة لأنها كانت تستخدم أسعار الفائدة المرتفعة للمساعدة في دعم قيمة الجنيه. في صيف عام ١٩٩٢، بدأ المستثمرون في المضاربة مقابل الجنيه، بيع الجنيه على أمل انخفاض قيمة العملة. ساعدت هذه التكهّنات في فرض يد الحكومة البريطانية. في ١٦ أيلول ١٩٩٢، تخلت بريطانيا عن سعر الصرف الثابت. انخفض الجنيه على الفور بنسبة ٢٠% مقابل المارك الألماني، العملة الأوروبية الأكثر أهمية في ذلك الوقت. في ذلك الوقت، تسبب تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بإلحاق ضرر كبير بمكانة الحكومة البريطانية. لكن وزير المالية، أي بمنزلة وزير الخزانة الأمريكي، ادعى أنه سعيد بذلك. وقال للصحفيين "زوجتي لم تسمعني من قبل أغني في الحمام". كانت هناك أسباب عديدة لفرحه. السبب الأول هو أن الحكومة البريطانية لن تضطر بعد الآن إلى الانخراط في تدخل واسع النطاق في سوق الصرف لدعم قيمة الجنيه. وكان السبب الثاني هو أن تخفيض قيمة العملة يزيد الطلب الإجمالي، ومن ثمّ فإن انخفاض الجنيه سيساعد في تقليل البطالة. أخيراً، نظراً لأن بريطانيا لم يعد لديها سعر صرف ثابت، فقد كانت حرة في اتباع سياسة نقدية توسعية. وبالفعل، أوضحت الأحداث أن فرحة الوزير لها ما يبررها. انخفضت البطالة البريطانية خلال العامين المقبلين، حتى مع ارتفاع معدل البطالة في فرنسا وألمانيا. ومع ذلك، هناك شخصٌ واحدٌ لم يشارك في تحسين صورة التوظيف، كان الوزير نفسه. بعد فترة وجيزة من كلامه وتصريحه عن الغناء في الحمام، تم طرده.

مراجعة سريعة:

- يمكن للبلدان تغيير أسعار الصرف الثابتة. يمكن أن يساعد تخفيض قيمة العملة أو إعادة التقييم في تقليل الفوائض أو النقص في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن أن يزيد أو يقلل الطلب الإجمالي.
- في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف عائم، تؤثر أسعار الفائدة أيضاً على سعر الصرف، ومن ثم تؤثر السياسة النقدية على الطلب الإجمالي من خلال تأثيرات سعر الصرف على الواردات والصادرات.
- نظراً لأن واردات بلد ما هي صادرات بلد آخر، فإن الدورات التجارية تتم أحياناً مزامنة عبر البلدان. ومع ذلك، فإن أسعار الصرف العائمة قد تقلل من هذا الارتباط.

تحقق من فهمك ١٩-٤

الإجابة بنهاية الكتاب

١. انظر إلى البيانات في الشكل (١٩-١١). أين ترى تخفيضات في قيمة الفرنك ورفع قيمته مقابل المارك؟
٢. في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، جادل الاقتصاديون الكنديون بأن سياسات أسعار الفائدة المرتفعة لبنك كندا لم تتسبب فقط في ارتفاع معدلات البطالة، إنما جعلت من الصعب على الشركات المصنعة

الكندية منافسة الولايات المتحدة. اشرح هذه الشكوى باستخدام تحليلنا لكيفية عمل السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف العائمة.

الملخص العام للفصل:

١. تلخص حسابات ميزان مدفوعات الدولة معاملاتها مع بقية العالم. يتضمن ميزان المدفوعات على الحساب الجاري ميزان المدفوعات على السلع والخدمات مع توازنات عامل الدخل والتحويلات. الميزان التجاري للبضائع هو عنصر يُستشهد به بشكل متكرر في ميزان مدفوعات السلع والخدمات. يقيس ميزان المدفوعات في الحساب المالي تدفقات رأس المال. حسب التعريف، ميزان المدفوعات في الحساب الجاري بالإضافة إلى ميزان المدفوعات في الحساب المالي هو صفر.

٢. تستجيب تدفقات رأس المال للاختلافات الدولية في أسعار الفائدة ومعدلات العائد الأخرى؛ يمكن تحليلها بشكل مفيد باستخدام نسخة دولية من نموذج الأموال القابلة للإقراض، التي توضح كيف أن بلداً ما يكون فيه معدل الفائدة منخفضاً في حالة عدم وجود تدفقات رأس المال يرسل الأموال إلى بلد يكون فيه معدل الفائدة مرتفعاً في غياب تدفقات رأس المال. المحددات الأساسية لتدفقات رأس المال هي الاختلافات الدولية في المدخرات وفرص الإنفاق الاستثماري.

٣. يتم تداول العملات في سوق الصرف الأجنبي. الأسعار التي يتم تداولها بها هي أسعار الصرف. عندما ترتفع العملة مقابل عملة أخرى، نقول

ترتفع قيمتها؛ وعندما تنخفض، تنخفض قيمتها. يطابق سعر الصرف المتوازن كمية تلك العملة المعروضة لسوق الصرف الأجنبي مع الكمية المطلوبة.

٤. لتصحيح الاختلافات الدولية في معدلات التضخم، يحسب الاقتصاديون أسعار الصرف الحقيقية، التي تضاعف سعر الصرف بين عملات البلدين في نسبة مستويات الأسعار في الدولتين. المفهوم ذو الصلة "تعادل القوة الشرائية" هو سعر الصرف الذي يجعل تكلفة سلة من السلع والخدمات متساوية في البلدين.

٥. تتبنى البلدان أنظمة مختلفة لأسعار الصرف، وقواعد تحكم سياسة سعر الصرف. الأنواع الرئيسية هي أسعار الصرف الثابتة، إذ تتخذ الحكومة إجراءات للحفاظ على سعر الصرف عند المستوى المستهدف، وأسعار الصرف العائمة، إذ يكون سعر الصرف حراً في التقلب. يمكن للبلدان تحديد أسعار الصرف باستخدام التدخل في سوق الصرف، الأمر الذي يتطلب منهم الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي التي يستخدمونها لشراء أي فائض من عملتهم. بدلاً من ذلك، يمكنهم استخدام ضوابط الصرف الأجنبي. أخيراً، يمكنهم تغيير السياسات المحلية، ولا سيما السياسة النقدية، لتغيير منحنيات العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

٦. سياسة سعر الصرف تؤدي لمعضلة: هناك مكاسب اقتصادية لأسعار الصرف المستقرة، لكن السياسات المستخدمة لتثبيت سعر الصرف لها

تكاليف. يتطلب التدخل في سوق الصرف احتياطات كبيرة، وضوابط الصرف تشوه الحوافز. إذا تم استخدام السياسة النقدية للمساعدة في تثبيت سعر الصرف، فهي غير متاحة للاستخدام في السياسة المحلية.

٧. إن أسعار الصرف الثابتة ليست دائماً التزامات دائمة: فالبلدان ذات سعر الصرف الثابت تنخرط أحياناً في عمليات تخفيض أو إعادة تقييم.

بالإضافة إلى المساعدة في القضاء على فائض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الطلب الإجمالي. وبالمثل، فإن إعادة التقييم تقلل من النقص في العملة المحلية وتقلل من الطلب الإجمالي.

٨. في ظل أسعار الصرف العائمة، تعمل السياسة النقدية التوسعية جزئياً من خلال سعر الصرف: يؤدي خفض أسعار الفائدة المحلية إلى انخفاض قيمة العملة، ومن خلال ذلك إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي. السياسة النقدية الانكماشية لها تأثير عكسي.

٩. حقيقة أن واردات بلد ما هي صادرات بلد آخر تؤدي إلى نشوء صلة بين الدورة التجارية في مختلف البلدان. ومع ذلك، فإن أسعار الصرف العائمة قد تقلل من قوة هذا الارتباط.

المصطلحات الرئيسية:

أسعار الصرف	نظام سعر الصرف	سوق صرف العملات الأجنبية	حسابات ميزان المدفوعات
رفع قيمة العملة	سعر الصرف الثابت	سعر صرف التوازن	ميزان المدفوعات على السلع والخدمات،
تخفيض قيمة العملة	سعر الصرف العائم	سعر الصرف الحقيقي	الميزان التجاري السلعي (الميزان التجاري)
تخفيض القيمة	ضوابط الصرف الأجنبي	تعادل القوة الشرائية	ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (الحساب الجاري)
إعادة التقييم	احتياطات النقد الأجنبي	التدخل في سوق الصرف	ميزان المدفوعات على الحساب المالي (الحساب المالي)

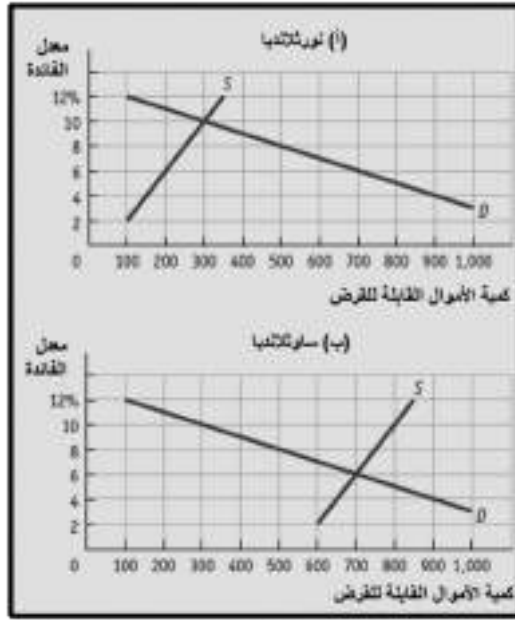
مسائل للحل:

١. كيف سيتم تصنيف المعاملات التالية في حسابات ميزان المدفوعات الأمريكية؟ هل سيتم إدخالها في الحساب الجاري (كدفعة إلى أو من أجنبي) أو الحساب المالي (كبيع أو شراء أصول من أجنبي)؟ كيف سيتغير ميزان المدفوعات على الحسابات الجارية والمالية؟
 - أ. يشتري مستورد فرنسي علبة نبيذ كاليفورنيا مقابل ٥٠٠ دولار.
 - ب. تقوم أمريكية تعمل في شركة فرنسية بإيداع راتبها المسحوب على بنك في باريس، في بنكها في سان فرانسيسكو.
 - ج. أمريكي يشتري سنداً من شركة يابانية مقابل ١٠ آلاف دولار.

د. مؤسسة خيرية أمريكية ترسل ١٠٠ ألف دولار إلى إفريقيا
لمساعدة السكان المحليين على شراء الطعام بعد نقص
المحصول.

٢. في اقتصاد سكوتوبيا في عام ٢٠٠٥، بلغت الصادرات ٤٠٠ مليار
دولار من البضائع و ٣٠٠ مليار دولار من الخدمات، والواردات تعادل
٥٠٠ مليار دولار من البضائع و ٣٥٠ مليار دولار من الخدمات،
وباقى العالم اشترى ٢٥٠ مليار دولار من أصول سكوتوبيا. ما هو
الميزان التجاري للبضائع في سكوتوبيا؟ ما هو ميزان المدفوعات على
الحساب الجاري في سكوتوبيا؟ ما هو ميزان المدفوعات للحساب المالي؟
ما هي قيمة مشتريات سكوتوبيا للأصول من بقية العالم؟

٣. لنفترض أن نورثلانديا وساوثلانديا هما البلدان التجاريان
الوحيدان في العالم، وأن كل دولة تدير ميزان مدفوعات على كل من
الحسابات الجارية والمالية يساوي صفراً، وأن كل دولة ترى أن أصول
الطرف الآخر متطابقة مع أصولها. باستخدام الرسوم البيانية المرافقة،
اشرح كيف سيتغير الطلب والعرض للأموال القابلة للقرض،
وسعر الفائدة، وميزان المدفوعات على الحسابات الجارية والمالية في كل
بلد إذا كانت التدفقات الرأسمالية الدولية ممكنة.



٤. في اقتصاد بوبانيا في عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي مشتريات بوبانيا من الأصول في بقية العالم ٣٠٠ مليار دولار، وبلغت مشتريات بقية العالم من أصول بوبانيا ٤٠٠ مليار دولار، وصدرت سلعاً وخدمات تساوي ٣٥٠ مليار دولار. ما هي قيمة ميزان مدفوعات بوبانيا في الحساب المالي في ٢٠٠٥؟ وما هو ميزان مدفوعات الحساب الجاري؟ ما هي قيمة وارداتها؟

٥. استناداً إلى أسعار الصرف لأيام التداول الأولى لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الموضحة في الجدول المرافق، هل ارتفع الدولار الأمريكي أو انخفض خلال عام ٢٠٠٤؟ هل جعلت الحركة في قيمة الدولار الأمريكي السلع والخدمات الأمريكية أكثر أو أقل جاذبية للأجانب؟

٢ كانون الثاني ٢٠٠٤	٣ كانون الثاني ٢٠٠٥
١,٧٩ دولار أمريكي لشراء ١ جنيه إسترليني	١,٩١ دولار أمريكي لشراء ١ جنيه إسترليني
٣٣,٩٨ دولار تايواني لشراء ١ دولار أمريكي	٣١,٧١ دولار تايواني لشراء ١ دولار أمريكي
٠,٧٨ دولار أمريكي لشراء ١ دولار كندي	٠,٨٣ دولار أمريكي لشراء ١ دولار كندي
١٠٤,٢٧ ين ياباني لشراء ١ دولار أمريكي	١٠٦,٩٥ ين ياباني لشراء ١ دولار أمريكي
١,٢٦ دولار أمريكي لشراء ١ يورو	١,٣٨ دولار أمريكي لشراء ١ يورو
١,٢٤ فرنك سويسري لشراء ١ دولار أمريكي	١,١٥ فرنك سويسري لشراء ١ دولار أمريكي

٦. لنفترض أن الولايات المتحدة واليابان هما الدولتان التجاريتان الوحيدتان في العالم. ماذا سيحدث لقيمة الدولار الأمريكي إذا حدث ما يلي، مع تساوي الأشياء الأخرى؟
أ. تخفف اليابان بعض قيود الاستيراد.

ب. تفرض الولايات المتحدة بعض تعريفات الاستيراد على البضائع اليابانية.

ج. أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ترتفع بشكل كبير.

د. يشير تقرير إلى أن السيارات اليابانية تدوم لفترة أطول بكثير مما كان يُعتقد سابقاً، لا سيما بالمقارنة مع السيارات الأمريكية.

٧. في كل من السيناريوهات التالية، لنفترض أن الدولتين هما الدولتان التجاريتان الوحيدتان في العالم. بالنظر إلى التضخم والتغير في سعر الصرف الاسمي، ما هي سلع الدولة التي أصبحت أكثر جاذبية؟

أ. يبلغ معدل التضخم ١٠% في الولايات المتحدة و٥% في اليابان. ظل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني كما هو.

ب. يبلغ معدل التضخم ٣% في الولايات المتحدة و٨% في المكسيك. انخفض سعر الدولار الأمريكي من ١٢.٥٠ إلى ١٠.٢٥ بيزو مكسيكي.

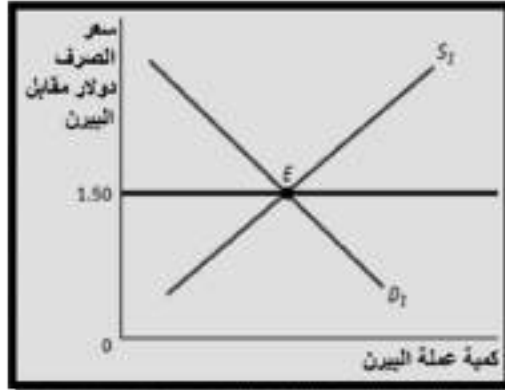
ج. يبلغ معدل التضخم ٥% في الولايات المتحدة و٣% في منطقة اليورو. انخفض سعر اليورو من ١.٣٠ دولار إلى ١.٢٠ دولار.

د. معدل التضخم ٨% في الولايات المتحدة و٤% في كندا. ارتفع سعر الدولار الكندي من ٠.٦٠ دولار أمريكي إلى ٠.٧٥ دولار أمريكي.

٨. بدءاً من حالة التوازن في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام سعر الصرف الثابت، كيف يجب أن تتفاعل الحكومة مع زيادة الطلب على سلع وخدمات الدولة من قبل بقية العالم للحفاظ على سعر الصرف عند قيمته الثابتة؟

٩. لنفترض أن البنك المركزي في ألبيرنيا قد حدد قيمة عملته البيرن، مقابل الدولار الأمريكي (بسر ١.٥٠ دولار أمريكي إلى ١ بيرن)، وأنه ملتزم بسعر الصرف هذا. في البداية، يكون سوق الصرف الأجنبي للبيرن في حالة توازن أيضاً، كما هو موضح في الرسم البياني المرافق. ومع ذلك، بدأ كل من سكان ألبيرنيا والأمريكيون يعتقدون أن هناك مخاطر كبيرة

في حياة أصول ألبيرنيا، والنتيجة أنهم سيكونون غير مستعدين للاحتفاظ بأصول ألبيرنيا ما لم يتلقوا معدل عائد أعلى عليها مما يحصلون عليه على الأصول الأمريكية. كيف سيؤثر هذا على الرسم البياني؟ إذا حاول البنك المركزي في ألبيرنيا الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً باستخدام السياسة النقدية، فكيف سيؤثر ذلك على اقتصاد ألبيرنيا؟



١٠. يسألك شريكك في الدراسة، "إذا فقدت البنوك المركزية القدرة على استخدام السياسة النقدية التقديرية بموجب أسعار الصرف الثابتة، فلماذا توافق الدول على نظام سعر الصرف الثابت؟" كيف ترد على ذلك؟

إذا أثار اهتمامك الإشارات الواردة في هذا الفصل إلى أزمات المضاربة والعملات، فيمكنك العثور على فصل تكميلي عبر الإنترنت يشرح كيف يمكن للتوقعات أن تحرك أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وأحياناً بطريقة عنيفة. للاطلاع على الفصل، انتقل إلى

www.worthpublishers.com/krugmanwells

لمواصلة دراستك ومراجعة المفاهيم في هذا الفصل، وللإطلاع على الاختبارات ودروس الرسوم البيانية المتحركة وروابط الويب للموارد المفيدة والمزيد، يرجى زيارة موقع كورغمان / ويلز الإلكتروني:

www.worthpublishers.com/krugmanwells

ملحق حلول الأسئلة الواردة في فقرة "تحقق من فهمك"

يقدم هذا القسم إجابات مقترحة لأسئلة "تحقق من فهمك" الموجودة في الفصول.

الفصل الأول

١-١

١. أ- يوضح هذا مفهوم تكلفة الفرصة البديلة. ضع في اعتبارك أنه يمكن لأي شخص أن يأكل الكثير في جلسة واحدة، فوجود لوح إضافي من كعكة الشوكولاتة يتطلب عدم تناول شيء آخر، مثل شريحة من فطيرة جوز الهند.

ب - يوضح هذا المفهوم القائل بأن الموارد شحيحة، حتى لو كان هناك المزيد من الموارد في العالم، فإن المبلغ الإجمالي لتلك الموارد سيكون محدوداً. نتيجة لذلك، ستظل الندرة قائمة. لكيلا يكون هناك ندرة، يجب أن يكون هناك كميات غير محدودة من كل شيء (بما في ذلك الوقت غير المحدود في حياة الإنسان)، وهو أمر مستحيل وبوضوح.

ج - يوضح هذا المفهوم القائل بأن الناس عادة ما يستغلون الفرص لتحسين أوضاعهم. سيسعى الطلاب إلى تحسين أوضاعهم من خلال الاشتراك في البرامج التعليمية لمساعدتي التدريس ذوي السمعة الطيبة وتجنب هؤلاء المساعدين المعلمين ذوي الآراء الضعيفة. كما يوضح مفهوم أن الموارد شحيحة. إذا كانت هناك مساحات غير محدودة في البرامج التعليمية مع مساعدين تدريس جيدين، فلن يكملوا ذلك.

د- يوضح هذا مفهوم التحليل الحدي. قرارك بشأن تخصيص وقتك هو قرار "كم": مقدار الوقت الذي تقضيه في التمرين مقابل الوقت الذي تقضيه في الدراسة. أنت تتخذ قرارك من خلال مقارنة فائدة ساعة إضافية من التمرين بتكلفتها، والتأثير على درجاتك عند الدراسة لمدة ساعة أقل من قبل.

أ. ٢- نعم. زيادة الوقت المستغرق في التنقل هي تكلفة ستتكبدها إذا قبلت الوظيفة الجديدة. التنقل الذي يحتاج لوقت إضافي، أو ما يعادله، الفائدة التي ستجنيها من قضاء ذلك الوقت في القيام بشيء آخر، هي تكلفة فرصة للوظيفة الجديدة.

ب - نعم. تتمثل إحدى مزايا الوظيفة الجديدة في أنك ستجني ٥٠ ألف دولار. ولكن إذا توليت الوظيفة الجديدة، فستتبع عليك التخلي عن وظيفتك الحالية؛ هذا يعني أنه عليك التخلي عن راتبك الحالي البالغ

٤٥ ألف دولار. لذا فإن ٤٥ ألف دولار هي إحدى تكاليف الفرصة
البديلة لشغل الوظيفة الجديدة.

ج- لا. المكتب الأكثر اتساعاً هو فائدة إضافية لوظيفتك الجديدة
ولا ينطوي على التخلي عن شيء آخر. لذا، فهي ليست تكلفة فرصة.

٢-١

١. أ- يوضح هذا المفهوم القائل بأن الأسواق تؤدي عادة إلى الكفاءة. أي
بائع يرغب في بيع كتاب مقابل X دولار على الأقل، يبيع بالفعل إلى
شخص يرغب في شراء كتاب مقابل X دولار. ونتيجة لذلك،
لا توجد طريقة لتغيير كيفية توزيع الكتب المدرسية المستخدمة بين
المشترين والبائعين بطريقة تجعل شخصاً ما أفضل حالاً دون جعل
شخص آخر أسوأ حالاً.

ب - يوضح هذا مفهوم وجود مكاسب من التجارة. يتاجر الطلاب
بخدمات التدريس بناءً على قدراتهم المختلفة في المواد الأكاديمية.

ج- يوضح هذا المفهوم القائل بأنه عندما لا تحقق الأسواق الكفاءة،
يمكن أن يؤدي التدخل الحكومي إلى تحسين رفاهية المجتمع. في هذه
الحالة، يُسمح للسوق، إذا تُرك بمفرده، بقبول الحانات والنوادي
الليلية لفرض تكاليف على جيرانهم في شكل موسيقا صاخبة، وهي

تكاليف لا يوجد حافز لأخذها في الاعتبار في الحانات والنوادي الليلية.
من الأفضل حث الحانات والنوادي الليلية على تقليل ضوضائها.

د- يوضح هذا المفهوم القائل بضرورة استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة لتحقيق أهداف المجتمع. من خلال إغلاق عيادات الأحياء وتحويل الأموال إلى المستشفى الرئيسي، يمكن توفير رعاية صحية أفضل بتكلفة أقل.

هـ - يوضح هذا المفهوم القائل بأن الأسواق تتحرك نحو التوازن. هنا، نظراً لأن الكتب التي تحمل نفس الكمية من التآكل والقدم تُباع بنفس السعر تقريباً، فلا يمكن جعل أي مشترٍ أو بائع أفضل حالاً من خلال الانخراط في صفقة مختلفة عما تعهد به. هذا يعني أن سوق الكتب المدرسية المستعملة قد انتقل إلى حالة توازن.

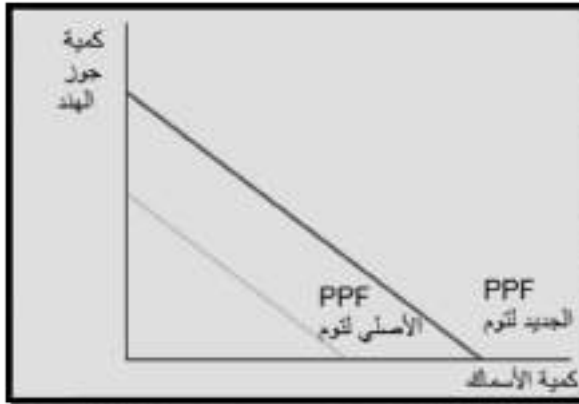
٢. أ- هذا لا يصف حالة التوازن. يجب أن يرغب العديد من الطلاب في تغيير سلوكهم والتحول إلى تناول الطعام في المطاعم. لذلك، فإن الحالة الموصوفة ليست حالة توازن. سيتم تحقيق التوازن عندما يكون الطلاب متساوين في الأكل في المطاعم مثل تناول الطعام في قاعة الطعام، وهو ما سيحدث، على سبيل المثال، إذا كانت الأسعار في المطاعم أعلى منها في قاعة الطعام.

ب- هذا يصف حالة التوازن. من خلال تغيير سلوكك وركوب الحافلة، لن تكون أفضل. لذلك، ليس لديك حافز لتغيير سلوكك.

الفصل الثاني

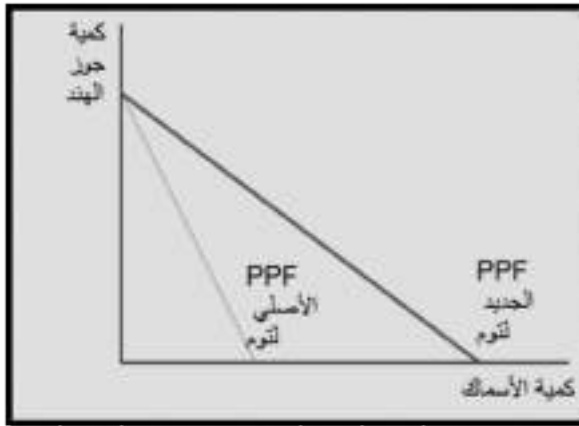
١-٢

١. أ- خطأ. تؤدي الزيادة في الموارد المتاحة لتوم لاستخدامها في إنتاج جوز الهند والأسماك إلى تغيير حدود إمكانية إنتاجه عن طريق تحويلها إلى الخارج، هذا لأنه يستطيع الآن إنتاج المزيد من الأسماك وجوز الهند أكثر من ذي قبل. في الشكل المرافق، يمثل الخط المسمى PPF الأصلي لتوم حدود الإنتاج الأصلية لتوم، ويمثل الخط المسمى PPF الجديد الخاص بـ توم حدود إمكانية الإنتاج الجديدة التي تنتج عن زيادة الموارد المتاحة لتوم.



ب- صحيح. إن التغيير التكنولوجي الذي يسمح لتوم بصيد المزيد من الأسماك مقابل أي كمية من ثمار جوز الهند التي تم جمعها ينتج عنه تغيير في حدود إمكانية إنتاجه. يتضح هذا في الشكل المرافق: يتم تمثيل حدود إمكانية الإنتاج الجديدة بالخط المسمى PPF الجديد لتوم، ويتم تمثيل حدود الإنتاج الأصلية بالخط المسمى PPF الأصلي لتوم.

نظراً لأن الكمية القصوى من جوز الهند التي يمكن أن يجمعها توم هي نفسها كما كانت من قبل، فإن حدود إمكانية الإنتاج الجديدة تتقاطع مع المحور العمودي في نفس النقطة مع الحدود القديمة. ولكن نظراً لأن الكمية القصوى الممكنة من الأسماك أصبحت الآن أكبر من ذي قبل، فإن الحدود الجديدة تقسم المحور الأفقي على يمين الحدود القديمة.



ج- خطأ. توضح حدود احتمالية الإنتاج المقدار الذي يجب أن يتخلى عنه اقتصاد ما للحصول على المزيد من سلعة أخرى فقط عندما يتم استخدام الموارد بكفاءة. وحدة من سلعة واحدة من أجل الحصول على وحدة أخرى من السلعة الأخرى. بدلاً من ذلك، من خلال أن يصبح هذا الاقتصاد أكثر كفاءة، يمكن لهذا الاقتصاد أن يمتلك المزيد من كلتا السلعتين.

٢. أ- تتمتع الولايات المتحدة بميزة مطلقة في إنتاج السيارات لأنها تتطلب عدداً أقل من الأمريكيين (٦) لإنتاج سيارة في يوم واحد مقارنة ب (٨) من الإيطاليين. تتمتع الولايات المتحدة أيضاً بميزة مطلقة في إنتاج آلة الغسيل لأنها تتطلب عدداً أقل من الأمريكيين (٢) لإنتاج غسالة في يوم واحد مقارنة بالإيطاليين (٣).

ب- تكلفة الفرصة البديلة لغسالة السيارات في إيطاليا هي $\frac{1}{3}$: يمكن إنتاج $\frac{1}{3}$ من السيارة بنفس عدد العمال وفي نفس الوقت يتم إنتاج غسالة ملابس واحدة. في الولايات المتحدة، تكلفة الفرصة البديلة للغسالة من حيث السيارات هي $\frac{2}{6} = \frac{1}{3}$: $\frac{1}{3} > \frac{1}{3}$ من السيارة يمكن إنتاجها بنفس العدد من العمال وفي نفس الوقت يتطلب إنتاج غسالة واحدة. لأن $\frac{1}{3} > \frac{1}{3}$ ، تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في إنتاج الغسالات: لإنتاج آلة غسيل، يجب التخلي عن $\frac{1}{3}$ فقط من السيارة في الولايات المتحدة، ولكن يجب التخلي عن $\frac{1}{3}$ من السيارة في إيطاليا.

هذا يعني أن إيطاليا تتمتع بميزة نسبية في صناعة السيارات. يمكن التحقق من هذا على النحو التالي: تكلفة الفرصة البديلة لسيارة بالنسبة لغسالة في إيطاليا هي ٣/٨، أي ما يعادل ٣/٢٢: يمكن إنتاج ٣/٢٢ آلة غسيل في الوقت الذي يستغرقه إنتاج سيارة واحدة في إيطاليا. تبلغ تكلفة الفرصة البديلة لسيارة بالنسبة لغسالة في الولايات المتحدة ٢/٦، أي ما يعادل ٣، يمكن إنتاج ٣ غسالات في الوقت الذي يستغرقه إنتاج سيارة واحدة في الولايات المتحدة.

ج- تتحقق أكبر المكاسب عندما يتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي لها ميزة مقارنة. لذلك يجب أن تتخصص الولايات المتحدة في الغسالات، ويجب أن تتخصص إيطاليا في صناعة الهواتف المحمولة.

٣. تؤدي زيادة حجم الأموال التي تنفقها الأسر إلى زيادة تدفق السلع إلى الأسر، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج من قبل الشركات. لذلك هناك زيادة في عدد الوظائف في الاقتصاد.

٢-٢

١. أ- هذا بيان معياري لأنه ينص على ما يجب فعله. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون لديه إجابة "صحيحة". أي، هل ينبغي منع الناس من جميع السلوكيات الشخصية القاسية إذا كانوا يستمتعون بهذا السلوك، مثل القفز بالمظلات؟ إجابتك تعتمد على وجهة نظرك.

ب- هذا بيان إيجابي لأنه وصف خارج الفعل.

٢. أ. صحيح. غالباً ما يكون لدى الاقتصاديين أحكامٌ مختلفة تتعلق بالقيمة حول الرغبة في تحقيق هدف اجتماعي معين . ولكن على الرغم من هذه الاختلافات في الأحكام المتعلقة بالقيمة، فإنهم سوف يميلون إلى الاتفاق على أن المجتمع، بمجرد أن يقرر السعي لتحقيق هدف اجتماعي نشط، يجب أن يتبنى أكثر السياسات كفاءة لتحقيق هذا الهدف . لذلك من المرجح أن يتفق الاقتصاديون على تبني خيار السياسة "ب".

ب- خطأ. من المرجح أن تنشأ الخلافات بين الاقتصاديين لأنهم يؤسسون استنتاجاتهم على نماذج مختلفة أو لأن لديهم أحكاماً مختلفة تتعلق بالقيمة حول الرغبة في السياسة.

ج- خطأ. إن تحديد الأهداف التي يجب أن يحاول المجتمع تحقيقها هي مسألة أحكام تتعلق بالقيمة، وليست مسألة تحليل اقتصادي.

الفصل الثالث

١-٣

١. أ- كمية المظلات المطلوبة أعلى بأي سعر في يوم ممطر منها في يوم جاف. هذا هو التحول إلى اليمين لمنحني الطلب، إذ إنّه عند أي سعر معين، ترتفع الكمية المطلوبة. هذا يعني أنه يمكن الآن بيع أي كمية محددة بسعر أعلى.
- ب- كمية مكالمات نهاية الأسبوع المطلوبة ترتفع استجابة لتخفيض السعر. هذه حركة على طول منحني الطلب لمكالمات نهاية الأسبوع.
- ج- يزداد الطلب على الورود خلال أسبوع عيد الحب، وهو تحول يمين.
- د - تنخفض كمية البنزين المطلوبة استجابة لارتفاع السعر. هذه حركة على طول منحني الطلب.

٢-٣

١. أ- ارتفاع كمية المساكن المعروضة نتيجة ارتفاع الأسعار. هذه حركة.
- ب- كمية الفراولة المعروضة أعلى بأي سعر معطى. هذا تحول يمين لمنحني العرض.

ج- كمية العمالة المعروضة أقل بأي أجر معين، وهذا هو تحول يسار لمنحني العرض مقارنة بمنحني العرض خلال الإجازة المدرسية. لذلك، لجذب العمال، يجب أن تقدم سلاسل الوجبات السريعة أجوراً أعلى.

د - ارتفاع كمية العمالة المعروضة استجابة لارتفاع الأجور. هذه حركة على طول منحني العرض.

هـ- تكون كمية الكبائن المعروضة أعلى بأي سعر معين، وهذا هو انحراف يمين لمنحني العرض.

٣-٣

١. أ- ينحرف منحني العرض إلى اليمين. عند سعر التوازن الأصلي للسنة السابقة، تتجاوز كمية العنب المعروضة الكمية المطلوبة. هذه حالة فائض. وسينخفض سعر العنب.

ب- ينحرف منحني الطلب إلى اليسار. عند سعر التوازن الأصلي، تتجاوز كمية غرف الفنادق المعروضة الكمية المطلوبة. هذه حالة فائض. أسعار غرف الفنادق ستخفض.

ج- يتحول منحني الطلب على نفاخات الثلج المستعملة إلى اليمين. عند سعر التوازن الأصلي، فإن كمية نفاخات الثلج المستعملة المطلوبة تتجاوز الكمية المعروضة. هذه حالة نقص. سيرتفع سعر التوازن لنفاخات الثلج المستعملة.

١. أ- سوق السيارات الكبيرة: هذا تحول في الطلب نحو اليمين ناتج عن انخفاض سعر البنزين المكمل. نتيجة لهذا التحول، سيرتفع سعر التوازن للسيارات الكبيرة كما سترتفع كمية التوازن للسيارات الكبيرة المشتراة والمبيعة.

ب- سوق الورق الجديد المصنوع من مخزون معاد تدويره: هذا تحول يمين في العرض بسبب الابتكار التكنولوجي. نتيجة لهذا التحول، سينخفض سعر التوازن للورق الجديد المصنوع من المخزون المعاد تدويره وسترتفع كمية التوازن المشتراة والمبيعة.

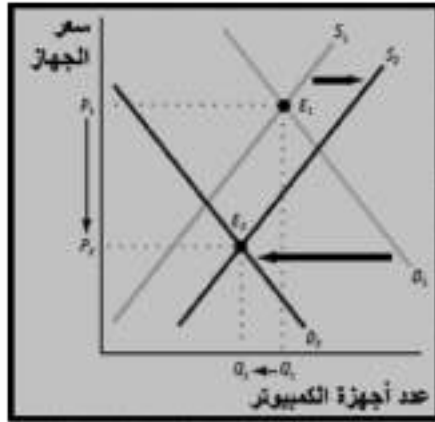
ج- سوق الأفلام في دور السينما المحلية: هذا تحول في الطلب يساراً بسبب انخفاض سعر أفلام بديلة مدفوعة الأجر. ونتيجة لهذا التحول، سينخفض سعر التوازن لتذاكر السينما، كما سينخفض أيضاً عدد التوازن للأشخاص الذين يذهبون إلى السينما.

٢. عند الإعلان عن الشريحة الجديدة، ينحرف منحنى الطلب على أجهزة الكمبيوتر التي تستخدم الشريحة السابقة إلى اليسار مع انخفاض الطلب، وينحرف منحنى العرض لهذه أجهزة الكمبيوتر إلى اليمين مع زيادة العرض.

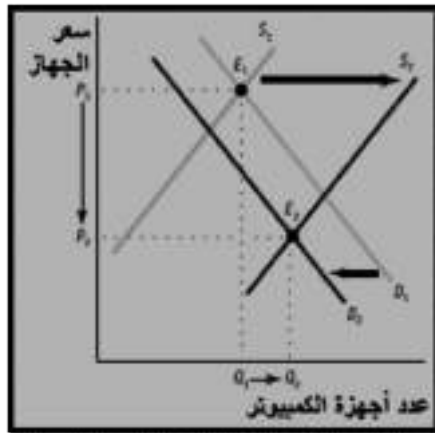
أ. إذا انخفض الطلب نسبياً أكثر من زيادة العرض، فإن كمية التوازن تنخفض، كما هو موضح في الشكل المرافق الأول.

ب. إذا زاد العرض نسبياً أكثر من انخفاض الطلب، فإن كمية التوازن ترتفع، كما هو موضح في الشكل المرافق الثاني في كلتا الحالتين، ينخفض سعر التوازن.

الشكل الأول



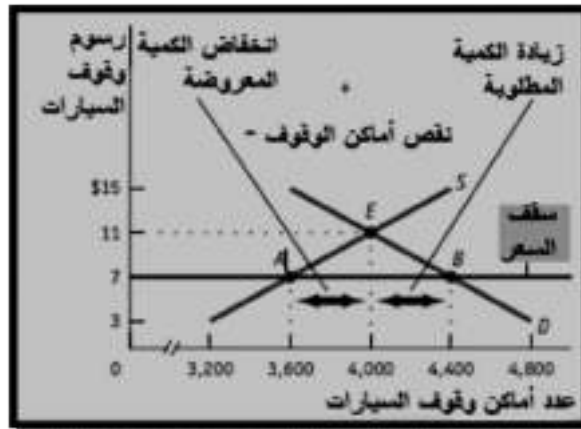
الشكل الثاني



الفصل الرابع

١-٤

١. أ- عدد أقل من مالكي المنازل على استعداد لتأجير مداخل منازلهم لأن سقف السعر تسبب في انخفاض المردود الذي يتلقونه. يعكس هذا الأمر المفهوم القائل بأن الكمية المعروضة تتناقص مع انخفاض السعر. يظهر في الرسم البياني التالي بالحركة من النقطة E إلى النقطة A على طول منحنى العرض، مما يقلل من كمية ٤٠٠ مكان لوقوف السيارات.



ب- تزداد الكمية المطلوبة بمقدار ٤٠٠ مكان مع انخفاض السعر. وعند سعر أقل، يرغب المزيد من المشجعين في القيادة واستئجار مكان لوقوف السيارات. يظهر ذلك في الرسم البياني بالحركة من النقطة E إلى النقطة B على طول منحنى الطلب.

ج- تحت سقف السعر، تتجاوز الكمية المطلوبة الكمية المعروضة؛ والنتيجة، ينشأ نقص. في هذه الحالة، سيكون هناك نقص في ٨٠٠ مكان لوقوف السيارات. تظهر من خلال المسافة الأفقية بين النقطتين A و B.

د- أسقف الأسعار تؤدي إلى هدر الموارد. الوقت الإضافي الذي يقضيه المشجعون لضمان توفير مكان لوقوف السيارات هو وقت ضائع.

هـ- تؤدي أسقف الأسعار إلى تخصيص غير فعال للسلعة للمستهلكين، وهي في هذه المسألة أماكن وقوف السيارات.

و- أسقف الأسعار تؤدي إلى الأسواق السوداء.

٢. أ- خطأ. من خلال خفض السعر الذي يحصل عليه المنتجون، تؤدي أسقف السعر إلى انخفاض في الكمية المعروضة.

ب. صحيح. أسقف السعر تؤدي إلى كمية أقل معروضة مقارنة بالسوق الحرة. نتيجة لذلك، فإن بعض الأشخاص الذين كانوا على استعداد لدفع سعر السوق، ومن ثم كانوا سيحصلون على السلعة

في السوق الحرة، غير قادرين على الحصول عليها عند فرض سقف سعري.

ج. صحيح. هؤلاء المنتجون الذين ما زالوا يبيعون المنتج يحصلون الآن على سعر أقل وبالتالي فهم أسوأ حالاً. لن يجد المنتجون الآخرون أنه من المجدي بيع المنتج على الإطلاق، ومن ثم سيزداد حالهم سوءاً.

٢-٤

١. أ- سيستفيد بعض أصحاب محطات الوقود من الحصول على سعر أعلى. تشير النقطة A إلى المبيعات (٧, ٠ مليون غالون) التي قام بها هؤلاء الملاك. لكن البعض سيخسر. هناك أولئك الذين حققوا مبيعات بسعر السوق البالغ ٢ دولار لكنهم لم يجروا مبيعات بالسعر المنظم البالغ ٤ دولارات. يشار إلى هذه المبيعات الفائتة على الرسم البياني من خلال انخفاض الكمية المطلوبة على طول منحنى الطلب، من النقطة E إلى النقطة A. بشكل عام، التأثير على مالكي المحطات غامض.

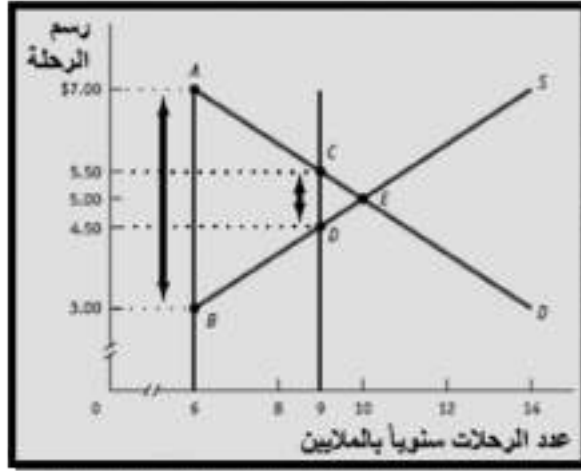
ب- الأشخاص الذين يشترون الغاز بسعر أعلى وهو ٤ دولارات سيحصلون على الأرجح على خدمة أفضل، هذا مثال على الجودة العالية غير الفعالة الناتجة عن الحد الأدنى للسعر حيث يتنافس مالكو محطات الوقود على الجودة بدلاً من السعر. لكن المعارضين محقون في الادعاء بأن المستهلكين أسوأ حالاً بشكل عام.

الأشخاص الذين يشترون بسعر ٤ دولارات سيكونون سعداء بالشراء بسعر ٢ دولار، والكثير ممن كانوا على استعداد للشراء بسعر يتراوح بين ٢ و٤ دولارات غير مستعدين للشراء الآن. يُشار إلى ذلك في الرسم البياني من خلال انخفاض الكمية المطلوبة على طول منحني الطلب، من النقطة E إلى النقطة A.

ج- المؤيدون على خطأ لأن المستهلكين وبعض مالكي محطات الوقود يتضررون من الحد الأدنى للسعر، مما يخلق "فرصاً ضائعة"، عمليات تجارية مرغوبة بين المستهلكين وأصحاب المحطات لا تحدث أبداً، وعلاوة على ذلك، ينشأ عدم كفاءة الموارد المهذرة عندما يقضي المستهلكون الوقت والمال في القيادة إلى دول أخرى. إن الحد الأدنى للسعر يغري الناس بالمشاركة في نشاط السوق السوداء. مع حد أدنى للسعر يبلغ ٤ دولارات، يتم بيع ٧,٠ مليون غالون فقط. عند أسعار تتراوح بين دولارين و٤ دولارات، هناك سائقون يرغبون بشكل تراكمي في شراء أكثر من ٧,٠ مليون غالون ومالكون على استعداد لبيعها لهم، وهو وضع من المحتمل أن يؤدي إلى نشاط غير قانوني.

٣-٤

١. أ- يبلغ سعر الرحلة ٧ دولارات نظراً لأن الكمية المطلوبة عند هذا السعر هي ٦ ملايين: ٧ دولارات هو سعر الطلب البالغ ٦ ملايين رحلة. يتم تمثيل ذلك بالنقطة A في الشكل التالي:

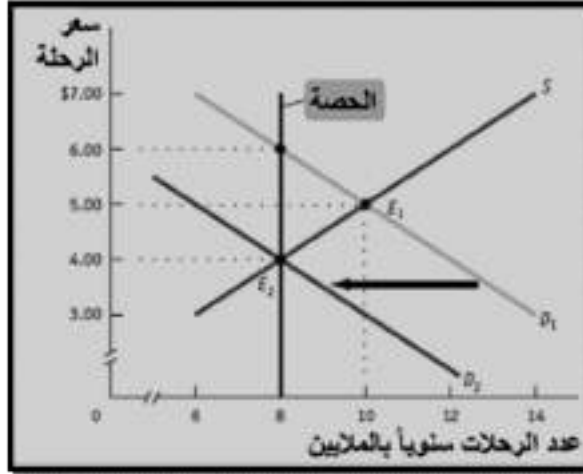


ب- عند ٦ ملايين رحلة يكون سعر العرض ٣ دولارات، ممثلة بالنقطة B في الشكل. السهم بين سعر الطلب البالغ ٧ دولارات وسعر العرض البالغ ٣ دولارات هو حصة الإيجار لكل رحلة، ٤ دولارات. يتم تمثيل ذلك في الشكل أعلاه بالمسافة العمودية بين النقطتين A وB.

ج- عند ٩ ملايين رحلة، يكون سعر الطلب ٥,٥ دولار أمريكي، المشار إليه بالنقطة C على الشكل، وسعر العرض هو ٤,٥ دولار أمريكي، المشار إليه بالنقطة D. إيجار الحصة هو الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض: ١ دولار.

٢. يوضح الشكل كيف ينخفض الطلب بمقدار ٤ ملايين رحلة، ويمثله انحراف منحنى الطلب إلى اليسار من D1 إلى D2: عند أي سعر معين، تنخفض الكمية المطلوبة بمقدار ٤ ملايين رحلة. هذا يلغي تأثير حد

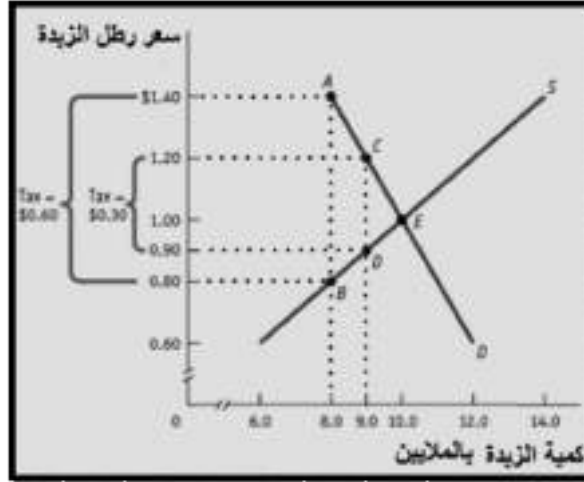
الحصة البالغ ٨ ملايين رحلة. عند النقطة E2، توازن السوق الجديد، تكون كمية التوازن مساوية لحد الحصة؛ نتيجة لذلك، ليس للحصة أي تأثير على السوق.



٤-٤

١. أ- بموجب الحصة، يتم شراء وبيع ٩ ملايين رطل فقط من الزبدة. يمكننا تحديد كمية الزبدة التي تريد مصانع الألبان بيعها بـ ٩ ملايين رطل، وذلك بتحديد سعر العرض بـ ٩٠, ٠ دولار أمريكي، كما هو موضح بالنقطة D في الشكل التالي، وهو تكرار للشكل (٤-٣). وبالمثل، يمكننا تحديد كمية الزبدة التي يرغب المستهلكون في شرائها إلى ٩ ملايين رطل من خلال تحديد سعر الطلب بـ ٢٠, ١ دولار، كما هو موضح بالنقطة C. من ثم فإن الفرق بين هذين السعرين،

٠,٣٠ دولار أمريكي، يساوي الضريبة التي تقلل المبيعات إلى ٩ ملايين رطل فقط، المشار إليها بالمسافة العمودية بين النقطتين C وD. ضريبة ٠,٣٠ دولار للرطل تولد نفس عدم الكفاءة مثل حصة ٩ ملايين رطل.



ب- للإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نجد سعر العرض وسعر الطلب اللذين ينتجان نفس الكمية من الزبدة ولكنها يختلفان بالسعر بمقدار ٠,٦ دولار. يوضح فحص جداول العرض والطلب أن سعر العرض البالغ ٠,٨ دولار أمريكي (المشار إليه بالنقطة B) وسعر الطلب البالغ ١,٤ دولار أمريكي (المشار إليه بالنقطة A) يستوفيان الشروط التالية: يؤديان إلى نفس الكمية المتداولة، ٨ مليون رطل، ويختلفان بـ ٠,٦ دولار. لذلك، فإن حصة قدرها ٨ ملايين رطل ستولد نفس مستوى عدم الكفاءة مثل ضريبة قدرها ٠,٦ دولار. نلاحظ أن سعر العرض ١,٢

دولار وسعر الطلب ٠,٦ دولار يختلفان أيضاً بمقدار ٠,٦ دولار ويتتجان عن نفس الكمية، ١٢ مليون رطل. لماذا لا يكون هذا الخيار هو الإجابة الصحيحة هنا؟ لأن ١٢ مليون رطل أكثر مما يريده الناس شراء في السوق الحرة، لذلك لا يمكن أن يكون مستوى حصة مقبولاً وسليماً.

ج- في الجزء أ من الإجابة، يكون سعر التوازن غير المقيد هو ١ دولار للرطل. لذلك يدفع المستهلكون ٠,٢ دولار (١,٢ دولار - ١ دولار) من ضريبة ٠,٣ دولار، ويدفع المنتجون ٠,١ دولار (١ دولار - ٠,٩ دولار).

الفصل الخامس

١-٥

١. يشتري المستهلك كل حبة فلفل إذا كان السعر أقل من (أو يساوي فقط) رغبة المستهلك في دفع ثمن ذلك الفلفل. يتم إنشاء جدول الطلب عن طريق السؤال عن عدد الفلفل المطلوب بأي سعر. يوضح الجدول المرافق جدول الطلب.

سعر الفلفل	الكمية المطلوبة من الفلفل	الكمية المطلوبة من الفلفل من قبل كيسي	الكمية المطلوبة من الفلفل من قبل جوسي
٠,٩ دولار	١	١	٠
٠,٨ دولار	٢	١	١
٠,٧ دولار	٣	٢	١
٠,٦ دولار	٤	٢	٢
٠,٥ دولار	٥	٣	٢
٠,٤ دولار	٦	٣	٣
٠,٣ دولار	٨	٤	٤
٠,٢ دولار	٨	٤	٤
٠,١ دولار	٨	٤	٤
٠ دولار	٨	٤	٤

عندما يكون السعر ٠,٤ دولار، يكون فائض المستهلك الأول،
كيسي، من أول حبة فلفل هو ٠,٥ دولار، من ثاني حبة فلفل ٠,٣ دولار،
ومن الثالثة ٠,١ دولار، ولم يشتر أي كمية أخرى. ومن ثمّ، يبلغ فائض
المستهلك الفردي لكيسي ٠,٩ دولار. فائض المستهلك جوسي من أول
حبة فلفل هو ٠,٤ دولار، من الثانية ٠,٢ دولار، من الثالثة ٠ دولار (هي
فقط غير مبالية بين شرائه وعدم شرائه، لذلك لنفترض أنها تشتريه)، ولم
تشتري المزيد من الفلفل. وبذلك يبلغ فائض المستهلك الفردي لجوسي
٠,٦ دولار. إجمالي فائض المستهلك عند سعر ٠,٤ دولار هو ٠,٩ دولار +
٠,٦ دولار = ١,٥ دولار.

٢-٥

١ - يزود المنتج كل نوع من الفلفل إذا كان السعر أكبر (أو يساوي فقط)
تكلفة المنتج لإنتاج ذلك الفلفل. يتم إنشاء جدول العرض من خلال
السؤال عن كمية الفلفل الذي سيتم توفيره بأي سعر. يوضح الجدول
المرفق جدول العرض أو التوريد. عندما يكون السعر ٠,٧ دولار،
فائض منتج كارا من الفلفل الأول ٠,٦ دولار من الفلفل الثاني ٠,٦
دولار، من الفلفل الثالث ٠,٣ دولار من الفلفل الرابع ٠,١ دولار، ولم
تعد تورد المزيد من الفلفل. من ثمّ يبلغ فائض المنتج الفردي لكارا ١,٦
دولار. فائض المنتج لجيمي من الفلفل الأول هو ٠,٤ دولار، من

الفلفل الثاني ٠,٢ دولار، من الفلفل الثالث ٠ دولار (هو فقط غير مبال بين توريدها وعدم توفيرها، فلنفترض أنه يوفرها بالفعل)، ولا يقدم المزيد من الفلفل. فائض المنتج الفردي لجيمي هو ٠,٦ دولار. إجمالي فائض المنتج بسعر ٠,٧ دولار هو: ١,٦ + ٠,٦ = ٢,٢ دولار.

سعر الفلفل	الكمية المطلوبة من الفلفل	الكمية المطلوبة من الفلفل من قبل كارا	الكمية المطلوبة من الفلفل من قبل جيمي
٠,٩ دولار	٨	٤	٤
٠,٨ دولار	٧	٤	٣
٠,٧ دولار	٧	٤	٣
٠,٦ دولار	٦	٤	٢
٠,٥ دولار	٥	٣	٢
٠,٤ دولار	٤	٣	١
٠,٣ دولار	٣	٢	١
٠,٢ دولار	٢	٢	٠
٠,١ دولار	١	٢	٠
٠ دولار	٠	٠	٠

٣-٥

الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة بسعر ٠,٥ دولار، وهو سعر التوازن. عند هذا السعر، سيتم شراء وبيع كمية إجمالية من خمسة أنواع من الفلفل. سيشتري كيسي ثلاثة أنواع من الفلفل وسيحصل على فائض

استهلاكي قدره ٠,٤ دولار على أول نوع، و٠,٢ دولار للثاني، و٠ دولار على النوع الثالث. ستشتري جوسي حبتين من الفلفل، وستحصل على فائض استهلاكي قدره ٠,٣ دولار على الفلفل الأول و٠,١ دولار على الفلفل الثاني. ومن ثم فإن إجمالي فائض المستهلك هو ١ دولار. ستزود كارا بثلاثة أنواع من الفلفل، وستحصل على فائض منتج قدره ٠,٤ دولار على أول فلفل، و٠,٤ دولار في الثانية، و٠,١ دولار على الثالث. ستقوم جيمي بتزويد اثنين من الفلفل وسيحصل على فائض منتج بقيمة ٠,٢ دولار على أول فلفل و٠ دولار على الثاني. من ثم فإن إجمالي فائض المنتجين هو ١,١ دولار. إجمالي الفائض في هذا السوق هو $١,١ + ١ = ٢,١$ دولار.

٢- أ- إذا استهلكت جوسي فلفلاً أقل بمقدار واحد، فإنها تخسر ٠,٦ دولار (وهو استعدادها لدفع ثمن الفلفل الثاني)؛ وإذا استهلك كيسي فلفلاً آخر، فإنه يكسب ٠,٣ دولار (استعداده لدفع ثمن الفلفل الرابع). ينتج عن هذا خسارة إجمالية في فائض المستهلك من $٠,٦ - ٠,٣ = ٠,٣$ دولار.

ب- تبلغ تكلفة لآخر فلفل قدمته كارا (الفلفل الثالث) ٠,٤ دولار، وتكلفة جيمي لإنتاج حبة فلفل أخرى (الفلفل الثالث) هي ٠,٧ دولار. من ثم، ينخفض إجمالي فائض المنتج بمقدار $٠,٧ - ٠,٤ = ٠,٣$ دولار.

ج - استعداد جوسي لدفع ثمن فلفلها الثاني هو ٠,٦ دولار؛ هذا ما ستخسره إذا تناولت كمية أقل من الفلفل. وتبلغ تكلفة إنتاج كارا للفلفل الثالث ٠,٤ دولار أمريكي. هذا ما كانت ستدخره إذا كانت ستنتج كمية أقل من الفلفل. إذا قللنا الكمية بمقدار فلفل واحد، فسنخسر ٠,٦ - ٠,٤ = ٠,٢ دولار من إجمالي الفائض.

٤-٥

١ - أ - بسعر يدفعه المستهلكون ٠,٧ دولاراً أمريكياً، يكون فائض المستهلك لدى كيسي هو ٠,٢ دولاراً أمريكياً من الفلفل الأول (خسر ٠,٢ دولاراً أمريكياً مقارنة بتوازن السوق)، و ٠ دولار أمريكي من الفلفل الثاني (خسر ٠,٢ دولار أمريكي)، ولم يشتري الفلفل الثالث. يبلغ فائض المستهلك لجوسي ٠,١ دولار أمريكي من الفلفل الأول (خسرت ٠,٢ دولاراً أمريكياً)، ولم تشتري الفلفل الثاني (خسرت ٠,١ دولار أمريكي من فائض المستهلك الذي حصلت عليه سابقاً من الفلفل الثاني). لذا فإن الخسارة في فائض المستهلك هي ٠,٧ دولار.

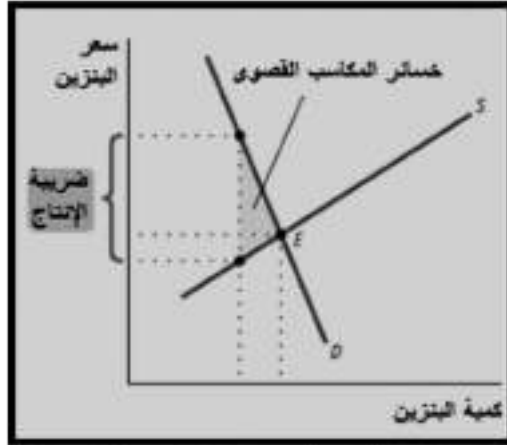
ب - عند السعر الذي تلقاه المنتجون بقيمة ٠,٣ دولار أمريكي، كان فائض منتج كارا هو ٠,٢ دولار أمريكي من أول فلفل لها (خسرت ٠,٢ دولاراً أمريكياً)، و ٠,٢ دولار أمريكي من الفلفل الثاني (خسرت ٠,٢ دولاراً أمريكياً)، ولم تعد تنتج الفلفل الثالث (خسرت ٠,١ دولار أمريكي عما كانت عليه سابقاً من الفلفل الثالث). يبلغ فائض منتج جيمي ٠ دولار أمريكي من الفلفل

الأول (خسر ٠,٢ دولار أمريكي)، ولم يعد ينتج الفلفل الثاني. لذا فإن الخسارة في فائض المنتج هي ٠,٧ دولار.

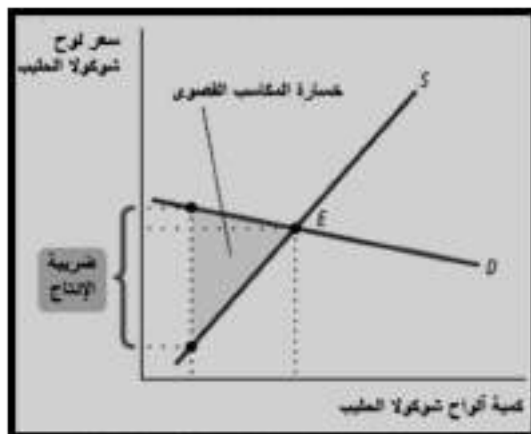
ج- نظراً لأنه يتم بيع ثلاثة أنواع من الفلفل الآن والضريبة على كل منها هي ٠,٤ دولار أمريكي، فإن إيرادات الضرائب الحكومية هي $٠,٤ \times ٣ = ١,٢$ دولار.

د- أدى إدخال الضريبة إلى خسارة إجمالي الفائض بمقدار $٠,٧ + ٠,٧ = ١,٤$ دولار أمريكي. من هذا المبلغ، ذهب ١,٢ دولار إلى الحكومة في شكل إيرادات ضريبية. ولكن يتم خسارة ٠,٢ دولار: هذا هو مقدار خسارة المكاسب القصوى من هذه الضريبة.

٢- أ- الطلب على البنزين غير مرن لأنه لا يوجد بديل قريب للبنزين نفسه، ويصعب على السائقين ترتيب بدائل للقيادة، مثل استخدام وسائل النقل العام. نتيجة لذلك، ستكون خسارة المكاسب القصوى من الضريبة على البنزين صغيرة نسبياً، كما هو موضح في الرسم البياني المرافق.



ب. الطلب على ألواح شوكولا الحليب مرناً نظراً لوجود بدائل قريبة: ألواح الشوكولا الداكنة، شوكولا الحليب من نوع "كيسز"، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، ستكون خسارة المكاسب القصوى من الضريبة على ألواح شوكولا الحليب كبيرة نسبياً، كما هو موضح في الرسم التخطيطي المرافق.



الفصل السادس

١-٦

١ - أ- هذا سؤال يتعلق بالاقتصاد الجزئي لأنه يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تواجه شركة فردية.

ب- هذا سؤال يتعلق بالاقتصاد الكلي لأنه يأخذ في الاعتبار كيفية تغير المستوى العام للنشاط مع تغير الاقتصاد بأكمله.

ج- هذا سؤال يتعلق بالاقتصاد الكلي لأنه يعالج أسباب النمو طويل المدى.

د- هذا سؤال يتعلق بالاقتصاد الجزئي لأنه يعالج عملية صنع القرار الاقتصادي لفرد واحد.

٢ - عادة ما يكون هناك مجال أقل للتدخل الحكومي في الاقتصاد الجزئي لأن تدخل الحكومة في الأسواق يقلل من رفاهية المجتمع باستثناء بعض الحالات المحددة جيداً. هناك مجال أكبر للتدخل الحكومي في الاقتصاد الكلي لأن رفاهية المجتمع تتعزز عندما تستطيع الحكومة تقليل شدة التقلبات الاقتصادية أو تعزيز العوامل التي تزيد من النمو في البلاد على المدى الطويل.

١- عندما يتم توظيف عدد أقل من الأشخاص في الإنتاج، يرتفع معدل البطالة. وكتيجة لذلك، تنخفض كمية الإنتاج الإجمالي الناتج، ويرتفع معدل البطالة عندما ينخفض إجمالي الإنتاج. عندما يتم توظيف المزيد من الأشخاص، ينخفض معدل البطالة، ويرتفع الإنتاج الإجمالي بسبب زيادة عدد الأشخاص العاملين في الإنتاج. لذلك ينخفض معدل البطالة عندما يرتفع الإنتاج الإجمالي. إن هذه الحقائق معاً تعني أن معدل البطالة والإنتاج الكلي يتحركان في اتجاهين متعاكسين خلال دورة العمل.

٢- يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى فقدان الأجور للأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يرغبون بذلك. ويتج عن ذلك خسارة في إنتاج الشركات، وإنتاج سلع وخدمات كان يمكن أن يتمتع بها المستهلكون، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار السياسي.

٣- إن الاقتصاد الذي يتمتع بسياسة استقرار ناجحة يعاني حالات ركود قليلة وضحلة نسبياً. بالمقابل، يعاني الاقتصاد من معدل بطالة منخفض بمرور الوقت. كما أنه يشهد القليل من التوسعات القوية بشكل مفرط ومن ثمّ ضغوط تضخمية أقل.

٣-٦

١ - تميزت الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بمعدل نمو مرتفع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى تحسن كبير في مستويات معيشة الأمريكيين خلال تلك الفترة. في المقابل، تميزت السبعينيات والثمانينيات بمعدل نمو أقل بكثير، مما جعل الأمريكيين يشعرون بأنهم أكثر فقراً، ولا سيما عند النظر إليها بالمقارنة مع المكاسب التي تحققت في الخمسينيات والستينيات.

٢ - سيتعين على البلدان ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة أن تحافظ على معدلات نمو أعلى للنتائج الإجمالي مقارنة بالبلدان ذات معدلات النمو السكاني المنخفضة من أجل تحقيق مستوى معيشة أعلى للفرد لأنه سيتعين تقسيم الإنتاج الإجمالي على عدد أكبر من الأشخاص.

٤-٦

١ - أ- أفضل حالاً لأن راتبك الذي تتقاضاه ارتفع ٥ نقاط مئوية أكثر من الأسعار: (١٠% زيادة في الأجور - ٥% زيادة في الأسعار = ٥%).

ب- أنت أسوأ حالاً لأن راتبك قد ارتفع بمقدار ٥ نقاط مئوية ولكن أقل من الأسعار: (١٠% زيادة في الأجور - ١٥% زيادة في الأسعار = -٥%).

ج- أفضل حالاً لأن راتبك ارتفع بمقدار ١٢ نقطة مئوية أكثر من الأسعار: (١٠% زيادة في الأجور + ٢% انخفاض في الأسعار = ١٢%).

١ - أ- أدى انخفاض اليورو من ١,١٥ دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٨٥ دولار في عام ٢٠٠١ إلى جعل السلع الأوروبية أقل تكلفة بالنسبة للأمريكيين لأن اليورو يكلف أقل للشراء بالدولار. بالمقابل، أصبحت السلع الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للأوروبيين لأن الدولار يكلف أكثر عند شرائه باليورو.

ب. كانت القيمة الإجمالية للسلع الأوروبية التي اشتراها الأمريكيون سترتفع، وستنخفض القيمة الإجمالية للسلع الأمريكية التي اشتراها الأوروبيون.

الفصل السابع

١-٧

١ - لنبدأ بالنظر في العلاقة بين إجمالي القيمة المضافة لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والإنفاق الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً. هاتان الكميتان متساويتان لأن كل سلعة وخدمة نهائية منتجة في الاقتصاد يشتريها شخص ما أو يضاف إلى المخزونات. يتم حساب الإضافات إلى المخزونات على أنها إنفاق من قبل الشركات. بعد ذلك، لنضع في اعتبارنا العلاقة بين إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وإجمالي عامل الدخل.

هاتان الكميتان متساويتان لأن كل الإنفاق الموجه للشركات لدفع ثمن مشتريات السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً هو إيرادات للشركات. يجب أن تدفع هذه الإيرادات من قبل الشركات إلى عوامل الإنتاج الخاصة بها في شكل أجور وربح وفوائد وإيجار. بأخذها جميعاً بعين الاعتبار يعني أن جميع الطرق الثلاث لحساب الناتج المحلي الإجمالي متكافئة.

٢ - تقوم الشركات بالبيع للشركات الأخرى والأسر والحكومة وبقية العالم. ترتبط الأسر المعيشية بالشركات من خلال بيع عوامل الإنتاج

للشركات، ومن خلال الشراء من الشركات للسلع والخدمات النهائية،
ومن خلال إقراض الأموال للشركات في الأسواق المالية. ترتبط الأسر
المعيشية بالحكومة من خلال دفعها للضرائب، واستلامها للتحويلات،
وإقراضها للأموال للحكومة لتمويل الاقتراض الحكومي عبر
الأسواق المالية. أخيراً، ترتبط الأسر ببقية العالم من خلال مشترياتهما من
الواردات والمعاملات مع الأجانب في الأسواق المالية.

٣- ستحسب قيمة الفولاذ مرتين، مرة حيث تم بيعه بواسطة
شركة "American steel" لشركة "American Motors" ومرة أخرى
كجزء من السيارة التي تم بيعها بواسطة "American Motors".

٧-٢

١- أ- في عام ٢٠٠٤، كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

$$٤٨٠ + \text{ألف } ٤٠٠ = (٠,٦ \times ٨٠٠٠٠٠٠) + (٠,٤ \times ١٠٠٠٠٠٠٠)$$

ألف = ٨٨٠ ألف دولار أمريكي. ارتفاع سعر البطاطا المقلية بنسبة ٢٥%
من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥ يعني أن سعرها عام ٢٠٠٥ كان ١,٢٥ ×
٠,٤ = ٠,٥٠ دولار أمريكي، وحدث انخفاض بنسبة ١٠% في
الوجبات يعني أن ٠,٩ × ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٠٠ ألف حصة تم بيعها في عام
٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، بلغت القيمة الإجمالية لمبيعات البطاطا المقلية في عام
٢٠٠٥: ٩٠٠٠٠٠٠ × ٠,٥٠ = ٤٥٠ ألف دولار أمريكي.

انخفاض سعر حلقات البصل بنسبة ١٥% من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥
يعني أن سعر حلقات البصل في ٢٠٠٥ كان $٠,٨٥ \times ٠,٦ = ٠,٥١$
دولار أمريكي. زيادة بنسبة ٥% في الحصص المبيعة تعني أن $٨٠٠٠٠٠ \times$
 $١,٠٥ = ٨٤٠$ ألف حصة تم بيعها في عام ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، كانت
القيمة الإجمالية لمبيعات حلقات البصل في عام ٢٠٠٥ هي $٨٤٠٠٠٠ \times$
 $٠,٥١$ دولار = ٤٢٨٤٠٠ دولار.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠٠٥ كان $٤٥٠٠٠٠٠ +$
 $٤٢٨,٤٠٠$ دولار = ٨٧٨٤٠٠ دولار. لمعرفة الإنتاج الإجمالي المحلي
الحقيقي في عام ٢٠٠٥، يجب أن نحسب قيمة المبيعات في ٢٠٠٥ باستخدام
أسعار ٢٠٠٤:

$(٩٠٠٠٠٠٠ \text{ بطاطا مقلية} \times ٠,٤ \text{ دولاراً أمريكياً}) + (٨٤٠ \text{ ألف}$
 $\text{ حلقة بصل} \times ٠,٦ \text{ دولاراً أمريكياً}) = ٣٦٠ \text{ ألف دولار} + ٥٠٤ \text{ ألف}$
 $\text{ دولار} = ٨٦٤ \text{ ألف دولار أمريكي.}$

ب- تُظهر المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠٠٤
والناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠٠٥ انخفاضاً قدره
 $((٨٨٠ \text{ ألف دولار} - ٨٧٨٤٠٠ \text{ دولار}) / ٨٨٠ \text{ ألف دولار}) \times$
 $١٠٠ = ٠,١٨\%$. لكن المقارنة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي تظهر انخفاضاً قدره $((٨٨٠ \text{ ألف دولار} - ٨٦٤ \text{ ألف}$
 $\text{ دولار}) / ٨٨٠ \text{ ألف دولار}) \times ١٠٠ = ١,٨\%$ ، أي إن الحساب

المستند إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يُظهر انخفاضاً أكبر بمقدار ١٠ مرات (١,٨%) من الحساب المستند إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (١٨,٠%): في هذه الحالة، فإن الحساب المستند إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقلل من الحجم الحقيقي للتغيير.

٢- مؤشر الأسعار الذي يعتمد على أسعار ١٩٩٠ يحتوي على سعر مرتفع نسبياً للإلكترونيات وسعر منخفض نسبياً للمساكن مقارنة بمؤشر أسعار قائم على أسعار ٢٠٠٠، وهذا يعني أن الرقم القياسي لأسعار عام ١٩٩٠ المستخدم لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥ سيضخم قيمة إنتاج الإلكترونيات في الاقتصاد، لكن مؤشر أسعار عام ٢٠٠٠ سيضخم قيمة إنتاج المساكن في الاقتصاد.

٣-٧

١- إن ظهور مواقع الويب التي تمكّن الباحثين عن عمل من العثور على وظائف بشكل أسرع سيقبل من معدل البطالة بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن المواقع الإلكترونية التي تحث العمال المحبطين على البدء بنشاط في البحث عن عمل مرة أخرى ستؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمرور الوقت.

٢- يتوافق كلا الجزأين (a) و (b) مع العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة الموضحة في الشكل (٧-٦): خلال سنوات النمو فوق المتوسط، انخفض معدل البطالة والعكس صحيح. إنها

متوافقة مع هذه العلاقة لأن كليهما يستتبع إما انخفاض معدل البطالة أثناء الانتعاش أو ارتفاع معدل البطالة أثناء الركود. ومع ذلك، فإن الجزء "c" غير متناسق معها: فهو يشير إلى أن الركود يرتبط بانخفاض معدل البطالة.

٤-٧

١ - تكلفة سلة السوق هذه، ما قبل الصقيع، $(١٠٠ \times ٢,٢ \text{ دولار}) + (٥٠)$
 $١٠٠ = ٥٠ + ٣٠ + ٢٠ = (١٠٠ \times ٠,٢٥ \text{ دولار}) + (٠,٦ \times$
دولار. نفس سلة السوق، بعد الصقيع، التكاليف $(١٠٠ \times ٠,٤$
دولار) $+ (١ \times ٥٠ \text{ دولار}) + (٠,٤٥ \times ٢٠٠ \text{ دولار}) = ٥٠ + ٤٠ +$
 $٩٠ = ١٨٠ \text{ دولار}$. لذا فإن مؤشر السعر هو $(١٠٠ \text{ دولار} / ١٠٠$
دولار) $\times ١٠٠ = ١٠٠$ قبل الصقيع و $(١٨٠ \text{ دولار} / ١٠٠ \text{ دولار}) \times$
 $١٠٠ = ١٨٠$ بعد الصقيع، مما يعني ارتفاع مؤشر الأسعار بنسبة ٨٠%.
هذه الزيادة في مؤشر الأسعار أقل من ٨٤,٢% الزيادة المحسوبة في
النص، والسبب في هذا الاختلاف هو أن سلة السوق الجديدة المكونة
من ١٠٠ حبة برتقال و ٥٠ حبة غريب فروت و ٢٠٠ حبة ليمون تحتوي
بشكل نسبي على عدد أكبر من العناصر التي شهدت زيادات في الأسعار
منخفضة نسبياً (الليمون، الذي ارتفع سعره بنسبة ٨٠%) وأقل نسبياً
من الأصناف التي شهدت ارتفاعاً كبيراً نسبياً في الأسعار (البرتقال
الذي ارتفع سعره بنسبة ١٠٠%). هذا يدل على أن مؤشر الأسعار يمكن

أن يكون شديد الحساسية لتكوين سلة السوق. إذا كانت سلة السوق تحتوي على نسبة كبيرة من السلع التي ارتفعت أسعارها بشكل أسرع من أسعار السلع الأخرى، فسيؤدي ذلك إلى تقدير أعلى للزيادة في مستوى السعر. إذا كانت تحتوي على نسبة كبيرة من السلع التي ارتفعت أسعارها بشكل أبطأ من أسعار السلع الأخرى، فسيؤدي ذلك إلى تقدير أقل للزيادة في مستوى السعر.

٢- أ- ستحتوي سلة السوق التي تم تحديدها منذ ١٠ سنوات على عدد سيارات أقل مما هو عليه الآن. بالنظر إلى أن متوسط سعر السيارة قد نما بشكل أسرع من متوسط أسعار السلع الأخرى، فإن هذه السلة ستقلل من شأن الزيادة الحقيقية في مستوى السعر لأنها تحتوي على عدد قليل جداً من السيارات نسبياً.

ب- سلة السوق التي تم تحديدها قبل ١٠ سنوات لن تحتوي على الوصول إلى الإنترنت واسع النطاق. لذلك، لا يمكنها تتبع الانخفاض في أسعار الوصول إلى الإنترنت خلال السنوات القليلة الماضية. نتيجة لذلك، سوف يبالغ في تقدير الزيادة الحقيقية في مستوى السعر.

٣- باستخدام المعادلة (٧-٣)، كان معدل التضخم من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ هو: $188.9 - 184 / (184 - 184) \times 100 = 2,7\%$.

الفصل الثامن

١-٨

١ - يؤدي التقدم الاقتصادي إلى رفع مستوى معيشة المواطن العادي في الدولة. لا تعكس الزيادة في الإنتاج الإجمالي المحلي الحقيقي الإجمالي بدقة زيادة في مستوى معيشة المواطن العادي لأنها لا تمثل النمو في عدد السكان. على سبيل المثال، إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠% ولكن النمو السكاني ازداد بنسبة ٢٠%، فإن المستوى المعيشي للمقيم العادي ينخفض: بعد التغيير، يكون لدى المقيم العادي $(120/110) \times 100 = 109,1$ فقط من الدخل الحقيقي كما كان قبل التغيير. وبالمثل، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا تعكس بدقة زيادة في مستويات المعيشة لأنها لا تأخذ في الحسبان أي تغيير في الأسعار. على سبيل المثال، تشير الزيادة بنسبة ٥% في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناتجة عن زيادة الأسعار بنسبة ٥% إلى عدم وجود تغيير في مستويات المعيشة. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المقياس الوحيد الذي يراعي التغيرات في السكان والتغيرات في الأسعار.

٢ - باستخدام القاعدة ٧٠، فإن مقدار الوقت الذي ستستغرقه الصين لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو (٧٠ / ٧٠) = (٧, ٦ / ٩, ٢) سنة؛ إيرلندا، (٧٠ / ٥, ٢) = (١٣, ٥ / ١٣, ٥) سنة؛ الولايات المتحدة، (٧٠ / ٢, ٠) = (٣٥ / ٢, ٠) سنة؛ فرنسا (٧٠ / ١, ٨) = (٣٨, ٩ / ٣٨, ٩) سنة؛ والأرجنتين (٧٠ / ٠, ١) = (٧٠٠ / ٠, ١) سنة. إذا استمرت إيرلندا في تحقيق معدل نمو أعلى للإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من الولايات المتحدة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإيرلندي سيتجاوز في النهاية مثيله في الولايات المتحدة.

٢-٨

١ - أ- التقدم التكنولوجي الكبير سيؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية على الرغم من عدم تغيير رأس المال المادي ورأس المال البشري لكل عامل.

ب- سينخفض معدل نمو الإنتاجية ولكنه يظل إيجابياً بسبب تناقص العوائد على رأس المال المادي.

٢ - سوف يستغرق الأمر فترة من الوقت حتى يتعلم العمال كيفية استخدام نظام الكمبيوتر الجديد وتعديل إجراءاتهم الروتينية.

ونظراً لوجود عقبات في كثير من الأحيان في تعلم نظام جديد، مثل محو ملفات الكمبيوتر عن طريق الخطأ، قد تنخفض الإنتاجية في "ملتينوميكس" لفترة من الوقت.

١ - في النهاية ينبغي سداد الأموال المقترضة من الخارج للأجانب، مما يعني أنه في المستقبل سيكون هناك القليل من الأموال المتاحة للبلاد للإنفاق الاستثماري. في المقابل، تبقى الأموال التي يتم سدادها للمدخرين المحليين في البلاد، وتكون متاحة للإنفاق الاستثماري المستقبلي. هذا هو السبب في أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى معدل نمو أقل مما لو تم تحقيق نفس المبلغ من الأموال من المدخرات المحلية. يختلف اقتصاديون آخرون لأنهم يعتقدون أن الاستثمار الأجنبي يجلب معه تكنولوجيا جديدة، مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو البلد الذي يعوض أكثر من الانخفاض في الأموال الذي يحدث عندما يتعين سداد الأموال من الخارج إلى الأجانب.

٢ - من المحتمل أن تشهد الولايات المتحدة وتيرة أكبر في إنشاء وتطوير أدوية جديدة لأن الروابط الوثيقة بين الشركات الخاصة ومراكز البحث الأكاديمي ستؤدي إلى عمل يركز بشكل مباشر على إنتاج أدوية جديدة أكثر من التركيز على الأبحاث البحتة.

٣ - من المحتمل أن تكون هذه الأحداث قد أدت إلى انخفاض معدل النمو في البلاد لأن الافتقار إلى حقوق الملكية كان سيمنع الناس عن الاستثمار في القدرة الإنتاجية.

٤ . وجدت البلدان أن الاستثمار الأجنبي عادة ما يجلب تكنولوجيا جديدة تزيد من معدل نمو البلد ومستويات المعيشة فيه.

١. تنص النسخة الشرطية من فرضية التقارب على أن البلدان تنمو بشكل أسرع وذلك عندما تكون الأمور الأخرى متساوية، عندما تبدأ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد المنخفض نسبياً وتنمو بشكل أبطأ، مع تساوي الأمور الأخرى، عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً؛ يشير هذا إلى انخفاض النمو الآسيوي في المستقبل.

ومع ذلك، قد لا تكون الأشياء الأخرى متساوية: إذا استمرت الاقتصادات الآسيوية في الاستثمار في رأس المال البشري.

وإذا استمرت معدلات الادخار في الارتفاع، وإذا استثمرت الحكومات في البنية التحتية وما إلى ذلك، فقد يستمر النمو بوتيرة متسارعة.

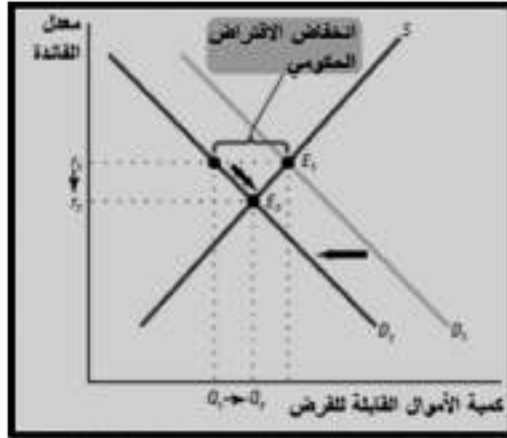
٢. كما ترى من اللوحة (ب) من الشكل (٨-٨)، على الرغم من أهميتها في تحديد معدل النمو لبعض البلدان (مثل بلدان أوروبا الغربية)، فإن المستوى الأولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس العامل الوحيد. يبدو أن المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تنبئ بشكل أفضل بالنمو المستقبلي من مستوى المعيشة اليوم.

٣. تشير الأدلة إلى أن كلتا المجموعتين من العوامل مهمة: تحسين البنية التحتية مهم للنمو، وكذلك الاستقرار السياسي. يجب أن تحاول السياسات معالجة كلا المجالين.

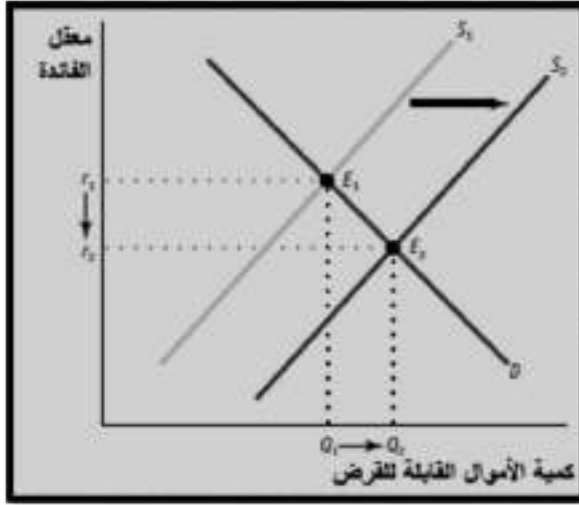
الفصل التاسع

١-٩

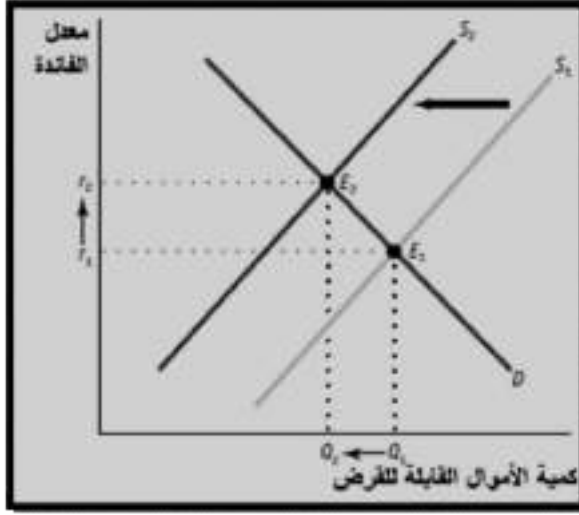
١ - عندما يصبح عجز الميزانية فائضاً في الميزانية، تحتاج الحكومة إلى اقتراض أموال أقل؛ ونتيجة لذلك، ينخفض الطلب على الأموال القابلة للقرض. في الرسم البياني المرافق، يمثل منحنى الطلب D_1 الطلب على الاقتراض الحكومي بالإضافة إلى الطلب الخاص. يؤدي إلغاء الاقتراض الحكومي إلى تحويل D_1 إلى اليسار إلى D_2 ، إذ يمثل D_2 الطلب الخاص فقط على الأموال القابلة للقرض. ينخفض سعر الفائدة المتوازن من r_1 إلى r_2 . على الرغم من انخفاض الكمية الإجمالية للإقراض فإن الكمية الخاصة من الأموال القابلة للقرض المطلوبة ترتفع من Q_1 إلى Q_2 .



٢- أ- مع تدفق رأس المال إلى الاقتصاد، يزداد العرض من الأموال القابلة للقرض. يتضح ذلك من تحول منحنى العرض من $S1$ إلى $S2$ في الرسم البياني المرافق. عندما ينتقل التوازن من $E1$ إلى $E2$ ، ينخفض سعر فائدة التوازن من $r1$ إلى $r2$ ، وتزداد كمية التوازن للأموال القابلة للقرض من $Q1$ إلى $Q2$.



ب- تنخفض المدخرات بسبب ارتفاع نسبة المتقاعدين وانخفاض العرض من الأموال القابلة للقرض. يتضح هذا من خلال التحول إلى اليسار لمنحنى العرض من $S1$ إلى $S2$ في الرسم البياني المرافق. ينتقل التوازن من $E1$ إلى $E2$ ، ويرتفع معدل فائدة التوازن من $r1$ إلى $r2$ ، وتنخفض كمية التوازن للأموال القابلة للقرض من $Q1$ إلى $Q2$.



٣- في سوق الأموال القابلة للقرض، مع ارتفاع سعر الفائدة، ترغب الأسر بادخار المزيد واستهلاك أقل. ولكن في الوقت نفسه، تؤدي الزيادة في سعر الفائدة لخفض عدد مشاريع الإنفاق الاستثماري ذات العوائد المرتفعة على الأقل مثل سعر الفائدة. لا يمكن أن تمثل العبارة "سترغب الأسر في ادخار أموال أكثر مما ترغب الشركات في استثماره" توازناً في سوق الأموال القابلة للقرض لأنها تقول إن كمية الأموال القابلة للقرض المعروضة تتجاوز كمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة. إذا حدث ذلك، يجب أن ينخفض سعر الفائدة لجعل كمية الأموال القابلة للقرض المقدمة مساوية لكمية الأموال القابلة للقرض المطلوبة.

١ - تكاليف المعاملات مكافئة تقريباً لـ (أ) وديعة بنكية و(ب) حصة في صندوق استثمار متنوع للغاية يمكن بيعه، لأنه يمكن تحقيق كل منها عادةً عن طريق إجراء مكالمة هاتفية أو الاتصال بالإنترنت أو زيارة مكتب فرعي. تكون تكاليف المعاملة أعلى بالنسبة لـ (ج) حصة من الشركة العائلية، إذ إن العثور على مشترٍ للحصة يستهلك الوقت والموارد. من المحتمل أن يكون مستوى المخاطرة هو الاحتمال الأدنى بالنسبة لـ (أ) وديعة بنكية، إذ إن هذه الودائع مؤمنة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) حتى ١٠٠ ألف دولار؛ واحتمالية أعلى إلى حد ما بالنسبة لـ (ب) حصة في صندوق استثمار مشترك، إذ إنه على الرغم من التنوع، لا تزال هناك مخاطر مرتبطة بامتلاك الأسهم؛ والأعلى لـ (ج) حصة من الشركة العائلية، إذ إن هذا الاستثمار غير متنوع. يكون مستوى السيولة هو الأعلى في (أ) الوديعة البنكية، إذ يمكن إجراء عمليات السحب على الفور؛ أقل إلى حد ما لـ (ب) حصة في صندوق استثمار مشترك، قد يستغرق الأمر بضعة أيام بين بيع الأسهم ومعالجة الدفعة؛ والأقل بالنسبة لـ (ج) حصة من الشركة العائلية، إذ لا يمكن بيعها إلا بموافقة إجماع الأعضاء الآخرين وسيستغرق الأمر بعض الوقت للعثور على مشترٍ.

٢- التنمية والنمو الاقتصاديان هما، من بين عوامل أخرى، نتيجة الإنفاق الاستثماري على رأس المال المادي. نظراً لأن الإنفاق الاستثماري يساوي المدخرات، فكلما زاد المبلغ الذي تم توفيره، زاد الإنفاق الاستثماري، ومن ثم سيحدث النمو الأعلى والتنمية الاقتصادية. لذا فإن وجود المؤسسات التي تسهل الادخار سيساعد على نمو البلد وتطوره الاقتصادي. نتيجة لذلك، دولة ذات نظام مالي يوفر تكاليف معاملات منخفضة وفرصاً بسيطة لتنوع المخاطر وسيولة عالية للمدخرين، ستشهد نمواً وتطوراً اقتصادياً أسرع من بلد لا يقوم بفعل ذلك.

٣-٩

١- أ- تعكس أسعار الأسهم اليوم توقعات السوق لأسعار الأسهم المستقبلية، ووفقاً لفرضية الأسواق الفعالة، تأخذ أسعار الأسهم دائماً في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة. حقيقة أن أرباح هذا العام منخفضة ليست معلومات جديدة، إنها مضمنة بالفعل في سعر السهم مسبقاً. ومع ذلك، عندما يُعرف أن أرباح الشركة ستكون مرتفعة العام المقبل، فإن سعر سهمها سيرتفع اليوم، مما يعكس هذه المعلومات الجديدة.

ب- إن توقعات المستثمرين بشأن الأرباح المرتفعة كانت مدججة بالفعل في سعر السهم. لأن الأرباح أقل من المتوقع، سيتم تعديل توقعات

السوق بشأن سعر سهم الشركة المستقبلي هبوطاً. هذه المعلومات الجديدة ستخفض سعر السهم.

ج- ستعمل هذه الإعلانات على خفض توقعات المستثمرين بشأن سعر سهم الشركة في المستقبل. هذه المعلومات الجديدة ستخفض سعر السهم.

د- لن يكون لهذا الإعلان أي تأثير على سعر سهم الشركة أو سيزيده قليلاً فقط. لا يضيف أي معلومات جديدة، باستثناء إزالة بعض الشك حول ما إذا كانت توقعات الربح صحيحة. يجب أن ينتج عنه إما عدم زيادة وإما زيادة طفيفة فقط بسعر السهم.

٢- تنص فرضية الأسواق الفعالة على أن جميع المعلومات المتاحة تؤخذ على الفور في الاعتبار في أسعار الأسهم. لذلك إذا اشترى المستثمرون الأسهم باستمرار في اليوم التالي لارتفاع مؤشر داو جونز بنسبة ١%، فإن المستثمر الذكي سيبيع في ذلك اليوم لأن الطلب، ومن ثم أسعار الأسهم، سيكون مرتفعاً. إذا كان من الممكن تحقيق ربح بهذه الطريقة، في النهاية سيبيع العديد من المستثمرين، ولن يكون صحيحاً ما قام به المستثمرون حين اشترى الأسهم دائماً في اليوم التالي لارتفاع مؤشر داو جونز بنسبة ١%.

الفصل العاشر

١-١٠

١ - أ- يمثل هذا حركة على طول منحنى SRAS لأن مؤشر أسعار المستهلك، مثل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، هو مقياس لمستوى السعر الإجمالي، ومستوى السعر الإجمالي للسلع والخدمات النهائية في الاقتصاد.

ب- يمثل هذا تحولاً في منحنى SRAS لأن النفط سلعة. سوف يتحول SRAS إلى اليمين لأن تكاليف الإنتاج الآن أقل، مما يؤدي إلى كمية أكبر من الإنتاج الإجمالي الموفر عند أي مستوى سعر إجمالي معين.

ج- يمثل هذا تحولاً في منحنى SRAS لأنه ينطوي على تغيير في الأجور الاسمية. الزيادة في المزايا القانونية للعمال تعادل زيادة في الأجور الاسمية. ونتيجة لذلك، سوف يتحول منحنى SRAS إلى اليسار لأن تكاليف الإنتاج أعلى الآن، مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج الإجمالي الموفر عند أي مستوى سعر إجمالي معين.

٢- ستحتاج إلى معرفة ما حدث لمستوى السعر الإجمالي. إذا كانت الزيادة في كمية الإنتاج الإجمالي المعروض ناتجة عن حركة على طول منحنى SRAS، فإن مستوى السعر الإجمالي سيرتفع في نفس الوقت الذي تزداد فيه كمية الإنتاج الإجمالي المعروض. إذا كانت الزيادة في كمية إجمالي الإنتاج المقدم ناتجة عن تحول يمين لمنحنى LRAS، فقد لا يرتفع مستوى السعر الإجمالي. بدلاً من ذلك، يمكنك اتخاذ القرار من خلال ملاحظة ما حدث لتجميع الناتج على المدى الطويل. إذا تراجعت إلى مستواها الأولي على المدى الطويل، فإن الزيادة المؤقتة في الإنتاج الإجمالي كانت بسبب الحركة على طول منحنى SRAS. إذا ظل عند المستوى الأعلى على المدى الطويل، فإن الزيادة في الإنتاج الإجمالي كانت بسبب التحول إلى اليمين في منحنى LRAS.

٢-١٠

١- أ- هذا تحول في منحنى الطلب الإجمالي. يؤدي انخفاض كمية المال إلى رفع سعر الفائدة، حيث يرغب الناس الآن في الاقتراض أكثر وتخفيف الإقراض. يقلل معدل الفائدة المرتفع من الاستثمار وإنفاق المستهلك عند أي مستوى سعر إجمالي معين، ومن ثم ينحرف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار.

ب- هذه حركة صعودية على طول منحنى الطلب الإجمالي. مع ارتفاع مستوى السعر الإجمالي، تنخفض القيمة الحقيقية للممتلكات

المالية. هذا هو تأثير سعر الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي: مع انخفاض قيمة المال، يريد الناس الاحتفاظ بمزيد من الأموال. يفعلون ذلك عن طريق الاقتراض أكثر والإقراض أقل. وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. لذلك فهي حركة على طول منحنى الطلب الإجمالي.

ج- هذا تحول في منحنى الطلب الإجمالي. ستؤدي توقعات سوق العمل الضعيف وانخفاض متوسط الدخل المتاح إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي للناس اليوم عند أي مستوى سعر إجمالي معين. لذلك ينحرف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار.

د- هذا تحول في منحنى الطلب الإجمالي. يؤدي انخفاض معدلات الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للناس. عند أي مستوى سعر إجمالي محدد، يكون إنفاق المستهلك أعلى الآن، ومن ثم ينحرف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين.

هـ- هذه حركة لأسفل على طول منحنى الطلب الإجمالي. مع انخفاض مستوى السعر الإجمالي، ترتفع القيمة الحقيقية للأصول. هذا هو تأثير الثروة للتغير في مستوى السعر الإجمالي: مع ارتفاع قيمة الأصول، سيزيد الناس خطط استهلاكهم. يؤدي هذا إلى زيادة إنفاق المستهلكين، لذلك فهي حركة على طول منحنى الطلب الإجمالي.

و- هذا تحول في منحنى الطلب الإجمالي. يؤدي ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول في الاقتصاد بسبب ارتفاع قيم العقارات إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى سعر إجمالي معين. لذلك ينحرف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين.

٣-١٠

١ - انخفاض الإنفاق الاستثماري، مثل ارتفاع الإنفاق الاستثماري، له تأثير مضاعف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والفرق الوحيد في هذه الحالة هو أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينخفض بدلاً من الارتفاع. يؤدي الانخفاض في I إلى انخفاض أولي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وما إلى ذلك، من ثم ينخفض الإنفاق الاستهلاكي كنتيجة غير مباشرة لانخفاض الإنفاق الاستثماري.

٤-١٠

١ - أ- تؤدي الزيادة في الحد الأدنى للأجور إلى رفع الأجر الاسمي، ونتيجة لذلك، ينقل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار. كنتيجة لصدمة العرض السلبية هذه، يرتفع مستوى السعر الإجمالي، وينخفض الإنتاج الإجمالي.

ب- تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى انحراف منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين. نتيجة لصدمة الطلب الإيجابية هذه، يرتفع كل من مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي.

ج- تؤدي الزيادة في الضرائب وانخفاض الإنفاق الحكومي إلى صدمات سلبية في الطلب، مما يؤدي إلى تحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار. نتيجة لذلك، ينخفض كل من مستوى السعر الإجمالي والإجمالي الناتج.

د- هذه صدمة عرض سلبية، مما يؤدي إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير إلى اليسار. نتيجة لذلك، يرتفع مستوى السعر الإجمالي وينخفض إجمالي الإنتاج.

٢- كلما زاد النمو على المدى الطويل من الإنتاج المحتمل، انحرف منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل إلى اليمين. إذا كانت هناك الآن فجوة كساد على المدى القصير (الإنتاج الإجمالي أقل من الإنتاج المحتمل)، فسوف تنخفض الأجور الاسمية، مما يؤدي إلى تحويل منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليمين. يؤدي هذا إلى انخفاض مستوى السعر الإجمالي وارتفاع إجمالي الناتج. مع انخفاض الأسعار، تصبح الحركة على طول منحنى الطلب الإجمالي بسبب تأثيرات الثروة ومعدل الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي. في نهاية المطاف، مع استعادة توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، سيرتفع الإنتاج الإجمالي ليكون مساوياً للإنتاج المحتمل.

١ - أ- يتم المبالغة في تحفيز الاقتصاد عند وجود فجوة تضخمية. سيحدث هذا إذا تم تنفيذ سياسة نقدية أو مالية توسعية عندما يكون الاقتصاد حالياً في حالة توازن اقتصادي كلي على المدى الطويل. يؤدي هذا إلى تحويل منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين على المدى القصير، مما يؤدي إلى رفع مستوى السعر الإجمالي والإنتاج الإجمالي وخلق فجوة تضخمية.

في نهاية المطاف، سترتفع الأجور الاسمية وتحول منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير إلى اليسار، وسيعود الإنتاج الإجمالي إلى الإنتاج المحتمل. هذا هو السيناريو الذي تصوره المتحدث.

ب- لا، هذه ليست حجة صالحة. عندما لا يكون الاقتصاد الكلي حالياً في حالة توازن على المدى الطويل، فإن السياسة النقدية أو المالية التوسعية لا تؤدي إلى النتيجة الموضحة أعلاه. لنفترض أن صدمة الطلب السلبية قد حولت منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار، مما أدى إلى فجوة كساد.

يمكن للسياسة النقدية أو المالية التوسعية أن تحول منحنى الطلب الإجمالي إلى موقعه الأصلي في توازن الاقتصاد الكلي على المدى الطويل. وبهذه الطريقة، يمكن تجنب الانخفاض على المدى القصير في الإنتاج الإجمالي والانكماش الناجم عن صدمة الطلب السلبي الأصلي. لذلك، إذا تم استخدامها استجابة لصدمة الطلب، فإن السياسة المالية أو النقدية هي أداة سياسة فعالة.

الفصل الحادي عشر

١-١١

١ - أ- يبلغ الإنفاق الاستهلاكي المستقل لأنجلينا ٨ آلاف دولار. عندما يرتفع دخلها الحالي المتاح بمقدار ١٠ آلاف دولار، يرتفع إنفاقها الاستهلاكي بمقدار ٤ آلاف دولار (١٢ ألف دولار - ٨ آلاف دولار). من ثمّ MPC هي $4000 / 10000 = 0,4$ ودالة الاستهلاك الخاصة بها هي: $C = 8000 + 0,4 \times yd$. يبلغ الإنفاق الاستهلاكي المستقل لفيليسيا ٦٥٠٠ دولار. عندما يرتفع دخلها الحالي المتاح بمقدار ١٠ آلاف دولار، يرتفع إنفاقها الاستهلاكي بمقدار ٨ آلاف دولار (١٤٥٠٠ - ٦٥٠٠). لذا فإن MPC الخاص بها هو $8000 / 10000 = 0,8$ ودالة استهلاكها هي $c = 6500 + 0,8 \times yd$. يبلغ الإنفاق الاستهلاكي المستقل لمارينا ٧٢٥٠ دولار أمريكي. عندما يرتفع دخلها الحالي المتاح بمقدار ١٠ آلاف دولار، يرتفع إنفاقها الاستهلاكي بمقدار ٧ آلاف دولار (١٤,٢٥٠ - ٧٢٥٠). من ثمّ MPC هو $7000 / 10000 = 0,7$ ودالة استهلاكها هي $C = 7250 + 0,7 \times yd$.

ب. إجمالي إنفاق المستهلكين المستقل في هذا الاقتصاد هو $8000 + 6500 + 7250 = 21,750$ دولار أمريكي. تؤدي الزيادة بالدخل المتاح بمقدار 30 ألف دولار ($3 \times 10,000$) لزيادة إنفاق المستهلك بمقدار $4000 + 8000 + 7000 = 19,000$ دولار.

MPC على مستوى الاقتصاد هو 19,000 دولار / 30,000 دولار = 0.63، ودالة الاستهلاك الكلي هي: $C = 21750 + 0.63 \times yd$.

٢- إذا كنت تتوقع أن ينخفض دخلك الممكن إنفاقه في المستقبل، فأنت ترغب في ادخار بعض الدخل المتاح اليوم لتوجيهك ومساعدتك في المستقبل. لكن لا يمكنك القيام بذلك إذا لم تتمكن من الادخار. إذا كنت تتوقع ارتفاع دخلك المتاح في المستقبل، فقد ترغب اليوم في إنفاق بعض من الدخل المرتفع غداً. لكن لا يمكنك فعل ذلك إذا لم تستطع الاقتراض. إذا لم تتمكن من الادخار أو الاقتراض، فلن يكون لدخلك المتوقع في المستقبل أي تأثير على إنفاقك الاستهلاكي اليوم. في الواقع، يجب أن تساوي MPC دائماً 1، يجب أن تستهلك كل دخلك الحالي المتاح اليوم، ولن تتمكن من تسهيل استهلاكك بمرور الوقت.

١١-٢

١. أ- ستؤدي هذه الزيادة غير المتوقعة في إنفاق المستهلك إلى انخفاض في المخزونات حيث يبيع المنتجون عناصر من مخزوناتهم لتلبية هذه الزيادة قصيرة الأجل في الطلب. هذا استثمار سلبي غير مخطط له في المخزون: فهو يقلل من قيمة مخزوناتهم المنتجين.

ب- ارتفاع تكلفة الاقتراض يعادل ارتفاع سعر الفائدة: عدد أقل من مشاريع الإنفاق الاستثماري أصبح الآن مربحاً للمنتجين، سواء مؤت من خلال الاقتراض أم الأرباح المحتجزة. نتيجة لذلك، سيقل المنتجون من حجم الإنفاق الاستثماري المخطط له.

ج- تؤدي الزيادة الحادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستثماري المخطط له من قبل المنتجين، وفقاً لمبدأ التسريع، إذ يقومون بزيادة الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد.

د- مع انخفاض المبيعات، يبيع المنتجون أقل، وتنمو مخزوناتهم. هذا يؤدي إلى استثمار مخزون إيجابي غير مخطط له.

٢- بما أن الميل الهامشي أو الحدي للاستهلاك أقل من ١، فإن إنفاق المستهلك لا يستجيب بشكل كامل للتقلبات في الدخل الحالي المتاح. يتم تفسير هذا السلوك من خلال فرضية دورة الحياة: تشارك الأسر في "صقل الاستهلاك" عن طريق الاقتراض مقابل الدخل المستقبلي إذا انخفض الدخل الحالي المتاح أو عن طريق الادخار في حالة ارتفاع الدخل المتاح الحالي. هذا السلوك يقلل من تأثير التقلبات في الاقتصاد على إنفاق المستهلك. في المقابل، وفقاً لمبدأ التسريع، فإن التقلبات في الاقتصاد قد ضاعفت آثارها على الإنفاق الاستثماري.

٣- عندما يكون طلب المستهلك بطيئاً، فإن الشركات التي لديها طاقة إنتاجية زائدة ستخفض الإنفاق الاستثماري المخطط لها لأنها تعتقد أن طاقاتها الحالية كافية للمبيعات المستقبلية المتوقعة. بالمثل، عندما يكون طلب المستهلك بطيئاً ويكون لدى الشركات قدر كبير من الاستثمار غير المخطط له في المخزون.

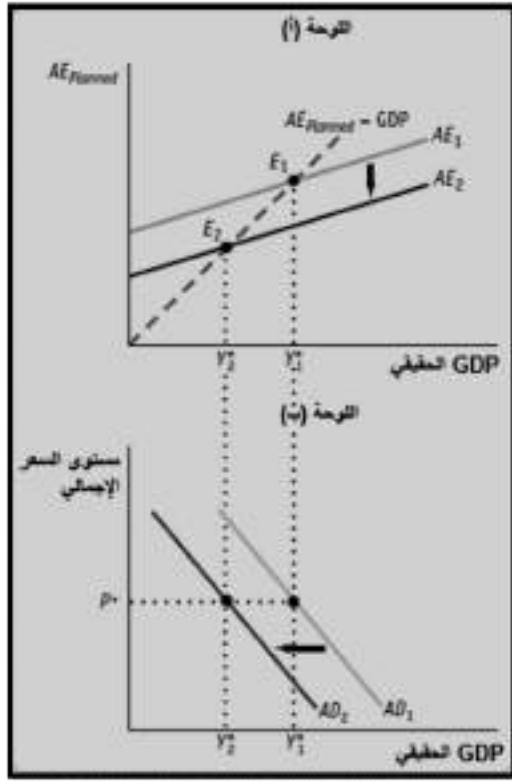
من المحتمل أن يخفضوا إنتاجهم من الإنتاج لأنهم يعتقدون أن مخزوناتهم الحالية كافية للمبيعات المستقبلية المتوقعة. لذلك من المرجح أن يؤدي فائض المخزون إلى انخفاض النشاط الاقتصادي إذ تقوم الشركات بتخفيض إنتاجها.

٣-١١

١- سيؤدي انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط له إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي استجابةً للزيادة غير المتوقعة في المخزونات. الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيُفسّر على أنه انخفاض في الدخل المتاح للأسر، وستستجيب الأسر من خلال خفض الإنفاق الاستهلاكي. الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي سيجعل المنتجين يزيدون تخفيض الإنتاج، مما يؤدي إلى مزيد من خفض الدخل المتاح، وإلى مزيد من التخفيضات في الإنفاق الاستهلاكي. وعلى الرغم من أن الركود نشأ مع الإنفاق الاستثماري، سيؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي.

٢- أ- بعد الانخفاض المستقل في الإنفاق الكلي المخطط له، لم يعد الاقتصاد في حالة توازن: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من إجمالي الإنفاق المخطط له. توضح اللوحة (أ) من الشكل المرافق الانخفاض المستقل في إجمالي الإنفاق المخطط له عن طريق تحول منحنى إجمالي الإنفاق من AE1 إلى AE2. يؤدي الاختلاف بين هاتين التيجتين إلى الاستثمار الإيجابي غير المخطط له في المخزون، أي هناك زيادة غير متوقعة في المخزونات. ستستجيب الشركات بخفض الإنتاج. سيؤدي هذا في النهاية إلى نقل الاقتصاد إلى توازن جديد. يتضح ذلك في الشكل المرافق من خلال الحركة من توازن الدخل والإنفاق الأولي عند E1 إلى توازن نفقات الدخل الجديد عند E2. مع انتقال الاقتصاد إلى توازنه الجديد، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من مستوى توازن نفقات الدخل الأولي عند $Y1^*$ إلى مستواه الأدنى الجديد، $Y2^*$.

كما توضح اللوحة (ب)، عند مستوى السعر الإجمالي الثابت P^* ، ينخفض إجمالي الإنتاج من $Y1^*$ إلى $Y2^*$ ، ومن ثمّ يتحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من AD1 إلى AD2.



ب- نعلم من المعادلة (١١-١٢) أن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي لتوازن الدخل والنفقات يُعطى بواسطة: $\Delta Y^* = \text{المضاعف} \times \Delta AE_{Planned}$.

هنا، المضاعف $= 1 / (1 - 0,5) = 1 / 0,5 = 2$. الانخفاض المستقل بمقدار ٣٠٠ مليون دولار في إجمالي الإنفاق المخطط سيؤدي إلى $2 \times 300 = 600 = 300$ مليون دولار (٠,٦ مليار دولار) في توازن الدخل والنفقات الناتج المحلي الإجمالي. سيكون Y^* الجديد ٥٠٠ مليار دولار - ٠,٦ مليار دولار = ٤٩٩,٤ مليار دولار.

الفصل الثاني عشر

١-١٢

١ - أ- هذه سياسة مالية انكماشية لأنها تخفيض في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات.

ب. هذه سياسة مالية توسعية لأنها زيادة في التحويلات الحكومية وستزيد الدخل المتاح.

ج. هذه سياسة مالية انكماشية لأنها زيادة في الضرائب ستخفض الدخل المتاح.

٢ - إن الإغاثة الفيدرالية في حالات الكوارث التي يتم صرفها بسرعة هي أكثر فعالية من المساعدة المقررة بسبب وجود فارق زمني ضئيل للغاية بين وقت الكارثة ووقت تلقي الضحايا لها. ومن ثم، ستعمل على استقرار الاقتصاد بعد وقوع كارثة. في المقابل، من المرجح أن يترتب على المساعدة التي شرعت تأخر زمني في صرفها، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد.

١ - تؤدي الزيادة البالغة ٥٠٠ مليون دولار في المشتريات الحكومية من السلع والخدمات إلى زيادة الإنفاق الكلي بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، مما يؤدي بعد ذلك إلى بدء تشغيل المضاعف. سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٥٠٠ مليون دولار $\times 1 / (1 - MPC)$. تؤدي الزيادة البالغة ٥٠٠ مليون دولار في التحويلات الحكومية إلى زيادة الإنفاق الكلي فقط إلى الحد الذي يؤدي فيه إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. يرتفع الإنفاق الاستهلاكي بمقدار MPC المقدر بالدولار لكل زيادة قدرها ١ دولار في الدخل المتاح، حيث تكون MPC أقل من ١. ومن ثم، فإن الزيادة البالغة ٥٠٠ مليون دولار في التحويلات الحكومية تؤدي إلى تغيير منحنى الطلب الإجمالي فقط مرات بقيمة MPC وبمقدار ٥٠٠ مليون دولار زيادة في المشتريات الحكومية للسلع والخدمات. سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٥٠٠ مليون $\times MPC / (1 - MPC)$

٢ - هنا الأمر كما في المسألة ١، ولكن في الاتجاه المعاكس. إذا انخفضت المشتريات الحكومية من السلع والخدمات بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، فإن الانخفاض الأولي في إجمالي الإنفاق هو ٥٠٠ مليون دولار. إذا كان هناك تخفيض قدره ٥٠٠ مليون دولار في التحويلات الحكومية، فإن الانخفاض الأولي في إجمالي الإنفاق هو $500 \times MPC$ مليون دولار، أي أقل من ٥٠٠ مليون دولار.

١ - عندما تكون الأرباح من راسة العمل منخفضة، سيساعد والداك في تخفيف التأثير على دخلك المتاح: لا ينخفض دخلك المتاح (ومن ثمّ إنفاقك الاستهلاكي) بقدر ما ينخفض بخلاف ذلك. ولكن عندما تكون أرباحك مرتفعة، فإنّ مطلبك بأنّ تساهم في فاتورتك الدراسية يقلل من الزيادة في دخلك المتاح: لا يرتفع دخلك المتاح (ومن ثمّ إنفاقك الاستهلاكي) بقدر ما كان سيرتفع خلاف ذلك. والنتيجة، هذا الترتيب يقلل من حجم تقلبات دخلك المتاح: إنه يعمل مثل تأثير الاستقرار التلقائي لميزانية الحكومة.

٢ - في فترات الركود، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني أن دخل المستهلكين وإنفاق المستهلكين وأرباح المنتجين تنخفض أيضاً. لذلك في فترات الركود، تنخفض الإيرادات الضريبية للدول (التي تعتمد إلى حد كبير على دخل المستهلكين، والإنفاق الاستهلاكي، وأرباح المنتجين). من أجل تحقيق التوازن في ميزانية الدولة، يتعين على الولايات خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، لكن هذا يعني تعميق الركود. بدون متطلبات ميزانية متوازنة، يمكن للدول استخدام السياسة المالية التوسعية أثناء الركود لتقليل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ينطبق الشيء نفسه أثناء التوسع ولكن مع السياسة المالية الانكماشية بدلاً من السياسة المالية التوسعية. مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ترتفع الإيرادات الحكومية أيضاً. لتحقيق

التوازن في الميزانية، يتعين على الدول زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب، مما يزيد من زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويؤدي إلى توسع أكبر. بدون متطلبات ميزانية متوازنة، يمكن للدول استخدام السياسة المالية الانكماشية أثناء التوسعات لكبح الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٤-١٢

١ - أ- يشير ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة الإيرادات الضريبية. إذا ظل الإنفاق الحكومي ثابتاً، وكان لدى الحكومة فائض في الميزانية، فسيكون حجم الدين العام أقل مما كان يمكن أن يكون.

ب- إذا عاش المتقاعدون أطول، يزداد متوسط عمر السكان. ونتيجة لذلك، تزداد الالتزامات الضمنية للحكومة لأن الإنفاق على البرامج المخصصة للأمريكيين المسنين، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، سيرتفع.

ج- سيؤدي انخفاض الإيرادات الضريبية دون موازنة التخفيضات في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدين العام.

د- سيزداد الدين العام نتيجة الاقتراض الحكومي لسداد فوائد الدين العام الحالي.

٢- من أجل تحفيز الاقتصاد على المدى القصير، يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يستلزم الاقتراض، وزيادة حجم الدين العام بشكل أكبر ويؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها: في الحالات القصوى يمكن أن تُجبر الحكومات على التخلف عن سداد ديونها. حتى في الحالات الأقل إفراطاً، يكون الدين العام الضخم غير مرغوب فيه لأن الاقتراض الحكومي "يزاحم" الاقتراض للإنفاق الاستثماري الخاص. هذا يقلل من حجم الإنفاق الاستثماري، مما يقلل من إمكانات الاقتصاد للنمو على المدى الطويل.

الفصل الثالث عشر

١-١٣

١ - السمة المميزة للنقود هي السيولة: مدى سهولة استخدامها في شراء السلع والخدمات. على الرغم من أنه يمكن استخدام شهادة الهدية بسهولة لشراء مجموعة محددة جداً من السلع أو الخدمات (السلع أو الخدمات المتوفرة في المتجر الذي يصدر شهادة الهدية)، لا يمكن استخدامها لشراء أي سلع وخدمات أخرى. من ثم فإن شهادة الهدية ليست نقوداً، لأنه لا يمكن استخدامها بسهولة لشراء جميع السلع أو الخدمات.

٢ - من جديد السمة المهمة للنقود هي السيولة: مدى سهولة استخدامها في شراء السلع والخدمات. M1، وهو أضيق تعريف للعرض النقدي، يحتوي فقط على العملة المتداولة، والشيكات السياحية، والودائع المصرفية القابلة للتحقق. لا يمكن التحقق من شهادات الإيداع، ولا يمكن جعلها قابلة للتحقق دون تكبد تكلفة نظراً لوجود عقوبة على الانسحاب المبكر. وهذا يجعلها أقل سيولة من الأصول المحسوبة في M1.

١ - على الرغم من أنك تعلم أن الإشاعة حول البنك غير صحيحة، إلا تقلق من قيام المودعين الآخرين بسحب أموالهم من البنك. وأنت تعلم أنه إذا قام عدد كافٍ من المودعين بسحب أموالهم، فسوف يفشل البنك. في هذه الحالة، من المنطقي أن تسحب أموالك قبل فشل البنك. سيفكر جميع المودعين بنفس الطريقة، لذلك حتى لو علموا جميعاً أن الشائعات خاطئة، فقد يستمرون في سحب أموالهم بطريقة عقلانية مما يؤدي إلى تشغيل البنك من جديد.

يؤدي التأمين على الودائع إلى التخفيف من قلق المودعين بشأن إمكانية تشغيل البنك. حتى في حالة فشله، شركة تأمين الودائع الفيدرالية ستدفع لكل مودع ما يصل إلى ١٠٠ ألف دولار لكل حساب. سيقبل هذا من احتمالية سحب أموالك رداً على شائعة. نظراً لأن المودعين الآخرين سيفكرون في الأمر نفسه، فلن يكون هناك تشغيل للبنك.

٢ - جوانب التنظيم المصرفي الحديث التي من شأنها أن تحبط هذا المخطط هي متطلبات رأس المال ومتطلبات الاحتياطي. تعني متطلبات رأس المال أن البنك يجب أن يكون لديه مبلغ معين من رأس المال، الفرق بين أصوله (القروض بالإضافة إلى الاحتياطيات) والتزاماته (الودائع)، لذلك لا يمكن للمحتال أن يفتح مصرفاً دون وضع أي من ثروته الخاصة فيه لأن البنك يحتاج إلى قدر معين من رأس المال، أي إنه يحتاج

إلى الاحتفاظ بأصول (قروض بالإضافة إلى الاحتياطي) أكثر من الودائع. لذا فإن المحتال سيكون معرضاً لخطر فقدان ثروته إذا كانت قروضه سيئة.

٣-١٣

١ - نظراً لأنه يتعين عليهم الاحتفاظ باحتياطي قدره ١٠٠ دولار فقط، بدلاً من ٢٠٠ دولار، فإن البنوك تقرض الآن ١٠٠ دولار من احتياطياتها. من يقترض ١٠٠ دولار سيودعها في بنك، والذي سيقترض $100 \times (1 - r) = 90$ دولار. كل من يقترض ٩٠ دولاراً سيضعها في بنك، الذي سيقترض ٩٠ دولار $\times 0,9 = 81$ دولار، وهكذا. عموماً، ستزيد الودائع بمقدار ١٠٠ / $1000 = 0,1$ دولار.

٢ - تضع سيلاس ألف دولار أمريكي في البنك، إذ يقترض البنك منها: $1000 \times (1 - r) = 900$ دولار أمريكي. من يقترض ٩٠٠ دولار سيحتفظ بمبلغ ٤٥٠ دولاراً نقداً، ويودع ٤٥٠ دولاراً في أحد البنوك. سيقوم البنك بإقراض ٤٥٠ دولاراً $\times 0,9 = 405$ دولارات.

من يقترض ٤٠٥ دولارات سيحتفظ بمبلغ ٢٠٢,٥ دولار نقداً ويودع ٢٠٢,٥ دولار في أحد البنوك. سيقوم البنك بإقراض $202,5 \times$

٠,٩ = ١٨٢,٢٥ دولار، وهكذا. عموماً، يؤدي هذا إلى زيادة بالودائع بمقدار ١٠٠٠ + ٤٥٠ + ٢٠٢,٥ + ... لكنها تقلل من كمية العملة المتداولة: يتم تخفيض مبلغ النقد بمقدار ١٠٠٠ دولار تضعها سيلاس في البنك. يتم تعويض هذا، ولكن ليس بالكامل، من خلال مبلغ النقد الذي يحتفظ به كل مقترض. من ثم يتغير مقدار العملة المتداولة بمقدار: ١٠٠٠ + ٤٥٠ + ٢٠٢,٥ + ... من ثم، يزداد العرض النقدي بمجموع الزيادة في الودائع والتغير في العملة المتداولة، التي تبلغ: ١٠٠٠ - ١٠٠٠ + ٤٥٠ + ٤٥٠ + ٢٠٢,٥ + ٢٠٢,٥ + وهلمّ جراً.

٤-١٣

١- يؤدي شراء بنك الاحتياطي الفيدرالي في السوق المفتوحة بقيمة ١٠٠ مليون دولار إلى زيادة احتياطيات البنوك بمقدار ١٠٠ مليون دولار نظراً لأن الاحتياطي الفيدرالي يضيف إلى حساباته احتياطيات إضافية. بعبارة أخرى، يزيد الشراء في السوق المفتوحة من القاعدة النقدية (العملة المتداولة بالإضافة إلى احتياطيات البنوك) بمقدار ١٠٠ مليون دولار. البنوك تقرض ١٠٠ مليون دولار إضافية. من يقترض المال يعيده إلى النظام المصرفي بشكل ودائع. من هذه الودائع، تقرض البنوك $١٠٠ \times (١ - ١٢) = ٩٠$ مليون دولار. من يقترض الأموال يودعها مرة أخرى في النظام المصرفي. والبنوك تقرض ٩٠×٩٠ مليون دولار، وهكذا. نتيجة لذلك، زادت الودائع

المصرفية بمقدار $100 = 100 + 90 + 81 + \dots = rr / 100 = 1 / 100$ ،
= 1000 مليون دولار = 1 مليار دولار. في هذا المثال المبسط، يتم
إيداع جميع الأموال المقرضة في النظام المصرفي، من ثمّ لا توجد زيادة في
العملة المتداولة، ومن ثمّ فإنّ الزيادة في الودائع المصرفية تساوي الزيادة
في العرض النقدي. بمعنى آخر، يزداد العرض النقدي بمقدار مليار
دولار. هذا أكبر من الزيادة في القاعدة النقدية بمعامل 10: في هذا
النموذج المبسط حيث تكون الودائع هي المكون الوحيد للعرض
النقدي والتي لا تحتفظ فيها البنوك باحتياطيات زائدة، يكون مضاعف
النقدي: $rr / 1 = 10$.

الفصل الرابع عشر

١-١٤

١ - أ- من خلال زيادة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأموال، يقلل معدل الفائدة المرتفع من الكمية الاسمية والحقيقية للأموال المطلوبة. هذه حركة على طول منحني الطلب النقدي (الاسمي والحقيقي).

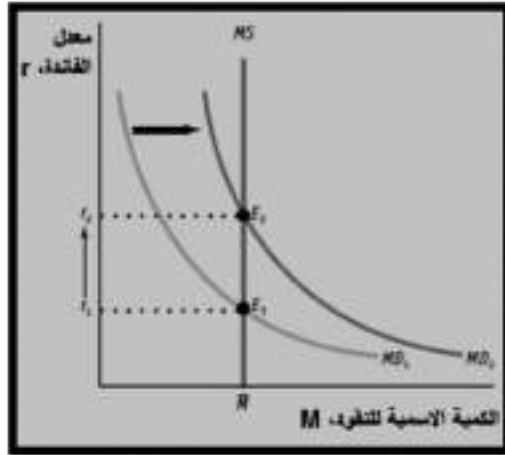
ب- يؤدي انخفاض الأسعار بنسبة ١٠%، عند تساوي الأشياء الأخرى، إلى تقليل الكمية الاسمية للأموال المطلوبة بنسبة ١٠% بالضبط بأي سعر فائدة محدد، مما يؤدي إلى تحويل منحني الطلب الاسمي على النقود إلى اليسار. نظراً لأن الكمية الحقيقية للأموال المطلوبة لم تتغير، فإن منحني الطلب النقدي الحقيقي لا يتغير.

ج- هذا التغيير التكنولوجي، المتوقع على نطاق واسع في المستقبل القريب إلى حد ما، سيجعل العملة غير ضرورية للعديد من المشتريات، مما يقلل من الكمية الاسمية والحقيقية للأموال المطلوبة بأي سعر فائدة معين. أي إنه سيحول منحني الطلب على النقود الاسمية والحقيقية إلى اليسار.

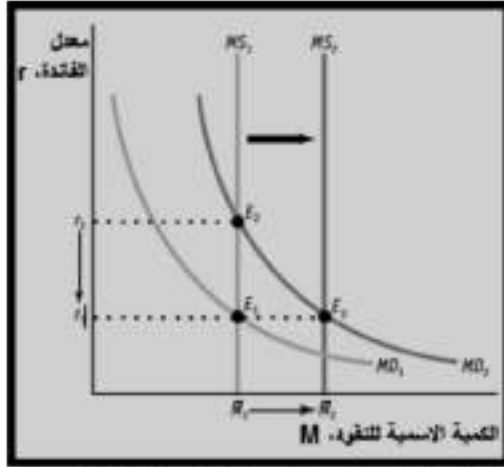
د- سيتطلب الدفع نقداً من الشركات الاحتفاظ بمزيد من الأموال، وزيادة الكمية الاسمية والحقيقية للأموال المطلوبة بأي سعر فائدة معين. أي إنه سيحول منحنى الطلب على النقود الاسمية والحقيقية إلى اليمين.

٢-١٤

١- في الرسم البياني المرافق، تظهر الزيادة في الطلب النقدي على أنها تحول يميني لمنحنيه من MD1 إلى MD2. هذا يرفع سعر الفائدة المتوازن من r_1 إلى r_2 .



٢- من أجل منع ارتفاع سعر الفائدة، يجب على الاحتياطي الفيدرالي إجراء عملية شراء مفتوحة لسندات الخزانة، وتحويل منحنى العرض النقدي إلى اليمين. يظهر هذا في الرسم البياني المرافق على أنه الانتقال من MS1 إلى MS2.



٣-١٤

١. أ- ينتقل منحنى العرض النقدي إلى اليمين.
- ب- ينخفض سعر الفائدة المتوازن.
- ج- يرتفع الإنفاق الاستثماري بسبب انخفاض سعر الفائدة.
- د- يرتفع الإنفاق الاستهلاكي بسبب عملية المضاعف.
- هـ- يرتفع الإنتاج الإجمالي بسبب التحول إلى اليمين في منحنى الطلب الإجمالي.
- و- يرتفع مستوى السعر الإجمالي لأن الاقتصاد يتحرك صعوداً على منحنى العرض الإجمالي في المدى القصير.

ز- زيادة المدخرات بسبب ارتفاع الدخل المتاح؛ يتم حفظ جزء من الزيادة بالدخل المتاح.

ح- ينحرف منحني عرض الأموال القابلة للقرض إلى اليمين بسبب ارتفاع المدخرات.

٤-١٤

١- أ- يرتفع إجمالي الإنتاج على المدى القصير، ثم يتراجع إلى مستوى الإنتاج المحتمل المتساوي على المدى الطويل.

ب. يرتفع مستوى السعر الإجمالي على المدى القصير، ولكن بنسبة أقل من ٢٥%. يرتفع أكثر على المدى الطويل بزيادة إجمالية قدرها ٢٥%.

ج. ترتفع الكمية الحقيقية للنقود على المدى القصير، ولكن بنسبة أقل من ٢٥% لأن مستوى السعر الإجمالي يرتفع أيضاً. على المدى الطويل، تعود الكمية الحقيقية للنقود إلى مستواها الأصلي.

د. ينخفض سعر الفائدة على المدى القصير، ثم يرتفع مرة أخرى إلى مستواه الأصلي على المدى الطويل.

الفصل الخامس عشر

١-١٥

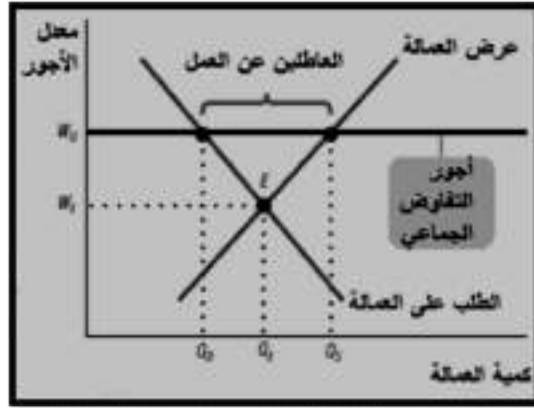
١ - أ- البطالة الاحتكاكية هي البطالة بسبب الوقت الذي يقضيه العمال في البحث عن وظائف. إنه أمر لا مفر منه لأن العمال قد يتركون وظيفة واحدة بحثاً عن وظيفة أخرى لأسباب متنوعة. علاوة على ذلك، سيكون هناك دائماً وافدون جدد في القوى العاملة يبحثون عن أول وظيفة. أثناء عملية البحث، سيتم احتساب هؤلاء الأفراد كجزء من بطالة احتكاكية.

ب- عندما يكون معدل البطالة منخفضاً، ستشكل البطالة الاحتكاكية حصة أكبر من إجمالي البطالة لأن مصادر البطالة الأخرى، خاصة البطالة الدورية، ستتقلص. لذا فإن حصة البطالة الإجمالية المكونة من البطالة الاحتكاكية سترتفع.

٢ - يمثل الحد الأدنى الملزم للأجور حداً أدنى للسعر لا يمكن للأجور أن تنخفض دونه. نتيجة لذلك، لا يمكن للأجور الفعلية التحرك نحو التوازن، لذا فإن الحد الأدنى للأجور يتسبب في أن تتجاوز كمية العمالة

المعرضة كمية العمالة المطلوبة. هذا الفائض من العمالة يعكس العمال العاطلين عن العمل، فهو يؤثر على معدل البطالة. المفاوضة الجماعية لها تأثير مماثل، النقابات قادرة على رفع الأجور فوق مستوى التوازن. سيكون هذا بمثابة الحد الأدنى للأجور من خلال جعل عدد الباحثين عن عمل أكبر من عدد العمال الذين ترغب الشركات في توظيفهم.

تتسبب المفاوضة الجماعية في أن يكون معدل البطالة أعلى مما كان يمكن أن يكون، كما هو موضح في الشكل المرافق.



٣- زيادة إعانات البطالة تقلل من تكلفة البطالة التي يتحملها الأفراد، مما يجعلهم يقضون وقتاً أطول في البحث عن وظيفة جديدة. لذا فإن المعدل الطبيعي للبطالة سيرتفع.

١- تشير فجوة الإنتاج الإيجابية إلى أن الإنتاج الفعلي أعلى من الإنتاج المحتمل. بالنظر إلى العلاقة بين الإنتاج والبطالة، نتوقع أن تكون فجوة الإنتاج أكثر إيجابية عندما يكون الفرق بين معدل البطالة الطبيعي ومعدل البطالة الفعلي أكبر. تحديداً، ستكون فجوة الإنتاج إيجابية عندما يكون معدل البطالة الفعلي أقل من معدل البطالة الطبيعي. حدث هذا من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٢ ومرة أخرى من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١. كانت هناك عدة فترات قصيرة أخرى كانت فيها البطالة الفعلية أقل من المعدل الطبيعي للبطالة (منتصف السبعينيات ومرة أخرى في منتصف إلى أواخر الثمانينيات). على الرغم من أن العلاقة ليست كاملة، فإن هذه الفترات تشبه تلك التي تنبأ بها فحص معدلات البطالة الفعلية والطبيعية.

٢- هذه السياسة من شأنها أن تزيد من حجم العلاقة بين فجوة الإنتاج ومعدل البطالة. تؤدي الزيادة في الإنتاج عموماً إلى قيام الشركات أولاً بزيادة عدد الساعات التي توظف فيها قوتها العاملة. وهذا أحد أسباب عدم وجود علاقة واحدة بين النسبة المئوية للتغير في الإنتاج ومعدل البطالة. مع ذلك، إذا كان هناك حد لعدد الساعات العمل، لن تتمتع الشركات بنفس المرونة لتغيير الإنتاج دون تغيير عدد العمال المستخدمين.

مثل هذه السياسة، من المرجح أن تستجيب الشركات لزيادة الإنتاج من خلال زيادة العمالة. يؤدي هذا إلى انخفاض أكبر في معدل البطالة عند زيادة معينة في الإنتاج.

٣-١٥

١- كلما زادت سرعة تكيف عقود العمل مع ظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة، زادت سرعة عودة الاقتصاد إلى الإنتاج المحتمل. ولأنه غالباً ما يتم إعادة التفاوض على العقود ذات المدة الأقصر أكثر من العقود ذات المدة الأطول، فإن الدولة التي لديها عقود بمدة أقصر، "ماليفيا" ستتحرك بسرعة أكبر نحو التوازن عندما يتغير الطلب.

٢- قد يخطئ العمال في فهم التغيرات في معدل تخفيضات السوق أو تنظيف السوق، لأنهم يستخدمون معلومات قديمة لتقييم معدلات أجور التوازن الحالية. بشكل عام، قد لا يكون العمال على دراية بظروف العرض والطلب المتغيرة بسرعة في قطاعات معينة من سوق العمل. إلى أن تصبح المعلومات حول التغيرات في عرض العمالة أو الطلب على العمالة أكثر انتشاراً، قد يسيء العمال فهم أجر تخفيضات السوق. إذا كانت تلك الأجور في السوق ترتفع ولكن العمال أدركوا ذلك ببطء، فإن المدى الذي سترتفع فيه الأجور على المدى القصير سيتضاءل. مع ضغط تصاعدي أقل على الأجر الفعلي المدفوع للعمال، سيكون التوظيف أعلى مما سيكون عليه. هذا يعني أن معدل البطالة سيكون أقل مما كان يمكن أن يكون.

١- يوضح منحني فيليبس قصير المدى العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لمعدل تضخم متوقع معين (ومعدل البطالة الطبيعي). سيعمل الاقتصاد في NAIRU فقط إذا كان معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المتوقع متساويين. لنفترض الآن أن الطلب يزداد، مما يؤدي إلى زيادة العمالة، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة النشاط الاقتصادي. مع ارتفاع الإنتاج فوق الإنتاج المحتمل، سيرتفع معدل التضخم الفعلي فوق معدل التضخم المتوقع. يعكس الانخفاض اللاحق في معدل البطالة انخفاضاً في البطالة الدورية، لذلك سوف نلاحظ زيادة في معدل التضخم فوق المعدل المتوقع وانخفاض البطالة الدورية.

٢- لا توجد مقايضة طويلة المدى بين التضخم والبطالة؛ لأنه بمجرد تعديل توقعات التضخم، ستتكيف الأجور أيضاً، وتعيد العمالة ومعدل البطالة إلى مستويات التوازن (الطبيعية). هذا يعني أنه بمجرد أن تتكيف توقعات التضخم تماماً مع أي تغيير في التضخم الفعلي، فإن معدل البطالة سيعود إلى المعدل الطبيعي للبطالة، أو NAIRU. هذا يعني أيضاً أن منحني فيليبس طويل المدى عمودي.

الفصل السادس عشر

١-١٦

١ - من المرجح أن يعكس معدل التضخم بسرعة التغيرات في العرض النقدي عندما يمر الاقتصاد بفترة طويلة من التضخم المرتفع، وذلك لأن هذه الفترة الطويلة من التضخم المرتفع توعي العمال والشركات حول رفع الأجور الاسمية وأسعار السلع الوسيطة عندما يرتفع مستوى السعر الإجمالي.

نتيجة لذلك، ستكون هناك زيادة طفيفة أو معدومة في الإنتاج الحقيقي على المدى القصير بعد زيادة العرض النقدي، وسوف تنعكس الزيادة في العرض النقدي ببساطة في زيادة متساوية الحجم في الأسعار. الاقتصاد الذي لا يشعر فيه الناس بالتضخم المرتفع بسبب التضخم المنخفض في الماضي، ستؤدي فيه الزيادة في العرض النقدي إلى زيادة في الإنتاج الحقيقي على المدى القصير. يوضح هذا حقيقة أن النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر ينطبق بشكل أفضل على الاقتصادات ذات التضخم المرتفع باستمرار وليس تلك التي لديها تاريخ ضئيل أو معدوم من التضخم المرتفع بينما تعاني حالياً ارتفاع التضخم.

٢- نعم، لا يزال من الممكن فرض ضريبة تضخم لأن الضريبة تُفرض على الأشخاص الذين لديهم أموال. طالما أن الناس يمتلكون الأموال، بغض النظر عما إذا كانت الأسعار مفهوسة أم لا، فإن الحكومة قادرة على استخدام الملكية للحصول على موارد حقيقية من الجمهور.

٢-١٦

١- أ- مع معدل فائدة اسمي يبلغ ٨% ومعدل تضخم فعلي يبلغ ٣%، يكون معدل الفائدة الحقيقي المدفوع على القرض ٨% - ٣% = ٥%. ومع ذلك، توقع المقترضون والمقرضون أن يكون معدل الفائدة الحقيقي للقرض ٨% - ٥% = ٣%. نظراً لأن هذا أقل من معدل الفائدة الحقيقي الفعلي البالغ ٥%، فقد استفاد المقرضون وخسر المقترضون من التغيير غير المتوقع في التضخم.

ب- مع معدل فائدة اسمي يبلغ ٦% ومعدل تضخم فعلي يبلغ ٧%، يكون معدل الفائدة الحقيقي المدفوع على القرض هو ٦% - ٧% = -١%. ومع ذلك، توقع المقترضون والمقرضون أن يكون للقرض معدل فائدة حقيقي من ٦% - ٤% = ٢%. نظراً لأن هذا أعلى من معدل الفائدة الحقيقي الفعلي البالغ ١%، فقد استفاد المقترضون وخسر المقرضون من التغيير غير المتوقع في التضخم.

٢- تكاليف جلود الأحذية، أي تكلفة الوقت والجهد الذي ينفقه الناس من خلال الاحتفاظ بنقود أقل من أجل تقليل ضريبة التضخم التي يدفعونها

على المخزونات النقدية عندما يكون هناك تضخم مرتفع، ستكون نتيجة للتضخم أقل لأنها الآن أقل تكلفة بالنسبة للأفراد لإدارة أصولهم من أجل الاقتصاد في حيازتهم المالية. هذا الانخفاض في التكاليف المرتبطة بتحويل الأصول غير المالية إلى أموال يُترجم إلى انخفاض تكاليف جلود الأحذية.

٣-١٦

١- هناك نوعان من التفسيرات المحتملة لذلك. أولاً، ستؤدي صدمات العرض السلبية (على سبيل المثال مثل ارتفاع أسعار النفط) إلى زيادة البطالة وزيادة التضخم. ثانياً، من الممكن أن يكون صناعات السياسة البريطانية قد حاولوا تثبيت معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي للبطالة. أي محاولة لربط البطالة بأقل من المعدل الطبيعي ستؤدي إلى زيادة التضخم.

٢- إن التخلص من التضخم أمر مكلف لأنه لتقليل معدل التضخم يجب أن ينخفض الإنتاج الإجمالي في المدى القصير إلى أقل من الإنتاج المحتمل. هذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدل البطالة فوق المعدل الطبيعي. بشكل عام، نلاحظ انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يمكن تخفيض تكاليف إزالة التضخم من خلال عدم السماح بزيادة التضخم في المقام الأول. ثانياً، ستكون تكاليف أي خفض للتضخم أقل إذا كان البنك المركزي ذا مصداقية وأعلن مقدماً عن سياسته لخفض التضخم. في هذه الحالة، سيكون تعديل سياسة الحد من التضخم أسرع، مما يؤدي إلى خسارة أقل في الإنتاج الإجمالي.

١. إذا كان معدل الفائدة الاسمي سالباً، فمن الأفضل للفرد الاحتفاظ بالنقد، التي يكون لها معدل عائد اسمي ٠%. إذا كانت الخيارات التي تواجه الفرد تتمثل بإقراض وتلقي معدل فائدة اسمي سلبي أو الاحتفاظ بالنقد والحصول على معدل فائدة اسمي ٠%، فسيحتفظ الفرد بالنقد. يخلق مثل هذا السيناريو إمكانية وقوع فخ السيولة، إذ تكون السياسة النقدية غير فعالة لأن معدل الفائدة الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى ما دون الصفر. بمجرد أن ينخفض سعر الفائدة الاسمي إلى الصفر، فإن الزيادات الإضافية في القاعدة النقدية ستدفع البنوك والشركات والأفراد إلى الاحتفاظ ببساطة بالنقد الإضافي.

الفصل السابع عشر

١-١٧

١ - أ- يوضح الشكل الافتتاحي ببداية الفصل السابع عشر أن بنك الاحتياطي الفيدرالي اتبع سياسة أدت إلى ارتفاع سريع في العرض النقدي أثناء وبعد ركود عام ٢٠٠١. لذا فإن البيانات تدعم الجزء الأول من الاقتباس، وهو وجود "سياسة نقدية عدوانية"، وسواء أدى ذلك في الواقع إلى "تقليل عمق" هذا الركود، فهو سؤال مختلف لا يمكن الإجابة عليه بمجرد النظر إلى البيانات الواردة في الشكل. لمعالجة الجزء الأخير من الاقتباس، كان علينا أن نسأل ما هو حجم وعمق ركود عام ٢٠٠١ لو لم يتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية توسعية.

ب- كان أحد الاقتصاديين الكلاسيكيين قد قال إن التوسع النقدي القوي لن يكون له تأثير قصير المدى على الإنتاج الإجمالي، وكان سيؤدي ببساطة إلى زيادة متناسبة في مستوى السعر الإجمالي.

١ - هذا بيان كينز بشكل جزئي. ستؤدي التخفيضات الضريبية إلى زيادة الدخل بعد الضرائب، ومن منظور كينز، هذا سيزيد النشاط الاقتصادي. قد يجادل التفسير الكينزي عادةً بأن التخفيض الضريبي سيزيد من الدخل المتاح، مما يتسبب في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر. ستؤدي هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي إلى زيادة في الطلب الإجمالي، وبالنظر إلى منحني العرض الإجمالي المائل لأعلى، هذه الزيادة ستسبب في زيادة الإنتاج الإجمالي. ومع ذلك، فإن التفسير الكينزي للطريقة التي تؤثر بها التخفيضات الضريبية على النشاط الاقتصادي لا يستند إلى الجزء الأخير من الاقتباس.

يشير الجزء الأخير من الاقتباس إلى أن التخفيضات الضريبية ستزيد النشاط الاقتصادي من خلال زيادة "الحوافز للعمل والادخار والاستثمار". لا يبدو أن هذا الجزء له علاقة كبيرة بالأفكار الكينزية.

١ - يجادل خبراء النقد بأن البنوك المركزية يجب أن تنفذ السياسة حيث ينمو العرض النقدي بمعدل ثابت. لو اتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية خلال هذه الفترة، لكننا قد لاحظنا حركات في $M1$ كان من الممكن أن تظهر معدل نمو ثابت خلال هذه الفترة. لذلك، لم نلاحظ أيًا من الانخفاضات في $M1$ التي لوحظت في الشكل ولن نلاحظ التسارع في معدل نمو $M1$ الذي حدث في عام ٢٠٠١.

٢- كما في السؤال الأول، كان من الممكن أن تؤدي السياسة النقدية إلى معدل نمو ثابت في M1. بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨١ تقريباً، ارتفعت سرعة M1 بسلاسة. بعد عام ١٩٨١، تعرضت سرعة النقود لعدد من الصدمات، ولاحظنا زيادات وانخفاضات في السرعة.

بالنظر إلى معدل ثابت للنمو النقدي، هذه التغييرات في سرعة M1 كانت ستؤدي إلى تغييرات في الطلب الإجمالي وفي النشاط الاقتصادي، مع تساوي الأشياء الأخرى. في هذه الحالة، كان من الممكن أن تسمح السياسة النقدية لهذه الصدمات لسرعة المال بإحداث تقلبات في النشاط الاقتصادي.

١٧-٤

١- أ- قد يجادل أصحاب نظريات التوقعات العقلانية بأن التغييرات غير المتوقعة في العرض النقدي فقط سيكون لها أي تأثير قصير المدى على النشاط الاقتصادي. ربما يجادلون أيضاً بأن التغييرات المتوقعة في العرض النقدي ستؤثر فقط على مستوى السعر الإجمالي، مع عدم وجود تأثير قصير المدى على الإنتاج الإجمالي. لذا فإن مثل هؤلاء قدموا خدمة للاحتياطي الفيدرالي للحد من شدة الركود في عام ٢٠٠١ فقط لو كانت السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي أكثر عدوانية مما توقعه الأفراد خلال هذه الفترة.

ب. قد يجادل أصحاب نظرية دورة العمل الحقيقية بأن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لم يكن لها أي تأثير على إنهاء ركود عام ٢٠٠١ لأنهم يعتقدون أن التقلبات في الإنتاج الإجمالي ناتجة لحد كبير عن التغييرات بإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

١ - لو كان التضخم أقل بكثير في أوائل عام ٢٠٠١، لكننا توقعنا أيضاً أن أسعار الفائدة الاسمية كانت ستنخفض. في مثل هذه الحالة، إذ يقترب التضخم من ٠% وأسعار الفائدة الاسمية منخفضة بالفعل، يمكن أن يحدث فح للسيولة. في فح السيولة، يكون سعر الفائدة الاسمي منخفضاً بالفعل ويقترب من ٠%. في مثل هذه الحالة، سيكون من الصعب على بنك الاحتياطي الفيدرالي خفض سعر الفائدة بشكل أكبر. هذا الأمر كان من شأنه أن يحد من قدرة الاحتياطي الفيدرالي على زيادة الطلب الإجمالي، ومن ثم محاولة الحد من شدة أي ركود.

٢ - يُعتقد أن الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم كان له تأثيران سلبيان على الأقل على الاقتصاد الكلي. أولاً، أدى انخفاض أسعار الأسهم إلى انخفاض ثروة الأفراد، مما أدى إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الطلب الإجمالي. ثانياً، قد يكون الانخفاض في أسعار الأسهم قد تسبب أيضاً في انخفاض ثقة المستهلك التي كان من شأنها أيضاً أن تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض في الطلب الإجمالي.

أي انخفاض في الطلب الإجمالي بسبب انخفاض أسعار الأسهم يعني أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يكون أكثر جراً في تنفيذ السياسة النقدية التوسعية من أجل تقليل طول فترة وشدة الركود.

الفصل الثامن عشر

١-١٨

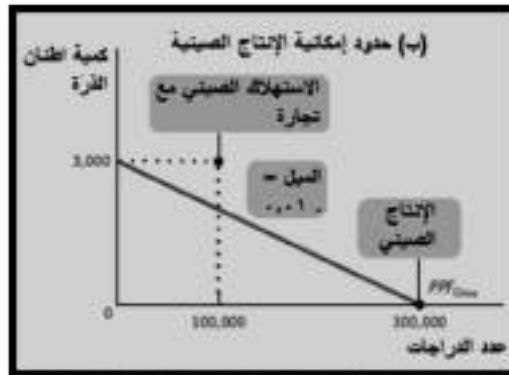
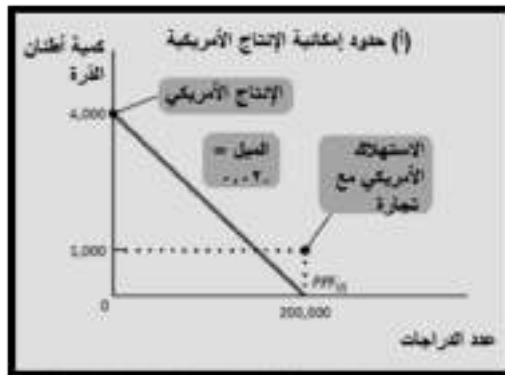
١. أ- لتحديد الميزة النسبية، يجب أن نقارن تكلفة الفرصة البديلة للبلدين مقابل سلعة معينة. لنأخذ تكلفة الفرصة البديلة لطن واحد من الذرة مقابل الدراجات. في الصين، تبلغ تكلفة الفرصة البديلة لدراجة واحدة ٠,٠١ طن من الذرة؛ لذا فإن تكلفة الفرصة البديلة لطن واحد من الذرة هي ١ / ٠,٠١ دراجة = ١٠٠ دراجة. تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في الذرة نظراً لأن تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للدراجات تبلغ ٥٠، وهو رقم أصغر. وبالمثل، فإن تكلفة الفرصة البديلة في الولايات المتحدة لدراجة واحدة من حيث الذرة هي ٥٠ / ١ طن من الذرة = ٠,٠٢ طن من الذرة. هذا الرقم أكبر من ٠,٠١، تكلفة الفرصة البديلة الصينية لدراجة واحدة مقابل الذرة، مما يعني أن الصين لديها ميزة نسبية في الدراجات.

ب- الولايات المتحدة يمكنها إنتاج ٢٠٠ ألف دراجة إذا لم يتم إنتاج الذرة، من ثمّ يمكنها إنتاج ٢٠٠ ألف دراجة \times ٠,٠٢ طن من الذرة

/ دراجة = ٤٠٠٠ طن من الذرة عندما لا يتم إنتاج دراجات.
 وبالمثل، إذا كانت الصين قادرة على إنتاج ٣٠٠٠ طن من الذرة إذا لم
 يتم إنتاج دراجات، فيمكنها إنتاج ٣٠٠٠ طن من الذرة \times ١٠٠
 دراجة / طن من الذرة = ٣٠٠ ألف دراجة إذا لم يتم إنتاج الذرة.

تحدد هذه النقاط نقاط الاعتراض العمودية والأفقية لحدود إمكانية

الإنتاج الأمريكية والصينية كما هو موضح في الرسم البياني المرافق.



ج- يوضح الشكل نقاط الإنتاج والاستهلاك في البلدين. من الواضح أن كل دولة في وضع أفضل مع التجارة الدولية لأن كل بلد يستهلك الآن حزمة من سلعتين تقع خارج حدود إمكانية الإنتاج الخاصة بها، مما يشير إلى أن هذه الحزم كانت بعيدة المنال عندما كان كل بلد في حالة الاكتفاء الذاتي.

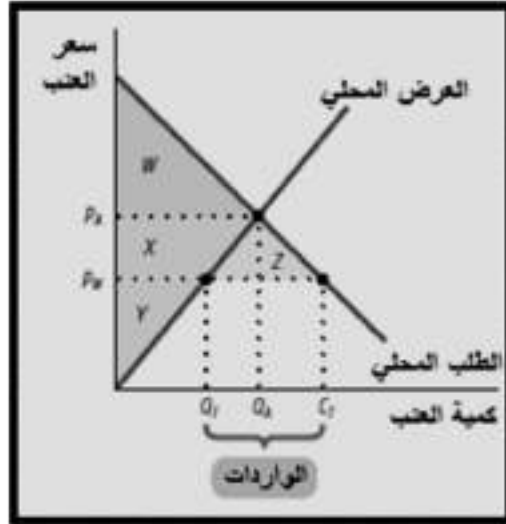
٢. أ- وفقاً لنموذج هيكشر - أولين، يحدث هذا النموذج من التجارة لأن الولايات المتحدة لديها موهبة أكبر نسبياً من عوامل الإنتاج، مثل رأس المال البشري ورأس المال المادي، والتي تناسب إنتاج الأفلام، لكن فرنسا لديها قدر أكبر نسبياً من عوامل الإنتاج المناسبة لصناعة النبيذ، مثل مزارع الكروم ورأس المال البشري لتصنيع النبيذ.

ب- وفقاً لنموذج هيكشر - أولين، يحدث هذا النموذج من التجارة لأن الولايات المتحدة لديها موهبة أكبر نسبياً من عوامل الإنتاج، مثل رأس المال البشري والمادي، المناسب لصنع الآلات، لكن البرازيل لديها قدر أكبر نسبياً من عوامل الإنتاج المناسب لصناعة الأحذية، مثل العمالة والجلود.

٢-١٨

١. في الرسم البياني المرافق، PA هو سعر العنب الأمريكي في الاكتفاء الذاتي وPW هو السعر العالمي للعنب في إطار التجارة الدولية. مع وجود التجارة، يدفع المستهلكون الأمريكيون سعر PW للعنب ويستهلكون

الكمية CT، وينتج منتج العنب في الولايات المتحدة الكمية QT، والفرق، CT - QT، يمثل واردات العنب المكسيكي. نتيجة لإضراب سائقي الشاحنات، توقفت الواردات. ارتفع السعر الذي يدفعه المستهلكون الأمريكيون إلى سعر الاكتفاء الذاتي، PA، وانخفض استهلاك الولايات المتحدة إلى كمية الاكتفاء الذاتي QA.



أ- قبل الإضراب، كان المستهلكون الأمريكيون يتمتعون بفائض استهلاكي مساوٍ للمنطقة $W + X + Z$. بعد الإضراب، يتقلص فائض المستهلك إلى المنطقة W . يكون المستهلكون أسوأ حالاً، إذ يفقدون فائض المستهلك الذي تمثله المنطقة $x + z$.

ب- قبل الإضراب، كان لدى المنتجين الأمريكيين فائض إنتاج مساوٍ للمنطقة Y . وبعد الإضراب، ارتفع فائض المنتج إلى المنطقة $Y + X$.

لذا فإن المنتجين الأمريكيين أفضل حالاً، إذ يكتسبون فائضاً في الإنتاج تمثله المنطقة X.

ج- ينخفض إجمالي الفائض في الولايات المتحدة نتيجة الإضراب بمقدار يمثلها المنطقة Z، وهي الخسارة في فائض المستهلك الذي لا يتراكم للمنتجين.

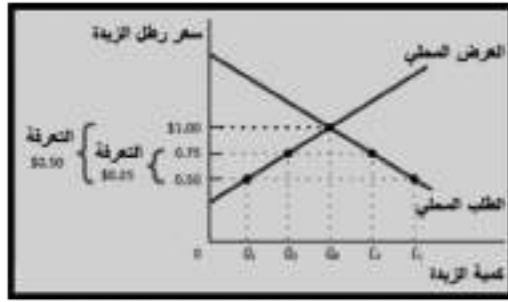
٢. منتجوا العنب المكسيكيون هم أسوأ حالاً لأنهم يخسرون مبيعاتهم بكمية CT - QT، ويكون جامعو العنب المكسيكيون أسوأ حالاً لأنهم يفقدون الأجور التي ارتبطت بالمبيعات المفقودة. يشير انخفاض الطلب على العنب المكسيكي الناجم عن الإضراب إلى انخفاض السعر الذي يدفعه المستهلكون المكسيكيون مقابل العنب، مما يجعلهم في وضع أفضل. يُعدُّ جامعو العنب الأمريكيون أفضل حالاً لأن أجورهم تزداد نتيجة لزيادة QA - QT في مبيعات الولايات المتحدة.

٣-١٨

١. أ- إذا كانت التعرفة ٥, ٠ دولار، فإن السعر الذي يدفعه المستهلكون المحليون مقابل رطل من الزبدة المستوردة هو ٥, ٠ دولار + ٥, ٠ دولار = ١ دولار، وهو نفس سعر رطل من الزبدة المحلية.

لن تتمتع الزبدة المستوردة بميزة تتعلق بسعرها على الزبدة المحلية، وستتوقف الواردات، وسيحصل المنتجون المحليون على جميع المبيعات الممكنة للمستهلكين المحليين، ويبيعون الكمية QA في الشكل المرافق. لكن

إذا كانت التعرفة أقل من ٠, ٥ دولار، لنقل ٠, ٢٥ دولار فقط، فإن السعر الذي يدفعه المستهلكون المحليون مقابل رطل من الزبدة المستوردة هو ٠, ٥ دولار + ٠, ٢٥ دولار = ٠, ٧٥ دولار، أي ٠, ٢٥ دولار أرخص من رطل من الزبدة المحلية. سيحصل منتجوا الزبدة الأمريكيون على مبيعات بقيمة $Q_2 - Q_1$ نتيجة تعرفة ٠, ٢٥ دولار. لكن هذا أقل من المبلغ الذي كانوا سيحصلون عليه في ظل تعرفة ٠, ٥ دولار، المبلغ $Q_1 - Q_A$.



- ب- طالما أن التعرفة لا تقل عن ٠, ٥ دولار، فلن يكون لزيادتها أي تأثير. فعند تعرفة ٠, ٥ دولار، يتم حظر جميع الواردات فعلياً.
٢. يتم حظر جميع الواردات فعلياً بتعريفه قدرها ٠.٥ دولار أمريكي. لذا فإن مثل هذه التعرفة تتوافق مع حصة استيراد تبلغ صفر.

٤-١٨

١. يوجد عدد أقل بكثير من الشركات التي تستخدم الفولاذ كمدخلات من المستهلكين الذين يشترون السكر أو الملابس. لذلك سيكون لمثل

هذه الشركات سهولة بالتواصل والتنسيق فيما بينها للضغط ضد التعريفات أكثر مما سيكون للمستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، ستدرك كل شركة أن تكلفة تعرفه الصلب باهظة للغاية بالنسبة لأرباحها لكن المستهلك الفردي إما أنه غير مدرك، وإما أنه يدرك، ولكن خسارة ضئيلة من الرسوم الجمركية على السكر أو الملابس.

٢. غالباً ما تميل البلدان إلى حماية الصناعات المحلية من خلال الادعاء بأن الاستيراد يشكل خطراً يتعلق بالجودة أو الصحة أو البيئة على المستهلكين المحليين. يجب أن يفحص مسؤول منظمة التجارة العالمية ما إذا كان المنتجون المحليون يخضعون لنفس الصرامة في تطبيق لوائح الجودة أو الصحة أو البيئة مثل المنتجين الأجانب. فإذا كانت كذلك، فمن الأرجح أن تكون اللوائح لأغراض قانونية غير متعلقة بالحماية التجارية؛ وإذا لم تكن كذلك، فمن الأرجح أن اللوائح تهدف إلى اتخاذ تدابير حماية التجارة.

الفصل التاسع عشر

١-١٩

١. أ- يمثل بيع الطائرة الجديدة إلى الصين تصدير سلعة، ومن ثمّ يؤثر على الحساب الجاري.

ب- بيع أسهم "Boeing" للمستثمرين الصينيين هو بيع لأصل أمريكي، ومن ثمّ يدخل في الحساب المالي.

ج- على الرغم من أن الطائرة موجودة بالفعل، حين تُشحن إلى الصين فإنها تعد بمنزلة تصدير لسلعة من الولايات المتحدة. لذا فإن بيع الطائرة يدخل الحساب الجاري.

د- نظراً لأن الطائرة تبقى في الولايات المتحدة، فإن المستثمر الصيني يشتري أصلاً أمريكياً. هذا مطابق لإجابة الجزء ب: بيع الطائرة يدخل الحساب المالي.

٢. سيؤدي ارتفاع المدّخرات إلى جانب انخفاض العوائد في بقية العالم إلى زيادة تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة، زيادة في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة على الحساب المالي. سيؤدي هذا إلى زيادة كمية الأموال القابلة للقرض المقدمة في الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة.

١. أ- ستؤدي زيادة شراء النفط المكسيكي إلى زيادة طلب الأفراد (والشركات) في الولايات المتحدة على البيزو. لشرائه، سيزيد الأفراد عرضهم بالدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي، مما يتسبب في حدوث تحول لليمين في منحنى عرض الدولار الأمريكي. سيؤدي هذا إلى انخفاض سعر البيزو مقابل الدولار. نتيجة لذلك ارتفعت قيمة البيزو وانخفض الدولار الأمريكي.

ب. هذا الارتفاع في قيمة البيزو يعني أن الأمر سيتطلب المزيد من الدولارات للحصول على نفس الكمية من البيزو المكسيكي. إذا افترضنا أن مستوى السعر (المقاس بالبيزو المكسيكي) للسلع والخدمات المكسيكية الأخرى لا يتغير، فإن السلع والخدمات المكسيكية الأخرى تصبح أكثر تكلفة للأسر والشركات الأمريكية. سترتفع تكلفة السلع والخدمات المكسيكية الأخرى بالدولار مع ارتفاع قيمة البيزو. لذا ستنخفض الصادرات المكسيكية من السلع والخدمات بخلاف النفط.

ج. أصبحت السلع والخدمات الأمريكية أرخص بالبيزو، لذا سترتفع واردات المكسيك من السلع والخدمات.

٢. أ- سعر الصرف الحقيقي يساوي بيزو لكل دولار أمريكي \times (مستوى السعر الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية / مستوى السعر

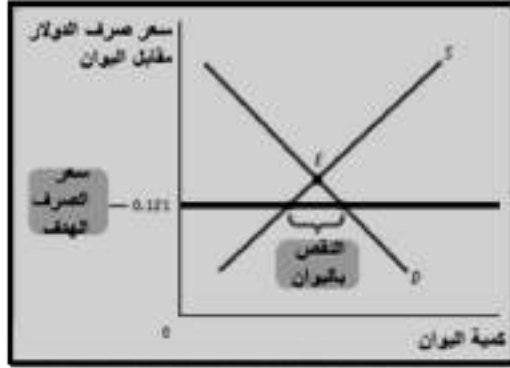
الإجمالي في المكسيك). اليوم، مستويات السعر الإجمالية في كلا البلدين تساوي ١٠٠. سعر الصرف الحقيقي اليوم هو: $١٠ \times (١٠٠/١٠٠)$ = ١٠. مستوى السعر الإجمالي في خمس سنوات في الولايات المتحدة هي $١٠٠ \times (١٠٠/١٢٠) = ١٢٠$ ، وفي المكسيك مستوى السعر الإجمالي هو $١٠٠ \times (٨٠٠/١٢٠٠) = ١٥٠$. وسعر الصرف الحقيقي في خمس سنوات، بافتراض سعر الصرف الاسمي لا يتغير، سيكون $٨ = (١٥٠/١٢٠) \times ١٠$.

ب- اليوم، سلة السلع والخدمات التي تكلف ١٠٠ دولار تكلف ٨٠٠ بيزو، ومن ثم فإن تعادل القوة الشرائية هو ٨ بيزو لكل دولار أمريكي. في غضون خمس سنوات، ستكلف السلة التي تكلف ١٢٠ دولار ١٢٠٠ بيزو، ومن ثم فإن تعادل القوة الشرائية سيكون ١٠ بيزو لكل دولار أمريكي.

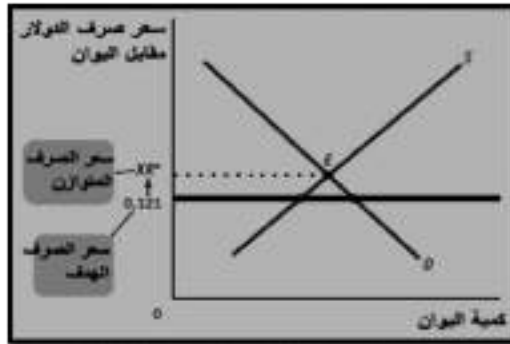
٣-١٩

١. يوضح الرسم البياني المرافق العرض والطلب لليوان مقابل الدولار الأمريكي لليوان على المحور العمودي. في عام ٢٠٠٥، قبل إعادة التقييم، كان سعر الصرف مثبتاً عند ٢٨، ٨ يوان لكل دولار أمريكي أو ما يعادل ١٢١، ٠ دولار أمريكي لكل يوان. عند سعر الصرف المستهدف البالغ ١٢١، ٠ دولار، تجاوزت كمية اليوان المطلوبة كمية اليوان المعروضة، ما أدى إلى النقص الموضح في الرسم البياني. بدون أي

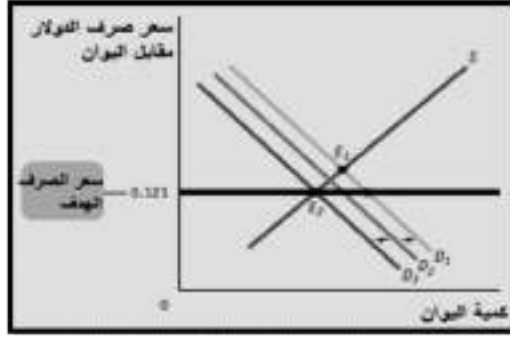
تدخل من الحكومة الصينية، تم رفع سعر الدولار الأمريكي مقابل اليوان، مما تسبب في ارتفاع قيمة اليوان. لكن الحكومة الصينية تدخلت لمنع هذا التقدير.



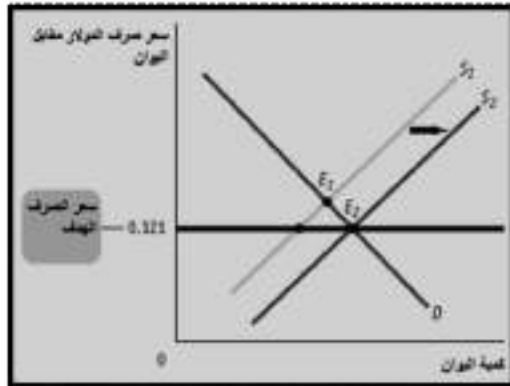
أ- إذا تم السماح لسعر الصرف بالتحرك بحرية، فإن سعر الدولار الأمريكي لسعر الصرف سيتحرك نحو سعر الصرف المتوازن (XR^* في الرسم البياني المرافق). يحدث هذا نتيجة النقص، عندما يقوم مشترو اليوان بالمزايدة على سعره بالدولار الأمريكي. مع زيادة سعر الصرف، ستخفض كمية اليوان المطلوب وستزداد كمية اليوان المعروضة. إذا زاد سعر الصرف إلى XR^* ، فسيتم القضاء على عدم التوازن تماماً.



ب - سيؤدي فرض قيود على الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في الصين إلى تقليل الطلب على اليوان، مما يتسبب في تحول منحنى الطلب في الرسم البياني المرافق من $D1$ إلى $D2$. هذا من شأنه أن يسبب انخفاضاً في الطلب على اليوان. إذا انخفض الطلب إلى $D3$ ، فسيتم القضاء على عدم التوازن تماماً.



ج - قد تؤدي إزالة القيود المفروضة على الصينيين الذين يرغبون في الاستثمار في الخارج إلى زيادة العرض من اليوان والتحول إلى اليمين في منحنى العرض. هذه الزيادة في العرض ستؤدي أيضاً إلى تقليل حجم النقص. على سبيل المثال، إذا زاد العرض من $S1$ إلى $S2$ ، فسيتم القضاء على عدم التوازن تماماً في الرسم المرافق.



د- سيؤدي فرض ضريبة على الصادرات (بيع البضائع الصينية للأجانب) إلى رفع سعر هذه السلع وتقليل كمية البضائع الصينية المشتراة. سيؤدي هذا أيضاً إلى تقليل الطلب على اليوان. التحليل البياني هنا مطابق تقريباً لذلك الموجود في الشكل المرافق للجزء ب.

٤-١٩

١. تخفيض العملة وإعادة التقييم حدث على الأرجح في تلك الفترات التي حدث فيها تغير مفاجئ في سعر صرف الفرنك مقابل المارك: ١٩٧٤، ١٩٧٦، أوائل الثمانينيات، ١٩٨٦، ١٩٩٣-١٩٩٤.

٢. من المحتمل أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة الكندية قد تسبب في زيادة تدفقات رأس المال إلى كندا. للحصول على هذه الأصول (التي أدت إلى معدل فائدة أعلى نسبياً) في كندا، كان على المستثمرين أولاً الحصول على الدولار الكندي. كان من الممكن أن تؤدي الزيادة في الطلب على الدولار الكندي إلى ارتفاع الدولار الكندي. كان من شأن هذا الارتفاع في قيمة العملة الكندية أن يرفع سعر السلع الكندية للأجانب. هذا جعل من الصعب أن يكون على الشركات الكندية المنافسة في الأسواق الأخرى.

بيانات الاقتصاد الكلي ١٩٢٩ - ٢٠٠٤

يعرض القسم التالي بيانات الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة. تتضمن البيانات سنوات مبكرة مختارة توضح سلوك الاقتصاد خلال فترة الكساد الكبير وازدهار ما بعد الحرب. تتضمن السلسلة أيضاً بيانات لكل من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤ للتغطية الكاملة للسنوات الأخيرة.

١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٣٩	١٩٣٣	١٩٢٩	GDP الاسمي ومكوناته
٣٣١,٧	٢٥٨,٨	١٩٢,٢	١٢٠	٦٧,٢	٤٥,٩	٧٧,٤	١. + الإنفاق الاستهلاكي
٧٨,٩	٦٩	٥٤,١	١٠,٨	٩,٣	١,٧	١٦,٥	٢. + الإنفاق الاستثنائي
١١١٦	٨٦,٥	٤٦,٨	٩٣	١٤,٨	٨,٧	٩,٤	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
٢٧	١٧,٧	١٢,٤	٦,٨	٤	٢	٥,٩	٤. + الصادرات
٢٢,٨	١٧,٢	١١,٦	٧,٥	٣,١	١,٩	٥,٦	٥. - الواردات
٥٢٦,٤	٤١٤,٨	٢٩٣,٨	٢٢٣,١	٩٢,٢	٥٦,٤	١٠٣,٦	٦. = إجمالي الناتج المحلي
٤,٩	٣,٥	٢,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٤	١,١	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
١,٨	١,١	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٤	٨. - الدخل المدفوع للأجانب
٥٢٩,٥	٤١٧,٢	٢٩٥,٢	٢٢٣,٤	٩٢,٥	٥٦,٧	١٠٤,٤	٩. = إجمالي الناتج الوطني
٤٧٤,٩	٣٧٢,٧	٢٦٤,٤	١٩٨,٤	٨٢,٢	٤٨,٩	٩٤,٢	١٠. الدخل الوطني
٢٥,٧	١٥,٧	١٤	٥,٦	٢,٥	١,٧	١,٢	١١. التحويلات الحكومية
٤٦,١	٣٢,٩	١٨,٩	١٩,٤	١,٥	٠,٨	١,٧	١٢. الضرائب
٣٦٥,٤	٢٨٣,٣	٢١٠,١	١٥٢,٢	٧١,٤	٤٦,١	٨٣,٤	١٣. الدخل المتاح (YD)
٢٦,٧	١٩,٧	١٥,١	٣١,١	٣,٢	٠,٧-	٣,٨	١٤. المدخرات الخاصة (Sprivate)

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							
٢٥٠١,٨	٢٢١٢,٨	١٧٧٧,٣	١٧٨٦,٣	٩٥٠,٧	٦٣٥,٥	٨٦٥,٢	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٢,٥	%٧,١	%٨,٧	%١,١-	%٨,١	%١,٣-	-	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
١٣,٨٤٠	١٣,٣٨٩	١١,٧١٧	١٢,٧٦٦	٧,٢٥٦	٥,٠٥٦	٧,٠٩٩	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٠,٤	%٥,٣	%٦,٩	%٢,٢-	%٧,٢	%١,٩-	-	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
٢٩,٦	٢٦,٨	٢٤,١	١٨	١٣,٩	١٣	١٧,١	١٩. مؤشر أسعار المستهلك (CPI) (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠)
%١,٧	%٠,٤-	%١,٣	%٢,٣	%١,٤-	%٥,١-	-	٢٠. معدل تضخم CPI
٣١,٧	٢٩,٣	٢٧,٣	١٨,٢	١٣,٣	١١,٤	١٦,٤	٢١. مؤشر أسعار المنتج (PPI) (كل المنتجات، ١٩٨٢=١٠٠)
%٠	%٠	%٣,٨	%١,٧	%١,٥-	%١,٨	-	٢٢. معدل تضخم PPI
٢١	١٨,٧	١٦,٥	١٢,٥	٩,٧	٨,٩	١١,٩	٢٣. معامل انكماش GDP
%١,٤	%١,٥	%٠,٨	%٢,٦	%١,٢-	%٢,٦-	-	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP

السكان والعمالة	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠
٢٥. عدد السكان بالآلاف	١٢١,٨٧٨	١٢٥,٦٩	١٣١,٠٢٨	١٣٩,٩٢٨	١٥١,٦٨٤	١٦٥,٢٧٥	١٨٠,٧٦
٢٦. القوة العاملة بالآلاف	٤٩,١٨٠	٥١,٥٩	٥٥,٢٣	٥٣,٨٦	٦٢,٢٠٨	٦٥,٠٢٣	٦٩,٦٢٨
٢٧. العاطلون عن العمل بالآلاف	١,٥٥	١٢,٨٣	٩.٤٨	١,٠٤	٣,٢٨٨	٢,٨٥٢	٣.٨٥٢
٢٨. معدل البطالة	%٣,٢	%٢٤,٩	%١٧,٢	%١,٩	%٥,٣	%٤,٤	%٥,٥

النقد والمال الحكومي							
٢٩. رصيد الميزانية الحكومية	٢,٦	٠,٥-	٠,١-	٢٧,٤-	٦,٨	٩,٢	١١,٥
٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP	%٢,٥	%٠,٩-	%٠,١-	%١٢,٣-	%٢,٣	%٢,٢	%٢,٢
٣١. M1	-	-	-	-	-	-	١٤٠
٣٢. M2	-	-	-	-	-	-	٣٠٤
٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي) التجارة الدولية	-	-	-	-	-	%١,٨	%٣,٢
٣٤. ميزان الحساب الجاري	-	-	-	-	-	-	٢,٨

المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي، مكتب إحصاءات العمل، بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

١. البيانات بمليارات الدولارات الحالية ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢. حتى عام ١٩٤٧، العمال من عمر ١٤ سنة وما فوق؛ و١٩٤٨ وما بعدها، يشمل العمال من عمر ١٦ سنة وما فوق.

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	GDP الاسمي ومكوناته
٧٠١,٩	٦٤٨,٥	٦٠٥,٢	٥٥٨	٥٠٧,٨	٤٨٠,٩	٤٤٣,٨	١. + الإنفاق الاستهلاكي
١٧٨,٢	١٥٢,٤	١٥٦,٤	١٤١,٢	١٢٨,٦	١٣١,٣	١١٨,٢	٢. + الإنفاق الاستثماري
٢٤٦,٥	٢٣٣,٨	٢٢١,٥	٢٠٩,٤	١٩٢,٧	١٧١,٨	١٥١,٥	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
٦٣	٥٩,٧	٥١,٩	٤٧,٩	٤٣,٥	٤٠,٩	٣٧,١	٤. + الصادرات
٦٢,٣	٥٥,٨	٥٠,٥	٤٦,٦	٣٩,٩	٣٧,١	٣١,٥	٥. - الواردات
١١٢٧,٥	١٠٣٨,٥	٩٨٤,٦	٩١٠	٨٣٢,٦	٧٨٧,٨	٧١٩,١	٦. = إجمالي الناتج المحلي
١٤	١٢,٨	١١,٨	١٠,١	٨,٧	٨,١	٧,٩	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
٦,٤	٦,٤	٥,٧	٤	٣,٣	٣	٢,٦	٨. - الدخل المدفوع للأجانب
١١٣٤,٧	١٠٤٤,٩	٩٩٠,٧	٩١٦,١	٨٣٨	٧٩٢,٩	٧٢٤,٤	٩. = إجمالي الناتج الوطني
١٠٠٨,١	٩٣٠,٩	٨٨٩,٧	٨٢٣,٢	٧٥١,٩	٧١١	٦٥٣,٤	١٠. الدخل الوطني
٨٨,١	٧٤,٧	٦٢,٣	٥٦,١	٤٨	٣٩,٦	٣٦,٢	١١. التحويلات الحكومية
١٠١,٧	١٠٣,١	١٠٤,٥	٨٧	٧٣	٦٦,٤	٥٧,٧	١٢. الضرائب
٨٠١,٨	٧٣٥,٧	٦٧٤	٦٢٥	٥٧٥,٣	٥٣٧,٥	٤٩٨,١	١٣. الدخل المتاح (YD)
٨٠,٦	٦٩,٥	٥٢,٥	٥٢,٨	٥٤,٤	٤٤,٤	٤٣	١٤. المدخرات الخاصة (Sprivate)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							
٣٨٩٨,٦	٣٧٧١,٩	,٤٣٧٦٥	٣٦٥٢,٧	٣٤٨٤,٦	٣٣٩٩,١	٣١٩١,١	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٣,٤	%٠,٢	%٣,١	%٤,٨	%٢,٥	%٦,٥	%٦,٤	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
١٨,٧٧١	١٨,٣٩١	١٨,٥٧٣	١٨,١٩٦	١٧,٥٣٣	١٧,٢٩٠	١٦,٤٢٠	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٢,١	%٠,١-	%٢,١	%٣,٨	%١,٤	%٥,٣	%٥,١	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

الأسعار والتضخم							
٤٠,٥	٣٨,٨	٣٦,٧	٣٤,٨	٣٣,٤	٣٢,٤	٣١,٥	١٩. مؤشر أسعار المستهلك CPI (١٩٨٢ - ١٩٨٤ = ١٠٠)
%٤,٤	%٥,٧	%٥,٥	%٤,٢	%٣,١	%٢,٩	%١,٦	٢٠. معدل تضخم CPI
٣٨,١	٣٦,٩	٣٥,٦	٣٤,٢	٣٣,٤	٣٣,٣	٣٢,٣	٢١. مؤشر أسعار المنتج PPI (كل المنتجات، ١٩٨٢ = ١٠٠)
%٣,٣	%٣,٧	%٤,١	%٢,٤	%٠,٣	%٣,١	%٢,٢	٢٢. معدل تضخم PPI
٢٨,٩	٢٧,٥	٢٦,٢	٢٤,٩	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٣. معامل انكماش GDP
%٥	%٥,٣	%٥	%٤,٣	%٣,١	%٢,٨	%١,٨	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP

السكان والعمالة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
٢٥. عدد السكان بالآلاف	١٩٤,٣٤٧	١٩٦,٥٩٩	١٩٨,٧٥٢	٢٠٠,٧٤٥	٢٠٢,٧٣٦	٢٠٥,٠٨٩	٢٠٧,٦٩٢
٢٦. القوة العاملة بالآلاف	٧٤,٤٥٥	٧٥,٧٧	٧٧,٣٤٧	٧٨,٧٣٧	٨٠,٧٣٤	٨٢,٧٧١	٨٤,٣٨٢
٢٧. عاطلون عن العمل بالآلاف	٣,٣٦٦	٢,٨٧٥	٢,٩٧٥	٢,٨١٧	٢,٨٣٢	٤,٠٩٣	٥,٠١٦
٢٨. معدل البطالة	%٤,٥	%٣,٨	%٣,٨	%٣,٦	%٣,٥	%٤,٩	%٥,٩

النقد والمال الحكومي							
٢٩. رصيد الميزانية الحكومية	٩,٩	١٠	٢,٤-	٥,٢	١٦,٧	٨,١-	٢١,٩-
٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP	%١,٤	%١,٣	%٠,٣-	%٠,٦	%١,٧	%٠,٨-	%١,٩-
٣١. M1	١٦٣	١٧١	١٧٨	١٩٠	٢٠١	٢٠٩	٢٢٣
٣٢. M2	٤٤٣	٤٧١	٥٠٤	٥٤٥	٥٧٩	٦٠١	٦٧٤
٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)	%٤,١	%٥,١	%٤,٢	%٥,٧	%٨,٢	%٧,٢	%٤,٧
٣٤. التجارة الدولية ميزان الحساب الجاري	٥,٤	٣	٢,٦	٠,٦	٠,٤	٢,٣	١,٤-
GDP الاسمي ومكوناته	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
١. + الإنفاق الاستهلاكي	٧٧٠,٦	٨٥٢,٤	٩٣٣,٤	١٠٣٤,٤	١١٥١,٩	١٢٧٨,٦	١٤٢٨,٥
٢. + الإنفاق الاستثماري	٢٠٧,٦	٢٤٤,٥	٢٤٩,٤	٢٣٠,٢	٢٩٢	٣٦١,٣	٤٣٨
٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات	٢٦٣,٥	٢٨١,٧	٣١٧,٩	٣٥٧,٧	٣٨٣	٤١٤,١	٤٥٣,٦
٤. + الصادرات	٧٠,٨	٩٥,٣	١٢٦,٧	١٣٨,٧	١٤٩,٥	١٥٩,٤	١٨٦,٩
٥. - الواردات	٧٤,٢	٩١,٢	١٢٧,٥	١٢٢,٧	١٥١,١	١٨٢,٤	٢١٢,٣

٢٢٩٤,٧	٢٠٣٠,٩	١٨٢٥,٣	١٦٣٨,٣	١٥٠٠	١٣٨٢,٧	١٢٣٨,٣	٠.٦ = إجمالي الناتج المحلي
٤٦,٣	٣٧,٢	٣٢,٤	٢٨	٢٩.٨	٢٣,٥	١٦,٣	٠.٧ + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
٢٤,٧	١٦,٩	١٥,٥	١٥	١٤,٣	١٠,٩	٧,٧	٠.٨ - الدخل المدفوع للأجانب
٢٣١٦,٣	٢٠٥١,٢	١٨٤٢,١	١٦٥١,٣	١٥١٥,٥	١٣٩٥,٣	١٢٤٦,٨	٠.٩ = إجمالي الناتج الوطني
٢٠٢٧,٤	١٧٩٨,٩	١٦١١,٨	١٤٤٥,٩	١٣٤٢,١	١٢٤٧,٤	١١١١,٢	٠.١٠ الدخل الوطني
٢٠٩,٦	١٩٤,٢	١٨٤	١٧٠	١٣٣.٣	١١٢,٦	٩٧.٩	٠.١١ التحويلات الحكومية
٢٢٩,٤	١٩٧,٥	١٧٢,٣	١٤٧,٦	١٥١	١٣٢,٤	١٢٣,٦	٠.١٢ الضرائب
١٦٠٨,٣	١٤٣٥,٧	١٣٠٢,٥	١١٨٧,٤	١٠٧١,٦	٩٧٨,٣	٨٦٩,١	٠.١٣ الدخل المتاح (YD)
١٤٢,٥	١٢٥,٣	١٢٢,٣	١٢٥,٦	١١٣,٦	١٠٢,٧	٧٧,٢	٠.١٤ المدخرات الخاصة (Sprivate)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							
٥٠١٥	٤٧٥٠,٥	٤٥٤٠,٩	٤٣١١,٢	٤٣١٩,٦	٤٣٤١,٥	٤١٠٥	٠.١٥ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٥,٦	%٤,٦	%٥,٣	%٠,٢-	%٠,٥-	%٥,٨	%٥,٣	٠.١٦ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
٢٢٥٢٦	٢١٥٦٥	٢٠٨٢٢	١٩٩٦١	٢٠١٩٥	٢٠٤٨٤	١٩٥٥٥	٠.١٧ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٤,٥	%٣,٦	%٤,٣	%١,٢-	%١,٤-	%٤,٨	%٤,٢	٠.١٨ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

الأسعار والتضخم							
٦٥,٢	٦٠,٦	٥٦,٩	٥٣,٨	٤٩,٣	٤٤,٤	٤١,٨	١٩. مؤشر أسعار المستهلك (CPI) (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠)
%٧,٦	%٦,٥	%٥,٨	%٩,١	%١١	%٦,٢	%٣,٢	٢٠. معدل تضخم CPI
٦٩,٩	٦٤,٩	٦١,١	٥٨,٤	٥٣,٥	٤٥	٣٩,٨	٢١. مؤشر أسعار المنتج (PPI) (كل المنتجات، ١٩٨٢=١٠٠)
%٧,٧	%٦,٢	%٤,٦	%٩,٢	%١٨,٩	%١٣,١	%٤,٥	٢٢. معدل تضخم PPI
٤٥,٨	٤٢,٨	٤٠,٢	٣٨	٣٤,٧	٣١,٩	٣٠,٢	٢٣. معامل انكماش GDP
%٧	%٦,٤	%٥,٨	%٩,٥	%٩	%٥,٦	%٤,٣	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP
١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	السكان والعمالة
٢٢٢٦٢٩	٢٢٠٢٨٩	٢١٨٠٨٦	٢١٥٩٨١	٢١٣٨٩٨	٢١١٩٣٩	٢٠٩٩٢٤	٢٥. عدد السكان بالآلاف
١٠٢٢٥١	٩٩٠٠٩	٩٦١٥٨	٩٣٧٧٥	٩١٩٤٩	٨٩٤٢٩	٨٧٠٣٤	٢٦. القوة العاملة بالآلاف
٦٢٠٢	٦٩٩١	٧٤٠٦	٧٩٢٩	٥١٥٦	٤٣٦٥	٤٨٨٢	٢٧. العاطلون عن العمل بالآلاف
%٦,١	%٧,١	%٧,٧	%٨,٥	%٥,٦	%٤,٩	%٥,٦	٢٨. معدل البطالة

النقد والمال الحكومي							
٧,٨-	٣١-	٤٤,٤-	٦٦,٦-	٤,٤-	٤,٤	٨,٨-	٢٩. رصيد الميزانية الحكومية
%٠,٣-	%١,٥-	%٢,٤-	%٤,١-	%٠,٣-	%٠,٣	%٠,٧-	٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP
٣٤٦	٣٢٠	٢٩٧	٢٨١	٢٦٩	٢٥٦	٢٣٩	٣١. M1
١٣٢٢	١٢٢١	١٠٨٧	٩٦٤	٨٨١	٨٣٢	٧٥٨	٣٢. M2
%٧,٩	%٥,٥	%٥	%٥,٨	%١٠,٥	%٨,٧	%٤,٤	٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)
١٥,١-	١٤,٣-	٤,٣	١٨,١	٢	٧,١	٥,٨-	التجارة الدولية ٣٤. ميزان الحساب الجاري

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	GDP الاسمي ومكوناته
٢٧٢٠,٣	٢٥٠٣,٣	٢٢٩٠,٦	٢٠٧٧,٣	١٩٤١,١	١٧٥٧,١	١٥٩٢,٢	١. + الإنفاق الاستهلاكي
٧٣٦,٢	٧٣٥,٦	٥٦٤,٣	٥١٧,٢	٥٧٢,٤	٤٧٩,٣	٤٩٢,٩	٢. + الإنفاق الاستثاري
٨٧٩	٧٩٧	٧٣٣,٥	٦٨٠,٥	٦٢٧,٥	٥٦٦,٢	٥٠٠,٨	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
٣٠٢	٣٠٢,٤	٢٧٧	٢٨٣,٢	٣٠٥,٢	٢٨٠,٨	٢٣٠,١	٤. + الصادرات
٤١٧,٢	٤٠٥,١	٣٢٨,٦	٣٠٣,٢	٣١٧,٨	٢٩٣,٨	٢٥٢,٧	٥. - الواردات
٤٢٢٠,٣	٣٩٣٣,٢	٣٥٣٦,٧	٣٢٥٥	٣١٢٨,٤	٢٧٨٩,٥	٢٥٦٣,٣	٦. = إجمالي الناتج المحلي
١١٢,٤	١٢١,٩	١٠١,٩	١٠١	٩٢	٧٩,١	٦٨,٣	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
٨٥,٩	٨٥,٦	٦٤,٨	٦٤,٥	٥٩,١	٤٤,٩	٣٦,٤	٨. - الدخل المدفوع للأجانب
٤٢٤٦,٨	٣٩٦٩,٥	٣٥٧٣,٨	٣٢٩١,٥	٣١٦١,٤	٢٨٣,٧	٢٥٩٥,٣	٩. = إجمالي الناتج الوطني
٣٧٢٣,٤	٣٤٨٢,٣	٣٠٨٤,٢	٢٨٦٤,٣	٢٧٤٢,٤	٢٤٣٩,٣	٢٢٤٩,١	١٠. الدخل الوطني
٤٢٤,٩	٤٠٠,١	٣٨٣,٧	٣٥٤,٨	٣١٨,٤	٢٧٩,٥	٢٣٥,٣	١١. التحويلات الحكومية
٤١٧,٤	٣٧٧,٤	٣٥٢,٣	٣٥٤,١	٣٤٥,٢	٢٩٨,٨	٢٦٨,٧	١٢. الضرائب
٣١٠٩,٣	٢٩١٢	٢٦٠٨,٤	٢٤٢١,٢	٢٢٤٦,١	٢٠٠٩	١٧٩٣,٥	١٣. الدخل المتاح (YD)
٢٨٠	٣١٤,٨	٢٣٣,٦	٢٧٠,٨	٢٤٤,٣	٢٠١,٤	١٥٩,١	١٤. المدخرات الخاصة (Sprivate)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							
٦٠٥٣,٧	٥٨١٣,٦	٥٤٢٣,٨	٥١٨٩,٣	٥٢٩١,٧	٥١٦١,٧	٥١٧٣,٤	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٤,١	%٧,٢	%٤,٥	%١,٩-	%٢,٥	%٠,٢-	%٣,٢	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
٢٥٣٨٢	٢٤٥٩٣	٢٣١٤٦	٢٢٣٤٦	٢٣٠٠٧	٢٢٦٦٦	٢٢٩٨٢	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٣,٢	%٦,٣	%٣,٦	%٢,٩-	%١,٥	%١,٤-	%٢	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

الأسعار والتضخم							
١٠٧,٦	١٠٣,٩	٩٩,٦	٩٦,٥	٩٠,٩	٨٢,٤	٧٢,٦	١٩. مؤشر أسعار المستهلك CPI (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠)
%٣,٦	%٤,٣	%٣,٢	%٦,٢	%١٠,٣	%١٣,٥	%١١,٣	٢٠. معدل تضخم CPI
١٠٣,٢	١٠٣,٧	١٠١,٣	١٠٠	٩٨	٨٩,٨	٧٨,٧	٢١. مؤشر أسعار المنتج PPI (كل المنتجات، ١٩٨٢=١٠٠)
%٠,٥-	%٢,٤	%١,٣	%٢	%٩,١	%١٤,١	%١٢,٦	٢٢. معدل تضخم PPI
٦٩,٧	٦٧,٧	٦٥,٢	٦٢,٧	٥٩,١	٥٤,١	٤٩,٦	٢٣. معامل انكماش GDP
%٣	%٣,٨	%٣,٩	%٦,١	%٩,٤	%٩,١	%٨,٣	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP
١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	السكان والعمالة
٢٣٨٥٠٦	٢٣٦٣٩٤	٢٣٤٢٣٣	٢٣٢٢١٨	٢٣٠٠٠٨	٢٢٧٧٢٦	٢٢٥١٠٦	٢٥. عدد السكان بالآلاف
١١٥٤٦١	١١٣٥٤٤	١١١٥٥٠	١١٠٢٠٤	١٠٨٦٧٠	١٠٦٩٤٠	١٠٤٩٦٢	٢٦. القوة العاملة بالآلاف
٨٣١٢	٨٥٣٩	١٠٧١٧	١٠٦٧٨	٨٢٧٣	٧٦٣٧	٦١٣٧	٢٧. عاطلون عن العمل بالآلاف
%٧,٢	%٧,٥	%٩,٦	%٩,٧	%٧,٦	%٧,١	%٥,٨	٢٨. معدل البطالة

النقد والمال الحكومي							
١٥٢,٦-	١٤٤,١-	١٦٨,١-	١٣٤,١-	٤٥,٧-	٤٤,٨-	١,٧	٢٩. رصيد الميزانية الحكومية
%٣,٦-	%٣,٧-	%٤,٨-	%٤,١-	%١,٥-	%١,٦-	%٠,١	٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP
٥٨٧	٥٣٩	٥٠٣	٤٥٣	٤٢٥	٣٩٦	٣٧٣	٣١. M1
٢٤٢٠	٢٢٢٢	٢٠٥٨	١٨٣٣	١٦٨٠	١٥٤٠	١٤٢٦	٣٢. M2
%٨,١	%١٠,٢	%٩,١	%١٢,٣	%١٦,٤	%١٣,٤	%١١,٢	٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)
١١٨,٢-	٩٤,٣-	٣٨,٧-	٥,٥-	٥	٢,٣	٠,٣-	التجارة الدولية ٣٤. ميزان الحساب الجاري

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	GDP الاسمي ومكوناته
٤٢٣٥,٣	٣٩٨٦,١	٣٨٣٩,٩	٣٥٩٨,٥	٣٣٥٣,٦	٣١٠٠,٢	٢٨٩٩,٧	١. + الإنفاق الاستهلاكي
٨٦٤,٨	٨٠٢,٩	٨٦١	٨٧٤,٩	٨٢١,٦	٧٨٥	٧٤٦,٥	٢. + الإنفاق الاستثماري
١٢٧١	١٢٣٤,٤	١١٨٠,٢	١٠٩٩,١	١٠٣٩	٩٩٩,٥	٩٤٩,٣	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
٦٣٥,٣	٥٩٦,٨	٥٥٢,٤	٥٠٣,٣	٤٤٤,١	٣٦٣,٩	٣٢٠,٥	٤. + الصادرات
٦٦٨,٦	٦٢٤,٣	٦٣٠,٣	٥٩١,٥	٥٥٤,٥	٥٠٩,١	٤٥٣,٣	٥. - الواردات
٦٣٣٧,٧	٥٩٩٥,٩	٥٨٠٣,١	٥٤٨٤,٤	٥١٠٣,٨	٤٧٣٩,٥	٤٤٦٢,٨	٦. = إجمالي الناتج المحلي
١٥٢,٧	١٦٨,٩	١٨٩,١	١٧٧,٧	١٥٢,١	١٢٣,٢	١١١,٤	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
١٢٣	١٣٨,٥	١٥٤,٣	١٥١,٥	١٢٨,٥	١٠٥,٣	٩٣,٦	٨. - الدخل للمنفرد للأجانب
٦٣٦٧,٤	٦٠٢٦,٣	٥٨٣٧,٩	٥٥١٠,٦	٥١٢٧,٤	٤٧٥٧,٤	٤٤٨٠,٦	٩. = إجمالي الناتج الوطني
٥٥١٢,٨	٥٢٢٧,٩	٥٠٨٩,١	٤٨٢٦,٦	٤٥٤٩,٤	٤١٧٣,٧	٣٩٠٢,٣	١٠. الدخل الوطني
٧٤٩,٤	٦٦٦,٤	٥٩٥,٢	٥٤٣,٤	٤٩٦,٦	٤٦٧,٦	٤٥١	١١. التحويلات الحكومية
٦١٠,٦	٥٨٦,٧	٥٩٢,٨	٥٦٦,١	٥٠٥	٤٨٩,١	٤٣٧,٣	١٢. الضرائب
٤٧٥١,٤	٤٤٦٦,٣	٤٢٨٥,٨	٤٠٢١,٧	٣٧٤٨,٧	٣٤٥٨,٣	٣٢٨٥,١	١٣. الدخل المتاح (YD)
٣٦٦	٣٢٤,٢	٢٩٩,٤	٢٨٧,١	٢٧٢,٩	٢٤١,٤	٢٦٨,٤	١٤. المدخرات الخاصة (Sprivate)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							
٧٣٣٦,٦	٧١٠٠,٥	٧١١٢,٥	٦٩٨١,٤	٦٧٤٢,٧	٦٤٧٥,١	٦٢٦٣,٦	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٣,٣	%٠,٢ -	%١,٩	%٣,٥	%٤,١	%٣,٤	%٣,٥	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

٢٨٥٥٦	٢٨٠٠٧	٢٨,٤٢٩	٢٨٢٢١	٢٧٥١٤	٢٦٦٦٤	٢٦٠٢٤	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٢	%١,٥ -	%٠,٧	%٢,٦	%٣,٢	%٢,٥	%٢,٥	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
الأسعار والتضخم							
١٤٠,٣	١٣٦,٢	١٣٠,٧	١٢٤	١١٨,٣	١١٣,٦	١٠٩,٦	١٩. مؤشر أسعار المستهلك CPI (١٩٨٢) - (١٠٠ = ١٩٨٤)
%٣	%٤,٢	%٥,٤	%٤,٨	%٤,١	%٣,٦	%١,٩	٢٠. معدل تضخم CPI
١١٧,٢	١١٦,٥	١١٦,٣	١١٢,٢	١٠٦,٩	١٠٢,٨	١٠٠,٢	٢١. مؤشر أسعار المنتج PPI (كل المنتجات، ١٩٨٢ = ١٠٠)
%٠,٦	%٠,٢	%٣,٧	%٥	%٤	%٢,٦	%٢,٩ -	٢٢. معدل تضخم PPI
٨٦,٤	٨٤,٥	٨١,٦	٧٨,٦	٧٥,٧	٧٣,٢	٧١,٣	٢٣. معامل انكماش GDP
%٢,٣	%٣,٥	%٣,٩	%٣,٨	%٣,٤	%٢,٧	%٢,٢	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	السكان والعمالة
٢٥٦٩٢٢	٢٥٣٥٣٠	٢٥٠١٨١	٢٤٧٣٨٧	٢٤٥٠٦١	٢٤٢٨٤٣	٢٤٠٦٨٣	٢٥. عدد السكان بالآلاف
١٢٨١٠٥	١٢٦٣٤٦	١٢٥٨٤٠	١٢٣٨٦٩	١٢١٦٦٩	١١٩٨٦٥	١١٧٨٣٤	٢٦. القوة العاملة بالآلاف
٩٦١٣	٨٦٢٨	٧٠٤٧	٦٥٢٨	٦٧٠١	٧٤٢٥	٨٢٣٧	٢٧. العاطلون عن العمل بالآلاف
%٧,٥	%٦,٨	%٥,٦	%٥,٣	%٥,٥	%٦,٢	%٧	٢٨. معدل البطالة

النقد والمال الحكومي

٢٩٦,٧-	٢١٧,٩-	١٦٤,٨-	١٠٩,٣-	١١٦,٦-	١٣٢,٦-	١٦٩,٩-	٢٩.رصيد الميزانية الحكومية
%٤,٧-	%٣,٦-	%٨,٢-	%٢-	%٢,٣-	%٢,٨-	%٣,٨-	٣٠.رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP
٩٦٦	٨٥٩	٨١١	٧٨٢	٧٧٥	٧٤٣	٦٦٦	٣١. M1
٣٤١٢	٣٣٤٩	٣٢٢٨	٣٠٦٠	٢٩٣٧	٢٧٨٧	٢٦١٦	٣٢. M2
%٣,٥	%٥,٧	%٨,١	%٩,٢	%٧,٦	%٦,٧	%٦,٨	٣٣.سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)
٥٠,١-	٢,٩	%٧٩-	٩٩,٥-	١٢١,٢-	١٦٠,٧-	١٤٧,٢-	التجارة الدولية ٣٤.ميزان الحساب الجاري

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	GDP الاسمي ومكوناته
٦٢٨٢,٥	٥٨٧٩,٥	٥٥٤٧,٤	٥٢٥٦,٨	٤٩٧٥,٨	٤٧٤٣,٣	٤٤٧٧,٩	١. + الإنفاق الاستهلاكي
١٦٢٥,٧	١٥٠٩,١	١٣٨٩,٨	١٢٤٠,٣	١١٤٤	١٠٩٧,١	٩٥٣,٤	٢. + الإنفاق الاستثماري
١٦٢٠,٨	١٥١٨,٣	١٤٦٨,٧	١٤١٦	١٣٦٩,٢	١٣٢٥,٥	١٢٩١,٢	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
٩٩١,٢	٩٥٥,٩	٩٥٥,٣	٨٦٨,٦	٨١٢,٢	٧٢٠,٩	٦٥٥,٨	٤. + الصادرات
١٢٥١,٧	١١١٥,٩	١٠٥٦,٩	٩٦٤,٨	٩٠٣,٦	٨١٤,٥	٧٢٠,٩	٥. - الواردات
٩٢٦٨,٤	٨٧٤٧	٨٣٠٤,٣	٧٨١٦,٩	٧٣٩٧,٧	٧٠٧٢,٢	٦٦٥٧,٤	٦. = إجمالي الناتج المحلي
٣٢٠,٨	٢٨٧,١	٢٨٦,٧	٢٤٨,٧	٢٣٣,٩	١٨٦,٤	١٥٦,٢	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
٢٨٧	٢٦٥,٨	٢٥٣,٧	٢١٣,٧	١٩٨,١	١٦٠,٢	١٢٤,٣	٨. - الدخل المدفوع للأجانب
٩٣٠٢,٢	٨٧٦٨,٣	٨٣٣٧,٣	٧٨٥١,٩	٧٤٣٣,٤	٧٠٩٨,٤	٦٦٨٩,٣	٩. = إجمالي الناتج الوطني
٨٢٣٦,٧	٧٧٥٢,٨	٧٢٩٢,٢	٦٨٤٠,١	٦٤٥٣,٩	٦١٢٢,٣	٥٧٧٣,٤	١٠. الدخل الوطني
١٠٢٢,١	٩٧٨,٦	٩٥١,٢	٩٢٥	٨٧٧,٤	٨٢٧,٣	٧٩٠,١	١١. التحويلات الحكومية

١١٠٧,٥	١٠٢٧	٩٢٦,٣	٨٣٢,١	٧٤٤,١	٦٩٠,٧	٦٤٦,٦	١٢. الضرائب
٦٦٩٥	٦٣٩٥,٩	٥٩٨٨,٨	٥٦٨٨,٥	٥٤٠٨,٢	٥١٥١,٨	٤٩١١,٩	١٣. الدخل المتاح (YD)
١٥٨,٦	٢٧٦,٨	٢١٨,٣	٢٢٨,٤	٢٥٠,٩	٢٤٩,٥	٢٨٤	١٤. المدخرات الخاصة (Sprivate)
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقاييس النمو							

٩٤٧٠,٣	٩٠٦٦,٩	٨٧٠٣,٥	٨٣٢٨,٩	٨٠٣١,٧	٧٨٣٥,٥	٧٥٣٢,٧	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٤,٥	%٤,٢	%٤,٥	%٣,٧	%٢,٥	%٤	%٢,٧	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
٣٣٩٠٤	٣٢٨٣٣	٣١٨٨٦	٣٠٨٨١	٣٠١٢٨	٢٩٧٤١	٢٨٩٤٠	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٣,٣	%٣	%٣,٣	%٢,٥	%١,٣	%٢,٨	%١,٣	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

الأسعار والتضخم							
١٦٦,٦	١٦٣	١٦٠,٥	١٥٦,٩	١٥٢,٤	١٤٨,٢	١٤٤,٥	١٩. مؤشر أسعار المستهلك CPI (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠)
%٢,٢	%١,٦	%٢,٣	%٣	%٢,٨	%٢,٦	%٣	٢٠. معدل تضخم CPI
١٢٥,٥	١٢٤,٤	١٢٧,٦	١٢٧,٧	١٢٤,٧	١٢٠,٤	١١٨,٩	٢١. مؤشر أسعار المنتج PPI (كل المنتجات، ١٩٨٢ = ١٠٠)

٢٢. معدل تضخم PPI	١,٥%	١,٣%	٣,٦%	٢,٤%	٠,١%	٢,٥-	٠,٩%
٢٣. معامل انكماش GDP	٨٨,٤	٩٠,٣	٩٢,١	٩٣,٩	٩٥,٤	٩٦,٥	٩٧,٩
٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP	٢,٣%	٢,١%	٢%	١,٩%	١,٧%	١,١%	١,٤%
السكان والعمالة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٢٥. عدد السكان بالآلاف	٢٦٠,٢٨٢	٢٦٣,٤٥٥	٢٦٦,٥٨٨	٢٦٩,٧١٤	٢٧٢,٩٥٨	٢٧٦,١٥٤	٢٧٩,٣٢٨
٢٦. القوة العاملة بالآلاف	١٢٩٢٠٠	١٣١٠٥٦	١٣٢٣٠٤	١٣٣٩٤٣	١٣٦٢٩٧	١٣٧٦٧٣	١٣٩٣٦٨
٢٧. عاطلون عن العمل بالآلاف	٨٩٤٠	٧٩٩٦	٧٤٠٤	٧٢٣٦	٦٧٣٩	٦٢١٠	٥٨٨٠
٢٨. معدل البطالة	٦,٩%	٦,١%	٥,٦%	٥,٤%	٤,٩%	٤,٥%	٤,٢%

النقد والمال الحكومي

٢٩. رصيد الميزانية الحكومية	٢٧٢,٦-	٢٠١,٩-	١٥٤,٩-	١١٦-	١٦,٧-	٩٠,٨	١٥٤
٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP	٤,١%	٢,٩%	٢,٥%	١,٥%	٠,٢%	١%	١,٧%
٣١. M1	١٠٧٩	١١٤٥	١١٤٣	١١٠٦	١٠٦٩	١٠٨٠	١١٠١
٣٢. M2	٣٤٤٩	٣٤٩٥	٣٥٦٦	٣٧٣٧	٣٩٢٠	٤٢٠٦	٤٥٢٣
٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)	٣%	٤,٢%	٥,٨%	٥,٣%	٥,٥%	٥,٤%	٥%
٣٤. التجارة الدولية. ميزان الحساب الجاري	٨٤,٨-	١٢١,٦-	١١٣,٧-	١٢٤,٩-	١٤٠,٩-	٢١٤,١-	٢١٤,١-
GDP الاسمي ومكوناته	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤		
١. + الإنفاق الاستهلاكي	٦٧٣٩,٤	٧٠٥٥	٧٣٧٦,١	٧٧٦٠,٩	٨٢٢٩,٩		

١٩٢٧,٣	١٦٦٥,٨	١٥٧٩,٢	١٦١٤,٣	١٧٣٥,٥	٢. + الإنفاق الاستهاري
٢١٨٣,٩	٢٠٧٥,٥	١٩٥٦,٦	١٨٢٥,٦	١٧٢١,٦	٣. + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
١١٧٥,٥	١٠٤٦,٢	١٠٠٥	١٠٣٢,٨	١٠٩٦,٣	٤. + الصادرات
١٧٨١,٦	١٥٤٤,٣	١٤٢٩,٩	١٣٩٩,٨	١٤٧٥,٨	٥. - الواردات
١١٧٣٥	١١٠٠٤	١٠٤٨٧	١٠١٢٨	٩٨١٧	٦. = إجمالي الناتج المحلي
٤٠٥,٨	٣٢٩	٣٠١,٨	٣٢٢,٤	٣٨٢,٧	٧. + الدخل الخارجي الذي يكسبه الأمريكيون
٣٦١,٩	٢٧٣,٩	٢٧٤,٧	٢٧٨,٨	٣٤٣,٧	٨. - الدخل المدفوع للأجانب
١١٧٧٨,٩	١١٠٥٩,٢	١٠٥١٤,١	١٠١٧١,٦	٩٨٥٥,٩	٩. = إجمالي الناتج الوطني
١٠٣٣٩,٦	٩٦٧٩,٦	٩٢٢٥,٤	٨٩٧٩,٨	٨٧٩٥,٢	١٠. الدخل الوطني
١٤٠٥,٩	١٣٣٥,٤	١٢٨٢,٧	١١٩٣,٩	١٠٨٤	١١. التحويلات الحكومية
١٠٤٢,٦	١٠٠١,٩	١٠٥١,٢	١٢٣٧,٣	١٢٣٥,٧	١٢. الضرائب
٨٦٤٦,٩	٨١٥٩,٩	٧٨٢٧,٧	٧٤٨٦,٨	٧١٩٤	١٣. الدخل المتاح (YD)
١١٥	١١٠,٦	١٥٩,٢	١٣٢,٣	١٦٨,٥	١٤. المدخرات الخاصة (Sprive)
١٠٨٤١,٩	١٠٣٨١,٣	١٠٠٧٤,٨	٩٨٩٠,٧	٩٨١٧	١٥. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليارات الدولارات)
%٤,٤	%٣	%١,٩	%٠,٨	%٣,٧	١٦. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)
٣٦٨٨٣	٣٥٦٦٦	٣٤٩٥٥	٣٤٦٦٠	٣٤,٧٥٩	١٧. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار عام ٢٠٠٠)
%٣,٤	%٢	%٠,٩	%٠,٣-	%٢,٥	١٨. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

١٨٨,٩	١٨٤	١٧٩,٩	١٧٧,١	١٧٢,٢	١٩. مؤشر أسعار المستهلك CPI (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠)
%٢,٧	%٢,٣	%١,٦	%٢,٨	%٣,٤	٢٠. معدل تضخم CPI
١٤٦,٧	١٣٨,١	١٣١,١	١٣٤,٢	١٣٢,٧	٢١. مؤشر أسعار المنتج PPI (كل المنتجات، ١٩٨٢=١٠٠)
%٦,٢	%٥,٣	%٢,٣-	%١,١	%٥,٧	٢٢. معدل تضخم PPI
١٠٨,٣	١٠٦	١٠٤,١	١٠٢,٤	١٠٠	٢٣. معامل انكماش GDP
%٢,٢	%١,٨	%١,٧	%٢,٤	%٢,٢	٢٤. معدل تضخم معامل انكماش GDP
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	السكان والعمالة
٢٩٣٩٥١	٢٩١٠٧٣	٢٨٨٢١٧	٢٨٥,٣٦٦	٢٨٢٤٢٩	٢٥. عدد السكان بالآلاف
١٤٧٤٠١	١٤٦٥١٠	١٤٤٩٦٣	١٤٣٧٣٤	١٤٢٥٨٣	٢٦. القوة العاملة بالآلاف
٨١٤٩	٨٧٧٤	٨.٣٧٨	٦٨٠١	٥٦٩٢	٢٧. العاطلون عن العمل بالآلاف
%٥,٥	%٦	%٥,٨	%٤,٧	%٤	٢٨. معدل البطالة

النقد والمال الحكومي

٣٥١,٩-	٣٦٧,٨-	٢٧٩,٥-	٥١٥	٢٣٩,٤	٢٩. رصيد الميزانية الحكومية
%٣-	%٣,٣-	%٢,٧-	%٠,٥	%٢,٤	٣٠. رصيد الميزانية كنسبة مئوية من GDP
١٣٣٧	١٢٦٧	١١٩١	١١٣٦	١١٠٤	٣١. M1
٥٩٩٨	٥٦١٠	٥٢١٦	٤٧٩٩		٣٢. M2
%١,٣	%١,١	%١,٧	%٣,٩	%٦,٢	٣٣. سعر الفائدة على الأموال الاتحادية (متوسط سنوي)
٦٦٨,١-	٥١٩,٧-	٤٧٥,٢-	٣٨٩,٥-	٤١٦-	التجارة الدولية ٣٤. ميزان الحساب الجاري

**ملحق بأهم المصطلحات الرئيسية التي تناولها كتاب
الاقتصاديات الكلية
تسهل على القارئ العودة إليها إذا تكررت**

- الميزة المطلقة: هي الميزة التي تمنحها القدرة على إنتاج سلعة أكثر كفاءة، بتكلفة أقل للموارد، من المنتجين الآخرين.
- القيمة المطلقة: هي قيمة رقمية بغض النظر عن علامة زائد أو ناقص.
- مبدأ التسريع: هو الاقتراح القائل بأن ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط له، لأن النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يدل على نمو مرتفع في المبيعات، مما يشجع الشركات على الاستثمار.
- الإنفاق الاستثماري الفعلي: هو مجموع الإنفاق الاستثماري المخطط له واستثمار المخزون غير المخطط له.
- دالة أو وظيفة الاستهلاك الكلي: هي معادلة تتعلق بإجمالي الدخل المتاح الحالي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي للاقتصاد ككل. الشكل الشائع لدالة الاستهلاك الكلي هو $C = A + MPC \times YD$.

- منحني الطلب الإجمالي: هو تمثيل بياني للعلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي الذي تطلبه الأسر والشركات والحكومة وبقية العالم. يحتوي منحني الطلب الإجمالي على ميل سلبي بسبب تأثير الثروة للتغير في مستوى السعر الإجمالي وتأثير معدل الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي.

- الناتج الكلي: هو إجمالي إنتاج الاقتصاد للسلع والخدمات النهائية لفترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المقياس العددي لإجمالي الناتج الذي يستخدمه الاقتصاديون عادةً.

- مستوى السعر الإجمالي: هو مستوى السعر الإجمالي للسلع والخدمات النهائية في الاقتصاد.

- دالة الإنتاج الكلي: هي وظيفة افتراضية تصف كيف تعتمد الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل) على كميات رأس المال المادي لكل عامل ورأس المال البشري لكل عامل بالإضافة إلى حالة التكنولوجيا. الشكل العام المعروف هو: $Y/L = f(k/L, H/L, T)$.

- إجمالي الإنفاق: هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والمشتريات الحكومية والصادرات مطروحاً منها الواردات. وهو إجمالي الإنفاق على السلع النهائية المنتجة محلياً والخدمات في الاقتصاد.

- منحني العرض الإجمالي: هو تمثيل بياني للعلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي المعروض.

- ارتفاع القيمة: هو ارتفاع قيمة عملة ما مقابل العملات الأخرى.
- نموذج AS - AD: هو النموذج الأساسي المستخدم لفهم التقلبات في الإنتاج الكلي ومستوى السعر الإجمالي. يستخدم منحني العرض الإجمالي ومنحني الطلب الإجمالي معاً لتحليل سلوك الاقتصاد استجابةً للصدمات أو سياسة الحكومة.
- الاكتفاء الذاتي: يحدث عندما لا يستطيع بلد ما التجارة مع دول أخرى.
- المثبتات التلقائية: هي قواعد الإنفاق الحكومي والضرائب التي تجعل السياسة المالية توسعية عندما ينكمش الاقتصاد وينكمش عندما يتوسع الاقتصاد. الضرائب التي تعتمد على الدخل المتاح هي أهم مثال على المثبتات التلقائية.
- تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق: هو تغيير في مستوى الإنفاق المطلوب من قبل الشركات أو الأسر أو الحكومة عند مستوى ثابت من الناتج المحلي الإجمالي.
- حسابات ميزان المدفوعات: هي ملخص لمعاملات الدولة مع الدول الأخرى، بما في ذلك عنصرين رئيسيين: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في الحساب المالي.
- ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (الحساب الجاري): هو ميزان مدفوعات الدولة على السلع والخدمات بالإضافة إلى مدفوعات التحويل الدولي الصافي وعامل الدخل.

- ميزان المدفوعات على الحساب المالي (الحساب المالي): هو الفرق بين مبيعات الدولة للأصول للأجانب ومشترياتها من الأصول من الأجانب خلال فترة معينة.
- ميزان المدفوعات على السلع والخدمات: هو الفرق بين صادرات الدولة من السلع والخدمات ووارداتها من السلع والخدمات خلال فترة معينة.
- البنك: هو وسيط مالي يوفر أصولاً سائلة بشكل ودائع بنكية للمقرضين، ويستخدم تلك الأموال لتمويل الاستثمارات غير السائلة أو احتياجات الإنفاق الاستثماري للمقرضين.
- الوديعة البنكية: هي مطالبة للبنك تلزم البنك بإعطاء المودع نقوده عند الطلب.
- احتياطات البنوك: هي العملة التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها بالإضافة إلى ودائعها في الاحتياطي الفيدرالي.
- تشغيل البنك، أو التهافت على البنك: هي ظاهرة يحاول فيها كثيرٌ من المودعين في البنك سحب أموالهم بسبب مخاوف من فشل البنك.
- الرسم البياني الشريطي: رسم بياني يستخدم أشرطة ذات ارتفاع أو أطوال متفاوتة لإظهار الأحجام المقارنة لملاحظات مختلفة لمتغير ما.
- المقايضة: هي التبادل المباشر للسلع أو الخدمات دون استخدام المال.
- السوق السوداء: هي سوق يتم فيها شراء وبيع سلع أو خدمات بطريقة غير مشروعة، إما لعدم شرعية بيعها على الإطلاق وإما لأن الأسعار المفروضة محظورة قانوناً بسقف سعري.

- السند: هو وثيقة قانونية صادرة عن شركة أو حكومة تتعهد بسداد القرض، عادةً مع الفائدة.
- رصيد الموازنة: هو الفرق بين صافي الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي. يشار إلى رصيد الميزانية الإيجابي على أنه فائض الميزانية؛ ويشار إلى رصيد الميزانية السلبي على أنه عجز في الميزانية.
- عجز الميزانية: هو الفرق بين صافي الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات الضريبية؛ إن التخريب من قبل الحكومة في شكل عجز في الميزانية هو مساهمة سلبية في المدخرات الوطنية.
- فائض الميزانية: هو الفرق بين صافي الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي عندما تتجاوز الإيرادات الضريبية الإنفاق الحكومي؛ يعتبر الادخار من قبل الحكومة على شكل فائض في الميزانية مساهمة إيجابية في المدخرات الوطنية.
- دورة الأعمال: هي التناوب قصير المدى بين فترات الانكماش الاقتصادي، والمعروفة باسم فترات الركود، والانتعاش الاقتصادي، المعروف باسم التوسعات.
- تدفقات رأس المال: هي التحركات الدولية للأصول المالية.
- تدفقات رأس المال الوافدة: هو صافي تدفق الأموال إلى بلد ما؛ والفرق بين إجمالي تدفق الأموال الأجنبية إلى البلد الأم وإجمالي التدفق الخارجي للأموال

المحلية إلى البلدان الأخرى. يمثل صافي تدفق رأس المال الإيجابي الأموال المقرضة من الأجانب لتمويل الاستثمار المحلي؛ يمثل صافي تدفق رأس المال السلبي الأموال المقرضة للأجانب لتمويل الاستثمار الأجنبي.

- العلاقة السببية: هي العلاقة بين متغيرين تؤثر فيهما القيمة التي يأخذها متغير واحد بشكل مباشر أو تحدد القيمة التي يأخذها المتغير الآخر.

- البنك المركزي: هو مؤسسة تشرف على النظام المصرفي وتنظمه وتتحكم في القاعدة النقدية.

- الودائع المصرفية القابلة للتحقق: هي الحسابات المصرفية التي يمكن للأشخاص كتابة الشيكات عليها.

- مخطط التدفق الدائري: هو نموذج يمثل المعاملات في الاقتصاد من خلال نوعين من التدفقات حول دائرة: تدفق الأشياء المادية مثل السلع أو العمالة وتدفق الأموال لدفع ثمن هذه الأشياء المادية.

- النموذج الكلاسيكي لمستوى السعر: هو نموذج لمستوى السعر تكون فيه الكمية الحقيقية للنقود دائماً عند مستوى توازنها على المدى الطويل. يتجاهل هذا النموذج التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل، ولكنه مفيد في تحليل حالة التضخم المرتفع.

- الاقتصاد المغلق: هو اقتصاد لا يتاجر بالسلع أو الخدمات أو الأصول مع دول أخرى.

- النقود السلعية: هي سلعة تُستخدم كوسيلة للتبادل ولكن لها أيضاً قيمة جوهرية لأن لها استخدامات أخرى. العملات الذهبية أو الفضية هي أموال سلعة.
- النقود المدعومة بالسلع: هي وسيلة للتبادل ليس لها قيمة جوهرية ولكنها مضمونة بوعدها بإمكانية تحويلها إلى سلع ذات قيمة. النقود الورقية التي يمكن تبادلها بحرية بعملات ذهبية أو فضية هي نقود مدعومة بالسلع.
- الميزة النسبية: هي الميزة الممنوحة للفرد أو الأمة إذا كان بإمكانها إنتاج سلعة بتكلفة فرصة بديلة أقل من منتج آخر.
- السوق التنافسية: هي سوق يكون فيها جميع المشاركين في السوق هم محتجزو الأسعار.
- المكملات: هي أزواج من السلع التي يؤدي انخفاض سعر إحداها إلى زيادة الطلب على الأخرى.
- مؤشر أسعار المستهلك (CPI): هو مقياس لتكلفة سلة السوق المقصود منه تمثيل استهلاك عائلة أمريكية حضرية نموذجية مكونة من أربعة أفراد. إنه مقياس الأسعار الأكثر استخداماً في الولايات المتحدة.
- الإنفاق الاستهلاكي: هو إنفاق الأسرة على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المحلية والأجنبية.
- الفائض الاستهلاكي: هو مصطلح يستخدم غالباً للإشارة إلى كل من فائض المستهلك الفردي وفائض المستهلك الإجمالي.

- دالة أو وظيفة الاستهلاك: هي معادلة توضح كيفية اختلاف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة مع الدخل المتاح الحالي. بشكل عام، يرتبط الاستهلاك بشكل إيجابي بالدخل المتاح. النسخة الشائعة والبسيطة من دالة الاستهلاك التي تمثل هذه العلاقة هي نسخة خطية: $c = a + MPC \times yd$.
- السياسة المالية الانكماشية: هي السياسة المالية التي تقلل الطلب الإجمالي عن طريق زيادة الضرائب أو تقليل التحويلات أو خفض المشتريات الحكومية.
- السياسة النقدية الانكماشية: هي السياسة النقدية التي من خلال رفع سعر الفائدة تقلل الطلب الإجمالي وبالتالي يقلل الإنتاج.
- فرضية التقارب: هي نظرية النمو الاقتصادي التي ترى أن الفروق الدولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تميل إلى الضيق بمرور الوقت لأن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد المنخفض لديها معدلات نمو أعلى بشكل عام.
- التكلفة (للبيع المحتمل): هي أدنى سعر يرغب البائع عنده في بيع سلعة.
- المزاحمة الاقتصادية: هي التأثير السلبي لعجز الميزانية على الاستثمار الخاص، الذي يحدث لأن الاقتراض الحكومي يرفع أسعار الفائدة.
- العملة المتداولة: النقدية، سواء كانت ورقية أم معدنية، هي التي تكون في حوزة الجمهور.
- المنحني: خط على الرسم البياني، قد يكون منحنياً أو مستقيماً، يصور العلاقة بين متغيرين.

- البطالة الدورية: هي البطالة الناتجة عن دورة الأعمال؛ بالتساوي، والفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل الطبيعي للبطالة.
- رصيد الميزانية المعدل دورياً: هو تقدير لما سيكون عليه رصيد الميزانية إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي الناتج المحتمل تماماً.
- خسارة المكاسب القصوى (من الضريبة): هي التكلفة الإضافية بشكل عدم الكفاءة التي تنتج لأن الضريبة لا تشجع المعاملات ذات المنفعة المتبادلة؛ يشار إليها أيضاً باسم العبء الزائد.
- انكماش الديون: هو انخفاض الطلب الإجمالي الناتج عن زيادة العبء الحقيقي للديون القائمة بسبب الانكماش؛ يحدث لأن المقترضين الذين يرتفع دينهم الحقيقي نتيجة للانكماش من المرجح أن يخفضوا الإنفاق بشكل حاد، ومن غير المرجح أن يزيد المقترضون الذين أصبحت أصولهم الحقيقية الآن أكثر قيمة من الإنفاق.
- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: هي الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكثيراً ما يستخدم كمقياس لقدرة الحكومة على سداد ديونها.
- الانكماش: هو انخفاض مستوى السعر الإجمالي.

- منحني الطلب: هو تمثيل بياني لجدول الطلب، يوضح مقدار السلعة أو الخدمة التي سيشتريها المستهلكون بسعر معين.
- سعر الطلب: هو سعر كمية معينة سيطلب المستهلكون عندها تلك الكمية.
- جدول الطلب: هو قائمة أو جدول يوضح العلاقة بين السعر والكمية التي سيشتريها المستهلكون الجيدون.
- صدمة الطلب: هي أي حدث يغير منحني الطلب الإجمالي. ترتبط صدمة الطلب الإيجابية بارتفاع الطلب على إجمالي الناتج عند أي مستوى سعر، وتؤدي إلى إزاحة المنحني إلى اليمين. ترتبط صدمة الطلب السلبية بانخفاض الطلب على إجمالي الإنتاج عند أي مستوى سعر، وتؤدي إلى إزاحة المنحني إلى اليسار.
- المتغير التابع: هو المتغير المحدد في علاقة سببية.
- تأمين الودائع: هو ضمان بأن يتم الدفع للمودعين في البنك حتى لو لم يتمكن البنك من توفير الأموال بحد أقصى للمبلغ لكل حساب.
- هبوط التكلفة: هو انخفاض قيمة إحدى العملات مقابل العملات الأخرى.
- الكساد: هو ركود عميق وطويل الأمد.
- تخفيض قيمة العملة: تخفيض في قيمة العملة التي يتم تحديدها في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

- تناقص عوائد رأس المال المادي: هو خاصية دالة الإنتاج الكلي إذ تؤدي كل زيادة متتالية في مقدار رأس المال المادي، مع الاحتفاظ بمبلغ رأس المال البشري وحالة التكنولوجيا الثابتة، إلى زيادة أقل في الإنتاجية.
- معدل الخصم: هو معدل الفائدة التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي على القروض للبنوك التي لا تلبى متطلبات الاحتياطي.
- العمال المحبطون: هم الأشخاص غير العاملين القادرون على العمل، ولكنهم تخلوا عن البحث عن وظيفة لأنهم يعتقدون أنه لا توجد وظائف متاحة.
- السياسة المالية التقديرية: هي السياسة المالية التي تنتج عن الإجراءات المتعمدة من قبل صانعي السياسات وليس القواعد.
- السياسة النقدية التقديرية: هي إجراءات السياسة، إما تغييرات في أسعار الفائدة أو التغييرات في العرض النقدي، التي يتخذها البنك المركزي بناءً على تقييمه لحالة الاقتصاد.
- إزالة التضخم: هو عملية خفض التضخم التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التوقعات من خلال إبقاء معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي لفترة طويلة من الزمن.
- الدخل المتاح: هو الدخل بالإضافة إلى التحويلات الحكومية مطروحاً منها الضرائب؛ والمبلغ الإجمالي لدخل الأسرة المتاح للاستخدام في الاستهلاك والادخار.

- التنويع: هو الاستثمار في عدة أصول مختلفة مع مخاطر غير مرتبطة، بحيث تكون الخسائر المحتملة أحداثاً مستقلة.
- منحني الطلب المحلي: هو منحني طلب للمستهلكين المحليين.
- منحني العرض المحلي: هو منحني العرض للمنتجين المحليين.
- الإجمالي الاقتصادي: هو مقياس اقتصادي يلخص البيانات عبر الأسواق المختلفة للسلع والخدمات والعاملين والأصول.
- النمو الاقتصادي: هو اتجاه طويل المدى نحو إنتاج المزيد من السلع والخدمات.
- الاقتصاديات: هو دراسة الاقتصاديات على مستوى الأفراد والمجتمع ككل.
- الاقتصاد: هو نظام لتنسيق الأنشطة الإنتاجية للمجتمع.
- أجور الكفاءة: هي الأجور التي يحددها أصحاب العمل فوق معدل الأجر المتوازن كحافز لتحسين الأداء.
- فرضية الأسواق الفعالة: هي نظرية لتحديد أسعار الأصول تنص على أن أسعار الأصول تتضمن جميع المعلومات المتاحة للجمهور. وتشير النظرية إلى أن أسعار الأسهم يجب أن تكون غير متوقعة، أو تتبع مسيرة عشوائية، حيث يجب أن تحدث التغييرات فقط استجابةً للمعلومات الجديدة حول الأساسيات.
- الفعال: هو وصف السوق أو الاقتصاد الذي يستخدم موارده بطريقة تستغل جميع الفرص لجعل بعض الأفراد أفضل حالاً دون جعل الآخرين أسوأ حالاً.

- العمالة: هي عدد الأشخاص العاملين حالياً بأجر في الاقتصاد.
- التوازن: هو توازن اقتصادي لا يكون فيه من الأفضل لأي فرد القيام بشيء مختلف؛ المساواة في العرض والطلب.
- سعر الصرف المتوازن: هو سعر الصرف الذي تتساوى فيه كمية العملة المطلوبة في سوق الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة.
- سعر التوازن: هو السعر الذي يكون فيه السوق في حالة توازن، أي كمية السلعة المطلوبة تساوي الكمية المعروضة؛ أيضاً يشار إليه بسعر مقاصة السوق.
- كمية التوازن: هي كمية السلعة المشتراة والمبيعة بسعر التوازن (أو مقاصة السوق).
- الإنصاف: هو العدالة؛ لأن الأفراد يمكن أن يختلفوا حول ما هو "عادل"، فإن الإنصاف ليس مفهوماً محددًا جيداً مثل الكفاءة.
- العبء الزائد (من الضريبة): هو التكلفة الإضافية في شكل عدم الكفاءة التي تنتج لأن الضريبة لا تشجع المعاملات ذات المنفعة المتبادلة؛ يشار إليها أيضاً باسم خسارة المكاسب القصوى.
- الاحتياطات الفائضة: هي احتياطات البنك علاوة على الاحتياطات المطلوبة بموجب القانون أو اللوائح.
- التدخل في سوق الصرف: هو المشتريات الحكومية أو بيع العملات في سوق الصرف الأجنبي.

- سعر الصرف: هو سعر عملة مقابل عملة أخرى يحدده سوق الصرف الأجنبي. سعر الصرف الاسمي غير معدّل للاختلافات الدولية في مستويات الأسعار؛ يتم تعديل سعر الصرف الحقيقي تبعاً لهذه الفروق.
- نظام سعر الصرف: هو قاعدة تحكم سياسة الدولة تجاه سعر الصرف.
- الضريبة الانتقائية: هي ضريبة على استهلاك سلعة أو خدمة معينة.
- التوسع: هو فترة يرتفع فيها الإنتاج والعمالة؛ يشار إليها أيضاً باسم الانتعاش.
- السياسة المالية التوسعية: هي السياسة المالية التي تزيد الطلب الإجمالي عن طريق خفض الضرائب أو زيادة التحويلات أو زيادة المشتريات الحكومية.
- السياسة النقدية التوسعية: هي السياسة النقدية التي من خلال تخفيض سعر الفائدة تزيد الطلب الإجمالي ومن ثمّ الناتج.
- معدل التضخم المتوقع: هي معدل التضخم الذي يتوقعه أصحاب العمل والعمال في المستقبل القريب.
- الصناعات المصدرة: هي الصناعات التي تتج بضائع أو خدمات للبيع في الخارج.
- الصادرات: هي السلع والخدمات المبيعة للمقيمين في البلدان الأخرى.
- كثافة العامل: هي الاختلاف في نسبة العوامل المستخدمة لإنتاج سلعة في الصناعات المختلفة. على سبيل المثال، تكرير النفط كثيف رأس المال مقارنة بتصنيع الملابس لأن مصافي النفط تستخدم نسبة رأس مال أعلى من العمالة مقارنة بمنتجاتي الملابس.

- أسواق العوامل: هي الأسواق التي تشتري فيها الشركات عوامل الإنتاج.
- عوامل الإنتاج: هي الموارد اللازمة لإنتاج السلع أو الخدمات. العمل ورأس المال أمثلة على العوامل.
- سوق الأموال الفيدرالية: السوق الذي يمكن فيه للبنوك التي لا تلبى متطلبات الاحتياطي أن تقترض الأموال من البنوك ذات الاحتياطيات الزائدة.
- معدل الأموال الفيدرالية: هو معدل الفائدة الذي يمكن للبنوك التي تفتقر إلى الاحتياطيات الاقتراض من البنوك الأخرى ذات الاحتياطيات الزائدة. يُحدّد في سوق الصناديق الفيدرالية.
- النقود الورقية: هي وسيلة تبادل تستمد قيمتها بالكامل من وضعها الرسمي كوسيلة للدفع. الدولار الأمريكي هو نقود ورقية.
- السلع والخدمات النهائية: هي السلع والخدمات المباعة للمستخدم النهائي أو الأخير.
- الأصل المالي: هو مطالبة ورقية تمنح المشتري دخلاً مستقبلياً من البائع. القروض والأسهم والسندات والودائع المصرفية هي أنواع من الأصول المالية.
- الوسيط المالي: هو مؤسسة، مثل صندوق الاستثمار المشترك، أو صندوق التقاعد، أو شركة التأمين على الحياة، أو البنك، تقوم بتحويل الأموال التي تجمعها من العديد من الأفراد إلى أصول مالية.

- الأسواق المالية: هي أسواق البنوك والأسهم والسندات التي توجه المدخرات الخاصة والإقراض الأجنبي إلى الإنفاق الاستثماري والإقراض الحكومي والإقراض الخارجي.
- المخاطر المالية: هي عدم اليقين بشأن النتائج المستقبلية التي تنطوي على خسائر مالية ومكاسب.
- الشركة: هي منظمة تنتج سلعاً أو خدمات للبيع.
- السياسة المالية: هي نوع من سياسة الاستقرار التي تنطوي على استخدام التغييرات في الضرائب أو التحويلات الحكومية أو المشتريات الحكومية للسلع والخدمات.
- السنة المالية: هي الفترة الزمنية المستخدمة لمعظم الحسابات الحكومية، من ١ تشرين الأول إلى ٣٠ أيلول. تتم تسمية السنوات المالية حسب السنة التقويمية التي تنتهي فيها.
- تأثير فيشر: هو المبدأ الذي بموجبه تؤدي الزيادة في التضخم المتوقع إلى رفع سعر الفائدة الاسمي، مع ترك سعر الفائدة الحقيقي المتوقع دون تغيير.
- سعر الصرف الثابت: هو نظام سعر الصرف الذي تحافظ فيه الحكومة على سعر الصرف مقابل بعض العملات الأخرى عند أو بالقرب من هدف معين.

- سعر الصرف العائم: هو نظام سعر الصرف الذي تسمح فيه الحكومة لسعر الصرف بالذهاب إلى أي مكان يأخذه السوق.
- التنبؤ: هو توقع بسيط للمستقبل في ظل الافتراضات الحالية.
- ضوابط النقد الأجنبي: هي أنظمة الترخيص التي تحد من حق الأفراد في شراء العملات الأجنبية.
- سوق الصرف الأجنبي: هو السوق الذي يتم فيه تداول العملات.
- احتياطات النقد الأجنبي: هي مخزون العملات الأجنبية الذي تحتفظ به الحكومات من أجل شراء عملتها الخاصة في سوق الصرف الأجنبي.
- التجارة الحرة: هي التجارة غير المنظمة من خلال التعريفات الحكومية أو غيرها من الحواجز المصطنعة؛ تحدث مستويات الصادرات والواردات بشكل طبيعي نتيجة العرض والطلب.
- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة نتيجة الوقت الذي يقضيه الباحث عن عمل. لأن هذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث حتى عندما توجد وظائف لجميع العاطلين عن العمل، فإنه لا يشير بالضرورة إلى وجود فائض في العمالة.
- المكاسب من التجارة: هي المنفعة التي يحصل عليها كل طرف من التجارة، والتي، بسبب التخصص، هي أكبر مما لو حاول كل طرف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي: لسنة معينة، هو ١٠٠ ضعف نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان؛ يعادل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- الاقتراض الحكومي: هو الأموال التي تقترضها الحكومة في الأسواق المالية.
- المشتريات الحكومية للسلع والخدمات: هي النفقات الحكومية على السلع والخدمات.
- التحويلات الحكومية: هي مدفوعات من الحكومة للأفراد لا تقدم لهم سلعة أو خدمة في المقابل.
- الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال سنة معينة.
- حساب النمو: هو تقدير للمساهمة في النمو الاقتصادي لكل من العوامل الرئيسية (رأس المال المادي والبشري والعمالة والتكنولوجيا) في دالة الإنتاج الإجمالية. معظم حسابات النمو وجدت أن الزيادات في إجمالي إنتاجية العوامل هي أساسية للنمو الاقتصادي للبلد.
- نموذج هيكشر أولين: هو نموذج للتجارة الدولية يوضح كيف يمكن تحديد الميزة النسبية للبلد من خلال توفير عوامل الإنتاج.

- المحور الأفقي: هو خط الأعداد الأفقي للرسم البياني الذي يتم قياس قيم المتغير x على طوله؛ يشار إليه أيضاً باسم المحور السيني.
- التقاطع الأفقي: هو النقطة التي يتقاطع عندها المنحني مع المحور الأفقي، وتوضح قيمة المتغير x عندما تكون قيمة المتغير y هي صفر.
- الأسرة المعيشية: هي مجموعة من الأشخاص يتشاركون في المسكن والدخل (قد تتكون الأسرة أيضاً من شخص واحد).
- رأس المال البشري: هو التحسن في العمل الناتج عن التعليم والمعرفة المتجسدة في القوى العاملة.
- غير السائل: يشير إلى أصل لا يمكن تحويله بسرعة إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة.
- الالتزامات الضمنية: هي وعود الإنفاق من قبل الحكومات التي تشبه الديون على الرغم من أنها غير مدرجة في إحصاءات الديون المعتادة. في الولايات المتحدة، تنشأ أكبر الالتزامات الضمنية من الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، التي تعد بتحويل المدفوعات إلى المتقاعدين الحاليين والمستقبليين (الضمان الاجتماعي) وكبار السن (برنامج ميديكير).
- حصة الاستيراد: هي حد قانوني لكمية السلعة التي يمكن استيرادها.
- الصناعات المنافسة للاستيراد: هي الصناعات التي تنتج سلعاً أو خدمات يتم استيرادها أيضاً.

- الواردات: هي السلع والخدمات المشتراة من المقيمين في البلدان الأخرى.
- الحافز: هو مكافأة تقدم لمن يغير سلوكه.
- الحدوث (الضريبة): مقياس لمن يتحمل عبء الضريبة.
- توازن الدخل والإنفاق بالنتائج المحلي الإجمالي: هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يساوي فيه إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إجمالي الإنفاق المخطط له.
- توازن الدخل والإنفاق: هو حالة يكون فيها إجمالي الناتج، المقاس بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مساوياً لإجمالي الإنفاق المخطط له، ولا يكون لدى الشركات أي حافز لتغيير الإنتاج.
- المتغير المستقل: هو المتغير المحدد في علاقة سببية.
- الاختيار الفردي: هو قرار الفرد بما يجب فعله، الذي يتضمن بالضرورة قراراً بشأن ما لا يجب فعله.
- فائض المستهلك الفردي: هو الربح الصافي للمشتري الفردي من شراء سلعة؛ يساوي الفرق بين استعداد المشتري للدفع والسعر المدفوع.
- فائض المنتج الفردي: هو الربح الصافي للبائع الفردي من بيع سلعة؛ يساوي الفرق بين السعر المستلم وتكلفة البائع.
- التوزيع غير الفعال للمبيعات بين البائعين: هو شكل من أشكال عدم الكفاءة إذ لا يكون البائعون الذين يرغبون في بيع سلعة بسعر أقل

دائماً هم أولئك الذين يتمكنون بالفعل من بيعها؛ غالباً نتيجة الحد الأدنى للسعر.

- تخصيص غير فعال للمستهلكين: هو شكل من أشكال عدم الكفاءة لا يحصل فيه المستهلكون المستعدون لدفع ثمن باهظ مقابل سلعة ما، وأولئك الذين يرغبون في دفع سعر منخفض فقط يقومون بذلك؛ غالباً نتيجة سقف السعر.

- غير فعال: هو وصف للسوق أو الاقتصاد الذي توجد فيه فرص ضائعة لجعل بعض الأفراد أفضل حالاً دون جعل الآخرين أسوأ حالاً.

- جودة عالية غير فعالة: هي شكل من أشكال عدم الكفاءة يعرض فيها البائعون سلعاً عالية الجودة بسعر مرتفع على الرغم من أن المشتريين يفضلون جودة أقل بسعر أقل؛ غالباً نتيجة الحد الأدنى للسعر.

- جودة منخفضة غير فعالة: هي شكل من أشكال عدم الكفاءة يعرض فيه البائعون سلعاً منخفضة الجودة بسعر منخفض على الرغم من أن المشتريين يفضلون جودة أعلى بسعر أعلى؛ غالباً نتيجة سقف السعر.

- السلعة الأدنى أو السفلية: هي السلعة التي يؤدي ارتفاع الدخل فيها إلى انخفاض الطلب على السلعة.

- التضخم: هو ارتفاع مستوى السعر الإجمالي.

- معدل التضخم: النسبة المئوية للتغير سنوياً في مؤشر الأسعار، عادةً يكون مؤشر أسعار المستهلك. يكون معدل التضخم موجباً عندما يرتفع

مستوى السعر الإجمالي (التضخم)، يكون سالباً عندما ينخفض مستوى السعر الإجمالي (الانكماش).

- استهداف التضخم: هو نهج للسياسة النقدية يتطلب أن يحاول البنك المركزي إبقاء معدل التضخم بالقرب من معدل هدف محدد سلفاً.

- ضريبة التضخم: هي الانخفاض في قيمة الأموال التي يحتفظ بها الجمهور بسبب التضخم.

- فجوة التضخم: تحدث عندما يكون الناتج الإجمالي أعلى من الناتج المحتمل.

- البنية التحتية: هي رأس المال المادي مثل الطرق وخطوط الكهرباء والموانئ وشبكات المعلومات التي توفر الأساس للنشاط الاقتصادي.

- المدخلات: هي سلع تستخدم لإنتاج سلع أخرى.

- تفاعل الخيارات: هو التأثير المتبادل لاختيارات الأطراف المختلفة (غالباً ما تكون النتائج مختلفة تماماً عما كان مقصوداً).

- سعر الفائدة: هو السعر، المحتسب كنسبة مئوية من المبلغ المقترض، الذي يفرضه المقرضون على المقترضين مقابل استخدام مدخراتهم لمدة عام واحد.

- تأثير سعر الفائدة للتغير في مستوى السعر الإجمالي: هو التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الناجم عن تغيير القوة الشرائية لأموال المستهلكين عندما يتغير مستوى السعر الإجمالي. يؤدي الارتفاع (أو الانخفاض) في مستوى السعر الإجمالي إلى انخفاض (أو زيادة) القوة

الشرائية لأموال المستهلكين. رداً على ذلك، يحاول المستهلكون زيادة (أو خفض) حيازاتهم المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع (أو خفض) أسعار الفائدة، ومن ثمّ تقليل (أو زيادة) الاستهلاك والاستثمار.

- السلع والخدمات الوسيطة: هي السلع والخدمات، التي تشتريها شركة أخرى من شركة، وهي مدخلات لإنتاج السلع والخدمات النهائية.

- اتفاقيات التجارة الدولية: هي المعاهدات التي تتفق الدول بموجبها على تقليل الحماية التجارية بعضها ضد بعض.

- المخزون: هو مخزون السلع المحتفظ بها لتلبية المبيعات المستقبلية.

- استثمار المخزون: هو قيمة التغيير في إجمالي المخزون المحتفظ به في الاقتصاد خلال فترة معينة. على عكس الأنواع الأخرى من الإنفاق الاستثماري، يمكن أن يكون الاستثمار في المخزون سالباً إذا انخفضت المخزونات.

- الإنفاق الاستثماري: هو الإنفاق على رأس المال المادي المنتج، مثل الآلات وتشيد الهياكل، وعلى التغييرات في المخزون.

- اليد الخفية: هي عبارة استخدمها آدم سميث لوصف الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها سعي الفرد وراء الاهتمام الذاتي، دون قصده، إلى نتائج جيدة للمجتمع ككل.

- البحث عن عمل: هو فعل البحث عن عمل.

- التقاطع الكينزي: هو رسم بياني يحدد توازن الدخل والإنفاق على أنه النقطة التي يتجاوز فيها خط الإنفاق الكلي المخطط له خط ٤٥ درجة.

- الاقتصاد الكينزي: هو مدرسة الفكر التي انبثقت عن أعمال جون ماينارد كينز وتؤكد مفهوميين مهمين: التأثيرات قصيرة المدى للتحويلات في الطلب الإجمالي والإنتاج، وقدرة العوامل الأخرى غير العرض النقدي على إنشاء دورات الأعمال.
- القوى العاملة: هي عدد الأشخاص الذين يعملون بنشاط مقابل أجر أو عدد العاطلين عن العمل، ويبحثون بنشاط عن عمل؛ مجموع العمالة والبطالة.
- إنتاجية العمل: هي الناتج لكل عامل؛ يشار إليها أيضاً باسم الإنتاجية ببساطة. الزيادات في إنتاجية العمل هي المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- قانون الطلب: هو أن السعر الأعلى الذي يُحصَل مقابل سلعة، مع تساوي الأشياء الأخرى، يؤدي إلى كمية أقل من السلعة المطلوبة.
- المسؤولية: شرط لدفع الدخل في المستقبل.
- الترخيص: هو الحق الممنوح من قبل الحكومة أو المالك في توريد بعض السلع أو القيام ببعض الأنشطة، في كثير من الأحيان مقابل رسوم.
- شركة التأمين على الحياة: هي وسيط مالي يبيع السياسات التي تضمن الدفع للمستفيدين من حملة البوليصة عند وفاة حامل الوثيقة.
- العلاقة الخطية: هي العلاقة بين متغيرين يكون الميل فيهما ثابتاً، ومن ثم يُصوّر على الرسم البياني بمنحني يكون خطأً مستقيماً.

- السائل: هو أصل يمكن تحويله بسرعة إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة.
- نموذج تفضيل السيولة لسعر الفائدة: هو نموذج لسوق النقود، إذ يحدّد سعر الفائدة من خلال العرض والطلب على النقود.
- فح السيولة: هو حالة يصل فيها سعر الفائدة الاسمي إلى حده الأدنى وهو الصفر، نتيجة لذلك، لم يعد من الممكن استخدام السياسة النقدية التوسعية.
- القرض: هو اتفاقية إقراض بين مقرض معين ومقرض معين. عادةً ما تُصمّم القروض وفقاً لاحتياجات المقرض الفردي وقدرته على الدفع، ولكنها تحمل تكاليف معاملات مرتفعة نسبياً.
- سوق الأموال القابلة للإقراض: هو سوق افتراضي يتم فيه إنشاء الطلب على الأموال من قبل المقرضين ويتم توفير الأموال من قبل المقرضين. يحدد توازن السوق الكمية والسعر أو معدل الفائدة للأموال القابلة للقرض.
- منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل: هو تمثيل رسومي للعلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي المعروف إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة بالكامل. يكون منحنى العرض الإجمالي في المدى الطويل عمودياً، لأن مستوى السعر الإجمالي ليس له أي تأثير على إجمالي الناتج على المدى الطويل؛ على المدى الطويل، يتم تحديد الناتج الكلي من خلال الناتج المحتمل للاقتصاد.
- النمو على المدى الطويل: انظر النمو العلماني على المدى الطويل.

- توازن الاقتصاد الكلي في المدى الطويل: هو حالة يكون فيها توازن الاقتصاد الكلي في المدى القصير هو الآخر على منحنى العرض الإجمالي في المدى الطويل؛ لذلك فإن الناتج الكلي للتوازن في المدى القصير يساوي الناتج المحتمل.
- منحنى فيليبس طويل المدى: هو تمثيل رسومي للعلاقة بين البطالة والتضخم بعد أن كان لتوقعات التضخم الوقت الكافي للتكيف مع التجربة. إنه عمودي بالمعدل الطبيعي للبطالة.
- سعر الفائدة طويل المدى: هو معدل الفائدة على الأصول المالية التي تستحق عدة سنوات في المستقبل.
- نشاط سياسة الاقتصاد الكلي: هو استخدام السياسة النقدية والمالية لتيسير دورة الأعمال.
- الاقتصاديات الكلية: هو فرع الاقتصاد المعني بتقلبات الاقتصاد.
- التحليل الهامشي أو الحدي: هو دراسة القرارات الهامشية الناتجة عن التغيرات الطفيفة في النشاط.
- القرار الهامشي أو الحدي: هو قرار يتم اتخاذه على "هامش" نشاط ما للقيام بما هو أكثر أو أقل بقليل.
- الميل الهامشي أو الحدي للاستهلاك أو MPC: هو الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي عندما يرتفع الدخل بمقدار دولار واحد. نظراً لأن

- المستهلكين عادةً ما ينفقون جزءاً وليس كل دولار إضافي من الدخل المتاح، فإن قيمة MPC بين صفر وواحد.
- الميل الهامشي للدخار، أو MPS: هو الزيادة في مدخرات الأسرة عندما يرتفع الدخل المتاح بمقدار دولار واحد.
- سلة السوق: هي مجموعة افتراضية من مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات، تُستخدم لقياس التغيرات في مستوى السعر الإجمالي.
- اقتصاد السوق: هو اقتصاد يتخذ فيه المنتجون والمستهلكون قرارات بشأن الإنتاج والاستهلاك.
- فشل السوق: يحدث عندما يفشل السوق في تحقيق الكفاءة.
- سعر المقاصة في السوق: هو السعر الذي يكون فيه السوق في حالة توازن، أي كمية السلعة المطلوبة تساوي الكمية المعروضة؛ يشار إليه أيضاً بسعر التوازن.
- أسواق السلع والخدمات: هي الأسواق التي تشتري فيها الأسر السلع والخدمات من الشركات.
- وسيلة التبادل: هي أصل يكتسبه الأفراد لغرض المتاجرة وليس لاستهلاكهم الخاص. أحد الأدوار الرئيسية للمال في الاقتصاد هو أن يكون بمنزلة وسيلة أساسية للتبادل.
- تكاليف القائمة: هي تكاليف صغيرة مرتبطة بفعل تغيير الأسعار.

- الميزان التجاري السلعي: هو الفرق بين صادرات الدولة من السلع ووارداتها من السلع.
- الاقتصاديات الجزئية: هي فرع الاقتصاد الذي يدرس كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات وكيفية تفاعل تلك القرارات.
- الحد الأدنى: هو أدنى نقطة على منحنى غير خطي إذ يتغير الميل من سالب إلى موجب.
- الحد الأدنى للأجور: هو حد أدنى قانوني لنسبة الأجور. معدل الأجور هو سعر السوق للعمالة.
- النموذج: هو تمثيل مبسط لحالة واقعية تستخدم البيانات والافتراضات لعمل تنبؤات حول هذا الموقف وفهمه بشكل أفضل.
- النقدية: هي نظرية دورات الأعمال، مرتبطة بشكل أساسي بميلتون فريدمان، التي تؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بثبات إذا نما العرض النقدي بشكل ثابت؛ يشير إلى أن محاولات صانعي السياسات لتسهيل دورات الأعمال غالباً ما تأتي بنتائج عكسية.
- المجموع النقدي: هو مقياس شامل للعرض النقدي. المجاميع النقدية الأكثر شيوعاً في الولايات المتحدة هي M1، التي تشمل العملة المتداولة، والشيكات السياحية، والودائع المصرفية القابلة للتحقيق، وM2، والتي تشمل M1 بالإضافة إلى الأموال القريبة.

- القاعدة النقدية: هي مجموع العملة المتداولة واحتياطيات البنوك، تخضع لإشراف السلطة النقدية.
- الحياد النقدي: هو المبدأ الذي من خلاله لا يكون للتغيرات في العرض النقدي أي آثار حقيقية على الاقتصاد على المدى الطويل ولا تؤدي إلا إلى تغير نسبي في مستوى السعر.
- السياسة النقدية: هو نوع من سياسة الاستقرار التي تنطوي على تغييرات في كمية الأموال المتداولة أو في سعر الفائدة أو كليهما.
- قاعدة السياسة النقدية: هي صيغة تحدد تصرفات البنك المركزي.
- المال: هو أي أصل يمكن استخدامه بسهولة في شراء السلع والخدمات.
- منحني الطلب النقدي: هو تمثيل رسومي للعلاقة السلبية بين كمية النقود المطلوبة وسعر الفائدة. ينحدر منحني الطلب على النقود إلى أسفل لأنه، عند تساوي الأشياء الأخرى، يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال.
- المضاعف النقدي: هو نسبة العرض النقدي إلى القاعدة النقدية.
- العرض النقدي: هو القيمة الإجمالية للأصول المالية في الاقتصاد التي تعدّ نقوداً. هناك عدة مقاييس مختلفة للعرض النقدي تسمى المجاميع النقدية.
- منحني العرض النقدي: هو تمثيل رسومي للعلاقة بين الكمية الاسمية للنقود التي يوفرها الاحتياطي الفيدرالي وسعر الفائدة. يكون

منحني العرض النقدي عمودياً عند العرض النقدي الذي يختاره الاحتياطي الفيدرالي.

- الحركة على منحني الطلب: هي تغير في الكمية المطلوبة من سلعة ينتج عن تغير سعر تلك السلعة.

- الحركة على منحني العرض: هي تغير في الكمية المعروضة من سلعة ناتجة عن تغير في سعر تلك السلعة.

- المضاعف: هو نسبة التغير النهائي في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن تغيير مستقل في إجمالي الإنفاق إلى حجم ذلك التغير المستقل.

- الصندوق المشترك: هو وسيط مالي يقوم بإنشاء محفظة أسهم ثم يعيد بيع أسهم هذه المحفظة إلى مستثمرين أفراد.

- الدخل القومي وحسابات المنتجات: هو حساب إنفاق المستهلك، ومبيعات المنتجين، والإنفاق على الاستثمار في الأعمال التجارية، وغيرها من التدفقات المالية بين مختلف قطاعات الاقتصاد؛ يشار إليها أيضاً باسم الحسابات القومية. يتم الحساب من قبل مكتب التحليل الاقتصادي.

- المدخرات الوطنية: هي المبلغ الإجمالي للمدخرات المتولدة داخل الاقتصاد، الذي يساوي مجموع المدخرات الخاصة ورصيد ميزانية الحكومة.

- معدل البطالة الطبيعي: هو معدل البطالة الطبيعي الناشئ عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية. معدل البطالة الفعلي يتقلب حول المعدل الطبيعي.

- المال القريب: هو أصل مالي لا يمكن استخدامه مباشرة كوسيلة للتبادل، ولكن يمكن تحويله بسهولة إلى نقد أو ودائع بنكية قابلة للشيكات.
- العلاقة السالبة: هي علاقة بين متغيرين تقترن فيها زيادة قيمة متغير واحد بانخفاض قيمة المتغير الآخر. يُوصف بمنحني ينحدر من اليسار إلى اليمين.
- صافي الصادرات: هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. تشير القيمة الموجبة لصافي الصادرات إلى أن الدولة هي مصدر صاف للسلع والخدمات، تشير القيمة السالبة إلى أن الدولة هي مستورد صاف للسلع والخدمات.
- الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد: نهج لدورة العمل يعود إلى وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأنه حتى في المدى القصير، فإن التحولات في منحني الطلب الإجمالي تؤثر فقط على مستوى السعر الإجمالي، وليس الناتج الإجمالي.
- الاسمي: يشير إلى مقياس أو كمية لم يتم تعديلها للتغيرات في الأسعار بمرور الوقت.
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال العام، محسوبة باستخدام الأسعار الجارية في السنة التي يتم فيها إنتاج الناتج.
- معدل الفائدة الاسمي: هو معدل الفائدة غير المعدل للتضخم.

- الأجر الاسمي: هو مقدار الأجر بالدولار المدفوع. معدل التضخم غير المتسارع
- البطالة (NAIRU): هو معدل البطالة الذي لا يتغير عنده التضخم بمرور الوقت.
- المنحني غير الخطي: هو منحني ميله غير ثابت.
- العلاقة غير الخطية: هي العلاقة بين متغيرين لا يكون الميل فيهما ثابتاً، ومن ثم يُصَوَّرُ على الرسم البياني بمنحني ليس بخط مستقيم.
- السلعة العادية: هي السلعة التي يؤدي ارتفاع الدخل فيها إلى زيادة الطلب على تلك السلعة، وهي الحالة "العادية".
- الاقتصاد المعياري: هو فرع التحليل الاقتصادي الذي يصدر بيانات توجيهية حول كيفية عمل الاقتصاد.
- قانون أوكون: هو العلاقة الملحوظة بشكل عام بين فجوة الإنتاج ومعدل البطالة، حيث تؤدي كل نقطة مئوية إضافية من فجوة الإنتاج إلى تقليل معدل البطالة بأقل من نقطة مئوية واحدة.
- المتغير المحذوف: هو متغير غير ظاهر، من خلال تأثيره على المتغيرات الأخرى، يخلق مظهراً خاطئاً لعلاقة سببية مباشرة بين تلك المتغيرات.
- الاقتصاد المفتوح: اقتصاد يتاجر بالسلع والخدمات والأصول مع الدول الأخرى.

- الاقتصاديات الكلية للاقتصاد المفتوح: هو دراسة جوانب الاقتصاديات الكلية التي تتأثر بتحركات السلع والخدمات والأصول عبر الحدود الوطنية.
- عملية السوق المفتوحة: هي شراء أو بيع سندات الخزانة الأمريكية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، التي يتم القيام بها لتغيير القاعدة النقدية، والتي بدورها تغير العرض النقدي.
- تكلفة الفرصة البديلة: هي التكلفة الحقيقية لبند ما بما في ذلك ما يجب التنازل عنه للحصول عليه.
- الأصل: هو النقطة التي تلتقي فيها محاور الرسم البياني ذي المتغيرين.
- افتراضات أخرى متساوية: عند تطوير النموذج، هو الافتراض بأن جميع العوامل ذات الصلة باستثناء العامل قيد الدراسة تظل دون تغيير.
- فجوة الإنتاج: هي النسبة المئوية للفرق بين المستوى الفعلي للإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنتاج المحتمل.
- صندوق التقاعد: هو نوع من صناديق الاستثمار المشترك الذي يحتفظ بأصول لتوفير دخل تقاعد لأعضائه.
- الأصل المادي: هو مطالبة على شيء ملموس تمنح المالك الحق في التصرف في الشيء كما يشاء.

- رأس المال المادي: هو الموارد المادية من صنع الإنسان، مثل المباني والآلات، التي تستخدم في الإنتاج.
- الرسم البياني الدائري: هو رسم بياني دائري يوضح كيفية تقسيم إجمالي ما بين مكوناته؛ يشار إلى النسب بأحجام "أسافين" أو "أوتاد".
- إجمالي الإنفاق المخطط له: هو المبلغ الإجمالي للإنفاق المخطط له في الاقتصاد والذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري المخطط له والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق على الصادرات.
- الإنفاق الاستثماري المخطط له: هو الإنفاق الاستثماري الذي تنوي الشركات القيام به خلال فترة معينة. قد يختلف الإنفاق الاستثماري المخطط له عن الإنفاق الاستثماري الفعلي بسبب استثمار المخزون غير المخطط له.
- دورة الأعمال السياسية: هي دورة الأعمال التي تنتج عن السياسيين الذين يستخدمون سياسة الاقتصاد الكلي لخدمة أهداف سياسية.
- الاقتصاد الإيجابي: هو فرع التحليل الاقتصادي الذي يصف الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في الواقع.
- العلاقة الموجبة: هي علاقة بين متغيرين تقترن فيها زيادة قيمة متغير واحد بزيادة قيمة المتغير الآخر. يتم وصفه بمنحني ينحدر من اليسار إلى اليمين.

- الناتج المحتمل: هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سينتجه الاقتصاد إذا كانت جميع الأسعار، بما في ذلك الأجور الاسمية، مرنة بالكامل. على الرغم من أن الناتج الفعلي للاقتصاد نادراً ما يكون بالضبط عند الإنتاج المحتمل، فإن الإنتاج المحتمل يحدد الاتجاه الذي يتقلب حوله الإنتاج الفعلي من سنة إلى أخرى.

- الحد الأقصى للسعر: هو الحد الأقصى للسعر الذي تحدده الحكومة والذي يسمح للبائعين بفرضه مقابل سلعة ما، وهو شكل من أشكال التحكم في الأسعار.

- ضوابط الأسعار: هي القيود القانونية على مدى ارتفاع أو انخفاض سعر السوق.

- الحد الأدنى للسعر: هو الحد الأدنى للسعر الذي تحدده الحكومة والذي يتعين على المشترين دفعه مقابل سلعة ما، وهو شكل من أشكال التحكم في الأسعار.

- مؤشر الأسعار: هو مقياس لمستوى السعر الإجمالي، يقيس تكلفة شراء سلة سوق معينة في سنة معينة، إذ يتم تسوية هذه التكلفة بحيث تساوي ١٠٠ في سنة الأساس المحددة.

- استقرار الأسعار: هو معدل تضخم منخفض ولكن إيجابي تستهدفه معظم البنوك المركزية.

- المدخرات الخاصة: هو الدخل المتاح مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي، والدخل المتاح الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك.
- مؤشر أسعار المنتجين (PPI): هو مقياس لتكلفة سلة نموذجية من السلع والخدمات التي يشتريها المنتجون. نظراً لأن أسعار السلع هذه تستجيب بسرعة للتغيرات في الطلب، غالباً ما يُنظر إلى مؤشر أسعار المنتجين كمؤشر رئيسي للتغيرات في معدل التضخم.
- فائض المنتج: هو مصطلح يستخدم غالباً للإشارة إلى فائض المنتج الفردي وإجمالي فائض المنتج.
- حد احتمالية الإنتاج: يوضح المقايضات التي تواجه اقتصاداً ينتج سلعتين فقط. ويوضح الحد الأقصى لكمية سلعة واحدة يمكن إنتاجها مقابل إنتاج معين للسلعة الأخرى.
- الحماية: هو مصطلح بديل للحماية التجارية، والسياسات التي تحد من الواردات.
- الدين العام: هو الدين الحكومي المملوك لأفراد ومؤسسات خارج الحكومة.
- تعادل القوة الشرائية (بين عملات البلدين): هو سعر الصرف الاسمي الذي تتكلف فيه سلة سلع وخدمات معينة نفس المبلغ في كل بلد.
- مراقبة الكمية: هي حد أعلى تحدده الحكومة لكمية بعض السلع التي يمكن شراؤها أو بيعها، يشار إليها أيضاً باسم الحصص.

- الكمية المطلوبة: هي المبلغ الفعلي للسلعة أو الخدمة التي يرغب المستهلكون في شرائها بسعر معين.
- معادلة الكمية: هي معادلة تنص على أن الكمية الاسمية للنقود مضروبة بسرعة النقود تساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- الكمية المعروضة: هي المبلغ الفعلي للسلعة أو الخدمة التي يرغب بائعو الخدمة في بيعها بسعر معين.
- الحصّة: هي حد أعلى تحدده الحكومة لكمية بعض السلع التي يمكن شراؤها أو بيعها، يشار إليه أيضاً بمراقبة الكمية.
- حد الحصّة: هو المبلغ الإجمالي للسلعة بموجب الحصّة أو التحكم في الكمية التي يمكن تداولها بشكل قانوني.
- إيجار الحصّة: هو الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض عند حد الحصّة، هذا الاختلاف، أي الأرباح التي تعود إلى حامل الترخيص، تساوي سعر السوق للترخيص عند تداوله.
- السير أو المشي العشوائي: هو الحركة بمرور الوقت لمتغير غير متوقع.
- معدل العائد لمشروع استثماري: هو الربح المكتسب من مشروع استثماري معبراً عنه كنسبة مئوية من تكلفته.
- التوقعات العقلانية: هي نظرية تكوين التوقعات التي تنص على أن الأفراد والشركات يتخذون القرارات على النحو الأمثل، باستخدام جميع المعلومات المتاحة.

- الحقيقي: هو مصطلح يشير إلى مقياس أو كمية تم تعديلها للتغيرات في الأسعار بمرور الوقت.
- نظرية دورة العمل الحقيقية: هي نظرية دورات الأعمال التي تؤكد أن التقلبات في معدل نمو إجمالي إنتاجية العوامل تسبب دورة الأعمال.
- سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف المعدل للاختلافات الدولية في مستويات الأسعار الإجمالية.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال سنة معينة، محسوبة باستخدام أسعار سنة أساس محددة.
- سعر الفائدة الحقيقي: هو معدل الفائدة المعدل للتضخم، الذي يساوي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم.
- منحنى طلب النقود الحقيقية: هو تمثيل رسومي للعلاقة السلبية بين الكمية الحقيقية للمال المطلوب وسعر الفائدة. ينحدر منحنى طلب النقود الحقيقية إلى أسفل؛ لأن ارتفاع معدل الفائدة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمال، وذلك عند تساوي الأشياء الأخرى.
- الكمية الحقيقية للنقود: هي الكمية الاسمية للنقود مقسومة على مستوى السعر الإجمالي، بالتساوي، وكمية الأموال المعدلة للقوة الشرائية للدولار.

- الركد: هو فترة ينخفض فيها الإنتاج والعمالة.
- فجوة الركد: هي فجوة تحدث عندما يكون الناتج الإجمالي أقل من الناتج المحتمل.
- البحث والتطوير: هو الإنفاق على ابتكار وتطبيق تقنيات جديدة.
- نسبة الاحتياطي: هي جزء الودائع التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي. في الولايات المتحدة، يتم تحديد الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي المطلوبة من قبل الاحتياطي الفيدرالي.
- متطلبات الاحتياطي: القواعد التي يضعها الاحتياطي الفيدرالي، والتي تحدد الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي للبنك. بالنسبة للودائع المصرفية الخاضعة للتحقق في الولايات المتحدة، يتم تحديد الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي عند ١٠%.
- الموارد: أي شيء، مثل الأرض والعمل ورأس المال، يمكن استخدامه لإنتاج شيء آخر، تشمل الموارد الطبيعية (من البيئة المادية) والموارد البشرية (العمالة والمهارة والذكاء).
- إعادة التقييم: هي زيادة في قيمة العملة التي يتم تحدد بموجب نظام سعر الصرف الثابت.
- السببية العكسية: هي الخطأ المرتكب عندما ينعكس الاتجاه الحقيقي بين المتغيرات، ويتم تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل غير صحيح.

- النموذج الريكاردي للتجارة الدولية: هو نموذج يحلل التجارة الدولية على افتراض أن حدود احتمالية الإنتاج هي خطوط مستقيمة.
- قاعدة ٧٠: هي صيغة تنص على أن الوقت الذي يستغرقه متغير ينمو بمعدل سنوي ما ليتضاعف هو نحو ٧٠ مقسوماً على معدل النمو السنوي لهذا المتغير.
- هوية الإنفاق الاستثماري الادخاري: هي حقيقة حسابية تنص على أن المدخرات والإنفاق الاستثماري متساويان دائماً في الاقتصاد ككل. بالنسبة للاقتصاد المغلق، تتكون المدخرات من المدخرات الوطنية، بحيث تكون المدخرات الوطنية مساوية للاستثمار. بالنسبة للاقتصاد المفتوح، تتكون المدخرات من المدخرات الوطنية بالإضافة إلى المدخرات الأجنبية (وتسمى أيضاً تدفق رأس المال)، بحيث يكون الاستثمار مساوياً للمدخرات الوطنية بالإضافة إلى تدفق رأس المال.
- النادرة: هي نقص المعروض، يكون المورد نادراً عندما تكون الكمية المتاحة غير كافية لتلبية جميع الاستخدامات الإنتاجية.
- مخطط مبعثر: هو رسم بياني يعرض النقاط التي تتوافق مع الملاحظات الفعلية لمتغيري x و y ، عادةً ما يتم تركيب المنحني على نقاط تشتت للإشارة إلى الاتجاه في البيانات.
- النمو العلماني طويل المدى: هو الاتجاه التصاعدي المستمر في الناتج الإجمالي على مدى عدة عقود، يشار إليه أيضاً بالنمو طويل المدى.

- التصحيح الذاتي: يشير إلى حقيقة أنه على المدى الطويل، تؤثر صدمات الطلب الإجمالي على الناتج الكلي على المدى القصير، ولكن ليس على المدى الطويل.
- انزياح منحني الطلب: هو تغير في الكمية المطلوبة عند أي سعر معين، ممثلة بيانياً بحركة منحني الطلب الأصلي إلى موقع جديد.
- انزياح منحني العرض: هو تغير في الكمية المعروضة عند أي سعر معين، يتم تمثيله بيانياً بحركة منحني العرض الأصلي إلى موقع جديد.
- تكاليف الأحذية والجلود (للتضخم): هي زيادة التكاليف المرتبطة بإجراء المعاملات التي تنشأ عن جهود الجمهور لتجنب ضريبة التضخم.
- النقص: هو عدم كفاية السلعة عندما تكون الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة، يحدث النقص عندما يكون السعر أقل من سعر التوازن.
- منحني العرض الإجمالي على المدى القصير: هو تمثيل رسومي للعلاقة بين مستوى السعر الإجمالي وكمية الناتج الإجمالي الموفر على المدى القصير، وهي الفترة الزمنية التي يمكن فيها اعتبار العديد من تكاليف الإنتاج ثابتة. منحني العرض الإجمالي في المدى القصير ميل إيجابي لأن الارتفاع في مستوى السعر الإجمالي يؤدي إلى زيادة الأرباح، ومن ثم الناتج، عندما يتم إصلاح تكاليف الإنتاج.
- الإنتاج الكلي للتوازن في المدى القصير: هو كمية الناتج الإجمالي الناتج في توازن الاقتصاد الكلي قصير المدى.

- مستوى السعر الإجمالي للتوازن في المدى القصير: هو مستوى السعر الإجمالي في توازن الاقتصاد الكلي قصير المدى.
- توازن الاقتصاد الكلي في المدى القصير: هو حالة يكون فيها كمية الناتج الإجمالي المعروض مساوية للكمية المطلوبة.
- منحني فيليبس قصير المدى: هو تمثيل رسومي للعلاقة السلبية قصيرة المدى بين معدل البطالة ومعدل التضخم.
- سعر الفائدة قصير المدى: هو سعر الفائدة على الأصول المالية التي تستحق خلال ستة أشهر أو أقل.
- الميل: هو نسبة "الارتفاع" (التغير بين نقطتين على المحور) إلى "المدى" (الفرق بين نفس النقطتين على المحور السيني)، وهو مقياس انحدار المنحني.
- التأمين الاجتماعي: هو البرامج الحكومية، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والتأمين ضد البطالة وقسائم الغذاء، التي تهدف إلى حماية الأسر من الصائقة الاقتصادية.
- التخصص: يحدث عندما يركز كل شخص على المهمة التي يكون جيداً في أدائها، يؤدي بشكل عام إلى تحسين الجودة أو زيادة الإنتاج.
- سياسة الاستقرار: هي جهود السياسة المبذولة للحد من حدة فترات الركود وكبح التوسعات الشديدة القوة. هناك نوعان من الأدوات الرئيسية لسياسة الاستقرار: السياسة النقدية والسياسة المالية.

- الركود التضخمي: هو مزيج من ارتفاع التضخم وانخفاض الناتج الإجمالي.
- الأجر الثابت: يشير إلى حالة يكون فيها أصحاب العمل بطيئين في تغيير معدلات الأجور في مواجهة فائض أو نقص في العمالة.
- الأسهم: هي حصة في ملكية شركة يملكها مساهم.
- مخزن للقيمة: هو أصل يمثل وسيلة للاحتفاظ بالقوة الشرائية بمرور الوقت. في اقتصاد يعمل بشكل جيد، يعد المال أحد الأصول التي تؤدي هذا الدور.
- البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تنتج عندما يكون عدد الأشخاص الباحثين عن وظائف في سوق العمل أكبر من عدد الوظائف المتاحة بمعدل الأجور الحالي.
- البدائل: هي أزواج السلع التي يؤدي انخفاض سعر إحداها إلى انخفاض الطلب على الأخرى.
- نموذج العرض والطلب: هو نموذج يصف كيفية عمل السوق التنافسي.
- منحني العرض: هو تمثيل رسومي لجدول العرض، يوضح مقدار السلعة أو الخدمة التي سيتم توفيرها بسعر معين.
- سعر العرض: هو سعر كمية معينة يقوم المنتجون عندها بتوريد تلك الكمية.
- جدول العرض: هو قائمة أو جدول يوضح العلاقة بين السعر وكمية السلعة أو الخدمة التي سيتم توفيرها للمستهلكين.

- صدمة العرض: هي أي حدث يغير منحني العرض الإجمالي في المدى القصير. تؤدي صدمة العرض السلبية إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليل الكمية المعروضة عند أي مستوى سعر إجمالي، مما يؤدي إلى إزاحة المنحني إلى اليسار. تقلل صدمة العرض الإيجابية من تكاليف الإنتاج وتزيد من الكمية المعروضة عند أي مستوى سعر إجمالي، مما يؤدي إلى تحويل المنحني إلى اليمين.

- الفائض: هو فائض السلعة الذي يحدث عندما تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة، تحدث الفوائض عندما يكون السعر أعلى من سعر التوازن.

- خط المماس: هو خط مستقيم يلمس منحني غير خطي عند نقطة معينة، يساوي ميل خط المماس ميل المنحني غير الخطي عند تلك النقطة.

- معدل الأموال الفيدرالية المستهدف: هو معدل الأموال الفيدرالية المطلوب من الاحتياطي الفيدرالي. يُعدّل الاحتياطي الفيدرالي بتعديل العرض النقدي من خلال شراء وبيع سندات الخزانة حتى يتساوى المعدل الفعلي مع السعر المطلوب.

- التعرف: هي ضريبة تفرض على الواردات.

- التكنولوجيا: هي الوسائل التقنية لإنتاج السلع والخدمات.

- رسم بياني للسلاسل الزمنية: هو رسم بياني ذو متغيرين تكون فيه القيم على المحور الأفقي عبارة عن تواريخ وتلك الموجودة على المحور العمودي هي قيم متغير حدث في تلك التواريخ.

- إجمالي فائض المستهلك: هو مجموع فوائض المستهلك الفردي لجميع مشتري السلعة.
- إنتاجية العامل الكلي: هي المبلغ الإجمالي للإنتاج الذي يمكن تحقيقه بكمية معينة من عامل المدخلات، رأس المال المادي ورأس المال البشري والعمالة. تعدّ الزيادات في إجمالي إنتاجية العوامل أساسية للنمو الاقتصادي.
- مجموع فائض المنتج: هو مجموع فوائض المنتج الفردي لجميع بائعي السلعة.
- إجمالي الفائض: هو صافي الربح الإجمالي للمستهلكين والمنتجين من التجارة في السوق؛ ومجموع فائض المستهلك وفائض المنتج.
- التجارة: هي تبادل السلع أو الخدمات بسلع أو خدمات أخرى.
- الميزان التجاري: هو الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي يبيعها بلد ما إلى دول أخرى وقيمة السلع والخدمات التي يشتريها من دول أخرى.
- حماية التجارة: هي السياسات التي تحد من الواردات.
- المقايضة: هي مقارنة التكاليف والفوائد؛ ومقدار السلعة التي يجب التضحية بها للحصول على سلعة أخرى.
- تكاليف الصفقة: هي نفقات التفاوض وتنفيذ الصفقة.
- المقطوع: في المحور المقتطع، يتم حذف بعض القيم عادةً لتوفير مساحة.
- العمالة الناقصة: هي عدد الأشخاص الذين يعملون خلال فترة الركود ولكنهم يتلقون أجوراً أقل مما كانوا عليه أثناء التوسع بسبب عدد ساعات العمل الأقل أو الوظائف ذات الأجور المنخفضة أو كليهما.

- البطالة: هي عدد الأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل لكنهم لا يعملون حالياً.
- معدل البطالة: هو النسبة المئوية لإجمالي عدد العاطلين عن العمل في القوى العاملة. وتحسب على النحو التالي: معدل البطالة = البطالة / (البطالة + العمالة).
- وحدة الحساب: هي مقياس يستخدم لتحديد الأسعار وإجراء الحسابات الاقتصادية.
- تكاليف وحدة الحساب (التضخم): هي التكاليف الناشئة عن الطريقة التي يجعل بها التضخم المال وحدة قياس أقل موثوقية.
- استثمار المخزون غير المخطط له: هو التغييرات غير المخطط لها في المخزونات، التي تحدث عندما تكون المبيعات الفعلية أكثر أو أقل من المتوقع من الشركات.
- القيمة المضافة (للمنتج): هي قيمة المبيعات مطروحاً منها قيمة مشتريات المدخلات.
- المتغير: هو كمية يمكن أن تأخذ أكثر من قيمة.
- سرعة النقود: هي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسوماً على الكمية الاسمية للنقود، وهي مقياس لعدد مرات إنفاق وحدة من المال على مدار عام.
- المحور العمودي: هو خط الرقم العمودي للرسم البياني الذي يتم قياس قيم المتغير y على طوله، يشار إليه أيضاً باسم المحور y .

- التقاطع العمودي: النقطة التي يتقاطع عندها المنحني مع المحور العمودي، وتظهر قيمة المتغير y حين تكون قيمة المتغير x هي صفر.
- الموارد المهدرة: هي شكل من أشكال عدم الكفاءة، يهدر المستهلكون مواردهم عندما يتعين عليهم إنفاق الأموال وبذل الجهد للتعامل مع النقص الناجم عن سقف السعر.
- ثروة الأسرة: هي قيمة المدخرات المتراكمة.
- تأثير الثروة للتغير في مستوى السعر الإجمالي: هو التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن التغير في القوة الشرائية لأصول المستهلكين عندما يتغير مستوى السعر الإجمالي. يؤدي ارتفاع مستوى السعر الإجمالي إلى تقليل القوة الشرائية لأصول المستهلكين، ومن ثمّ يقلل من استهلاكهم، ويؤدي الانخفاض في مستوى السعر الإجمالي إلى زيادة القوة الشرائية لأصول المستهلكين، ومن ثمّ تزيد من استهلاكهم.
- الوتد: هو الفرق بين سعر الطلب للكمية المتداولة وسعر العرض للكمية المتعامل بها مقابل سلعة حين يكون توريد السلعة مقيداً بالقانون. غالباً ما يُنشأ بواسطة حصة أو ضريبة.
- الاستعداد للدفع: هو أقصى سعر يكون المستهلك مستعداً لدفعه مقابل سلعة ما.
- السعر العالمي: هو السعر الذي يمكن به شراء أو بيع سلعة في الخارج.

- منظمة التجارة العالمية: هي منظمة دولية من الدول الأعضاء تشرف على اتفاقيات التجارة الدولية وقواعد المنازعات التجارية.
- المحور x: هو خط الرقم الأفقي للرسم البياني الذي يتم قياس قيم المتغير x على طوله، يشار إليه أيضاً بالمحور الأفقي.
- المحور y: هو خط الرقم العمودي للرسم البياني الذي تقاس على طوله قيم متغير y، يشار إليه أيضاً بالمحور العمودي.
- حد الصفر: هو الحد الأدنى للصفر على سعر الفائدة الاسمي.

فهرس

الصفحة

شكر وتقدير ٧

المقدمة ١١

أجزء الأول

ما هو الاقتصاد ٦١

الفصل الأول

المبادئ الأولى ٧٣

الفصل الثاني

النماذج الاقتصادية: المقايضة والتجارة ١٢٧

ملحق الفصل الثاني: الرسوم البيانية في الاقتصاديات ١٩٥

أجزء الثاني

العرض والطلب ١٥٦

الفصل الثالث

العرض والطلب ونموذج السوق التنافسية ٢٤١

الفصل الرابع

السوق يضرب مرة أخرى ٣٢٥

الفصل الخامس

فائض المستهلك والمتج ٤١٣

الفصل السادس

الاقتصاديات الكلية: الصورة الكبيرة ٤٩٥

الجزء الثالث

مقدمة للاقتصاديات الكلية ٥١٣

الفصل السابع

تتبع الاقتصاديات الكلية ٥٦٣

الجزء الرابع

الاقتصاد على المدى الطويل ٤١٠

الفصل الثامن

النمو الاقتصادي على المدى الطويل ٦٥٩

الفصل التاسع

المدخرات والإنفاق الاستثماري والنظام المالي ٧٣٩

أجزاء الخامس

التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى ٨٢٧

الفصل العاشر

العرض الإجمالي والطلب الإجمالي ٨٢٩

الفصل الحادي عشر

الدخل والنفقات ٩٣٥

ملحق الفصل الحادي عشر:

اشتقاق المضاعف جبرياً ١٠١٢

الفصل الثاني عشر

السياسة المالية ١٠١٥

ملحق الفصل الثاني عشر: الضرائب والمضاعف ١١٠٢

الفصل الثالث عشر

النقود والبنوك ونظام الاحتياطي الفيدرالي ١١٠٩

الفصل الرابع عشر

السياسة النقدية ١١٨١

الجزء السادس

جانب العرض والتشغيل المتوسط ١٢٥٩

الفصل الخامس عشر

أسواق العمل والبطالة والتضخم ١٢٦١

الفصل السادس عشر

التضخم، وانحسار التضخم، والانكماش ١٣٣٩

الجزء السابع

الأحداث والأفكار ١٤١١

الفصل السابع عشر

صنع الاقتصاديات الكلية الحديثة ١٤١٣

الجزء الثامن

الاقتصاد المفتوح ١٤٧٩

الفصل الثامن عشر

١٤٨١ التجارة الدولية

الفصل التاسع عشر

١٥٥٧ الاقتصاديات الكلية للاقتصاد المفتوح

١٧٥١ بيانات الاقتصاد الكلي ١٩٢٩ - ٢٠٠٤

ملحق بأهم المصطلحات الرئيسية التي

١٧٦٩ تناولها كتاب الاقتصاديات الكلية

١٨١٧ الفهرس

باول كورغمان (١٩٥٨-....)

- كاتب اقتصادي بريطاني؛
 - أستاذ وباحث جامعي في علوم الاقتصاد بجامعة برينستون؛
 - نال درجة البكالوريوس من جامعة ييل، ودرجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛
 - يعدُّ أحد مؤسسي "نظرية التجارة الجديدة"، التي تركز على زيادة العوائد والمنافسة غير الكاملة.
 - يعمل في مجال التمويل الدولي، مع التركيز على أزمات العملات؛
 - حاصل على ميدالية جون بيتس كلارك من الجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٩١؛
 - له العديد من المقالات في الصحف الأمريكية؛
- * من أعماله المؤلفة:
- الانهيار العظيم: ضياع طريقنا في القرن الجديد".
 - الترويج للازدهار وعمر التوقعات المتضائلة.

روبين ويلز (١٩٥٩-....)

- باحثة في الاقتصاد.
- نالت درجة البكالوريوس من جامعة شيكاغو والدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.
- لها العديد من المقالات في المجالات الأكاديمية الأمريكية، وهي زوجة باول كورغمان.

ترجمة لنا السقر

- مترجمة سورية.
- إجازة في معهد التعويضات السنية، ٢٠٠٢
- إجازة في الترجمة - التعليم المفتوح، ٢٠٠٩.
- تعمل في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بصفة مترجمة ومحركة في الأخبار المصورة.
- هذا الكتاب أول أعمالها المترجمة.

٢٠٢٢م